يوليو
اغسطس
سبتمبر
٥
السنة الثانية

السياسة الدولية

دورية تصدر عن
... الاهرام
... ثة اشهر

الفهرس



الجمهورية العربية المتحدة والسياسة الدولية

الى عهد قريب مضى كادت السياسة الدولية أن تكون وقفا على دول بذاتها وهى التى كانت تسمى الدول العظمى ، أو الدول ذات المصالح المتعددة . أما الدول الصغرى ، أو الدول التى فى حكم الصغرى ، أو الدول حديثة العهد بالاستقلال . فهذه كلها لم يكن لها اثر فى المحافل الدولية ، ولم تستطع أن تقوم بأى دور ايجابى فى السياسة الدولية ، بل كان كل نشاطها الدبلوماسى منحصرا فى ادارة علاقاتها بالدول المجاورة لها ، أو ذات المصالح معها ، او الدولة الكبرى التى تدور فى فلكها .

الا أن ارستقراطية المجتمع الدولى بدأت تتلاشى فيما بين الحربين العالميتين ، ثم مالبث باب مسرح السياسة الدولية ان انفتح على مصاريعه امام جميع الدول بعد انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، وتجلت ظاهرة جديدة تناقض كل التناقض ظاهرة استئثار الدول العظمى بأمور السياسة الدولية ، ذلك أن الدول الصغرى والدول الجديدة اصبحت اشد اهتماما بأمور السياسة الدولية من تلك التى احتكرتها من قبل .

وترجع هذه الظاهرة الجديدة الى امور ، منها :

اولا — قيام المنظمات الدولية العالمية التى تأسست على مبدأ المساواة بين الدول بغض النظر عن كبرها أو صغرها ، فقرها أو غناها ، ضعفها أو قوتها . ويستوى فى هذه المنظمات ماكان عاما كالامم المتحدة ، أو كان متخصصا كاليونسكو وهيئة العمل الدولى وما اليهما ، فلكل دولة عضو فى هذه المنظمات على اختلافها مقعد واحد ، وصوت واحد مهما كانت قوة الدولة ، وهو وضع اضطر الدول جمعاء الى ان تدرس وتناقش وتهتم بجميع المشاكل الدولية حتى ولو لم تكن لها فيها مصلحة مباشرة ، أو لم تكن محيطة علما بها من ذى قبل .

ثانيا — وقوع الحرب الباردة بين العملاق السوفييتى والعملاق الامريكى ، وانقسام العالم الى معسكرين ، وظهور مجموعة من الدول تلتزم سياسة عدم الانحياز ، كل ذلك مما ادى الى أن اية دولة ايا كان وزنها اصبحت سياستها ذات شأن ، فالعملاقان يتنازعانها اما للاحتفاظ بها ان كانت تحت سيطرة احدهما ، واما لاخراجها من دائرة نفوذ العملاق المناهض له .

ثالثا — انقسام دول العالم الى طبقتين : طبقة الدول الثرية المتقدمة ، وطبقة

« واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية ، فهو يؤمن بجامعة افريقيـة ، ويؤمن بتضامن اسيوى افريقى ، ويؤمن بتجمع من اجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحـدة وبولائه لميثاقها الـذى استخلصته الام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحـة » .

ميثاق العمل الوطنى ــ الباب العاشر

الدول الفقيرة النامية ، وهذا الانقسام جعل قضية المساعدات الاقتصادية ركنـا من اركان السياسة الدولية ، واولى الدول بالاهتمام بها هى الدول الفقيرة او الدول الجـديـدة .

رابعا ــ قضية خفض السلاح ونزع السلاح الذرى التى فرضت نفسها على جميع دول العالم ، لان خطر السـلاح الذرى يعم الجميع ، ولان نـزع السـلاح عامة شديد الارتباط بقضية المساعدات الاقتصادية .

من ذلك نرى ان التنظيم الدولى ، والحرب الباردة ، والطبقية الدولية الجديدة ، ونزع السلاح ، كانت كلها عوامل جعلت السياسة الدولية حقا مشاعا لكل دول العالم ، وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة وقد كانت الى عهد قريب مرتبطة بانجلترا سياسيا ، وتحت احتلالها عسكريا ، وتابعة لها اقتصاديا .

الا ان ظروفا مواتية حبا القدر بلادنا بها الى جانب تلك الظروف العـامة التى سلف ذكرها قد عززت مقدرة بلادنا على أن تقوم بدور سياسى فعال فى السياسـة الدولية ، وهذه الظروف الخاصة منها :

١ ــ شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ، وديناميكية دبلوماسيته التى دفعت بلادنا الى الصفوف الامامية على مسرح السياسة الدولية .

٢ ــ الموقف الجغرافى الذى تمتاز به بلادنا الرابضة على مفارق ثلاث قارات ، ذلك الموقع الفريد فى نوعه ، مما جعل لاى تصرف يصدر من القاهرة صدى فى مختلف ارجـاء المعمورة .

٣ ــ الموقف التاريخى لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، ودفعها الثورى الذى جعل منها منهجا وبرنامجا لمعالجة القضايا الثلاث التى تعترض طريق دول العالم الثالث ، وهى قضية التحرر من الاستعمار ، وقضية التحرر من التخلف ، وقضية التحرر من التجزئـة .

تلك الظروف من خاصـة وعامة قد اتاحت لبلادنـا ، رغم حداثتهـا فى ميدان الدبلوماسية الدولية ، وحداثتها فى ميدان التنمية الاقتصادية ، وحداثتها فى ميدان الايديولوجية الثورية ، فى مقدمة الدول المضطلعة بدور طليعى فى السياسة الدولية .

كيف استطاعت بلادنا أن تفيد من هذه الظروف العامة والخاصة حتى صارت فى امور السياسة الدولية دولة كبرى ، وان لم تكن فى عداد الدول الكبرى ؟

ما المبادىء والاهداف التى تجاهد بلادنا فى سبيل تحقيقها فى ميدان السياسة الدولية ؟

ما مدى النجاح الذى حققته بلادنا فى هذا السبيل ؟

ذلك ما يمكن أن نجد الاجابة عنه فى القسم الخاص الذى افردناه فى هذا العدد من مجلة السياسة الدولية ، وأسهم فيه فريق من طليعة كتاب السياسة الدولية .

ان الرئيس جمال عبد الناصر فى كتاب « فلسفة الثورة » قد رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لبلادنا حين تساءل : « ما هو دورنا الايجابى فى هذا العالم المضطرب ؟ واين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور ؟ ثم يضيف : واستعرض ظروفنا بمجموعة من الدوائر لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا ، وان نحاول الحركة فيها بكل طاقاتنا . وهذه الدوائر هى الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ، والدائرة الاسلامية .

ماذا كانت سياستنا فى هذه الدوائر وفى الدائرة الحيادية التى تبلورت فيما بعد ؟

هذا ما سنحاول ان نجيب عنه .

ج . ع . م . والدائرة الافريقية

« أيمكن ان نتجاهل ان هناك قارة افريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها ، وشاء ايضا أن يكون فيها صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء اردنا أم لم نرد ... ؟ اننا لن نستطيع بحال من الاحوال حتى لو اردنا ان نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور فى اعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ، لا نستطيع لسبب هام وبديهى وهو اننا فى افريقيا ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله ، ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى اعماق الغابة العذراء .. »

هكذا تكلم الرئيس جمال عبد الناصر عن سياستنا تجاه افريقيا ، وتجلى تطبيق هذه السياسة فيما يلى :

أولا — لم تربط سياستنا قضية « الجلاء » بقضية « وحدة وادى النيل » كما كانت تفعل مختلف الحكومات التى سبقت الثورة .

ثانيا — جعلت لقضية وحدة وادى النيل التى كانت تنحصر فيهما سياستنا الخارجية الافريقية الاولوية على قضية الجلاء .

ثالثا — وافقت على مبدأ حق تقرير المصير فى السودان فكان ذلك سبيلا الى ظفر هذه الدولة الشقيقة باستقلالها .

وترتب على هذا الاتجاه الجديد فى السياسة الخارجية الافريقية امور ، منها : انه بعد ان كانت تلك السياسة محصورة فى وادى النيل ترامت آفاقها حتى شملت القارة الافريقية كلها ، وبعد ان كانت تلك السياسة تقوم اصلا على نشر الاسلام فى بلاد القارة التى لم تهتد بعد الى التوحيد ، وعلى نشر اللغة العربية ، اضافت الى ذلك دعوتين ثوريتين جديدتين هما الدعوة الى اتباع سياسة عدم الانحياز ، والدعوة الى محاربة الاستعمار الجديد ، واقامة الاشتراكية فى سبيل التنمية الاقتصادية -

وبعد قيام منظمة الوحدة الافريقية اخذت سياستنا تجاه القارة الافريقية تعمل داخل اطار تنظيمى ، واخذت بلادنا بزمام زعامة الجناح الثورى داخل هذه المنظمة ، ويقابله الجناح المعتدل الذى تقوم سياسته على التعاون مع الاستعمار الجديد ، والانحياز الى المعسكر الغربى .

ونشاط بلادنا فى السياسة الخارجية الافريقية لم يكن محصورا فى دائرة منظمة الوحدة الافريقية وهيئاتها العاملة ، ولكنه امتد الى ميادين التعليم والثقافة والفكر والتجارة والاقتصاد حتى اصبح الوجود المصرى لا سبيل الى تجاهله ، تكملة للرسالة التى بدأت منذ آلاف السنين قبل ميلاد المسيح وبذلك يحق لنا ان نردد ما قاله المؤرخ الكبير توينبى مشيرا الى رمز هذا الوجود : « ستظل هذه الاهرام ، وستبقى لتشهد قائلة اننى كنت هنا قبل أن يولد ابراهيم .. »

ج . ع . م . والدائرة العربية

اذا كانت الدائرة الافريقية قديمة العهد على نحو ما أسلفنا ، فالذى لاريب فيه كذلك ان الدائرة العربية ممعنة فى القدم ، ولا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان اهتمام مصر بالعالم العربى ، مشرقه ومغربه ، يسبق سيطرة العرب بالفتح الاسلامى على هذه المنطقة . وحسبنا فى هذا ان نشير الى اقدم معاهدة دولية عرفها التاريخ ، وهى تلك التى ابرمت بين الفرعون رمسيس الثانى وملك الحيثيين فى الشام سنة ١٢٧٨ قبل الميلاد ، وهى تدل كما يقول الميثاق الوطنى على أنه « لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الامة العربية الآن ، وكانت تيارات التاريخ تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة » .

لقد كانت اعمال صلاح الدين الايوبى ، واعمال سلاطين المماليك ، واعمال ابراهيم باشا فى القرون الماضية .. تدل كلها على الترابط والتواصل بين اجزاء تلك المنطقة ، بل لقد كانت تكرارا للمخطط الذى رسمه تحتمس ورمسيس الثانى قبل الفتح العربى ، وكانت رمزا للتكامل السياسى والاستراتيجى لتلك المنطقة .

وفى بداية هذا القرن صدر وعد بلفور ، وظهر نشاط الصهيونيه فى فلسطين فكان هذا من عوامل الجنوح الى الدائرة العربية ، فانبعث من جديد ماكان بين العرب من وشائج تاريخية . ثم كان قيام جامعة الدول العربية أول مظهر قانونى وتنظيمى يسجل رسميا دخول مصر فى الدائرة العربية ، وكانت حرب فلسطين هى المحك الذى كشف عن جوهر هذه العروبة ، ولكن لما تبين لبلادنا أن نطاق جامعة الدول العربية لا يحقق أمانى العرب ، وأنه لابد من تخطيها لاقامة اتحادات مباشرة بين الدول العربية الشقيقة ، قامت تجربة الوحدة بين سوريا ومصر ، والتعاهد بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية ومشروع الوحدة الثلاثية بين القاهرة وبغداد ودمشق ، ونحو ذلك من المحاولات التى جعلت الدائرة العربية هى المخطط الأول فى سياستنا الخارجية .

وسياستنا العربية متسمة بالمرونة ، فأى وحدة جزئية فى العالم العربى ، ولو تمت دون أن تكون بلادنا طرفا فيها ، نعتبرها خطوة تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وأى وحدة اقتصادية او ثقافية او جمركية ، تجد منا المساندة والتأييد ، بل ان اى مشروع يرمى الى تطوير جامعة الدول العربية وتدعيم هيئاتها العاملة يجد ترحيبا منا ، كما ان الحركات الشعبية التقدمية فى الوطن العربى كله تجد تعضيدا منا لأن سياستنا العربية تستهدف اقامة وحدة شاملة بين العرب من الخليج الى المحيط .

ج . ع . م والدائرة الاسلامية :

نهضت مصر بدورها فى العالم الاسلامى منذ أستقر فيها الاسلام ، وبخاصة بعد ان قامت فيها أكبر جامعة اسلامية ، ونعنى بها الازهر . وقد اضطلعت مصر بدور قيادى للعالم الاسلامى فى العصر الفاطمى ، وظلت مضطلعة به فيما تلاه من عصور حتى جاء الغزو العثمانى وكاد يقضى على هذا الدور ، وساعده على ذلك تمكنه من نقل الخلافة من القاهرة الى القسطنطينية . وعاد الى الدعوة الاسلامية نشاطها فى بلادنا على يد السيد جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده وتلاميذهما ، وكانت الفرصة سانحة لهذه الدعوة بعد ان الغت تركيا الخلافة فى مارس سنة ١٩٢٤ . الا ان العناصر التقدمية خشيت ان ملوك مصر المتهمين بممالأة الاستعمار يستغلون هذه الدعوة لتأييد سلطانهم . اما بعد قيام ثورة سنة ١٩٥٢ فقد لخص الرئيس عبد الناصر سياسة مصر تجاه الدعوة الاسلامية فى كتابه « فلسفة الثورة » مشيرا اليها بعبارة الدائرة الثالثة ووصفها بأنها « الدائرة التى تمتد عبر قارات ومحيطات، والتى قلت انها دائرة اخوان العقيدة الذين يتجهون معا اينما كان مكانهم تحت الشمس الى قبلة واحدة ، وتهمس شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات » وتبلورت هذه الدعوة فى ظهور منظمة دولية اسلامية اطلق عليها اسم « المؤتمر الاسلامى » (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) ولكن لم يقدر لهذا المؤتمر النجاح الذى كان مرجوا منه بسبب المساعى التى بذلتها الدوائر الرجعية فيه ، تلك المساعى التى ظهرت من جديد فى صورة دعوة الى اقامة حلف اسلامى ليس هو فى حقيقته الا دسيسة ترمى الى التخلص من سياسة عدم الانحياز من جانب،ومن سياسة الاشتراكية من جانب آخر.

واستنكارنا لهذا الاتجاه انما هو تحذير للعالم الاسلامى من الوقوع فى شرك هذه الدسيسة ، فواضح أنه ليس من شأنه أن يوهن الرباط الروحى الوثيق بين شعبنا والشعوب الاسلامية ، وليس من شأنه أن يوهن من أهمية الدائرة الاسلامية فى سياستنا الخارجية ، بل على الضد نراه معززا لهذا الرباط ومدعما لتلك الدائرة

ج. ع. م. والدائرة الحيادية

كانت هذه آخر دائرة تجلت فيها ملامح سياستنا الخارجية ، وهى — على خلاف الدوائر السابقة — لا ترتبط بسياسة تجاه منطقة معينة بقدر ما ترتبط بالسياسة الدولية عامة ، اذ انها تهدف عن طريق عدم الانحياز ، وعدم الارتباط بالاحلاف العسكرية ، الى توسيع منطقة العالم غير المنحازة فتنكمش تبعا لذلك رقعة البلاد المنحازة ، فيؤدى هذا تلقائيا الى تخفيف حدة التوتر الدولى ، وابعاد شبح الحرب .

والاتجاه الحيادى لمصر سبق قيام الحرب الباردة بزمن طويل ، فموقف بلادنا فى الحرب العالمية الاولى ، والحرب العالمية الثانية انما هو تعبير عن اصالة الفكر الحيادى فى مصر وقد أجمل شعبها رايه فيه بقوله : « لا ناقة لنا فى هذه الحرب ولا جمل » .

وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ من العوامل التى دعمت تيار عدم الانحياز فى البلاد ، فقد تبين لمصر ان كلا من المعسكرين المتناهضين قد ايد قيام اسرائيل ، وبادر الى الاعتراف بها ، وعمل على ضمها الى الامم المتحدة .

ولم تتبلور سياسة عدم الانحياز الا بعد أن استطاعت البلاد ان تتخلص من الاحتلال العسكرى البريطانى ، وان تكسر احتكار السلاح (سبتمبر سنة ١٩٥٥). وكان مؤتمر بريونى الذى انعقد فى يوليه سنة ١٩٥٦ بيوغوسلافيا ، واشترك فيه كل من الرئيس جمال عبد الناصر ، والرئيس نهرو ، والرئيس تيتو .. اول مظهر تنظيمى لسياسة عدم الانحياز ، واعقبه مؤتمر بلغراد فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ثم مؤتمر القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وفى ظل هذه المؤتمرات اتسع مفهوم عـدم الانحياز وترامت دائرة نشاطه الى آفاق ابعد ، فالى جانب انه كان ملطفا لحـدة الحرب الباردة ، واداة لمكافحة الاستعمار ، ومكافحة التمييز العنصرى اصبح كذلك اداة لتضييق الشقة بين العالم الفقير والعالم الغنى . ٥٥١

والثورات المضادة التى وقعت منذ مطلع هذا العام حفزت دول عدم الانحياز ، وعلى راسها بلادنا والهند ويوغوسلافيا ، الى التفكير فى عقد مؤتمر جديد للنظر فى وسائل تدعيم سياسة عـدم الانحياز وتجديدها وتطويرها كى تؤدى رسالتها بما يتمشى ومقتضيات الظروف الدولية الحديثة .

مستقبل سياستنا الخارجيـة

تلك هى الدوائر التى يدور فى فلكها نشاطنا ، والتى نحاول الحركة فيها بـكل طاقاتنا وقد تظهر دوائر جديدة ليست فى تصورنا بعد ، وقد تظهر تيارات سياسية جديدة ليست فى حسباننا الان ، فالثورة الفكرية والتكنولوجية التى تهز العـالم ، قد تغير المبادىء وتقلب الاوضاع راسا على عقب .. ولكن ايا كانت التغيرات التى قد تدفع السياسة الدولية الى الامام فان موقعنا الجغرافى على خريطة العالم ، وموقفنا التاريخى فى سجل الوجود يحتمان علينا أن ننهض بدور بطولى فى السياسة الـدولية .

وقد يهمس البعض : مادمتم لا تدخلون فى عداد الدول الكبرى فخير لـكم ان تتركوا امور السياسة الدولية لمن هم اقـدر على تحمل اعبائها ، وعلى مـكابدة متاعبها وآلامها ..

وردنا على هؤلاء وامثالهم هو أن حكم التاريخ وحكم الوضع الجغرافى هما اللذان فرضا علينا هذا الدور ، وهما اللذان فرضا علينا أن نصمد لاعبائه وان نحتمل بشجاعة آلامه . بل نعلم أن التضحيات التى نبذلها طوعا فى سبيل نهوضنا بهـذا الدور ، ليست لمصلحتنا قدر ما هى لمصلحة المجتمع الافريقى الآسيوى الذى نكافح معه ومن أجله ، بل لمصلحة المجتمع البشرى الـذى نحن جزء من كيانه ، فحينما اممنـا قناة السويس لم يكن هذا التاميم لمصلحة مصر بقدر ما كان لمصلحة العالم الثالث ، فقد اثبتنا للشعوب وللامم أن دولة أفريقية عربية نامية حديثة العهـد بالاستقلال الـكامل ، قد استطاعت أن تدير مرفقا عالميا دون حاجة الى وصاية او اشراف من الاستعمار . وحين نحارب التمييز العنصرى ونتحمل تبعة تلك الحرب انما نفعل ذلك لالمصلحة بلادنا فهى بحمد الله بريئة من هذه الوصمة . ابناؤنا خارج وطننا لا يتعرضون لتفرقة عنصرية ، ولكن لمصلحة المجتمع الدولى باسره . وحين نطالب بأن تكون المساعدات التى يقدمها العالم الغنى بمثابة ضريبة دولية لا منحـة فردية ، انما نطالب بذلك ابتغاء انقاذ العالم من صراع طبقى مريع ..

فى السياسة عامة ، وفى السياسة الدولية خاصة ، ليست العبرة بالـكسب العاجل بقدر ما هى بالصالح الآجل .. ان الطريق طويل ووعر ، وقد تكون مشقة تطمه على حساب مصالح عاجـلة ، ولكن العالم العربى ، والعالم الافريقى ، والعالم الثالث يبحث عن بطل ، « ونحن وحدنا بحكم المكان نستطيع القيام بدور البطـــــل » .

اذا كان هذا التفسير الرومانسى لا يرضى خبراء الارقام ودعاة الواقعية فنحن نقول لهم ليس بالخبز وحـده تحيا الشعوب .. ان الشعوب فى حاجة الى مثـل عليا ، ومبادىء سامية تجاهد فى سبيل تحقيقها ، وقد رفعنا شعارات هذه المثل العليا ، والمبادىء السامية ، واهديناها الى العالم اجمع ، وسنظل دائبين فى سبيل تحقيقهـا .

رئيس التحرير

د . أحمد الغندور

مدرس بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية من جامعة باريس عام ١٩٦٥ ،
وكان موضوع رسالته « التوازن الدولى للمدفوعات والتنمية الاقتصادية » ،
وقد فازت بتقدير احسن الرسائل ، وتقرر نشرها باللغة الفرنسية . اشترك
فى وفود رسمية مثلت ج.ع.م. فى عدة مؤتمرات دولية .

نظرة الى تطور الاحداث
الاقتصادية العالمية فى سنوات
رب الاخيرة ، لتبين بوضوح كيف ان
جتمع الدولى قد اخذوا من التكتل
وسيلة لمواجهة مشكلاتهم الاقتصادية

ة (١) . وما انشاء السوق الاوربية
والمنظمة الاوروبية للتجارة الحرة
وق الشيوعية المشتركة ، الا
اهر هذا التكتل . ولم يكن

هذا التكتل وليد الصدفة ، بل كان نتيجة حتمية لتطور الواقع الاقتصادى الدولى منذ أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها الى يومنا هذا .

فاذا كان الاقتصاديون التقليديون قد راوا فى مبدأ حرية التجارة وما يتبعه من انتفاء القيود على التجارة والمدفوعات الخارجية ، الوسيلة المثلى لتحقيق صالح المجتمع الدولى ككل وصالح كل عضو من اعضائه ، فقد اثبتت الاحداث الاقتصادية التى شهدها العالم فى فترة مابين



الحرب كيف ان اعمال مقتضيات هذا المبدأ يهدد مستويات التشغيل والانتاج فى كثير من الدول . ومن هنا كان تسابق الدول المختلفة فى فرض القيود على التجارة والمدفوعات الدولية ، ثم كان انهيار قاعدة الذهب وما ترتب عليه من تشديد هذه القيود .

وقد املت الظروف الاقتصادية للعالم فى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية على الدول السير فى الطريق نفسه ، فقد برزت ابان هذه الفترة مشكلتان اساسيتان : اعادة بناء الاقتصاد الاوروبى وتنمية اقتصاديات العالم الثالث . وقد كان من الواضح ان القضاء على هاتين المشكلتين لا يتأتى فى ظل تعاليم مبدأ حرية التجارة وانه لابد ان يتم فى ظل سياج من الحماية الاقتصادية بوسائلها المختلفة ، ويفسر لنا ذلك النجاح المتواضع الذى اصابته المحاولات الدولية فى الفترة التالية للحرب لاعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على هدى من مبدأ حرية التجارة (٢) .

غير ان الدول سرعان ما ادركت أن الادمان فى الحماية ليس خيرا كله . فالحماية تنال من مستوى الرفاهة الاقتصادية ، الغاية الاخيرة للنشاط الاقتصادى القومى .

وقد كان التكتل الاقتصادى حلا وسطا بين اعادة تنظيم الاقتصاد العالمى على اساس مبدا حرية التجارة ، وتفتت العالم الى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة لكل منها عن الوصول بها الى المستوى المرغوب فيه من الرفاهة الاقتصادية . ومن هنا كان انتشار ظاهرة التكتل الاقتصادى فى مناطق متعددة من العالم .

وتهدف هذه الدراسة الى اعطاء القارىء فكرة موجزة عن اهم هذه التكتلات وما حاولت القضاء عليه من مشكلات اقتصادية ، لنخلص من ذلك الى الاسباب الموجبة للتكتل العربى ومدى ملاءمة ما اتخذته الدول العربية من اجراءات فى هذا الشأن ، وذلك فى ضوء ما اسفرت عنه تجارب مناطق العالم الاخرى من نتائج

وسائل التكتل الاقتصادى

سلكت مجموعات الدول المختلفة فى سعيها الى التكتل الاقتصادى سبيلين (٣) أولهما: التعاون الاقتصادى (٤) ، وثانيهما الاندماج الاقتصادى (٥) . ويقصد بالتعاون الاقتصادى مجموعة الاجراءات التى تتخذها دول معينة لتخفيف وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع ورؤوس الاموال فيما بينها . اما الاندماج فيمثل درجة أعلى من التكتل الاقتصادى ، حيث تتفق الدول على ازالة العقبات التى تقف فى وجه قيام او نمو كل أو بعض عناصر العلاقات الاقتصادية فيما بينها . فاذا كان اتفاق دول منطقة جغرافية معينة على التخفيف من وطأة نظام الحصص او على اعطاء امتيازات جمركية متبادلة فانه يدخل فى نطاق التعاون الاقتصادى ، أما اذا تضمن الاتفاق النص على ابقاء الحواجز الجمركية وما يماثلها من الحواجز الاقتصادية فانه يدخل فى نطاق الاندماج الاقتصادى . اذ من الواضح ان مثل الاتفاق الاخير يمهد الطريق الى اذابة اقتصاديات دول المنطقة فى اقتصاد واحد فتتلاشى داخلها الحدود الاقتصادية .

وياخذ الاندماج الاقتصادى بالمعنى السابق اشكالا متعددة تتفاوت فيما بينها من حيث اثرها فى اذابة اقتصاديات دول المنطقة فى اقتصاد واحد . ومن الممكن التفرقة فى هذا الشأن بين خمسة اشكال :

اولا : منطقة التجارة الحرة (٦)

مقتضى هذا الشكل من اشكال الاندماج أن تلتزم كل دولة من الدول المشتركة فى المنطقة الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة من بقية الدول المشتركة ، على ان يحتفظ كل من هذه الدول بتعريفته الجمركية ازاء الدول غير الاعضاء فى المنطقة .

ثانيا : الاتحاد الجمركى (٧)

يتضمن الاتحاد الجمركى فضلا عن الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الاعضاء ، التزام هذه الدول تعريفة جمركية موحدة تفرضها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجى ، وتحل هذه التعريفة الموحدة محل التعريفات المتعددة السابقة لاقامة الاتحاد.

ثالثا : السوق المشتركة (٨)

تمثل السوق المشتركة اذا قورنت بالاتحاد

---

(٣) Bela Balassa: The theory of economic integration, London, 1962.
(٤) Economic cooperation.
(٥) Economic integration.
(٦) Free trade area.
(٧) Customs union.
(٨) Common market.

الجمركى ؟ درجة أعلى من درجات الاندماج الاقتصادى ، اذ لا تختفى العوائق المانعة أو المقيدة لانتقال السلع بين دول المنطقة فحسب، بل تختفى ايضا الحواجز المانعة او المقيدة لحركات عناصر الانتاج (رأس المال — العمل)

رابعا : الوحدة الاقتصادية (٩)

اذا نظرنا الى الاشكال السابقة للاندماج الاقتصادى لوجدنا ان كلا منها يتميز بازالة قدر معين من العوائق التى تقف فى وجه نمو العلاقات الاقتصادية بين دول منطقة جغرافية معينة والتى ترجع اساسا الى فرض القيود على التجارة والمدفوعات ، غير أنه من البديهى ان ضآلة شان العلاقات الاقتصادية بين دول منطقة معينة قد لا يرجع الى هذه القيود فحسب ، بل قد يرتد ايضا الى ماتنتهجه هذه الدول من سياسة مالية او نقدية . وتتميز الوحدة الاقتصادية بانها تلغى القيود على التجارة وانتقال رؤوس الاموال والاشخاص ، كما تحقق الانسجام بين السياسة المالية والنقدية للدول اطراف الوحدة .

خامسا : الاندماج الاقتصادى الكامل (١٠)

فى ظل هذا النوع من انواع الاندماج تصبح الدول المندمجة وكأنها ذات اقتصاد واحد ، تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق الدول يكون لقراراتها فى الشئون الاقتصادية سلطة الزام جميع الدول الاعضاء .

أيا كان الامر فقد اتجهت دول العالم المختلفة فى سنوات ما بعد الحرب الى توطيد اسباب التعاون الاقتصادى بينها وتبنى شكل او آخر من اشكال الاندماج الاقتصادى . ويهمنا الآن ان نستعرض اهم هذه الكتل .

التكتل الاقتصادى فى اوربا الغربية

خرجت دول اوربا الغربية من الحرب وقد تهدمت اقتصادياتها وتحللت الى اجزاء منعزلة يحيط كلا منها اسوار حمائية . وقد واجهت هذه الدول خلال سنوات ما بعد الحرب مشكلتين اساسيتين :

اولا : أن نمو اقتصادياتها يتوقف على نجاحها فى توطين مواردها الاقتصادية فى الصناعات ذات التقدم الفنى السريع كصناعة السيارات ، دون الصناعات « التقليدية » كصناعة الغزل والنسج . فبينما تتميز الاولى بان الطلب على منتجاتها ينمو نموا سريعا فى السوق الداخلية والسوق العالمية على السواء ، لا تختص الثانية الا بطلب ذات معدل نمو بطىء او راكد .

بيد انه من المؤكد ان تطبيق وسائل الانتاج الحديثة فى ميدان الصناعات الاولى والاستفادة بما يسمح به من تخفيض لنفقة الانتاج وزيادة درجة النمو والرفاهة الاقتصادية ، لا يتأتى الا اذا بلغ حجم الانتاج حدا من الضخامة تضيق عن استيعابه اسواق الدول الاوربية — او على الاقل اسواق الدول الصغيرة منها — منظورا الى كل منها على حدة . وقد لوحظ فى هذا الصدد أن عدم تطبيق الاختراعات الحديثة نزولا على حكم ضيق السوق فى كثير من صناعات السيارات الاوروبية ، قد ادى الى انخفاض كفاءتها الانتاجية وتصورها عن المنافسة فى الاسواق العالمية . فتفتت السوق «الاوروبية» الى اجزاء متعددة متناثرة لا يوفر لمثل هذه الاختراعات اسباب التطبيق وينال بالتالى من كفاءتها الانتاجية . وقد كان تتابع الاختراعات فى ميدان الصناعات الذرية والالكترونية وعجز اغلب البلاد الاوروبية عن الاخذ بها ، دليلا جديدا على أن دخول هذه البلاد الى عالم الصناعة الحديثة وتحصيلها ما يعد به من فوائد ، يتوقف قبل كل شىء على توفيقها فى تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادى (١١) .

(٩) Economic union.
(١٠) Total economic integration.
(١١) Sidney Dell: Trade blocs and common markets, constable, London, 1963.

ثانيا : ادى تطور العلاقات الاقتصادية لدول اوربا الغربية مع الولايات المتحدة الى ظهور عجز مزمن فى موازين مدفوعات هذه الدول لصالح الولايات المتحدة ، وهو العجز المعروف بازمة الدولار (١٢) ، ومعناها ان معدل نمو طلب الولايات المتحدة على السلع الاوروبية اقل من معدل نمو طلب دول اوربا على السلع الامريكية ، وقد ادى ذلك الى قصور دائم فى موارد البلاد الاوروبية من الدولارات عن مواجهة حاجاتها من السلع الامريكية . وترجع هذه الازمة الى اسباب عدة ، اهمها ضعف المركز التنافسى للصناعات الاوروبية بالنسبة للصناعات الامريكية واشتداد حدة الحماية التجارية الامريكية . هذا ولم يمض وقت طويل حتى ايقنت الدول الاوروبية أن بعد الشقة بين المركز التنافسى لصناعاتها والمركز التنافسى للصناعة الامريكية يضعف الامل فى اللحاق بها ، كما فقدت هذه الدول ايضا الامل أن تخفف الولايات المتحدة من وطأة الحماية التجارية نظرا لارتباط هذه الحماية بالسياسة الاقتصادية العامة للولايات المتحدة وهى تقوم على اساس ضمان مستوى عال من التشغيل . وقد كان من الواضح والحال هذه أن التعاون والاندماج الاقتصادى بين الدول الاوروبية هما المخرج الوحيد من مثل هذه الازمة ، فهما يؤديان الى احلال العلاقات الاقتصادية بين الدول الاوروبية محل علاقاتها مع الولايات المتحدة .

وواضح مما تقدم ان المشكلات الاقتصادية لدول اوربا الغربية تجد — على الاقل فى جزء منها — حلا فى اقامة نوع من التعاون أو الاندماج الاقتصادى . وبفسر لنا ذلك اطراد سياسات هذه الدول فى هذا الطريق . ففى سبيل التعاون الاقتصادى اتخذت دول اوربا الغربية ما يأتى :

— اتفقت خمس عشرة دولة اوروبية بالاضافة الى تركيا ، على انشاء منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى (١٣) ، والهدف من انشاء هذه المنظمة انماء العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء ، وذلك بالتقليل تدريجيا مما يعترض هذه العلاقات من عوائق . فنشاطها يسير فى الطريق نفسه الذى يسير فيه نشاط الجات ، ولكن فى نطاق اقليمى . وقد قامت المنظمة — يساعدها فى مهمتها اتحاد المدفوعات الاوروبى — بدور فعال فى تنشيط التبادل التجارى بين الدول الاعضاء بل ايضا بين هذه الدول والعالم الخارجى وبوجه خاص الولايات المتحدة . وفى سنة ١٩٥٨ الغيت المنظمة وحلت محلها منظمة التعاون والانماء الاقتصادى (١٤) التى ضمت البلاد سالفة الذكر بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا .

— فى سنة ١٩٥٠ وقعت الدول الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى اتفاقا يقضى باقامة اتحاد المدفوعات الاوروبى (١٥) . وقد كان الغرض من اقامة هذا الاتحاد تسهيل المبادلات بين الدول الموقعة ، وذلك بالسماح لكل منها بان يستعمل فى حدود معينة الفائض المستحق له قبل احدى الدول اعضاء الاتحاد لتسوية ديونه قبل دولة ثالثة من دول الاتحاد . وقد كانت اقامة هذا الاتحاد خطوة فعالة فى سبيل القضاء على اتفاقات الدفع الثنائية . وقد تقرر وقف أعمال الاتحاد فى سنة ١٩٥٨ حين اعلنت معظم الدول الاعضاء قابلية عملاتها للتحويل بالنسبة الى غير المقيمين وحلت بعد ذلك الاتفاقية النقدية الاوروبية محل الاتحاد المذكور (١٦) .

هذا وقد تعدت دول اوروبا الغربية ، وهى بسبيل تنمية علاقاتها الاقتصادية الاقليمية ، ميدان التعاون الاقتصادى الى ميدان الاندماج الاقتصادى ، فكانت اقامة المجمع الاوروبى للفحم والصلب ، والسوق الاوروبية المشتركة ، والمنطقة الاوروبية للتجارة الحرة ، وهى اهم مظاهر هذا الاندماج .

المجمع الاوروبى للفحم والصلب (١٧)

بمقتضى المعاهدة المعروفة بمعاهدة باريس

---

(١٢) Dollar shortage
(١٣) Organisation for European Economic Cooperation. (OEEC)
(١٤) Organisation for Economic Cooperation and Development. (OECD)
(١٥) European Payment Union (EPU)
(١٦) European Monetary Agreement (EMA)
(١٧) European Coal and Steel Community (ECSC)

سنة ١٩٥١ انشأت ست دول أوروبية : فرنسا — المانيا الغربية — بلجيكا — هولندا — لوكسمبرج — وايطاليا ، المجمع المذكور . وقد كان الغرض الاساسى من اقامة هذا المجمع حرية تبادل منتجات الفحم والصلب بين البلاد الاوروبية المذكورة ، وذلك بالغاء ما يعوق هذا التبادل من رسوم جمركية وقيودكمية . فهذا المجمع فى جوهره تحقيق لفكرة الاتحاد الجمركى ولكن فى نطاق قطاع معين وقد كانت ثمرة هذا المجمع زيادة حجم الانتاج والتجارة الاقليمية فيما بين الدول الاعضاء وزيادة صادرات هذه الدول الى العالم الخارجى تبعا لتحسن مركزها التنافسى فى السوق العالمى .

السوق الاوروبية المشتركة (١٨)

انشئت بمقتضى اتفاقية وقعتها الدول الاوروبية الست فى روما عام ١٩٥٧ . وقد نصت الاتفاقية على ادماج اقاليم الدول الموقعة فى سوق مشتركة تنتقل داخلها بحرية السلع والخدمات ورؤوس الاموال والاشخاص — وذلك بازالة القيود المانعة او المعوقة لهذا الانتقال . كما نصت الاتفاقية على تحديد فترة انتقالية تزيل خلالها تدريجيا الدول الاعضاء الحواجز والعوائق لحركات السلع ورؤوس الاموال والاشخاص ، ومدة الفترة الانتقالية اثنتا عشرة سنة تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٨ وتنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ . وقد قسمت هذه الفترة الى ثلاث مراحل كل منها أربع سنوات على الاكثر . وقد نصت الاتفاقية كذلك على انه من الممكن أن تمتد الفترة الانتقالية لمدة ثلاث سنوات على الاكثر . كما تقضى الاتفاقية بان يكون للدول الاعضاء عند نهايتها تعريفة جمركية موحدة تخضع لها السلع الداخلة الى أى اقليم من الاقاليم المندمجة فى السوق .

وجدير بالملاحظة ان تنفيذ الاتفاقية قد سار بخطى اسرع مما توقعته نصوصها . وقد كان لهذا التنفيذ اثره الفعال فى زيادة حجم التجارة الاقليمية بين الدول الاعضاء ، وفى توفير اسباب الكفاءة الانتاجية العالية للمشروعات الاقتصادية فى دول السوق التى اصبحت تضع خططها الاستثمارية والانتاجية على أساس التصريف فى السوق الكبيرة .

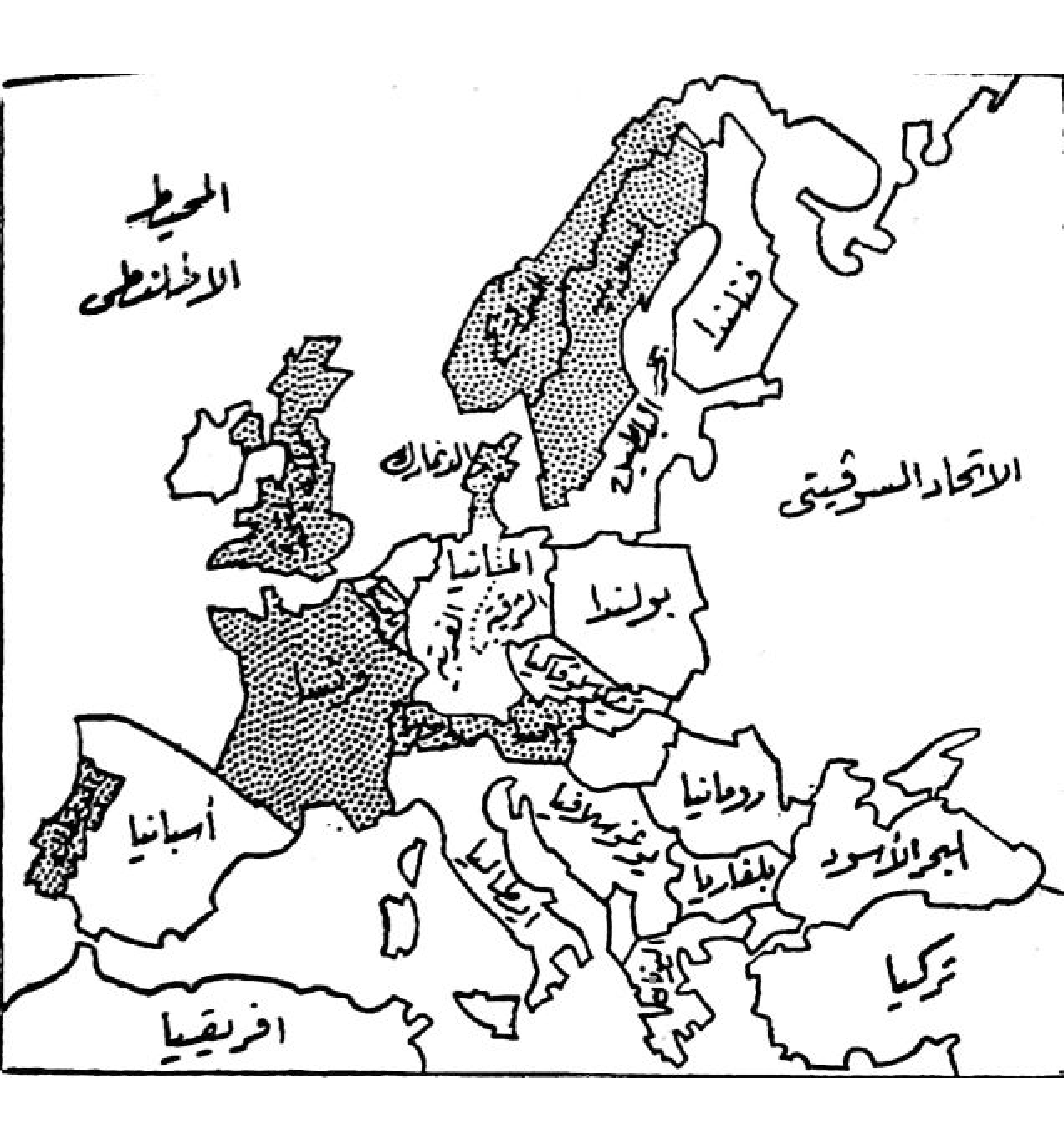
المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة(١٩)

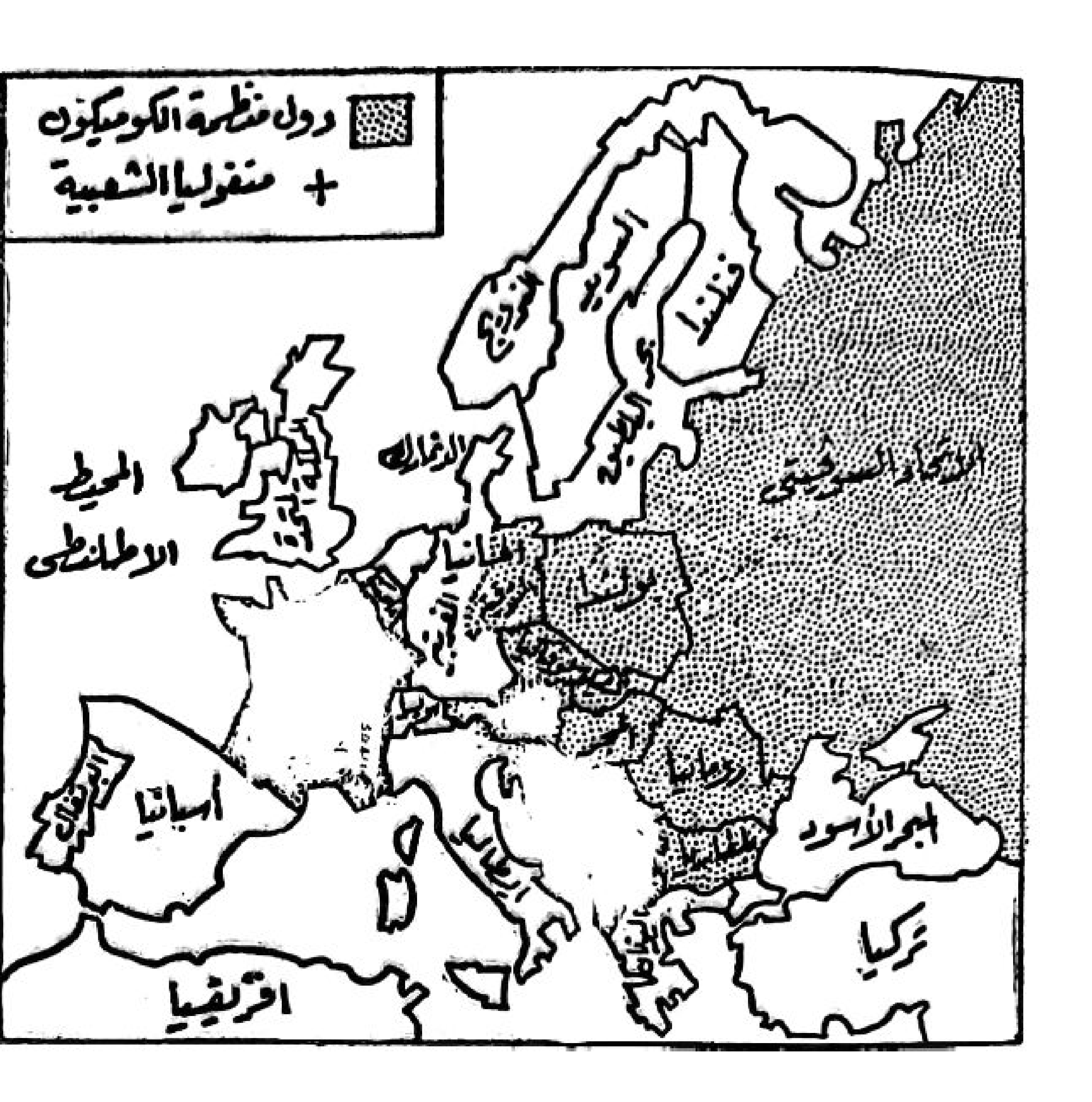
بمقتضى الاتفاقية المعروفة باتفاقية استوكهلم اتفقت سبعة بلاد اوروبية اخرى هى انجلترا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال والنمسا وسويسرا على الاندماج تحت لواء المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة . ويقف طموح هذه الاتفاقية — كما ينم اسم مولودها — عند حد تكوين منطقة تختفى داخلها القيود المانعة او المعوقة لحركات السلع دون الوصول الى مرحلة اعلى من مراحل الاندماج الاقتصادى كالاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة ...الخ.

وقد اتبعت الاتفاقية المذكورة فى اقامة المنطقة المنشودة — شأنها فى ذلك شأن اتفاقية السوق الأوربية المشتركة — الطريق التدريجى ، فنصت على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية وازالة القيود الكمية على مراحل تنتهى فى سنة ١٩٧٠ .

وقد كان انشاء هذه المنطقة نتيجة لتحرز الدول الموقعة من الانضمام الى اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة والتزام احكامها التى تذهب الى حد اقامة وحدة اقتصادية وتمهد الى اقامة وحدة سياسية بين الدول الاوروبية الست ، الامر غير المقبول من انجلترا والبلاد الاسكندينانية . والحق ان اقامة المنطقة الاوروبية المشتركة للتجارة الحرة كان بمثابة مباشرة نوع من الضغط لارغام دول السوق الاوربية المشتركة على قبول نوع من التكتل الاقتصادى مع بقية دول أوربا الغربية دون الزام الاخيرين باهداف اتفاقية روما .

(١٨) European Economic Community (EEC) «Common Market»
(١٩) European Free Trade Association (EFTA)


المحيط
الاطلنطى
الدنمارك
فنلندا
الاتحاد السوفيتى
المانيا
بولندا
فرنسا
أسبانيا
رومانيا
بلغاريا
البحر الأسود
ايطاليا
تركيا
افريقيا



دول منظمة الكوميكون
+ منغوليا الشعبية
المحيط
الاطلنطى
النرويج
السويد
فنلندا
بحر البلطيق
الدنمارك
الاتحاد السوفيتى
المانيا
بولندا
رومانيا
البحر الأسود
تركيا
اسبانيا
البرتغال
افريقيا

ويكشف لنا ذلك عن السبب فى ان محاولات المجلس فى نطاق تنمية التجارة الاقليمية بين الدول الاعضاء ، لم تحقق من اهدافها الا القليل . فعلى الرغم من ان المجلس قام بالتنسيق بين خطط التجارة الخارجية للدول الاعضاء والزمهم بعقد اتفاقات ثنائية تعتبر جزءا لا يتجزأ من خططهم للتنمية ، الا ان هذه الاتفاقات لم تنفذ الا فى قدر ضئيل منها . ويرجع ذلك الى ان الاتفاقات المذكورة لم تكن انعكاسا لخطط قومية تقدم على مبدأ تقسيم العمل بين الدول الاعضاء .

ثانيا : الفترة من مارس ١٩٥٤ الى مايو ١٩٥٨

كان لضعف النتائج التى حققها التعاون بين الدول الشيوعية فى الفترة السابقة اثره فى اتجاه المجلس فى الفترة محل البحث ، الى نطاق التعاون فى ميدان التخطيط والانتاج . فقد اكدت قرارات المجلس فى هذه الفترة ضرورة ان يكون التعاون بين الدول الشيوعية على مستوى الانتاج ، بحيث يحل التخصص والتنسيق بين الانشطة الاقتصادية للدول المختلفة محل سياسة الاستكفاء الذاتى ، كما اكد المجلس أن التنسيق بين الخطط الاقتصادية للاقاليم المختلفة المكونة لكتلة الشيوعية السبيل الاوحد لتنويع هيكل الانتاج فى النطاق الاقتصادى Espace economique الكبير الذى تحتله الدول الشيوعية .

وقد كانت ابرز خطوات المجلس فى هذا السبيل ما قرره من تنسيق الخطط الاقتصادية للدول الاعضاء تنسيقا زمنيا ، بحيث تبدأ وتنتهى فى وقت واحد . غير ان هذا التقسيم الزمنى لم يقترن بتنسيق لمضمون الخطط الاقتصادية الا فى نطاق محدود للغاية ، فقد شاهدت هذه الفترة مولد بعض الاتفاقات الصناعية الثنائية التى عقدت بقصد تجنب الاستثمار فى الفروع الانتاجية المتماثلة فى البلاد الاطراف ، كما شاهدت هذه الفترة ايضا مولد بعض المشروعات المشتركة التى تتضمن تعاون بعض بلاد الكتلة على استغلال موارد الثروة المعدنية الموجودة فى احد البلاد وتخصيص انتاجها لسد حاجة البلاد المسهمة فى انشاء هذه المشروعات .

ثالثا : الفترة من عام ١٩٥٨ الى الآن

تميز تطور جهود المجلس فى هذه الفترة بالاتجاه الى بحث الوسائل الكفيلة بوضع مبدأ تقسيم العمل بين الدول الشيوعية موضع التنفيذ الجدى واذا كان هذا لا يتأتى الا فى ظل تخطيط مركزى « فوق الدول » Supra national يأخذ بعين الاعتبار صالح المنطقة ككل وصوالح الدول الاعضاء ، فقد تقرر ان يقوم المجلس بالتنسيق بين الخطط الطويلة الامد (١٥ الى ٢٠ سنة) للدول الاعضاء ، على ان يكون هذا التنسيق على هدى من مبدأ تقسيم العمل المنشود ، وعلى ان تكون هذه الخطط بعد تنسيقها الاطار العام الذى تجرى فى ظله الخطط المتوسطة الاجل . الا انه سرعان ما ارتطمت جهود المجلس فى هذا السبيل بصعوبة وضع المعايير التى يجرى على اساسها توزيع التخصص بين دول الكتلة . ولم يكن امامه الا الالتجاء الى وضع قواعد تحكمية فى شأن بعض فروع الانتاج : الآلات ، الصناعات الكيميائية ، الصناعات المعدنية ، انتظارا لوضع الاسس النظرية والعلمية لمبدأ تقسيم العمل بين البلاد الاشتراكية .

وبالرغم من ان خطوات المجلس فى هذه الفترة قد سجلت تقدما كبيرا بالنسبة الى الفترتين السابقتين فان هذا السبيل محفوف بكثير من الصعاب نظرا الى ما يقتضيه تشكيل التخصص فى داخل المنطقة من تغييرات هيكلية واسعة النطاق .

التكتل الاقتصادى بين البلاد المتخلفة

لقد كان القضاء على التخلف ولا يزال ، ابرز واهم المشكلات الاقتصادية لعالم ما بعد الحرب . وقد اتخذت البلاد المتخلفة فى سبيل التنمية خطوات محسوسة . اذ وضع اغلبها خططا او برامج للتنمية يحتل التصنيع فيها مكانا مرموقا . غير أن عجلة التنمية سرعان ما ارتطمت بعقبات جسيمة هددت استمرارها . وكان اهم هذه العقبات ضيق السوق والعجز فى ميزان المدفوعات . فمن الناحية الاولى لوحظ ان حجم السوق فى كثير من البلاد المتخلفة مقيسا بمتوسط الدخل الفردى وحجم السكان اضيق من ان يستوعب انتاج كثير من الصناعات ، الامر الذى

جعل هذه البلاد تحجم عن اقامة بعض الصناعات بالرغم من ضرورتها للاسراع بعجلة التنمية ، أو تتجه الى اقامة ضمانات لايقوى السوق المحلى على امتصاص كل انتاجها . وقد كان من نتيجة ذلك ضعف الكفاءة الانتاجية فى الجهاز الصناعى للبلاد المذكورة .

اما من ناحية العجز فى ميزان المدفوعات فقد شكل قيدا خطيرا على برامج التنمية فى البلاد المتخلفة . ذلك لانه من المعروف ان التنمية الاقتصادية تتطلب شراء كميات كبيرة من السلع الانتاجية ، وهو ما أدى الى ان اصطحب تنفيذ خطط وبرامج التنمية فى هذه البلاد بزيادة كبيرة فى الواردات . وبديهى ان مثل هذه الزيادة يقتضى — اذ اريد لعجلة التنمية ان تستمر فى دورتها — زيادة موازية فى الصادرات او فى انسياب رؤوس الاموال الاجنبية . غير ان الامر لم يجر على هذا النحو ، فأغلب صادرات البلاد المتخلفة من المواد الاولية التى اتسم سوقها فى سنوات بعد الحرب بالنمو البطىء أو حتى بالكساد . وفضلا عن ذلك فقد عرف معدل التبادل الدولى لهذه البلاد تدهورا كبيرا فى المدى الطويل كما أن انسياب رؤوس الاموال الاجنبية من البلاد المتقدمة الى البلاد المتخلفة لم يكن بالقدر الكافى لسد قصور الصادرات عن مواجهة حاجة هذه البلاد من الواردات .

وبالاضافة الى ما تقدم فان الاتجاه الى الاندماج الاقتصادى فى أوربا ، وبوجه خاص فى حالة السوق الاوروبية المشتركة يمثل خطرا جديدا ومباشرا على صادرات البلاد المتخلفة من السلع الزراعية (٢٢) ، اذ من المعروف أن تطبيق دول السوق للسياسة الزراعية المشتركة يؤدى الى تدعيم اسعار السلع الزراعية المنتجة داخل اقاليم السوق وبالتالى الى زيادة الانتاج المحلى . ولا يخفى ما يتضمنه ذلك من تهديد مباشر لصادرات البلاد المتخلفة الى دول السوق . واكثر من ذلك فقد نصت معاهدة روما على تعميم المعاملة التفضيلية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية للاقاليم التابعة لاحدى دول السوق ، ومعنى ذلك ان تتمتع هذه الصادرات بالمعاملة التفضيلية ليس داخل سوق البلد المتبوع فحسب بل داخل اسواق بلاد السوق جميعا . وغنى عن البيان ان مثل هذا التنظيم يصيب صادرات البلاد المتخلفة الموجودة خارج السوق باضرار فادحة .

ازاء المشكلات المتقدمة ، اتجه نظر البلاد المتخلفة الى ضرورة مواصلة السعى الى التنمية فى ظل اطار من التعاون والاندماج الاقتصادى فيما بينها ، لما فى ذلك من القضاء أو على الاقل من التخفيف من حدة هذه المشكلات . فالتكتل الاقليمى يسمح باتساع السوق امام المنتجات الصناعية لكل دولة من الدول المتكتلة ، ويوفر اسباب الزيادة لصادراتها الى بعضها البعض . ناهيك بما يتضمنه هذا التكتل من زيادة قوة هذه الدول فى المساومة مع البلاد المتقدمة عند التصدير او الاستيراد ، وبالتالى من زيادة فرص تحسن معدل التبادل الدولى للبلاد الساعية الى التنمية .

لم يكن غريبا اذن ان يعم التعاون والاندماج الاقتصادى مناطق كثيرة من العالم الثالث . وهكذا شهد هذا العالم محاولات لتوثيق أواصر التعاون الاقتصادى وتحقيق شكل أو آخر من اشكال الاندماج الاقتصادى فى امريكا الوسطى والجنوبية وفى جزر الهند الغربية وفى بلاد جزر شرق آسيا وفى مناطق متعددة من القارة الافريقية .

وقد كانت اكثر هذه المحاولات الجدية تلك التى تمت فى امريكا الجنوبية فى ظل معاهدة مونتفيديو . وبمقتضاها اتفقت الدولة الموقعة (٢٣) على أن تقيم فيما بينها منطقة تجارة حرة (٢٤) وقد فتحت المعاهدة المذكورة باب الانضمام اليها للدول الاخرى فى امريكا الجنوبية والوسطى (٢٥) وانتقلت المعاهدة الى حيز التنفيذ فى ٨ يونيو سنة ١٩٦١ .

---

(٢٢) United Nations: World Economic Survey: 1962.

(٢٣) هذه الدول : الارجنتين — البرازيل — شيلى — المكسيك — باراجواى — بيرو — واوراجواى .

(٢٤) Latin America Free Trade Association (LAFTA)

(٢٥) انضمت الى المعاهدة المذكورة كل من كولومبيا واكوادور .

ولا يتسع المجال لتفصيل احكام المعاهدة المذكورة ، الا انه من الجدير بالذكر انها استفادت من تجارب الدول الاخرى فى مجال الاندماج الاقتصادى . فلم يغب عن ذهن واضعيها ان الاندماج وان كان وسيلة فعالة للقضاء على مشكلات معينة ، الا انه يثير بذاته مشكلات كثيرة اخرى . ولذلك اكتفت المعاهدة المذكورة بأن تبدأ بتحقيق أول درجة من درجات الاندماج الاقتصادى ، الا وهى منطقة التجارة الحرة كما نصت ايضا على ان يكون انشاء المنطقة على مراحل مدتها ١٢ سنة تلغى اثناءها الدول الاعضاء تدريجيا الحواجز التجارية المانعة أو المعوقة لانسياب السلع فيما بينها .

كما لم يغب عن ذهن واضعى المعاهدة ايضا اختلاف الظروف الاقتصادية للبلاد المندمجة وبوجه خاص من حيث مستوى النمو ودرجة التصنيع . فثمة فارق فى هذا الخصوص بين بلاد كالبرازيل والارجنتين وبلاد كبوليفيا وباراجواى . ولما كان يخشى ان يؤدى تحرير التجارة فى داخل المنطقة الى نمو التجارة الاقليمية لصالح البلاد الاكثر نموا وتصنيعا على حساب البلاد الاقل نموا وتصنيعا ، فقد قررت الاتفاقية منح البلاد الاخيرة معاملة خاصة من حيث التخفيضات والاعفاءات الجمركية وازالة القيود الكمية مع اعانتها ماليا وفنيا .

كما لم يفت واضعو الاتفاقية أن تحرير التجارة مما يرد عليها من قيود لا يكفى بذاته لتحقيق الاندماج الاقتصادى . فهذا الاخير يتوقف اولا وقبل كل شىء على تنسيق الانتاج بين البلاد المندمجة تنسيقا يتفق ومقتضيات تقسيم العمل . لذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تنسيق سياسة الدول المندمجة فى ميدان التنمية الزراعية والصناعية ،وتركت تنظيم هذا التنسيق لاتفاقات لاحقة تتناول مجموعات السلع المختلفة . وقد كان اول اتفاق فى هذا الخصوص بشأن انتاج اجهزة الراديو والتلفزيون داخل اقاليم المنطقة بحيث تشبع المنطقة حاجاتها من هذه السلع عن طريق الانتاج الاقليمى بدلا من استيرادها من العالم الخارجى . ويظهر من ذلك انه فى مجال تنسيق الانتاج ايضا كان طابع التجربة التقدم الحذر والبطىء .

هذا العرض على ايجازه — للتكتلات الاقتصادية فى عالمنا المعاصر يكشف لنا كيف توصلت دول مناطق العالم المختلفة بالتكتل الاقتصادى لاحياء مبدأ التخصص ولكن فى نطاق اضيق عن نطاق العالم ككل ، وذلك لما فى هذا الاحياء من زيادة للرفاهية الاقتصادية وقضاء على كل أو بعض المشكلات الاقتصادية اللصيقة بتطور اقتصاد كل من هذه الدول . فى نطاقه الاقليمى الضيق .

وقد اختلف مضمون التكتل الاقتصادى ووسائله فى مناطق العالم المختلفة تبعالاختلافها فى النظم الاقتصادية . فبينما تم هذا التكتل فى أوربا الغربية وفى امريكا اللاتينية عن طريق القيود فى التجارة والمدفوعات ، اتخذ التكتل فى البلاد الشيوعية شكل تنسيق تخطيط التجارة الخارجية والانتاج بين البلاد المذكورة . ويرجع ذلك الى الاختلاف فى الفلسفة التى يقوم عليها النظام الاقتصادى فى كل منطقة من هذه المناطق، الى الاختلاف بين نظام يقوم على اساس المشروع الخاص وآخر يقوم على التخطيط المركزى لمختلف وجوه الحياة الاقتصادية .

الا أن ثمة حقيقة جديرة بالتأكيد فحيث تم الاندماج الاقتصادى بين البلاد ذات النظام الراسمالى لم يترك تحقيق الاندماج لقوى السوق فىصورتها التىعرفهاالعالم وقتان سادمبداحرية التجارة ، بل اقترن الاندماج بسياسات تدخلية عديدة . ولا يرجع ذلك الى ما اتسم به تطور النظام الراسمالى بوجه عام من زيادة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية فحسب ،ولكنه يرجع ايضا الى ان تحقيق الاندماج يثير كثيرا من المشكلات الاقتصادية ، كما انه يؤدى — اذا نيط تحقيقه بقوى السوق — الى تعديل هيكل الاقتصاديات المندمجة على نحو قد يضر بالبعض فيها . وهكذا تضمنت كل من معاهدة روما ومنتفيديو من التنظيمات ما يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة للدول المندمجة وما يضمن اعطاء فرص متساوية للدول المذكورة .

ونجد ايضا فيما يحيط بقيام الاندماج من مشكلات اقتصادية متعددة ، سببا لما اتصفت به المحاولات السابقة من طابع التدرج . فقد كان هذا الطابع — كما رأينا — خصيصة أساسية للتكتل الاقتصادى الاوربى وللسوق الشيوعية المشتركة ولمنطقة التجارة الحرة فى أمريكا اللاتينية .

اتجهت البلاد العربية فى الفترة التالية للحرب الاخيرة الى تقوية اواصر التعاون الاقتصادى فيما بينها . اذ شهدت هذه الفترة مولد كثير مـن الاتفاقات بين البلاد العربية (٢٦) بقصد تسهيل التبادل التجارى وانتقال رؤوس الاموال فيما بينهـا ومثال ذلك الاتفاقات الثنائية التى تعقد بين بلدين عربيين بقصد تنظيم التبادل التجارى والمدفوعات فيما بينها ، على نحو يخفف بعض الشيء من شدة الاجراءات المقيدة التى يطبقها كل بلد عربى على علاقاته الاقتصادية الدولية . وفى ظل الجامعة العربية ــ وتحقيقا للهـدف نفسه ــ عقدت البلاد العربية اتفاقيتين جماعيتين هما اتفاقية تسهيل التبادل التجـارى وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تسـديد مدفوعـات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال .

كما شهدت فترة ما بعد الحرب الاتفاق بين بعض الدول العربية على انشاء مشروعـات مشتركة لتنمية الاقتصاد العربى ، وكان اهمها: المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصـادى ، وشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة ، والشركة العربية لناقلات البترول .

ولم تقف محاولات التكتل العربى عند حـد التعاون الاقتصادى بل تعدته الى ميدان الاندماج الاقتصادى . فكانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ وكان قـرار مجلس الـوحـدة الاقتصادية العربية فى سنة ١٩٦٤ (وهو الجهاز الذى اسندت اليه الاتفاقية المذكورة اتخـاذ القرارات الكفيلة بتنفيذها) القـاضى بانشـاء السوق العربية المشتركة .

ويضيق النطـاق عن اعطـاء تقـرير واف لمحاولات التعاون والاندماج الاقتصادى العربى. الا ان العرض السابق لحوافز ووسائل التكتلات الاقتصادية الدولية يسمح لنا بتقديم الملاحظتين الاتيتين :

اولا : ان هذه المحاولات انعكاس حقيقـى لضرورة التكتل العربى فى عالم اليوم . فقد تميز التطور الاقتصادى الحديث للبلاد العربية بالسعى للتنمية ، وما من شك ان هذا السعى يجب ان يكون فى اطار نوع من الاندماج الاقتصـادى ، اذ واجهت تجربة التنمية فى كل من هذه البلاد عوائق ترتد فى تفسيرها الى ضـيق النطـاق الاقليمى الذى تجرى فى حدوده التنمية ، والى الامكانيات الاقتصادية المحدودة المتاحة لكل بلد عربى منظورا اليه على حدة ومنفصلا عن بقية البلاد . وقد كانت هذه العوائق نفسها ــ كمـا رأينا ــ سـببا فى قيـام كثير مـن التـكتلات الاقتصادية .

ويستمد التكتل العربى ايضا ضرورته من انه من قبيل رد الفعل للتطور الاقتصادى العـالمى والذى يتميز ــ كما رأينا ــ بانقسـام العالم الى كتل اقتصادية يسعى كل منها الى تقويـة العلاقات الاقتصادية بين البلاد الداخلة فى الكتلة واحلالها محل العلاقات الاقتصادية لهذه البلاد مع بلاد العالم الخارجى .

ثانيا : اذا كان التكتل العربى ضرورة لا ريب فيها ، الا ان هذا يجب الا يخفى عنا ما يحيط بتحقيقه من مشكلات اقتصادية واسعة تقتضى ان نتدبر من الوسـائل ما يكفل القضاء عليها . ولقد خلت محاولات التعاون والاندماج الاقتصـادى العربى ، من اتخاذ مثل هذه الوسـائل . اذ اكتفت بتقرير تحرير العلاقات الاقتصادية بين الـدول العربية من كل او بعض القيود المقيدة لها دون ان تشفع ذلك باتخاذ الخطوات اللازمة لتنسيق التجارة والانتاج فيما بين البلاد العربية . وقـد راينا ان هذا التنسيق شرط ضرورى لنجـاح محاولات التعاون او الاندماج . ولذلك لم يكن غريبا ان نرى هذه المحاولات ــ وبوجه خاصــ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ــ تتعثر فى التطبيق ، الامر الذى يؤسف له .

(٢٦) انظر محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية . معهد الدراسات العربية العالية القاهرة ١٩٥٨ ، انظر ايضا برهان الدجانى : تحليل بعض اوجه العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية معهد الدراسات العربية العالية القاهرة ١٩٦٢ ، ابراهيم شحاته وحازم الببلاوى التعاون الاقتصادى المصرى ــ ملحق الاهرام الاقتصادى اول ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

دراسات

الجنرال ديجول وحلف الاطلنطى

د . اسماعيل صبرى مقلد

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة أسيوط

لم يكن انسحاب فرنسا اخيرا من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الاطلنطى مفاجأة للمراقبين السياسيين المتتبعين عن قرب لتحركات الدبلوماسية الديجولية فى السنوات الاخيرة ، فقد مال كثيرون منهم الى الاعتقاد قبل اقدام الجنرال ديجول على اتخاذ هذا الاجراء ، بأن فرنسا كانت فى طريقها الى الانسحاب الكامل من هذه المنظمة العسكرية التى قامت للدفاع عن العالم الغربى ضد خطر التوسع السوفيتى فى عام ١٩٤٩ ، وكان هؤلاء المراقبون وغيرهم من الدوائر المسئولة فى داخل كتلة الاطلنطى نفسها يربطون بين حتمية هذا الاجراء وبين زعامة ديجول لفرنسا واتجاهه الى اتخاذ سياسات تعبر عن استقلال فرنسا فى تقرير كل ما يتصل بأمر الدفاع عن أمنها القومى بعيدا عن التأثر بآراء ومصالح حلفائها الاطلنطيين ، وكذلك ميله الى اتباع دبلوماسية اكثر مرونة نسبيا من دبلوماسية شركائه فى كتلة الاطلنطى فى مواجهة العالم الشيوعى نظرا لاعتقاده أن الميزان الاستراتيجى قد تغير بشكل جذرى عما كان موجودا عند قيام حلف الاطلنطى ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد اعرب بعض المحللين السياسيين عن اعتقادهم بأن دبلوماسية ديجول تجاه حلفائه الاطلنطيين انما مردها اعتبارات سيكلوجية محضة خاصة بديجول نفسه ، وفى هذا يقول بول هنرى سباك — السكرتير العام السابق لمنظمة حلف شمال الاطلنطى واحد اقطاب فكرة الوحدة الاوروبية البارزين — ان

زعامة ديجول لفرنسا تشكل عائقا رئيسيا أمام مشاريع الوحدة الاوربية بالنظر الى حقيقتين : الحقيقة الاولى هى ان السياسات التي يتبعها ديجول انما تعكس اتجاها مناوئا لهذه المشاريع ، والحقيقة الثانية هى أن ديجول لم يكن فى الحكم حين قام تحالف الاطلنطى والسوق الاوربية المشتركة ، فقد ورث كلا منهما من الجمهورية الفرنسية الرابعة ، وديجول لا يابه كثيرا بأية فكرة أو مشروع لا يحمل اسمه أو يشترك جديا فى اتخاذ زمام المبادأة فيه ، كذلك لا يكترث لتحالف تقوم فيه الولايات المتحدة بالدور الرئيسى فيما يتعلق بأمر الدفاع عن أمن القارة الاوربية ، لذا لجأ الى سلاح القومية ليحارب به جميع أشكال الاندماج السياسى والعسكرى فى نطاق (الناتو) لادراكه أن فرنسا نظرا الى أنها ليست اقوى دولة فى هذا التحالف لن يتسنى لها أن تستفيد من مثل هذا الاندماج على النحو الذى تطمع فيه(١) .

(١) Paul Henri Spaak : A New Effort to Build Europe, Foreign Affairs, January 1965, pp. 200—201.

٥٦٦

ومثل هذا الرأى وان كان يبدو واقعيا فى ظاهره الا أنه لا يخـلو من بعض المبالغة ، فاتجاهات ديجول من حلف الاطلنطى — وهى موضوع هذا البحث — لا تمثـل انفصالا عن الاتجاهات التى سادت الجمهورية الرابعة فى فرنسا قبل انهيارها، ولا نحسبنا مغالين اذا قلنـا ان زعامة ديجول للجمهورية الخامسة قد انبثقت من صميم هـذه الاتجاهات وانها وجدت فى وطنيته انعكاسا لهـا او تعبيرا عنهـا على نحو لم يكن متوافـرا من قبل ، واية محاولة لتحليل وتقييم سلوك ديجول واتجاهاته من حلف الاطلنطى ، ينبغى أن تدخل فى اعتبارها حقيقـة العوامل والظـروف التى اسهمت فى بلورة الاتجاهات الفرنسية نحو حلف الاطلنطى والولايات المتحدة فى الفترة السابقـة على وصول ديجول الى الحكم مباشرة . وسنكتشف فى هـذا البحث أن اتجاهات ديجول من حـلف الاطلنطى لا تعدو أن تكون امتدادا لازمة الثقـة التى وجدت بين فرنسـا وشركائهـا الاطلنطيين تحت ضغط الازمات الدولية الحادة التى تعرضت لها فى الهند الصينية والجزائر والسويس ، وهى الازمات التى افلحت فى توليد موجة متطرفة من الشعور القومى فى فـرنسا ، وخلقت احساسا قويا بضرورة استقلال فرنسا فى كل ما يتصـل بموضوع الـدفاع عن مصـالحها القوميـة الاستراتيجية بعيـدا عن أى تدخـل من جانب حلفائها فى كتلة الاطلنطى ، وهو الاعتبار الذى اثر على موقف ديجول من مشكلة الـرقابة على الاستراتيجية النووية للناتو ، ومشروع القـوة النووية المتعددة الاطراف ، واصراره على ضرورة احتفاظ فرنسا بقوة نووية مستقلة .

اتجاهات فرنسا من حلف الاطلنطى قبل ديجول

الحقيقـة أن فرنسا حتى وقبـل وقوع أزمة السويس ، قد جادلت بشأن توسيع النطـاق الجغرافى الذى يغطيه دفاع حلف شمال الاطلنطى بدعوى أن الدفاع عن غرب أوربا لـم يـكن ذا قيمـة استراتيجية كبيرة اذا ما امـكن للمحور السوفيتى الصينى ان يسـيطر على القارتـين الآسيوية والافريقية اذ انهما كانتا العمود الفقرى من وجهـة النظر الفرنسية فى الدفاع عن أمن ومصالح القارة الاوربية ، وكان من شأن اهتمام الناتو بالشئون غير الاوربية أن يدعم مركز فرنسا وسياستها خارج أوربا — كمـا مالت الحكومة الفرنسية الى الاعتقاد . وهذا المطلب الفرنسى كان متأثرا فى واقع الامر بتجربة فرنسا فى الهند الصينية ، واعتقادها أن الناتو لم يعترف على نحو كاف بأن صراع فرنسا هناك كان جزءا لا ينفصل من دفاع العالم الغربى ضد محاولات التوسـع الشيوعى ، مما كان يستوجب ضرورة بذل العون المـادى والمعنوى الضرورى لفرنسا فى حربها هناك ، وانما على العكس ، فقـد ظل يكرس جهوده ويحشد امكانياته للدفاع عن غرب أوربا ، كما اعتقدت فرنسا أن الناتو كان يثقل عليهـا بالاعباء والالتزامات العسكرية المتزايدة فى الوقت الذى كانت تجد فيه نفسها عاجزة عن الـوفاء بارتباطاتها فى تلك الاجزاء من العالم التى كانت تتعرض فيهـا المصالح الفرنسية الاستراتيجية لخطر الانهيار التام.

ولكن هذا الاتجاه الفرنسى نحو توسيع نطاق الحماية التى يغطيها دفاع الاطلنطى قـد فشل بسبب عدم قـدرة فرنسا على ممارسة ضغط كاف فى تنظيمات الناتو للتغلب على الاعتراضات الانجلو — امريكية بشأن هذا الاتجاه التوسعى . فالولايات المتحدة أبدت رأيها وهو انه كانت هناك بعض المصالح الامريكية خارج نطـاق القـارة الاوربية التى لم تر من المنـاسب أو الضرورى الدفاع عنها من خلال الناتو ، كما أن الحجـة الفرنسية بشأن الضمنيات الخطيرة التى كان من الممكن أن يشتمل عليها تدهور مركز الغرب فى آسيا وأفريقيا أمام التغلغل الشيوعى بمايقتضيه من ضرورة مد حماية الناتو الى هاتين القارتين ، قد وجدت نقدا شديدا لها حيث قيل أن اقحام مشاكل هذه القارات المضطربة سياسيا فى اطار الناتو ربما أدى الى احداث انقسام داخل الدول الاعضاء فى كتلة الاطلنطى مما كان كفيلا باضعاف التحالف وربما انهائه . فبالنسبة الى ايطاليا والمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا والدينمرك والنرويج ، كان الدفاع عن القارة الاوربية هو المبرر الوحيد لاستمرار الناتو واساس ارتباطها بـه وتحملها جميع المخاطر التى يعنيها انضمامها الى هـذا الحلف العسكرى ، أما أن يزج بها فى نزاعات تخرج عن هذه الدائرة ولا تعنى مصالحها مباشرة، فقد كان هذا أمرا غير مقبول لها ، بل أن بعض هذه الدول ذهب الى حد التشكك فى حكمة ضم اليونان وتركيا الى الناتو بدعوى أن عضويتهما كانت توسيعا غـير ضرورى لارتباطات الحلف خارج أوربا ، وربما كان هذا هو السبب الـذى

جعلها تعارض التدخل الانجلوفرنسى فى مصر خلال ازمة السويس بحجه انه كان يعنى توريط الناتو فى مشاكل مناطق تتعدى نطاق القارة الاوربية وتهدد امن هذه الدول ومصالحها الحيوية بالخطر(٢) .

فى الواقع ان المحاولات الفرنسية لتوسيع نطاق الحماية التى يوفرها الناتو لمصالح حلفائه ارتبطت بها عدة اعتبارات اخرى لم يخل بعضها من التضارب . ففى الوقت الذى كانت تشكو فرنسا من عدم استطاعه الناتو تفهم حقيقة وضعها فى شمال افريقيا ودعمها بالمساعدات المادية والعسكرية التى حتاج اليها ، ارادت فرنسا عزل تدخل الناتو عن هذه المنطقة باعتبارها شأنا من شئونها الداخلية التى لا يصح ممارسة اى نوع من التدخل فيها ، وهو السبب الذى من اجله كانت فرنسا تنظر الى مصالح الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية هناك بشىء من الريبة والشك . وربما كان هذا هو الدافع الذى حدا فرنسا على أن تفضل تعاونها مع الدول الخمس الاخرى فى كتلة البنلوكس — ايطاليا وهولندا والمانيا الغربية وبلجيكا ولكسمبرج — واستغلال رابطتها بها فى الحصول على مايلزمها من رءوس أموال للاقاليم الافريقية الخاضعة لنفوذها حتى تعزل هذه المساعدة عن اى تأثير او ضغط سياسى يمكن أن يرتبط بها .

ومن ثم كانت السياسة الخارجية الفرنسية تشتمل على شقين فيما يتصل بموقف فرنسا من الناتو ، اما اولهما فهو تحبيذ تدخل الناتو فى الشرقين الاقصى والاوسط ، اما فى افريقيا فقد حاولت عزل تدخله والانفراد بالعمل هناك .

اما الشق الثانى فكان يتلخص فى محاولات السياسة الفرنسية اشعار حلفائها الاطلنطيين بأن مشاركة فرنسا فى الناتو كانت ضرورة استراتيجية بالغة الخطورة والحيوية الى الحد الذى دفعها الى القول بانه بدون فرنسا كان مؤكدا ان يفقد الناتو ركيزته الاساسية وينهار . وكانت هذه القيمة الاستراتيجية — جغرافيا وعسكريا — مبررا فى نظر فرنسا لان تجعل الولايات المتحدة وبريطانيا تقدمان لها الضمانات والعون المطلوب لدعم المصالح الفرنسية الحيوية . فأما عن هذه الضمانات فكانت تتركز فى ضرورة احتفاظ الدولتين بقوات عسكرية كافية فى أوربا خاصة فى المانيا الغربية ، واما عن المساعدات فكانت تتلخص فى ضرورة الحصول على عون مادى وعسكرى ضخم من أمريكا للتغلب على المشاكل الصعبة التى كانت فرنسا تواجهها فى شمال افريقيا وغيرها من المناطق . ولكن الشعور الذى ساد فى فرنسا هو أن هذه المطالب الفرنسية لم تلق استجابة مرضية ، الشىء الذى ضاعف من مشاكل فرنسا الاقتصادية والعسكرية .

لقد كان ضعف فرنسا المتزايد فى عهد الجمهورية الرابعة السبب المباشر وراء تزايد حساسيتها بالنسبة الى وضعها داخل كتلة الاطلنطى ، حتى لقد بدا الناتو لها وكأنه اداه لخدمة الدبلوماسية الامريكية توجهه حسبما تمليه عليها مصالحها ، وقد ساعد من هذا الشعور بالنقص فى فرنسا ، الدور قليل الاثر نسبيا الذى قامت به فرنسا فى الحرب العالمية الثانية ، وضعف تسلحها بالقياس الى حلفائها ، ثم اضطرارها الى تحويل جزء ضخم من قوتها العسكرية الضاربة من قلب القارة الاوربية للدفاع عن مراكزها التى بدات تتخلخل وتهتز بعنف فى شمال أفريقيا وبخاصة فى الجزائر . كما كان هناك الانتقاد الاخر الموجه الى الناتو وهو ان استراتيجية وخطط التشغيل فيه وايضا نظم تسليحه كانت تتم على غرار ما كان متبعا فى الجيش الامريكى دون ما تمييز لطبيعة الاحتياجات الدفاعية الخاصة بالقارة الاوربية ، ودون ما تقدير لحقيقة امكانيات أوربا المالية المتاحة لمثل هذه الاستراتيجية الامريكية الباهظة التكاليف(٢) .

فى الواقع ان الانتقادات الفرنسية للناتو على اعتباره أداة للدبلوماسية الامريكية وكذلك فيما يتعلق بتشغيله وفقا للخطط الاستراتيجية الامريكية ، دفع الفرنسيين الى الاعتقاد بأن مركز

---

(٢) Edgar S. Furniss, Jr : France Troubled Ally, De Gaulle's Heritage and Prospects, (Praeger, New York, 1960), p. 278.

(٢) General E. Combaux, « Armes Atomiques et Non-Atomiques dans la Defense de L'Europe, Revue de Defense Nationale, January 1958, p. 64.

التحكم فى سياسة الناتو كان ينحصر فى أمريكا وبريطانيا ، وأن معظم المراكز الحساسة فى مؤسسات حلف الاطلنطى كانت احتكارا للولايات المتحدة وأن القرارات ذات الخطورة والاهمية وكذلك اخطر الوثائق والمعلومات واكثرها تأثيرا فى دفاع الاطلنطى ظلت بمنأى عن حلفاء امريكا الاطلنطيين(٤) . وسواء صحت هذه الاتهامات أولا فانها كانت تعكس احساس فرنسا المتزايد بضعفها العسكرى مما خلق فيها الشعور بالنقص فى مواجهة حلفائها الانجلو امريكيين . وربما كان هذا هو السبب الذى دفع فرنسا الى البحث وراء تملك الاسلحة النووية حتى من قبل وصول ديجول الى الحكم . فالفكرة التى سادت هناك هى أن امتلاك فرنسا للاسلحة النووية كان يعنى تمتعها بقوة دولية على المساومة أكبر شأنا ، وأن يحسن من مركزها فى داخل تحالف الاطلنطى، وبالاضافة فقد راجت الحجة القائلة بأن تملك الاسلحة النووية يؤدى الى خلق نظام دفاع قومى قوى مع تحقيق وفورات اقتصادية ملموسة اذا ما قورنت بالانفاق الباهظ على الاسلحة ونظم الدفاع التقليدية(٥) .

والحدثان الهامان اللذان أسرعا باتجاه فرنسا نحو امتلاك الاسلحة النووية فى أواخر الجمهورية الرابعة ، كانا الحرب الفرنسية فى الجزائر وأزمة السويس .

فأما عن الحرب الفرنسية فى الجزائر فلقد كان لها — كما سبقت الاشارة — اثر بعيد المدى فى اثارة موجة من الاحساس القومى المتطرف فى فرنسا ، كما خلقت شعورا بالكراهية والشك تجاه الولايات المتحدة والرئيس عبد الناصر فى مصر ، ذلك الشعور الذى بلغ ذروته خلال ازمة السويس ،و هى الازمة التى اثرت فى اتجاهات فرنسا — ولا زالت تؤثر حتى اليوم — من حلف الاطلنطى والعلاقات الفرنسية الامريكية وموضوع التسلح النووى المستقل على النحو الذى سنبينه بنوع من التفصيل فيما يلى .

لقد كانت هزيمة فرنسا على يد المانيا عام ١٩٤٠ واقامة حكومة فيشى ثم الخروج من سوريا ولبنان ، والهزيمة فى ديان بيان فو فى الهند الصينية ، من العوامل التى زادت من حساسية الحكومات الفرنسية المتعاقبة وكذلك الراى العام الفرنسى بصورة لم يسبق لها مثيل لمجرى الحرب فى الجزائر لانها كانت بالنسبة الى اولئك المعقل الاخير للامبراطورية الفرنسية الذى تستطيع فيه فرنسا ان ترتفع الى مستوى التحدى لما كان يسمى بمصالحها الاستراتيجية الحيوية فى شمال افريقيا ، وان تستعيد من طريقه بعضا من هيبتها ونفوذها الدولى ، وكان هذا العامل السيكلوجى ذا دلالة عميقة فى التحكم فى اتجاهات السياسة الفرنسية ازاء اصدقائها واعدائها على السواء ، وزاد من حساسيتها لاية سياسة قد يشتم منها ولو ضمنيا الاضرار بمركز فرنسا فى الجزائر ، وافلح فى ان يخلق اجماعا قوميا — اذا استثنينا الشيوعيين الفرنسيين — على نحو غير مسبوق فى التاريخ الدبلوماسى الفرنسى حول احدى مشاكل السياسة الخارجية الفرنسية . وفى التعبير عن هذه الحقيقة يقول احد السياسيين الاشتراكيين فى فرنسا آنذاك : « ان مشكلة الجزائر لم تكن فى صلبها مشكلة حزبية أو موضوعا سياسيا يحتمل الخلاف والانقسام ، وانما كانت مصلحة قومية حيوية ، واى تدخل فيها انما هو بمثابة تدخل فى شئون فرنسا الداخلية ، واى حليف لفرنسا يأخذ بوجهة نظر مغايرة لهذه الحقيقة يصبح عدوا لنا ، فالموقف لا يحتمل ان يكون لفرنسا حلفاءبناوئونها فى هذه المشكلة ، ومن ليس معنا فهو علينا .»(٦)

وهذا هو السبب الذى دفع الحكومات الفرنسية وكذا اقساما عديدة من الرأى العام الفرنسى حتى قبل تأميم قناة السويس الى التنديد بموقف

---

(٤) Jean Planchais : Le Malaise de L'Armeé, Paris, Plon, 1958, p. 53.

(٥) General Charles Aillerex, « De L'Euratom au Programme Atomique Na-tional, » Revue de Defense Nationale, November 1956, p. 1321.

(٦) Herbert Luethy and David Rodnick : « French Motivations in the Suez Crisis, » Institute for International Social Research, Paris, 1956, p. 80.

راجع ايضا للمؤلف « الوضع المتغير للكتل الدولية فى عالم اليوم » المنشور بالمجلة المصرية للعلوم السياسية، اغسطس ١٩٦٥ ، ص ٤٨ .

الولايات المتحدة من حرب فرنسا فى الجزائر ، واتهامها بالعجز عن ادراك النتائج الخطيرة المترتبة على انهيار هذا المركز بالنسبة للناتو وقدرته على الدفاع عن اوربا والعالم الغربى ، وتخاذلها فى تقديم المعونات العسكرية اللازمة لفرنسا لكسب الحرب الجزائرية بمقتضى المادة السادسة من معاهدة الاطلنطى . وقد تركز نقد الرأى العام الفرنسى على جون فوستر دلاس وزير خارجية امريكا الذى اتهم بترويج الدعايات المناهضة للكولونيالزم بغرض الاستهلاك المحلى فى العالم العربى ، وتثبيت اقدام المصالح البترولية الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط ، وممالأة العناصر القومية هناك ، وكان هذا يمثل فى نظرهم خيانة كبرى من امريكا لمصالح حلفائها ضد كل المبادىء التى قام عليها تحالف الاطلنطى ، وقد بلغ العداء والتشكك فى نوايا السياسة الامريكية حدا عبر عنه احد السياسيين اليمينيين الفرنسيين بان قال : « ان عدم ثقتنا بنوايا الولايات المتحدة تفوق تخوفنا من روسيا ، ونحن الآن فى حاجة الى تفهم النوايا الامريكية اكثر من حاجتنا الى تعرف نوايا الاتحاد السوفيتى ، فان تمسك امريكا ببعض القيم الهزيلة فى السياسة الدولية قد جعل من تصرفاتها مثارا للفوضى والارتباك ، ومسئولية فرنسا اليوم هى ان تعلم امريكا كيف يمكنها ان تفكر وتتعامل فى هذا العالم » . (٧)

ثم بلغ العداء للسياسة الامريكية حد القطيعة خلال ازمة السويس ، وكان سخط الحكومة الفرنسية والرأى العام نابعا من اعتقادهم ان موقف امريكا من الازمة لم يكن حاسما ، وكان من شانه ان يشجع الرئيس عبد الناصر وجميع العناصر القومية المتطرفة على طعن مراكز القوى الغربية فى الشرق الاوسط وهدم مصالح فرنسا الاستراتيجية هناك . وقد ادت معارضة امريكا فى مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة للعدوان على مصر ، الى توسيع شقة الخلاف بين فرنسا والحكومة الامريكية الى الحد الذى هددت فيه فرنسا بالانسحاب من حلف الاطلنطى والتركيز على فكرة الوحدة الاوربية كبديل لارتباطات فرنسا بالاطلنطى بعد ان خانتها الدبلوماسية الامريكية — كما ساد الاعتقاد — فى فترة من احلك فترات التاريخ الفرنسى بعد الحرب العالمية الثانية . (٨)

وكى نبين المدى الذى وصلت اليه ازمة الثقة بين فرنسا والولايات المتحدة داخل الناتو قبل انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة مباشرة ، تجدر الاشارة الى اتجاهات عدد من الزعماء الفرنسيين . فقد صرح مثلا بيير شنيتر رئيس الوفد الفرنسى الى المؤتمر البرلمانى للناتو فى نوفمبر ١٩٥٧ بعد ان قرر الوفد مقاطعة المؤتمر : « ان المجهودات المبذولة للحفاظ على تضامن الاطلنطى لم تعد ممكنة فى ظل الظروف الراهنة . » وفى ١٢ ديسمبر ١٩٥٧ صرح ميشيل ديبريه امام مجلس الجمهورية فى فرنسا « ان حلف الاطلنطى لا يعدو ان يكون اداة للدفاع عن امن الولايات المتحدة تحت توجيه انجلو امريكى » . وقال بيير اندريه فى ابريل ١٩٥٨ — احد النواب اليمينيين فى الجمعية الوطنية الفرنسية آنذاك — « اننا لا يمكن ان نقبل تخاذل حلفائنا عن مساعدتنا فى تلك الاقاليم الفرنسية المشمولة بحماية الناتو ، ولهذا يجب ان نعيد النظر فى موضوع اشتراكنا فى عضوية هذا الحلف ، فلا يمكن ان نكون حلفاء حول جبال الالب فى الوقت نفسه الذى نتعامل فيه فى تونس والجزائر » . ويقول جان مارييه ليبان من كتلة بوجاد : « هل الناتو تحالف تقوم فيه العلاقات على اساس الند للند ، ام انه اداة امريكية للسيطرة على اوربا والعالم الغربى ؟ . اذا كان كل ما نجنيه من تحالفنا مع امريكا هو المشاكل والالتزامات دون اية مزايا فى

---

(٧) French Motivations, op. cit, p. 97.

(٨) Ismail S. Makled : « Comparative International Behavior in the Suez Crisis : A Perspective Study, » ph. D dissertation, University of Pittsburgh, 1964, pp. 439—462.

٥٧٠
مقابلها تدعونا نهجر هذا الحلف ونخرج عليه(٩) » .

لقد اثرت مواقف السياسة الخارجية الامريكية من فرنسا خاصة فى مشكلة السويس فى اتجاهات فرنسا قبل ديجول ، وهى الاتجاهات التى استمرت بعده ، من ناحيتين : اما الناحية الاولى ، فهى تتعلق بالاعتقاد الذى تركته فى فرنسا من انه لم تكن هناك اية ضمانات مطلقة تستطيع فرنسا عن طريقها أن تتأكد من تأييد الولايات المتحدة لها حين تتعرض مصالحها القومية الحيوية للخطر ، بل كان الدفاع عن امر هذه المصالح المسئولية الاولى لفرنسا لان الولايات المتحدة لم تكن قادرة — من وجهة النظر الفرنسية — على ادراك ان هناك ترابطا وثيقا بين مصالح فرنسا ومصالح الناتو وأن الاضرار بهذه المصالح الفرنسية كان كفيلا بأن يخلق ردود فعل ضارة بالنسبة الى سلامة كتلة الاطلنطى .

اما الناحية الثانية فهى أنها أوضحت — هكذا قيل — أن أمريكا لم تكن مستعدة للدخول فى حرب نووية ضد الكتلة السوفيتية ، طالما انه لم يكن هناك هجوم مباشر على المصالح الامريكية الاستراتيجية ، كما بينت أن مصالح حلفاء أمريكا فى الاطلنطى مهما كانت حيوية وخطيرة لا تبرر الدخول فى حرب نووية عامة ضد الاتحاد السوفييتى(١٠) حتى ولو كان فى الامتناع عن مد نطاق هذه الحماية النووية والاستعداد لاستخدامها فى مثل هذه الظروف ، من العوامل التى تضعف كيان تحالف الاطلنطى . وهذا هو السبب الذى جعل فرنسا تحاول انشاء قوة نووية مستقلة تكون مهمتها الدفاع عن المصالح الفرنسية الحيوية حين تتعرض للخطر ، ولا من التركيز على حماية الناتو النووية لها (وهى حماية غير مضمونة بالنظر الى أن القوة النووية الضاربة فيها تمتلكها الولايات المتحدة ، كما أن حق استخدامها يرجع اولا واخيرا الى الرئيس الامريكى الذى قد لا يرى موجبا لا ستعمالها للدفاع عن المصالح الفرنسية او غيرها من المصالح فى مناطق متطرفة نسبيا او بعيدة عن اقليم غرب أوربا أو القارة الامريكية ذاتها) وهذا الاعتبار هو الذى يفسر اقدام فرنسا على انشاء هذه القوة النووية المستقلة فى أعقاب ازمة السويس مباشرة وقبل وصول ديجول الى الحكم .

وبالاضافة الى ذلك كان هناك اعتبار آخر اثر فى نظرة فرنسا تجاه ضرورة تملكها لقوة نووية مستقلة قبل ديجول . فقد برهن نجاح السوفيت فى اطلاق صاروخهم سبوتنيك ١ فى عام ١٩٥٧ على أن الولايات المتحدة لم تكن بتلك القوة العسكرية الهائلة التى لا يمكن للاتحاد السوفيتى التصدى لها أو تحديها ، وهو ما مال البعض الى اعتقاده سابقا . وكان تقدير الساسة الفرنسيين هو أن استمرار مثل هذا التدهور فى قوة الولايات المتحدة بالقياس الى نمو القدرات والامكانيات السوفيتية والصواريخ عابرة القارات يخلق مؤكدا آثارا ضارة فى امن القارة الاوربية ، وقد دفعهم هذا الى الاعتقاد أن الولايات المتحدة وهى تواجه هذا التحدى السوفيتى الجديد ، كان عليها أن تعيد النظر فى هيكل العلاقات الذى يربطها بحلفائها فى غرب أوربا ، وأن يعاد توزيع مسئوليات الدفاع بقدر أكبر من الواقعية فى ضوء عنصر الاختلال الجديد الذى طرأ على الميزان الاستراتيجى بين الكتلتين السوفيتية والغربية .

ثم نجد انه فى عام ١٩٥٨ بدأت الولايات المتحدة تخزن صواريخ ثور وجوبيتر المتوسطة المدى فى انجلترة والقارة الاوربية ، وقد ظلت الرءوس النووية لهذه الصواريخ تحت الرقابة الامريكية المطلقة ، كما عملت الولايات المتحدة للحيلولة دون وصول اية معلومات تتعلق بانتاج الاسلحة النووية الى حلفائها الاوربيين باستثناء بريطانيا ، وكذلك بدأت تتشدد فى استخدامات

---

(٩) Quoted in, « The Atlantic Community, Progress and Prospects, » edited by Francis O. Wilcox and H. Field Haviland, Praeger, NEW York, 1964, pp. 41—43.

(١٠) General Paul Stehlin : The Evolution of Western Defense, Foreign Affairs, October 1963, pp. 74—75.

المعاملات الذرية فى دول أوربا وتصر على ضرورة توجيهها الى غير أغراض الانتاج الحربى مما أثار حقد بعض حليفاتها من الدول الاوربية وعلى رأسها فرنسا وجعلها تعتقد ان الولايات المتحدة كانت ترغب فى أن تحرمها من انتاج اسلحة نووية خاصة بها ؛ وليس ذلك فقط بل تحرمها أيضا من ممارسة أية رقابة على استخدام هذه الاسلحة ، ويبدا هذا الاتجاه يتأكد بأصرار الولايات المتحدة على ضرورة منع انتشار الاسلحة النووية(١١) .

اتجاهات ديجول من حلف الاطلنطى

فى سبتمبر ١٩٥٨ أرسل ديجول مذكرة الى هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا ، وجون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة موضحا طبيعة الدور الذى يناسب فرنسا أن تقوم به فى الناتو بعد التغير الذى طرأ على أحوالها السياسية ، ففى ظل الجمهورية الرابعة كما سبق القول كان نقد فرنسا للناتو يتركز حول رفض الولايات المتحدة وبريطانيا معاملة فرنسا معاملة الند للند ، وقد عزا كثيرون من نقاد الجمهورية الرابعة هذه المعاملة غير المتكافئة الى ضعف فرنسا فى ظلها ، أما وقد تغيرت أوضاع فرنسا بعد زعامة ديجول فقد كان هذا كفيلا فى رأيهم بأن يخلق اتجاها أكثر تشددا حول ضرورة تعديل هذا الوضع .

وقد أثار ديجول فى مذكرته ثلاث نقاط محددة ومرتبطة بعضها ببعض ، وهذه النقاط سبق لفرنسا وبعض الدول الاوربية أن أثاروها فى اجتماعات المجلس الوزارى لحلف شمال الاطلنطى ، وأيضا فى المباحثات الدبلوماسية التى تمت خارج نطاق هذا الحلف . فقد احتج ديجول أولا على أنه بينما كان حلف الاطلنطى يتكون من خمس عشرة دولة ، الا أن القرارات الهامة فيه كانت احتكارا للولايات المتحدة أو بمعنى آخر كانت تتخذ فى نطاق المشاركة الانجلو ـ أمريكية داخل الناتو . ومن هنا اقترح ديجول أن يصبح مركز التوجيه فى الناتو قائما على أساس ثلاثى دعامته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، والحقيقة أن هذا المشروع بشأن انشاء قيادة ثلاثية للتوجيه السياسى فى حلف الاطلنطى ، جاء فى أعقاب قرار الحكومتين الامريكية والانجليزية لانزال قواتهما فى لبنان والاردن عام ١٩٥٨ خلال الازمة الخطيرة الناشبة فى الشرق الاوسط بسبب ثورة يوليو ١٩٥٨ فى العراق ، دون استشارة ديجول .
وقد شعر ديجول أن شركاءه الاطلنطيين اتخذوا مثل هذا القرار الخطير متجاهلين فرنسا ، ومما زاد حنق فرنسا على هذه القرارات المنفردة هو احساسها بأن أزمة لبنان والاردن كانت جذورها تكمن فى سوء تصرفات الدولتين اثناء أزمة السويس ، اذ أن فرنسا وبريطانيا ـ هكذا قيل ـ لجأتا الى اجراءات عسكرية لدفع الخطر الذى يتهدد مصالحهما فى الشرق الاوسط ، ولكن هذه الاجراءات اخفقت نتيجة التدخل الامريكى وبسبب تخاذل بريطانيا وقبولها الانسحاب من مصر تحت الضغط الواقع عليها(١٢) .

وقد طلب ديجول فى اقتراحه الخاص انشاء هيئة توجيه ورقابة ثلاثية عدم حصر مهمتها فى نطاق معاهدة حلف الاطلنطى ، فالتغلغل السوفيتى فى مناطق كثيرة من العالم حتى بوسائل غير عسكرية كان يعنى من وجهة نظره خطرا على الغرب ، وفرنسا فى رأى ديجول كانت قوة عالمية بحكم مصالحها ومسئولياتها ونفوذها الدولى ، وكان هذا فى نظره مبررا لايجاد أساس ثلاثى لرسم وتوجيه استراتيجية العالم الغربى فى الحرب الباردة . وكما كان الحال فى ظل الجمهورية الرابعة فقد اشتكى ديجول من أن فرنسا لم تتح لها فرصة الحصول على مراكز هامة داخل مؤسسات الناتو ، ثم أعرب عن اعتقاده أن مستقبل هذا التحالف سوف يتقرر خارج القارة الاوربية . ومن هنا حاول ديجول ان يضفى طابع الزعامة على دور فرنسا فى أفريقيا ، فقال ان فرنسا كانت مسئولة عن الدفاع عن الدول الافريقية الاعضاء فى الجماعة الفرنسية ، وأن هذا الدفاع كان أمرا حيويا

(١١) See the report of Joint Committee on Atomic Energy, Proposed Euratom Agreements, July 1958, p. 8.

(١٢) France Troubled Ally, op. cit, p. 464.

تستوجب المحافظة على سلامة الكتلة الغربية كلها التى كانت تهددها عملية بلقنه افريقيـا على حد قوله ، وكان هذا يقتضى فى رايه ان تهيأ لفرنسا فرصة المشاركة القيادية فى الناتو على نحو اكثر ايجابيـة ممـا كان حادثا من قبـل(١٢) .

وقد ترددت افكار ديجول هذه فى اجتمـاع المجلس الوزارى لحلف الاطلنطى فى ديسـمبر ١٩٥٨ ، كما بحثت لفترة من الزمن بواسـطة لجنة انجلو — فرنسية — امريكية غير رسمية فى واشنطن . وحتى تحصل فرنسا على موافقة مجلس الحلف بشأن اقتراحها ، صرح ديجـول بأن على حلف الاطلنطى فى حالة رفض الاقتراح الفرنسى الا ينتظر مشـاركة كبيرة من جانب فرنسا فى اعمال الحلف ، اذ لن تسمح باقامة قواعد للصواريخ فوق الاراضى الفرنسية ، او باقامة اى نظم دفاع جوية موحدة ، كما ان الاسطول الفرنسى فى البحر المتوسط لن يخضع الا بقيادة فرنسية سواء فى الحرب او السلم ، وقد اجبر هذا جنرال لوريس نورستاد القائد الاعلى لقوات حلف الاطلنطى فى اوربا على اعادة توزيع المقاتلات التابعة للناتو ونقلها من قواعدها فى فرنسا الى المانيا الغربية وبريطانيا بعد ان رفض اقتراح ديجول رسميا(١٤) .

اما المبررات التى ذكرت بخصـوص رفض مشروع ديجول بشأن انشاء قيادة ثلاثية لتوجيه استراتيجية الناتو فكانت عديدة ، ومنها : ان هذا المشروع كان لابد وان يثير معارضة المانيا الغربية وايطاليـا اللتين كانتا ستعترضان على اقامة مثل هذه القيادة السياسـية الثلاثية فى الحلف ، لانه متى بدأ مبدا التسلسل القيـادى السياسى ، فانه سوف يصبح من المستحيل عدم التوسع فى عضوية هذه القيادة السياسية ، وكان معنى هذه التفرقة الرسمية فى اوضـاع الدول الاعضاء فى الحلف هو تعويق التقدم الذى احرزه الحلف منذ سنة ١٩٥٦ بخصوص تدعيم عملية التشاور السياسى فى الناتو ، كما انهـا كانت لابد وان تؤدى الى خلق احساس هام بين الدول الاعضاء بأن فى حلف الاطلنطى دولا من الدرجة الاولى ، ودولا من الدرجة الثانيـة مما كان كفيلا بأن يتهدد تضامن الحلف ويقضى على وحدته وتماسكه(١٥) .

كذلك فانه من وجهة نظر الولايات المتحـدة وبريطانيا ، كان قبول الاقتراح الفرنسى امرا متعذرا اذ كان لكلتا الدولتين ارتباطات عالمية لا تقدر فرنسا على المشاركة فيهـا وكان من الخطورة اقحامها فى مسئولية اتخـاذ قرارات ورسم سياسات بشانها . اما بالنسـبة الى وضع فرنسا فى افريقيا خاصة فيما يتصل بحربها فى الجزائر وقتئذ ، فقد كان هناك شك كبير حول قدرة فرنسا فى الابقاء على وضـعها هنـاك ، وبالاضافة فقد قيل ان اى تأييد سابق لاوانه للمطـالب العسـكرية الفرنسـية فى داخـل الاطلنطى ، ربما تسـبب فى خلق نتـائج على درجة غير يسيرة من الخطورة خاصة بين زعماء الدول الاعضـاء فى الجماعة الفرنســية اذا ما شعروا أن دعم فرنسا عسكريا عن طريق الناتو سوف يتسبب فى اعاقة تطور هذه الدول نحو الاستقلال بما يمكن أن يؤدى اليه هذا من زيادة تسرب النفوذ الشيوعى الى هذه الدول(١٦) .

ديجـول وامتلاك اسـلحة نووية مستقلة عن النـاتو

سبق أن قلنا ان اصرار فرنسا على الحصول على قوة نووية مستقلة خاصة بها ، يرجع الى الملابسات التى احاطت بأزمة السويس والنتائج التى اسفرت عنها تطورات هذه الازمة الدولية التى بينت لفرنسا انه لم تكن هناك ثقة فى أمر استخدام الحماية النووية الامريكية لحلفائها فى الناتو حين تتعرض مصـالحهم الاسـتراتيجية للخطر ، مما حدا حكومة جى موليه — وهى

(١٢) Ibid, p. 465
(١٤) Ibid, p. 466
(١٥) A New Effort to Build Europe, op. cit, p. 201
(١٦) France Troubled Ally, op.cit, p. 465

الحكومة التى كانت طرفا مباشرا فى أزمة السويس — على البدء ببرنامج فرنسى مستقل للتسلح النووى. اذن لم يكن هذا المشروع من نتاج تفكير ديجول او اقتراحه وحده ، وانما ورثه عن الجمهورية الرابعة ، وكل الذى فعله ديجول هو انه خلع على هذا البرنامج اهتماما اكبر فى سبيل الحصول على قوة نووية مستقلة لفرنسا ، وقد اصطلح على تسميتها Force de Frappe اى القوة الضاربة ، واستخدام مركز فرنسا الاستراتيجى فى تحسين وضعها السياسى داخل الناتو(١٧) ».

كانت حجة ديجول هى أنه فى هذا العصر النووى لا يمكن لدولة أن تعتمد على دولة اخرى لضمان الدفاع عن أمنها القومى ، وبدا ديجول يتساءل عما اذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للانتحار القومى فى سبيل الدفاع بحرب نووية عن ارتباطاتها العسكرية تجاه دول غرب اوربا او فرنسا اذا ما تعرضت مصالحها الحيوية للخطر . وقد ساعدت على تأكيد اتجاهات ديجول عدة اعتبارات متعلقة بالسياسة الدولية ظهرت منذ عام ١٩٦٠ ، ثم هناك أيضا بعض اعتبارات تكنولوجية ذات مضامين وأبعاد سياسية وعسكرية اثرت بدورها تأثيرا حاسما فى هذه الاتجاهات ».

فأما عن الاعتبارات السياسية التى ظهرت فى محيط السياسة الدولية فى هذه الفترة فكان منها مفاوضات القمة التى جرت حول مشكلة برلين، مما أثار شكوكا فى اوربا بأن هناك احتمالا فى أن يؤدى تقارب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى التوصل الى تسويات على حساب اوربا ، كما أن تزايد الدعوة الى النزع المنفرد للاسلحة النووية فى بريطانيا مال الى اقناع الحكومة الفرنسية بأن تملك بريطانيا لاسلحة نووية لا يمكن ان يشكل رادعا حاسما ضد خطر الغزو السوفيتى لغرب اوربا او ضد اية محاولات شيوعية للسيطرة على امريقيا ، وبالاضافة الى ذلك كان لدخول الولايات المتحدة فى مفاوضات حول الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح ودعوتها الى الحد من انتشار الاسلحة النووية اثر كبير فى خلق ازمة ثقة حادة فى داخل الناتو مما اوضح الرغبة فى فرنسا فى تملك قوة نووية فرنسية مستقلة(١٨) ».

هذا من جهة ومن جهة اخرى فقد شهدت هذه الفترة رجوع حكومة كيندى عن استراتيجية الانتقام الشامل التى دافع عنها جون فوستر دلاس وكان يلوح فيها باستخدام القوة النووية الضاربة للناتو اذا ما تعرضت مصالح الكتلة الغربية لخطر الاستفزازات الشيوعية ، وهى ايضا الاستراتيجية التى كانت تمثل من وجهة النظر الفرنسية ضمانا لكبر لامن القارة الاوربية ، وفى تحليل الاوساط الرسمية الفرنسية كان سبب رجوع الولايات المتحدة عن هذه الاستراتيجية واتباعها استراتيجية الاستجابة المرنة ، هو الثورة التكنولوجية بعيدة المدى فى انتاج الاسلحة النووية ، تلك الثورة التى انهت تفوق أمريكا النووى وغيرت المعادلة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى(١٩) . والعوامل التكنولوجية ذات المضامين السياسية والعسكرية بعيدة المدى التى اثارت احساسا حادا فى فرنسا بضرورة تملك قوة نووية مستقلة ، كانت تنحصر فى تحليلات الخبراء الاستراتيجيين الفرنسيين وابرزهم بيير جالوا فيما يلى :

١ — تملك الاتحاد السوفيتى للصواريخ عابرة القارات :

اول هذه العوامل التكنولوجية هو تملك الاتحاد السوفيتى الصواريخ عابرة القارات ذات الرءوس النووية ، وتبعا لهذا وجدت الولايات المتحدة نفسها فى المركز الاستراتيجى ذاته الذى وجدت القارة الاوربية فيه نفسها من قبل ، اذ أصبحت مهددة بخطر الافناء والدمار

(١٧) Robert Strausz-Hupé, James E. Dougherty, William Kintner : Building The Atlantic World, Harper, New York. 1963. p. 372.

(١٨) Pierre Gallois : U.S. Strategy and the Defense of Europe, ORBIS, Summer 1963, p. 226.

(١٩) Ibid.

الشامل . ولم تعد مسألة البعد الجغرافى ، وهى الحماية الطبيعية التى كفلها الاطلنطى للولايات المتحدة من قبل ، بذى قيمة استراتيجية على الاطلاق ، وكان هذا هو السبب الذى حدا الحكومة الامريكية — فى نظر الاستراتيجيين الفرنسيين — على تحوير سياستها واستراتيجيتها بما يتمشى وهذه الحقيقة الجديدة ، اى انه لم تعد هناك مسالة تقديم ضمانات نووية مطلقة لحلفاء امريكا الاطلنطيين بسبب الاخطار التدميرية الفظيعة التى ستلحق بالقارة الامريكية نفسها من وراء اللجوء الى تقديم وتنفيذ مثل هذه الضمانات(٢٠) .

٢ — انتشار الاسلحة النووية الصغيرة وتزايد خوف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من المقامرة باستعمالها كما برهنت على ذلك ازمة الصواريخ فى كوبا فى اكتوبر ١٩٦٢ وقد كان من الممكن اذا تطورت ان تواجه كلا الطرفين بالمازق الصعب : اما الاستسلام واما الدخول فى حرب نووية عامة او ما اصبح يسمى بحرب الانتحار المتبادل ، ولما كان احتمال اندلاع حرب نووية بطريق الخطأ او بسبب حادثة فى اوربا ، اكثر منه فى اى منطقة اخرى من العالم نظرا الى ان المعسكرين يواجهان كل منهما الاخر هناك ، فقد لجأت الولايات المتحدة الى اتخاذ عدة اجراءات من شانها تقليل هذا الاحتمال ، مثل رفض تخزين صواريخ متوسطة المدى فى غرب اوربا ، وسحب القوات الذرية الى بريطانيا وحتى الى الولايات المتحدة . وكانت نتيجة ذلك كما يقول الاستراتيجيون الفرنسيون هو وضع غرب اوربا فى فئة استراتيجية واحدة مع البلاد الحليفة الولايات المتحدة التى لم يكن الدفاع عنها ليتطلب التهديد بالدخول فى حرب نووية(٢١) . ويضيف هؤلاء الخبراء ان هاتين الحقيقتين : (ا) انتشار الاسلحة النووية الصغيرة ذات القوة التدميرية المرتفعة ، (ب) تعرض الولايات المتحدة لتدمير الصواريخ السوفيتية ، هما اللتان تدفعان الولايات المتحدة الى معارضة اى نزاع خارج اراضيها ، لانه مهما كانت خطورة هذا النزاع فانه لن يكافئ الضرر الفادح الذى سيترتب عليه الدخول فى حرب نووية عامة ضد الكتلة السوفيتية (٢٢) .

واتجاهات الحكومة الامريكية تدل من وجهة نظر هؤلاء الاستراتيجيين الفرنسيين على تحبيذها لسحب قواتها واسلحتها النووية من غرب اوربا وتركيز الدفاع عنها بالاسلحة التقليدية وحدها ، ويعتقد هؤلاء الخبراء العسكريون أن الدفاع عن غرب اوربا بالاسلحة التقليدية لم يعد ممكنا ، وأن تجريد القارة الاوربية من الاسلحة النووية ، انما يشكل تهديدا بالغ الخطورة لامنها وسلامتها ، ويقولون ان الولايات المتحدة تحاول استغلال عدم قدرة كثير من اقسام الراى العام الاوربى على تفهم المضامين الخطيرة المترتبة على سحب الاسلحة النووية من غرب اوربا فى زيادة ضغط الراى العام على حكومته لقبول المشاريع الخاصة بتحويل الدفاع عن غرب اوربا من نظام قائم على استخدام الاسلحة النووية الى الاسلحة التقليدية ، وهى تستغل فى ذلك خوف الراى العام من الاسلحة النووية ، تماما كما يفعل الاتحاد السوفيتى وان كان لاسباب مختلفة(٢٣) وعلى هذا فان غرب اوربا ، فيما يقولون ، تفقد بالتدريج الميزة التى تمتعت بها لفترة من الزمن ، وهى اعتبارها جزءا لا ينفصل عن المنطقة المشمولة بالحماية النووية الامريكية، ولم تعد غرب اوربا بالمنطقة التى تدخل الولايات المتحدة فى حرب نووية للدفاع عنها . وتضيف هذه الدوائر الفرنسية ان هذا التحول فى نوايا الولايات المتحدة نحو حلفائها فى غرب اوربا ، عبرت عنه الكلمة التى القاها كيندى اثناء ازمة برلين فى ٢٥ يوليو ١٩٦١ وقال فيها : « اننا ننوى أن يكون هناك اختيار واسع بين الاستسلام وبين الدخول فى حرب نووية عامة » . وكلمة « اختيار » — كما يقولون — هى التى تزعج حلفاء امريكا الاوربيين ، لانهم يعلمون تماما المنطق الذى تنبنى عليه حقائق العصر النووى . ويخلصون من ذلك الى قولهم ان الحماية

---

(٢٠) Ibid, p. 228
(٢١) Ibid. p. 229
(٢٢) Ibid. p. 230
(٢٣) Ibid.

الامريكية النـــووية غير المشروطة بالامس هى حماية مشروطة اليوم ، بل انها غير مؤكدة على الاطلاق فى بعض الظروف(٢٤) .

٣ ـ اما العامل التكنولوجى الثالث فى تقدير الاستراتيجيين الفرنسيين ، فهو تحصين القدرات النووية الثأرية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ضد خطر التدمير المضاد ومن ثم فان الحرب الوقائية أو المانعة التى يلجأ فيها طرف الى تدمير قوة خصمه العسكرية لم تعد ممكنة ، اذ انه حتى ولو لجأ احد الطرفين الى مثل هذا الاسلوب ، فلا زالت هنـــاك للطرف الاخـــر القدرة على توجيه ضربات مضادة ذات خطورة لا يمكن التقليل منها بحال ، وعلى هذا فان وجود دولتين كبيرتين تمتلكان اسلحة بهذه الخطورة ولا يمكن تدميرها بسهولة ، تجعل من التعايش السلمى الحل لهـــذه الازمة لان اللجـــوء الى الاسلحة النووية تحت اى ظرف سوف ينتهى بمحو الدولتين تماما ، ولم يعد من المنتظر ان تغامر الولايات المتحدة بدخول حرب نووية الا فى حالة وجود تهديد خطير لامن القارة الامريكية نفسها ، وهذه الحقيقة تعنى انهيـــار نظـــام الدفاع الجماعى الـــذى انبنى عليه امن العالم الغربى منذ انشاء حلف الاطلنطى(٢٥) . ويستدلون على هذا من الاراء التى بداها الجنرال ماكسويل تايلور واخذت بها حكومة كيندى وفيها يقول : « انه تحت ظروف المستقبل فانه ليس من المعقول بالنسبة الينا او الى حلفائنا ان ندخل فى حرب نووية الا فى حالة الدفاع عن كياننـــا ووجودنا القومى . وهناك حالتـــان تبرران اســـتخدام الاسلحة النووية فى الدفاع عن هـــذا الوجود القومى وهما : اما هجوم نووى سوفيتى على الاراضى الامريكية او اكتشاف ان مثل هـــذا الهجوم النووى على وشك الوقوع . وهنـــاك حالة ثالثة يحتمل فيها استخدام هذه الاسلحة، وهى تعرض غرب اوربا لهجوم سوفيتى على نطـــاق كبير لان وقوع غرب اوربا فى قبضـــة الشيوعية يعنى تهديدا لوجود امريكا وكيانهـا القومى . فهذه هى الحالات الوحيدة التى تبرر استخدام الاسلحة النووية كرادع لاحباط هذا الهجوم (٢٦) » .

ويقول هؤلاء الخبراء العسكريون الفرنسيون ان استخدام هذه الاسلحة فى حالة هجوم ذى نطاق واسع على غرب اوربا ، انما يزيد من التهديد لامن اوربا لانه يعنى أن اى هجوم تفسره الولايات المتحدة على انه يبرر استعمال الاسلحة النووية بينما هو يمس مصالح أوربية حيوية ، انما يضع اوربا تحت رحمة امريكا ، والاراء التى يدافع عنها تايلور وغيره من المسئولين فى الحكومة الامريكية لا تحتمل فى نظرهم اى لبس او سوء فهم ، اذ ان المصالح الحيوية للولايات المتحدة كالتى انطوت عليها أزمة كوبا ســوف يدافع عنها بالاسلحة النووية بينما يترك أمر الدفاع عن شركاء امريـكا الاوربيين فى حلف الاطلنطى للاسلحة التقليدية (٢٧) .

كل هذه العوامل مجتمعة هى التى حدت ، فى نظر ديجول وحكومته ، على محاولة تسليح فرنسا نوويا على نحو يكفل لها السيطرة على مثل هذه الاسلحة بعيدا عن رقابة وســيطرة الناتو ، وذلك حتى تتوافر لها الحرية التامة فى مواجهة التحديات التى تتعرض لها المصـــالح القومية الفرنسية .

هذه هى باختصار بعض الملابسات والدوافع التى احاطت برغبة فرنسا فى امتلاك قوة نووية مســتقلة ، وهو الامر الذى تعرضت بســببه فرنسا لهجوم عنيف من دوائر واوساط عديدة خاصة فى الولايات المتحدة ، فقد قيل مثلا أن هذه القوة النووية المستقلة لا تخرج عن كونها سلاحا سياسيا فى معركة ديجول لاســتعادة مركز فرنسا الدولى ورفع معنوياتها بعد فترات الانهيار النفسى الحاد الذى منيت به فى ظـــل الجمهورية الرابعة (٢٨) . كما يقول معارضو

(٢٤) Ibid, p. 231

(٢٥) Ibid, pp. 232—233

(٢٦) Maxwell Taylor : The Uncertain Trumpet, Harper & Brothers, New York 1959, p 145.

(٢٧) U.S Strategy and the Defense of Europe, op. cit. p. 234.

(٢٨) Air Marshall Sir John Slessor : Control of Nuclear Strategy, Foreign Affairs, October 1963, p. 97

هذا المشروع ان الشيء الذى اخفق الاليزيه فى فهمه ، هو ان فاعلية الردع انما ترتهن بمدى استعداد العدو لان يصدق ان لخصمه قدرة على مقاومته وتدميره بشكل يجعله يحجم عن الاقدام على الهجوم ، وهو مالا يمكن ضمانه الا بالقوة النووية المجتمعة لدول الاطلنطى . والعنصر الخطير الاخر الذى ينطوى عليه انشاء قوة نووية مستقلة فى رايهم ، هو الظن الخاطىء فى اذهان بعض السياسيين والعسكريين الفرنسيين بأن الظروف ربما تفرض حربا نووية ثنائية كحرب نووية بين فرنسا وروسيا وحدهما تقوم ضد رغبة حلفائها والولايات المتحدة ، وان هذه الحرب سوف تخاض بعيدا عنهم (٢٩) .

ودعاة القوة النووية المستقلة ينفون هذا الزعم بقولهم ان الغرض من وراء انشائها هو الردع وليس القتال ، اى ان تملك فرنسا لقوة نووية مستقلة هى عملية ضرورية كى تعكس للعدو امكان ان يلحق به ضرر لا طاقة له به ، ويقولون ان الكرملين لن يستمر فى نواياه العدوانية اذا ما أدرك ان التجاءه الى تنفيذ استراتيجية توسعية سينجم عنه تدمير عدة مدن سوفيتية .

وهذا المنطق لا يقنع معارضى انشاء هذه القوة المستقلة فهم يقولون ان فرنسا وحدها او بريطانيا وحدها أو الدولتين مجتمعتين لا تستطيعان الدخول بمفردهما فى حرب نووية ضد روسيا اذ انه من المستحيل عليهما فى حالة تعرض وجودهما القومى لخطر الدمار الشامل ان تلجأ الى الدفاع عن نفسيهما بمفرديهما فى مثل هذه الحرب النووية غير المتكافئة ، ويضيفون انه حتى فى ظل اتفاقية ناسو التى سمح فيها لبريطانيا أن تسحب قواتها النووية الاستراتيجية من حلف الاطلنطى اذا ما تعرضت لازمة خطيرة تهدد مصالحها القومية العليا ، فانه ليس من المتصور ان تدافع بريطانيا عن وجودها ضد خطر الافناء التام بعيدا عن مساعدة حلف الاطلنطى ، وما ينطبق على انجلترة ينطبق فى رايهم على فرنسا . وهذا يعنى فى استنتاجاتهم ان القوة النووية المستقلة لا معنى لها لان الرعب النووى لا يتجزأ ، وهذا يقتضى من الدول الضعيفة نسبيا فى حلف الاطلنطى ان تستخدم اجهزة الحلف — حتى ولو على حساب التنازل عن بعض سيادتها القومية — كى تضمن انها لن تجابه خطرا نوويا ساحقا بمفردها ، وقد يبدو هذا امرا غير مرغوب فيه من وجهة نظر هذه الدول ، ولكن يجب أن تتأكد — هكذا يقول معارضو المشروع — من أن الولايات المتحدة ستكون مكرهة على التصرف فى اية مشكلة تتعلق بالدفاع عن كيانها (٣٠) .

كل هذا يؤدى الى عدة نتائج غاية فى الاهمية تتعلق بالرقابة على الاستراتيجية النووية الاطلنطية ، ويتفرع عنها بعض الجوانب الشائكة مثل : اى نوع من الحرب ينبغى على حلف الاطلنطى أن يخوضها ، ومتى أو فى اى مرحلة يسمح باستخدام الاسلحة النووية . وحتى ندرك مدى ازمة الثقة ، ونوع ردود الفعل التى خلقتها هذه المشكلة المتعلقة بالرقابة على الاستراتيجية النووية وتأثيرها فى علاقة الولايات المتحدة بحلفائها وبخاصة فرنسا ، سنعالجها بشىء من التفصيل فيما يلى ، حتى نستطيع ان نلم بحقيقة الخلاف الذى يفصل بين ديجول والولايات المتحدة حول هذه المشكلة الحيوية .

مشكلة الرقابة على الاستراتيجية النووية فى الناتو

تعد مشكلة الرقابة على الاسلحة النووية فى الناتو من اعقد الامور فى علاقة الولايات المتحدة بحلفائها الاوربيين . لاوربيون اصبحوا يميلون الى الاعتقاد بأن المشاركة فى هذه الرقابة النووية هى دليل على انهم يتعاملون مع الولايات المتحدة على قدم المساواة ، ومعظمهم يعتقد ان الدفاع عن منطقة الاطلنطى هى مسئولية مشتركة بين اوربا والولايات المتحدة ، وأن اية حرب نووية استراتيجية سوف تشمل

(٢٩) Ibid, p. 98

(٣٠) Ibid, pp. 99—100

اوربا وامريكا ، اذن فالاوربيون لم يعودوا يتقبلون الاستمرار على ترك مسئولية استخدام الاسلحة النووية التى يرتبط مصيرهم بها فى يد رئيس جمهورية الولايات المتحدة . كما انهم لم يعودوا يقبلون استمرار تبعيتهم للولايات المتحدة ، وهم يعتقدون بأنهم اذا كانوا حقيقة شركاء للولايات المتحدة وليسوا مجرد تابعين ، فان هذا يستوجب مشاركتهم فى القرار النهائى بشأن استخدام هذه الاسلحة فى الدفاع عنهم(٢١) .

وعلى هذا تبدو حساسية المشكلة فى كيفية حل موضوع الرقابة على الاسلحة النووية فى داخل حلف الاطلنطى بما يضمن الابقاء على التضامن الاوربى ، وحماية فكرة المشاركة الاطلنطية وليس تهديدها . والاختيار النهائى يكمن اما فى انشاء قوات نووية قومية فى اوربا واما فى انشاء قوة نووية موحدة — سواء كانت اوربية ام اطلنطية . واذا نحن تتبعنا منشأ مشكلة الرقابة على استخدام الاسلحة النووية والمشاركة فى وضع استراتيجية الناتو لوجدنا انه يرجع على وجه التحديد الى اعقاب التفجيرات النووية الامريكية والسوفيتية فى عام ١٩٥٣ ، ثم الى التزام الناتو استراتيجية تقوم على استخدام الاسلحة النووية التكتيكية فى عام ١٩٥٤ ، ثم زاد المشكلة حدة وتعقيدا نجاح السوفيت فى اطلاق اول صواريخهم العابرة للقارات فى اكتوبر ١٩٥٧ .

وفى ديسمبر ١٩٥٧ وفى محاولة الولايات المتحدة القضاء على الميزة السوفيتية المستقبلة من وراء تملك الصواريخ . استطاعت ان تحصل على موافقة مجلس حلف الاطلنطى من حيث المبدأ على وضع الصواريخ فى اقاليم حلفائها تحت نظام ثنائى للتشغيل وتحت القيادة العليا لحلف الاطلنطى فى اوربا ، بما يتفق والاتفاقات الثنائية التى تتوصل اليها الولايات المتحدة مع حلفائها . اما الرءوس النووية لهذه الصواريخ فقد اتفق على ان تبقى فى حوزة القوات الامريكية وتحت السلطة المنفردة للرئيس الامريكى فان له وحده حق الامر باستخدامها وفقا لما ينص عليه قانون الطاقة الذرية الامريكى . وقد تسلمت ايطاليا وتركيا صواريخ متوسطة المدى وتم تركيب قواعد لها فوق اراضيهما بمقتضى اتفاقات ثنائية خاصة (فى ذلك الوقت قامت الولايات المتحدة بامداد بريطانيا بصواريخ مماثلة تحت نظام تشغيل خاص اطلق عليه Two - key System بعيدا عن سيطرة قيادة الناتو) اما فرنسا فقد رفضت ان تسمح بوضع الرءوس النووية فوق اراضيها طالما كانت غير خاضعة لرقابة الحكومة الفرنسية .

ولكن الحكومة الامريكية سرعان ما صرفت النظر عن هذه الصواريخ متوسطة المدى من طراز جوبيتر وثور التى تعمل بالوقود السائل ، بدعوى انها سهلة الاصابة وبطيئة الانطلاق ، وبدات تحل محلها صواريخ بولاريس التى تعمل بالوقود الجاف . وهنا بدأ القائد الاعلى للقوات المتحالفة فى اوربا حينئذ جنرال لوريس نورستاد، يقترح شكلا من اشكال المشاركة الاطلنطية فى الرقابة على الاسلحة النووية يكون اكثر شمولا. ففى اغسطس ١٩٥٩ اقترح نورستاد التأكيد لحلفاء امريكا فى الاطلنطى بأن الاسلحة النووية كانت ستوضع لحمايتهم والدفاع عنهم وذلك عن طريق تحويل الناتو الى قوة نووية رابعة ، وقال انه يقترح فى هذا الخصوص التشغيل المتعدد القوميات Multi - national لصواريخ البولاريس الارضية خفيفة الحركة وغيرها من الاسلحة النووية ، ثم اضاف ان هذه الاسلحة النووية كانت مطلوبة لتحل محل قاذفات القنابل اذ انها تفوقها قيمة وذلك لمواجهة الاحتياجات التكتيكية اللازمة للدفاع عن اوربا ، وهى الاحتياجات التى كانت ضرورية من وجهة نظره للدخول فى حرب نووية تكتيكية كجزء لا ينفصل عن حرب نووية استراتيجية .

وفى اواخر عام ١٩٦٠ اشترك بول هنرى سباك سكرتير عام حلف الاطلنطى مع اديناور مستشار حكومة المانيا الغربية فى تحبيذ هذه الفكرة وفى تشجيع الخطط المرتبطة بها ، وفى اجتماع المجلس الوزارى لحلف الاطلنطى الذى عقد فى باريس فى ديسمبر ١٩٦٠ ، وتحت ضغط الفكرة الجديدة ومؤداها ضرورة التدخل الى قدر

---

(٢١) Robert R. Bowie : Tensions Within the Alliance, Foreign Affairs, October, 1963, p. 65.

اكبر من المشـاركة فى الرقابة على الاسـلحة النووية بين الولايات المتحدة وحلفائها الاطلنطيين حبذ كريستيان هيرتر وزير الخارجية الامريكية حينذاك فكرة انشاء قوة نووية خاضعة لرقابة الناتو ، وهذه القوة النووية المشتركة — كما اقترح هيرتر — تشتمل على صواريخ البولاريس التى تطلق من البحر بشرط ان يتوصل الحلفاء الى اتفاق بشأن ايجاد نظـام متعدد الاطراف للرقابة السياسية على استخدام هذه الاسلحة .

وبالرغم من ان حكومة كيندى حاولت ان تبتعد فى البداية عن هذا الاقتراح الخاص بانشاء قوة نووية خاضعة للرقابة المشتركة للدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى ، الا انها ادركت فيما بعـد مصلحة الولايات المتحدة فى تبنى هذا الاقتراح . ففى الخطاب الذى القاه كيندى فى اوتاوا فى ١٧ مايو ١٩٦١ امام البرلمان الكندى قال : « ان الولايات المتحدة تحبذ انشاء قوة صواريخ نووية بحرية تابعة لحلف الاطلنطى بحيث تكون خاضعة لملكية ورقابة مشتركة ، وذلك اذا ما لقى هـذا الاقتراح تعضيد وموافقة حلفائنا الاطلنطيين ، الشىء الذى يرتبط فى المقام الاول بقدرتهم على التوصل الى الاهداف غير النووية لهذا الحلف» .

وبعد تبنى الحكومة الامريكية لهذا الاقتراح، وفتحها المجال امام خطط الرقابة على الاسلحة النووية الموجودة فى حوزة الناتو ، تقدمت جملة اقتراحات فى هـذا الخصوص من وزير الدفاع الالمانى حينئذ جوزيف ستراوس ، وجنرال لوريس نورسـتاد ، وستيكر السكرتير العـام لحلف الاطلنطى . وفى مايو ١٩٦٢ اثناء مؤتمر اثينا الذى حضره وزراء الدفاع والخارجية التابعين لحلف الاطلنطى ، بحث مشـكلة الرقـابة على الاسلحة النووية كاهم الموضوعات التى تواجه حلف الاطلنطى فى ذلك الوقت ، وقد اتفق الحلفاء على بعض اجراءات خاصة بالتشاور وتبـادل المعلومات حول تكوين واسـتخدام الاسـلحة النووية الخاضعة للرقابة الامريكية . وفى الوقت نفسه اكدت الحكومة الامريكية عزمها وتصميمها على ان توفر قواتها النووية الاستراتيجية الحماية اللازمة لحلفائها الاوربيين فيما لو تعرضوا لخطر او تهديد يفوق فى قوته قدرة القوات التى تضعها هذه الدول تحت تصرف الناتو(٣٢) وقـد اقترنت هـذه التأكيدات الرسمية الامريكية بتصريحات روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكى ان قدرة امريكا النووية كانت قادرة على الدفاع عن حلفائها الاوربيين وانه لم تكن هناك تبعا لذلك اية حاجة الى الاختلاف حول الاتفاقات الخاصة بالرقابة على استخدام الاسلحة النووية فى حلف الاطلنطى

كما لم تكن هذه الدول بحاجة الى بنـاء قوات نووية مستقلة خاصة بها ، وقد حذر ماكنمارا من الخطـورة التى يشـتمل عليهـا تطـوير استراتيجيات متنافسة ومتصادمة فى الوقت ذاته داخل الناتو بغرض مجابهة ازمات الحرب النووية قائلا ما نصه : « ان الولايات المتحدة تعتقد ان مجموعة الاهداف التى تشـتمل عليهـا حرب نووية عامة لا يمـكن ان تـكون مثارا للتشتيت والتجزئة ، وانه اذا ما قدر للحرب النووية ان تقع — رغم الجهود التى نبذلها لتفاديها — فان املنا يكمن فى توجيه الحرب تحت اشراف مركزى بقصد تدمير القـدرات النووية الاسـتراتيجية لاعدائنا بينما نبقى فى الوقت ذاته على قـوات احتياطية تحت قيادة هذه السلطة المركزيـة ، والولايات المتحدة تعلم ان القوى المتربصة بهـا هى القوى نفسها التى ستنطلق الى تدمير حلفائنا وقواتنا الاستراتيجية الثأرية انما هى فى حالة استعداد للرد على هذا التهديد لاننا كلنـا ، وهذه المسئولية لاتمليها علينا ارتباطاتنا التعاهدية نحو حلفائنا فحسب ، بل انها ضرورة تفرضها طبيعة الحرب النووية ذاتها ، والذى اؤكده هو ان الولايات المتحـدة يشغلها التهـديد النووى السوفييتى لغرب اوربا تماما كما هو الحـال بالنسبة الى التهديد الموجه الى قلب القـارة الامريكية نفسها ، وباختصار فقد التزمنا مهمة الدفاع النووى عن الناتو على نطاق عـالمى ، وسوف يستمر هذا كهدف نسعى اليه ، مدركين ان الاسلحة الموجودة فى القارة الاوربية لا تشكل الا جانبا واحدا من مسئولية الدفاع هذه(٣٣) .

(٣٢) Robert Osgood : Nuclear Control in NATO, The Washington Center of Foreign Policy Research, 1962.

(٣٣) New York Times, June 17, 1962.

ورغم هـذه التأكيدات من جـانب الحكومة الامريكية ، الا انها لم تقض على المشكلة . ومما زاد من التوتر فى داخل الناتو حول موضوع الرقابة على استخدام الاسلحة النووية — بالاضافة الى ما سبق ذكره — المحاولات التى كانت تبذلهـا فرنسا وبريطانيا فى هذا الوقت لبناء قوات نووية مستقلة تخضع لسيطرتهما ، الامر الذى كان من شانه ان يعقد مشكلة الابقاء على نوع من الثقة المتبادلة بين امريكا وحلفائها حول استعمال او التهديد باستعمال الاسلحة النووية ، لان نجاح انشاء مثل هذه القوات النووية المستقلة لابد وان يؤدى الى زيادة عدد القرارات القومية المنفردة بخصوص استخدام هذه الاسلحة الامر الـذى قيل انه سيجلب نتائج خطيرة بالنسبة الى كل الدول المشتركة فى الناتو».

كذلك ساد الاعتقاد داخل الاوساط الامريكية انـه اذا ما انتقلت عدوى انشاء قوات نووية مستقلة الى عدد اكبر من الدول الداخلة فى الناتو، واذا ما استطاعت هذه الدول أن تنتج الوسائل القادرة على نقل الرءوس النووية الى اهدافها البعيدة ، فان الاساس السياسى والدبلوماسى والعسكرى للتعاون فى الكتلة الغربية لابد وان ينهار ، وربما ادى ذلك الى اجبـار الولايات المتحدة على التخلى عن التزاماتها فى الدفاع عن القارة الاوربية خشية أن تتورط فى حرب نووية ضد ارادتها بواسطة تصرف احد حلفائها ، لان ايا من هذه الدول تستطيع أن تتسبب فى اشعال حرب نووية على حين انها تعلم انها لا تستطيع أن تخوض حربا نووية بمثل القوة المحدودة ، وان القوة النووية الامريكية وحدها هى التى يمكن أن تشكل رادعا حاسما ضد اعتداءات الاتحـاد السوفييتى على القارة الاوربية ، وبالاضافة الى ذلك قيل أن تعدد هذه القوى النووية المستقلة فى داخـل كتلة الاطلنطى انمـا يصطـدم مباشرة بالسياسـة الامريكية الخاصة بالحيلولة دون نشوب الحرب النووية عن طريق خلق مجموعة مندمجة من الاهداف ونظم الاتصال والقيـادة داخل حلف الاطلنطى(٢٤) ».

كما اعتقد كثير من الدوائر الرسمية وغـير الرسمية فى الولايات المتحدة أن لمثل هذه القوات النووية المستقلة التى تحاول فرنسا وبريطانيـا انشاءها ، اثرا ضارا فى تماسك كتلة الاطلنطى، فمن جهة أن هذه الاتجاهات الى تملك أسلحة نووية خاصة ، تبعث الخوف حول سعى المانيا الغربية للانضمام الى النادى النووى ، فرغم ان المانيا الغربية ممنوعة من تملك الاسـلحة النووية بحكم المعارضة لها داخليا ودوليا وبمقتضى نصوص اتفاقية اتحاد غرب اوربا WEU التى جعلت من المانيا الغربية عضوا فى الناتو — الا أن محاولات الحكومتين الفرنسية والبريطانيـة لتملك اسلحة نووية كانت لابد وأن تدفع المانيـا الغربية الى المطالبة بمعاملتها بالمثل . وبالاضافة الى ذلك فان انشاء قوات نووية فرنسية وبريطانية مستقلة ، كان سيؤدى فضلا عن النتائج سالفة الذكر ، من حيث تحويل جزء لا يستهان به من الموارد اللازمة للدفاع عن العـالم الغربى — خاصة فى مجال انشاء قوات وأسلحة تقليدية — الى الانفاق على برامج تسلح باهظة التكاليف . وتقول هذه الاوساط الامريكية انه يمكن ادراك عدم جدوى مثل هـذه البرامج المرهقة ماديا ، بالنظر الى مدى الاخطار التى تتعرض لها اوربا وابرزها خطر الافناء النووى التام وعدم قدرة اوربا على ردع التهديدات النووية السوفييتية بمثل هذه القوة النووية المحدودة ، لان هـذا الردع لا يتحقق الا بقوة الولايات المتحدة النووية وحدها . كذلك قيل ان من شان انشاء هـذه القوات النووية المستقلة أن يؤكد الوهم الذى شاع بين حلفاء امريكا غـير النوويين — وهو الوهم الـذى اسهمت فى انتشـاره النظريات الاستراتيجية الامريكية فى الخمسينات — ومؤداه ان القدرة على الانتقام النووى من العدو يمكن أن تشكل بديلا للاعتماد على الاسلحة والقوات التقليدية مما يعرقل من المحاولات التى تبذلهـا الولايات المتحدة لاقناع هذه الدول بزيادة نصيبها من الاسلحة التقليدية حتى يمكن التكيف من جديد مع الحقائق العسكرية والدولية التى اثبتت أن الاسلحة النووية لا يمكن ان تكون بديلا فى كل

---

(٢٤) Nuclear Control in NATO, op. cit.

الظـروف والاحوال للاعتمـاد على الاسـلحة التقليدية(٢٥) .

كذلك كانت هناك بعض آراء تقول انه مما يزيد من تعقيدات المشكلة الخاصة بالرقابة على الاسلحة النووية فى الناتو ، هو الحاجـة الى مواجهة الاتحاد السوفييتى بسياسـة موحـدة فى قلب القارة الاوربية لان اية سياسة فعـالة تقتضى او تتطلب رغبة المشتركين فى وضعهـا واستعدادهم لدعمها بالقوة العسكرية اذا ما استدعى الامر . واتفاق الحلفاء حول السياسة يتطلب بالتالى اتفاقهم حول الظروف والوسائل التى تستخدم فيها القوة او يهدد فيها باستخدام القوة ، واعتماد الحلفاء على اسـتجابة نووية لمواجهة سلسلة او نطاق واسع من التهديدات العسكرية المحتملة لمصالحهم ، يجعل من الصعب الاتفـاق على السياسة التى تعبر عن هـذه المصالح ، واحتكار امريكا للرقابة على الاسلحة النووية انما يضع عبء خلق اتفاق على هذه السياسة على الولايات المتحدة بصفة اساسية. وتضيف هذه الدوائر المعارضة لجماعية الرقابة على استخدام الاسـلحة النووية فى النـاتو ، والمحبذة لاستمرار احتكار الولايات المتحدة لهذه السيطرة ، ان عـدم ارتياح حلفـاء أمريكا الى احتكارها حق استخدام الاسلحة النووية والتهديد بها ، انما يصرف الكثير من الجهود الامريكية الى محاولة تبديد قلق ومخاوف هؤلاء الحلفاء ، مما يجعل تصرفات الولايات المتحدة اقل مرونة مما يجب ان يكون عليه الحال فى مواجهة التحديات المختلفة والقدرة على تصميم استجابات تتناسب وطبيعة هذه التحديات . ويدللون على منطقهم بأزمة الصواريخ فى كوبا فى اكتوبر ١٩٦٢ ويقولون انها اوضحت كيف يمكن ان تتطور الازمات الدولية على نحو لا يسمح بالماطلة او التسويف فى اتخاذ قرار معين حتى يتم التشاور بين الحلفاء حول انسب القرارات التى يصح اتخاذها لمواجهة مثل هذه الازمة ، وهذا يبين عدم فاعلية اللجوء الى الاجراءات الديمقراطية المطاطة مع زعماء هذه الدول والدخول فى مناقشات برلمـانية فى وقت يتعرض فيه كيان هذه الدول جميعا لخطر الدمار الشامل . لقـد كان هـذا ممكنا فى وقت كانت تستغرق فيه تعبئة الجيوش ونقلها الى مسرح القتال وقتا يسمح بمثل هذا التشاور ، اما فى ظل ظروف الحرب النووية والصواريخ عـابرة القارات فليس هناك وقت لمثل هذه الاجراءات . ويضيف الى هذه الصعوبة البالغة ان التفاوض الفعلى مع العدو فى فترة الازمات الخطيرة هذه لا يمكن ان يتم الا عن طريق مركزى وربما مع رجل واحد ، وطبيعة الامور ــ هكذا يقولون ــ تحتم ان يكون هذا الرجل هو الرئيس الامريكى ، لانه من غير الواقعى بالمرة ان نتخيل ان قـرار الدخول فى الحرب سيتم عن طريق الاجمـاع بواسطة خمسة عشر رئيس دولة او الوزراء فى مجلس حلف الاطلنطى(٢٦) .

وقيل ايضا ان الرقابة على استخدام الاسلحة النووية لها ضمنيات سياسية تذهب الى قلب تماسك حلف الاطلنطى ، بل ايضا تتصل مباشرة بعلاقة الولايات المتحدة بأوربا ، ويعقد المشكلة الاحتكاك المتزايد النابع من الاطماع والمصالح القومية الخاصة بكل من هذه الدول ، مما يجعل الاتفاق فى مواجهة التهديد النووى السوفييتى امرا متعذرا ، فديجول يعتبر برنامج فرنســا النووى ضرورة او شرطا اساسـيا كى تؤدى فرنسا دورا هاما فى اى اتفاق اوربى ، ولتقليل اعتمادها على الزعامة السياسية والعسـكرية للولايات المتحدة .

وقد انبرت دوائر اخرى فى الناتو لتنفيد هذه الحجج القائلة بضرورة الابقاء على رقابة امريكا على استخدام اسلحة الناتو النووية ، فقيل انه على الرغم من ردود الفعل السيئة التى يمكن ان تنجم عن التملك المستقل للاسلحة النووية ، او بمعنى اصح من تعدد القوى النووية داخل كتلة الاطلنطى مع عدم اخضاعها لرقابة مشتركة ، فان الاتجاه نحو تملك هذه الاسلحة كان ظهوره مؤكدا ان عاجلا او آجلا نظـرا الى انتشـار المعلومات التكنولوجية الخاصة بانتاج الاسلحة النووية ، ثم ان هذه الاسلحة تعد فى نظر بعض هذه الدول رمزا للعظمة القومية واداة للتأثير

---

(٢٥) Ibid

(٢٦) Control of Nuclear. Strategy, op. cit, p. 104.

الدبلوماسى ، كما ان الاتجاه نحو تملك هـذه الاسلحة تمليه ايضا الاعتبارات المتعلقة بالامن العسكرى ، ففى استراتيجية الناتو قامت على تركيز مسئولية الدفاع النووى من الدول الاعضاء فيه ، فى الولايات المتحدة على حين تركت لهم مهمة انشاء قوات تقليدية لمقابلة حالات العدوان التى لا تبرر اللجوء الى استعمال الاسلحة النووية . لذا فانه حين يعتمد امن هذه الدول على دولة واحدة لمواجهة اى عدوان نووى ، فلا يمكن ان نتوقع الان تسعى هذه الدول الى تملك اسلحة نوووية خاصة بها كبديل لهذا الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة . وهذه الحقيقة فى حد ذاتهـا تجر الى نتيجة اخـرى ، وهى ان المعارضة لاحتكار امريكا حق استخدام هـذه الاسلحة سوف يجعل الدول الاعضاء فى الحلف تعارض الرقابة التى تمارسها بعض هذه الدول او اية دولة سـواء كانت الولايات المتحـدة او غيرهـا . وبمعنى آخر فالمعارضة الاوربيـة لاستمرار الاحتكار الامريكى لاستخدام الاسلحة النووية ليست نابعة من كون الولايات المتحدة دولة غير اوربية ، ولكن من انفراد دولة واحدة بحق اتخاذ مثل هذا القرار الخطير الذى يرتبط به مصير كل هذه المجموعة من الدول(٣٧) .

وقال البعض الاخر ان اصرار الولايات المتحدة على الانفراد بمسئولية تقرير استخدام الاسلحة النووية فى اية حرب مستقبلا يجر الى مشكلة على اكبر قدر من الحساسية والخطورة ، وهى مدى استطاعة اى حليف فى الاطلنطى ان يورط الباقين فى حرب ضـد رغبتهم ، وتسـاءلوا : لنفترض مثلا انه فى ظرف دولى معين رات الولايات المتحدة ان ضمنيات هذا الظرف لا تبرر استخدام الاسلحة النووية وبصفة خاصة اسلحة الولايات المتحدة ، فهل يعنى هذا ان ديجول سيذهب مثلا الى حرب نووية ضد روسيا بقوته المحدودة ، ام هل سيذعن حلفـاؤه تحت ضـغط الظروف ويغامرون بدخول حرب نووية ضد رغباتهم ؟ وماذا يكون عليه الامر لو حدث العكس ورات امريكا ضرورة الدخـول فى حـرب نووية ولم يشاركها حلفاؤها هذا الراى ؟ وبالرغم من ان هذا الموقف قد يكون اقل تعقيدا من الحالة الاولى لانه اذا ما قررت امريكا الدخول فى حرب نووية فهى قادرة عليها ولن يؤثر امتنـاع حلفائها من دخولها فى مجراها بشكل حاسم ، بل سيجدون انفسهم مدفوعين اليها لانهم يعلمون ان نطاق الحرب سيمتد اليهم ان عاجلا او اجلا . نقول بالرغم من ذلك كله ، فهذا يوضح خطورة احتكار توجيه الاستراتيجية النووية للناتو ، ويجعل من امر الرقابة او المشاركة الجماعية مسالة حيوية وعاجلة(٣٨) . وهـذا لا يتأتى فى نظـرهم الا باسهام اعضـاء الحلف فى عمليـة التخـطيط الاستراتيجى الشامل له ، مع الابقاء على السلطة الاخيرة لاستخدام الاسلحة النووية فى يد الرئيس الامريكى ، وهذا يجب ان يبنى قراره على اساس الاستراتيجية المتفق عليها بين جميع الاعضاء وفقا لمتطلبات امن كل هذه الدول لا امن الولايات المتحدة وحدها ، وعلى هذا فان دور الرئيس الامريكى يكون بمثابة الامين لهذا التحالف ، فمن شان توحيد سلطة استخدام الاسلحة النووية فيه ان يجعل قراره رادعا واكثر تصديقا ممـا لو ترك امر هذا القرار الى الهيئات واللجـان المختلفة ، لان الاتحاد السوفييتى سيعول على الاختلافات والانقسامات التى قد تظهر فى داخل هذه الهيئات حول استخدام الاسلحة النووية ، وهو ما قد يفتح الباب امام المقامرات السوفيتية بناء على هذا الافتراض . كما أن من شـأن مشاركة الاوربيين فى عملية التخطيط الاستراتيجى للحلف ان يبرز مسئولية اسـهامهم بالاسـلحة التقليدية وأن يعطيهم نفوذا يتفق وهذه المسئولية مع ترك مهمة الحماية النووية للولايات المتحدة، فالولايات المتحدة تنفق سنويا على برامج التسلح النووى ووسائل نقل الاسلحة النووية اكثر مما تنفق جميع الدول الاعضاء فى الحلف على ميزانيات تسلحها(٣٩) .

كانت هذه هى بعض الجوانب الحساسـة التى احاطت بمشكلة الرقابة على استراتيجيـة الناتو واسلحته النووية قبـل اقتراح مشروع

---

(٣٧) Tensions Within the Alliance, op. cit, p. 65

(٣٨) Control of Nuclear Strategy, op. cit, pp. 102—103.

(٣٩) Fritz Erler : The Basis of Partnership, Foreign Affairs, October 1963, p. 91.

٥٨٢ القوة النووية المتعددة الاطراف مباشرة . وفى اواخر عام ١٩٦٢ كانت هناك ضرورة ماسة للتصرف فى هذه المشكلة ، وكانت هذه الضرورة نابعة حينئذ من الضغط الالمانى بسبب التفسير الخاص للحكومة الالمانية بخصوص نتائج التطورات الدولية التى حدثت عام ١٩٦١ ، وابرزها ازدياد حدة ازمة برلين وهى الازمة التى اوضحت خطورة مركز المانيا فى الحرب الباردة فى اوربا مما ضاعف من قلقها وجعلها تفكر فى الحصول على ضمانات سياسية وعسكرية تدعم مركزها ، وقد ظهر هذا فى الوقت الذى كانت تحاول فيه حكومة كيندى اعادة النظر فى استراتيجية الناتو بهدف جعلها اكثر مرونة فى مواجهة الازمات التى يقحم فيها الغرب ضد الكتلة السوفييتية .

وقد ادت اعادة تقويم استراتيجية الناتو فى ظروف ازمة برلين الى اثارة المخاوف الالمانية حول فاعلية الردع النووى الامريكى الذى اعتمدت عليه المانيا فى الدفاع عن نفسها ورات انه كان ضرورة لتقييد لجوء الاتحاد السوفييتى الى اى عمل من اعمال الاستفزاز النووى ، وكانت نتيجة فقدان ثقة المانيا باستعداد امريكا لاستخدام ، او التهديد باستخدام الاسلحة النووية من العوامل التى دفعت الحكومة الالمانية الى المطالبة بضرورة اشراكها فى القرار الخاص باستعمال هذه الاسلحة ، وفضلت ان تتم هذه المشاركة تحت سيطرة الناتو وان تكون مستقلة عن سلطة رئيس الولايات المتحدة ، وكانت هذه المشاركة هى البديل المقبول سياسيا من وجهة النظر الالمانية لتملك قوة نووية المانية مستقلة ، خاصة وان المانيا الغربية كانت قد بدات تشكو من التمييز الذى سمحت به اتفاقية بروكسل المعدلة ضدها وحدها فجعل من تسليحها امرا مشروطا ، مما حملها على المطالبة بمعاملتها على قدم المساواة مع حلفائها الاخرين . وقد تسببت هذه المطالب الالمانية بشان المشاركة فى سلطة استخدام الاسلحة النووية فى اثارة ذعر بعض حلفائها وبدا للبعض سيما بريطانيا ان السماح لالمانيا بهذه المشاركة كان فى الحقيقة امرا لا يقل خطورة عن السماح لالمانيا الغربية بتملك قوة نووية خاصة بها ؟ وفى محاولتها التوفيق بين جميع هذه الاعتبارات لجأت حكومة الولايات المتحدة الى اقتراح مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف .

مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف

بعد الغاء الولايات المتحدة لصواريخ السكاى بولت اثر المفاوضات التى جرت بين كيندى وهارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا فى ديسمبر ١٩٦٢ ، قدمت الحكومة الامريكية الى بريطانيا صواريخ بولاريس كجزء من قوتها القومية . وفى اتفاقية ناسو عرضت امريكا ان تعطى هذه الصواريخ لبريطانيا وفرنسا وغيرها من حلفائها الاوربيين على شريطة ان يقدم هؤلاء الحلفاء من جانبهم الغواصات المستخدمة فى اطلاق الرءوس النووية ، والتى بدونها تفقد هذه الصواريخ كل قيمة حقيقية ، وبهذا يمكن لكل دولة أن تسهم بنصيب قومى فى قوة الناتو من صواريخ البولاريس . وكان احد النصوص الهامة التى اشتملت عليها اتفاقية ناسو السماح لكل دولة باستعادة سيطرتها المطلقة على هذا الجزء النووى فى حالة تعرض مصالحها القومية العليا لخطر شديد ، وكان هذا الاتفاق فى راى كيندى الاساس لانشاء قوة نووية متعددة الاطراف او قوة من جنسيات متعددة ، وقال كيندى حينئذ : « ان سياستنا تقوم على معارضة تحويل الموارد المتاحة لدول حلف الاطلنطى نحو انشاء قوات نووية وطنية مستقلة ، فبالاضافة الى عدم قيمتها من وجهة نظر استراتيجية ، فهى تكبد حلفاءنا الاوربيين تكاليف مالية لا طاقة لهم بها ، وعلى هذا فنحن مواجهون بضرورة تقرير ما اذا كان حلفاؤنا الاوربيون يرغبون فى أن تكون لهم قوة نووية اوربية رادعة خاصة بهم ، او أن تزيد مشاركتهم الحالية فى الرقابة على القوة النووية الرادعة التابعة لحلف الاطلنطى»(٤٠)

ورغم انه لم يكن لهذا المشروع اية قيمة او ميزة استراتيجية من وجهة النظر العسكرية ، الا أن ميزته الاساسية كانت تكمن من وجهة النظر

(٤٠) Washington Post, January, 1963.



ايرلندا
بريطانيا
بحر الشمال
السويد
بولندا
ألمانيا الغربية
ألمانيا الشرقية
تشيكوسلوفاكيا
النمسا
سويسرا
فرنسا
إيطاليا
أسبانيا
البرتغال
البحر الأبيض المتوسط

جادة الى تملك قوة نووية مستقلة ، ولكنها كانت تريد ان يكون لها قول اكبر فيما يتعلق باستخدام الاسلحة النووية في ظرف الحرب . ومن جهة اخرى ، لم يكن دخول المانيا الغربية المعاهدة الفرنسية الالمانية ليعنى اضعاف روابط المانيا بالناتو عن طريق الدخول مع فرنسا في وضع سياسات عسكرية مستقلة (وهى الحقيقة التى اكدها البوندستاج الالمانى فى ديباجة هذه المعاهدة) اذا لم يكن من المتصور أن يسمح الرئيس الفرنسى ديجول ان تشارك المانيا فى الرقابة على قوته النووية ، لان معنى هذه المشاركة كان يتناقض وطبيعة الفلسفة التى ابنيت عليها فكرة انشاء قوة نووية فرنسية مستقلة ، الا وهو ضرورة انفراد كل دولة بالرقابة على كل مايتعلق بالدفاع عن امنها القومى(٤٢) .

وقبل ان نشير الى المزايا التى نسبها الامريكيون الى هذه القوة النووية المتعددة الاطراف ، والى رد الفعل الذى ابداه الجنرال ديجول وحكومته تجاهها ، فهناك حقيقتان حيويتان ينبغى الالمام بهما :

اولا : ان مشروع انشاء قوة نووية متعددة الاطراف هو امر ذو قيمة رمزية ، لان الجدل الذى ثار فى الناتو لم يكن خاصا بالملكية المشتركة او التشغيل المختلط لهذه الاسلحة النووية ، ولكن حول الرقابة على استخدامها ، ومدى المشاركة فى سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بأمر استخدام هذه الاسلحة . وقد كان اهم مصادر البلبلة والاضطراب فى هذا المشروع هو خلطه بين تملك هذه الاسلحة على نحو مشترك ، وبين موضوع او مشكلة الرقابة على استخدامها ، لان المشاركة فى التملك لا تعنى حسب ما هو سائد المشاركة فى سلطة اتخاذ القرارات .

ثانيا : انه ليست هناك اشارة الى نوع النظام القيادى لهذه القوة ، كما انه حتى ولو تم انشاء هذه القوة المتعددة الاطراف ، فلربما ادى الخلاف حول الرقابة على استخدامها الى زيادة الانقسام والتفكك داخل الحلف . وبالاضافة الى ذلك فانه بافتراض التوصل الى مثل هذه الرقابة فليس هناك نظام رقابة على تلك القوات النووية الاخرى التى تخضع لسيطرة قومية سيما القوات الامريكية وهى تشكل الغالبية العظمى من الاسلحة النووية للناتو .

اما المزايا التى نسبتها الولايات المتحدة الى مشروع انشاء قوة نووية متعددة الاطراف ، فهى انها تعمل على منع انتشار الاسلحة النووية على نطاق قومى ، كما انها تبيح اندماج القوات الاوربية والامريكية ، وتعطى أوربا نصيبها فى المشاركة فى التخطيط الاستراتيجى للحلف ، كذلك فهى تضيف الى خبرات وتجارب اوربا الفنية فى الميدان النووى ، كما تسهم فى الاضافة الى معلوماتها عن الحقائق الاستراتيجية التى تتعلق بهذه الانواع من الاسلحة وبنوع المسئوليات المرتبطة بها . وهذا هو السبب الذى يجعل فى رايهم من فكرة قوة نووية متعددة الاطراف افضل من قوة ديجول التى لا تستطيع ان تدافع عن اوربا وتهمل مسئولية الدفاع بالاسلحة التقليدية ، اذ ان موقع اوربا الجغرافى وحجمها لا يسمحان بتفتيت أو تشتيت عناصر الردع المختلفة بدلا من ان تكون هذه وحدة متكاملة ، كما ان الفكرة الخطيرة التى تروجها فرنسا من أن قوتها النووية الصغيرة هى عامل ردع حاسم (والتى قد يؤدى استخدامها لاغراض قومية الى توريط الولايات المتحدة فى حرب نووية رغما عنها كما سبق القول) من الممكن أن تحطم روح التعاون فى داخل حلف الاطلنطى كما قد تنتهى بعزل امريكا وخروجها من الحلف(٤٣) .

كذلك قيل أن القوة النووية الفرنسية هى قوة قومية وليست قوة اوربية وهذه الحقيقة لا ينبغى اغفالها ، فهى قوة نووية فى اوربا ، ولكن هناك قوة نووية اخرى فى اوربا هى القوة الامريكية التى تختلف عن القوة النووية الفرنسية فى عدة نواح اهمها ان القوة النووية الامريكية هى قوة ذات وجود وتاثير فعلى حقيقى ، اما القوة الفرنسية فهى مجرد رمز وليست بذى اهمية كما أن الدول الاوربية سوف يكون لها تأثير اكبر فى القوة النووية الامريكية عنه فى القوة الفرنسية ، ويستشهد اصحاب هذا القول بما صرح به ديجول من ان اى تأثير خارجى فى القوة

---

(٤٢) Ibid, p. [illegible]

(٤٣) The Basis of Partnership, op. cit, p. 92.

النووية الفرنسية لن يكون مسموحا به ؟ ثم يقولون ان فرنسا قد تكون راغبة فى استخدام قوتها فى الدفاع عن أوربا ولكنها هى التى ستقرر وحدها متى وكيف يتم هذا الدفاع ، وبهذه الطريقة ستحصل فرنسا على زعامة القارة الاوربية ، ولكن الدول الاوربية فى رأيهم تدرك فى الحاضر الفرق بين القوة النووية لكل من فرنسا وأمريكا ، ولذا فهم يقبلون وضع الولايات المتحدة القيادى بعكس فرنسا التى لا تخرج فى نظرهم عن كونها دولة أوربية مثلهم(٤٤) .

ردود الفعل الفرنسية من القوة النووية المتعددة الاطراف

قبل ان نحلل اتجاهات ديجول من هذا المشروع ، سنعرض لبعض النقاط الرئيسية التى اشتملت عليها اتفاقية ناسو التى اقترحت انشاء هذه القوة لنرى كيف أثرت بعض هذه الاعتبارات فى الاتجاهات الفرنسية . وأبرز هذه النقاط هى :

١ — أن الولايات المتحدة لم تقدم غواصات لانشاء مثل هذه القوة النووية المتعددة الاطراف التى اقترحتها ، وانما قدمت فقط المعلومات الفنية التى يمكن عن طريقها انشاء غواصات تسير بالطاقة النووية وتستخدم فى اطلاق صواريخ البولاريس .

٢ — أن الولايات المتحدة عرضت تقديم صواريخ البولاريس بدون رءوس نووية مما أفقدها قيمتها العسكرية الاستراتيجية .

٣ — أن الدول الاوربية لم يكن عليها فقط أن تشترى صواريخ البولاريس بعد اتمام صنعها ، بل كان عليها أيضا أن تشترك فى تحويل الابحاث اللازمة لتطويرها فنيا .

٤ — أنه بالنظر الى عدم استطاعة توفير العدد المطلوب من هذه الغواصات لاطلاق صواريخ البولاريس قبل عام ١٩٦٨ ، كان على الفرنسيين اذا ما قبلوا الانضمام الى هذه الاتفاقية ، أن يعملوا على ادماج قاذفات قنابلهم من طراز ميراج ٤ فى القوات الجوية الاخرى التابعة للاطلنطى ، أى ان ديجول كان مطالبا بأن يتنازل عن أداته فى المساومة دون أن يكون متأكدا من نوع المشاركة التى سيمارسها فى الرقابة على القوة النووية الغربية فى عام ١٩٦٨ .

٥ — أن التخلص من صواريخ السكاى بولت كشف عن نية الولايات المتحدة فى الابقاء على انفرادها بالقرارات ذات القيمة الاستراتيجية الكبرى واخراجها عن نطاق الناتو .

وعلى هذا لم يجد ديجول أية جاذبية خاصة فى هذه المقترحات بل رأى فى اتفاقية ناسو محاولة من حكومة كيندى لاعادة توحيد القوى النووية الغربية ، ليس على أساس مشاركة أوربية أمريكية ، ولكن فى ظروف أو تحت شروط تبيح للولايات المتحدة الابقاء على احتكارها الزعامة التحالف الغربى ، وبناء على ذلك فقد رفض ديجول هذا المشروع بشأن انشاء قوة بولاريس تحت قيادة حلف الاطلنطى ، وانتقد بشدة محاولات الولايات المتحدة الانفراد بتقرير المسائل الاستراتيجية للحلف ، ونفى الحجج الامريكية القائلة بأن قوة فرنسا النووية ليست فعالة بالمرة فى مواجهة القوة النووية لأى من الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة ، وقال انه فى ظل هذا المشروع ستحول بريطانيا أسلحتها النووية الى هذه القوة البحرية المقترحة ، فى الوقت الذى تبقى فيه أمريكا على معظم قواتها النووية بعيدا عن تلك القوة المندمجة تحت قيادة حلف الاطلنطى ثم أضاف : « لقد علمت الحكومة الفرنسية باتفاقية ناسو الانجلو أمريكية ، وفرنسا لا يمكنها أن تنضم الى هذه الاتفاقية بشكلها الحالى ، فانه ليس من صالحنا أن نشترى صواريخ بولاريس فى الوقت الذى لا نمتلك فيه غواصات لاطلاقها او رءوس نووية لتسليحها ومما لاشك فيه انه سيجىء اليوم الذى نمتلك فيه هذه الغواصات والرءوس النووية ولكن الى أن تتاح لنا فرصة امتلاكها ، ماذا

(٤٤) Ibid, p. 93.

ستكون قيمتها الاستراتيجية ؟ انها ستنعدم بالتأكيد . وعلى هذا فانه من وجهة نظر تكنولوجية بحتة تصبح هذه الفكرة عديمة القيمة والاهمية بالنسبة الى الحكومة الفرنسية(٤٥) ».

وبالاضافة الى حجج ديجول المشار اليها ، كانت هناك ايضا حجج اخرى كثيرة ترددت فى اوساط الحكومة الفرنسية . فقد قيل مثلا أن اتفاقات ناسو كانت تمثل تناقضا فاضحا فى سياسة الولايات المتحدة تجاه اوربا لانها كانت تعطى الولايات المتحدة المبرر للتخلص من حمايتها النووية لاوربا فى شكل جديد حاولت أن تجعله مقبولا لحلفائها ، فكما حاولت الدعاية السوفيتية التركيز على الاخطار الناجمة عن تراكم الاسلحة النووية فى القارة الاوربية ، بدأ كثير من الدوائر الامريكية تردد نفس الحجج ، ورأت أن تفادى هذا الخطر لا يكون الا بوضع هذه الاسلحة النووية فى غواصات فى البحر أو فى نقلها الى الولايات المتحدة ذاتها ، وعلى هذا فان المخاوف المنبثقة من الاخطار التدميرية للاسلحة النووية ادت الى سحب الحماية النووية من غرب اوربا، ولم يعد المشروع الامريكى الخاص بانشاء قوة نووية متعددة الاطراف يفترق عمليا عن مشروع آدم راباكى البولندى الذى هدف الى تجريد بعض دول أوربا من الاسلحة النووية(٤٦) .

كذلك قيل فى فرنسا فى نقد هذا المشروع ، أن القوة النووية البحرية المتعددة الاطراف ستكون تحت رقابة الرئيس الامريكى ، وهذا بدوره يخول للولايات المتحدة ميزة عدم تقييد القوات الامريكية بالدفاع عن غرب أوربا ، فهذه القوة النووية المتعددة الاطراف لم يقصد منها خلق رقابة سياسية جماعية او مشتركة عليها ، وانما قصدت اتفاقات ناسو الى الايحاء بخلق نوع من اللامركزية النووية داخل الناتو من أجل ارضاء الكبرياء القومى للدول الاوربية اعضاء الحلف التى تتنازل عن انشاء قوات نووية مستقلة ، بينما كان القصد الحقيقى من وراء اقتراح هذه القوة هو تركيز رقابة واشنطن على الاسلحة النووية للحلف ، ومن ثم فهى تقدم ضمانا آخر للولايات المتحدة بشأن التصدى لاخطار التصاعد النووى فى غرب أوربا(٤٧) ».

ثم تقول الدوائر الفرنسية التى تنتقد مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف ، أن هناك تضاربا منطقيا فى سياسة أمريكا بخصوصها ، فالامكانيات النووية المتاحة لهذه القوة النووية المتعددة الاطراف لا تفوق فى مجملها القدرات النووية لكل من بريطانيا وفرنسا ، وهى القدرات التى دابت الحكومة والصحافة الامريكية فى نقدها والتقليل من أهميتها باعتبارها لا تمثل أكثر من اثنين فى المائة من القدرات النووية الامريكية . ويقولون ان البديل الذى تقترحه واشنطن لهذه القوة النووية المستقلة لكل من فرنسا وبريطانيا يدعو الى التساؤل : اذا كان اثنان فى المائة ليست لها قوة رادعة طالما أنها فى أيد فرنسية وانجليزية ، اذن ما السبب فى أن قوة نووية متعددة الاطراف ولا تمتلك هذه الاثنين فى المائة تكون لها قوة ردع كافية لاحباط العدوان(٤٨) .

وتضيف هذه الدوائر أن هناك تناقضا آخر ينبع من التضارب بين استخدام الاسلحة النووية من جهة ، وبين نظم الرقابة الحكومية المتعددة الاطراف من جهة اخرى . ويضربون مثلا لذلك بما حدث خلال ازمة الصواريخ فى كوبا حين اعلن الرئيس كيندى انه حين يتعرض أمن القارة الامريكية للخطر فسوف يلجأ الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بدفع هذا الخطر ، ثم يلجأ الى التشاور مع حلفائه بعد ذلك . وتقول هذه الدوائر اذن لماذا لا يمنح الحق نفسه لحلفاء امريكا حين تتعرض مصالحهم الحيوية وأمنهم القومى للخطر ، أى أن يعملوا أولا ثم يتشاوروا مع حلفائهم ثانيا ؟ ثم يتساءلون : اذا كان هذا هو منطق الاحداث الذى تمليه ازمات العصر النووى ، فلماذا اذن تشترك الدول الاوربية فى مشروع

---

(٤٥) Text of President De Gaulle's Seventh Press Conference — January 14, 1963.

(٤٦) U.S. Strategy and the Defense of Europe, op. cit, p. 240.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) Ibid, p. 241.

القوة النووية المتعددة الاطراف التى تعرقل من حريتهم فى السعى دفاعا عن هذه المصالح(٤٩) .

ويقولون انه ليست هناك اية ميزات ذات قيمة تذكر لهذه الاستراتيجية الامريكية الجديدة فهى لن تقدر على وقاية اوربا ضد الاخطار التدميرية للحرب النووية اذا ما وقعت ، فالاتحاد السوفيتى لن يلجأ فى انتقامه النووى الى مجرد تدمير الغواصات التى تطلق صواريخ البولاريس بل سيعمد الى تدمير اقاليم دول غرب اوربا الاعضاء فى هذه القوة النووية المتعددة الاطراف.

ان ازمة الاطلنطى تنبع اساسا فى تقديرهم ، من محاولة الولايات المتحدة التوفيق بين المتناقضات ، فزعيمة التحالف الغربى تأبى ان تتحمل المخاطر الضخمة التى تنضوى تحت لواء كل المحالفات ، كما تأبى الاقرار بمنطق الاحداث والموقف الراهن ، وهى تقترح حلولا بديلة تعلم أنها قاصرة ومبتورة وخطيرة وغير مقبولة لاية دولة باستثناء الولايات المتحدة(٥٠) .

التطورات الاخيرة لازمة الرقابة على الاستراتيجية النووية للناتو

سنشير فى الجزء التالى الى آخر التطورات المتعلقة بأزمة الرقابة على الاستراتيجية النووية لحلف الأطلنطى وموقف فرنسا منها .

لقد ظهرت محاولة جديدة للخروج بحلف الاطلنطى من الازمة التى يمر بها والتى تنبع من رغبة الولايات المتحدة فى انشاء قوة نووية أطلنطية مشتركة من جهة ، ومن مواجهة الدعوة العالمية الى وقف انتشار الاسلحة النووية من جهة أخرى . وقد اتخذت المحاولة الجديدة شكل احياء الاقتراح الخاص بانشاء لجنة صغيرة للتخطيط النووى فى نطاق حلف الاطلنطى ، وكانت وجهة نظر الدوائر الدبلوماسية الامريكية هى أن تشكيل هذه اللجنة التى اطلق عليها اسم « لجنة الاختيار » سوف يرضى رغبات الدول الاوربية فى أن يكون لها صوت اعلى فى شئون دفاعها النووى ، وأن يؤدى أيضا الى فتح الطريق أمام الاتحاد السوفيتى ليقبل توقيع معاهدة لوقف انتشار الاسلحة النووية ، وكان اول من تقدم اقتراح تكوين هذه اللجنة روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكى ، فى اجتماع مجلس الحلف فى مايو ١٩٦٥ . ولكن هذا الاقتراح لم يلق تحمسا من جانب كثير من الدول الاوربية فى البداية ، ولكنه بدأ يلح كحل للموقف المتجمد بين الشرق والغرب ازاء مسألة الاتفاق على وقف انتشار الاسلحة النووية من جهة ، وكبديل لانشاء القوة النووية المتعددة الاطراف من جهة أخرى ، وهو المشروع الذى أثار كما سبق أن اوضحنا جدلا عنيفا فى دوائر الاطلنطى المختلفة ، رغم أن الحكومة الامريكية لم تتخل عنه بصفة نهائية رسميا .

وفى اجتماع وزراء الدفاع التابعين لحلف الاطلنطى فى باريس فى نوفمبر ١٩٦٥ ، وهو الاجتماع الذى قاطعته فرنسا ، اتفق على المقترحات الخاصة بانشاء ثلاث لجان لدراسة وسائل الاتصال وتبادل المعلومات والتخطيط النووى بين دول الحلف ، وقيل ان هدف هذه المقترحات هو تدعيم التضامن السياسى فى الحلف .. وتختص لجنة وسائل الاتصال بضمان الاتصال بين الحكومات المتحالفة خلال الحرب ، بينما تختص لجنة تبادل المعلومات بدراسة افضل الطرق لجمع معلومات المخابرات أثناء الازمات . اما لجنة التخطيط النووى فمهمتها دراسة طرق توزيع الاسلحة النووية واستخدامها فى مختلف الوحدات العسكرية . وكل لجنة من هذه اللجان تتكون من ممثلى خمس دول وستمثل الولايات المتحدة وبريطانيا فى جميع اللجان الثلاث ، على حين تشترك المانيا الغربية فى لجنة التخطيط النووى ولا تشترك فى لجنة تبادل المعلومات التى تعتبر ذات أهمية كبيرة .

وقد لقيت هذه المقترحات ترحيبا من جانب الحكومة الالمانية ، وعبر عن هذا الهرفون هاسل وزير الدفاع الالمانى ، ولودفيج ايرهارد اذ قال ان المانيا الغربية تعتقد أن النظم المتعددة الاطراف هى افضل السبل لمنع الدول من أن تقوم كل منها

---

(٤٩) Ibid.

(٥٠) Ibid, pp. 241—242.

على حدة بانتاج ما يخصهـا من الاسـلحة ثم اضاف بأن هناك اكثر من الف صاروخ سوفيتى تهدد بلاده ، ولذا كان لابد من اشراك المـانيا فى السيطرة على الترسانة النووية الغربيـة لتستطيع الدفاع عن نفسها(٥١) .

لكن الذى حدث بعد ذلك هو ان وزراء حلف الاطلنطى قرروا فى مؤتمرهم السنوى الذى عقد فى باريس فى ديسـمبر ١٩٦٥ تأجيـل بحث الاقتراحات الخاصة باشراك المـانيا الغربية فى وضع الاستراتيجيـة النووية للحـلف ، بعض الوقت على الاقل وذلك على امل الوصول الى اتفاق مع الاتحاد السوفيتى حول منع انتشـار الاسلحة النووية ، ذلك ان الاتحاد السوفيتى يعارض معارضة شديدة اشراك المانيا فى مثل هذه الرقابة النووية ويعتبرها تهديدا خطـيرا لسلام الدولى ، وهو ما تعارضه فرنسا ايضا اذ بدأت من جانبها تعترض على لجنـة الدول العشر المختصة ببحث مسـألة المشـاركة فى المسـئولية النووية بين دول الحلف بأن طلبت تفسيرا لوظيفتها على وجه التحديد ، وما اذا كانت هذه اللجنة تعد قسما دائما تابعا لمنظمة الحلف،وقد ابلغ الاستفسار الفرنسى الى مانليو بروزيو السكرتير العام لحلف الاطلنطى عنطريق بييردى لوز مندوب فرنسا الدائم فى مقر الحلف.

انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية الموحـدة لحلف الاطلنطى

عرضنا فيما سبق لبعض مظاهر الخـلاف الحاد الناشب بين ديجول والولايات المتحـدة حول بعض الجوانب الحيوية المرتبطة بكيان حلف الاطلنطى ، وهـو الخلاف الذى توجـه ديجول بالقرار الذى اصدره فى ١٢ مارس ١٩٦٦ الخاص بانسحاب قوات فرنسا من القيـادة العسكرية الموحدة لحلف الاطلنطى ، وقد اشتمل القرار على كثير من المبررات التى سـبق للحـكومة الفرنسية أن رددتها بخصوص ضرورة اعـادة النظر فى أوضاع الناتو التنظيمية وتحويرها بما يتفق والحقائق الدولية والاستراتيجية الجديدة(٥٢) ومن اهم هذه المبررات التى وردت فى قـرار الحكومة الفرنسية :

(ا) ان حلف الاطلنطى اخفق فى التكيف مع الظروف الدولية المتطـورة ، ذلك ان الاسس الاستراتيجية التى يرتكز عليها الحلف فى مباشرة مسئولياته الخطيرة المتعلقة بالدفاع عن العالم الغربى ، قد تغيرت على نحو جذرى عما كان قائما فى عام ١٩٤٩ . فالميزان النووى الحالى بين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفيتى انهى احتكار امريكا للاسلحة النووية ، ومن ثم اوجد تحولا اساسيا فى اوضاع الدفاع عن الغرب .. والذى يقصده ديجول هو أنه عنـد قيام حلف الاطلنطى كانت الولايات المتحـدة هى الدولـة الوحيدة المحتكرة لانتاج الاسـلحة الذرية وكان باستطاعتها ان تحمى حلفاءها الغربيين باستخدام هذه الاسلحة الذرية دون خوف من انتقام ذرى مماثل قد تقوم به الكتلة السوفيتية ، أما وقـد انقضى هذا الاحتكار وتغيرت المعادلة العسكرية الدولية واصبح لدى الاتحاد السوفيتى من وفرة الاسلحة الذرية وطرق نقلها عبر القارات مايهدد أقليم الولايات المتحدة ذاته بخطر ساحق ، فان ذلك يترتب عليه تردد الولايات المتحدة وعـدم استعدادها لخوض حرب نووية شاملة لتغطية حلفائهـا الاوروبيين اذا ما تعرضوا لهجـوم نووى سوفيتى .

(ب) ان التهديدات التى كانت موجهة الىأوربا والعالم الغربى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية كانت الدافع وراء انشاء حلف الاطلنطى ، قـد اختلفت طبيعتها اليوم ، ولم يعد خطـر الغزو السوفيتى بالخطر الذى يواجـه اوربا ، كما أن دول اوربا استعادت قواها الاقتصـادية التى تعينها على دعم كيانها والدفاع عنه ذاتيا بدلا من اضطرارها الى الاعتماد فى الماضى علىقوى أمريكا الاقتصادية ، وبالاضافة الى ذلك فقد

---

(٥١) الاهرام ١٩٦٥/١٢/١٤
(٥٢) راجع فى هذا

Herve' Alphand, France and Her Allies, ORBIS, Spring 1963 pp. 17—32.

وايضا « الوضع المتغير للتكتل الدولية » ، مرجع سابق ، ص ٥٢

اعرب ديجول عن اعتقاده بأن أوربا لم تعد المركز الرئيسى للصراع والازمات الدولية كما كان الحال فى الماضى ، اذ انتقل هذا المركز الى قارات اخرى ابرزها آسيا ، وكل دول الاطلنطى الاوربية ليست أطرافا فى هذه المنازعات الخارجة عن نطاق القارة الاوربية .

(ج) أن فرنسا مسلحة ذريا ، واسلحتها خارجة عن نطـاق القوة النووية المندمجـة للحلف ، وطبيعة الاعتبارات التى أملت هـذا الوضـع المنفصـل ، هى التى تحتم أن تكون لفرنسـا سياسات عسكرية مستقلة غير خاضعة لسلطة قيادة غير فرنسية . كما ان بقاء القوات الفرنسية تحت سيطرة قيادة الناتو لا يسـتطيع ان ينجز المهام الملقـاة عليهـا ـ دفاعا عن المصـالح الفرنسية ـ كما لو وضعت هذه القوات تحت قيادة فرنسية خالصة(٥٢) .

وتقول الحكومة الفرنسية انها على الرغم من اهمية هذه الاعتبارات السالف ذكرها ، لا تاخذ موقف التحدى من معاهدة الحلف الموقعة فى ٤ ابريـل ١٩٤٩ ، وقد كان من الممكن اجـراء مفاوضات لتغيير هذه الاوضاع باتفاق مشترك ، ولكن كانت الدلائل تشير الى أن مصير مثل هذه المفاوضات سيكون الفشل بالنظر الى أن شركاء فرنسا فى حلف الاطلنطى كانوا جميعا من انصار الابقاء على الوضع الراهن الذى لم يعد مقبولا من وجهة النظر الفرنسية . ومن هنا اضطرت فرنسا ـ كما يقول البيان ـ الى اتباع هـذا الاجراء الذى تراه ضروريا ولا يعد تناقضا مع عضـويتها فى الحلف او أن يقف عائقا فى وجه مشاركتها لحلفائها عسكريا اذا ما اضطرتهـا الظروف الى ذلك .

وقد طلبت الحكومة الفرنسية نقل مقر القيادة العليا للقيادة المتحالفة فى أوربا ، وقيادة وسط اوربا الى خارج فرنسا . وقالت أنه سينجم عن هذه الاجراءات بعض المشكلات التى هى على استعداد للتناقش فيها مع حلفائها ، فهنـاك الحاجة الى بحث العلاقة التى ستقوم بين القيادة الفرنسية وقيادات الناتو ، وكذلك بحث الظروف التى تشترك فيها القوات الفرنسية الموجودة فى المانيا فى وقت الحرب ـ اذا ما استدعت الظروف تطبيق المـادة الخامسـة من معاهـدة الحلف ، وفضلا عن ذلك فهناك موضوع تنسيق العمليات العسكرية نفسها . وهـذا يفترض ، فى رأى الحكومة الفرنسية ، بقاء القوات البرية والجوية الفرنسية فى المـانيا فى اطار اتفاقات باريس المعقودة فى ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ .

ولم تقتصر تلك الاجراءات على هذه الترتيبات المتعلقة بوضع فرنسا داخل حلف الاطلنطى ، بل تعدتها الى المناداة بضرورة اعادة النظر فى المعاهدات الثنائية التى عقدتهـا الحكومتـان الفرنسية والامريكية فيما سبق ، وهى الاتفاقات الخاصة بالامور التالية :

١ ـ مخازن الاسـلحة الامريكيـة فى ديولا مارتنيرى .

٢ ـ القواعد الجوية الامريكية فى فرنسا .

٣ ـ خطوط الامدادات .

٤ ـ مقر القيادة الامريكية فى سان جيرمان

٥ ـ انابيب البترول .

وتعتقد الحكومة الفرنسية أن هذه الاتفاقات الثنائية تتناقض مع الظروف الحالية ومع سيادة فرنسا الاقليمية فوق اراضيها . فهى لا تستطيع ان تقبل استمرار وجود أية وحدات اجنبيـة ، أو قواعد أومنشآت تحت سـلطة قيـادة غير فرنسية مهما كانت الاسباب . وذكرت الحكومة الفرنسية انهـا على اسـتعداد لمناقشة هـذه الاوضاع مع الحكومة الامريكية ، كما انها لاتمانع فى التفاوض معها بشأن التسهيلات التى تمنح للولايات المتحدة على الاراضى الفرنسية فى حالة نشوب حرب يشترك فيها الطرفان بحكم تحالف الاطلنطى ، اذ أن مثل هذه التسهيلات لابد وان تكون محل اتفاق بين الحكومتين .

كان هذا باختصار عرضـا مختصرا لبعض الجوانب المرتبطة بالاجراء الفرنسى الاخير ازاء حلف الاطلنطى ، فماذا كانت ردود الفعل التى

(٥٢) راجع بيان الحكومة الفرنسية الصادر فى ١٢ مارس ١٩٦٦ ، والمنشور فى قسم الوثائق الدولية فى هذا العدد .

تسبب هذا الاجراء فى احداثها فى دوائر الحلف المختلفة ؟ الذى لاشك فيه هو ان خطوة ديجول الاخيرة هذه اثارت سلسلة متلاحقة من ردود الفعل الغاضبة من حلفائه فى كتلة الاطلنطى ،

وبلغ الاستياء مداه فى الولايات المتحدة التى عبرت عن استنكارها لهذا الاجراء باعتباره ضربة موجهة الى كيان الحلف وتضامنه ، ونشطت الدبلوماسية الامريكية فى حشد الدول الاخرى الاعضاء فى الناتو فى جبهة معادية لديجول ، وكان ان صدر بيان يحمل توقيع الدول الاربع عشرة الاخرى فى الحلف ، فى ١٨ مارس ١٩٦٦ ، واعلنت فيه ولاءها للناتو ولمبدأ التنظيم الدفاعى العسكرى الموحد، كما عقد المجلس الدائم للحلف فى باريس اجتماعا فى ٢٩ مارس ١٩٦٦ حضره جورج بول وكيل وزارة الخارجية الامريكية ، وقرر المجلس فى هذا الاجتماع تشكيل لجنة توجيهية لدراسة العواقب التى ستترتب على قرارات فرنسا ، كما تم الاتفاق فى الاجتماع على مطالبة فرنسا بتحمل جميع نفقات نقل المنشآت العسكرية الى خارج الاراضى الفرنسية التى تقدر بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ مليون دولار . وقد رددت المصادر الامريكية فى باريس ان وزارة الخارجية الامريكية قد تقوم قريبا بنشر خمس معاهدات سرية عقدت بين الولايات المتحدة وفرنسا ، اقيمت بمقتضاها القواعد الامريكية فى فرنسا . واضافت هذه المصادر ان اربعا من هذه المعاهدات تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعدها فى فرنسا مادام التحالف قائما . اما المعاهدة الخامسة فهى تنص على ضرورة توجيه انذار قبل الانسحاب بعامين(٥٤) .

وفى ٢٨ مارس ١٩٦٦ نشرت وزارة الخارجية البريطانية نص المذكرة التى ردت بها بريطانيا على المذكرة الفرنسية التى تضمنت خطط الرئيس ديجول لاخراج فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة لحلف الاطلنطى ، وجاء فيها ان الحكومة البريطانية تعتبر المحافظة على التنظيم الدفاعى الموحد لحلف الاطلنطى ضرورة مستمرة للدفاع الغربى . وترى ان اى محادثات فى هذا الشان ينبغى ان تكون محادثات متعددة الاطراف وليست محادثات ثنائية . وقالت المذكرة البريطانية انه عندما تريد الحكومة الفرنسية رغباتها ايضاحا فقد يستدعى هذا اجراء مناقشات كاملة بين الدول الاخرى الموقعة لمعاهدة الحلف وبين حكومة فرنسا . وذكرت ان مقترحات الحكومة الفرنسية تثير تساؤلات خطيرة فيما يتعلق بالتزامات اطراف معاهدة حلف شمال الاطلنطى ، كل ازاء الطرف الاخر . وان الحكومة البريطانية ستكون مستعدة فى اى وقت لمناقشة الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع الحكومات الاخرى التى وقعت عام ١٩٤٩ معاهدة شمال الاطلنطى فى اية اقتراحات ترغب فى عرضها بغرض اعادة تنظيم حلف الاطلنطى(٥٥)

وفى المانيا الغربية اعلنت الحكومة انها قد تضطر الى مطالبة فرنسا بسحب قواتها المرابطة فى الاراضى الالمانية ، الا اذا امكن الوصول الى اتفاق مع فرنسا يجعل بقاء هذه فى المانيا ، كجزء من قوات الدفاع التابعة لحلف الاطلنطى ، وليس على اساس انها قوات احتلال . وقالت الحكومة الالمانية انها تأسف لو ان الامر اقتضى ان تسحب فرنسا فرقتيها العسكريتين من المانيا ، ولهذا فانها — اى الحكومة الالمانية — تفضل لو امكن الوصول الى تفاهم مع فرنسا بشأنها ، على ان لا يكون هذا التفاهم اتفاقا ثنائيا بين المانيا وفرنسا ، بل اتفاقا تقره دول حلف الاطلنطى رغم ان المباحثات بشأنه تجرى بين فرنسا والمانيا على اعتبار ان القوات تابعة للاولى والاراضى تابعة للثانية(٥٦) .

هذا هو باختصار رد الفعل الذى اثاره قرار ديجول بالانسحاب من القيادة الموحدة لحلف الاطلنطى ، فى دول الغرب ، اما فى دول الكتلة الشيوعية ، فقد اعلن الاتحاد السوفيتى عن ترحيبه الشديد بهذا الاجراء ، وعرض على الحكومة الفرنسية عقد ميثاق تحالف أو عدم اعتداء على غرار المعاهدة السوفيتية الفرنسية التى عقدت بين الدولتين عام ١٩٤٤ . والاتحاد السوفيتى يهمه طبعا اى اجراء يؤدى الى تخلخل حلف الاطلنطى واضعاف كيانه على اعتباره موجها ضده .

---

(٥٤) الاهرام ١٩٦٦/٣/٣١
(٥٥) الاهرام ١٩٦٦/٣/٢٩
(٥٦) الاهرام ١٩٦٦/٤/٢

خاتمة

من هذا كله نستطيع ان نستخلص الاتى :

ان ديجول لا يقر فكرة المشاركة الاطلنطية على النحو القائم اليوم لانه يجد فيهـا وسيلة للابقاء على السيطرة الامريكية على شئون القارة الاوربية ، ومن اقوال ديجول وسلوكه ثمة شىء واضح ، وهو انه لا يؤمن باى نوع من المشاركة الاطلنطية الفعالة الا اذا قامت على التوازن بين اوربا وامريكا . ويعتقد ديجول ان اتجاهات السياسة الامريكية والبريطانية فى السنوات الاخيرة لا تستطيع ان تخلق مثل هذا التوازن ، وانما على العكس فهى لا تهدف الا الى الابقاء على الاحتكار الانجلو ـ امريكى لزعامة الناتو ، وهو الاحتكار الذى انتهى فى رايه بمجتمع الاطلنطى الى ان اصبح يتكون من مجموعتين من الدول التى تتكلم الانجليزية على جانبى الاطلنطى .

وبينما لا يعارض ديجول الحماية النووية من حلف الاطلنطى لفرنسا ، فهو يعارض ـ كما راينا ـ ادماج قواته الدفاعية تحت القيادة العليا لحلف الاطلنطى ، وكان التخلص من النفوذ الامريكى فى اوربا يعنى من وجهة نظره احلال النفوذ الفرنسى مكانه . وقاعدة مخطط ديجول بشأن تثبيت الزعامة الفرنسية فى اوربا كانت ترتكز على انشاء تحالف فرنسى المانى .

ومن ناحية اخرى فقد لجا ديجول فى سبيل تثبيت هذه الزعامة الى استغلال المجتمع الاوربى فى زيادة نفوذ فرنسا الاقتصادى ، وديجول يدرك مدى حاجة الدول الداخلة فى نطاق السوق الاوربية المشتركة الى الابقاء على عضويتها فيه، مما يجعله واثقا بان اجراءاته وسياساته المنفردة لن تؤدى الى اخراج هذه الدول منه ، ويستخدم ديجول هذه الحقيقة كاداة للسياسة الفرنسية . اما الوسيلة الثالثة التى يلجا اليها ديجول فهى اثارة النزعة القومية فى اوربا عن طريق المطالبة بتعديل هيكل العلاقات السائدة بين الولايات المتحدة واوربا مما من شانه ان يؤدى الى تدعيم النفوذ الفرنسى ، ومركز ديجول من المشكلة النووية يمتد بالضرورة الى هذه الاستراتيجية ، فانشاء قوة فرنسية نووية مستقلة يدعم صراع ديجول من اجل الحصول على زعامة القارة الاوربية .

٥٩١

فاذا اضفنا الى هـذا كله سياسات ديجول المستقلة عن الولايات المتحدة وبعض شركائهـا الاطلنطيين وابرزهم بريطانيا والمـانيا الغربيـة وايطاليا ، حول بعض المسائل الدولية الخطيرة مثل الحرب فى فيتنام ، ومشاكل دول العـالم الثالث ، ثم علاقـاته الودية بكل من الاتحـاد السوفيتى والصين الشيوعية ، لادركنا مـدى الهوة التى تفصل بين ديجول وحلفائه فى الناتو .

ومن هنا يحق لنا ان نتساءل : هـل يؤدى اتجاه ديجول هذا ، واختلاف سياساته حـول كثير من القضايا الدولية الحيوية مع حلفـائه الاطلنطيين ، بالاضافة الى اجرائه الاخير المتعلق بسحب قوات فرنسا من القيادة الموحدة للناتو ، الى انسحابه النهائى من هذه المنظمة العسكرية الغربية عام ١٩٦٩ حين ينتهى مفعول المعاهدة التى انشأت هذه المنظمة ؟

الواقع انه برغم هـذه الاختلافات كلها ، لم تطلب فرنسا حتى الان انسحابهـا النهائى من الحلف ورغم انهـا تطـالب بتغيير الاسس الاستراتيجية التى قام عليها الحلف سنة ١٩٤٩ لاختلاف الظروف الدولية اليوم بشكل جـذرى عما كانت من قبل ، الا انها لم تتقدم بمقترحات محددة بشأن الاصلاحات التى تراها كفيلة بالابقاء على قوة الحلف وتضامنه ، ولكن هناك احتمالا كبيرا انه اذا لم تجر بعض الاصلاحات او التعديلات الاساسية على الكيان التنظيمى للحلف ، فسوف تنسحب منه فرنسا عام ١٩٦٩ . وذلك بافتراض استمرار الاتجاهات الفرنسية الحالية وعـدم حدوث تحول فى السياسة الفرنسية ازاء الناتو بسبب تبدل فى الزعامات او خلافه .

ونختتم بحثنا هذا بما سبق ان ردده ديجول وهو ان التحالف والاستقلال انما يشكلان فكرتين توأمتين ترتـكز عليهمـا السياسة الخارجيـة الفرنسية ، ولكنه فى العصر النووى يصبح من الصعب ايجاد حل يوفق بين فـكرتى التحالف والاستقلال .

دراسة

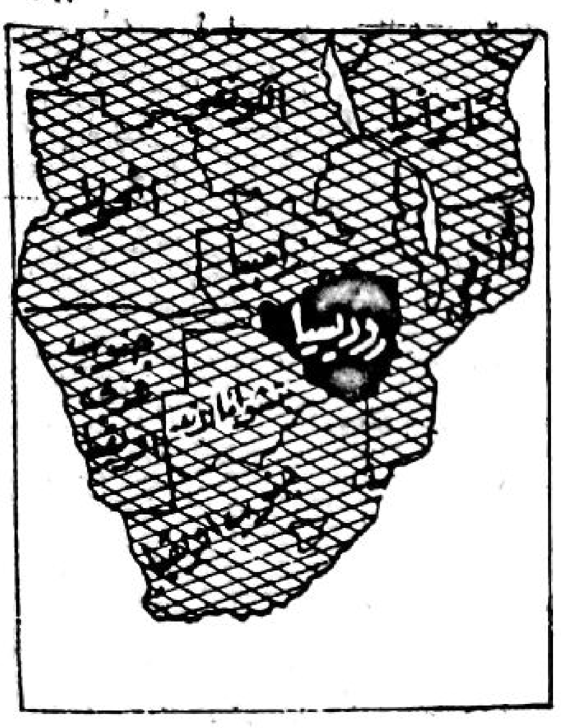
قضيـــة
التمييز العنصري في روديسيا

أ. محمود عبد المنعم مرتضى

سكرتير ثالث بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ، نشر كتابا عن الحركة الوطنية الجزائرية عام ١٩٦٢ ، حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية عام ١٩٦٦ وكان موضوع رسالته « اتحاد وسط افريقيا » .

إذا كان المنطـــق فى المجتمعـــات التى تسودهـــا المســـاواة بين الاجناس يقضى بأن يكون للمجموعة الاكثر عددا، النفوذ والقوة والسيطرة — لانها هى التى تمثل رغبة وارادة الاغلبية من سكان المجتمع — فعلى العكس من طبيعـــة الاشياء ، تستأثر الاقليـــة الاوروبية المستوطنة فى روديسيا ، مثل ســـائر مجتمعات الاستيطان الابيض فى افريقيا ، بالمركز الممتاز الذى مكن لها من السيطرة السياسية والاقتصادية والادارية وهو المركز الذى عمدت ولا زالت تعمد دائما فى محاولتها المحافظة عليه والبقاء فيه ، الى اتخاذ اجراءات القمع والقهر ضد القطاع الاضعف من السكان ، القطاع الذى يشكل الاغلبية الساحقة وصاحبة الحق الاصيل فى الوقت نفســه .

واذا كان لتغلغل النفوذ السياسى الاوروبى فى روديسيا مظاهر كثيرة ومتعددة ، واذا كانت انعكاسات هـــذا التغلغـــل للنفـــوذ الاوروبى والســـيطرة الاستعمـــارية والتفوق الابيض فى مظاهره الكثيرة المتعددة ، على جميع مجـــالات النشاط واوجه الحياة فى هذه البقعة من ارض القارة الافريقية ، هى التى تكشف لنا حقيقة الاوضاع السائدة وتظهرها عارية من كل زيف ورياء ، فاننا سنتناول بالدراسة تحقيقا لهــذه الغاية ، مجالات اربعـــا هى الارض والتعليم والاجور وحواجز اللون فى مختلف صور الحياة



الاجتماعية ، تلك المجالات التى اندفع المستوطنون البيض منـذ وطأت اقدامهم هـذه المنطقـة ، يستخدمونها — وهى ذات اثر مباشر فى تطور البلاد السياسى — لاستبقاء سيطرتهم على الارض وسكانها الافريقيين . هذا فى الوقت الذى ملأت فيه أبواق الاستعمار والمستوطنين الدنيا ضجيجا محاولين اقناع الراى العام العالمى بعدم وجود تمييز فى القوانين المنظمة لحق الاقتراع وأنهـا مفتوحة لجميع الافراد على السواء ومن جميع الاجناس .

الارض :

يقول اللورد هايلى انه يصعب على من يجهل حقيقة الاوضاع الاجتماعية فى القارة الافريقية أن يتفهم اهمية الارض ووضعها بالنسبة للافريقى. فالارض ترمز الى ما يتمتع به الافريقى من أمان كعضو فى مجتمعه الاستكفائى الصغير ، كمـا تمثل العلاقة بين الافريقى والارض كل التعقيد الذى ينطوى عليـه نظامه الاجتماعى القبلى التقليدى. فقبل أن تطأ اقدام الاجانب أرض القارة الافريقية ، كانت الشعوب الوطنية تعتبر الارض هبة طبيعية لا تقل فى أهميتها عن الماء والهواء كعناصر ضرورية للحياة ، كما كان لزعماء القبائل فى هذه الشعوب سيطرة تامة على أرض القبيلة اذ يستمد هؤلاء الزعماء سلطانهم من اعتبارهم وقت الحرب مدافعين عن ارض القبيلة ، وفى السلم قائمين بمهمة حل المشكلات التى تنشأ

عن النزاع حولها . ومن الناحيــة الاقتصادية البحتة ، لاتزال الارض هي مصدر الرزق الرئيسى للمواطنين ، بدونها يجد الافريقي نفسه مضطرا الى اللحاق بجموع العمـــال المهـــاجرين آلاف الاميال ليزج به قدره فى اتون حياة جديدة غريبة ، سواء فى المزارع الاوروبية او فى المناجم او فى المصانع او فى المدن .

ان ثمة خلافا اساسيا يقوم فى نظـــر كل من الاوروبى والافريقى الى الارض واهميتهـــا فى المجتمع ، فالاوروبى ينظر الى الارض باعتبارها مجموعة من الوحدات الطبيعية يعيش فوقهـــا مجموعة من الافراد لهم فيها حقوق فردية يتيح لهم شغلها واستخدامها والتصرف فيها بالبيع والشراء او الايجار . اما بالنسبة الى الافريقى ، فان الفهم السائد تجاه الارض هو الفهم الجماعى لا الفردى اذ يعطى الفـــرد واسرته — وفقـــا للتقاليد القبلية — حـــق حيـــازة الارض ما دام يستغلها ، وتعود الى المجتمع مرة اخرى اذا ما توقف هذا الاستغلال ليتسلمها الاخرون .

وحيث يسود نظام الزراعة المتنقلة فان اى فرد فى المجتمع يمكنه ان يدعى الحق فى استغلال الجزء الذى يراه ضروريا من الارض غير المستغلة ، وان ظلت الارض من حيث المبدا ملكا للمجتمع .

وبسبب هـــذه العلاقة المعقدة بين الافريقى والارض ، كان الافريقيون شديدى الحساسية تجـــاه الاوروبيين والحـــكومات الاوربيـــة التى استعمرت القارة وبسطت نفوذها على الارض وامتلكتها بوسائل مختلفة(١) .

واذا كان الافريقى فى روديسيا يرى فى الارض حياته المعيشـــية اليومية ، فانهـــا بالنسبة الى المستوطنين الاوروبيين ، تعنى الثروة ، والثروة تعنى السلطة السياسية ، تلك التى تؤكد بدورها استمرار ودوام الثروة . ولـــكن بالاضافة الى ذلك ، ما كان اكثر اهمية بالنسبة الى المستوطنين الاوروبيين ، وربما كان اكثر اهمية من العقارات الزراعية المستغلة ، تلك الاصقاع والبقـــاع الخاليـــة التى احتفظ بهـــا هؤلاء للاســـتعمار الاوروبى فى المستقبل . فقد كان ظنهم ان هذه الارض التى سوف تجذب المزيد من المهاجرين ، هى الدم الجديد الذى يعتمد عليه نمو وبقـــاء وجودهم الاوروبى فى روديسيـــا ، وكانت هى ذاتها الارض التى ينظر اليها الافريقيون بشهوة ، ومازالوا ، لمـــا يشعرون به من جوع الى الارض التى غدت لا تفى باحتياجاتهم الضرورية .

ان حيازة الارض وملكية الاوروبيين لهـــا ، والنظم التى ابتدعهـــا المستوطنون فى تقســـيم الارض بينهم وبين الافريقيين ، كانت ابرز واهم مظاهر تغلغل النفوذ الاوروبى فى روديسيا ، بما انطوت عليه من فصل جغرافى وتمييز عنصرى بلورا حقيقـــة الصراع بين نظامين اجتمـــاعيين واقتصاديين هناك .

وبسبب ان الارض ، الى حد كبير هى مركز الثقل فى النظام الاجتماعى والاقتصادى بالنسبة الى كل من الاوروبيين والافريقيين ، اصبح امر ترتيب نظام لهـــا ، هو القضـــية الاوروبيـــة الرئيسية الاكثر حسما فى تحديد العـــلاقة بين العناصر . وفيما يلى عرض موجز لمسالة حيازة الارض وتطورها فى روديسيا .

ان شركة جنوب افريقيا البريطانية التى كانت تقوم اساسا كمشروع تجارى قد نص فى ميثاقها كاهداف خولت العمل على تحقيقها « ان تتعهد بالقيام باعمال الحكومة والادارة لاية اقاليم او مقاطعات او اماكن ، وتمارس بوجه عام جميع الحقوق والسلطات التى يمنحها اياها الميثاق . وان تعمل على تحسين وتطوير واستزراع اى اراض تضمهـــا الاقاليم التى تدخـــل فى نطـــاق اشرافها ، وان تستعمر هذه الاقاليم والاراضى ، كما تساعد وتعمل على تشجيع الهجرة عن طريق منح المهاجرين اراضى لعدد من السنوات او الى الابد ، بدون مقابل او عن طريق الرهن او باى طريق آخر (٢) .

---

(١) Hailey (Lord) : An African Survey, O.U.P. London, 1957, pp. 685 — 689. Herkovits, M. ; Human Factor in Changing Africa, Routhledge, & Kegan Paul, London, 1962, p. 144.

(٢) Survey of Developments Sinc 1953 : H.M.S.O., London, Cmnd. No. 1149. p. 230.

ومنتقى عدد من التشريعات والتنظيمات وبموافقة وإقرار التاج ، منحت الشركة بعد احتلالها لروديسيا الجنوبية — أرضا وحقوقا للانتفاع بالارض لعدد كبير من الاشخاص .

وفى عام ١٨٩٠ تمكن أحد التجار من الحصول على توكيل من الزعيم (لوبنجولا) يسمح له أن يؤجر أو يستأجر الارض نيابة عن الزعيم ، وسرعان ما استفادت شركة الامتياز بهذه السلطات التى تضمنها هذا الامتياز الجديد .

وقد ظلت هناك على الرغم من ذلك مساحات كبيرة من الارض لم تنقل حيازتها كان ضمنها مساحات خصصتها الشركة لاستعمال وشغل السكان الوطنيين ، وقد أدى تكالب المستوطنين على حيازة الارض الى تشكيل لجنة للاراضى فى عام ١٨٩٤ أشرفت على تخصيص مساحات من الاراضى للوطنيين فى متابيليلاند وماشونالاند ، فكانت أول بوادر ظهور مشكلة حيازة الارض .

وعلى الرغم من أن الافريقيين كانوا يفضلون فى ظل (الزراعة المتنقلة) الحياة فى وديان الانهار المنخفضة حيث الدفء والرطوبة ، الا أن عددا وافرا من الافريقيين كان يوجد كذلك فى الاراضى المرتفعة ، ولما جاء الاوربيون عاشوا فى الاقاليم المرتفعة أساسا لاسباب جوية، فضلا عن اسباب زراعية ، حيث تزيد كمية المطر وتتراوح بين ٤٥ ، ٦٠ بوصة فى الهضاب العالية ، بينما هى ٢٠ بوصة فقط فى الوديان المنخفضة . وبوجه عام ثبت التقسيم العنصرى للارض عند هذه الحدود ، وذلك على الرغم من زيادة الضغط السكانى والتقدير الافضل لاقتصاديات الزراعة، مما جعل الافريقيين دائما لا يرضون عن هذا التقسيم .

واذا كانت شركة جنوب افريقيا قد سبق لها أن وزعت بالفعل ٣١ر٠٠٠ر٠٠٠ فدان على ٣٦ر٠٠٠ أوربى و ٢١ر٦٠٠ر٠٠٠ فدان فقط على ٩٣٠ر٠٠٠ افريقى ، فحتى هذا التوزيع الضئيل بالنسبة الى الافريقيين قد تم بعد اصرار التاج الذى عدل من ميثاق الشركة فى عام ١٨٩٨ (٢) لمطالبة الشركة بخلق محتجزات وطنية كافية ، وهى الارض التى تخصص لاستعمال الافريقيين فقط وفقا للعادات القبلية التقليدية .

وبناء على ما أكده ميثاق ١٨٨٩ من حق الافريقيين خارج المحتجزات المخصصة لهم ، فى أن تكون لهم حرية الاوروبيين نفسها فى شراء الارض ، اشترى الافريقيون حتى عام ١٩٢٣، ١٠٠ر٠٠٠ فدان فقط .

وبعد الغاء ميثاق الشركة ، وبموجب قرار اللجنة القضائية للمجلس الخاص أصبحت جميع أراضى الاقليم التى لم تنقل حيازتها بما فيها المحتجزات ملكا للتاج . ومع اعلان الحكم الذاتى لروديسيا الجنوبية عام ١٩٢٣ غدت هذه الارض جميعها — ما عدا المحتجزات — ملكا للمستعمرة.

أما المحتجزات الوطنية فقد أعلن بموجب خطابات التفويض الجديدة هذه ، أن لا يجرى أى تعديل بشأنها الا بموجب قانون صادر من الحكومة البريطانية .

وجدير بالاشارة أن المستوطنين الاوروبيين كانوا يرون أن الاراضى المخصصة للافريقيين ، لابد وأن تقف عند حد لا تزيد بعده حرصا على أراضيهم التى اعتبروها حقا مشروعا لهم . ففى عام ١٩١٤ عينت لجنة للمخصصات الوطنية بغرض البحث عن حل لهذا الموضوع ، فى ضوء النظر الى الاحتياجات المستقبلة للوطنيين والتوسع المحتمل لهذه الاحتياجات بسبب الزيادة الطبيعية فى السكان .

وجاء فى تقرير اللجنة آراء غريبة وهى :

(أ) تؤيد اللجنة وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن الافتراض بأن يكون لكل وطنى لم يولد بعد ، الحق الذى لا يمس فى أن يعيش وفقا للاوضاع القبلية والطرق البدائية وغير الاقتصادية فى الزراعة ، تلك التى كان يمارسها أجداده .

(ب) تشير الدلائل (من وجهة نظر اللجنة) الى أن اجمالى المساحات المخصصة للمنازل الوطنية فى روديسيا الجنوبية أكثر من تلك التى تكفى لسد الحاجات الآنية والمستقبلة للسكان الوطنيين .

وما أن جاء عام ١٩٢٥ حتى أصبح من الضرورى وضع حد للخلافات التى بدأت تتعاظم

(٢) Letters Patent of 1898.

بين الوطنيين والمستوطنين حول حيازة الارض .
وفى ذلك العام كانت أراضى المستعمرة التى تبلغ مساحتها ٩٦ مليون فدان ، موزعة على النحو الاتى :

٣١ مليون فدان فى حيازة الاوروبيين .

٢١٫٥ مليون فدان معازل افريقية .

٢١٫٥ مليون فدان لم تنقل حيازتها بعد .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة لروديسيا الجنوبية عام ١٩٢٥ برئاسة سير وليام كارتر لدراسة مشكلة الارض الوطنية برمتها فى المستعمرة . وقد حاولت هذه اللجنة البحث عن وسيلة لتخصيص مساحات من الارض خارج المحتجزات الوطنية والاراضى الاوروبية يمكن للوطنيين والمستوطنين أن يمتلكوا فيها أرضا جديدة . ولكن اللجنة ، بعد أن استمعت لاراء الكثيرين اقتنعت بضرورة تطبيق مبدأ الفصل بين الاراضى الاوروبية والافريقية ، وذلك بعد أن تبينت رغبة كل عنصر فى الاستقلال عن العنصر الاخر (٤) . ورأت ان ذلك أمر عملى وملائم ولذا اوصت اللجنة بتقسيم الاراضى التى لم تنقل حيازتها ، بنسبة ٧٢ ٪ للاوروبيين ، ٢٨ ٪ للافريقيين بحيث أصبح توزيع الارض على النحو المبين بالجدول .

وبناء على تقرير كارتر الذى أصبح أساسا لسياسة الارض والتطوير اللاحق لها فى روديسيا الجنوبية ، تم اقرار قانون تخصيص الاراضى عام ١٩٣٠ الذى وضع هذه القرارات موضع التنفيذ .

وقد أدخلت مجموعة من التعديلات الطفيفة على هذا القانون خلال السنوات ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، وفى عام ١٩٤١ اعيد صدور القانون . بعد أن احتفظ بجميع المبادىء الاساسية فى الفصل الجغرافى (الاقليمى) مع ادخاله بعض التعديلات التى شددت من الشروط التى بموجبها يمكن للافريقيين شغل الاراضى فى المناطق الاوروبية .

وقد قسم قانون عام ١٩٤١ جميع اراضى المستعمرة (فيماعدا المعازل الوطنية) الى خمسة انواع هى :

١ — أراضى الوطنيين .

٢ — أراض يمكن للوطنيين أن يشتروها من الاوروبيين .

٣ — أراض غير مخصصة .

٤ — أراضى الغابات .

٥ — أراضى الاوروبيين .

وتم توزيع الاراضى غير المخصصة بعد ذلك الى الانواع الاخرى من الاراضى ، وكانت هذه الاراضى فى روديسيا الجنوبية حتى عام ١٩٦١ مقسمة الى أربعة أنواع من الارض بالاضافة الى المعازل على النحو الاتى :

١ — أراضى الوطنيين

تقسم أراضى الوطنيين الى نوعين من الاراضى هما :

أراضى الوطنيين الخاصة ، أراض مخصصة لشراء الوطنيين .

(أ) الاراضى المخصصة لشراء الوطنيين :

يمكن نقل حيازة الارض للوطنى فى هذا النوع من الاراضى على أساس الملكية الشخصية لها ، والمساحات التى لم تنقل حيازتها فى هذا النوع من الارض ، يشغلها الافريقيون كمستأجرين على الشيوع .

(المساحات بآلاف الافدنة)

اوروبيون		افريقيون	
اراضى سبق نقل حيازتها	٢١٫٠٣٣	معازل وطنية	٢١٫٥٩٤
اراضى اضيفت طبقا لقرار اللجنة	١٧٫٤٢٣	اراضى اضيفت طبقا لقرار اللجنة	٦٫٨٥١
اراضى مدن	ـ٫١٤٩	اراضى ارساليات	ـ٫٤٠٦
		حدائق ماتوبو	ـ٫٢٢٤
افدنة	٤٨٫٦٠٥	افدنة	٢٩٫٠٧٥

ويوجد ضمن هذه الاراضى قطع صغيرة يبلغ مجموع مساحتها ٨٢٦٦ فدانا تقريبا يملكها الاوروبيون ملكية شخصية — ولكن فيما عدا هذه المساحات الصغيرة ، لا يمكن لغير الافريقيين ملكية الارض فى هذا النوع من الاراضى ولكن يمكن للحاكم أن يسمح لاوروبى ان ينال ارضا لاغراض التعليم او الدين او غيرها .

(ب) اراضى الوطنيين الخاصة .

ظهر هذا النوع من الاراضى عام ١٩٥٠ ، وتقوم الملكية فيها على الشيوع وفقا لنصوص قانون فلاحة اراضى الوطنيين ، ويمكن لغير الوطنيين استئجار هذه الارض وفقا لقواعد شبيهة بتلك التى تطبق على الاراضى المخصصة لشراء الوطنيين .

٢ — اراض يمكن للوطنيين شراؤها من الاوروبيين

وهذا النوع من الاراضى كان يشمل المساحات التى يملكها غير الوطنيين ملكية شخصية ، وكان يمكن للافريقى شراء هذه الاراضى وامتلاكها ملكية شخصية ، وبعد ان يقوم الافريقى بشرائها تنقل تلقائيا الى الاراضى المخصصة لشراء الوطنيين .

٣ — اراضى الغابات

وهى الاراضى المخصصة لاغراض الغابات ، ويجوز السماح لكل من الوطنى وغير الوطنى بأن يملك هذه الارض تحت شروط معينة محددة .

٤ — اراضى الاوروبيين

وهى الاراضى التى لا يجوز للوطنى — وفقا لنص القانون — ان يملك او يستأجر او يشغل اية مساحة فى هذا النوع من الاراضى .

وفى عام ١٩٦١ ادخل القانون رقم ٣٧ تعديلا على نظام توزيع الاراضى فى المستعمرة وملكيتها فبموجب هذا القانون اصبحت مساحة تقدر بخمسة ملايين اكر غير محتجزة ، اى انها غير عنصرية . وخلق القانون ما يسمى بهيئة الاراضى غير المحتجزة ونص على نظام يمكن بموجبه للافراد والشركات اللجوء اليه فى بيع وتأجير اراضيهم الى افراد ينتمون لجماعة عنصرية اخرى .

وبناء على هذا القانون أصبحت أراضى المستعمرة مقسمة على النحو الاتى :

— المعازل الوطنية .
— الاراضى الاوروبية .
— أراضى الوطنيين .

وهذه الاخيرة تقسم بدورها الى :

— أراض مخصصة لشراء الوطنيين .
— أراضى الوطنيين الخاصة .
— واراض غير محتجزة (أو غير عنصرية) .

وبموجب هذا التقسيم الاخير الغيت الاراضى التى يمكن للوطنيين شراؤها من الاوروبيين (٥) .

ومن اهم قوانين الارض فى روديسيا الجنوبية قانون فلاحة الارض رقم ٥٢ لعام ١٩٥١ . وتم الاتفاق وفقا لهذا القانون على خلق ما يسمى (بالوحدات الفلاحية) والوحدة هى منطقة فلاحية مغلقة بالنسبة الى الاستقرار الجديد او التوسع الجديد فى الزراعة . ويجرى النظام فى (الوحدة) على اعادة توزيع الارض الى ما أطلق عليه وحدات اقتصادية قياسية تختص كل أسرة تعيش ضمن الوحدة بواحدة منها ، ويجرى تحديد حجم الارض المعطاة لكل أسرة بناء على اتفاق بين الادارة والرؤساء التقليديين ، مع الاخذ

(٥) U.N. Commission for Africa, Economic and Social Consequences of Racial Discriminatory Practices, (E./CN. 14/132), p. 21.

في الاعتبار كثافة السكان ونوع التربة وأسلوب الزراعة في الاقليم .

ويضع القانون حدا ادنى لهذه الوحدة الاقتصادية في جميع انحاء المستعمرة هو ٦ فدادين في الارض الجافة ، واذا كان بالوحدة أرض غير جافة فيمكن أن تستبدل بالارض الجافة ارضا غير جافة على اساس ٢ : ١ .

وبالاضافة الى هذه الوحدات الاقتصادية خصصت حكومة المستعمرة اراضي للرعي للاستعمال العام (على الشيوع) ووفقا للقانون تعطي الحكومة لكل عائلة حقوقا للرعي بشرط أن تحتفظ بعدد ثابت من الماشية على الشيوع ، والنسبة بين ارض الرعي والزراعة هي ١ : ١٠ وقد تكون أقل في ضوء الحاجة الحقيقية للسكان .

ويجري تسجيل حقوق الرعي وحقوق الارض الخاصة لكل فلاح بواسطة المندوب الاهلي في كل مقاطعة . ويقوم مندوب المقاطعة باصدار شهادات تسجيل ، يتمتع حاملها بشكل ما من أشكال الملكية القانونية لارضه . ويمكن لحامل هذه الشهادة أن يمارس حقوق المالك في بيع كل من حقوق الرعي وحقوق الارض ، ويتم ذلك باجراء تعديل في السجل وبنقل شهادة التسجيل باسم المنتفع الجديد .

وتباع الفدادين الستة — وهي متوسط الوحدة الاقتصادية الممنوحة في معظم الوحدات الفلاحية ، في مقابل ٢٥ جنيها ، لكن يوجد عدد ضئيل جدا من الناحية الفعلية يمكنهم شراء هذه الحقوق نقدا .

وواضح أن هذا النظام لا يعطي الفلاح ملكية فردية كاملة . فملكيته لهذه الحقوق في الاراضي والرعي محدودة للغاية . فوفقا للقانون يفقد الفلاح حقوق الزراعة والرعي بدون أي تعويض اذا لم يتبع نظم وتعليمات الحكومة ، وذلك عن طريق اسقاط هذا الحق في السجل الذي يقوم بالتأشير فيه مندوب المقاطعة ، ويحرم هذا الفلاح من اعطائه حقوقا جديدة لمدة ١٢ شهرا . كما لا يمكنه أن يتخلص بارادته من حقوق الزراعة والرعي هذه لان كلا الحقين ينتهيان بوفاة الشخص المنتفع ، ولا يستطيع أي فلاح أن يحصل على اكثر من ثلاثة أمثال الحقوق المقررة من ارض الزراعة او ارض الرعي . كما لا يمكنه أن يبيع جزءا فقط من هذه الحقوق ، وللمندوب المقاطعة أن يرفض تسجيل طلب التحويل .

هذا من قوانين تقسيم الاراضي والفلاحة الوطنية في روديسيا الجنوبية . والجدير بالملاحظة ان قانون عام ١٩٣٠ وقانون عام ١٩٤١ يضمان ويؤكدان سياسة الفصل العنصري الاقليمي والتمييز اللوني التي جرى تطبيقها لسنوات قبل ان يعطي الحزب الوطني في جنوب أفريقيا هذه الفكرة اسمها .

واذا كانت قوانين الارض في روديسيا الجنوبية لا تحقق الفصل الجغرافي الكامل بشكل مطلق بين العناصر ، فالسبب في ذلك واضح ، اذ أن الفصل المطلق يعني اقتصاديا الانتحار بالنسبة الى الاوربيين الذين يعتمدون على العمل الافريقي .

فالافريقيون الذين يعتبر وجودهم (جوهريا) يسمح لهم بالبقاء في المناطق الاوربية طالما كانوا كذلك ، اما هؤلاء الذين لا يحتاج اليهم الاوربيون فانهم يبعدون الى المناطق البعيدة حتى لا يفسدوا الحياة الحضرية ، ويكونوا هناك تحت الاشراف الابوي الكريم لمندوبي الحكومة !.

ومن الامور ذات المغزى العميق ان الحكومة البريطانية لا تعتبر تشريعات تخصيص الاراضي « تشريعات تمييزية » .

ان كلمة التخصيص تحمل بذكاء من الناحية اللغوية معنى « الفصل مع المساواة » وذلك حتى لا تبدو اجراءاتهم تمييزية او أنها تستهدف التمييز .

كما يدافع الاوروبيون عن هذا النظام في مغالطة فاضحة ، على اعتبار أنه قدم الحماية ضد مضاربي الارض الاوروبيين الذين كان يمكنهم شراء جميع اراضي المستعمرة الصالحة للزراعة كما فعل المضاربون في منهاتن .

وقد وصف التقرير الذي وضعه الفنيون عام ١٩٥١ الهدف من نظام تخصيص الاراضي بمايلي :

« أعطاء الفرصة لكلا العنصرين في التطور الى اقصى حد تسمح به قدراتهم ، كل في المنطقة الجغرافية الخاصة به ، مع اتصال محدود بدون منافسة عنصر لاخر ، واذا ما اختار الاوروبي العيش في أراضي الوطنيين ، فانه لن تكون له اية حقوق فيها . ويظل هناك طالما كان يحقق

فائدة للافريقى ، والعكس اذا أراد الافريقى أن يعيش فى المناطق الاوروبيه ، فانه يظل هنـــاك طالما كان يحقق الفـائدة للاوروبى كمســتخدم عنده (٦) .

واذ يكابر المستوطنون بأنهم يحددون كل عنصر فى منطقة خاصة به ولكنهم فى الوقت نفســه لا يفرضون حدودا على الاوروبيين أو الافريقيين فى التنقل عبر منطقة الاخر ، فانهم يتجاهلون حقيقة انه فى بلد توجد فيه معظـم الثروة والفرص فى المناطق الاوروبيــة يكون حرمان الافريقيين من الوصول الحر الى هذه المناطق ، هدفه تجريدهم من وسائل التقدم . ومن ناحية أخرى نجد انه لا توجد ثمة مصاعب تذكر فى مواجهة الاوروبيين فى دخولهم الى مناطق الافريقيين ، فضلا عن أن اقتصاديات الاوروبى وتقـدمه الاجتماعى ليس مرتبطا ولا متوقفا على تعلمه اساليب ومهارات الافريقى .

ومن الحقائق الصارخة أن جميـع الاراضى والمناطق التى خصصت لسكنى الوطنيين ، كان يكتنف معظمها ذباب تسى تسى وبعوض الملاريا، فضلا عن أن المقياس الذى وزعت على اساسه الاراضى كان خاطئا ولا يتناسب مع نسبة عدد السكان الوطنيين الى المستوطنين الاوروبيين . وفضلا عن ذلك ، فانه وفقا لما ذكره كين براون أحد المسئولين عن الشئون الزراعية فىروديسيا الجنوبية ، تتكون معظـم اراضى الوطنيين من تربة فقيرة عادة تنتمى الي الانواع المسماة بأرض الرمل الجرانيتى المعروفة علميا بأنهــا تربة من الدرجة الثالثة ، بينما تشتمل أراضى الاوروبيين على أخصب اراضى المستعمرة (٧) .

وقد ثبت خطأ تقديرات لجنة كارتر وتحيزها ضد الافريقيين ، وقد أشار الى ذلك مقال نشرته جريدة المجتمع الافريقى الملكى كتبه جنينجز المدير المساعد لأراضى الوطنيين فى روديسيا الجنوبية . فقد أشار الى أن الارقام الاجمالية كانت مضللة، ولم تكن تنظر بعين الاعتبار الى الزيادة المحتملة فى عدد السكان الافريقيين (٨) .

فبالرغم من زيادة عدد الافريقيين من ٤٠٠ الف نسمة عام ١٨٩٥ الى ٥٣٠ الف نسمة عام ١٩٠٢ ثم الى ٢ر٨ مليون نسمة عـام ١٩٥٨ يعيش منهم فى المعازل فى الوقت الحاضر عـدد يتراوح بين ١ ١/٢ ، ١ ٣/٤ مليون افـريقى موزعين على ٩٦ معزلا ، فلم تزد مساحة المعازل الافريقية اطلاقا بل نقصت مساحتها بضعة آلاف من الفدادين . وظلت حكومة المستوطنين البيض ترفض زيادة مســاحة المعازل ، لانهـا تريد الاحتفاظ بنفس المساحة المخصصة للبيض على أمل أن يزيد عددهم فى المستقبل الى مليون نسمة .

ويذكر اللورد هايلى انه ربما كانت هنـاك عشرة معازل فقط يمكن اعتبارهـا غير مكتظة بسكانها ، أما باقى المعازل فالافريقيون زائدون فيها عن طاقة مواردها الاقتصادية — ويذكر أنه فى ٢٨ معزلا منها ، أكثر من ١٠٠٠ عائلة زائدة على الحاجة كما أن فى معزل جوتو ٤٣٥٢ عائلة زائدة .. وفى معزل متكو حوالى ٧٧١٣ عائلة تزيد عن طاقة المراعى ويقل خصب التربة لان المرعى الزائد عن الحـد يسبب تخلخل التربة وتعريتها فى كثير من المناطق .

وحتى يكون الفصل الاقليمى بين العنـاصر فعالا ، اقتضى الامر احداث تحركات مســتمرة للافراد والجماعات الوطنية بعد كل توزيع جديد (ولم يكن تم تخصيص ٦ ملايين فدان) وكان لابد من نقل أو ابعاد عدد كبير من الافريقيين ليس بينهم أى أوروبى ، وقد تم نقل حوالى ٠٠٠ر١١٠ فلاح افريقى من أرض التاج الاوروبية بمعـدل ٠٠٠ر١١ سنويا (٩) . كما شرد حوالي ٠٠ر٢٠ افريقى نتيجة القرار القاضي باخلاء رقعـة من اراضى الوطنيين لعمل بحيرة لتوليد الكهرباء من سد كاريبا . وكان هذا معناه زيادة الازدحـام الذى تعانى منه المعازل . وفى عام ١٩٥٥ تجنبت حكومة المستعمرة نقل ٢٣٠٠ عائلة ، وقامت

---

(٦) Report of Officials on Federation, Cmd. 8233.

(٧) Quoted by, Jack Woddis : Africa (The Roots of Revolt), Lawrence & Wishart, London ; 1960. p. 3.

(٨) Quoted by Richard Gray, op. cit, p. 57.

(٩) جاء ذلك فى تقرير لوزير الشئون الوطنية فى روديسيا الجنوبية عام ١٩٥٥

٦٠٠
بدلا من ذلك بتحويل مايقرب من ٩٢٣,٠٠٠ فدان من ارض التاج الاوروبية (وكانت غير مسكونة من قبل الاوروبيين) الى المعازل الوطنية. وكان من المقرر نقل الافراد الذين اخلوا مناطق كاريبا الى هذه المناطق ولكن الحكومة اعلنت ان ذلك انما يحكمه نجاح عمليات البحث عن المياه ، تلك العمليات التى لم تحقق نجاحا كبيرا .

وحتى الدوافع الانسانية للحكومة تجاه الـ ٢٣٠٠ عائلة بدت الى حد ما مصبوغة باعتبارات سياسية . فان هؤلاء الوطنيين كما أوضحت ادارة شئون الاهالى هم من شعب بافنـدا الذى يؤكد ولاءه وله ايمـان لا يهتز بالادارة ، والذين لا يندمجون مع غيرهم من القبائل . كما يرى البيض ان استمرارهم كوحدة لا تتجزأ هى سياسة حكيمة للمحافظة على ثقتهم وعاطفتهم الوجدانية . وهذا يعنى ان هؤلاء لو كانوا ينتمون الى قبيلة اخـرى لما عوملوا هذه المعاملة .

ان قانون تخصيص الاراضى الذى سمح لاعداد كبيرة من المهاجرين من المملكة المتحدة والمانيا وايطاليا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية بما فيهم اسرى الحرب الايطاليين ، بالاستقرار محـل الافريقيين فى الاراضى الخصبة كان من دون شك قانونا جائرا هيـأ اساسا جديدا لاستغلال الافريقيين . فالى جانب ان المناطق الاوروبيـة هى التى تضم تقريبا كل الاراضى الخصبة فى المستعمرة بينمـا الاراضى غير المأهولة والاقل خصبا والصـعبة الرى والصرف خصصت للوطنيين ، فان تقسيم الاراضى كان ينطوى على مظـاهر اخـرى غير عادلة ، فان معظم الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية تمتد خلال اراضى الاوروبيين فقط ، وحيث توجد فيها بشكل اساسى الاسواق والمدن الرئيسية .

وهذا يعطى الفلاح الاوروبى مزايا تنافسية واضحة يتفوق بها على « الافريقى البعيد جدا » . كما يعطى له الفرصة الاولى بل الفرصة الوحيدة فى ان يعتمد على الكهرباء والرى الصناعى .

ويرى الاوروبيون انه من الطبيعى ان يخصص القانون للاوروبى هذه المزايا لانه هو الذى يملك مصـادر رأس المـال والخبرة التى تمكنه من الاستفادة منها . بينما الحقيقة هى ان احتكار الاوروبى للمهارة ورأس المال انما هو نتيجة وليس تبريرا للقوانين غير العادلة فى توزيع الاراضى .

ومن واقع النظام السابق عرضـه ، تعتبر المعازل الوطنية واراضى الوطنيين الخاصة اراضى يملكها التاج ولا يمكن للافريقى ان يمتلكها ملكية شخصية ، ولكنها هى الاراضى التى يستطيع الافريقيون ان يعيشوا عليها ويزرعوها فى شكل ملكية جماعية ووفقـا لشروط مختلفة تضعها الحـكومة . أما الاراضى التى يمكن للافريقيين شراؤها وهى الاقل مساحة ، فان هذا الشراء مقيد بكثير من الشروط الخاصة وبعد موافقـة هيئة الحكومة . ومن الناحية العملية فان هـذا الحق لا يسمح به الان الا للافريقيين فقط الذين حصلوا على تدريب يؤهلهم لان يكونوا فلاحين مهرة (مدربين) يعملون تحت اشراف المشرفين الحكوميين ، او لهـؤلاء الذين يتمون بـرنامجا دراسيا زراعيا لمدة سنتين فى مزرعة حكوميـة تجريبية .

وعلى الـرغم من أن الارض التى يمـكن للافريقيين شراؤها هى الهدية النهائية التى يتطلع اليها الفلاحون الافريقيون ، والتى تبدو املا كبيرا بالقيـاس « للوحدة الاقتصـادية » المكونة من الفدادين الستة ومعها حقوق الرعى التى ينص عليها قانون فلاحة اراضى الوطنيين ، والتى يمكن للاسرة الافريقية فى المعازل ان تحصل عليها ، فحتى هذه الهدية أو الامل الذى يحدو الفـلاح الافريقى ، سيأتى الوقت القريب الذى لن يكون فى وسع الحكومة تحقيقه .

ان هذا التشريع التمييزى الواضح فى روديسيا الجنوبية ، قد انسل من خلال الشرك الدستورى، ولا عجب ان كان الافريقيون لم يتوقعوا خيرا كبيرا من الضمانات التى كان يتضـمنها الدستور الفيدرالى ضد التشريعات التمييزية .

وجدير بالاشارة ان التعديل الذى حدث فى نظام تخصيص الاراضى فى عام ١٩٦١ ، انما هو فى جملته ومعنـاه الحقيقى اعتراف بأن قانون تخصيص الاراضى الذى صدر عام ١٩٣٠ وما ادخل عليه من تعديلات مختلفة ، قـد استنفد فائدته ، ان كانت له اية فائدة على الاطلاق ، وانه قد بدأ يدخل مرحلة سقوطه الحـاسم . وارجو ان لا يكون ذلك من قبيل التفاؤل فان هذا القانون الجديد لا يعدو ان يكون تعديلا جزئيـا طفيفا فى المبادىء العامة لنظام تخصيص الاراضى والفصل الانفصالى بين العنـاصر فى روديسـيا الجنوبية . كما ان هذا القانون الجديد لا يزال

يفرض على رجال الاعمال الافريقيين العمل فقط فى الاحياء الافريقية المخصصة للوطنيين بمناطق الاوروبيين ويحرم عليهم ممارسة نشاطهم فى المراكز والمدن الاوروبية ، كما لا يزال يحرم على الافريقى أن يمتلك او حتى ان يوجد فى مناطق سكنى الاوروبيين الحالية .

اما عن قانون فلاحة اراضى الوطنيين ففى دراسة للجنة اسمها اللجنة المختارة لدراسة اعادة توطين الاهالى قامت بها عام ١٩٦٠ ، تبين لها ان هذا القانون غير مرن لانه كان يستهدف مواجهة الاوضاع نفسها التى عمد الى تطبيقها .

فان كان الهدف من القانون أن يمنح الى اكبر عدد ممكن من الافريقيين هذه الوحدات القياسية التى نص عليها ، سواء من اراضى الزراعة او الرعى التى من شأنها أن توفر للمنتفع بها الطعام له ولعائلته وتحقق له فائضا للبيع ، فقد أوضحت اللجنة المشار اليها ان القانون لا يوفر التوزيع الفردى الا للاراضى الزراعية بينما يترك اراضى الرعى للانتفاع الجماعى . كما لا يوجد به نص بان تكون حقوق الرعى والزراعة فى مكان واحد وبشكل غير منفصل .

فعلى الرغم من ان هذا التشريع يستهدف تشجيع الملكية الخاصة ، فان ذلك قد تحقق الى مدى محدود جدا ، وقد ادى التمسك بنظام الرعى الجماعى ان ظلت ٩٠٪ من الارض الافريقية لا زالت تخضع للنظام الجماعى .

كما اضافت اللجنة ان تطبيق القانون قد كشف عن النقص الجسيم فى الارض المتاحة فى المناطق الوطنية للتوزيع على الافريقيين ذوى الحقوق وفقا لهذا القانون ، فحوالى ٣٤٦٫٠٠٠ فلاح له الحق بينما الارض لا تكفى الا لحوالى ٢٣٥٫٠٠٠ فلاح فقط يمكنهم الحصول على الحد المنصوص عليه فى القانون من حقوق الزراعة والرعى ،وهو الحد الذى اعتبرته ادارة الشئون الافريقية ، الحد الادنى الذى لا يكاد يوفر للعائلة المنتفعة الا ما يكفيها من الحاجات الاساسية لحياتها ، وعلى الرغم من هذا الهدف المتواضع فان القانون لا يوفر للفلاح الافريقى الذى يستحوذ على هذه الحقوق الدنيا فرصة أن يرفع من انتاجيته فوق مستوى الحاجات الاساسية ، كما لا يزال هناك ١١١٫٢٦١ عائلة لا تجد حتى هذه الحدود الدنيا للحياة . وهؤلاء يشغلون فى الوقت الحاضر اراضى فى مناطق غير افريقية يجب عليهم اخلاؤها وفقا للقانون . ولقد أوصت هذه اللجنة من واقع دراستها بضرورة الغاء هذا القانون (١٠) .

ان قانون فلاحة اراضى الوطنيين يعتبره الافريقيون بمثابة اجراء جديد يستهدف تجريد الافريقيين من البقية الباقية من اراضيهم فى المعازل الاهلية وكذلك من ماشيتهم ، وهى الشكل التقليدى للثروة عندهم .

وتجدر الاشارة الى نوع آخر من التمييز الصارخ ضد الافريقيين ، يتمثل فى جهود يبذلها المستوطنون لقصر اسواق اقتصادية معينة على الفلاحين الاوروبيين . فادارة الشئون الافريقية وهيئة تسويق طباق روديسيا الجنوبية ، تستخدمان سلطاتهما فى توزيع المحاصيل ، فى العمل على تحريم بعض المحاصيل واهمها طباق فرجينيا على الفلاحين الافريقيين . ويقدم الاوروبيون لذلك سببا « غريبا » هو بهظ نفقات وصعوبة زراعة هذا المحصول واجراءات المحافظة عليه وتعهده . وهذا التبرير زائف بطبيعة الحال ، اذ يزرع هذا المحصول الزراع الاقل معرفة فى نياسالاند وفى تنجانيقا بنجاح فائق . ويعتبر الافريقيون ذلك الاجراء من قبيل « تخصيص المحصول » بعد « تخصيص الاراضى » هذا فضلا عن محاولات اخرى تقوم بها هيئة التخزين بالتبريد التى تتبع سياسات تمييزية فيما يختص بشراء الماشية ، فهى تشترى احتياجاتها من انواع الماشية التى توجد لدى الاوروبيين وتشترى من الافريقيين الانواع الاقل مرتبة والتى يشتريها البيض لاستهلاك خدامهم .

ان قانون فلاحة اراضى الوطنيين لم يكن من

---

(١٠) U.N. Commission for Africa : Economic and Social Consequences of Racial Discriminatory Practices. op. cit, P.29

المقرر له ان يحقق شيئا ما لم تصاحبه تشريعات تسمح باقامة الافريقيين الدائمة فى الجهات الحضرية . وما لم يسمح بالمساواة فى تسويق المحاصيل الزراعية ، بل وحتى لو كان ذلك قد تحقق ، فان المهارات الافريقية ورأس المال الافريقى والقومية الافريقية تعد كلها اعتبارات من شأنها ان تفرض وتحتم مراجعة هذا القانون .

ان نظام تخصيص الاراضى وقانون فلاحة اراضى الوطنيين يشكلان معا ابشع مظاهر التمييز والفصل الاقليمى بين العناصر فى روديسيا .

التعليم

يعتبر الافريقيون التعليم طريقا للمستقبل ، واذا كان الحكم الاستعمارى قد حال دائما بين عقول الافريقيين العطشى الى المعرفة ، وبين التزود بالعلم طوال قرن كامل ، فقد كان وجوده ذاته النقيض الذى ايقظ عقولهم وفتح عيونهم على حقيقة تخلفهم الرهيب الذى لا يمكن لغير العلم ان يحقق لهم تخطى مراحل هذا التخلف وتعويض سنوات الظلم الطويلة .

وقد أيقن المستوطنون البيض فى روديسيا هذه الحقيقة البسيطة ، فاندفعوا بكل حماس يسدون الطريق على عقول الافريقيين ، ويحولون بينهم وبين المعرفة ابقاء على تفوقهم كمبرر وحيد لما يمارسون من حكم وسيطرة وتمييز .

والمستوطنون اذ يجعلون من التعليم سبيلا للحصول على الحق الانتخابى وشرطا من شروطه ، يقبلون لديهم دافع « جديد » لحرمان الافريقيين من فرص التعليم ، وتضييق المجال امامهم فى التزود منه . وفيما يلى نستعرض بعض الاحصاءات المتاحة عن التعليم فى روديسيا ونقارن بين حالة كل من التعليم الافريقى والاوروبى ومعدل التطور فى كل منهما بغرض أن نتبين مدى ما يقوم عليه التمييز بين العناصر فى مجال التعليم .

ان التعليم الابتدائى والثانوى فى روديسيا الجنوبية اجبارى للاوروبيين ولكنه ليس كذلك بالنسبة الى الافريقيين (١١) . وبينما تتولى بعثات التبشير (التى تتقاضى الاعانات من الحكومة) معظم التعليم الافريقى ، تتولى السلطة الحكومية على العكس معظم التعليم الاوروبى .

وفى روديسيا الجنوبية يدخل نحو ١٠٠٪ من اطفال الاوروبيين والاسيويين والملونين المدارس لمدة ثمانى سنوات ، بينما يدخل ٨٠٪ فقط من الاطفال الافريقيين السنة الاولى من التعليم ولا يتم من هؤلاء التعليم الابتدائى بسنواته الثمانى سوى نسبة ضئيلة للغاية .

وتوضح الارقام الرسمية لنا انه فى الوقت الذى زاد فيه عدد المدارس الابتدائية الافريقية فى مدة سبع سنوات من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٠ بنسبة ٢٣٫٦٪ تقريبا ازداد عدد المدارس الاوروبية الابتدائية فى المستعمرة من ١٠٠ مدرسة عام ١٩٥٤ الى ١٥٤ مدرسة فى عام ١٩٥٨ بنسبة ٥٤٪ وفى خلال اربع سنوات فقط .

واذا كان عدد الاطفال الافريقيين المقيدين قد ازداد خلال سبع السنوات الاولى من الاتحاد الى ما يقرب من المثلين ، فهذه الحقيقة لا تعنى شيئا اذا ما تبين لنا أن ١١٪ فقط من هذا العدد هو الذى يستطيع أن يواصل تعليمه حتى نهاية المرحلة الابتدائية .

وبالنسبة الى التعليم الثانوى ارتفع عدد المدارس الثانوية الافريقية من ١٢ عام ١٩٥٣ الى ٢٣ فى عام ١٩٥٩ وازداد عدد المدارس الثانوية الأوروبية من ٢٠ مدرسة فى عام ١٩٥٤ الى ٢٧ فى عام ١٩٥٨ وعدد الطلاب الاوروبيين من ٧٩١٠ الى ١١٫٩٤٧ على التوالى . هذا فى الوقت الذى لا يزيد عدد المقيدين من الافريقيين عام ١٩٥٩ على ٣٫٣٠٠ طالب أى حوالى ٢٦٪ فقط من عدد الطلاب الأوربيين .

والجدول التالى يظهر لنا مقارنة بين عدد الطلاب المقيدين وعدد المدارس فى المرحلتين الابتدائية والثانوية لكل من الافريقيين والأوروبيين فى رودسيا الجنوبية .

(١١) قانون التعليم الصادر عام ١٩٣٧ .

نوع المدرسة والسنة الدراسية	أوروبيون: عدد المدارس: مجموع المدارس	مدرسة لكل ١٠٫٠٠٠ اوروبى	عدد الطلاب المقيدين: مجموع المقيدين	نسبتهم الى مجموع السكان الاوروبيين	افريقيون: عدد المدارس: العدد الكلى للمدارس	مدرسة لكل ١٠٫٠٠٠ افريقى	عدد الطلاب المقيدين: عدد المقيدين	نسبتهم الى مجموع السكان الافريقيين
المدارس الابتدائية								
١٩٥٢ — ١٩٥٥	١٠٠	٦ر٣	٢٠ر٦٣٥	١٢ر٩	٢ر٤٤٧	١٠ر٢	٣٣٠ر٥٣١	١٢ر٨
١٩٥٨ — ١٩٥٩	١٢٧	٦ر٠	٢٨ر٩٥١	١٣ر٨	٢ر٦٨٣	٩ر٩	٤٤٩ر٩٠٦	١٦ر٧
١٩٦١	—	—	—	—	٢ر٨١٤	—	٥٢٩ر٤٢٣	—
المدارس الثانوية								
١٩٥٤ — ١٩٥٥	٢٠	١ر٣	٧ر٨١٠	٤ر٦	١٤	٠ر٠٦	١ر٥٣٠	٠ر٠٦
١٩٥٨ — ١٩٥٩	٢٧	١ر٣	١١ر٩٤٧	٥ر٧	٢٣	٠ر٠٩	٢ر٣٠٠	١ر٠١
١٩٦١	—	—	—	—	٢٤	—	٥ر٠٦٩	—

ومن هذه المقارنة يبدو التمييز الواضح بين الاوروبيين والافريقيين فى مجال التعليم الابتدائى والثانوى . فبينما يحصل جميع الطلبة الاوروبيين تقريبا على التعليم الثانوى الكامل ، تصل نسبة الطلبة الافريقيين الذين يحصلون على هذا التعليم الى ١٠ر٠ من مجموع السكان الافريقيين.

وتبدو مظاهر التمييز اوضح ما تكون بمقارنة المبالغ المتفاوتة التى تصرف على كل من القطاع الاوروبى والافريقى فى التعليم ، اذ تشير الاحصاءات (بقدر ما امكن الحصول عليها) انه فى عام ١٩٥٥/١٩٥٦ كان حوالى ١٥٠ر٠٠٠ اوروبى ، ٦٠٠٠ طفل آسيوى وملون مقيدين فى مدارس حكومية فيدرالية بتكاليف تصل فى المتوسط الى ١٢٦ جنيها لكل واحد منهم . بينما كان عدد الافريقيين المقيدين فى المدارس الحكومية والمعانة ٨٧ر٠٠٠ فى الاقاليم الثلاثة يكلفون الخزانة العامة اقل من ٦ جنيهات لكل منهم .

وبافتراض ان الاسهام الحكومى فى مدارس البعثات التبشيرية تدفع الكنائس مثله ، فان تعليم كل طفل افريقى لا يزال يحصل على نصيب اقل من ١/١٠ من الانفاق الجارى و ١/٢ الانفاق الراسمالى الذى ينفق على كل طفل اوروبى .

ان هذا التباين يرجع الى الاختلافات الناجمة عن التسهيلات المدرسية ومرتبات المعلمين وكفاءة الخدمة .

الجدول التالى يعرض لنا مقارنة بين متوسط الانفاق الحكومى على تعليم الطفل الاوروبى ومتوسط الانفاق الحكومى على تعليم الطفل الافريقى .

ان الفروق بين متوسط الطالب الاوروبى ومتوسط الطالب الافريقى دليل على التسهيلات الافضل والاكبر التى تقدم للاقلية الحاكمة . وكما نلاحظ من الاحصاء السابق فان ما صرف على الطالب الاوروبى فى عام ١٩٥٨ كان ١٥ مثل ما صرف على الطالب الافريقى ، وفى عام ١٩٦٠ كان متوسط الميزانية للطفل الافريقى لا تزيد على ستة جنيهات فى العالم . ولهذا السبب يمكن ملاحظة ما سبق أن أعلنه رئيس وزراء روديسيا الجنوبية فى ٤ يوليو عام ١٩٦١ فى صحيفة روديسيا هيرالد ، من ان التعليم لا يمكن ان يدمج عنصريا فى هذا البلد — لان الدولة لا تستطيع أن تدفع للطفل الافريقى ما تدفعه للطفل الاوروبى .

الاجور والدخول

لكى نفهم حقيقة ما يجرى فى روديسيا يجب ان

نضع فى اعتبارنا تفاوت مستوى الاجور بين الافريقيين والاوروبيين ، فهذا التفاوت الكبير هو الاساس الاقتصادى الذى تقوم عليه سياسة التفرقة العنصرية ، كما انه هو السر الكامن وراء تشبث الاحتكارات الراسمالية واصحاب الاعمال الاوروبيين ذوى المصالح الاقتصادية فى روديسيا فى المحافظة على استمرار الاوضاع على ما هى عليه ، مما يتيح لهم مواجهة المنافسة العالمية .

ومن الواضح ان توزيع السكان بين مناطق الحضر والريف انما يتصل بشكل مباشر بالبناء الاقتصادى للدول المعنية ومستوى تطورها . وتشير الاحصاءات الى ان ٦٨ر٣٪ من الاوروبيين فى روديسيا يسكنون الحضر والباقون يسكنون الريف مما يعكس مدى سيطرة الاوروبيين هناك على جميع الوظائف والمراكز والمشروعات التى تقع جميعها فى الحضر .

توزيع الاوروبيين والافريقيين على فروع الانتاج الرئيسية عام ١٩٥٦ (١٢)

النوع	الاوروبيون	الافريقيون
الزراعة – الغابات – الصيد	٩ر٨	٤٠ر٧
التعدين والمحاجر	٤ر٠	٩ر٩
الصناعة	١٤ر٨	١٢ر٣
البناء	١١ر٦	٩ر٥
الكهرباء – الغاز – المياه	١ر٥	٠ر٩
التجارة	٢٥ر٢	٤ر٩
النقل والمواصلات	١٠ر٠	٢ر٢
الخدمات	٢٢ر١	١٩ر٦

ومن الجدول السابق يظهر انا كيف يتركز معظم الاوروبيين ، فى مجالات الخدمات والصناعة والتجارة ، اذ تصل نسبتهم الى ٦٣ر١٪ من مجموع الاوروبيين العاملين ، بينما يتركز الجزء الاعظم من السكان الافريقيين فى مجالات الزراعة والخدمات فتصل هذه النسبة الى ٦٠ر٣٪ من مجموع الافريقيين العاملين فى روديسيا الجنوبية.

وعلى الرغم من ان الجدول لا يتضمن الافريقيين العاملين فى القطاع المعيشى ، فان نصيب العمل الافريقى الموظف (دخول مستمدة من اجور ومرتبات) فى مجالات الزراعة والخدمات من مجموع العمل الافريقى الموظف ، يعد مرتفعا جدا اذ يصل الى هذه النسبة .

والنتائج الاقتصادية لهذا التوزيع فى السكان على اوجه النشاط المختلفة واضحة ، فمن المعروف بصفة عامة ان قطاع الزراعة فى الدول الافريقية فى مستوى بدائى من حيث استخدام الاساليب الفنية الحديثة ، كما انه ينحو نحو الاقتصاد الاستكفائى . ومن المعروف ان انتاجية هذا النوع من النشاط فى ظل الظروف القائمة فى افريقيا ضعيفة جدا ، وهذا يؤثر بالتالى فى دخول السكان الافريقيين . كما ان الافريقيين الذين يعملون فى قطاع الخدمات لا يشغلون سوى وظائف ثانوية ومساعدة ويتقاضون اجورا اقل من اجور الاوروبيين ، وعلى العكس من ذلك يشغل الاوروبيون المراكز المسيطرة والوظائف

(الانفاق الحكومى على التعليم — روديسيا الجنوبية)

السنة الدراسية	اوربى: مجموع الانفاق	اوربى: عدد الطلبة	اوربى: ما ينفق على كل طالب	افريقى: مجموع الانفاق	افريقى: عدد الطلبة	افريقى: ما ينفق على كل طالب
١٩٤٨ – ١٩٤٩	—	—	—	٥٤٨ر٤٤٤	٢٠٤ر١٦٧ (٤٨)	٢ر٦٥
٩٥٣ – ١٩٥٤	—	—	—	١ر٠٣٨ر٢٢٥	٢٦٢ر٣٢٣ (٥٣)	٢ر٩٦
١٩٥٧ – ١٩٥٨	٥ر٥٢٣ر٢٧٤	٦٧ر٩٥٦ (٥٧)	٨١ر٤٢	٢ر٣٧٠ر٤٢٥	٤٠١ر٦٧٠ (٥٧)	٥ر٦٥
١٩٥٨ – ١٩٥٩	٦ر٣٠٢ر٠٠٢	٧٣ر٩٢١ (٥٨)	٨٥ر٦٠	—	—	—
١٩٥٩ – ١٩٦٠	٦ر٩٩٨ر٠٠١	—	—	٢ر٨٠٧ر١٧٠	٤٥٣ر٢٠٦ (٥٩)	٦ر١٩

(١٢) U.N. Commission for Africa E/CN. 14/132, op. cit, p. 5.

الرئاسية فى هذه القطاعات من الاقتصاد التى تعطى لهم دخولا عالية ، اذ يتركز الاوروبيون فى الصناعة حيث الانتاجية تكون أكثر ارتفـاعا اذا قورنت بالزراعة والتجارة والخدمات حيث تكون مرتبـاتهم اكثر ارتفـاعا بمقارنتهـا بمرتبـات الافريقيين .

ان الفروق بين اجور العناصر فى روديسـيا الجنوبية تفوق فى بشاعتها حتى الفروق فى جنوب افريقيا ، ففى عام ١٩٦٠ بلغ متوسط مجموع دخول الافريقيين ٨٤ جنيها فى العام لكل موظف بينما كان الاوروبى يتقـاضى دخلا قدره ١١١٧ جنيها ، او اكثر من ١٣ مثل دخل الافريقى .

وحتى فى تلك الاعمال التى يشغلها الافريقى وتحتاج الى مهارة او نصف مهارة يملكها الافريقى تماما مثل زميله الاوروبى ، فان العامل الافريقى لا يتقاضى سوى ١٠٪ من مسـتوى دخل زميله الاوروبى . واذا كان المستوى الاوروبى المرتفع او اجور غير الافريقيين العالية بصفة عامة تعد انعكاسا لمستوى التدريب والمهارة والخبرة ، فان ذلك فى حد ذاته دليل على آثار التفرقة العنصرية فى التعليم والتدريب وقصر الوظائف على عنصر دون آخر وقيود النقابات .. الخ ، ومن ناحيـة اخرى فان فكرة تفوق الاوروبى فى المهارة لا تفيد

انعكاسا لما يحصلون عليه من اجور ومرتبات ، ولكن نظرا الى ان معظم الدول لا تقدم احصاءات عنصرية عن حساباتها القومية بشكل منـاسب يمكن من التحليل الشامل لما يكون عليه التوزيع العنصرى للدخل القومى ، فان نتائج اية محاولة لمعرفة او مقارنة التوزيع العنصرى للدخول ، تكون فى احسن صورها مجرد دلالة على مايمكن ان تكون عليه الصورة الصحيحة .

وعلى اية حال فان المعلومات والاحصاءات المتاحة قد تعطى دلالة واضحة عن مدى التفاوت العنصرى الواسع فى توزيع الدخول فى روديسيا ، وعلى مدى ضـعف القوة الشرائيـة لدخـول الافريقيين بالنسبة الى الدخل القـومى الكلى ونصيب الاوروبيين منه . وهذه الظاهرة التى تكتسب مزيدا من الاهمية والمغزى نظـرا الى ارتباط حق التصويت بقيود وشروط مادية تتصل بالدخل ، يبدو من الصـعب ان نفصـلها عن سياسة التطور العنصرى المنفصـل ، وعمـا تمارسه حكومة روديسيا من سياسة الحواجز اللونية وغير ذلك من الاساليب التمييزية (١٢).

من الجدول التالى يتضح لنا أن فى روديسيا ، وحتى بعـد خصـم الدخل من الفوائد والارباح والتحويلات ، (التى يذهب معظمها الى الاوروبيين

روديسيا الجنوبية (الدخل الشخصى بآلاف الجنيهات)

البنـــد	المجمـــوع		الاوروبيـــون		الافريقيـــون	
	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٥٤	١٩٦٠
الاجور والمرتبـــات	٨٧ر٥	١٥٥ر٠	٣١ر٠	٥٤ر١	٥٦ر٥	١٠٠ر٩
الدخول الصناعية فى المشروعات الفردية	٤٢ر٩	٥٢ر٥	١٣ر٧	٢٩ر٦	٢٩ر٢	٢٢ر٩
الدخل من الملكيـــة	٢ر٨	٦ر٥	—	—	٢ر٨	٦ر٥
مجموع الدخول الشخصية (بدون الفوائد والحصص والتحويلات)	١٣٤ر٢	٢١٤ر٠	٤٤ر٧	٨٣ر٧	٨٩ر٥	١٢٠ر٣
السكان (بالالاف)	٢ر٦١٠	٣ر٠٦٩	٢ر٤٤٠	٢ر٨٣	١٧٠	٢٣٩
متوسط نصيب الفرد من الدخل الشخصى	٥١ر٠	٦٩ر٤	١٨ر٢	٢٩ر٦	٥٢٦ر٥	٥٤٥ر٧

فى تبرير الفروق العنصرية فى الاجور حيث يعمل الافريقى عملا مماثلا لعمل الاوربى .

ومن الواضح ان تفاوت دخول الافراد يعـد

وليس الافريقيين) ، كان النصـيب المشـترك للاوروبيين والاسيويين والملونين (وهم يشكلون معا ٨ر٧٪ من مجموع السكان فى عام ١٩٦٠) ٦٠ر٧ من الدخل الشخصى الكلى ، بينمـا كان

(١٢) Kirkwood, K. (Editor) ; African Affaire, Chatto & Winds, London, 1961, pp. 111 — 116.

نصيب الافريقيين (وهم يشكلون ٩٢,٢٪ من مجموع السكان) ٣٩,٣٪ فقط من الدخل الشخصي الكلي » .

الحواجز اللونية ومظاهر التميز الاجتماعي

ان العلاقة بين العناصر تعد موضوعا حديثا فى روديسيا الجنوبية ، فقد كان هناك ما يسمى « بالمشكلة الوطنية » تعبيرا عن « السياسة الوطنية » او سياسة الحكومة ازاء الوطنيين ، وبمعنى آخر سياسة « ادارة شئون الاهالى » ، وذلك تمييزا لها عن سياسة رودس اى سياسة الحكومة ازاء العناصر البيضاء والنخبة الافريقية المندمجة ، أو ما كان يعرف باسم « الحق المتساوى لكل العناصر المتحضرة جنوب الزمبيرى » .

وكانت المسائل التى تمس الافريقيين لا تؤثر فى الاقليم سوى تأثير عارض ومن خلال تأثيرها اساسا فى عرض العمل ووفرة العرض وحماية الممتلكات الاوروبية .

وكانت السياسة الوطنية (وفقا لتقاليد مستعمرة « الراس ») امرا لا يشكل سوى ذلك الجزء « غير السياسى » من سياسة الحكومة وهو الجزء الذى لم يكن يدخل تبعا لذلك ضمن سياسة الاحزاب الاوروبية القائمة .

ولكن غدا من الضرورى ، منذ منح روديسيا الجنوبية الاستقلال الذاتى وظهور فكرة القائمة المشتركة وما يعنيه ذلك ضمنا من ان يكون للافريقى الحق فى التصويت ، ان يحدد القادة السياسيون وجهات نظرهم فى مستقبل العلاقات بين العناصر .

ويمكن القول ان سياسة التمييز العنصرى كانت امرا مقبولا فى روديسيا الجنوبية من قبل جميع الاحزاب السياسية الاوروبية (١٤) .

وبعد انتخابات عام ١٩٣٣ وصدور قانون تخصيص الاراضي وقانون المصالحة الصناعية اصبحت التفرقة العنصرية الاقليمية والوظيفية او ما يسمى « سياسة الهرمين » سياسة أهلية حقيقية لحكومة روديسيا الجنوبية . وقد اكد (هاجنز) ان سياسة الهرمين هى السياسة الداخلية للحزب المتحد ، وشرحها بانها تعنى التطور التدريجى المنفصل فى روديسيا الجنوبية .

ولم يكن ذلك سوى تحويل للوضع الراهن الى وضع رسمى ، واعتبرت حكومة المستوطنين البيض سياسة الفصل ملجأ اخيرا يمكنها من التصدى لتطور رغبة الوطنيين التى لا تقاوم فى الحصول على السلطة السياسية ، كما يحمى العناصر البيضاء من التفوق العددى للافريقيين ، وتصبح معازلهم اقاليم مستثناة من اختصاصات الحكومة وتخضع لاشراف هيئة الشئون الافريقية التى ستحول بين الافريقيين واى تطور سياسى .

وظلت سياسة الفصل العنصرى هى السياسة الرسمية والوحيدة المعمول بها فى روديسيا الجنوبية حتى منتصف « الاربعينات » حين طرأ عليها بعد الحرب العالمية ما يمكن وصفه بالمراجعة الشكلية التقدمية فيما عرف باسم سياسة « التطور المتوازى » والتنمية الثنائية » ، ومؤدى هذه السياسة ان يسمح بتطور السكان جميعا ، كل عنصر فى طريقه الخاص ومن بدايات مختلفة . وقد فرض ذلك الاتجاه الشكلى الجديد الرغبة فى تبنى فكرة الاتحاد الفيدرالى مع روديسيا الشمالية ونياسالاند . بعد ان قيل الكثير حول الخلافات بين السياسات الاهلية فى الاقاليم الشمالية ،التى تتبعحكومتها وزارةالمستعمرات، وبين السايسة الاهلية فى روديسيا الجنوبية .

وقد وردت فى الدراسة المقارنة للسياسات الاهلية التى أعدت عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ بمناسبة مؤتمر الاتحاد الفيدرالى ، قائمة منفصلة عن الاختلافات التى جرى تجميعها بين المستعمر

(١٤) تولى حزب روديسيا بزعامة السير تشارلز كوجهلان والمستر موفات ، السيطرة على الحكم فى روديسيا الجنوبية منذ حصولها على الحكم الذاتى عام ١٩٢٢ وفى عام ١٩٣٣ احرز حزب الاصلاح بزعامة الدكتور جودفرى هاجنز النصر فى الانتخابات وخلف حزبروديسيا ولم يكن يقوم بين الحزبين سوى خلاف ضئيل حول الاسس الرئيسية فى السياسة . ومما يؤكد ذلك ان هاجنز اشرك مجموعة من اعضاء حزب روديسيا فى حكومته بغرض تكوين الحزب المتحد فى عام ١٩٣٤ بعدعام واحد من تولى الرئاسة .

والمحميات الشمالية، وقد أوضح واضعوا التقرير ان الفكرة التى تقول بان النشاط السياسي الافريقي ينبغي أن يكون ضمن المناطق الخاصة به ، وان لم تكن انعكاسا للسياسة الرسمية فى روديسيا الجنوبية ، غير أن هذه السياسة على اى حال تؤكد انه من أجل ان يصبح الافريقي قادرا على ان يأخذ مكانه فى المجتمع كشريك كامل لمواطنين لهم حضارة اقدم ، فمن الضرورى ان يصبح أولا مساويا لشركاء المستقبل فى الصحة والاوضاع المادية والتعليم (١٥) .

وقد جاء فى التقرير ايضا ان هناك عقيدة سياسية قوية فى روديسيا الجنوبية كانت توجد دائما ، ولا يوجد ما يدل على انها ستذهب ، وهى انه فى عملية تعلم الافريقى ليؤدى دوره الكامل مع الاوروبيين فى ادارة بلده وفى شئون حياته اليومية ، يكون تقدمه الاقتصادى والثقافى والاجتماعى شرطا ضروريا اذا ما اريد ان يمارس حقوقه السياسية الكاملة ، اى لابد من ان يسبق التقدم الاقتصادى والمادى ، التطور السياسى للافريقى .

كان ذلك هو التطور الشكلى والجزئى الذى طرا على موقف الاوروبيين الفكرى من العلاقات بين العناصر فى روديسيا الجنوبية .

وقد كان الاتفاق قويا بين السكان الاوروبيين فيما يتصل بموضوع العلاقات الاجتماعية بين العناصر السوداء والعناصر البيضاء فى روديسيا الجنوبية ، فقد كتب واضعوا التقرير السابق الاشارة اليه ، « ان سياسة حكومة روديسيا الجنوبية فى الفصل الجغرافى تتضمن الاتفاق على انه ينبغى ان لا يوجد مجتمع مختلط العناصر ، وان حكومة روديسيا الجنوبية ترى ان الفصل الجغرافى مرغوب فيه من قبل الافريقيين والاوروبيين على حد سواء . واضاف التقرير انه اذا ما ظلت هذه السياسة قائمة فانه لا توجد ثمة قضية تتعلق (بالاندماج الاجتماعى) التى قد تكون بدورها خطوة نحو (الاندماج العنصرى) . ان الحاجز الاجتماعى اللونى سوف يجرى اقراره باعتباره رغبة كلا العنصرين مع التأكيد على وجهة النظر القائلة بان المستويات الثنائية المتساوية والمصالح المشتركة هى أساس للاتصال المشترك اقوى من اساس المخالطة الاجتماعية فى حد ذاتها » .

ان خوف المستوطنين البيض من المنا... الافريقية والتصميم العنيد على الاحتفاظ بالسيا... الاوروبية ، قد تحالفا فى اعتقاد ابدى راسخ ب... وجود المستوطنين الاوروبيين هو وحده الكف... بجلب النظام الذى يوفر الحضارة الدائمة ... افريقيا .

وقد أوضح السير جودفرى هاجنز ان التمي... العنصرى كان متصورا فى بادىء الامر على ان... سياسة تستخدم من اجل حماية هيئة الناخبي... البيض ، غير انه مضى فى تفسير هذه السياسـ... باعتبار ان لها معنى ايجابيا تقدميا ايضا ، ذلك... هو حماية المؤسسات الافريقية وتمكينها تدريجيا... من تكييف نفسها مع الحضارة . وهذا هو معنى... الاشارة الى ان الفصل الجغرافى سياسة تحقق... مصلحة الافريقيين والاوروبيين على حد سواء ... ولا يخفى ما كان ينطوى عليه هذا التفسير من... مغالطة كبرى ، فان ما تدعيه حكومة روديسيا... الجنوبية ومستوطنوها البيض من ان سياسة... الفصل يؤيدها جميع السكان ، بيضهم وسودهم ؛... حتى يتوافر لكل عنصر نوع من التجانس ، وتقلل... من الاحتكاك بينهما ، هو نفس ادعاء حكومة جنوب افريقيا وفلاسفة العنصرية فيها .

وحقيقة الامر ان البيض يتخذون من روديسيا الجنوبية معقلا اماميا لهم ، كما يعتبرونها برجا أبيض يحتمون فيه من خطر التيار المنبعث من القومية الافريقية الاتى من الشمال .

وفى خلال السنوات الثلاث او الاربع الاولى بعد قيام الاتحاد الفدرالى ، حدثت تغيرات فى القطاع الاجتماعى بدت مهمة فى نظر الاوروبيين ومخيبة للامال فى نظر الافريقيين ، اذ انه لم يتم الغاء (الحاجز اللونى) فى الفنادق ودور العرض والاماكن العامة ، ولم يكن هناك سوى ارشادات ومواعظ اكتفت الحكومة بالقائها فى المناسبات العامة . وعندما حدثت فى سبتمبر عام ١٩٥٦ مقاطعة العمال لعربات الاوتوبيس فى سالزبورى واعقبت ذلك اضرابات عمال السكك الحديدية فى روديسيا الجنوبية والشمالية وثارت المظاهرات فى هرار ، واجه المستر تود هذه الحركة باعلان حالة الطوارىء وتعيين لجنة لبحث أحوال العمال الافريقيين فى المدن عرفت باسم لجنة بلومان . ونشرت اللجنة تقريرها فى فبراير عام ١٩٥٨ بعد

(١٥) Colin Leys : European Politics in Southern Rhodesia, O.U.P., London, 1959. p. 271.

ان سقطت حكومة تود ، وجاء التقرير شـاملا زاخرا بالحقائق والاحصاءات ، اذ استعرض تاريخ المستعمرة منذ البداية وعرض لكثير من المسائل واوصى فى النهاية بضرورة وجود نظـرة واقعية للامور . والخطوات الاولى فى ذلك هى ادراك ان الافريقيين لم تعد حياتهم قاصرة على الزراعة ، ومن الضرورى توفير وسائل الاقامة لهم فى المدن واقامة مساكن للافريقيين المتزوجين وضرورة تمثيل الافريقيين فى اللجـان الدائمـة لسلطات الحكم المحـلى ، مع استمرار عدم تمثيلهم فى المجالس الرئيسية . واوصت اللجنـة كذلك بالغاء تصاريح المرور مع استمرار وجود البطاقات الشخصية وشهادات الاستخدام .

وعرض هذا التقرير على المجلس التشريعى فى اول يوليو عام ١٩٥٨ وقال السـير « ادجار هوايتهيد » رئيس الحكومة الجديدة انه ينبغى على المجلس ان ينظر فى التقرير فقط ، ولـكن ليس من الضرورى ان يوافق عليـه اذ ان السياسة التى تتبعها الحكومة افضل من توصيات التقرير » . وقد وافق المجلس التشريعى على وجهة النظر هذه ، ووجهت بذلك ضربة عنيفة الى آمال الافريقيين واحبط الاتجاه نحو نظرة واقعية للامور ، بل كان ذلك نذيرا بأن التيار قـد غير مجراه (١٦) .

وظل الفصل فى المدن على اتمه (١٧) كما كان عليه الحال قبل قيام الاتحاد ، فلقد كانت الارض موزعة وليس للافريقى ان يملك ارضا فى المدن التى تقع فى المناطق البيضاء ، ويسمح له فقط ان يعيش خارج المدينة اذا كان يعمل لدى احـد الاوروبيين ، وتلك المناطق التى يسمح له بالاقامة فيها تقع تحت اشراف المجلس البلدى ، والمجلس البلدى تحت سلطة الاوروبيين تماما .. وتلك المناطق تبعد عن المدينـة بمسـافة ١٢ او ١٤ ميـلا(١٨) — وعلى الافريقى الـذى يكون محل عمله فى وسط المدينة ان يأخذ طعامه معه لانه غير مسـموح له بدخول المطعم او المقصف فى المدينة البيضاء ، ولم يطرا تعديل جوهرى على هذه الاوضاع طوال فترة حياة الاتحاد سـوى تعـديلات طفيفـة لم يكن لهـا اى تاثير ذى مغزى (١٩) . ولم يكن يسمح للاعضاء الافريقيين فى الجمعية التشريعيـة الفدراليـة بالعيش فى سالزبورى حتى فى اثناء انعقاد الدورة البرلمانية ، وكان عليهم ان يعيشوا خارج المدن فى المنـاطق المخصصة لسكنى الافريقيين .

ومن المفروض على كل افريقى فى روديسيا الجنوبية ان يسجل نفسه فى المنطقة التى يقطن بها ، ووفقا لنظام التراخيص وبطـاقات المرور يتعين على كل الذكور البالغين (وهؤلاء يشملون كل الصبية البالغين السادسة عشر من عمرهم) ان يحملوا فى كل مكان وثيقة تسمى (شـهادة التسجيل) والا فانهم يتعرضون حسب نصوص قانون تسجيل الاهالى لعقوبة الحبس او الغرامة . وفضلا عن ذلك يجب على الافريقى فى المدن التى يحددها القانون أن يحمل ترخيصا بالبحث عن عمل اذا لم يكن يعمل ، اما اذا كان يعمل فيجب أن يحمل معه دائما عقد العمل وتصريح المرور بالمدينة ، واذا كان من سـكان احـدى المدن الافريقية ، فيجب ان يحمل معه شهادة اقامة تمنحه حق الاقامة فى منزل معين او غرفة معينة او جزء من غرفة معينة . ولا يمكن ان يوجد فى

---

(١٦) Philip Mason : Year of Decision, O.U.P., London, 1960. pp. 189—192.

(١٧) نظم قانون سكنى الوطنيين فى المدن الصادر عام ١٩٠٦ دخول الافريقيين الى مناطق المدن ، وقد تأكد ذلك فى قانون سكنى وتسجيل الوطنيين عام ١٩٤٦ بعد ان تم تشديد وتقوية احكامه وقد فرض هـذا القانون على الافريقيين نظاما خاصا فى سكنى المدن .

(١٨) تسمى هذه المناطق Urban Native Township ولا يسمح باقامة الافريقى فيها الا خلال الفترة التى يعمل فيها لدى احد الاوروبيين بصفة فعلية وبموجب تصريح له بذلك ويصف كامبل فى كتابه قلب افريقيا حى الوطنيين الذى يقع خارج سالزبورى فيقول : قوامه اكواخ متداعية من اللبن (الطوب) استبدل بها فى بعض اجزاء الحى لون جديد من المأوى يشبه بيوت الافيال فى حدائق الحيوان وظاهرها عار يبعث عـلى الانقباض ، كما انها خاليـة تماما من شروط الصحة العامة .

(١٩) صدرت اربعة تعديلات هى :

أ — السماح للهيئات المختلفـة لاغراض الثقافة والدين وغيرها من اوجه النشاط ، بالعمل فى الاراضى المخصصة للاوروبيين .

ب — السماح بسكنى الطلبة والمدرسين فى جامعة سالزبورى (القانون رقم ٥١/١٩٥٤) .

جـ — السماح بتأجير غرف للمحامين والقضاة الافريقيين فى المدن الاوروبية وقد صدر تصريحان فقط فى سالزبورى وفقا لهذا القانون .

د — السماح باقامة فنادق مشتركه بين العناصر (قانون عام ١٩٥٩) .

اى منطقة اوروبية بعد الساعة التاسعة مساء الا اذا كان يحمل تصريحا ليليا خاصا ، لان ذلك يعرضه للقبض عليه ، والتصريح الليلى يمكن الحصول عليه من الاوروبى الذى يعمل عنده .

والافريقيون المقيمون بمناطق افريقية مختلفة يمكنهم تبادل الزيارة فيما بين السادسة صباحا والسادسة مساء فقط . وفى كل عام يرسل الاف من الافريقيين الى السجون بتهمة خرق لوائح او قوانين المرور ، ومن قبيل السمات الخاصة لنظام البطاقات فى روديسيا الجنوبية ، ان يبين التسجيل قيمة الاجر الذى يحصل عليه الافريقى من صاحب العمل .

وتصاريح المرور هى مصدر زراية دائمة لكل الافريقيين ، اذ انها تقيد حريتهم فى التحرك والانتقال وحريتهم فى الاجتماع وحريتهم فى البحث عن العمل حيثما يشاءون . وهذه التصاريح هى الوسيلة التى تفرض بها الحكومة قوانين تعسفية اخرى ، كما تفرض بها سياستها فى التفرقة العنصرية .

كما ان التجار ورجال الاعمال الافريقيين ينوءون بما تفرضه عليهم لوائح وقوانين التفرقة العنصرية ، كما يتضح من المقتطفات التالية المستخرجة من القوانين الداخلية لبلدية سالزبورى .

« .. لا يسمح لاى شخص يبيع اى محصول فى احدى المناطق المخصصة لاقامة الاهالى الا اذا كان قد حصل على تصريح ، ويمنح هذا التصريح طبقا لرغبة المشرف العام ، ولا يسرى التصريح الا فى يوم صدوره فقط » .

« .. ولا يسمح لاى شخص بممارسة اية تجارة او عمل او وظيفة او بيع او انتاج اية بضائع فى احدى المناطق المخصصة لاقامة الاهالى الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المدير » .
.. يجب على كل صاحب عمل ان يدير بنفسه تجارته او عمله او وظيفته وان يشرف على اعمال مساعديه ان وجدوا .. وذلك ما لم يرخص المشرف العام لصاحب العمل بالغياب على الا تزيد مدة غيابه على ٦٠ يوما ، وخلال هذه المدة يتولى الادارة مكانه شخص آخر بناء على تصريح كتابى من المدير » .

« .. للمجلس الحق فى الغاء حق اى صاحب عمل فى الاستمرار فى عمله باية منطقة تجارية باحدى المناطق المخصصة للاهالى (٢٠) » .

هذه بعض اللوائح والقوانين المعروفة التى يعمل فى ظلها الافريقيون فى المناطق المخصصة للاوروبيين فى مدن روديسيا ، وهى لا تسرى على رجال الاعمال الاوروبيين .

ولم تكن حكومة روديسيا الجنوبية تعترف باتحادات العمال الافريقية . وقد حدث ان أعلن فى ابريل من عام ١٩٥٥ ان حكومة روديسيا الجنوبية اقترحت مشروعا يبيح تكوين نقابات افريقية . وحولت حكومة المستر تود فى ذلك الوقت المشروع الى لجنة من المجلس التشريعى ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها بعد ثمانية عشر شهرا ، بعد ان استمعت الى وجهات نظر مختلفة من الافراد والمنظمات ، وجاء تقريرها بعيدا كل البعد عن الموضوع الذى دعيت من اجله اللجنة . فمثلا قالت اللجنة انه من الطبيعى أن تكون هناك (وظائف بيضاء) و (وظائف سوداء) بسبب التقدم الهائل الذى احرزه الاوروبيون . ورأت اللجنة ايضا ان تأسيس نقابات خاصة للافريقيين عمل غير حكيم ، لانه يخلق الخلافات بين العناصر ، وان اللجنة تقترح فتح باب النقابات لكل العناصر . وربما تكون اكثر الفقرات طرافة ما قالته اللجنة بشأن الصدام بين الاوروبيين والافريقيين فى مجالات العمل من انه (صدام وهمى اكثر من أن يكون حقيقيا) ، ولهذا قابل برلمان روديسيا الجنوبية التقرير بتصفيق حاد متواصل ، وقدم المشروع الذى تضمن هذه المقترحات الى المجلس التشريعى فى فبراير عام ١٩٥٧ وقد احيل الى لجنة مختصة لدراسته وانتهت اعمالها فى فبراير سنة ١٩٥٩ بعد اجراء تعديلات كثيرة فيه ثم اقره المجلس التشريعى فى مارس عام ١٩٥٩ . وغدا نافذ المفعول فى يناير ١٩٦٠ .

وكان يحرم على الافريقيين تكوين نقابات خاصة بهم ، وطبقا لقانون المصالحات الصناعية (القسم ٤٧ فقرة ٣) تقوم فقط اتحادات عمالية تضم مختلف الاجناس على قدم المساواة بغض النظر عن العنصر او اللون او الدين . وان شرط الدخول الوحيد هو المهارة ، ولكن زعامة

(٢٠) المشرف العام هو رجل ابيض مسئول عن مدينة افريقية بالريف ، والمدير هو رئيس قسم الادارة الافريقية باحدى المدن ، والمجلس هو مجلس بلدى المدينة التى قد لا يقيم بها افريقى .

كما حددت أجور العمــــال الفنيين ، وحرم على أصحاب الاعمال الاوروبيين تشغيل عمال فنيين بأجور اقل مما تقرر . وقد يبدو من ذلك ان هذه النصوص تعنى المساواة فى الاجور بين الاجناس ما دام العمل واحدا .

اما الواقع فهو عكس ذلك تماما ، اذ منعت هذه القوانين استخدام العمــــال الافريقيين فى الاعمال الفنية لان الاغراء الوحيد لاســـتخدامهم كان انخفاض اجورهم ، وما دامت القوانين قـــد منعت مثل هذا الانخفاض ، فلم يعد هناك ما يغرى اصحاب الاعمال على استخدامهم ، ولذلك فهناك حاجز لونى فى الصناعة . ومن ناحيـــة اخرى وجدت نقابات العمال الاوربيين فى عبارة (الاجر المتساوى للعمل المتساوى) حلا لمشكلتها وتبديدا لمخاوفها ، اذ ان التحدى الحقيقى للاجر المتساوى لا يظهر فى الواقع الا حين يحصل عدد كاف من الافريقيين على المهارات التى تغـــرى اصـــــحاب الاعمـــال بتشـــغيلهم دون المشرف الاوروبى . وتقف نقابات العمال الاوروبيين حجر عثرة فى مواجهة اتاحة الفرص للعمال الافريقيين للتدرب .

والحقيقة ، كمـــا يذكر احد المصـــادر ، ان الحكومة ونقابات العمـــال المتـــاثرة بالعنصرية

.. اهو المستوى الاوروبى أم الوطنى ؟ — انه المستوى الاوروبى بدون شك وهو المســـتوى الذى جاء الاوروبى الى افريقيا من أجله او يخرج اذا لم يتوافر » .

ولكنه لم يضف ان الاوروبى الذى لا يقبل المستوى الذى يقبله الافريقى الذى يكون قادرا على القيام بمثل عمله ، عليه تحقيقا للصالح الاقتصادى للبلد ان يخرج من سوق العمل .

وظلت حكومة روديسيا الجنوبية تحاول العمل على تبديد مخاوف العمال الاوروبيين . وفى خطبة لولنسكى فى مؤتمر نقابات العمــــال الفدرالى فى بولاوايو فى ١٩٥٧/١/١ قال « ان النقابى الابيض ينبغى أن لا يخاف على قيادته لمجال العمل .. ان نمو المهارة الافريقية ببطء لا يعنى سوى شىء واحد — هو مستوى للاستهلاك أعلى فى جميع انحاء الاتحاد والتوسع فى الصناعة ، وبالتالى طلب اوفر للرجال المهرة ، ومع اســـتبعاد ان تنتهى قيادة الرجل الابيض ، فان ذلك يعنى فى الحقيقة مجالا متزايدا يمكن فيه لهذه القيادة ان تمتـــد » .

ولكن الحقيقة المرة هى ان جميع الاوروبيين غير قادرين على الاســـتفادة من الطلب المتزايد

بشكل عظيم على الرجال المهرة : فكان الحل الوحيد للاحتفاظ باجورهم العالية هو اللجوء الى الاحتفاظ بالوظائف لهم وقصرها عليهم دون الافريقيين الذين حرموا من كل فرص التدريب واكتساب المهارات الصناعية .

ومن اكثر العبارات صدقا ما علق به احد الصحفيين البريطانيين بعد زيارته لروديسيا الجنوبية على الاوضاع هناك قائلا ان الوسيلة الوحيدة التى قد يستطيع الافريقى ان يتعلم بها فنا من الفنون او صناعة من الصناعات ، هى ان يحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على الاقل فتستخدمه الحكومة فى عمليات البناء والانشاء .

وفى مجال كبت الحريات وتكميم الافواه ضربت حكومة روديسيا الجنوبية رقما قياسيا ، فقد سن البرلمان الاقليمى الذى هو اداة بيد المستوطنين الحاكمة ، عدة قوانين قمعية منها :

١ — قانون الشئون الاهلية لعام ١٩٢٧ الذى يجعل عرضة للعقاب اى افريقى ينقد اى هيئة من هيئات الدولة او اى موظف من موظفيها بل اى شخص ابيض .

كما صدر فى عام ١٩٥٩ قانون شئون الاهالى الجديد الذى نص على ان كل شخص من الاهالى يدلى بتصريح او يقوم باى عمل مهما كان يؤدى الى اضعاف سلطة اى موظف فى حكومة المستعمرة او حكومة الاتحاد او سلطة اى رئيس او زعيم يرأسه ، او يعرض هذا الموظف او احدى المصالح الحكومية او احد الرؤساء او الزعماء للاحتقار ، يعتبر متهما بتهمة توجيه الاهانة ويتعرض للحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها او السجن مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

وبعد هذا القانون اصبح من المستحيل على اى افريقى ان ينقد او يقترح او يطلب تعديل آراء موظفى الحكومة بل لقد صار الافريقى يخاطر بنفسه حين يدلى باية ايضاحات امام اية لجنة من لجان التحقيق ، لانه قد يتعرض للسجن الا اذا ادلى هذا الافريقى ببيانات لا تعرض الحكومة للتشهير او الاحتقار .

٢ — قانون النظام العام لعام ١٩٥٠ ، ومن الاغراض التى استخدم فيها ، حظر عقد المؤتمر القومى الافريقى عام ١٩٥٩ .

٣ — قانون الحبس الاحتياطى لعام ١٩٥٩ الذى يمكن الحكومة من حبس من تشاء من خصومها السياسيين الافريقيين دون محاكمة ودون توجيه اى اتهام ، وهو القانون الذى حبس بمقتضاه اعضاء المؤتمر القومى الافريقى مايقرب من ثلاث سنوات .

٤ — قانون المنظمات غير المشروعة لعام ١٩٥٩ الذى يمكن الحكومة من حظر اية منظمة ومصادرة اموالها .

٥ — قانون التشرد لعام ١٩٥٩ والمقصود به من حيث المبدأ فرض العقوبات على التشرد — اما من حيث الواقع فانه يمكن السلطات من التسبب فى فصل اى شخص غير مرغوب فيه من العمال ثم اعتقاله بحجة انه ليس له مورد رزق معروف .

٦ — قانون حفظ النظام العام لسنة ١٩٦١ الذى يمكن الحكومة من تعطيل نفاذ القوانين وفرض عقوبات تصل الى السجن لمدة عشرين عاما عن الجرائم السياسية .

وقد قال المستر باكستر(٢٣) فى ١٩٥٩/٢/٢٧ : ليس هناك ما يدعو روديسيا الجنوبية الى ان تفخر بأنها تمارس التمييز العنصرى . وان تقدمها تجاه تحقيق المشاركة بطىء للغاية ، فان ذلك لوصمة لحكومة روديسيا الجنوبية(٢٤) .

ان هذه الكلمات صادرة عن واحد من الاصدقاء الاوفياء فى بريطانيا للمستوطنين فى روديسيا وليست صادرة عن ناقد مندد .

من كل ما سبق عرضه لا اجد عبارة افضل من تلك التى وصف بها احد سكان روديسيا واسمه هويزنجا المشاركة فى روديسيا الجنوبية ، وهى انها لم تكن سوى ملاذ يلوذ به المخادعون الاوربيون وقبر لسمعة بريطانيا فيما يتعلق بالمعاملات النظيفة .

---

(٢٣) كان باكستر يشغل وظيفة مساعد وزير شئون الكومنولث وكان رئيسا لمؤتمر لندن للرسميين عام ١٩٥١ .

(٢٤) Hanna, A. : The Story of Rhodesia and Nyasaland, Faber & Faber, London, 1960. p. 271.

دراسة

الأبعـــاد الجديدة للاســتراتيـجية الدوليـــة

د . بطرس بطرس غالى

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، عضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للقانون الدولى ، تخصص منذ اعوام لدراسة الاستراتيجية ومالها من صلات بالعلاقات السياسية الدولية .

فى دراسة العلوم السياسية فراغ فسيح كان خليقا ان تملاه العلوم العسكرية وما يتفرع منها من دراسات فى التنظيمات العسكرية وغيرها مادامت القوة العسكرية ركنا اساسيا من اركان السياسة الدولية بل لقد اصبحت هذه القوة فى كثير من بلاد العالم ركنا من اركان السياسة الداخلية ، ولكن هذه العلوم لم تلق ماهى جديرة به من عناية واعتداد .

وظاهرة عدم الاهتمام بالعلوم والتنظيمات العسكرية تبدو فى كتب العلاقات الدولية ، وكتب التاريخ المعاصر التى تعنى بنتائج المعارك العسكرية ، وبآثارها السياسية والدبلوماسية دون أن تهتم بالمبادىء الاستراتيجية ، او التكتيكية التى طبقت فى هذه المعارك وترتبت عليها تلك النتائج التى جعلتها موضع اهتمامها .

وتبدو هذه الظاهرة كذلك فيما الفصول الادارة العامة ، ونظم الحكومات . فهى تعالج شئون السلطات المختلفة داخل الدولة ، وعلاقة بعضها ببعض ، وتحلل شئون المرافق العامة ، وسير العمل فيها ، ولكنها تغفل امر القوات العسكرية، وتغفل الحديث عن تنظيماتها حتى لكأنها غير ذات وجـــود .

وقد يكون هذا التقصير فى شان الاهتمام بالقوى العسكرية وتنظيماتها والقواعد التى تسير عليها راجعا الى اعتبارات منها :

اولا — مازالت الامور العسكرية خاضعة لنظام السرية والحظر ، فمن العسير على اى باحث ان يحصل على المعلومات الوثيقة ، والبيانات الصحيحة التي يستند اليها فى بحوثه كي يتمكن من معالجة هذه الناحية من العلاقات الدولية .

ثانيا — مناهج الدراسة عندنا متاثرة تاثرا كبيرا بالمناهج الاوربية حيث الانفصال تام بين الكليات والمعاهد العسكرية والكليات والمعاهد المدنية ، وعدم ثقة متبادل بين الباحثين الذين يعملون فى كل من الحقلين ، وحجة كل منهما انه خاضع لدائرة تخصصه .

ثالثا — مازالت مناهج العلوم السياسية يسيطر عليها الطابع الاقتصادى او القانوني او التاريخى واهتمامها بحالة السلم اكثر منه بحالة الحرب ، لان الحرب عندها حدث طارىء .

الا ان الاوضاع قد تغيرت اليوم لعدة اعتبارات منهـا :

اولا — اصبحت الحروب فى هذا العصر متعددة الميادين بحيث لم يعد هناك فرق بين العسكرى والمدنى ، ولا بين المعركة الاقتصادية والمعركة الايديولوجية من ناحية وبين المعركة العسكرية من ناحية اخرى ، مما يترتب عليه وجود تداخل بين العلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية .

ثانيا — اصبحت الحرب مع وجود السلاح

الذرى تهدد البشرية كلها بالفناء التام ؟ ولم تعد كما كانت من قبل قضية محدودة لا تهـم الا فئة خاصة من العسكريين والسياسيين او بمعنى آخر ان الحرب الحديثة غدت قضية تهم كل انسان لانها قد تؤدى الى فناء كل انسان ، لترتب على ذلك ان امور السياسة العسكرية والاستراتيجية لم تعد مقصورة على المجـلات المتخصصة بل اضحت تناقش كل حين فى الصحف اليوميـة وفى الاندية والمجتمعات ، وتتناولها مؤلفات ودراسات متنوعة ومتعددة. ففى الولايات المتحدة مثلا اصبحت الدراسات الاستراتيجية لا سيمـا الاستراتيجية الـذرية ، وامور الحرب والسلم من المواد التى تدرس فى الجامعات والمعاهد ، باعتبارها فرعا من فروع العلاقات الدولية ، وتخصص فيها كثير من الاساتذة . وقد بدأت اوربا تتاثر بهذا النهج الجديد فى دراسة السياسة الدولية ، ومن آيات ذلك ان معهد العلوم السياسية بباريس قد كلف العـلامة ريمـون آرون فى العـام الـدراسى ١٩٦٢ — ١٩٦٣ بتدريس مادة جـديدة سميت « المدخل الى الاستراتيجية النووية(١)» .

ثالثا — الحجة القـائلة بان سرية الامـور العسكرية فى كل دولة لا تتفق وعلانية الدراسة العلمية الوافية للعلوم العسكرية ، لا يصح ان تقف حائلا دون الاهتمام بهذه الناحية من العلاقات الدولية اذ ان المطلوب هو تدريس القواعد العامة والاصول الاولية للامور العسكرية حتى يستطيع المواطن المثقف ان يلم بحقائق السياسة من جميع جوانبها ، وحتى تستوفى مادة العلاقات الدولية حقها من الدراسة الوافية الصحيحة .

هذه الاعتبارات فى جملتها هى التى حملتنى على وضع هذا البحث فى الاستراتيجية وتقديمـه الى القارىء العربى .

وقد يقال : كيف يتاتى لمن لا خبرة لهولا تخصص فى العلوم العسكرية ان يبحث فى الاستراتيجيـة عامة والاستراتيجية الذرية خاصة ؟

والجواب عن هذا استعيره من ريمون آرون حين رد على سؤال مثله قائلا ان الذين بحثوا فى الاستراتيجية الذرية كلهم من غير الخبراء فى هذا الفرع من التخصص ، اذ لم يكن لهم سـابق تجربة فيه مادام — والحمد لله — لم تقع حتى اليوم حرب نووية ، فكان الحديث فى هذا الفرع من التخصص قائم قبل كل شىء على الافتراض والتحليل النظرى ، واستاذ العلوم السياسيـة خير من يستطيع ان يقوم بهذه المهمة . ومما يؤيد هذا ان الذين تناولوا هذا الجانب من الدراسة فى الولايات المتحدة ، ثم فى اوربا ، كانوا بصفة عامة من اساتذة العلوم السياسـيـة ، او مـن اساتذة العلوم الاقتصادية .

وفى هذه الدراسة التى اقدمها اليوم سارتكز على العلاقة بين الاستراتيجية والسياسة الدولية، وساقسم هذه الدراسـة الى اربعـة مباحث متتابعة على النحو الآتى :

تعريف الاسـتراتيجية ، ثم الاسـتراتيجية التقليدية ، ثم الاستراتيجية الذرية ، واخـيرا الاستراتيجية غير المباشرة وهى الاستراتيجية التى تعرف باسم حرب العصـابات او استراتيجيـة الفتن .

المبحث الاول

فى تعريف الاستراتيجية

الاسـتراتيجية هى فن القيادة العامة فى الحرب بأجمعها ، وقد اشتقت من كلمة «ستراتيجوس» اليونانية بمعنى قائد . والاستراتيجية فى الاعمال الحربية هى الخطة العامة التى توضع لاحـراز هدف . ويرى البعض انها علم القيادة ، على حين يرى آخرون انها فن القيادة .

وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك ، فالتكتيك هو فن القيادة فى ميدان المعركة وتكتيك مشتقة من كلمة « تاسين » اليونانية وهى فعل معناه يهيء للحرب . ويعرف التكتيك ايضا بانه تخطيط يوضع لخوض معركة واحدة .

اما كلاوسيفتز الالمانى الذى يعدونه ابا الاستراتيجية التقليدية فقد وصف الاستراتيجية بقها فن اعداد المعارك ، او هى الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة . اما طريقة تنفيذ الحملة ، وطريقة ادارتها فيطلق عليه اسم التكتيك (٢) .

وعرفها الكولونيل ليدل هارت المعدود من اكبر خبراء الاستراتيجية العسكرية من الانجليز المعاصرين ، بانها فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق أهداف سياسية. ويوافقه على تعريفه هذا ريمون آرون الاستاذ بجامعة باريس اذ يرى ان الاستراتيجية هى فن استعمال القوى العسكرية بغية تحقيق أهداف تحددها السياسة .

اما الجنرال الفرنسى بوفر الذى وضع عدة مؤلفات فى الاستراتيجية ، فانه على الرغم من كونه عسكريا ، يريد ان يخرج الاستراتيجية من نطاقها العسكرى المحدود الى تعريف واسع فيقول : ان الاستراتيجية هى ديالكتيكية الارادات المتقابلة التى تستعمل القوة فى فض ما ينشأ بينها من نزاع . فهو اذن يرى ان الاستراتيجية هى فن استخدام القوة — سواء منها القوة العسكرية او غير العسكرية — فى سبيل تحقيق هدف معين . فلو وقع مثلا نزاع بين هيئتين او مجموعتين واستخدمت كل منهما القوة فى فض هذا النزاع فكيفية استخدام هذه القوة هى الاستراتيجية . وبمعنى آخر : الاستراتيجية هى الكيفية التى يجرى بها الصراع من أجل الاحتفاظ بحرية التصرف فى المعركة ، وحرمان العدو من هذه الحرية .

وهناك تعريفات اخرى تحاول ان تفرق بين الاستراتيجية وفنين عسكريين آخرين هما التكتيك ، واللوجستيك .

اما التكتيك فهو فن استعمال الاسلحة فى المعركة للحصول على اكبر قدر ممكن من الفاعلية . واما اللوجستيك فهو فن التحركات ، ونقل المعدات والاسلحة الى ميدان المعركة .

وانصار هذا التقسيم يرون ان الاستراتيجية هى علم تنسيق هذين الفرعين من العلوم العسكرية بغية تحقيق النصر .

وهناك فريق آخر يرى أن هذه التفرقة لا يسهل ادراكها فى وقتنا الحاضر بسبب الخطط الجديدة للحروب ، حيث يتم الترابط بين الاستراتيجية والتكتيك واللوجستيك على نحو يتعذر معه فصل أحد هذه الجوانب عن الآخر .

ولابد من التفرقة بين كلمة استراتيجية حين تستعمل بمعناها العام ، وبينها حين تستعمل استعمالا خاصا ، كأن يوصف بها سلاح من الاسلحة ، أو مكان من الامكنة . فحين يقال : طائرة استراتيجية فان هذا لا يعنى انها طائرة تستعمل على المستوى الاستراتيجي وليس على المستوى التكتيكى . ولكن هذا يعنى انها من الطائرات الثقيلة البعيدة المدى التى تحمل القنابل الضخمة ، أما الطائرة الخفيفة التى لا تحمل الا بعض المدافع الرشاشة او القنابل الصغيرة ، فانها توصف بأنها تكتيكية ولا يعنى هذا ابعاد استعمالها عن نطاق الاستراتيجية . وما يقال عن هذه الطائرة وتلك يقال مثله عن كل سلاح آخر .

وفى كلمة جامعة : ان الاستراتيجية تعنى عمل القيادة على المستوى الدولى العام ، اما التكتيك فيعنى عمل القيادة على المستوى الجزئى أو المحلى (٣) .

اهداف الاستراتيجية

هدف الاستراتيجية تحقيق الغايات التى ترسمها السياسة ، مستعملة فى ذلك خير الوسائل التى

(٢) اقرا صفحة ١٧ من كتاب كلود دلماس « الاستراتيجية النووية » السالف الاشارة اليه ، وقد انتقد مفهوم كلوزيفتز للاستراتيجية ، ويرى ان تعريفه ناقص اذ انه لم يدخل فى الاعتبار العنصر السياسى مع ان السياسة والاستراتيجية كل منهما مكملة للاخرى .

(٣) امين هلبد هويدى — احاديث فى الاستراتيجى — رسائل الثقافة الحربية — العدد ٢١ : القاهرة اغسطس ١٩٥٧ . تعريف الاستراتيجى ص ٨ الى ص ١١ .

تكون ضمن امكاناتها . وهذا الهدف الذى تحدده السياسة وتطلب من الاستراتيجية ان تحققه متنــوع :

١ ــ فقد يكون هجوميا مثل الاستيلاء على مناطق او اقاليم معينة ، ومن ذلك اهداف المانيا عام ١٩٣٩ فى الاستيلاء على بعض الاقــاليم الاوربيــة .

٢ ــ وقد يكون دفاعيا مثل سياسة بريطانيا فى الدفاع عن جزيرتها فيما بين سـنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ .

٣ ــ وقد يكون الهدف ارغام العدو على ان يتفاوض دون رغبة فى فرض الهزيمة العسكرية عليه ، اما لعدم وجود مصلحة فى هذا الغرض ابتغاء اتخاذه حليفا فى المستقبل ، ويتجلى هـذا فى موقف الحلفاء من ايطاليا فى الحرب العالمية الثانية . واما لعجز الدولة عن ايقاع هـزيمة شاملة بالعدو ، فالجزائر فى محاربتها فرنسـا لم يكن من اهداف سياستهـا فرض الهـزيمة العسكرية الشـاملة على فرنسـا لعدم توافـر الامكانيات الكفيلة بتحقيق ذلك ، بل كان قصارى سياستها ارغام حكومة باريس على التفـاوض للوصول الى استقلال الجزائر .

نستخلص من ذلك ان هدف الاستراتيجية ليس دائمــا السعى لفــرض الهزيمة العسكرية على العدو ، بل فرض ارادة الانتصار على هذا العدو سواء اكان هذا الانتصار عسكريا ام اقتصاديا ، أم نفسـانيا . فالاستراتيجية تبحث قبل كل شىء عن النصر السياسى لا عن مجرد النصر العسكرى، فكثيرا ما ظهر أن نصرا عسكريا لم يؤد الى نصر سياسى ، فقد يعتبر احتلال ميناء بـور سـعيد سنة ١٩٥٦ واحتلال ميناء بينزرت بقوات المظلات الفرنسية سنة ١٩٥٨ انتصـارا من النـاحية العسكرية ولكن كلا منهمـا قد انتهى بهزيمـة سياسية ممثلة فى جـلاء قوات العـدوان مـن بور سعيد،وجلاء القوات الفرنسية من بينزرت، وانفضت هذه الهزيمة السياسية الى القضاء على ثمرات ما كان قد اعتبر انتصارا عسكريا .

ويبدو من هذا التحليل أن التعريف الواسـع للاستراتيجية هو الذى يجب الاخذ به ، بمعنى انه اذا اعتبرت الاستراتيجية علم اختيار الخطط الواجب تطبيقهــا بغية احراز الانتصار ، فتلك الخطط ليست دائمــا عسكرية ، ولـكن كثيرا ما تستطيع الدولة أن تحقق مآربها فى اقليم العدو عن طــريق مجرد التهـديد باستعمال القـوة العسكرية ، او عن طريق السعى لاحداث انقلاب فى داخل دولة العدو ، واذن فالاستراتيجية هى فن اختيار افضل الخطط لتحقيق الانتصار سواء اكانت تلك الخطط عسكرية أم اقتصـادية ، أم دبلوماسية .

الخطط الاستراتيجية

فى التحليل السابق افترضنا ان العدو سلبى ، وان المبادرة والتخطيط الاستراتيجى يتعان دائما من جانب واحد ، ولكن الحقيقة أن العدو بدوره يخطط ويرسم استراتيجيـة لمواجهة احتمـالات الخطط التى يمكن ان تدبر ضده . فكان المعركة سـواء منهـا العسـكرية أو الاقتصـادية او الدبلوماسية هى نتيجة تصادم استراتيجيتين . لهذا كان التخطيط الاستراتيجى فى تغير مستمر بسبب تاثره بالتخطيط الاستراتيجى للعدو وتفاعله معه . ويزداد الامر تعقيدا حين ندخل فى الاعتبار عنصرا ثالثا هو موقف المجتمع الدولى ، او موقف الدول غير الاطراف فى هذه المعركة ، فهـؤلاء المحايدون الذين يأبون الاشتراك فى المعركة هم اما حلفاء محتملون واما اعداء محتملون لاحدطرفى المعركة ، والتخطيط الاستراتيجى الذى رسـمه كل من الطرفين يتغير بدخول احد المحايدين محالفا او معاديا . اذن من ضمن خطط الاستراتيجية التكهن بالخطط المضادة المحتملة من العدو ورسم خطط مضادة ، والتكهن بموقف المحايدين ، واعداد العدة العسكرية او الاقتصادية او الدبلوماسية لمجابهة كل موقف طارىء .

وتلك الخطط الاستراتيجية قد تسمها الجنرال بوفر الى خمسة نماذج (٤) :

(٤) انظـر

Général Beauffre. Introduction à la Stratégie Librairie Armand Colin Paris 1963 page 20.

(أ) ـ **الخطة الاولى** : الطرف الاول بالغ القوة ، والطرف الثانى ضعيف ، والهدف او المطلب السياسى الذى يريد الطرف الاول تحقيقه من الطرف الثانى متواضع للغاية ، وثانوى حتى بالنسبة الى الطرف الثانى . فمجرد تهديد الطرف الاول باستعمال القوة ضد الطرف الثانى قد يؤدى الى تحقيق هذا المطلب دون حاجة الى خوض معركة عسكرية او اقتصادية . هذا اذا كان المطلب ثانويا فعلا فى نظر الطرف الثانى ، اما اذا كان مطلبا خطيرا أو هاما كالتنازل عن جزء من الاقليم ، أو عن جزء من سيادته ، فان الطرف الثانى قد يفضل ان يخوض المعركة حتى لو كان عالما بانه سينهزم فى الغالب ، وعندئذ تتخذ الاستراتيجية خطة اخرى .

(ب) ـ **الخطة الثانية** : الطرف الاول والطرف الثانى متعادلان فى القوة ، والهدف الذى يريد الطرف الاول تحقيقه من الطرف الثانى متواضع للغاية ، وثانوى حتى بالنسبة الى الطرف الثانى، فبدلا من أن يلجأ الطرف الاول الى التهديد السافر باستخدام القوة بانذار ، أو بحصر بحرى ، أو بحشد جيوش على الحدود ... فانه يحاول تحقيق هذا الهدف عن طريق تهديد غير مباشر منتظرا فرصة يكون فيها الطرف الثانى فى حالة ضعف أو عدم يقظة ليحقق هذا الهدف .

(ج) ـ **الخطة الثالثة** : الطرف الاول والطرف الثانى متعادلان فى القوة ، والهدف الذى يريد الطرف الاول تحقيقه من الطرف الثانى ليس متواضعا كما هى الحال فى الخطة الثانية ، ولكنه هدف هام . حينئذ يلجأ الطرف الاول الى تجزئة هدفه ثم يعمد الى تحقيقها تباعا جزءا بعد جزء مستعينا على تحقيق تلك الاهداف الجزئية بالتهديد المباشر ، أو التهديد غير المباشر وفقا للظروف ، وهذه الاستراتيجية قد اتبعها أدولف هتلر فيما بين عام ١٩٢٣ و ١٩٣٩ . فحينما وصل الى الحكم كان هدفه الاكبر السيطرة على أوربا كلها، الا ان القوة التى كان يملكها كانت تتعادل مع قوة الدول التى ستعارض اطماعه ، لذلك جزأ هدفه الاكبر الى عدة اجزاء ورسم استراتيجيته على تحقيق كل جزء على حدة : احتلال منطقة الرين المجردة من السلاح ، ثم ضم النمسا،ثم ضم منطقة السوديت بتشكوسلوفاكيا ، ثم احتلال تشكوسلوفاكيا كلها ، ثم ضم بولونيا .. وتلك الخطوة الاخيرة هى التى ادت الى قيام الحرب العالمية الثانية .

وقد اتبعت روسيا السوفيتية فى استراتيجيتها هذا التخطيط نفسه عقب الحرب العالمية الثانية ، وبها تم لها تكوين المعسكر الشيوعى فى أوربا(٥) .

هذه الاستراتيجية تتطلب من الدولة التى تاخذ بها ان تكون فى موقف دفاعى قوى ، أو ان يكون موقعها الجغرافى كفيلا بابعادها عن ان تكون ميدانا للمعركة . ومثل هذا الموقع كان موفورا لانجلترا فى القرن الثامن عشر حينما اتبعت هذه الاستراتيجية فى الحروب الاوربية ، وهو ايضا موفور اليوم لكل من روسيا والولايات المتحدة الامريكية لما تتمتع به كل منهما من سعة فى اقليمها سعة تكفى لعزله عن ان يكون ميدانا للمعركة .

(د) ـ **الخطة الرابعة** : الطرف الاول قوته اقل كثيرا من قوة الطرف الثانى ، ولكن على الرغم من ذلك فانه يتمتع بالقدرة على الصمود والاحتمال والصبر ، فتقوم استراتيجيته على فكرة انهاك العدو بمرور الوقت، واضعاف روحه المعنوية ،والاخذ بحرب العصابات عوضا عن معركة جماعية سافرة لا يخرج منها اذا خاضها الا مهزوما بسبب ما بينه وبين عدوه من تفاوت كبير فى القوة العسكرية . وقد اتبعت هذه الاستراتيجية كثير من الدول الافريقية والآسيوية فى حروبها التحررية التى شنتها ضد الاستعمار الاوربى . ويعتبر الرئيس ماوتسى تونج احد كبار المفكرين الذين وضعوا أصول هذه الاستراتيجية بعد ان مارسها نحو ربع قرن ضد القوات اليابانية من ناحية ، وضد قوات شان كاى تشيك من ناحية اخرى . واتبعتها كذلك القوات الجزائرية ضد الجيش الفرنسى المستعمر، وكذلك تتبعها قوات فييت كونج فى مكافحتها للجيش الامريكى فيما بين سنتى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

(٥) أنظر كتابنا « السلام السوفييتى فى اوربا الشرقية » مطبعة جامعة القاهرة ــ القاهرة ١٩٥٤، ص ٦٨ الى ٨٠

٦١٨

واساس هذه الاستراتيجية هو ان الطـرف الاول يستعيض ، بالنظر الى ضعفه العسكرى ، عن الحرب النظامية بحرب العصابات متعاونا مع الاهالى ، مستمدا قوته من الراى العـام الذى يمنح فدائييه روحا معنـوية عاليـة تستهين بالاخطار .

ويرى الجنرال بوفر فى كتابه الذى اشرنـا اليه قبل (المدخل الى الاستراتيجية) (٦) ان هذه الاستراتيجية ليست جديدة،فقد اتبعتها المنظمات السرية فى اوربا فيما بين سنة ١٩٤٤ و سنة ١٩٤٥ فى حرب التحرر من الاحتلال النازى . ويؤيد ذلك المؤرخ الفرنسى هنرى ميشيل (٧) المتخصص فى تاريخ الحرب العالمية الثانية ، اذ يقرر ان الفلسفة الاستراتيجية التى قامت عليها حركات المقاومة السرية اثناء الحرب العالمية الثانية هى نفسها الفلسفة الاستراتيجية التى قامت عليها حركات فيتنام فى آسيا ، وحركات ماو ماو فى كينيـا ، وحركات الفدائيين الجزائريين ، فهذه المقاومات كلها كانت لمواجهة عدو اكثر عددا وعتادا ، واقوى اسلحة وامكانات .

ونحن نخالف هذين العالمين فيما ذهبا اليـه بعض المخالفة ، ففى راينا انه بين استراتيجية المقاومة الاوربية اثناء الحرب العالمية الثانية ، واستراتيجية المقاومة الافريقية والآسيوية بعد الحرب تشابها من جانب ، ولكن بينهما كذلك تباينا من جانب آخر . اما التشابه بينهما ففى ان كلا منهما يكافح قوات اكثر منه عـددا وعتـادا باسلوب حرب العصابات ، واما التباين فهو ان المقاومة الاوربية وقعت فى اطار حرب عـالمية شاملة لمكافحة استعمار طارىء ، على حين ان المقاومة الثانية وقعت فى اطار حروب محلية خلال فترة سلام وضـد استعمار طال عليه الزمن ، وتغلغل فى البـلاد ، وتبعا لهذا التبـاين تختلف استراتيجية المقاومة .

(هـ) **الخطة الخامسة** : اذا كان الطرف الاول قويا عسكريا ، ومن ثم يثق بانه سينتصر عـلى الطـرف الثانى فى معـركة عسكرية خاطفـة وحاسمة تؤدى الى تدمير قوات الطرف الثانى او احتلال جزء من اقليمه فيترتب على ذلك ان تلحق به هزيمة معنوية فان استراتيجيته تكون فى هذه الحالة قائمة على الهجوم بغية احراز انتصار عسكرى ساحق يضطر عدوه الى الاستسلام . وتلك هى الاستراتيجية التقليدية (الكلاسيكية) التى برع فيها نابليون فى مطلع القـرن التاسع عشر . وقـد وضع اصولهـا الاسـتراتيجى الالمـانى « كلوزيفتش » ثم سيطرت هـذه الاستراتيجية على اذهان القـادة العسكريين فى اوربا الى منتصف القرن العشرين ، فاتبعت فى الحرب العـالمية الاولـى (١٩١٤ — ١٩١٨) والحـرب العالمية الثـانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥). ولكن العسكريين المحدثين تخلوا عنها على اثـر ظهـور الاستراتيجيـة النووية مـن ناحيـة ، واستراتيجية بث الفتنة والتخـذيل من ناحيـة اخـرى .

هذه الخطط الخمس التى تحدثنا عنها ذكرت على انها نماذج ، وليس على انها تقسيم جامع شامل للتخطيط الاستراتيجى .

اما تطبيقات هذه الخطط او غيرها من الخطط التى لم نوردها آنفا . فقد وضع لها بعض رجال السياسة وبعض كبار الاستراتيجيين ، قواعـد عدة نذكر هنا بعضها على سبيل المثال ايضـا لا الحصر ، توضيحـا لمعـالم الاسـتراتيجية واصولها .

وفقا لاراء كل من لينين ، وستالين توجد ثلاث قواعد عامة للاستراتيجية :

١ — الترابط المعنوى التام بين الشـعب والجيش فى حرب كلية .

٢ — الاهتمـام بمؤخـرة الجيش اكثر من الاهتمام بمقدمته .

٣ — الاهتمام بالاستعدادات النفسانية ».

---

(٦) المدخل الى الاستراتيجية ص ٢٢ من المرجع السالف الذكر .

(٧) Henri Michel. Les Mouvements clandestins en Europe. P.U.F. Paris 1963.
وانظر تعليقنا على هـذا الكتاب فى عدد اول اغسطس ١٩٦٢ من مجلة الاهرام الاقتصادى (ص ٨٨٤ الى ٨٨٥) .

اما مـاونسي تونج فيقـدم سـت قـواعد للاستراتيجية (٨) :

١ ـ التراجع امـام تقدم العـدو تراجعـا بطيئا منتظما .

٢ ـ التقدم اذا تراجع العدو .

٣ ـ في الاستراتيجية اعتبر نسبتك الى العدو كنسبة ١ الى ٥ (بمعنى ان تفترض ان قوة العدو تفوق قوتك عددا) .

٤ ـ في التكتيك اعتبر نسبتك الى العدو كنسبة ٥ الى ١ (بمعنى انك حين تقوم بهجـوم يلزم ان تكون قواتك اكثر من قوات العدو) .

٥ ـ ان يكون تموين الجيش بالمعـدات والاسلحة من الغنـائم التي تحصل عليها مـن العدو (٩) .

٦ ـ تضـامن تـام وعميق بين الجيش والشعب .

ومن الملاحظ ان القواعد الثلاث التي وضعها لينين وستالين ، والقواعد الست التي وضعها ماونسي تونج كلها سواء من حيث انها منصبة على تطبيق الخطة الرابعة التي ذكرناها آنفا ، وهي استراتيجية حرب العصابات او الاستراتيجية غير المباشرة . التي ستكون موضوع دراستنا في الجزء الاخير من هذا البحث .

اما المدرسة الاستراتيجية الامريكية المعاصرة فانها تعنى بنظريتين هما نظرية الرد المرن ونظرية الانتقام العنيف ، وسنجعلها كذلك مدار دراستنا في الجزء المخصص للاستراتيجية الذرية ، اما قبل وضع اسس هذه الاستراتيجية فقد كان الفكر العسكري الامريكي يتردد بين نظريتين : احداهما نظرية ماهان وقد كان ينادي بضرورة السيطرة على البحار . والاخرى نظرية ماكندر وكان يرى ان تكون الاولية للسيطرة على قلب القارة . وقد يكون التنافس القائم بين القوات البحرية والقوات البرية في امريكا ناشئا من الاخذ بهاتين النظريتين معا . ثم جاء السلاح الجوي والسلاح الذري ليضيف جديدا الى اطراف المنافسة ، وليحول الاستراتيجية الى علم متشعب الفروع .

فروع الاستراتيجية

في مقدمة الفروع التي انقسمت اليها الاستراتيجية ، الاستراتيجية الكلية او الشاملة وهي التي ترسم الخطوط العريضة للحرب الشاملة ، وقد اطلق عليها بعض الكتاب الامريكيين اسم الاستراتيجية القومية ، ومهمتها التنسيق بين مختلف الاستراتيجيات من عسكرية واقتصادية ودبلوماسية . وهي من اختصاص رئيس الدولة والقيادة العليا التي تعاونه . وقد سلف القول ان العوامل المختلفة التي تقوم عليها الاستراتيجية تختلف تبعا لاختلاف الظروف والملابسات ولاختلاف المعارك التي تفرض على الدولة او تفرضها هي على غيرها من الدول ، وان العامل العسكري البحت في رسم تلك الاستراتيجية ليست له أهمية كبيرة الا في الخطة الخامسة (وموضوعها الحرب التقليدية بالسلاح التقليدي) .

والى جانب الاستراتيجية الكلية الشاملة توجد الاستراتيجية الكلية العسكرية ، ومهمتها التنسيق بـين الاسـتراتيجية البرية ، والاستراتيجيـة البحرية ، والاستراتيجية الجوية ، وقـد زادت تعقدا باضافة السلاح الذري اليها ، واضافـة اسلوب حرب العصابات . فكان مهمة الاستراتيجية العسكرية الشـامـلـة هي التنسيق بـين خمس شعب من الفن العسكري . وكل شعبـه منها تتفـرع بـدورها الى اسـتراتيجية وتـكتيك ولوجستيك . وهذه الفروع تختلف اختلافا كبيرا في وقت السلم عنها في وقت الحرب .

من هذا يتبين ان الاستراتيجية بشتى شعبها وفروعها اشبه شيء بهـرم قمته الاستراتيجيـة الكلية الشاملة وقاعدته مؤلفة من الاستراتيجية،

---

(٨) انظر (ماونسي تونج) دراسات في الحرب والاستراتيجية ، وانظر تعليقا على ذلك في عدد ١٩٦ الصادر في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٦٣ من مجلة الاهـرام الاقتصادي (ص ١١٧٦ ـ ١١٧٧) .

(٩) هذه القاعدة تشبه تلك التي اتبعها طارق بن زياد حين احرق سفنه وقال لجيشه « العدو امامكم والبحر وراءكم ، ولا اقوات لكم ولا اسلحة الا ما تستخلصونه من ايدي عدوكم ... » .

والتكتيك ، واللوجستيك لكل شعبة من الشعب السالفة الذكر.

القرار الاستراتيجي

في جميع الفروع السالفة من فروع الاستراتيجية يتلخص لب المشكلة في كيفية اتخاذ القرار الذي يجب عند اتخاذه ان يوضع في الاعتبار المكان ، والزمان ، والقوة المادية والمعنوية التي تكون تحت تصرف المختص باتخاذ هذا القرار ، وهناك عنصر رابع مركب يسمى الحركة أو المناورة ، ويتكون من الاعتبارات الثلاثة السابق ذكرها مضافا اليها موقف العدو من هذه الاعتبارات .

والقرار الاستراتيجي ينقسم الى نوعين هما : الهجوم ويتخذ عدة صور : كالاعتداء ، والتهديد ، والمفاجأة ، والمراوغة ، والمطاردة ، واستهلاك قوى العدو . والنوع الآخر هو الدفاع وله أيضا عدة صور منها الصمود في وجه العدو ، والهجوم المضاد والتقهقر المنظم .

وخلال الهجوم أو الدفاع يستطيع القائد أن يتخذ قرارا بتجميع قواته وتركيزها ، أو توزيعها ، أو ازديادها ، أو نقصانها .

وهذه القرارات المختلفة والمواقف المترتبة عليها يتفاعل بعضها ببعض ، كما تتفاعل بالقرارات والمواقف المقابلة التي يتخذها العدو . وهذا يبين مدى الصعوبة التي يلقاها الاستراتيجي في وضع خطته ، واتخاذ قراراته الاستراتيجية .

ومن الاعتبارات التي تجعل التخطيط الاستراتيجي امرا عسيرا ومعقدا سرعة التغير في ميزان القوى بين الدول بسبب الاطراد الحثيث في اختراع الاسلحة او تحسينها ، وبسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي اصبحت الآن تسود الدول . فالمانيا مثلا في سنة ١٩٤٥ تختلف اختلافا كليا عنها في سنة ١٩٦٥ ، وهذا التغير المستمر يقابله جمود في القيادات العسكرية المحافظة بطبيعة تكوينها وتربيتها العسكرية . ويزيدها جمودا التكاليف الباهظة التي يستلزمها تغيير الاسلحة ، والتدرب عليها، ووضع الخطط المتلائمة معها . وقد وصف الجنرال بوفر في كتابه السالف الاشارة اليه (١٠) مهمة الاستراتيجي ، فشبهه بالجراح الذي يجري جراحة خطيرة لطفل ينمو نموا خاطفا فسائلا لا يتوقف خلال اجراء الجراحة ، مستعينا في هذه الجراحة باسلحته وادواته القديمة .

وفوق هذا كله ان مهمة الاستراتيجي لا تنحصر في وضع خطة لمعركة قادمة بقدر ما تنحصر في اختيار القرار الملائم لتحقيق الهدف المنشود ، وقد يكون ذلك باستعمال السلاح الاقتصادي ، او الدبلوماسي ، أو العسكري . فاذا اختار السلاح العسكري فعليه ان يقرر اي طريق يتبع : الهجوم ، أو الدفاع ، أو حرب العصابات ...

تلك هي المبادىء العامة للاستراتيجية ، وسنتناول في الصفحات التالية تطبيق هذه المبادىء على كل من الاستراتيجية التقليدية والاستراتيجية الذرية ثم الاستراتيجية غير المباشرة .

المبحث الثاني

في الاستراتيجية التقليدية

كان من المفروض ان الاستراتيجية التقليدية معروفة للجميع ، وأنها قد اصبحت علما او فنا طال بحثه ودراسته. ومع ذلك فانها لاتزال غير معروفة وغير مدروسة(١١). وقلة الدراسات في الاستراتيجية التقليدية ترجع الى اسباب : منها السرية التي تحاط بها الدراسات العسكرية ؛ ومنها ارتباط الاستراتيجية بعلوم وفنون اخرى كالدبلوماسية والمالية ، والاقتصاد ، وعلم النفس؛ ومنها تنوع الاستراتيجيات تبعا لتنوع ميادين المعارك وتنوع الاسلحة . فالاستراتيجية الجوية ليست كالاستراتيجية البحرية ، وهذه تختلف عن الاستراتيجية البرية ، ومنها التطور المستمر في الاسلحة .. واذن فلا مبالغة اذا قيل أن ركنا من أركان الاستراتيجية التقليدية يتمثل في قدرة القيادة على تفهم التغيرات المستمرة التي تحدث في فنون

---

(١٠) الجنرال بوفر .. المدخل الى الاستراتيجية ص ٢٠ .
(١١) الجنرال بوفر .. المدخل الى الاستراتيجية ص ٥٠ .

الحرب ، فالدولة تضع استراتيجيتها على قواعد معينة ، وعلى أساس ما تملك من أسلحة وقوات ، واذا بالعدو يفاجئها بسلاح جديد قد اخترعه ، أو اسلوب قد ابتكره . . . فالعدة تتجلى في ادراك هذا التغيير ، والكشف عن الخطط والاسلحة الجديدة التي تصلح لمقابلة مثل هذا العدو . وهذه القدرة كانت لنا من فنون الاستراتيجية التقليدية ، الى أن اخترع الانسان سلاحا جديدا لا يمت بصلة الى الاسلحة التقليدية وهو السلاح الذرى الذى ترتب عليه انشاء استراتيجية جديدة هى الاستراتيجية الذرية .

والاستراتيجية التقليدية تقوم اصلا على المعركة التى تدور بين جيشين يقف كل منهما فى وجه الآخر ويتقدم كل منهما نحو الآخر حتى يقع الصدام . وبما ان أضعف نقطة فى الجانبين تكون عادة فى جناحى كل منهما ، فالاستراتيجية التقليدية ترمى الى تدمير احد هذين الجناحين من جناحى العدو لتتمكن من تطويقه . فكأن الخطوط العريضة للاستراتيجية التقليدية البرية منذ اقدم العصور لم تخرج عن امرين : أما سحق قلب الجيش وحمله على التقهقر ثم الانسحاب ، واما تطويقه عن طريق تدمير أحد جناحيه . وبما أن الخطة الثانية أيسر من الاولى فقد جرت منذ القدم فنون الاستراتيجية على تقوية أجنحة الجيش بسلاح الفرسان ، أو الدبابات ، وكانت الفيلة تقوم قديما بهذه المهمة فى بعض الجيوش . وخطة التطويق تحتاج الى سرعة اكثر مما تحتاج اليها خطة تدمير القلب ، ولهذا كانت الاجنحة تتكون من الفرسان وهى الآن تتكون من الدبابات والمصفحات .

واذا كانت الغاية فى كل من الخطتين هى سحق جيش العدو ، فذلك للقضاء على الروح المعنوية فيه وخبراء الاستراتيجية يجمعون على ان الهزيمة المعنوية الناتجة من تطويق جيش العدو أو سحق قلبه ، اهم كثيرا من النتيجة المادية . ذلك لأن انهيار الروح المعنوية فى جيش العدو تشله وتفقد ترابطه بعضه ببعض وتعجزه من القدرة على تنفيذ أوامر قادته . وقد عبر نابليون عن اللحظة التى تنهار فيها الروح المعنوية للعدو بكلمة خاصة هى « l'évènement » اى الحادث الذى اذا وقع بدأ بوقوعه الانهيار التام فى جيش العدو . ومن الملاحظ ان هذا الانهيار المعنوى اقل خطورة فى الحرب البحرية أو الجوية مما هو فى الحرب البرية ، لان المحارب المشترك فى حرب بحرية أو جوية اذا انهارت روحه المعنوية ، فانه لا يستطيع الهرب مادام سجين باخرته أو طائرته ، كما أن وجوده فى وحدات متفرقة يمنع سرعة انتشار روح الانهيار وتفاقمها اثناء انتشارها كما يحدث بين المشتركين فى معارك الحرب البرية .

وهناك عنصر آخر يميز الاستراتيجية البرية من الاستراتيجية البحرية أو الجوية ، وهو أن قائد الباخرة أو قائد الطائرة يستطيع دائما أن ينسحب ويعود الى قاعدته دون أن يخوض المعركة اذا ما وجد نفسه أمام قوات تفوقه كثيرا ، دون أن يترتب على هذا الانسحاب فى البحر أوالجو ، ما يترتب من نتائج على انسحاب القوات البرية ، لأن انسحاب القوات البرية يتيح للعدو الاستيلاء على مناطق واقاليم لا يتيحها له انسحاب الطائرة او الباخرة . ونتائج المعارك البحرية والجوية تحسب عادة بعدد ما دمر من الطائرات أو السفن ، أما نتائج المعارك البرية فانها تحسب عادة بالمساحة التى تخلى عنها الجيش لعدوه الذى يقاتله وبأهمية موقعها .

التحركات والمعركة

والاستراتيجية التقليدية تفرق بين التحركات والمعركة . فتحركات الجيش أو الاسطول هى الخطوة الاولى التى تضع الجيش فى مواجهة العدو ، أما المعركة فهى التصادم الذى يقع مع العدو وينتهى بنصر أو هزيمة .

ومؤرخو الاستراتيجية قد اهتموا بالتفرقة بين التحركات والمعركة لأن العلاقة بينهما تغيرت بتغير العصور فمن اقدم العصور الى نهاية القرن الثامن عشر كانت التفرقة واضحة بين التحركات والمعركة ، اذ كانت الجيوش المعادية تتحرك ببطء وفى تجمع تام وتقضى أياما أو أسابيع للوصول الى الميدان الذى ستدور فيه المعركة . واحيانا تقضى عليها الظروف بأن تعود من حيث أتت دون أن تخوض المعركة وكان من مهمة الاستراتيجية ارغام العدو على أن يخوض المعركة فى ظروف ، وفى منطقة لا تلائمه ، بينما هى تلائم الطرف الاخر ، وكان غزو البلاد يرمى — الى جانب كسب الغنائم — الى أرغام العدو على قبول خوض المعركة فى الزمان والمكان المحددين ولتحقيق ذلك لجأت الدول الى اقامة الاستحكامات والحصون والخنادق حول المدن

لوقف العدو في غزوه امامها ولاجباره على خوض المعركة في المكان الذي اختير له .

وابتداء من القرن التاسع عشر جدت ظاهرة ، هي ظاهرة الارتباط بين التحركات والمعركة . فسرعة المواصلات ، واستخدام المدفع والبندقية كانت من أسباب سهولة قبول المعركة ، الى ان انعدم الفارق بين المرحلتين ، وصار من العسير ان يفرق الانسان بين التحركات والمعركة لان التحركات اصبحت حلقة في سلسلة المعارك. وفي الحرب العالمية الاولى جدت ظاهرة اخرى هي ظاهرة تجميد المعركة ، لان كلا من العدوين كان يحفر الخنادق ويقيم الاستحكامات ليوقف تقدم عدوه في مكان معين كي لا يكون أمام العدو الا أحد امرين اما اقتحام هذه الاستحكامات واما الاحتماء وراء استحكاماته هو ، فكأن عامل التحركات قد انعدم .

وعادت للتحركات اهميتها في الحرب العالمية الثانية حين ظهر سلاح الدبابات وسلاح الطيران ، وهجومهما يقوم على التحركات المستمرة وادارة المعارك أثناء هذه التحركات .

الاستراتيجية التقليدية والطيران(١٢)

دور سلاح الطيران في الحرب حديث ، وتبعا لهذا فان اصول الاستراتيجية الجوية حديثة ولم تستقر بعد . فمن المدارس العسكرية ما يرى أن سلاح الطيران يجب استعماله لتحقيق اهداف تكتيكية هي مساعدة القوات البرية على التقدم وتأمين زحفها أو على تغطية انسحابها . وهناك مدرسة ترى أن سلاح الطيران يجب استعماله لتحقيق أهداف استراتيجية آجله لا تبدو ان لها علاقة مباشرة بالمعركة الدائرة مثل تدمير المدن والمصانع وطرق المواصلات ومخازن الذخيرة ، وقطع امدادات التموين ، بغية اضعاف القوة الحربية ، واضعاف الروح المعنوية ، ولهذا اثره في مستقبل المعركة الدائرة .

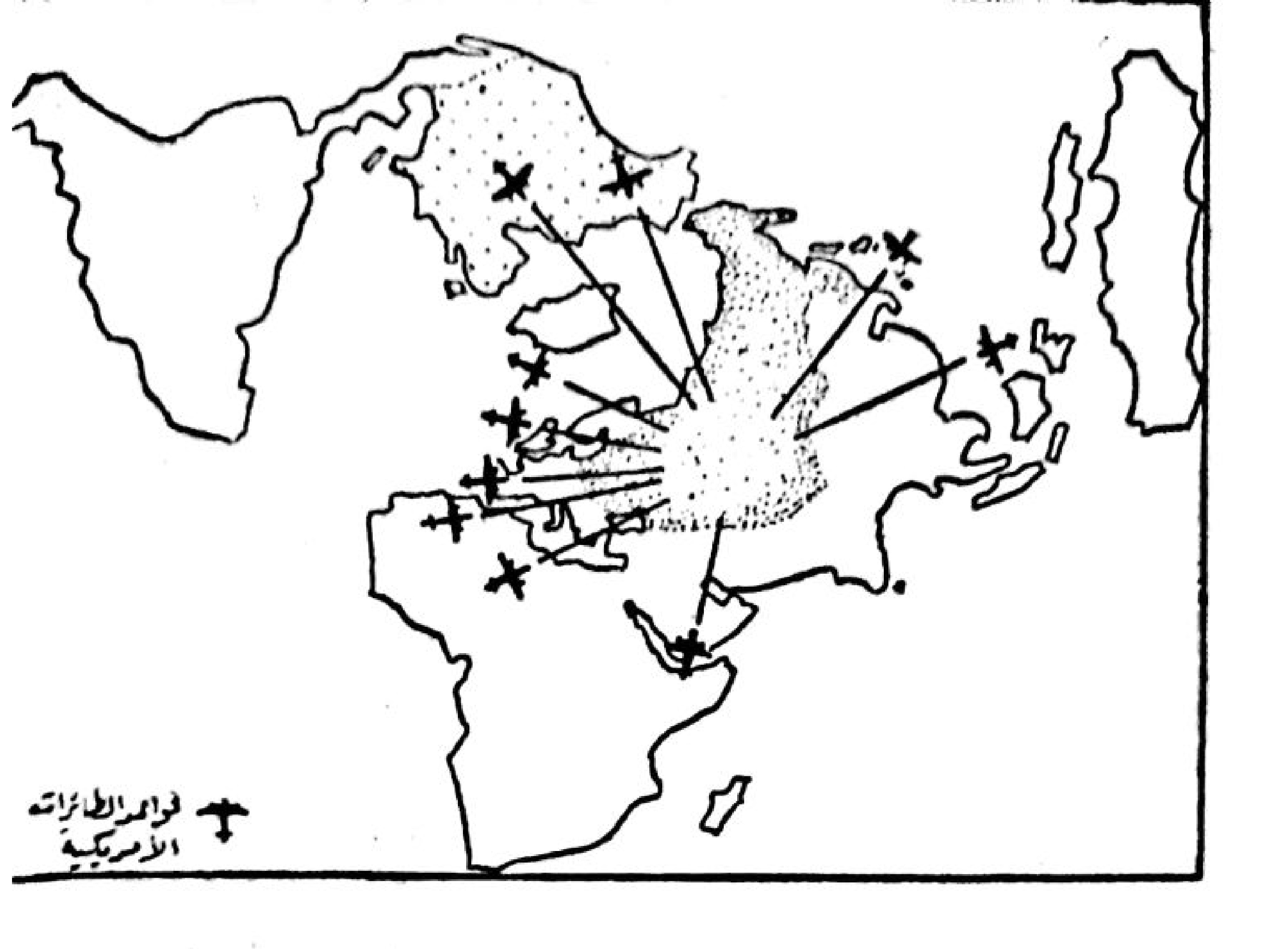
ومن الخلافات التي تدور حول هذا الموضوع هو مدى قدرة سلاح الطيران على الحاق هزيمة ساحقة بالعدو : ايمكن بلوغ هذه الغاية بسلاح الطيران وحده أم عن طريق الزحف البري ، والاحتلال العسكري لاقاليم العدو ومدنه ؟

ولم تتيسر الاجابة عن هذا الا بعد الدراسات التي أجريت اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها على ضوء المعارك الجوية والبرية التي دارت خلال هذه الحرب . فقد كان بين رأى كل من الجانبين المتحاربين اختلاف كبير بشأن دور الطيران في الاستراتيجية التقليدية ، فالاستراتيجية الالمانية كانت ترى أن النصر لا يتم الا بالغزو العسكري والزحف السريع لتطويق قوات العدو، وهدم استحكاماته ، والاستيلاء على مدنه. وكان تفكير هتلر والقيادة الالمانية العليا يدور حول اصول الاستراتيجية البرية ، على اعتبار أن للاستراتيجية الجوية والبحرية دورا ثانويا في تحقيق الاهداف التكتيكية التي غايتها مساعدة القوات البرية . والحالات التي حاول فيها السلاح الجوي الالماني أن يقوم بدور استراتيجي بين سنة ١٩٤٠ و سنة ١٩٤١ فيما عرف باسم معركة لندن قد أخفق في أن يحقق منها اي نصر حاسم ، وعندما انتقلت القوات الالمانية الضاربة لمواجهة روسيا حاولت المانيا استخدام السلاح الجوي في تدمير المدن السوفيتية ، ولكنها سرعان ما عدلت عن هذا الاتجاه ، واكتفت باستخدام السلاح الجوي باعتباره سلاحا مساعدا للقوات البرية ، مستندة الى النظرية العسكرية التي تقول « لا انتصار الا عن طريق الغزو البري » . وعندما استخدم الالمان صواريخ ف١ وصواريخ ف ٢ في المرحلة الاخيرة من مراحل الحرب لم يكن هذا الا محاولة يائسة منهم لتأجيل هزيمتهم التي كانت بوادرها قد بدت واضحة ،

(١٢) انظر

Brodie Bernard Strategy in the Missile Age. Princeton Princeton University Press 1965. Part I Origins of Air Strategy p.p. 3 — 144.

Delmes Claude op. cit. Chap. 2 Les enseignements de la seconde guerre mondiale pp. 22 — 36.



والنظرية العسكرية السوفييتية قريبة من النظرية الالمانية ، اذ كانت ترى أن سلاح الطيران والسلاح البحرى مجرد سلاحين مساعدين للجيش البرى الذى هو العدة الحقيقية للدفاع أو الهجوم . ويرى مؤرخو الحرب العالمية الثانية أن هذه الاستراتيجية قد ساعدت روسيا على وقف الغزو الالمانى ، فالطيران السوفييتى بدلا من أن يستخدم فى تحقيق أهداف آجلة كتدمير المدن استخدم فى أهداف تكتيكية وهى مساعدة الجيش البرى على صد الغزو الالمانى .

أما النظرية الانجليزية والنظرية الامريكية فكل منهما تختلف كل الاختلاف عن النظرية الالمانية والنظرية السوفيتية ، فهى ترى أن السلاحين الرئيسيين هما السلاح الجوى والسلاح البحرى ، ومن طريق استخدامهما يمكن تحقيق النصر .

والحق الذى يجب أن يقال أن انجلترا كانت فى الحرب العالمية الثانية هى البادئة بتطبيق نظرية تدمير المدن عن طريق السلاح الجوى تطبيقا واسعا ، أما محاولة المانيا تدمير لندن فيما بين سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ فلم تكن الا ر[...] على الغارات البريطانية الليلية على برلين وغير[...] من المدن الالمانية . وكانت الاستراتيجي[...] البريطانية تعتمد على سلاح الطيران ، وتوج[...] كل نشاطه نحو الغارات الاستراتيجية التى تر[...] الى تدمير مدن العدو ومصانعه وطرق مواصلا[...] وشل حيويته ، أكثر مما تعتمد عليه فى مساعد[...] الجيش على الهجوم أو على صد الهجوم . لذل[...] يرى مؤرخو الحرب العالمية الثانية من الانجلي[...] أن انجلترا هى التى قلبت أصول الاستراتيجي[...] التقليدية رأسا على عقب باستعمالها سلا[...] الطيران فى أهداف استراتيجية ، بينما لم يكن قبل[...] ذلك أكثر من سلاح مساعد للقوات البرية م[...] الجيش . وقد أخذت النظرية العسكرية الامريكي[...] بهذا الاسلوب فرأت أن التدمير عن طري[...] الطائرات حاملات القنابل هو خير وسيلة لتحقي[...] النصر . والاستراتيجية الامريكية التى طبقت [...] آسيا فى الحرب العالمية الثانية وتطبق الآن [...] الحرب الدائرة فى فيتنام ليست الا اتباعا لهذ[...] النظرية .

ولكن الدراسات العلمية التى اجريت بعد[622]
الحرب العالمية الثانية يتبين منها انه ليس للسلاح الجوى تلك الاهمية التى منحته اياها كل من النظرية الانجليزية ، الامريكية ، فقد احصى بدقة عدد القنابل التى القيت على المدن الالمانية والمدن اليابانية وبمقارنة هذا الاحصاء بالانتاج الحربى الالمانى او اليابانى اثناء القاء هذه القنابل اتضح ان الالمان واليابانيين استطاعوا ان يعمروا اكثر مما استطاع الهجوم ان يدمر ويخرب فى بلادهم ، فالانتاج الحربى الالمانى زاد رغم غارات الطائرات الانجليزية والامريكية على مصانع المانيا ، ففى سنة ١٩٤٠ كانت المانيا تبنى عشرة آلاف طائرة فى السنة وفى سنة ١٩٤٢ كانت تبنى اربعة عشر الفا وخمسمائة طائرة ، وفى سنة ١٩٤٣ كانت تبنى خمسة وعشرين الف طائرة ، وفى سنة ١٩٤٤ وصل انتاجها الى اربعين الف طائرة . كل هذا على الرغم من اشتداد وطأة الهجوم الجوى على المدن الصناعية الالمانية والحاق الدمار بها .

واذا عرفنا ان انجلترا كانت فى سنة ١٩٤٠ تلقى على المانيا عشرين الف طن من القنابل فى مدة ستة اشهر ، وان هذا القدر الضخم قد تضاعف حتى وصل الى اربعمائة وخمسين الف طن فى نهاية سنة ١٩٤٤ .. لادركنا من هذه الارقام ان السلاح الجوى التقليدى لا يستطيع بمفرده ان يكسب الحرب . ويجدر ان نشير هنا ان انخفاض الانتاج الحربى الالمانى لم يبدأ الا فى اغسطس سنة ١٩٤٤ حينما كانت القوات الامريكية قد وصلت باريس غربا ، وصارت القوات السوفيتية على الحدود الالمانية شرقا .

واذا انتقلنا الى الحرب العالمية الثانية فى آسيا وجدنا كذلك ان الولايات المتحدة الامريكية لم تبدأ غاراتها الجوية على المدن اليابانية الا منذ فبراير سنة ١٩٤٥ ، وان القنابل التى كانت تلقى لم تزد زنتها على ثمانية آلاف طن ، وان الهجوم الاستراتيجى الجوى على المدن اليابانية لم يبدأ الا فى ٩ مارس سنة ١٩٤٥ بغارة شعواء على مدينة طوكيو ، وقد زاد مقدار القنابل التى القيت على اليابان من ١٣٨٠٠ طن فى مارس سنة ١٩٤٥ الى ٤٢٫٧٠٠ طن فى يولية سنة ١٩٤٥ ويرى خبراء الاستراتيجية ان هزيمة اليابان لم تكن قط نتيجة لهذا الهجوم الجوى ولا حتى نتيجة لالقاء قنبلتى هيروشيما وناجازاكى ، ولكنها ترجع الى الانهيار الاقتصادى السابق لهذا وذاك .

ومن كل هذا يمكن أن نقول أن سلاح الطيران اذا استخدم القنابل العادية لا يستطيع أن يكسب الحرب لان قوة اعادة التعمير تفوق قوة التدمير على ما اسلفنا . اما اذا استخدم السلاح الذرى فان الاوضاع تصبح مختلفة كل الاختلاف ، اذ لا يمكن التكهن بمداها قياسا الى القنبلة التى القيت لاول مرة على مدينة هيروشيما فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٥ ، فيومئذ لم يكن الطرف اليابانى يملك سلاحا ذريا يرد به على العدوان اما حين يكون الطرف الاخر يملك هذا السلاح فحينئذ نكون أمام وضع جديد هو الاستراتيجية الذرية .

ان الاستراتيجية التقليدية تقوم أصلا على الجيش البرى ، وما السلاح الجوى والسلاح البحرى سوى سلاحين مساعدين للزحف البرى الذى هو عماد النصر الحقيقى فى ظل الحروب التقليدية .

المبحث الثالث

فى الاستراتيجية الذرية

يمكن تعريف الاستراتيجيه الذرية بأنها تطبيق اصول الاستراتيجية وفقا لمقتضيات سلاح جديد، هو السلاح الذرى .

والسلاح الذرى لا يختلف عن السلاح التقليدى من حيث الكم بمقدار ما يختلف عنه من حيث الطبيعة أو الكيف . فلا تناسب بينهما من حيث القوة او من حيث الاثار . فمن حيث القوة فان قنبلة ذرية متوسطة الحجم تعدل فى قوتها الانفجارية قوة اربعة ملايين قنبلة من قنابل المدافع المعروفة بعيار ٧٧ ، وقنبلة هيدروجينية تعدل فى القوة الانفجارية قوة مائتى مليون قنبلة مدفع ، ونستخلص من هذه الارقام مدى الفرق بين القوة التدميرية لكل من السلاحين .

ومن حيث ميدان المعركة فان السلاح التقليدى يحصر المعركة فى ميدان معين محدود فى حين ان السلاح الذرى يستطيع ان يجعل ميدان المعركة غير محدود ، فينتقل المعركة الى اى بقعة يشاء من المعمورة . ومن ذلك نرى أن فرعا من فروع الاستراتيجية وهو « اللوجستيك » قد انقلبت أصوله راسا على عقب فلم تعد هناك مشكلة نقل المعدات ، ولا نقل الجنود ما دامت



ة القارات تستطيع أن تصيب   **خطط الاستراتيجية الذرية**

بدمار كالذى يصيب به عدوه .

وللدولة أن تتبع خطة او اكثر من هذه الخطط وفقا لما تمليه الظروف ».

وفيما يلى دراسة للخطط التى اشرنا اليها :

الخطة الاولى ـ التدمير الوقائى

مقومات هذه الخطة ان الدولة صاحبة التفوق العسكرى الذرى تبادر الى تدمير السلاح الذرى الذى يملكه العدو المناوىء قبل ان يستطيع هذا العدو ان يستكمل قوته ويتعادل فيها معه او يتفوق عليه . وكانت الولايات المتحدة الامريكية عقب الحرب العالمية الثانية تتمتع بهذا التفوق الذرى على الاتحاد السوفييتى ، وكان فى امكانها يوم ذاك تطبيق هذه الخطة على الاتحاد السوفييتى ، ولكن الفرصة قد افلتت منها لان الاتحاد السوفييتى يملك اليوم من القوة الذرية ما يستحيل معها تطبيق هذه الخطة عليه دون أن تتعرض الولايات المتحده للقوه الضاربة السوفييتية ، اى بدون أن تعرض نفسها لخطة الردع السوفييتية .

وبعد ان فجرت الصين الشيوعية أول قنبلة ذرية لها بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ (١٢) عاد الحديث يدور فى بعض الاوساط العسكرية والسياسية حول أسلوب استخدام الخطة الوقائية ضد الصين الشعبية قبل ان يشتد ساعدها وتتساوى ذريا مع العملاق الامريكى أو العملاق السوفييتى ، وبذلك يفوت أوان استعمال هذه الخطة . ولكن الى جانب الصعاب الفنية التى تعترض تطبيق هذه الخطة ، توجد صعوبة سياسية من جهة الراى العام العالمى ، فهو يعارض اللجوء الى هذا الاسلوب الوقائى البشع الذى لا يبرره اى عدوان .

وهى استراتيجية دفاعية ترمى الى ابتكار أسلحة واقية ، وصواريخ مضادة تستطيع ان تعترض صاروخ العدو وتدمره قبل أن يصل الى هدفه ، وليس لهذه الاستراتيجية من العيوب السياسية مثل ما لخطة التدمير الوقائى (الخطة الاولى) . واتباع هذه الاستراتيجية ينقل المعركة من الميدان العسكرى الى ميدان العلم والاختراع، فبدلا من ان تدمر سلاح العدو تبطل مفعوله وتجعله كأن لم يكن ، فيضطر العدو الى البحث عن سلاح جديد يخلصه من السلاح المضاد ، وهذا السلاح المضاد يسعى العلم والاختراع الى ابتكار سلاح آخر للتخلص منه أيضا وهكذا ... وبهذا السباق المتلاحق تنتقل الحرب من ميدان المعركة السافرة الى ميدان المعركة العلمية وهو ميدان باهظ الكلفة يقتضى ان تتوافر للدولة المقدرة على تحمل الاعباء الثقيلة التى يستلزمها هذا التسابق .

ويدخل فى نطاق هذه الخطة ايضا التدابير التى تتخذ للوقاية من الاثار الذرية من نحو بناء المخابىء ، واخفاء الاسلحة ، وتوزيعها على مناطق متباعدة متعددة وما الى ذلك من التدابير التى تخفف من آثار استخدام هذا السلاح ان لم تستطع ان تحول دون استخدامه .

الخطة الثالثة ـ خطة الردع

وهى التى ترى ان الحماية الحقة ليست فى المنع بقدر ما هى فى امكان القيام بالهجوم المضاد على العدو مما يجعله يرتدع فلا يتقدم على استخدام سلاحه . فكان قوة الردع ، أو ما يسمى القوة الضاربة هى التى لا يستطيع العدو ان يقضى عليها اذا هو بادر بالهجوم الذرى بل تبقى

لترد له ضربته. وقد وضع «البرت فولستيتر(١٤)» الامريكى شروطا ستة يجب توافرها فى الدولة لتستطيع أن تضمن نجاح خطة الردع ، وهى :

١ — الجهاز المشرف على القوة الضـــاربة يجب — فى وقت السلم — أن يكون عمله ظاهرا على الدوام ، وأن تكون نفقات عمله معقولة اذ المفروض أنه سيظل يعمل باستمرار .

٢ — هذا الجهاز يجب أن يكون قادرا على أن يعيش ويبقى بعد هجوم قد يقع من العدو .

٣ — الرؤساء السياسيون والعسكريون للدولة يجب أن يكونوا على اتصال دائم بهذا الجهاز ، حتى بعد أن يقع الهجوم من العدو .

٤ — اذا كانت الوسائل التى تنتقل بها قوة الردع الى اقليم العـــدو طائرات من حاملات الرءوس الذرية ، فيجب أن تكون مزودة بوقود يكفيها للوصول الى اقليم العدو .

٥ — وسائل نقل القوى الضـــاربة يجب أن تكون قادرة على اجتياز تحصينات العدو سواء أكانت مؤلفة من صواريخ مضادة أو طائرات مقاتلة أو نحوهما .

٦ — الانتقام التدميرى الذى يراد ايقـــاعه بالعدو يجب أن يكون من الضخامة بحيث يكفل شلل العدو .

وتطبيق هذه الشروط امر شديد العسر ، اذ أنه يقتضى توزيع الطائرات التى تحمل القنابل الذرية ، او توزيع قواعد الصواريخ على أنحاء شتى ومتعددة فى أنحـــاء المعمورة توزيعا يضمن أن يبقى منها بعد وقوع أول هجوم عليها مايكفى لردع العدو . وهـــذه العمليـــة تتطلب تدريب القوات ، واعداد مصانع الاصلاحات بحيث يمكن الاستعاضة عن كل ما يتعرض للفساد أو التلف فى سرعة كاملة ، وذلك لكفالة اكبر فرصة ممكنة لبقاء الحياة .

وكان استراتيجية الردع تقوم أول ما تقوم على قدرة الدولة على البقاء بعد أن يقع عليهـــا هجوم ذرى مفاجىء ، ثم قدرتها على الافادة من هذا البقاء بأن ترد الضربة بمثلها أو بأشد منها . وكيف تستطيع الدولة أن تحمى قوتها الضاربة أى ما مدى امكانياتها للردع بعد أن يقع عليهـــا الهجوم الذرى ؟

هناك خطط ثلاث لكفالة حماية القوة الضاربة للدولة :

١ — حماية المطارات ، وقواعد الصواريخ التى ستنطلق منها ادوات الهجوم المضاد .

٢ — توزيع تلك المطارات وهذه القواعد على انحاء شتى من المعمورة حتى لا تتعرض للدمار الشامل .

٣ — الاحتفاظ باسطول من الغواصات الذرية حاملة الصواريخ يوزع على شتى محيطات العالم للاستعانة بهذه الغواصات على الهجوم المضاد .

ولكن حتى ومع امكان توافر هـــذه الخطط الثلاث ، فان ذلك لا يكفى لضمان الردع اذ أنه من المشكلات الهامة مسألة ضمان اســتمرار المواصلات بين القيادة المنوط بها اصدار الاوامر وبين مواقع القوى الضاربة سواء كانت على البر أو فى البحر أو فى الجو ، التى ينطلق منهـــا الهجوم المضاد . فلا فائدة من توزيع قوة الردع على خمسين قاعدة مثلا منتشرة فى أنحاء مختلفة من العالم اذا كانت القيادة التى تصدر الاوامر بانطلاق الهجوم المضاد قد دمرت نتيجة للهجوم الاول ، أو اذا كانت وسائل الاتصال بين القيادة والقواعد قد دمرت أو فقدت صلاحيتها للاتصال .

وثمة صعوبة أخرى تعترض تنفيذ استراتيجية الردع ، وهى أن العدو الذى قام بالهجوم الاول يكون قد اتخذ كل الاحتياطات للحيلولة دون وصول أسلحة الردع الى قواعده العسكرية واقليمـــه ومدنه ، لذلك تتطلب استراتيجية الردع تجديدا مستمرا لاسلحة الردع ضمانا لاستطاعتها التغلب على كل ما تتخذ لمكافحتها من الاحتياطات مثل الصواريخ المضادة التى قد يعدها العدو لضمان سلامة قواعده ومدنه ، لانه اذا كانت أسلحـــة الهجوم المضاد تستطيع اليوم أن تجتاز الحصون

(١٤) Albert J. Wohlstetter — The delicate balance of terror Foreign Affairs — January 1959 New York.

الوقائية التي يقيمها العدو لحماية تقتضيه من الهجوم المضاد، فلا ضمان لأن يكون لهذه الأسلحة بعد خمس سنوات مثلا نفس هذه القدرة والصلاحية . فاذا كانت المدن السوفييتية مثلا تعتبر اليوم موقعا سهل التدمير بالصواريخ الذرية التي تطلقها الغواصات الامريكية « بولاريس » فليس هناك ضمان لان يستمر وضعها كذلك اذا وصلت روسيا الى اختراع صواريخ مضادة تحمي مدنها من كل هجوم عليها ، اذ ستصبح القوة الضاربة الامريكية في هذه الحال غير ذات جدوى ، ويترتب على هذا أن تكون الخسائر التي تتحملها روسيا من هجوم امريكي مضاد اقل كثيرا من التي تتحملها أمريكا بسبب الهجوم السوفييتي الاول ، وبذلك يتلاشى التوازن الذعرى أو الذرى .

من ذلك نرى أن التوازن الذرى الذى تقوم عليه استراتيجية الردع غير مستقر وليس له صفة الدوام لارتباطه بسباق التسلح ، وبسباق التسلح المضاد الدائر بين الخصمين .

ومصلحة السلام تقتضى أن يستمر التوازن قائما بين العملاقين ، بمعنى أنه اذا توصل أحد الجانبين الى اكتشاف سلاح جديد فمن مصلحة السلام أن يلحق به الطرف الثانى باكتشاف سلاح جديد مماثل وهكذا ..

أنواع استراتيجية الردع

استراتيجية الردع نوعان : الردع ضد قوى العدو ، والردع ضد مدن العدو . والمقصود بالنوع الاول أن الهجوم المضاد يكون هدفه تدمير قواعد صواريخ العدو ومطاراته اى شل قوته الذرية ، أما النوع الثانى فان هدفه تدمير مدن العدو فقط ..

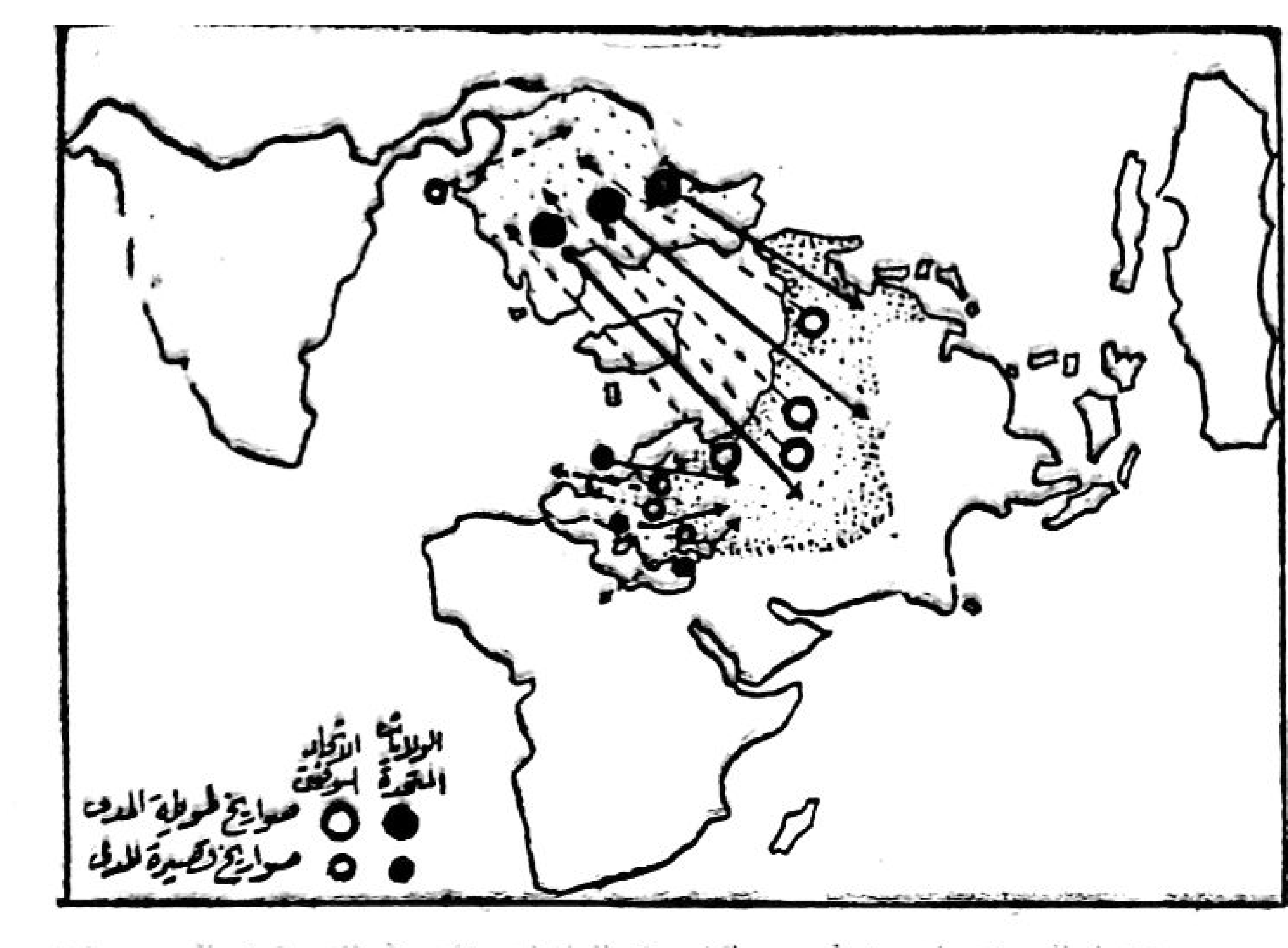
والفرق بين النوعين كبير :

اولا — القوة اللازمة للهجوم المضاد لتدمير قوة العدو تكون اكبر كثيرا من القوة اللازمة لتدمير مدنه . فتدمير قوة العدو الذرية تحتاج الى دقة ، والى تحديد المواقع تحديدا واقيا ، والى صواريخ قادرة على التخلص من الصواريخ المضادة المنوط بها حماية هذه القواعد .. اما المدن فلا يمكن حمايتها كلها نظرا الى كثرتها ، كما أن اتساع رقعتها يجعلها هدفا سهل المنال فاتباع احدى الخطتين يرجع الى القوة الحقيقية للقوة الضاربة للدولة ، فاذا كانت القوة الضاربة ضعيفة او ناشئة كقوة فرنسا أو الصين اليوم فلا تستطيع الا أن تتبع الهجوم المضاد لتدمير المدن ، واذا ارادت اتباع الخطة الاخرى فانها لا تجد لديها القدرة الكافية على ذلك .

ثانيا — خطة قصر الهجوم المضاد على تدمير مدن العدو من نتائجها انتقام هذا العدو بتدمير مدن من فرض عليه الهجوم المضاد مادامت قواته الذرية لم يقع عليها الدمار .

ثالثا — اتباع كل من الخطتين يختلف باختلاف الموقع الجغرافى ، والاتساع الاقليمى لوطن العدو . فاذا كان اقليم العدو ضيقا (مثل فرنسا ، وانجلترا) فانه لا فرق حقيقى بين الهجوم المضاد المراد به تدمير مدن العدو ، والهجوم الذى يراد به تدمير القوة الذرية ، لان تدمير القوى الذرية الموزعة فى الاقليم الضيق سيلازمه بالطبيعة تدمير مدنه ، والعكس صحيح فان تدمير مدنه يترتب عليه غالبا تدمير قوته الذرية ، وان فالاختيار بين الخطتين لا يكون الا اذا كان اتساع الاقليم المعادى يقارب اتساع القارات كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى والصين مثلا ..

رابعا — قد يكون اختيار احدى الخطتين راجعا الى اعتبارات نفسانية محضة ، فقد يقال مثلا ان القيادة السوفييتية تفضل تدمير المدن على تدمير القوى الذرية المعادية لان المدن الامريكية الكبيرة يقوم غالبها على شواطىء الاطلسى فضلا عن سهولة تدميرها يغلب أن يؤدى دمارها الى انهيار القوة المعنوية لخصمها الامريكى . وقد يقال أيضا أن القيادة الأمريكية تفضل تدمير القوى الذرية على خطة تدمير المدن فى حال وقوع مايدعو الى ذلك بينها وبين الاتحاد السوفييتى ، وتفضيلها هذا يرجع الى أمرين : أولهما ، أن تدمير القوة الذرية السوفييتية يكفل للقارة الامريكية عجز خصمها من الاستمرار فى تدمير مدنها . وثانيهما ، أن تدمير المدن السوفييتية أمر لايكاد يكون مضمون النتيجة ، على حين أنه يواجه صعوبة كالتى يواجهها أمر تدمير القوة الذرية ، وذلك لتباعد



...سوفيتي نظرا الى اتساع رقعة

... اتبع احد الخصمين خطة تدمير ...طة تدمير قوته الذرية فان نتيجة ... المتبادل بينهما ، ولذلك تضافرت ...مل لتخفيف حدة هذا التدمير ... على استراتيجية الردع ، وقد ... الى ظهور نظرية « الرد المرن » ...نمارا وزير حربية الولايات

...العنيف ونظرية الرد المرن (١٦)

...اتيجية الذرية الامريكية فى بداية ...قائمة على نظرية الانتقام العنيف، ...ه النظرية فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية السابق بقوله : « ان المعتدى العنيد يجب أن يعرف أن أعماله ستجلب عليه انتقاما مروعا يجعله يخسر اكثر مما يكسب ، ويجب ان تحدد أهداف الانتقام ، وأن يتم الاتفاق عليها مقدما لان رد العدوان يكون عن طريق تصميم العالم الحر وقدرته على أن يرد ردا رادعا بوسائل يختارها » (١٧) .

وكانت الولايات المتحدة يومئذ تحتكر السلاح الذرى وتنفرد به ، كما تنفرد بطيران استراتيجى قادر على نقل القنابل الذرية الى اى مكان يريد تدميره . ولكن سرعان ما تبدلت الحال وظهر ما يدعو الى تغيير كل ذلك بعد ان اصبحت روسيا السوفييتية تملك السلاح الذرى ، بل توصلت الى صنع الصواريخ عابرة القارات القادرة على حمل الدمار الذرى الى قلب العالم الامريكى ، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد

السوفييتي قد توازنت كفتاهما في ميزان القوة الذرية ، وهذا التوازن الذري الجديد قد ادى الى تغيير الاستراتيجية الذرية الامريكية تغييرا استدعى ابطال نظرية الانتقام العنيف لتحل محلها نظرية الرد المرن ، تلك النظرية التي وضع اسسها الجنرال مكسويل تيلور وتبناها مكنمارا .

ومؤدى هذه النظرية أنه اذا وقع عدوان من الاتحاد السوفييتي فان واجب الولايات المتحدة الامريكية يقضي عليها بأن ترد على هذا العدوان لا بالحرب الذرية الشاملة المدمرة ، ولكن عن طريق عدوان مضاد يناسب مقدار العدوان السوفييتي . فاذا ألقت روسيا السوفييتية مثلا قنبلة ذرية واحدة على قاعدة عسكرية أمريكية فيجب أن يكون الانتقام الامريكي مرنا مقصورا على القاء قنبلة ذرية واحدة على هدف سوفييتي مماثل ، واذا وقع الهجوم بأسلحة تقليدية فان الرد يجب أن يكون كذلك بالاسلحة التقليدية وهكذا ...

وقد أدى رواج هذه النظرية الى حدوث أزمة ثقة بين الولايات المتحدة وبين حلفائها الغربيين(١٨) وقد عبر عن عدم ارتياح بعض الدوائر العسكرية الاوربية الى هذه النظرية ، الجنرال الفرنسي أركان حرب أيوريه في محاضرة ألقاها في المعهد الاستراتيجي التابع لحلف الاطلنطي في يولية سنة ١٩٦٤ (١٩) اذ قال ان نظرية الرد المرن لا تصلح للدفاع عن أوربا الغربية للاسباب الاتية :

اولا — اذا كان الهجوم السوفييتي بالاسلحة العادية ، فان تفوق القوات المسلحة السوفييتية لقربها من الهدف من ناحية ، ولميزة عنصر المباداة من ناحية اخرى ، يجعل الولايات المتحدة وفقا لنظرية الرد المرن عاجزة عن رد العدوان بعدوان مماثل اي بالاسلحة العادية ، وليس في مستطاع الولايات المتحدة انقاذ اوربا الا عن طريق نظرية الانتقام العنيف .

ثانيا — اذا افترضنا أن القوات الاوربية والقوات الامريكية المتحالفة معها معادلة للقوات السوفييتية المهاجمة ، واذا فرضنا كذلك أن العدوان لم يكن مفاجئا فان المباداة والمبادرة تتيحان للجانب السوفييتي تفوقا لا يمكن معه وقف تغلغل قواته المسلحة الا بعد ان تكون قد تمكنت من احتلال أوربا الغربية كلها ، وفي وقائع الحربين العالميين السابقين ما يؤيد ذلك (٢٠) .

يستخلص من ذلك انه لا يمكن وقف القوات السوفييتية اذا هاجمت أوربا الغربية حتى ولو كانت القوات المدافعة متعادلة مع القوات المهاجمة في القوة ، ويرجع ذلك الى عدم وجود « عمق » أوربي . فكأن نظرية الرد المرن لا تصلح للدفاع عن اوربا ، ولكنها تعتبر في راى بعض العسكريين الاوربيين اول تراجع أمريكي ابان السلم ، ولا تستطيع أوربا ضمان سلامة اقاليمها الا اذا امتلكت قوة ذرية ضاربة تستطيع بها أن تهدد الاتحاد السوفييتي وتمنعه من المجازفة بالهجوم .

ويؤخذ على نظرية الرد المرن ، اي نظرية التدرج في الهجوم الانتقامي أنه من الناحية النفسانية يتعذر على دولة أن تكتفي بانتقام مماثل للهجوم الذي وقع عليها ، لان الانتقام من طبيعته أن يتضمن ردا على العدوان الصاع بصاعين لان البادىء اظلم ، فمثلا اذا القت روسيا قنبلة ذرية واحدة على احدى المدن الامريكية ، فليس بوسع القيادة الامريكية أن تجزم بأن الامر سيقف عند هذا الحد فتكتفي بأن ترد بقنبلة واحدة مماثلة ، بل يدفعها شهوة الانتقام وحرصها على

---

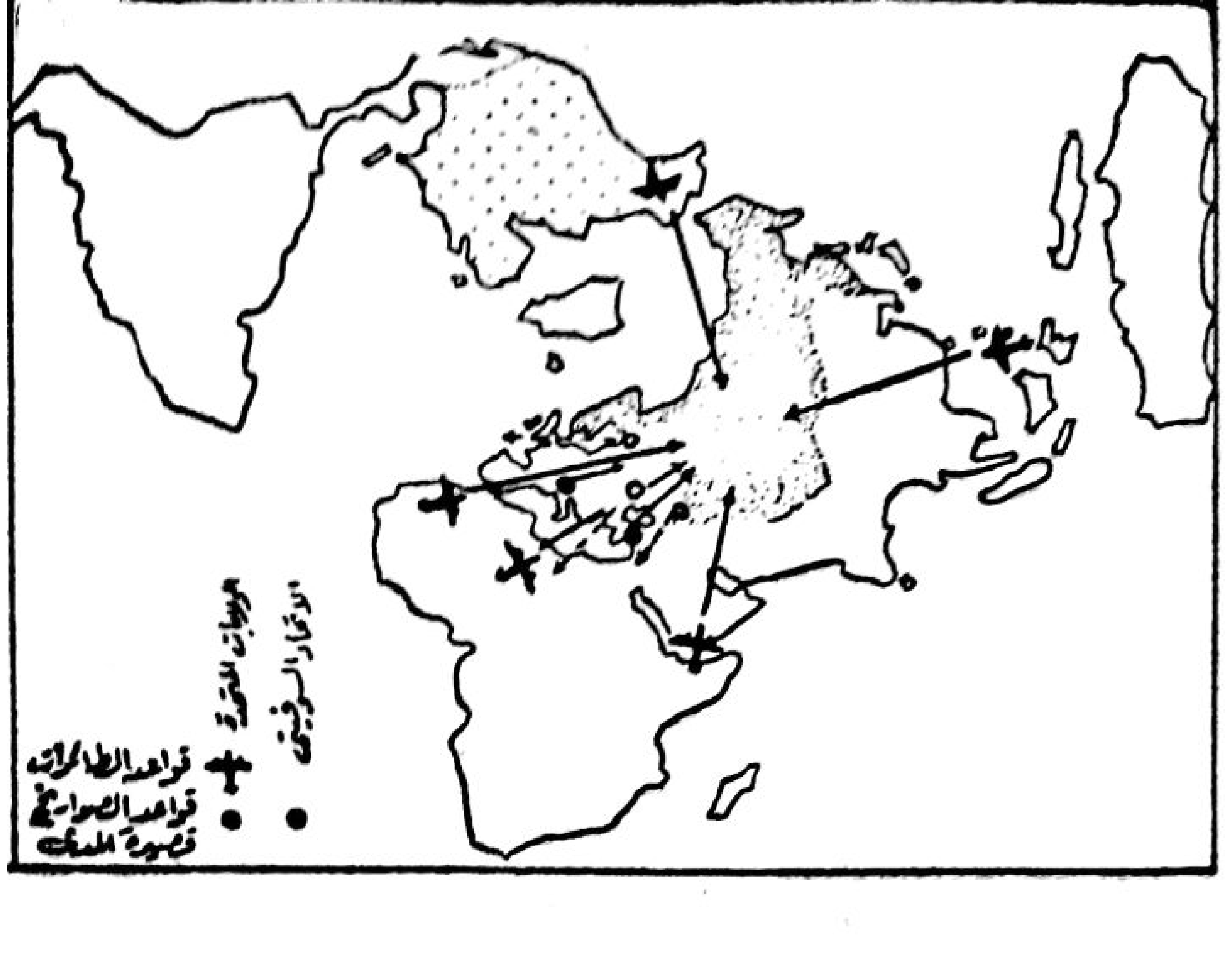
(١٨) انظر على سبيل المثال

Général Beauffre — Stratégie de dissuassion et stratégie de guerre in Revue de Défense Nationale Paris. 1962.

(١٩) انظر

Général d'Armée Ailleret. Opinion sur la théorie stratégique de la « flexible response ». Revue de défense Nationale. Aout — Septembre. 1964.

(٢٠) في الحرب العالمية الاولى لم تستطع قوات الحلفاء وقف العدوان الالماني الا بعد ان تراجعت نحو مائتي كيلو متر ، وكانت تنقلات الجيوش وقتئذ على الاقدام او على ظهور الخيل . وفي الحرب العالمية الثانية انهارت جبهة الحلفاء امام العدوان النازي غربا ، اما في الجبهة الشرقية فلم تستطع القوات السوفيتية ان تقف قوات النازي الا بعد ان تراجعت نحو الف كيلو متر .



ى الى ان تشتد فى هجومهـــا
ذلك يقال اذا كانت الولايات
ا هى البادئة بالعدوان .

العسير التمييز بـين الاهداف
ة تدمير القوى الذرية) والاهداف
(خطـة تدمير المدن) ولذلك
طبيق نظرية الرد المرن .

ذا هو موقف المعسكر الغربى
ربى) من نظرية الانتقام العنيف
ن نما موقف المعسكر الشيوعى

اريشال سوكولسكى السوفييتى
تيجية العسكرية السوفييتية(٢١)»

عن موقف بلاده تجاه الاستراتيجية الذرية بما مؤداه أن روسيا ترفض رفضا قاطعا الاخـذ بنظرية الرد المرن ، كما أنها ترفض التفريق بين الحرب الذرية والحرب العادية ، وترى انه اذا وقع عليها هجوم فان من واجبها أن ترد عليـه رداً عنيفا بلا تفرقة بين سلاح وآخـر فى ذلك الرد ، بل ان هذا الرد العنيف هو الضمان الوحيد لسلامة الاتحاد السوفييتى .

وقد يقال : لمـاذا تؤيد امريكا نظرية الرد المرن على حين أن روسيا السوفييتية تتمسك بنظرية الانتقام العنيف ؟

وعن هذا التساؤل يجيب الاستاذ ريمون آرون بتفسيرات ثلاثة (٢٢) :

Scanned with CamScanner

١٢١

اولا — ان النظام السياسى الامريكى يصعب فيه مراعاة السرية الدائمة فى الشئون العسكرية، ولا مناص لامريكا من العلنية، ومنها علنية العلاقات الاستراتيجية وعن طريق هذه العلانية عرفنا ان الاستراتيجية الامريكية تحبذ نظرية الرد المرن. اما النظام السياسى السوفييتى فانه يرى استعمال السرية الدائمة ولذلك لا يعرف احد الا ما تريد روسيا ان يكون معروفا، وقد ارادت ان يكون معروفا عنها انها ستطبق الانتقام العنيف فى حال اى عدوان عليها حتى ولو كانت فى قرارة نفسها لا تنوى هذا التطبيق.

ثانيا — تعتبر امريكا من الناحية الدبلوماسية فى موقف دفاعى، فهى اذن فى حاجة الى تنوع صور الردع، وهذا يتنافى مع الاخذ بنظرية الرد العنيف وحده.

ثالثا — ان اخذ روسيا بنظرية الانتقام العنيف يعتبر رد فعل ديالكتيكى لاتباع امريكا استراتيجية الرد المرن، بمعنى انه اذا اتبعت امريكا نظرية الانتقام العنيف فمن المحتمل ان تتبع روسيا نظرية الرد المرن.

ومهما تكن قيمة تلك التفسيرات فانها توضح لنا جانبا هاما من جوانب الاستراتيجية الذرية، وهو اخفاء صورة الردع الذى ستتبعه الدولة اذا وقع عليها اول هجوم ذرى.

بقى علينا بعد هذا ان نتناول موضوعا آخر، هو موضوع وقوع الحرب الذرية نتيجة خطأ، وهذا من الموضوعات الخطيرة التى تثير اهتمام الاستراتيجية الذرية، وقد كثرت الدراسات والبحوث حول احتمالات الخطأ(٢٢)، ومن ذلك:

اولا — وقوع خطأ فنى، كأن يحدث انفجار فى مصنع ذخيرة وتسجله الاجهزة التى يملكها دفاع العدو فيظن خطأ انه نتيجة لقذيفة نووية معادية فيبادر باطلاق اسلحة الهجوم المضاد وتقع الكارثة نتيجة لهذا الخطأ.

ثانيا — يضيفون الى هذه الحالة حالة ما اذا اصيب بجنون مفاجىء ضابط موكول اليه امر السلاح الذرى، فيبدو له ان يستعمل هذا السلاح، فتقع الكارثة.

ثالثا — وقوع خطأ سياسى، كأن يهدد احد الطرفين خصمه بالحرب دون أن يعنى فعلا ما يقول، او دون أن ينوى التنفيذ، ويقف منه الطرف الاخر مثل هذا الموقف ولكن سوء التفاهم قد يستفحل فيؤدى هذا أيضا الى وقوع الكارثة. وهذا الاحتمال قد فصله الفيلسوف البريطانى برتراند راسل تفصيلا وافيا.

رابعا — قد تقع الحرب الذرية بسبب تدخل دولة ثالثة لها مصلحة فى وقوع حرب بين دولتين تتنافسان على زعامة العالم، كأن تسعى هذه الدولة الثالثة بالوقيعة مثلا بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى لتدمر كل منهما الاخرى فتخلص زعامة العالم لهذه الدولة الثالثة المنافسة لهما.

ويرى الباحثون أن الدول التى ينتظر ان تقوم بدور الدولة الثالثة الذى اشرت اليه سيزيد عددها كلما زاد عدد الدول التى تملك السلاح الذرى، ولذلك يسعى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى فى ظل مباحثات حظر التجارب الذرية، الى منع انتشار تملك الاسلحة الذرية بين حلفاء كل منهما، بل ايضا بين الدول التى ليست من حلفائهما.

ولكن اذا تعددت الدول التى تملك السلاح الذرى، فان النظريات التى سلفت تفقد بعض صلاحيتها، او ستحتاج الى اعادة النظر فى مدلولها.

واذا كان من الصعب ان نتكهن بالابعاد الجديدة للاستراتيجية الذرية فى ظل تعدد القوى الذرية فى العالم، فاننا نستطيع ان نقدم مجمل ما يقوله المتخصصون فى الاستراتيجية الذرية حول ذلك.

اولا — كلما تعددت الدول التى تملك السلاح الذرى، زاد احتمال وقوع حرب ذرية بسبب خطأ فنى، او خطأ سياسى. ويضيفون الى هذا

---

(٢٢) انظر على سبيل المثال ...

Raymond Aron. Le Grand Débat. op. cit. p.p. 71 — 79

Claude Delmas. La Stratégie Nucléaire. op. cit. p.p. 91 — 95.

ان الدول الحديثة فى ميدان السلاح الذرى لا تستطيع اتخاذ جميع الاحتياطات التى تتخذها الدول العريقة فى هذا الميدان . ولهذا يكون هناك مصدر جديد لنشوب الحرب الذرية نتيجة وقوع خطأ .

ونحن نرى ان هذا التفسير يغلب عليه طابع التشاؤم ، لان الدول الذرية الكبرى تملك من الاجهزة ما يعينها على ان تعرف بسهولة مصدر التفجير الذرى . فاذا كان من دولة صغيرةحديثة التملك للسلاح الذرى ، قامت بردعها دون أن يترتب على ذلك وقوع حرب ذرية شاملة .

ثانيا — كثير من الدول التى ستمتلك السلاح الذرى فى المستقبل القريب ليست من النضوج السياسى بحيث تستطيع تقدير عبء مسئولية امتلاكها لمثل هذا السلاح الخطير ، وبالتالى فان تصرفاتها السياسية او العسكرية ستكون اشد خطرا على السلام العالمى من تصرفات الدول العريقة فى هذا السلاح .

ولا نرتاح ايضا الى هذا التفسير لانه يحصر الحكمة وحسن التصرف فى دول دون اخرى ، مع انه كثيرا ما اساءت التصرف دول عريقة فى تملك الاسلحة ، على حين احسنت التصرف دول محدثة فى شئون السياسة الدولية .

ولئن كنا لا نؤيد انتشار تملك الاسلحة الذرية فان ذلك لا يمنعنا من ان نقرر انه لو تحقق هذا الانتشار فانه لا يزيد فى مدى ما يهدد الامن والسلام فى العالم اكثر مما هو قائم فى حالحصره فى دول معينة .

يضاف الى هذا ان سباق التسلح مستمر بين كل من العملاق الامريكى والعملاق السوفييتى ، ولا بد أن يبتكر كل منهما اسلحة جديدة للهجوم واسلحة جديدة مضادة ، مما يجعل الفرق قائما بين الدول الكبرى العريقة فى الاسلحة الذرية والدول التى تملكتها حديثا او ستتملكها عماقريب لذلك يمكن التكهن بأن الاستراتيجية الذرية ستنقسم الى ثلاثة فروع :

الاستراتيجية الذرية بين روسيا وامريكا وهى تخضع للنظريات التى سبق ايرادها ، والاستراتيجية الذرية التى تتبعها كلّ من هاتين الدولتين الكبيرتين ازاء الدول التى تملكت السلاح الذرى حديثا كالصين مثلا او فرنسا ، ثم الاستراتيجية التى تتبعها الدول الحديثة التملك للسلاح الذرى ازاء بعضها البعض ، او ازاء الدول التى لا تملك هذا السلاح .

ويتضح من كلّ ما قدمنا اننا ازاء فرع جديد من فروع الاستراتيجية ما زال فى طور التكوين، وانه فى تطور مستمر نتيجة لسباق التسلح او لتغير العداوات او الارتباطات العسكرية فى العالم .

المبحث الرابع

فى الاستراتيجية غير المباشرة

الاستراتيجية غيرالمباشرة تتضمن عدة مفاهيم يختلف بعضها عن البعض ، الا ان بينها جامعا مشتركا هو عدم الهجوم على العدو هجوما مباشرا صريحا ، بل هجوما خفيا غير مباشر .

والمفهوم الاول لهذه الاستراتيجية يعرف باسم « حرب العصابات(٢٤) » وهى التى تقوم بها جماعات المتسللين وراء خطوط العدو ، أو داخل معسكراته بغية احداث الفوضى ، وايقاع التدمير ، واشاعة الفتن ، ثم تنسحب هذه الجماعات المتسللة الى معاقلها بعد قيامها بمهمتها.وأحدث امثلة هذه الاستراتيجية ماقام به نحو ثلاثين الف جزائرى فى مقاتلته ضد الجيش الفرنسي المسلح بأحدث الاسلحة وكان يتألف من ثلاثمائة الف جندى . ومن أمثلتها ايضا حرب العصابات التى تدور فى فيتنام بين قوات فييت كونج والقوات الامريكية المسلحة بأحدث الاسلحة بالاشتراك مع قوات فيتنام الجنوبية .

والمفهوم الثانى للاستراتيجية غير المباشرة هو الذى نادى به الاستراتيجى البريطانى الشهير ليدل هارت ، ومجمله فتح جبهة ثانوية فى اقليم العدو ، او فى اقليم دولة تابعة له بعيدا عن جبهة القتال الاساسية . فنابليون حين دخل مصر سنة ١٧٩٨ ليهاجم فيها الامبراطورية

(٢٤) Guerilla Warfare

٦٢٤ البريطانيـة ، كان يتبع الاستراتيجيـة غير المباشرة(٢٥) والحلفاء في الحرب العالمية الثانية قد فتحوا جبهة ثانوية حين نزلت قواتهم فيجنوب افريقيا فكانوا بذلك يتبعون الاستراتيجية غير المباشرة .

والمفهوم الثالث للاستراتيجية غير المباشرةهو اثارة الفتنة داخل اقليم العدو ، كان تقاتل طائفة طائفة اخرى ، او يثور مذهب على مذهب آخر او تتحرك اقلية تطالب بامتيازات من الاكثرية ، او نحو ذلك مما يؤدى الى اضعاف العدو من الداخل .

والاستراتيجية غير المباشرة ، او استراتيجية الفتنة (والفتنة بمفاهيمها المختلفة « اشد من القتل» فيما يقول القرآن الحكيم) تخضع لقواعد تكاد تكون واحدة ، وترجع الى سبب واحد هو ان العدو الذى يراد محاربته عن طريق هـذه الاستراتيجية يكون اعظم منه قوة من حيث عدد الجنود ، وعتادهـم وتنظيمهم ، او من حيث الحلفاء الذين يتعاونون معه ، ويساعدونه في كفاحه . وايا كانت اسباب التفوق فانه هوالذى

يرغـم الطرف الضـعيف على ان ياخذ بتلك الاستراتيجية غير المباشرة ، اما لكسب الوقت عسى أن يتقوى بعدئذ ، واما انتظارا لمساعدة يرجو ان تجيئه فتجعله متعـادلا مع عدوه في القوة ، واما املا في ان يمل عدوه طول الكفاح فيتراجع أو يعدل الى المسالمة .

وقد زادت اهمية الاستراتيجية غير المباشرة في السنوات الاخيرة لعدة اعتبارات سياسـية وعسكرية نذكر منها :

اولا — ان جميع الشعوب التى كانت خاضعة للاستعمار في افريقيا وفي آسيا قد اتبعت هذه الاستراتيجية في سبيل الوصول الى الحرية التى تبغيها . فالمستعمر الاوربى سواء اكان انجليزيا ام فرنسيا ام هولنديا هو اقوى واوفى تنظيما ، واوفر عتادا فليس امام الشعوب المناضـلة في سبيل حريتها الا اتباع الاستراتيجية غيرالمباشرة في كفاح هذا العدو القوى . وسواء في ذلك حرب ماو ماو في كينيـا ، او حرب المليون شـهيد في الجزائر او معركة الفدائيين المصريين في قاعدة قناة السويس ، او حرب ماوتسى تونغ ضـد الكومنتنج المتحالف مع العمـلاق الامريكى في الصين . . كل هذا الجهاد والكفاح كان قائما على اساس الاستراتيجية غير المباشرة .

ثانيا — ان اختراع السـلاح الذرى جعـل الحرب الذرية مستبعدة لانها ان وقعت ادت الى دمار شامل لجميع المحاربين لا فرق في ذلك بين غالب ومغلوب ، كما انالحرب التقليدية اصبحت وخيمة العقبى من خشية أن تنقلب الى حرب ذرية اما بسـبب استعمال الاسـلحة الذرية التكتيكية ، واما بسبب خطأ قد يؤدى الى تحول الحرب من تقليـدية الى ذرية . لذلك اصبحت الدول التى تستطيع الاخذ بالاستراتيجية الذرية او الاستراتيجية التقليدية ، تتبع الاستراتيجية غير المباشرة في صورها المختلفة لانها لا تؤدى الى الحـرب الـذرية التى تخشاهـا البشرية وتتوقاها .

ثالثا — ان المعسكر الشيوعى اعلن في صراحة أن اسلوبه الجديد في تحقيق دعوته لا يقوم على الحرب التقليدية على نحو ما كان ينادى لينين ، ولكنه اسلوب جديد يتبلور في حروب التحرير التى تقوم اصلا على الاستراتيجية غير المباشرة. والرئيس خروشوف في خطبة مشهورة له القاها سنة ١٩٦١ ، أعلن أن من اهـداف الاتحـاد السوفييتى مسانـدة حـروب التحـرر القومى والحروب غير التقليدية « داخل العالم الحر » ولم يسكت العملاق الامريكى عن هذا التحدى، فسرعان ما ظهرت مدرسة عسكرية جديدة في الولايات المتحدة تنادى بحرب العصابات المضادة لمقاومة الاستراتيجية السوفيتية أو الصينية غير المباشرة .

ونرى من ذلك ان الاستراتيجية غير المباشرة ليست هى الحرب العلنية بمفهومها التقـليدى بقدر ما هى حرب جديدة تدخل في اطار الحـرب الباردة من ناحية ، ولا تتعارض مع التعايش السلمى من ناحية اخرى ما دامت هنك — كما قال تروتسكي — حالة جديدة لا هى حالة حرب ولا هى حالة سلم .

(٢٥) Napoléon « To Ruin England, we must make ourselves masters of Egypt »

ماهى القواعد التى تحكم هذه الحرب الخاصة القائمة على الاستراتيجية غير المباشرة ؟ ذلك هو ما تحاول أن تجيب عنه بايجاز فيما يلى :

القاعدة الاولى : فى الاستراتيجية غير المباشرة محواها أن الطرف الضعيف يعوض من ضعفه بالنسبة الى الطرف القوى بمضاعفة قواه المعنوية ، فاذا كان الطرف الاقوى يركز على القوة المادية فان الطرف الضعيف يركز على القوة المعنوية .. ومن هنا تتجلى اهمية التعبئة المعنوية فى الاستراتيجية غير المباشرة ، سواء كانت هذه التعبئة تستند الى شعارات حتمية التاريخ ، أو التحرر وغيرهما ، أو الى تأييد الرأى العام العالمى . والامثلة على ذلك كثيرة: فضابط المخابرات الانجليزى لورنس حين أراد نشر ثورة عربية فى الجزيرة ضد التسلط العثمانى استغل شعار القومية العربية فى شبه الجزيرة ليغذى هذه الثورة التى استندت الى اسس الاستراتيجية غير المباشرة . وثورة ماو ماو فى كينيا استغلت شعار القومية الافريقية لاشعال الثورة ضد الاستعمار العنصرى البريطانى .. وقوات فييت كونج التى تحارب القوات الامريكية الاكثر عددا وعتادا ونظاما وفقا لاسس الاستراتيجية غير المباشرة ، تستغل شعار الماركسية .

وهذه التعبئة الروحية يجب الا تكتفى باظهار شرعية موقف الطرف الضعيف ، بل يجب عليها ايضا أن تسعى لتوضيح بطلان موقف الطرف القوى .. فاذا كانت القوة المادية المحضة هى العنصر الرئيسى فى الاستراتيجية التقليدية واذا كان الردع أو الانتقام هو العنصر الرئيسى فى الاستراتيجية الذرية ، فان اقناع الرأى العام وتعبئته هما العنصر الاساسى فى الاستراتيجية غير المباشرة .

والقاعدة الثانية فى الاستراتيجية غير المباشرة هى استنادها الى قوى الشعب والى المقاومة الشعبية ، فالطرف الضعيف يجب أن يجعل من همه تعويض ضعفه امام الطرف القوى بتأييد الشعب له واشتراكه معه فى الكفاح . وهذا يفسر لنا معنى اهتمام كل من لينين وستالين بالتضامن بين الجيش والشعب ، ويفسر لنا جعل ماوتسى تونج المبدأ السادس من أصول استراتيجيته ، التضامن الوثيق بين الجيش والشعب .

وهذا التضامن الوثيق قد يتحقق بايمان عامة الشعب بالاهداف السياسية التى فى سبيلها يدور الكفاح كما كان الحال فى أغلب الحروب التحررية التى عاشتها الشعوب الافريقية والاسيوية لتحرر أوطانها من الاستعمار .

وكما يتحقق هذا التعاون الوثيق عن طريق الاقناع والايمان ، قد يتحقق ايضا عن طريق التخويف والارهاب . بمعنى أن المحاربين لا يترددون فى حمل الجموع على التعاون معهم ومساعدتهم ، ومقاطعة العدو والابتعاد عنه . والامثلة كثيرة على استعمال الارهاب فى سبيل تحقيق التعاون الوثيق بين القوات المحاربة والشعب . فالقوات الشعبية الايرلندية فى بداية هذا القرن ، قست على ابناء الشعب الايرلندى بقدر ما قست على عدوها البريطانى .

واذا كانت القاعدة الاولى للاستراتيجية غير المباشرة تدور حول ايجاد ايديولوجية قوية ، والقاعدة الثانية تدور حول تأييد الشعب لهذه الايديولوجية ليتعاون تعاونا وثيقا مع المحاربين، فان القاعدتين مرتبطتان احداهما بالاخرى ارتباطا قويا . وعلى ضوء هذا الارتباط حاول بعض الكتاب(٢٦) التفريق بين نوعين من المقاومة

(٢٦) Julian Amery « Of Resistance » The Nineteenth Century and After March 1949, p. 138 in James Eliot Cross. Conflict in the Shadows Constable Company Ltd — London 1964, page 5

ـمية : النوع الاول يتمثل فى الحركة التى تريد العودة الى الاوضاع التى كانت قائمة قبل نشوب الصراع المسلح ، والنوع الثانى يتمثل فى الحركة التى تستمد قوتها من الرغبة فى هدم النظام القائم لانها تراه ظالما ، واقامة نظام جديد ترونه محققا للعدالة ، فحركات المقاومة السرية التى ظهرت فى اوربا الغربية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية للتخلص من التسلط النازى تدخل فى نطاق النوع الاول ، اما الحركات التى ظهرت فى الدول الافريقية والاسيوية التى كانت مستعمرة فانها تدخل فى نطاق النوع الثانى .. وقد اهتم هؤلاء الكتاب بدراسة الاستراتيجية غير المباشرة التى طبقت فى يوغوسلافيا اثناء الحرب العالمية الثانية للتخلص من الاحتلال العسكرى النازى(٢٧) ، فقد قامت هناك حركتان: احداهما بزعامة الماريشال تيتو وتهدف الى اقامة نظام جديد فى البلاد لا يمت بصلة الى النظام الملكى الذى كان قائما قبل الحرب العالمية الثانية ، والحركة الاخرى كان يتولى زعامتها الجنرال ميخائيلوفتش وقد كان يكافح من اجل عودة الملكية ، وكان يرى ان قواته ليست الا امتدادا للجيش اليوغوسلافى الملكى ».

ولكن يجب الا نبالغ فى تقدير اهمية هذا التقسيم لان كلا من الحركتين انما تستهدف التغيير ، والتغيير فى ذاته تعبير عن ايديولوجية ثورية . والحركات الثورية قد تكون يسارية تقدمية ، وقد تكون يمينية رجعية ، ولكنها فى كلتا الحالتين قوة معنوية رئيسية فى الاستراتيجية غير المباشرة .

وكذلك يجب الا نعير كبير اهتمام بما ياخذ به بعض الكتاب الامريكيين من وصفهم لاى حركة ثورية قائمة على الاستراتيجية غير المباشرة ، بأنها كلها يسارية وان للشيوعية دورا اساسيا فى انبعاثها ، فذلك خلط بين الايديولوجية الثورية والايديولوجية اليسارية يرجع الى ان كلا منهما عماد لتعبئة القوات المحاربة وفقا لاصول الاستراتيجية غير المباشرة . فحركة ماو ماو فى كينيا ، وحركة ايوكا فى قبرص ، وجبهة التحرير الوطنية فى الجزائر ، كانت كلها حركات ثورية ولكنها لم تكن يسارية ولا شيوعية ، وحركة الجيش السرى الفرنسى فى الجزائر التى قام بها المستوطنون الفرنسيون طبقت الاستراتيجية غير المباشرة مع انها قامت على ايديولوجية رجعية(٢٨) ».

والقاعدة الثالثة للاستراتيجية غير المباشرة « هى ان المحاربين يجب أن يحصلوا على مساعدة ايجابية من دولة صديقة . فقوات الجزائر حين كانت تحارب الاستعمار الفرنسى وفقا لاصول الاستراتيجية غير المباشرة ، استطاعت ان تصمد أمام الجيش الفرنسى وتنتصر لانها كانت تتلقى عونا من البلاد العربية المجاورة لها وفى طليعتها الجمهورية العربية المتحدة ثم تونس والمغرب ، ومن يوغوسلافيا وغيرها . وقوات فييت كونج استطاعت الصمود فى وجه العملاق الامريكى منذ سنة ١٩٦٥ بفضل المساعدات التى تتلقاها من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى. والخطة العسكرية التى وضعتها التنظيمات الافريقية المكلفة بتنظيم حرب التحرير فى انجولا وموزمبيق تعتمد اصلا على معسكرات قائمة خارج هذين الاقليمين على مقربة من حدودهما فقوات تحرير موزمبيق مرابطة فى تنزانيا ، وقوات تحرير انجولا مرابطة فى الكونغو . ولا شك كان من اسباب اخفاق حرب ماو ماو ، ان القائمين بها لم يستطيعوا الحصول على مساعدة ايجابية من الدول الافريقية المجاورة لها(٢٩) ».

---

(٢٧) James Elliot Cross op. cit. page 5
(٢٨) Ibid p. 6
(٢٩) Ibid page *

وليست العبرة بتقديم السلاح والمال وحدهما بل العبرة ايضا بعلاج الجرحى والمصابين لان من العناصر الهامة للاحتفاظ بالقوة المعنوية ان يشعر المحارب ان علاجه مكفول اذا جرح او أصيب ، ولهذا تهتم الاستراتيجية غير المباشرة بنقل الجرحى الى مناطق معينة خارج المناطق التي يحاربون فيها . فجرحى حرب التحرير اليوغوسلافية مثلا كانوا ينقلون الى مستشفيات امريكية وانجليزية فى ايطاليا ، فكان ذلك مما ساعد على بقاء الروح المعنوية قوية فى القوات اليوغسلافية التي كانت تكافح عدوا يعد خطيرا بالنسبة اليها(٣٠) ».

والقاعدة الرابعة للاستراتيجية غير المباشرة تقوم على سرعة التنقل والتحرك للانسحاب امام قوات العدو بعد ان يسدد المحاربون ضرباتهم ، او حين يجدون ان العدو على وشك أن يقضى عليهم . وذلك يقتضى ان تكون القوات التي تتبع الاستراتيجية غير المباشرة مسلحة بأسلحة خفيفة ، كما تتطلب معرفة دقيقة بطبيعة الارض التي يحاربون فوقها . ويتوافر ذلك عادة فى الفدائي المواطن الذى عاش حياته فى الاقليم الذى يحارب من اجل تحريره ، ولكنه لا يتوافر فى العدو الاجنبى عن الاقليم . ولابد لهذه القوات من جهاز قوى للمخابرات للاحاطة بكل تحركات العدو ، وبكل تخطيطاته العسكرية ، ومعرفة حقيقة ما لديه من قوة ».

لكل ذلك يسهل تطبيق الاستراتيجية غير المباشرة فى البلاد المتخلفة حيث لا توجد طرق المواصلات المعبدة الصالحة لتحركات قوى الجيوش النظامية المسلحة بالمعدات الحربية الحديثة ، حيث لا توجد مطارات .. اما اذا كانت البلاد صناعية متقدمة فان تطبيق هذه الاستراتيجية يكون اعسر واشق .

والاستراتيجية المضادة للاستراتيجية غير المباشرة مهمتها مواجهة عناصر القوة فى الاستراتيجية غير المباشرة . ومن ذلك :

١ — اضعاف القوة المعنوية للفدائيين ، والقوى الشعبية التي تتبع فى كفاحها استراتيجية غير مباشرة، وذلك من طريق عزل هؤلاء واولئك من العالم الخارجي لقطع الامداد عنهم مثلما حدث فى الحصار الفرنسى للجزائر ».

٢ — محاولة ابتكار ايديولوجية جديدة مناهضة للايديولوجية التي من اجلها يكافح المحاربون ، وذلك مثل شعارات : « الجزائر الفرنسية » او « العالم الحر » او « التحالف من اجل السلام » ونحو ذلك من الشعارات .

٣ — محاولة اثارة الفتنة داخل صفوف الفدائيين او قوى الشعب ، والعمل لعزلهم عن الشعب ، وانشاء قوات مناهضة لهم من مواطنيهم . وحين دخلت القوات الالمانية روسيا اثناء الحرب العالمية الثانية استغلت القوميات المتعددة التي يتكون منها الاتحاد السوفييتى لتكوين قوات تحارب فى صفوف القوات الالمانية ضد الجيش الروسى . وقد انشأت فرنسا قوات « الهاركى » فى الجزائر من مواطنين جزائريين لتحارب جبهة التحرير الوطنية مناصرة للجيش الفرنسى ».

٤ — محاولة تزويد الجيوش النظامية بأسلحة خفيفة ، وتنظيمها فى مجموعات صغيرة ليتاح لها سرعة التنقل لمواجهة قوات العدو وهي تتميز فى تحركاتها بهذ السرعة . وقد كان استعمال طائرات الهيلكوبتر فى نقل الجنود النظاميين عاملا من عوامل الاستراتيجية المضادة للاستراتيجية غير المباشرة ، وقد تجلى ذلك فى حرب الجزائر، وفى حرب فيتنام .

تلك هى بعض قواعد الاستراتيجية غير المباشرة اوردناها فى ايجاز ، مبتعدين عن الدراسات التفصيلية الخاصة بحرب العصابات فى المدن ، وفى القرى ، وبتنظيم الطابور الخامس . وباصول الحرب النفسانية وسواها مما يتصل بالاستراتيجية غير المباشرة ، لان هدفنا من هذه الدراسة هو تعرف الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية لنستطيع أن نميز بينها وبين كل من الاستراتيجية التقليدية والاستراتيجية الذرية .

---

(٣٠) Ibid page 27

قال الفيلسوف الالمانى ايمانويل كانت مامعناه ان المجتمع البشرى لابد أن يمر من طريق الحروب الدامية المدمرة لكى يصل فى يوم ما الى عصر السلام ، حيث ينتصر سلطان العقل الخير على سلطان النفس الامارة بالسوء ، وانه من الصراع الكامن بين العقل والنفس يتولد الخير لان مايعانيه الانسان من بؤس وفاقة بسبب الحروب يدفعه الى تلمس الحياة الوادعة ، حياة السلم التى سيح له أن يحظى بالمدنية والرقى .. اما كلاوسيفتز الاستراتيجي الالمانى فانه يرى على نقيض الفيلسوف السالف الذكر ، ان الحرب من طبيعة البشر تستلازمهم لانها الوسيلة الوحيدة لفرض ارادة البعض على البعض الاخر .

وبين هذين الاتجاهين لمفهوم علاقات الامم بعضها ببعض يترجح مستقبل المجتمع البشرى. فهل تستطيع الدول ان تقهر ميول النفس الامارة بالسوء ، وتخضعها للنظام والقانون فتتخلص من الحروب ؟ أم هل سيظل سعير الحروب يتلظى حتى يحترق فى اتونها المجتمع البشرى ؟

لقد مضى نحو اثنين وعشرين عاما منذ القيت اول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما ، وقد كانت الحروب والمنازعات المحلية التى وقعت طوال هذه الفترة كافية لاشعال نار حرب شاملة يستعمل فيها السلاح الذرى وفقا للاستراتيجية الذرية ، الا ان هذه الحرب الشاملة لم تقع ولا يزال كثيرون يعتقدون انها لن تقع باعتبار انها اصبحت مستحيلة لسبب بيولوجى وهو ان المجتمع البشرى والحيوانى عامة منذ اقدم عصوره ، من غرائزه الطبيعية ان لا يقضى على سلالته ، والحيوانات التى تنتمى الى فصيلة واحدة حين تشتبك فى معركة لا يفنى بعضها بعضا فناء تاما ، وان معركتها بالغة ما بلغت من الضراوة تنجلى عن جرحى قليلين او كثيرين يعاودهم الشفاء ثم يسهمون فى حفظ السلالة . فالجنس البشرى وهو من سلالة واحدة ، طالما قاتل بعضه بعضا منذ تألف فى مجتمعات ، ولكنه كان يدرك بفطرته أنه يشترك فى قتال لا يؤدى الى الفناء المطلق ، ولو انه عرف ان القتال مصيره فناؤه ، فانه بطبيعة ما ركب فيه من حب البقاء يكف عن القتال . ولما كانت الحرب الذرية — اذا قدر لها ان تقوم — تؤدى حتما الى الفناء فانه لهذا يحجم عنها وسيتوقاها خضوعا للطبيعة البيولوجية التى فطر عليها كل كائن حى ..

لا ندري ما مبلغ نصيب هذه النظرية ونحوها من النظريات المتفائلة من الصواب فى ايمانها بان المجتمع البشرى لا يمكن أن يفنى نفسه بيده، ولكن اذا استطاع الانسان أن يقضى على السلاح الذرى وما اليه من كل سلاح يتسم بسمة التدمير الشامل حتى تصبح الاستراتيجية الذرية كمجرد علم تاريخى اكاديمى يدرس لمجرد العلم لا غير كما تدرس الان قواعد الفروسية ، او قواعد استراتيجية الفراعنة والفرس والاغريق ونحوهم .. اذا استطاع الانسان ذلك فان الاستراتيجية غير المباشرة او استراتيجية الفتنة ، ستكون هى السلاح الوحيد الذى ترضى به الامم نزعات نفوسها الامارة بالسوء . وبمعنى آخر : اذا استطاع الانسان ان يتغلب على كل سلاح ذى تدمير شامل كالسلاح الذرى ونحوه ، فليس يبقى امامه غير السلاح الايديولوجي والسلاح النفسانى . وفى الولايات المتحدة الامريكية مدرسة قد وجهت اهتماما كبيرا الى الاسلحة النفسانية الكيميائية التى تؤثر عن طريق الكيمياء فى نفسية العدو وتعمل من اجل هدم ارادته دون ان يتعرض للموت والفناء ، وذلك عن طريق نشر هذه المواد الكيميائية بين صفوف العدو عن طريق الهواء او الماء على نحو ما تستعمل الان الغازات الخانقة او الغازات المسيلة للدموع (٢١) .

هل يتجه العالم الان نحو استراتيجية جديدة

(٢١) Henri Meyrowitz. Les Armes psychochimiques et le Droit International. A.F.D.I. Vol. 10 — 1964 p.p. 81 — 126.
وانظر ايضا الهامش رقم ٩ ، ١١ ، ١٢ لهذا البحث القيم الذى يقدم احدث المراجع العلمية فى اصول هذا السلاح الجديد الذى يعده كثير من الخبراء سلاح الغد .

ج.ع.م والمنظمات الدولية

ج.ع.م والأمم المتحدة

جاء في بيان مؤتمر دول عدم الانحياز الذى انعقد فى القاهرة من ٥ الى ١٠ اكتوبر ١٩٦٤ ان المؤتمر يدرك « الاهمية القصوى للامم المتحدة وضرورة تمكينها من الاضطلاع بالوظائف التى عهد بها اليها لدعم التعاون بين الدول . وتحقيقا لهذا الغرض يتعين ان تتشاور الدول غير المنحازة فيما بينها على مستوى وزراء الخارجية أو رؤساء الوفود فى كل دورة من دورات الامم المتحدة » .

وقد توالت التصريحات الرسمية الصادرة عن الجمهورية العربية المتحدة مؤكدة الدور الاساسى الذى تقوم به الامم المتحدة لخدمة السلام العالمى وتقدم البلاد النامية ، ومؤكدة ايضا رغبة الجمهورية العربية المتحدة فى المشاركة الفعالة بكل طاقاتها وامكانياتها فى اعمال الامم المتحدة فى جميع الميادين . ولا تهدف هذه الدراسة الى اكثر من محاولة تفهم التطور العام لموقف الجمهورية العربية من هيئة الامم ، هذا الموقف الذى تكيف بتطور سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم . فمعلوم أن الامم المتحدة تعتبر مرآة تعكس تفاعل السياسات الخارجية للدول ومقياسا لتطور السياسة الخارجية لكل دولة على حدة .

وقد مرت العلاقات بين الجمهورية العربية والامم المتحدة بثلاث مراحل رئيسية ، هى فى واقع الامر المراحل الثلاث التى مرت بها دبلوماسية الجمهورية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن قبل العرض لهذه المراحل يجدر اولا تفهم موقف الجمهورية العربية فى مؤتمر سان فرانسيسكو اثناء بحث مشروع ميثاق هيئة الامم المتحدة .

لقد أبدت الحكومة المصرية اهتماما بالغا بأعمال مؤتمر سان فرانسيسكو بشأن انشاء هيئة الامم المتحدة ، وذلك على اعتبار ان هذه المنظمة الجديدة تعترف بمبدأ « السيادة » ومبدأ « المساواة » بين الدول ، وتهدف الى تحقيق الامن الدولى عن طريق نظام « الضمان الجماعى » .. واعتقدت الحكومة المصرية آنذاك أن منظمة الامم المتحدة سوف تكون خير ضمان لاستقلال مصر استقلالا قانونيا وسياسيا ، كما اعتقدت أن نظام الضمان الجماعى سيؤدى الى الغاء معاهدة التحالف البريطانية المصرية التى عقدت فى ١٩٣٦ . بعبارة أخرى أرادت الحكومة المصرية استخدام المنظمة الجديدة أداة لتحقيق غرضها القومى الاساسى ، ألا وهو تحقيق استقلالها الفعلى . ويبدو هذا واضحا من المقترحات العديدة التى قدمها وفد مصر لتعديل بعض نصوص مشروع ميثاق هيئة الامم . وتعلقت هذه المقترحات بموضوعات السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى للدول الاعضاء ، وزيادة اختصاصات الجمعية العامة ، وعضوية مجلس الامن ، وتقييد رخصة الاعتراض (الفيتو) .. الخ .. الا أن أهم المقترحات المصرية التى ارتبطت ارتباطا وثيقا بالدبلوماسية المصرية فى ذلك الوقت كانت بشأن تعديل المعاهدات والمنظمات الاقليمية

أما بالنسبة الى تعديل المعاهدات ، فقد اقترح وفد مصر تعديل بعض الفقرات . واضافة البعض الاخر الى مشروع ميثاق هيئة الامم ، وهى تدعو الدول الاعضاء فى المنظمة الجديدة الى احترام المواثيق الدولية التى هى أطراف فيها ، ولكن « دون المساس بحق تعديل » هذه المواثيق . كما اقترح الوفد المصرى تخويل الجمعية العامة حق التوصية ، بناء على

طلب احدى الدول الاعضاء ، باعادة النظر فى المعاهدات القائمة على ضوء الظروف الدولية الراهنة . واضح ان هذه المقترحات كانت تهدف فى واقع الامر الى الحصول على تاييد الامم المتحدة لمطالب مصر بتعديل المعاهدة المصرية البريطانية المبرمة فى ١٩٣٦ بما يتفق ومبدأى السيادة والمساواة بين الدول ، وهما عماد نظام الامم المتحدة باكمله .

اما المقترحات المصرية بشأن المنظمات الاقليمية فكانت تهدف فى واقع الامر الى ضرورة التمييز بين المنظمات الاقليمية من جانب والاحلاف العسكرية من جانب آخر . فمن وجهة نظر مصر لا تهدف المنظمات الاقليمية الى رد العدوان وتحقيق الامن فحسب ، ولكنها تهدف ايضا الى توثيق وتنمية الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول الاعضاء . ولذلك فانه لكى تقوم منظمة اقليمية ، لابد ان تضم هذه المنظمة دولا من المنطقة الجغرافية نفسها تربطها عوامل لغوية وتاريخية وروحية. اما الاحلاف العسكرية فما هى الا تعبير عن مبدا توازن القوى التقليدى وهى موقتة بطبيعتها ولا تتلاءم ونظام الضمان الجماعى الذى تهدف منظمة الامم المتحدة الجديدة الى تحقيقه . فواضح ان الدبلوماسية المصرية سعت الى تضمين مشروع ميثاق الامم المتحدة نصوصا تمنع بريطانيا من اضفاء صفة « الاتفاق الاقليمى » على المعاهدة المصرية البريطانية سالفة الذكر،وبالتالى تنتفىمشروعيتها هذا من جانب ، واضفاء هذه الصفة على ميثاق جامعة الدول العربية من جانب آخر . وبذلك تعترف هيئة الامم بالجامعة العربية كمنظمة اقليمية تعالج الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى فى نطاقها الجغرافىفتصبح معاهدة التحالف المصرية البريطانية غير ذات موضوع .

وجدير بالذكر ان مؤتمر سان فرانسيسكو رفض جميع المقترحات المصرية على اعتبار ان التحديدات الواردة فيها مفهومة ضمنا ولا لزوم للنص عليها صراحة . وبالرغم من هذا الرفض، فقد صدق البرلمان المصرى على ميثاق الامم المتحدة على اعتبار ان الميثاقيعترف صراحة بمبدأ المساواة فى السيادة بينالدول الاعضاء، وبالتالى فان فى وجود قوات عسكرية اجنبية فى مصر هدما لهذا المبدأ الاساسى ، ما دام ان ذلك يخول بريطانيا مركزا ممتازا فى مصر ، من جهة ، ومن جهة اخرى قد يكون من نتائجه ان لا يسمح لمصر بأن تفى بتعهداتها الدولية المنبثقة من الميثاق بمطلق حريتها وبصفة خاصة التعهدات المتعلقة بالضمان الجماعى . وهكذا فان العلاقات بين مصر وهيئة الامم المتحدة بدأت فى جو من التفاؤل والامل ، وكان هذا طابعالمرحلة الاولى منمراحل تطور موقف مصر من المنظمة العالمية .

المرحلة الاولى:كانت قصيرة الاجل فقد امتدت من ١٩٤٥ الى ١٩٤٨ وكان طابعهما التفاؤل والامل على ما ذكرنا فى تحقيق اهداف مصر القومية بمساعدة الامم المتحدة كما ذكرنا . وقد شاركت مصر مشاركة فعالة فى جميع اعمال المنظمة فانتخبت عضوا فى مجلس الامن فى اول تشكيل له واسهمت اسهاما ايجابيا فى تسوية القضايا التى عرضت على المجلس فى ذلكالوقت، واهمها جلاء القوات البريطانية عن اليونان واندونيسيا وجلاء القواتالبريطانية ــ الفرنسية عن سوريا ولبنان .

وكان نجاح الامم المتحدة فى تسوية هذه القضايا حافزا للحكومة المصرية الى عرض نزاعها مع بريطانيا حول جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادى النيل ، على مجلسالامن فى ١٩٤٧ بعد ان فشلت جميع المحاولات السابقة لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية بين الطرفين .

وتجدر الاشارة هنا الى الطريقة التى عرضت بها القضية المصرية على مجلس الامن . فقد انشأت الحكومة المصرية « هيئة مستشارين » تتكون من اساتذة الجامعة وبعض الاخصائيين من وزارة الخارجية ، قامت بدراسة القضية المصرية من جميع جوانبها . كما انها تولتوضع صيغة الخطاب الذى وجه الى الامين العام للامم المتحدة فى شأن طلب ادراج النزاع المصرى البريطانى فى جدول اعمال مجلس الامن ، ووضعت ايضا صيغة الخطاب الافتتاحى الذى القاه مندوب مصر امام مجلس الامن . واخيرا ، وليس آخرا، عكفت هيئة المستشارين علىاعداد

الردود على المشروع المحتمل اثارتها من الجانب البريطانى أو من جانب بعض اعضـــاء مجلس الامن .

ولا يتسع اطار هذه الدراسة الوجيزة لتحليل مناقشات مجلس الامن بشأن القضية المصرية . يكفى ان نلاحظ ان الدول العربية والدول الموالية لها عاقت المجلس عن اتخاذ قرار يحقق مطالب مصر المشروعة والعادلة . وهكذا اتضـــح ان مجلس الامن لم يكن أداة تحكيم دوليـــة محايدة اكثر منه اداة سياسية تستخدمها الدول الكبرى بما يتفق ومصالحها التى تتسم بنزعة السيطرة على الدول الصغرى . ولا شك أن موقفمجلس الامن السلبى من القضية المصرية كان بمثـــابة الصدمة الاولى لروح التفاؤل التى كانت سائدة فى مصر تجاه منظمة الامم المتحدة . وبدأنا نلمس منذ ذلك الوقت حلول روح التشاؤم محل روح التفاؤل وتم هذا التحول بصفة خاصة نتيجـــة لموقف الامم المتحدة من قضية فلسطين ، وهى القضية الحيوية ليس بالنسبة الى مصر فحسب ولكن بالنسبة الى سائر البلاد والشعوب العربية أيضا .

ولن نتعرض لبحث تفاصيل عرض هـــــذه القضية المؤلمة على منبر الامم المتحدة فهى ماثلة امام أذهاننا جميعا ، ونكتفى فقط بالاشارة الى بعض جوانبها الرئيسية خصوصا تلك التى كان لها تأثير قوى فى اتجاه موقف مصر من هيـــئة الامـــم .

نعلم انه فى ٢ ابريل ١٩٤٧ طلبت بريطانيـــا دعوة الجمعية العامة للامم المتحدة الى الانعقاد فى دورة استثنائية لبحث قضـــية فلســـطين . وكونت الجمعية العامة لجنة تحقيق خاصـــة لبحث المشكلة . وتقدمت اللجنة تقريرها فى ٣١ اغسطس ١٩٤٧ متضمنا مشروعين : مشروعا بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية مع تدويل القدس . واطلق على هذا المشروع اسم « مشروع الاغلبية » لانه حصل على تأييد سبعة من أعضاء اللجنة ، والمشروع الثـــانى اقترحته الهند ويوجوسلافيا وايران ويقتضىباقامة دولة اتحادية فى فلسطين . وجـــدير بالملاحظة أن الدول العربية تصرفت ازاء هذه القضـــية ككتلة واحدة ، ويعتبر هذا مثالا حيا للدبلوماسية الجماعية فى اطار الامم المتحدة الى جانب الكتلة السوفيتية . وقد رفضت الدول العربية بالاجماع المشروعين ســـالفى الذكر وطالبت باقامة دولة موحدة مع ضمان الحريات السياسية والمدنية للجميع ، وضمان حرمة الاماكن المقدسة .

وقد وافقت الجمعية العامة ، كما نعـــلم ، على مشروع تقسيم فلسطين . الا ان المهم فى هذا الموضوع ليس صدور هذا القرار الجائر ، ولـــكن الطريقـــة التى صدر بهـــا والمناورات الدبلوماســـية التى صاحبته . فجميع المراقبين لتطور سير هذه القضية فى الامم المتحدة اكدوا قوة وســـائل الضـــغط على الحكومة الامريكية بصفة خاصة من قبل المنظمات الصهيونية من جانب ، وضـــغط الحكومة الامريكية من جانب آخر ، على كثير من الدول للتصويت لصالح قرار التقسيم ، حتى ان هذا القرار بدا وكأنه قـــرار امريكى . ولا ادل على الدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى اصدار هذا القرار، من تحول كل من الفيليبين وهايتى وليبيريا من معارضـــة مشروع التقسيم فى اللجنة السياسية الخاصة الى تأييد هذا المشروع فى الجمعية العـــامة .

وهكذا ، كما استخدمت بريطانيا مجلس الامن اداة للاحتفاظ بمركزها الاستعمارى فى مصر ، استخدمت الولايات المتحـــدة الجمعية العـــامة اداة لتحقيق اهدافها السياسية فى منطقة الشرق الاوسط بأكملها .

لا عجب اذن أن يكون تصرف مجلس الامن السلبى ازاء القضية المصرية وتصرف الجمعية العامة المعادى للعرب بصدد قضية فلسطين ، همـــا الســـببان المباشران والرئيســـيان لتحول الدبلوماسية المصرية من التفاؤل الى التشـــاؤم تجاه منظمة الامم المتحدة ، وعزوف الحـــكومة المصرية عن المشاركة مشاركة فعالة فى اعمال الامم المتحدة ، بعد ان ثبت لها ان هذه الهيئة ليست محايدة حيادا تاما وأنهـــا تستخدم اداة لتحقيق اهداف سياسة الدول الكبرى وليس اداة لنصرة الدول الضعيفة .

المرحلة الثانية تمتـــد من ١٩٤٨ حتى ازمة السويس فى ١٩٥٦ . وقد سادت فى هذه المرحلة

روح التشاؤم واتسمت الدبلوماسية المصرية بنوع من السلبية والتحفظ الشديد تجاه نشاط الامم المتحدة . وظهر هذا الاتجاه بوضوح عند مناقشة قضية كوريا . فنحن نعلم أن مصر امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الذى وافق عليه مجلس الامن وادان كوريا الشمالية بالعدوان ، وأوصى الدول الاعضاء بتقديم المعونة العسكرية الى جمهورية كوريا الجنوبية بحجة رد العدوان الواقع عليها . وقد اشار الدكتور محمود فوزى ، مندوب مصر فى ذلك الوقت ، الى أن موقف دولته السلبى من قضية كوريا له ما يبرره من مواقف الامم المتحدة السلبية ازاء القضيتين المصرية والفلسطينية. ففى واقع الامر كان موقف مصر من قضية كوريا مجرد انعكاس للدبلوماسية المصرية حينذاك التى تميزت بالتوتر الشديد فى علاقاتها بالدول الغربية ، بريطانيا والولايات المتحدة على وجه الخصوص . فيجب أن لا ننسى ان النزاع المصرى البريطانى كان قد وصل الى مرحلة حرجة فى منطقة قناة السويس، كما ان مجلس الامن أصدر، تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا ، قرارا فى اول سبتمبر ١٩٥١ يوصى مصر بفتح قناة السويس امام السفن والبضائع الاسرائيلية . بعبارة أخرى استمرت الدول الغربية على استخدام الامم المتحدة اداة لتنفيذ سياستها العالمية فى ظل الحرب الباردة ، حتى لو كانت هذه السياسة تتعارض مع رغبة البلاد الخاضعة للنفوذ الاجنبى فى التحرر من هذا النفوذ . فكان رد الفعل المنطقى ان تحجم مصر عن مساندة اى قرار من الامم المتحدة تعمل الدول الغربية جاهدة على اصداره تحقيقا لاهدافها الخاصة .

الا ان موقف مصر من قضية كوريا لا يعكس مجرد امتعاض الحكومة المصرية من مواقف الدول الغربية المناهضة لسياسة التحرر فى البلاد العربية . فان مدلول موقف مصر من القضية الكورية كان أعمق من ذلك كثيرا . فتحليل الخطب التى القاها مندوب مصر فى تلك المناسبة ، يبدو واضحا ان الحكومة المصرية بدات تنظر بعين الاعتبار الى التيار الحديث الذى ظهر على مسرح السياسة العالمية ، وهو تيار عدم الانحياز الذى اعتنقته فى ذلك الوقت بعض الدول الاسيوية مثل الهند وبورما واندونيسيا ، وان كان عدم الانحياز هذا اتسم بالسلبية المطلقة ، أى عدم التدخل فى منازعات الحرب الباردة فكان أقرب الى الحياد منه الى عدم الانحياز السياسى .

ولذلك فان هذه النزعة الاخيرة التى بدات تلون الدبلوماسية المصرية ، كانت من اهم الاسباب التى دفعت مصر الى التعاون مع الدول الاسيوية فى اطار الامم المتحدة على الرغم من تشكك مصر فى فاعلية هذه المنظمة الدولية . لاعجب اذن ان « المجموعة العربية الاسيوية » ظهرت فى هذه الفترة بالذات، وعلى وجه التحديد فى ١٩٥٢ ، مع بداية عرض قضيتى تونس والمغرب على الامم المتحدة .

وقد ساعد على تعاون مصر مع باقى الدول العربية والاسيوية ، عامل فى غاية الاهمية فى توازن القوى داخل الامم المتحدة . هذا العامل هو صدور قرار « الاتحاد من اجل السلام » فى ١٩٥٠ الذى وسع فى اختصاصات الجمعية العامة بعد ان عجز مجلس الامن عن اداء رسالته نتيجة لشدة وطأة الحرب الباردة . فاصبحت الجمعية العامة تحتل مكان الصدارة بين سائر فروع الامم المتحدة . هذا التغيير الجذرى فى الاسس التنظيمية للامم المتحده كان فى صالح الدول الصغرى ، فهو يسمح لها ليس فقط بحق التصويت على قدم المساواة مع الدول الكبرى ولكن يمكنها أيضا من استخدام منبر الجمعية العامة لتعريف العالم بقضاياها القومية . هذا بالاضافة الى ان « الدبلوماسية البرلمانية » التى تميز نشاط الجمعية العامة ، تشجع بطبيعتها على تكوين التجمعات الدولية . وبدات هذه التجمعات الدولية فى اطار الامم المتحدة تظهر بوضوح منذ اواخر ١٩٥٥ بعد مؤتمر باندونج وبعد قبول ست عشرة دولة دفعة واحدة فى عضوية الامم المتحدة ، منها ست دول عربية وآسيوية جديدة . ولذلك تحولت منذ اواخر ١٩٥٥ « المجموعة العربية الاسيوية » الى « مجموعة آسيوية افريقية » بدخول اثيوبيا وليبيريا اطار هذا التجمع السياسى . وظهرت اهمية هذه المجموعة فى الامم المتحدة حتى أن تطلبى الحرب الباردة اخذا فى التودد الى الدول

الاسيوية والافريقية للحصول على تأييدهابصدد القضايا المتعلقة بالحرب الباردة . وهكذا ادى تطور الاطار التنظيمى للامم المتحدة الى تطور موضوعى اكثر عمقا ، الا وهو توجيه اهتمام الامم المتحدة الىقضايا الدول الاسيوية والافريقية وعلى راس هذه القضايا فى النصف الثانى من الخمسينات قضايا التحرر من السيطرة الاستعمارية . يمكن القول اذن ان جهاز الامم المتحدة تطور تطورا كبيرا منذ اواخر ١٩٥٥ من حيث « الكم » اى زيادة عدد اعضاء المنظمة ، ومن حيث « الكيف » اى تغيير ميزان القوى بين مختلف فروع الهيئة لصالح الجمعية العامة ، التى بدأت تسيطر عليها فى الواقع الدول الاسيوية والافريقية ، الامر الذى ادى الى تطور فى الاختصاص الوظيفى لهيئة الامم التى اصبحت تعكف على قضايا « العالم الثالث » بصورة اكثر جدية واكثر فعالية من ذى قبل .

وقد صادف تطور الامم المتحدة تطورا فى الدبلوماسية المصرية فى الاتجاه نفسه . فبعد أن نجحت حكومة الثورة فى تسوية القضايا القومية بابرام اتفاقية السودان فى ١٩٥٣ واتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤ ، بدأت تنخرط بكل امكانياتها وطاقاتها فى تيار عدم الانحياز ، خصوصا بعد جلاء القوات البريطانية فعلا عن قاعدة قناة السويس وانعقاد مؤتمر بريونى فى ١٩٥٦ ، حتى أن مصر اصبحت احد اقطاب سياسة عدم الانحياز التى بدأت تتسم بطابع اكثر ايجابية من ذى قبل ، بدل عليه الاصطلاح الذى كان سائدا فى ذلك الوقت وهو اصطلاح « الحيادالايجابى » وقد زاد مظاهر التعاون بين مصر والدول الاسيوية والافريقية داخل الامم المتحدة ، وكان لهذا التعاون اثره الحميد فى تسوية قضيتى تونس والمغرب وقد بشر بامكان تسوية قضية الجزائر الشائكة . ولذلك نلاحظ انه منذ الدورة العاشرة للجمعية العامة للامم المتحدة عادت روح التفاؤل الى الدبلوماسية المصرية تجاه الامم المتحدة . ويمكن القول بأن الموقف الحازم الذى اتخذته هيئة الامم ضد العدوان الثلاثى على مصر فى اواخر ١٩٥٦ ، كان بمثابة العامل الاساسى فى توطيد هذه الروح ونقطة انطلاق جديدة لمزيد من التعاون بين مصر والامم المتحدة فى جميع الميادين ، وفى اطار من الدبلوماسية الجماعية التى بدأت تتشعب وتتسع باتساع افق الدبلوماسية المصرية التى تعدت الاطار الاقليمى الذى تمثله الجامعة العربية والاطار القارى الذى يمثله التجمع الاسيوى الافريقى ، الى اطار شبه عالمى تمثله « مجموعة الدول النامية » و « مجموعة دول عدم الانحياز » بالاضافة الى اطار تنظيمى جديد مثلته حركات التضامن الافريقى المختلفة التى تبلورت فى تكوين « منظمة الوحدة الافريقية » فى النصف الثانى من ١٩٦٣ .

المرحلة الثالثة تبدأ كما ذكرنا من قضية السويس فى ١٩٥٦ وتمتد حتى ايامنا هذه .. وجدير بنا ان نعالج قضية قناة السويس فى الامم المتحدة فى خطوطها العريضة ، لان طريقة معالجة هذه القضية كان لها أعمق الاثر على موقف مصر من هيئة الامم منذ ذلك التاريخ .

ان اول مرة تعرضت فيها الامم المتحدة لقضية السويس كان فى سبتمبر ١٩٥٦ ، عندما طلبت بريطانيا وفرنسا انعقاد مجلس الامن لتبنى قرارات مؤتمر لندن التى دعت الى انشاء ادارة دولية لقناة السويس تتولى مهمتها « جمعية المنتفعين من الملاحة فى القناة » . وبدأ مجلس الامن مناقشاته حول هذا الموضوع فى ٥ اكتوبر ١٩٥٦ باشتراك سبعة من وزراء الخارجية منهم دالاس وسلوين لويد وبينو وشيبيلوف والدكتور محمود فوزى .

وقد رفضت مصر اقتراح الدول الغربيةباقامة ادارة دولية لقناة السويس على اعتبار أنها تمثل « استعمارا جماعيا » . واكد مندوب مصر مبدأ حرية الملاحة فى القناة . عندئذ اقترح داج همرشولد ، أمين عام الامم المتحدة — وقد قام بدور اساسى فى تسوية قضية السويس — وقف مناقشات مجلس الامن العلنية حول هذا الموضوع لتهيئة الفرصة امام الاطراف المعنية لتسوية القضية عن طريق المفاوضات المباشرة فى جو من الهدوء وبمعاونة الامين العام شخصيا . وهذا تقليد جديد داخل المنظمة العالمية أطلق عليه همرشولد اصطلاح « الدبلوماسية الهادئة » .. وفعلا جرت المفاوضات المباشرة بين وزراء خارجية مصر وبريطانيا وفرنسا فى مكتب الامين

العام وتمخضت عن الاتفاق على « المبادىء الستة الاساسية » بشأن قناة السويس وقد اعتبروها اساسا للمفاوضات اللاحقة وأكدت هذه المبادىء صراحة مبدأ سيادة مصر على قناة السويس . وقد أدرجت هذه المبادىء فى مشروع قرار تدمته بريطانيا وفرنسا الى مجلس الامن وكونت الجزء الاول من هذا المشروع اما جزؤه الثانى فقد تضمن مقترحات « جمعية المنتفعين » .. وكان طبيعيا أن ترفض مصر هذا الجزء الثانى وأيدها فى موقفها دول الكتلة السوفيتية والدول الاسيوية ـ الافريقية ودول عدم الانحياز وعلى رأسها يوجوسلافيا وقد كانت عضوا فى مجلس الامن فى ذلك الوقت . ووافق المجلس بالاجماع على الجزء الاول من المشروع الذى تضمن « المبادىء الستة » ورفض الجزء الثانى منه الذى تضمن المقترحات الغربية بشأن انشاء ادارة دولية لقناة السويس . وكان هذا الرفض نتيجة لاستخدام الاتحاد السوفيتى حق الاعتراض (الفيتو) ، وبالتالى سقط مشروع القرار بجزايه .. ومع ذلك اقترح داج همرشولد استئناف المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية تحت اشرافه وعلى اساس « المبادىء الستة » ، واقترح يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ لاستئناف المفاوضات فى جنيف . وقبلت الحكومة المصرية هذا الاقتراح مؤكدة بذلك أنها ترغب رغبة صادقة فى التعاون مع الامين العام للامم المتحدة على تسوية قضية السويس سلميا . أما بريطانيا وفرنسا فقد تلكأت فى قبول اقتراح همرشولد لانها كانت قد بيتت النية على العدوان على مصر بالاتفاق مع اسرائيل . وفعلا وقع العدوان الثلاثى على مصر فى اليوم نفسه الذى اقترحه همرشولد لاستئناف المفاوضات ، وهو يوم ٢٩ اكتوبر . وهكذا بدأت « ازمة السويس » التى تعتبر من اخطر ازمات القرن العشرين . وقد اثارت هذه الازمة فى اطار الامم المتحدة اربع مسائل رئيسية ومترابطة هى :

١ ـ وقف اطلاق النار .

٢ ـ انسحاب القوات المعتدية من مصر .

٣ ـ انشاء قوة الطوارىء الدولية وتحديد مهمتها .

٤ ـ تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة .

ان موقف الامم المتحدة من هذه المسائل الاربع اثر تأثيرا بالغا فى موقف مصر من هذه المنظمة العالمية .

فبالنسبة الى مسألة وقف اطلاق النار ، اتخذت الجمعية العامة قرارا فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ـ بعد أن فشل مجلس الامن فى اتخاذ قرار بهذا الشأن بسبب ممارسة بريطانيا وفرنسا رخصة « الفيتو » ـ حث الاطراف المشتبكة على وقف اطلاق النار فورا والكف عن نقل القوات العسكرية والاسلحة الى منطقة القتال ووافقت مصر على هذا القرار ، ولكن الدول المعتدية الثلاث لم تعبأ به واستمرت على عدوانها ، فاصدرت الجمعية العامة قرارا آخر فى ٤ نوفمبر تحت ضغط مجموعة الدول الاسيوية الافريقية يؤكد قرارها السابق ويكلف الامين العام بأن يتولى على الفور تنفيذ وقف اطلاق النار . وازاء موقف الامم المتحدة الحازم وازاء استنكار الرأى العام العالمى للعدوان الثلاثى ونظرا الى اتفاق وجهات نظر الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية فى هذا الشأن ، اضطرت الدول المعتدية الى وقف اطلاق النار فى ٦ نوفمبر .

أما بالنسبة الى انسحاب القوات المعتدية من الاراضى المصرية ، فقد اكدت الجمعية العامة فى جميع قراراتها ضرورة سحب هذه القوات دون قيد أو شرط . الا أن بريطانيا وفرنسا واسرائيل تلكأت فى تنفيذ هذه القرارات وارادت المساومة فى عملية سحب قواتها مقابل فرض شروط سياسية معينة على مصر . فمثلا ارادت بريطانيا وفرنسا فرض مبدأ الادارة الدولية لقناة السويس بينما أرادت اسرائيل تسوية قضية فلسطين لصالحها دون الاعتراف بحقوق عرب فلسطين ومن غير تنفيذ لقرارات الامم المتحدة المؤكدة لهذه الحقوق . واصدرت الجمعية العامة قرارين فى غاية الاهمية فى ٧ و ٢٣ نوفمبر ، مؤكدة ضرورة انسحاب القوات المعتدية دون قيد أو شرط . ولم تر بريطانيا وفرنسا بدا سوى الانسحاب من مصر ، خصوصا وأن عملية تطهير القناة وفتحها للملاحة الدولية كانت مشروطة بتمام جلاء القوات الاجنبية عن الاراضى المصرية .

وتم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية في ٢٢ ديسمبر . ولكن اسرائيل رفضت سحب قواتها مدعية أنها لم تعد مقيدة باتفاقية الهدنة ، وطالبت بتقديم ضمانات كافية لمنع تسلل الفدائيين من قطاع غزة الى اسرائيل من جهة ، وتأمين سلامة الملاحة من اسرائيل واليها عبر قناة السويس وفي خليج العقبة من جهة اخرى ، ولكن في آخر الامر اضطرت اسرائيل الى سحب قواتها دون قيد او شرط بعد ان لمست استنكار العالم اجمع لمساومتها غير المشروعة .

واخيرا بالنسبة الى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة ، طالبت مصر بأن تقوم الامم المتحدة بعملية التطهير من جهة (عرضت بريطانيا وفرنسا القيام بهذه العملية ولكن مصر رفضت هذا العرض لكي لاتتخذه الدولتان وسيلة للمساومة على قضية القناة ذاتها وكان هذا موقف الامم المتحدة كذلك) ومن جهة اخرى اشترطت مصر انسحاب جميع القوات المعتدية قبل تمام عملية التطهير وقبل فتح القناة للملاحة . وقد استجابت الامم المتحدة لجميع المطالب المصرية .

لاشك ان قضية السويس كانت نقطة تحول كبرى في تاريخ الامم المتحدة . فبصرف النظر عن مواقف السياسة الامريكية والسياسة السوفيتية بصدد هذه القضية،فقد ثبت بأن ثورةدبلوماسية عميقة قد تمت في اطار الامم المتحدة . فقد اثبتت قضية السويس الدور الايجابي والفعال الذى تضطلع به الدول الصغرى والمتوسطة في الامم المتحدة . وبصفة خاصة دول المجموعة الاسيوية الافريقية . كما اثبتت قضية السويس زيادة اهمية الدور الذى يضطلع به الامين العام للامم المتحدة الذى اعتمد في واقع الامر على تأييد الدول الصغرى والمتوسطة . نتيجة لهذا التحول الثوري اثبتت الامم المتحدة انها قادرة على القيام بدور حيوي لحماية الدول الصغرى من مطامع الدول الكبرى العدوانية . وهكذا استطاعت مصر المحافظة على اهدافها القومية في وجه المطامع الاستعمارية . لا عجب اذن ان يتسم موقف مصر من الامم المتحدة بطابع ايجابي، فأكدت الحكومة المصرية مرارا منذ ذلك التاريخ رغبتها الصادقة في المشاركة بكل طاقاتها وامكانياتها في اعمال الامم المتحدة في جميع الميادين بالتعاون مع الدول الاسيوية والافريقية ودول عدم الانحياز التي بدأ عددها في الازدياد منذ ١٩٦٠ . وقد اكد الرئيس جمال عبد الناصر هذا الاتجاه في الخطاب الذى القاه على الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ . فقد اكد رئيس الجمهورية امل الجمهورية العربية المتحدة « دون تحفظ » في مستقبل المجتمع الدولي الذى تمثله هيئة الامم . كما اشار الرئيس الى ان من بين الاسباب الرئيسية التي حثت الجمهورية العربية المتحدة على التعاون الوثيق مع المنظمة الدولية ، موقف هذه المنظمة من قضية السويس حيث انتصرت لمبادئها واهدافها في وجه الاطماع الاستعمارية العدوانية . واخيرا اعرب الرئيس عبد الناصر عن امله ان تضطلع الامم المتحدة بمهمة التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة الى جوار تحقيق حرياتها السياسية .

وفعلا ابتداء من ١٩٦٠ اتجهت الامم المتحدة الى تركيز الاهتمام على الجانب الوظيفي لاختصاصاتها ، بمعنى الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية . فتعددت الهيئات الفرعية المنبثقة عن الجمعية العامة لهذا الغرض ، كما زادت الاعتمادات المخصصة لهذه الاوجه من النشاط . واسهمت الجمهورية العربية المتحدة اسهاما قويا ومرموقا في هذا الميدان الى جانب اهتمامها بالمسائل السياسية الكبرى ، مثل قضايا الكونغو والمستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية وعدن والجنوب المحتل وعمان وفيتنام .. الخ . وقد انتخبت الجمهورية العربية المتحدة عضوا في « لجنة الثماني عشرة » لنزع السلاح ، حيث تقوم بنشاط ملحوظ للتقريب بين وجهات النظر المختلفة وتقديم المقترحات المحددة لصون الامن والسلام في العالم . كما تجدر الاشارة الى الدور القيادي الذى اضطلعت به الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار في ١٩٥٨ ومؤتمر الامم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا الذى انعقد في جنيف في ١٩٦٣ ، وخصوصا في مؤتمر التجارة والانماء الذى انعقد في جنيف في ١٩٦٤ . ففي هذا المؤتمر الاخير كانت الجمهورية العربية المتحدة ممثلة بوفد كبير يضم كبار

اخصائيى الشئون الاقتصادية والتجارية . وقد انتخبت الجمهورية العربية المتحدة عضوا فى اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر الكبير ، كما انتخب رئيس وفدها ، الدكتور عبد المنعم القيسونى ، رئيسا للمؤتمر ، ومثلت الجمهورية العربية المتحدة فى الامانة العامة للمؤتمر ، وشارك الوفد العربى فى كثير من مشروعات القرارات ، بصدد مختلف المسائل التى عالجها المؤتمر ، واخيرا انتخبت الجمهورية العربية المتحدة عضوا فى المجموعة ج ، التى مثلت الدول النامية فى لجنة تحرير الميثاق الختامى للمؤتمر .

وتمارس الجمهورية العربية المتحدة نشاطها الواسع فى منظمة الامم المتحدة خلال الدوائر والمجموعات السياسية العديدة التى تنتمى اليها جامعة الدول العربية ، والمجموعة الاسيوية الافريقية ، والمجموعة الافريقية ، ومجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الدول النامية . ولذلك اتسمت الدبلوماسية العربية فى هذه السنوات الاخيرة بالطابع الجماعى الذى يميز الاتجاه الحديث للدبلوماسية فى اطار المنظمات الدولية . ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه فى المستقبل على الرغم من جميع العقبات التى تعترض نشاط الامم المتحدة عموما ، وعلى راس هذه العقبات الازمة المالية التى تعانى منها الهيئة الدولية نتيجة للتوسع فى اختصاصاتها منذ قضية السويس فى ١٩٥٦ ، وقد تلتها قضايا لبنان والاردن فى ١٩٥٨ ، والكونغو منذ ١٩٦٠ ، ولاوس وقبرص وكشمير .. الخ . ومع ذلك فان الجمهورية العربية المتحدة ، شأنها شأن سائر الدول الصغرى والمتوسطة ، اصبحت مؤمنة بمستقبل الامم المتحدة ، وقد ادركت ان المنظمة كلما نجحت فى حل مشكلة عسيرة بعد اخرى ، ازدادت قوتها وفاعليتها وأن كان ذلك بشكل لا يدركه الحس احيانا .

د. سمعان بطرس فرج الله

ج.ع.م والوكالات المتخصصة

أسهمت مصر فى انشاء الامم المتحدة ، وشاركت فى اعمالها وفى اوجه نشاطها فى الميادين السياسية وفى ميادين التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والفنى وعملت على تدعيمها وعلى التعاون معها، تحدوها الرغبة فى تحقيق الاهداف السامية التى انشئت من أجلها . كما انضمت الى جميع الوكالات المتخصصة المرتبطة بالامم المتحدة وأسهمت فى نشاطها على أوسع نطاق ممكن واستفادت من برامجها المختلفة .

ولقد اوضح ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦٢ ايمان دولتنا بالتنظيم الدولى ، وبين كيف شاركت الجمهورية العربية المتحدة فى أعمال الامم المتحدة وحاولت عن طريق هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام ، كما بين الميثاق أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة . وزيادة على ذلك اكد الميثاق ايمان شعب الجمهورية العربية المتحدة بأهمية التعاون الدولى من أجل الرخاء اى من أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

كما اكد الرئيس جمال عبد الناصر فى الخطاب الذى القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٧ :

« انه ليست هناك مشكلة تتعلق بوطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، او تتعلق بأمتنا العربية او تتعلق بالقارتين اللتين تمتد بينهما حدودنا ، افريقيا وآسيا ، او تتعلق بما هو خارج

ذلك من القضايا العالمية ، الا ونحن على استعداد كامل لأن نقبل فيها ميثاق الامم المتحدة ومبادئها وقرارات الامم المتحدة واجهزتها ، قضاء عادلا فيها برضاء طيب ونية حسنة » .

ولقد احتلت الجمهورية العربية المتحدة مركزا مرموقا فى داخل الوكالات المتخصصة بفضل ايمانها العميق بمبادىء التنظيم الدولى ، وباعتبار انها من طلائع الدول الاسيوية والافريقية وهى تكون فى الوقت الحالى اكثر من نصف عدد اعضاء الامم المتحدة ، هذا فضلا عن انها من زعيمات الدول غير المنحازة التى تمثل اتجاها اساسيا فى الاتجاهات الرئيسية التى تؤثر فى اعمال المنظمات الدولية المرتبطة بالامم المتحدة .

ومن الطبيعى ان تكون الدول الاسيوية والافريقية الجديدة التى يمارس اغلبها سياسة عدم الانحياز ، فى طليعة الدول المؤمنة بفكرة التنظيم الدولى ، ايمانا منها بما يحققه التنظيم الدولى من فوائد فى مجال المحافظة على استقلال الدول ومنع العدوان عليها ، وتقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة اليها . على ان هذا لا ينفى ان هذه الدول تطالب باصلاح اجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبتطوير مواثيق تلك المنظمات بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة ومع الاهمية البالغة التى تعلقها الدول الجديدة على المنظمات الدولية باعتبارها مصدرا للمساعدات غير المشروطة وللتعاون الدولى من اجل الرخاء .

ونشير فيما يلي الى ابرز مظاهر التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والوكالات المتخصصة .

ج٠ع٠م ومنظمة العمل الدولية

تمارس ج٠ع٠م نشاطا كبيرا فى منظمة العمل الدولية نظرا الى ما تبديه من اهتمام برفع مستوى العمال وحل مشكلات العمل . ولقد قامت ج٠ع٠م بالتصديق على ٢٣ اتفاقية للعمل.

كما استفادت ج٠ع٠م من برامج المنظمة ، فاستقبلت عددا من الخبراء الذين اوفدتهم المنظمة ، كما سافر بعض رعاياها فى منح دراسية قدمتها المنظمة .

ولقد عاونت المنظمة على تنفيذ بعض المشروعات فى ج٠ع٠م ، من بينها مركز التدريب المهنى الدائم لوزارة الصناعة ، ومركز تدريب عمال الصناعة فى الاميرية ، ومركز الصناعات الصغيرة فى الجيزة ، ومركز تدريب عمال السكك الحديدية . وتدرس المنظمة حاليا مشروعات للاسهام فيها ، وهى مشروع انشاء معهد للسلامة المهنية ، ومركز لتدريب عمال القوى الكهربائية ومركز لتدريب المستشارين اللازمين للصناعة .

ويبلغ اعتمادات مشروعات المنظمة فى ج٠ع٠م لسنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ٠٠٠ر٢٣٥ دولار .

ج٠ع٠م ومنظمة التغذية والزراعة

اسهمت منظمة التغذية والزراعة فى تنفيذ بعض المشروعات فى ج٠ع٠م ، ومن اهم ما اسهم فيه برنامج الغذاء العالمى المشترك بين المنظمة والصندوق الخاص للامم المتحدة ، مشروع اعادة توطين اهالى النوبة فى القرى الجديدة التى اقامتها ج٠ع٠م خارج المناطق التى سيغرقها السد العالى . فلقد اسهم البرنامج المذكور فى تقديم الاغذية لهؤلاء الاهالى . كما اسهمت المنظمة بالتعاون مع الصندوق الخاص فى مشروع توطين القبائل الرحل فى منطقة الساحل الشمالى الغربى عن طريق تقديم المساعدات للاهالى من غذاء وعلف للمواشى حتى يبدأ انتاجهم الزراعى.

كما اسهمت المنظمة فى تنفيذ مشروع يرمي الى تزويد قوارب الصيد المحلية فى الاسكندرية بالمحركات وتوزيعها على الصيادين بشروط سهلة .

كما عاونت المنظمة عن طريق خبرائها فى مجالات مختلفة ، منها مقاومة امراض الحيوانات ، والمبيدات الحشرية ، وتحسين انتاج الخضر ، والتدريب على الاقتصاد المنزلى.

ج٠ع٠م ومنظمة اليونسكو

لليونسكو مكتب اقليمى مقره القاهرة ويعرف باسم مكتب التعاون العلمى للشرق الاوسط ، ويضم المكتب ١٨ دولة وهى : الاردن والبحرين

وايران والعراق والكويت وقبرص ولبنان وليبيا والجزائر والمغرب وتونس والسعودية والسودان وسوريا واليمن واتحاد الجنوب العربى وتركيا والجمهورية العربية المتحدة .

ولقد اسهمت اليونسكو فى انشاء مركزاقليمى للتدريب علىتنمية المجتمع فىالعالم العربى ومقره سرس اليان .

وكذلك فى انشاء المعمل الفزيائى للقياس والمعايرة بالقاهرة ، ومعهد المنصورة الهندسى للتعليم العالى . وهى تعد مشروعا لانشاء معهد للبترول والتعدين بالسويس .

وتسهم اليونسكو فى الوقت الحالى فى المشروع الكبير لانقاذ معبد ابى سمبل وآثار النوبة المهددة بالغرق بعد بناء السد العالى .

ج.ع.م ومنظمة الطيران المدنى الدولية

انشات المنظمة مكتبا اقليميا لمنطقة الشرق الاوسط وشرقى افريقيا مقره القاهرة . وتمتد المنطقة التى يخدمها من جزيرة قبرص غربا الى افغانستان وباكستان فى الشرق ، ومن ايران والعراق شمالا الى شرق افريقيا وجزر افريقيا فى المحيط الهندى جنوبا . ويقوم المكتب بمعاونة دول المنطقة فى وضع خطة لجميع المرافق والخدمات الضرورية للطيران فى هذه المنطقة ، ويعاون الحكومات على تدبير خدمات الطيران . ولقد اسهم الصندوق الخاص فى انشاء مركز للتدريب على الطيران فى القاهرة وامده بالخبراء والمعدات .

ج.ع.م ومنظمة الصحة العالمية

أسهمت منظمة الصحة العالمية فى عدد من المشاريع الصحية فى ج.ع.م ، واتخذ هذا الاسهام اشكالا مختلفة ، فلقد عاونت المنظمة فى برامج استئصال ومكافحة الامراض المتوطنة مثل الملاريا والبلهارسيا والتراكوما ، وفى برامج الوقاية ومكافحة الامراض المهنية .

كما اسهمت المنظمة فى انشاء اول كليةجامعية للمرضات فى شرق البحر الابيض المتوسط ، وهى تحمل اسم المعهد العالى للتمريض بالاسكندرية .

كما أسهمت فى برامج أخرى متصلة بتعليم التمريض وادارته وممارسته فى مستشفى أحمد ماهر بالقاهرة . وكذلك قدمت المنظمة معاونة الى المعهد العالى للصحة العامة الذى يتولى تخريج خبراء الصحة العامة والهندسة الصحية والصحه المهنيه ولمعامل وزاره الصحه بالعجوزه .. ومنحت المنظمة عددا من المنح الدراسية للمشتغلين بالشئون الصحيه فى ج.ع.م .

ج.ع.م والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تتعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاونا وثيقا مع الجمهورية العربية المتحدة . فعلاوة على المنح الدراسية والخبراء والاجهزة وعقود الابحاث التى قدمتها الوكالة للجمهورية العربية المتحدة لمعاونتها على تنفيذ مشاريع مختلفة ، اشتركت الوكالة فى سنة ١٩٦٣ فى انشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمى للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة .

ولقد قدمت ج.ع.م. للمركز مقره ومعداته الاساسية واعانة سنوية . كما تقدم الوكالة الى المركز معونة عن طريق برنامج (ابتا) للمعونة الفنية ، وهذه المعونة يتم تقديمها على هيئة خبراء واجهزة واساتذة زائرين . كما تسهم الدول العربية فى ميزانية المركز باشتراكات سنوية .

ويتولى المركز تدريب الباحثين العرب على استخدام النظائر المشعة فى مجالات الزراعة والصناعة والطب والعلوم وابحاث المياه الجوفية كما يقوم بأبحاث لحل مشاكل المنطقة عن طريق استخدام النظائر المشعة . وتتم هذه الابحاث فى الدول العربية بناء على طلبها .

ولقد انتهت المدة الاولى لاشتراك الوكالة فى المركز فى سنة ١٩٦٦ وتقرر امتداد اشتراك الوكالة لمدةسنتين اخريين تنتهيان فى سنة ١٩٦٨

ويبلغ عدد الدول العربية المشتركة فى المركز فى الوقت الحالى عشر دول وهى :

الجمهورية العربية المتحدة — العراق — اليمن — الكويت — لبنان — لبيا — تونس — الجزائر — المغرب — الاردن .

د. محمد حافظ غانم

ج.ع.م والقضاء الدولى

لا يمكن القول بأن للجمهورية العربية المتحدة موقفا تنفرد به ازاء الوسيلة القضائية لحل المنازعات بين الدول ، فهى بصفة عامة تشارك مجموع الدول ترددها فى الاحتكام الى هذه الوسيلة كما تشاركها تفضيلها الابقاء على حريتها فى أن تختار عند كل نزاع انسب الوسائل لتسويته ، دون التزام عام مسبق بقبول الحل القضائى(١). كذلك الجمهورية العربية. عضو فى الامم المتحدة تلتزم ـ شأنها شأن الستة عشر ومائة عضو الاخرين ـ حكم المادة ٣٣ من ميثاق هذه المنظمة التى تبين الوسائل الاولية للحل السلمى للمنازعات الدولية ، وتجعل اللجوء الى هذه الوسائل واجبا فى حالة المنازعات التى يؤدى استمرارها الى تعريض السلم والامن الدولى للخطر . وجمهوريتنا ، بحكم عضويتها هذه فى الامم المتحدة ، تعتبر طرفا كذلك فى النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ، وهو نظام لا يفرض اختصاص هذه المحكمة على الدول الاطراف فيه بقدر ما يفتح بابه أمامها . وفضلا عن ذلك فالجمهورية العربية المتحدة طرف الان فى نظام للوساطة والتوفيق والتحكيم خاص بالدول اعضاء منظمة الوحدة الافريقية كما انها بسبيل ان تصبح طرفا فى نظام مقترح لمحكمة عدل عربية.

اما الوسائل التى عددتها المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة وجعلت اللجوء اليها التزاما فى حالة المنازعات التى يعرض استمرارها السلام الدولى للخطر ، فهى « المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية » الى جانب اللجوء الى « الوكالات والمنظمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيار الدول » . وهذه الوسائل ، كما يتضح من التعداد السابق ، ليست جميعا وسائل قضائية بل لا يعتبر منها كذلك سوى التحكيم والقضاء ، مادمنا نقصد بالوسيلة القضائية الوسيلة التى تتم عن طريقها تسوية النزاع من جانب شخص أو اشخاص يفترض فيهم الحيدة والعلم بالقانون ، ويطبقون فى حكم النزاع قواعد قانونية أو ، بارتضاء الاطراف ، ما يرونه حقا وعدلا . ولا يختلف التحكيم الدولى عن القضاء الدولى بعد ذلك الا فى أنه فى التحكيم للاطراف فى المنازعة حرية كاملة فى اختيار القضاة كلهم أو بعضهم ، وحرية واسعة فى اختيار القواعد الواجبة التطبيق ، بعكس القضاء الدولى اذ تتوافر فيه محكمة دائمة موجودة قبل نشوب النزاع ولا يختار اعضاؤها بصدد كل قضية أو مجموعة من القضايا ، وتطبق فى الاصل القواعد التى يميل اليها نظامها ولا تذعن لرغبة الدول الاطراف فى المنازعة أمامها فى تطبيق قواعد أخرى تتعارض مع هذه القواعد . فكل من التحكيم والقضاء وسيلة قضائية ، ولكن دور الدول فى الاول أوسع منه فى الثانى ، وبالتالى يكون القضاء الدولى

---

(١) راجع فى مواقف الدول المختلفة من القضاء الدولى: ابراهيم شحاته : موقف الدول الجديدة من محكمة العدل الدولية ، ٢٠ المجلة المصرية للقانون الدولى ٣٧ ـ ٧٤ (١٩٦٤) . وخاصة ص ٦٢ حيث اثبت التحليل ان « من التعميم الخاطىء القول بان للدول الجديدة جميعا نفس الموقف ازاء المحكمة ، وانه ـ ان جاز التعميم ـ فموقف هذه الدول لا يختلف بصفة عامة اختلافا كبيرا عن موقف الدول الاقدم فى اوربا وامريكا ، وهو اكثر تقبلا للمحكمة وللفكرة القضائية الدولية من موقف دول الكتلة الشرقية » .

اقرب الى معنى الوسيلة القضائية فى مفهوم القانون الداخلى ».

وليس من التزام على اية دولة ان تلجأ الى التحكيم او القضاء مالم ترض هى ذلك فى اداة صدرت عنها بصدد المنازعة او قبل نشوبها . فالالتزام الوارد فى المادة ٣٣ المذكورة والخاص بالحالة المبينة فيها ينصرف الى الوسائل السلمية جميعا وليس الى الوسيلة القضائية بالذات ، وهو لا يمتد على اى حال الى المنازعات التى لا يعرض استمرارها السلم والامن الدولى للخطر .

وليس معنى ذلك ان المنازعات الاخيرة يجوز تسويتها بالقوة ، فاستعمال هذه ممنوع فى ميثاق الامم المتحدة الا دفاعا عن النفس (المادة ٥١) أو اشتراكا فى اجراء جماعى بناء على قرار من الجهاز المختص فى المنظمة (الفصل السابع) . انما كل ما يمكن ان تعنيه المادة ٣٣ بمفهوم المخالفة ، هو ان عدم اسهام دولة فى حل ايجابى لمنازعة دولية تكون طرفا فيها ولا يهدد استمرارها السلم والامن الدولى ، لا يكون مخالفة من هذه الدولة لحكم تلك المادة . اما التخلف عن المشاركة فى حل سلمى للمنازعة التى يترتب على بقائها بغير حل تعريض السلام للخطر او الاخفاق فى حلها ، فانه يخلق التزام عرضها على مجلس الامن ، اذ يكون له عندئذ ان يوصى باتباع وسيلة معينة لحل النزاع (كالتحكيم مثلا) ، او يوصى مباشرة بشروط موضوعية لحل النزاع (المادة ٣٧) . ويجوز لمجلس الامن وهو ينظر فى مثل هذه المنازعة أن يدعو الدول الاطراف الى عرضها على محكمة العدل الدولية اذا راى انها منازعة ذات طابع قانونى (المادة ٣/٣٦) . وقد ذهب راى ضعيف الى ان المجلس ان فعل ذلك تلتزم الدول الاطراف فى المنازعة عرضها على المحكمة ، ولكن الراى الاقوى يذهب الى ان دعوة مجلس الامن فى هذه الحالة لا تنشىء بذاتها اختصاصا الزاميا لمحكمة العدل الدولية .

وقد قبلت الجمهورية العربية المتحدة مبدأ التحكيم الدولى فى معاهدات كثيرة ، اهمها الاتفاقات الجوية الثنائية والجماعية والاتفاقات المبرمة مع المنظمات الدولية وبعض اتفاقات القروض والمعونة والتجارة ، ولكنها لم تنضم الى بروتوكول جنيف الذى أعدته عصبة الامم فى سنة ١٩٢٤ ونص فيه على التزام الدول التى تقبل الالتجاء الى التحكيم الدولى فى المنازعات القانونية بينها ، ولم تنضم كذلك الى الميثاق العام للتحكيم الذى وضعته العصبة فى سنة ١٩٢٨ ونص فيه على التزام عرض المنازعات بين الدول الاطراف فيه على التحكيم او القضاء الدولى .

وقد ظلت مصر بعيدة عن نظام التحكيم الجبرى العام هذا حتى بعد دخولها عضوا فى عصبة الامم سنة ١٩٣٧ واستمرت على هذه السياسة بعد ذلك ، فامتنعت عن الانضمام الى الميثاق العام للتحكيم بعد تعديله فى جنيف فى ٢٨ ابريل ١٩٤٩ . وواضح ان موقف مصر من مواثيق جنيف يكشف عن رغبتها فى الا تلتزم سلفا الوسيلة القضائية كحل واجب الاتباع فى كل منازعة ، ورغبتها على العكس فى أن يقتصر التزامها على المنازعات التى تثور بشأن موضوعات معينة ، هى الموضوعات التى تنظمها معاهدات يرد فيها شرط تحكيم أو التى يقبل فيها الاطراف الالتجاء الى التحكيم فى اتفاق خاص لهذا الغرض بالذات .

وبالرغم من العدد الكبير للمعاهدات التى ارتضت فيها الجمهورية العربية المتحدة بموجب شرط تحكيم اللجوء الى التحكيم الدولى لتسوية المنازعات التى قد تنشأ بشأن تفسير أو تطبيق هذه المعاهدات ، لم يحدث عمليا ان تم تحكيم بين الجمهورية العربية المتحدة ودولة اخرى تطبيقا لهذه المعاهدات . وليس معنى هذا ان شرط التحكيم فى هذه المعاهدات شرط غير عملى ومعطل أى غرض ، اذ انه يقوم بوظيفة وقائية واضحة . فالدول كثيرا ما تؤثر التزام حكم المعاهدة اذا علمت ان مخالفته سوف تعرضها للمثول أمام محكمة ذات اختصاص اجبارى فى نظر المنازعة والحكم فيها ، كما ان امكان انعقاد مثل هذه المحكمة كثيرا ما يكون عنصرا مساعدا فى حل المنازعة بالمفاوضات قبل أن يتفاقم أمرها .

وفى التاريخ الطويل للتحكيم الدولى الذى يشمل مئات القضايا ، خاصة بين الدول الاوربية . وبين دول الامريكتين ، وبين كل من هذه وتلك وقد نشرت معظم احكامه مؤخرا فى مجموعة اعدتها امانة الامم المتحدة فى ثلاثة عشر

جلدا ، فى كل هذا السجل لا نجد سوى قضية واحدة كانت مصر طرفا فيها مع دولة اخرى امام محكمة تحكيم دولية ، وتلك هى قضية جورج سالم (١٩٣٢) . ويرجع ذلك فى نظرنا الى سببين : اولهما ان مصر لم تكن دولة مستقلة ابان العصر الذهبى للتحكيم الدولى الذى شمل الربع الاخير من القرن الماضى والسنوات الاولى من هذا القرن ، وبدأ يتدهور بظهور وسائل بديلة لحل المنازعات عن طريق المنظمات الدولية والقضاء الدولى . اما السبب الثانى فهو وجود المحاكم المختلطة فى مصر حتى سنة ١٩٤٩ . فقد وجد المتقاضون الاجانب فى هذه المحاكم وسيلة كافية لاقتضاء دعاواهم ووثقت فى عدالتها الدول الاجنبية ، ولم يكن من داع بعد ذلك لاختصام مصر امام محاكم دولية على النحو الذى حدث لكثير من الدول الاخرى بسبب ما أصاب الاجانب فيها .

اما قضية جورج سالم المذكورة فهى قضية عرضت باتفاق بين مصر والولايات المتحدة الامريكية على محكمة تحكيم خاصة انشئت لتبحث دعوى الدولة الاخيرة من أن السلطات القضائية فمصر قد انكرت العدالة فى مواجهة جورج سالم، وهو شخص اعتقدت السلطات المصرية أنه مصرى وتصرف هو على هذا الاساس ، الى ان كاد يحكم عليه نهائيا فى جناية تزوير فابرز ما يثبت تجنسه بالجنسية الامريكية وطلب تدخل الولايات المتحدة لحمايته دبلوماسيا ، باعتباره أجنبيا يتمتع بالامتيازات ويستحق حماية دولته عند مخالفة القانون الدولى فى حقه . وقد حكمت محكمة التحكيم فى هذه القضية لصالح مصر ورفضت ان تعتبر الاجراءات التى اتخذت فى مواجهة جورج سالم من قبيل « انكار العدالة » فى القانون الدولى .

ومن ناحية اخرى فقد ارتضت الجمهورية العربية المتحدة مبدأ التحكيم فى كثير من الاتفاقات التى عقدتها مع اشخاص أجنبية غير الدول ، خاصة فى مسائل الاستثمارات وعقود التوريد ، ولكن هذا يختلف عن التحكيم الدولى بالمعنى الضيق الذى نقصده هنا . كما ان الجمهورية العربية المتحدة قد صدقت على اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية والعمل على تنفيذها

وقد وقعت هذه الاتفاقية فى ١٠ يونية ١٩٥٨ وهى تضيف قيمة عملية كبيرة الى القرارات الصادرة من هيئات التحكيم فى الدول الاطراف فيها .

واذا كانت مصر قد رفضت مبدأ التحكيم الاجبارى العام الوارد فى مواثيق جنيف ، فقد دخلت من عهد قريب فى نظام للتحكيم العام وان كان يصعب وصفه بانه اجبارى دائما ، كما أنه مقصور من ناحية الأطراف فيه على دول معينة ، وذلك هو نظام التحكيم بين الدول أعضاء منظمة الوحدة الافريقية .

فقد نص ميثاق الوحدة الافريقية (١٩٦٣) على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض او الوساطة أو التوفيق أو التحكيم (المادة ٤/٣) ثم نص على انشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، ينظم تفصيلات انشائها وعملها بروتوكول لاحق لتقوم بمهمة « تسوية جميع المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية » (المادة ١٩) ، جاعلا من هذه اللجنة احدى اللجان الرئيسية للمنظمة . وفى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى القاهرة فى يوليه ١٩٦٤ تمت الموافقة على بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم الذى بين بالتفصيل طريقة تشكيل هذه اللجنة وادائها عملها . ونص فى هذا البروتوكول على أن تتكون اللجنة من ٢١ عضوا ينتخبهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وعلى اختصاصها فى المنازعات بين الدول فقط ، وعلى جواز ان تقدم المنازعة الى اللجنة من جانب الاطراف فيها ، أو أحد هؤلاء الاطراف ، أو مجلس وزراء المنظمة، أو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فاذا عرض نزاع على اللجنة طبقا لذلك ورفض طرف أو اكثر فيه اختصاص اللجنة ، قام مكتب اللجنة (وهو يتكون من رئيسها ونائبى الرئيس) باحالة القضية الى مجلس الوزراء لفحصها . ولم يبين البروتوكول ما اذا كان لمجلس الوزراء عندئذ ان يلزم الاطراف بقبول اختصاص اللجنة ، وان كان ظاهر النص يفيد ان المجلس فى هذه الحالة يفحص موضوع المنازعة مباشرة . ويظهر عدم الزام اختصاص اللجنة على الاخص ، عندما يتكلم البروتوكول فى التحكيم فى الفصل الخامس منه فيفترض أن المنازعة تعرض بالاتفاق المتبادل

بين الاطراف وبناء على اتفاق مكتوب يبين تعهد الدول بعرض النزاع على التحكيم والتزام الحكم الذى يصدر فيه ، ويحدد كذلك موضوع المنازعة ومقر انعقاد المحكمة . ويقوم كل طرف فى النزاع باختيار محكم من بين اعضاء اللجنة ، ثم يقوم المحكمان المختاران مشتركين ، باختيار شخص ثالث من بين اعضاء اللجنة يصبح رئيسا لمحكمة التحكيم فان لم يتمكن المحكمان من اختيار رئيس لهما فى خلال لشهر من اختيارهما ، قام بهذه المهمة مكتب اللجنة . ولرئيس المحكمة ان يختار بموافقة الاطراف عضوين آخرين فى المحكمة لا يشترط فيهما ان يكونا من اعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم . فاذا عقدت المحكمة كان عليها ان تفصل فى الموضوع المعروض ، وفقا للمعاهدات المبرمة بين الاطراف وقواعد القانون الدولى وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الامم المتحدة ، او وفق اعتبارات الحق والعدالة ان اتفق الاطراف على ذلك (٢) .

هذا وقد قام المؤتمر الثالث لرؤساء الدول والحكومات الافريقية (أكرا — اكتوبر ١٩٦٥) باختيار اعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم الواحد والعشرين ، وتم اختيار فقيه من الجمهورية العربية المتحدة لعضوية هذه اللجنة وهو الاستاذ الدكتور محمد حافظ غانم ، استاذ القانون الدولى فى جامعة عين شمس . غير ان اللجنة لم تجتمع حتى الان ولما يعرض عليها اى طلب للوساطة او التوفيق او التحكيم ، وان كان هذا لا يقدح فى اهميتها المنتظرة نظرا الى وجود كثير من المنازعات القانونية — خاصة فى مسائل الحدود — بين الدول اعضاء منظمة الوحدة الافريقية .

ولا ترتبط الجمهورية العربية المتحدة حتى الان باى نظام اقليمى آخر للتحكيم الدولى او القضاء الدولى . فقد جاء ميثاق جامعة الدول العربية خلوا من وسيلة قضائية لحل المنازعات بين الاعضاء (٣) ، وان توقعت المادة ١٩ منه امكان تعديل الميثاق مستقبلا لانشاء محكمة عدل عربية . هذا وقد قرر مجلس جامعة الدول العربية فى ١٣ ابريل سنة ١٩٥٠ بناء على اقتراح من لبنان ، تكوين لجنة ثلاثية لوضع مشروع لنظام هذه المحكمة المقترحة ، ونجحت اللجنة بالفعل فى اعداد مشروع متكامل من ٧٠ مادة لنظام هذه المحكمة فى سنة ١٩٥١ . وجدير بالذكر ان اللجنة الثلاثية المذكورة شكلت من مصريين (هما الاستاذ محمد على غازى (باشا) والدكتور وحيد رافت) ولبنانى هو الاستاذ فؤاد عمون القاضى الحالى فى محكمة العدل الدولية . وقد ظل مشروع انشاء محكمة العدل العربية بعد ذلك كما مهملا فى اعمال الجامعة ، حتى القى عليه الضوء من جديد عندما تقرر فى الاجتماع الثانى لمؤتمر القمة العربى (الاسكندرية — سبتمبر ١٩٦٤) انشاء محكمة عدل عربية . وقد اعقب ذلك أن قامت جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة لبحث وضع نظام جديد للمحكمة المقترحة ، ولا زالت هذه اللجنة مجتمعة يثور فى داخلها خلاف حول كيفية تحديد اختصاص هذه المحكمة ، وهل يكون الزاميا على الدول الاعضاء فى الجامعة ام يترك قبوله لمن تريد منها ذلك . وتفيد الاخبار غير الرسمية ان الجمهورية العربية المتحدة تحبذ فكرة جعل اختصاص المحكمة اختياريا بحيث لا يلتزمه الا من يقبله سلفا فى معاهدة او اعلان انفرادى .

اما عن القضاء الدولى الراهن فانه يتمثل فى محكمة العدل الدولية وفى بعض المحاكم الدولية الاقليمية فى اوربا خاصة . ومحكمة العدل الدولية هى استمرار للمحكمة الدائمة للعدل الدولى

---

(٢) فى دلالة ذلك على موقف الدول الافريقية من القانون الدولى والقضاء الدولى بصفة عامة ، راجع مقالتنا المشار اليها فى هامش (١) ، ص ٦٢ ، ٦٨—٦٩ .

(٣) وافقت لجنة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية فى اجتماعها بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ على ادخال مبدأ التحكيم الاجبارى فى مشروع تعديل الميثاق ، على أن يكون طلب التحكيم قد قدم من احدى الدولتين المتنازعتين او احدى الدول العربية الاعضاء فى الجامعة او الامين العام للجامعة العربية . الاهرام — العدد ٢٨٩٩٨ فى ١٩٦٦/٥/٣ ، ص ٦ .

(١٩٢٠ ــ ١٩٤٦) حلت محلها فيما كان لها من اختصاصات وزادت عليها فى انها أصبحت جهازا من اجهزة الامم المتحدة بحيث يصبح طرفا فى نظامها كل طرف فى ميثاق الامم المتحدة ، وهو وضع يختلف عن وضع المحكمة الدائمة التى وان ارتبطت من عدة جهات بعصبة الامم ، لم تكن فى اى وقت فرعا لهذه المنظمة الاخيرة .

وقد ظلت مصر الى حد كبير بعيدة عن المحكمة الدائمة للعدل الدولى التى غلب عليها فى الواقع طابع اوربى واضح . فلم تشترك مصر فى وضع نظام هذه المحكمة ، ولم تقبل اختصاصها الالزامى ولم تلجأ اليها مدعية او مدعى عليها ، ولم يجلس شخص من مواطنيها فى اى وقت فى مقعد الحكم فيها . ويبدو أن مصر قد حاولت فى وقت متأخر تغيير هذه الصورة فدخلت طرفا فى نظام المحكمة بل وقعت ايضا اعلانا فى ٣٠ مايو ١٩٣٩ لقبول الاختصاص الالزامى لها فى المنازعات القانونية كافة ، عدا ما يتعلق بسيادة مصر اوباختصاصها الداخلى . غير أن هذا الاعلان لم يصدق عليه وحالت ظروف الحرب العالمية الثانية دون الاستمرار فى هذا الاتجاه .

غير ان التباعد عن المحكمة الدائمة الذى فرضه على مصر أنها لم تصبح عضوا فى عصبة الامم سوى فى سنة ١٩٣٧ أى قبل توقف عمل المحكمة بنحو سنتين ، ما لبث ان حل محله دور نشيط وفعال قامت به مصر عند وضع نظام محكمة العدل الدولية فى سنة ١٩٤٥ . فقدتولت مصر فى لجنة الفقهاء التى اجتمعت فى واشنطون فى هذا العام لدراسة مشروع نظام المحكمة قبل اجتماع مؤتمر سان فرانسسكو ، زعامة اتجاه نادى بضرورة اعتبار الشريعة الاسلامية من النظم القانونية الرئيسية فى العالم واعتبار الحضارة الاسلامية من الحضارات العالمية الرئيسية ، وذلك فى مفهوم المادة ٩ من نظام المحكمة وهى المادة التى اشترطت ان يكون تأليف المحكمة « كفيلا بتمثيل الحضارات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية فى العالم » . كذلك انتقدت مصر فى اللجنة المذكورة الوضع الذى ساد فى نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولى والذى ترك اختصاص المحكمة اختياريا تقبله كل دولة ان شاءت باعلان مسبق من جانبها او بمعاهدة سابقة تتضمن شرطا بقبول هذا الاختصاص ، أو باتفاق خاص لعرض قضية معينة على المحكمة (المادة ٣٦) . واقترح الوفد المصرى فى لجنة الفقهاء فى واشنطون أن يكون الاصل فى النظام الجديد هو الاختصاص الالزامى للمحكمة فى كل المنازعات القانونية ، على أن يجوز استثناء ان تعلن الدولة التى لا ترغب فى الخضوع لهذا الاختصاص ، تحفظها بشأن المنازعات التى تريد استبعادها منه . وواضح ان هذا الاقتراح كان من شأنه أن يقلب الوضع القائم فى نظام المحكمة الدائمة ، بحيث يكون على الدولة أن تتخذ اجراء ايجابيا لتخرج نفسها من اختصاص المحكمة وليس العكس . الا ان هذا الاقتراح المصرى لم يصادف قبولا فى لجنة الفقهاء وانتهى الامر باقتراح الاستمرار على النظام القديم او قبول نظام الاختصاص الالزامى الشامل . ولما عرضت المسألة بعد ذلك على مؤتمر سان فرانسسكو دافعت مصر مع ثلاث عشرة دولة أخرى عن الحل الاخير دون جدوى، اذ قرر المؤتمر فى النهاية الابقاء على الوضع الذى كان سائدا فى نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولى .

وعندما انشئت اول هيئة لمحكمة العدل الدولية فى سنة ١٩٤٦ انتخب القاضى والسياسى المصرى الراحل عبد الحميد بدوى عضوا فيها ، ثم اعيد انتخابه بعد ذلك مرتين فظل بالتالى عضوا فى المحكمة حتى اختطفته المنية فى ٥ اغسطس ٦٥ قبل أن يستكمل دور انتخابه الثالث الذى كان مفروضا أن يستمر حتى سنة ١٩٦٧ . وقد اشترك القاضى عبد الحميد بدوى فى جميع الاحكام والاراء الاستشارية التى صدرت عن المحكمة (باستثناء الحكم الصادر بتفسير الحكم الاول فى قضية اللجوء السياسى ١٩٥٠) ، فكان بذلك القاضى الوحيد من قضاة المحكمة الذى اشترك فى كل هذه القضايا ، الى جانب كونه ــ حتى وفاته ــ القاضى العربى الوحيد فى المحكمة ، وباستثناء فترة عضوية القاضى محمد ظفر الله خان ، كان كذلك القاضى المسلم الوحيد فى المحكمة . وبعد وفاة القاضى الراحل عبد الحميد بدوى لم تعمل الجمهورية العربية المتحدة على ترشيح مصرى آخر ليحل محله فى المدة

الباقية فى فترة عضويته ، وان كان اسم الفقيه المصرى الدكتور عبد الله العريان (عضو لجنة القانون الدولى التابعة للامم المتحدة ومدير الادارة القانونية والمعاهدات بوزارة الخارجية) قد تردد آنذاك فى أوساط الامم المتحدة كمرشح محتمل لهذا المكان الرفيع .

هذا وقد قبلت الجمهورية العربية المتحدة اختصاص محكمة العدل الدولية بموجب الاتفاق الجوى بينها وبين فرنسا (٨ اغسطس ١٩٥٠) والاتفاق الجوى بينها وبين استراليا (١٤ يونيه ١٩٥٢) وفى عدد من الاتفاقيات الجماعية ، مثل اتفاقية منع جريمة ابادة الجنس والعقاب عليها (١٩ ديسمبر ١٩٤٨) واتفاقية منع التعامل فى الاشخاص واستغلال دعارة الاخرين (٢١مارس ١٩٥٠) ، وذلك بشأن المنازعات التى تتعلق بتفسير او تطبيق هذه المعاهدات .

كما قبلت الجمهورية العربية المتحدة فى اعلانها الصادر فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧ بشأن قناة السويس والتنظيمات الخاصة بادارتها ثم فى اعلانها الصادر فى ٢٢ يوليه ١٩٥٧ ، اختصاص محكمة العدل الدولية طبقا للمادة ٢/٣٦ من نظامها (اى ما يسمى بالاختصاص الالزامى) وذلك فقط بشأن المنازعات القانونية التى قد تنشأ بين الاطراف فى اتفاقية قناة السويس (اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨) فيما يتعلق بتفسير او تطبيق نصوصها ، ما لم تحل هذه المنازعات بطريقة اخرى . ولا زال هذا الاعلان سارى المفعول مع اربعين اعلانا اخر التزمت بموجبها الدول التى اعلنتها قبول اختصاص المحكمة . ومفاد هذا الاعلان ان اية دولة اخرى تكون طرفا فى اتفاقية القسطنطينية وتكون فى الوقت ذاته قد قبلت اختصاص محكمة العدل الدولية بموجب اعلان خاص بها يغطى النزاع نفسه ، تملك ان تقاضى مصر امام المحكمة ، وتختص المحكمة فى هذه الحالة بدون حاجة الى الحصول على موافقة خاصة من مصر لممارسة الاختصاص . بل ان البعض قد يذهب الى ان الاعلان الصادر من مصر فى يوليه سنة ١٩٥٧ هو فى حقيقته بمثابة شرط مضاف الى اتفاقية القسطنطينية عرضته مصر وقبلته الاطراف الاخرى ضمنا . ويؤدى هذا التكييف ، ان قبل ، الى ان تصبح المحكمة مختصة فى اية منازعة بين مصر واى من الدول الممثلى الاطراف الاخرى فى الاتفاقية ولو لم تكن هذه قد قبلت اختصاص المحكمة باعلان منها حيث يتأسس الاختصاص عندئذ على المعاهدة لا الاعلان . ويترتب على قبول هذا الاتجاه الخطير حرمان مصر من الدفع بعدم الاختصاص اذا كانت الدولة المدعية لم تصدر اعلانا مقابلا ، وحرمانها من التمسك بالتحفظات الموجودة فى اعلان الدولة المدعية اذا كان قد صدر عن هذه اعلان بقبول اختصاص المحكمة . ولكن هذا الراى واضح الضعف ، حيث أن اعلان مصر يستند صراحة الى المادة ٢/٣٦ من نظام المحكمة وهى خاصة بالاختصاص المبنى على الاعلانات المتبادلة ، كما انه يذكر صراحة فى صلبه كشرط فيه قبول الجانب الاخر لاختصاص المحكمة .

واذا كانت مصر قد قبلت اختصاص المحكمة فى معاهدات ابرمتها وفى اعلان انفرادى من جانبها فلم يحدث قط أن عقدت مصر اتفاقا خاصا لعرض منازعة معينة على المحكمة ، كما لم يحدث أن قوضيت مصر كمدعى عليها أمام المحكمة الا فى قضية واحدة هى قضية « حماية الوطنيين الفرنسيين فى مصر » التى اقامتها فرنسا ضد مصر فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٩ وادعت فيها أن مصر قد خالفت معاهدة مونتريه الخاصة بالغاء الامتيازات الاجنبية (٨ مايو ١٩٣٧) وذلك فى معاملتها لبعض الرعايا الفرنسيين والاشخاص المشمولين بالحماية الفرنسية . ولكن فرنسا ما لبثت أن سحبت الدعوى قبل صدور اى حكم فيها من جانب المحكمة ، مما دعا الى اصدار المحكمة امرا بشطبها .

كذلك لم تلجا مصر كمدعية ضد دولة اخرى أمام المحكمة وان كادت ان تفعل ذلك عندما قررت مع الدول الافريقية مقاضاة جنوب افريقيا بسبب ما تفعله فى اقليم جنوب غرب افريقيا المشمول بانتدابها . وقد استقر الامر فى النهاية على أن تقيم الدعوى ضد جنوب افريقيا كل من ليبريا واثيوبيا والا تشترك الجمهورية العربية المتحدة فى اقامة الدعوى لانه وان كانت مصر كالدولتين الاخريين عضوا سابقا فى عصبة الامم وبالتالى حفيظا على نظام الانتداب ، فقد خشى أن يثير تغيير اسمها الى الجمهورية العربية

المتحدة ووجود سوريا معها فى هذه الجمهورية فى ذلك الوقت ، مصاعب شكلية حول قبولها دعواها (١) ».

كذلك لم يحدث أن اصدرت المحكمة رأيا استشاريا فى قضية تعنى الجمهورية العربية المتحدة مباشرة ، الا آخر راى استشارى اصدرته المحكمة بشأن نفقات الامم المتحدة (١٩٦٢) وهو الراى الذى وجدت فيه المحكمة ان نفقات قوات الامم المتحدة فى الشرق الاوسط (قطاع غزه) وفى الكونغو تعتبر من نفقات الهيئة فى مفهوم المادة ١٧ من الميثاق ومن ثم تلتزمها الدول الاعضاء فى الامم المتحدة جميعا .

وجدير بالذكر ان هذا الراى قد صدر خلافا لوجهة نظر الجمهورية العربية فى عدم التزامها الاسهام فى هذه النفقات ، اذ رفضت أن تدفع نفقات تسبب فى احداثها عدوان كانت هى ضحيته (فى حالة نفقات الشرق الاوسط) ونفقات عمليات رات ان قوات الامم المتحدة اخطأت فى اتخاذها (فى حالة نفقات الكونغو) . وجدير بالذكر كذلك ان القاضى الراحل عبد الحميد بدوى اشترك فى تكوين رأى اغلبية المحكمة فى هذه المسألة ذاهبا الى عكس ما رأته حكومته وضاربا بذلك المثل على الاستقلال القضائى الذى كان يتمتع به .

ومن ناحية اخرى تمسكت مصر أمام مجلس الامن (فى ردها على شكوى اسرائيل سنة ١٩٥١ بشأن اغلاق قناة السويس فى وجه سفنها والسفن المحملة بمهربات منها او اليها) بأنها صاحبة حق قانونى فيما تتخذه من اجراءات بشأن المرور فى قناة السويس وطلبت من المجلس — ان كان فى شك من ذلك — أن يطلب رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية فى هذا الموضوع . غير ان اغلبية المجلس لم تأخذ بهذا الاقتراح وآثرت ان يصدر المجلس مباشرة قرارا يدعو فيه مصر الى وقف ما تتخذه من اجراءات. فكان هذا مثلا واضحا على تمسك مصر فى هذا الموضوع بالحل القانونى الذى تراه المحكمة وتمسك الدول الاخرى بالحل السياسى الذى استطاعت أن تصل اليه فى مجلس الامن .

واذا كانت هذه هى صورة العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والقضاء الدولى ، فواضح ان كلا منهما لا زال يؤدى دورا ضئيلا فى حياة الاخر . وهذا الوضع قد يتمشى مع مايسود العلاقات الدولية الراهنة بصفة عامة من اهمال الوسيلة القضائية فى حل المنازعات الدولية ولكنه بعيد عن ان يكون افضل الاوضاع فالوسيلة القضائية تقدم فى العادة احد الاحتمالات المثمرة لحل المنازعات وقد يكون من المفيد دائما لمتخذى القرارات السياسية فى العلاقات الدولية ان ينظروا بجدية فى امكان الاستفادة منها . وقد سبق لنا فى مكان آخر ان عددنا بالتفصيل فوائد هذا الطريق التى يمكن اجمالها فيما يلى :

١ — التجاء الاطراف فى منازعة ما الى الوسيلة القضائية يستبعد بذاته استخدام القوة كحل بديل لانهاء النزاع ، الامر الذى يفيد على الاخص الدول التى ليس لها من القوة ما يمكنها من اقتضاء حقها بيدها ».

٢ — يتعدى الالتجاء الى القضاء استبعاد التشابك المسلح الى خلع الصفة السياسية عن النزاع واعتباره — ما دام قائما أمام المحكمة — منازعة قانونية تتمثل فى مرافعات رجال القانون بعيدا عن مزايدات السياسيين ».

٣ — تتجه المحاكم الدولية ، باعتبارها أجهزة قضائية ، الى معالجة ما يعرض عليها من منازعات على أنها مجرد اشكالات قانونية ، وتسهم بالتالى فى التخفيف من وطأة الاثارة التى تحيط بالمنازعات الدولية قبل تقديمها الى المحكمة، خاصة أنها تقوم عادة بتجزئة المنازعات المعروضة عليها الى مجموعة من الاسئلة ثم تحاول ان تجد لكل سؤال حلا فى القانون ».

(١) راجع فى ذلك وفى تفصيلات هذه القضية : ابراهيم شحاته : مشكلة جنوب غربى افريقيا فى الامم المتحدة ، العدد الاول من هذه المجلة ، ص ٤٧ ، ٦٣ — ٦٦ (يوليه ١٩٦٥)

٤ ــ يترتب على الاحتكام الى القضــاء أن يصبح الاطراف في المنازعة في وضع متساو امام القانون ، وهو وضع تستفيد منه الدول الصغيرة على الاخص باعتبارها الدول الاقل قوة وثروة .

٥ ــ تنفيذ الحكم القضــائي الدولي الذى يصدر على غير ما تريده الدولة هو في الواقع السياسي ايسر واقــل احراجا لــكل دولة من انصياعها لحل تفرضه عليها دولة اخرى اوفرع سياسي لمنظمة دولية .

٦ ــ التجاء الدولة الى القضاء الدولي أوحتى مجرد طلبها هذا الالتجاء ، يضعها أمام الرأى العام العالمي في موضع صاحب الحق القانوني او على الاقل من لا يريد لنفسه أكثر مما يقرره القانون كما تطبقه المحكمة . وواضح أن مايضفيه ذلك من سمعة طيبة للدولة تحتاج اليها كل دولة تريد أن تبني لنفسها اسما حسنا فيعالم متشابك العلاقات ، وتفيد منه على الاخص الدول النامية سواء في علاقاتها الاقتصادية أو السياسية .

د. ابراهيم شحاته

ج.ع.م والعالم العربي

ج.ع.م والوحــدة العــربيــة

كان الفكر القومي ــ قبل قيــام مصر الثــورة ــ يعــاني الســطحية والارتجال ، وينقصه القدرة على اعطاء الوحدة العربية منهجا علميا عمليــا تقدميــا تقوم على اساسه ، ومن ثم جاءت مشروعات الوحدة او الاتحــاد العربي قبل عام ١٩٥٢ خلوا من اى مضمون اجتمــاعي ، مفتقــرة الى الوســائل والاساليب الموضوعية التي تكفل قيام الوحــدة ونجاحها . ويبدو هذا واضــحا في ظهور بعض المشروعات والهياكل الوحدوية المشــوهة التي اتسمت بالطابع الانفصالي ، مثل مشروع وحدة بلدان الهلال الخصيب ومشروع سوريا الكبرى . كما جاء ميثاق جامعة الدول العربيــة (مارس ١٩٤٥) في شكل من اوهى اشــكال الاتحــاد الكونفدرالي .

وكان قيام مصر الثورة بمثابة نقطة تحــول تاريخي ، اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته ، واكد هويته العربية في اول دســتور له (عام ١٩٥٦) ، واولت مصر الثورة اهتماما خاصا بالدائرة العربية حيث رفعت شــعار القوميــة العربية كمبدأ ، وشعار الوحدة العربية كهدف من اهداف النضال العربي . واستطاعت مصر الثورة ــ بفضل تجربتها الاشتراكية الرائدة ، وفي ضوء دروس تجربة الوحدة المصرية السورية ــ أن تحدد وتبلور المفهوم العلمي والمحتوى الاجتماعي للوحدة العربية ، الذى لخصه الرئيس جمــال عبد الناصر بقوله : « ان الوحدة هى علم التاريخ على الارض العربية ودروســه ، وعلم الواقع المعاصر كله ومقتضياته ، وعلم البناء الشــامل للمستقبل ومتطلباته » . وقد افرد ميثاق العمــل الوطني بابا كاملا للوحدة العربية ، قدم فيه الزاد الفكرى الوحدوى النــاتج من الاقتناع العــلمي بمفاهيم الوحدة التقدمية .

من وحدة الصف الى وحدة الهدف

امام تطور الاحداث وحتم الواقع في المنطقــة العربية قبل حرب السويس ، ساد شعار وحدة

الصف العربى ، الذى استهدف وقوف الدول العربية — التقدمية منها والرجعية — صفا واحدا فى مواجهة القوى الاستعمارية التى اثارت مسالة الفراغ العسكرى الناشىء عن جلاء القوات الانجليزية من قاعدة قناة السويس . وخاضت مصر الثورة معركة الحرية السياسية فى هذه الفترة ، متمسكة بهذا الشعار عاملة على تنفيذه عن طريق احياء معاهدة الضمان الجماعى العربى التى عقدت فى يونيو ١٩٥٠ ، فى محاولة لتوحيد الصف العربى عسكريا لمواجهة مخطط « الفراغ العسكرى المزعوم » . ولكن انضمام العراق الى حلف بغداد جعل الحكومة المصرية تتجه الى عقد ضمان جماعى عربى جديد ، محوره الاساسى تنظيم الاداة العسكرية العربية ، مع تأجيل التنظيم الاقتصادى والوحدة السياسية الى ظروف تالية حتى يكتمل نضجها . وتمثل هذا الضمان الجماعى الجديد فى المواثيق العسكرية التالية : (١) الميثاق المصرى السورى السعودى (٢ مارس ١٩٥٥) . (٢) الميثاق المصرى السورى (٢٠ اكتوبر ١٩٥٥) . (٣) الميثاق المصرى السعودى (٢٧ اكتوبر ١٩٥٥) . (٤)الميثاق المصرى السعودى اليمنى (٢١ ابريل ١٩٥٦) . ثم تلا ذلك عدة خطوات سياسية مكملة للمواثيق الثنائية تمثلت فى البيان المصرى اللبنانى (اول سبتمبر ١٩٥٥)، والبيان المشترك لرؤساء مصر وسوريا والسعودية (١٢ مارس ١٩٥٦) ، والبيان المصرى الاردنى (٥ مايو ١٩٥٦) ، والبيان السورى الاردنى (٣١ مايو ١٩٥٦) .

واذا كانت سياسة وحدة الصف العربى قد نجحت فى استقطاب القوى الوطنية العربية لمواجهة الاحلاف الاجنبية (خاصة حلف بغداد) وفضح المخططات الاستعمارية التى استهدفت تحويل الوطن العربى الى منطقة من مناطق النفوذ الاجنبى ، الا انها كانت تعنى التسليم بالامر الواقع رغم تناقضاته ، والتضامن مع الحكومات الرجعية ، وقبول تحكم اضعف الاطراف فى كل الاطراف .

وكان نجاح مصر الثورة فى تحقيق حريتها السياسية — بتوقيع اتفاق الجلاء وكسر احتكار السلاح ثم النصر فى معركة السويس — ايذانا بالسير فى طريق الحرية الاجتماعية . وفى الوقت نفسه كان هذا عاملا حاسما فى تبنى شعار وحدة الهدف بديلا من شعار وحدة الصف ، الذى ادركت مصر الثورة عقمه ، خاصة بعد احتدام معركة الحرية الاجتماعية بين القوى التقدمية والقوى الرجعية فى الوطن العربى .

وتحت شعار وحدة الهدف تم لقاء مصر الثورة بسوريا ، وكانت هذه قد خرجت آنذاك منتصرة من معركة الحرية السياسية بعد ان تعرضت لحملة التهديد بالعدوان فى صيف وخريف عام ١٩٥٧ . وفى فبراير ١٩٥٨ اعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة تأكيدا بأن وحدة الهدف هى الصورة الحقيقية للوحدة العربية . ولقد كان من ثمار هذا اللقاء الوحدوى سقوط حلف بغداد وقيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العراق .

ولقد تحملت مصر الثورة على اساس من وحدة الهدف ، مسئوليات ضخمة فى سوريا وفى الجزائر وفى العراق وفى اليمن وغيرها على طول العالم العربى وعرضه . وكان من اثر ذلك ان برزت على المسرح العربى تيارات وتجمعات تقدمية قوية لها فاعلية لا تنكر .

وفى صدد الحديث عن وحدة الهدف لابد لنا من تقييم تجربة الوحدة المصرية السورية التى كانت قائمة من فبراير ١٩٥٨ الى سبتمبر ١٩٦١ .

« وفى تقدير شعب الجمهورية العربية المتحدة بعد الدراسة العميقة للتجربة أن الدروس المستفادة منها تتلخص فى أن الاندماج الكامل كان استباقا لمراحل التطور ، وان كان هذا الاندماج فى الظروف التى تمت فيها التجربة بدا وكأنه ضرورة ملحة ، وليس جديدا أن التيار الذى كان سائدا فى القاهرة ذلك الوقت ، لم يكن يرى الاندماج الفورى الكامل ، وان كان هذا التيار قد اضطر الى تغيير موقفه ازاء عديد من الاعتبارات الملحة التى كانت قائمة فى دمشق وقتها . وان هذا الاندماج الكامل الذى استبق مراحل التطور ، تصادم مع عدة حقائق ابرزها :

١ — عدم وجود حدود مشتركة بين اقليمى الجمهورية العربية المتحدة وقتها .

٢ — ان العاطفة الوطنية لم تكن مهياة بعد —

فى الاقليمين — لتجربة الذوبان الكامل فى الكيان القومى .

٣ — ان الثورة الاجتماعية كانت تستلزم ابعاد عناصر الاقطاع وراس المال المستغل عن توجيه اقدار الوطن ، وفى ازمة العاطفــة الوطنيــة استطاعت عناصر الاقطاع وراس المال ان تثير النعرات وان تحاول تمويع مصالحها الشـخصية مع مصالح الوطن ذاته .

٤ — انه بسبب الظروف السياسية التى نمت فيها تجربة الوحدة فان هذه التجربة لم تستطع ان تعطى نفسها بداية ثورية تصنع حدا فاصــلا بين التيارات التى كانت تحـكم ســوريا قبــل الوحدة والتى كانت مسئولة قبل غيرهــا عن الاخطار التى هددت الكيان السورى ، ومــن ثم مضت هذه التيارات بعد الوحدة تمارس ما كانت تقوم به قبلها من تفتيت وتخريب ، وحاولت فى الوقت ذاته تغطية مطامعها بالنعرات الوطنية ، مستغلة بعض الاخطاء الشخصية والفردية .

٥ — ان هذه الظروف كلها جعلت امكانية قيام تنظيم شعبى ديمقراطى عملية بالغة الصــعوبة وان كانت التجربة فى ايامها الاخيرة قــد تمكنت بنجاح ، بقوانين يوليو الاشتراكية ، من توجيه ضربة قوية للاقطــاع وراس المال المســتغل ، فتحت الباب لاحتمالات ديمقراطية حقيقية لا تنحرف بها المصالح الطبقية ضد ارادة الجماهير » .

ولقد اثبتت الاحداث التى وقعت بعد الانفصال — بما لا يدع مجالا للشك — ان مصر الثورة لم تكفر بمبدأ الوحدة رغم ما تعرضت له من حملات الاكاذيب المضللة عقب الانفصال ، ايمــانا من مصر الثورة بان دورها فى خدمة النضال الثورى للامة العربية يفرض عليهــا التجــاوز عن كل الاعتبارات المؤقتة فى سبيل الهدف الدائم المنشود . وعقب الانفصال ، بينما كانت العناصر الرجعية مشغولة باعداد حملات الاكاذيب ، كانت مصر الثورة مشغولة باعداد الميثاق الوطنى ليكون دليلا للعمل الثورى فى كل المجالات ، وافرد الميثــاق — الباب التاسع — للوحدة العربية ، حيث ضمنه مفاهيم الوحدة التقدمية ووسائل تحقيقها ، وعلى ضوء الميثاق فان هذه الوسائل تتلخص فيما يلى :

اولا : الدعوة السليمة هى المقــدمة : وهى تقوم على التوعيــة وانارة الطريق امام القوى الوحدوية التقدمية .

ثانيا : التطبيق العلمى لمفاهيم الوحدة التقدمية: فان استعجال مراحل التطور نحو الوحده يترك من خلفه — كما اثبتت التجــارب — فجــوات اقتصــادية واجتمــاعية تستغلهــا العنــاصر المعــادية للوحــدة كى تطعنهــا من الخلف . وان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهــائى الشامل يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود علمية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية النــاجمة من اختلاف مراحل التطــور بين شــعوب الامة العربية ، هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

ثالثا : فتح الطريق أمام التيــارات الفــكرية الجديدة : فان جهودا عظيمة وواعيــة يجب ان تتجه ايضا الى فتح الطريق امام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع ان تحدث أثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقــايا التشتت الفكرى الذى احدثه ضغط ظروف القرن التــاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، وما تركته دسائســه ومناوراته من رواسب تحجب الــرؤية الصائبة فى بعض الظروف .

رابعا : دور ج . ع . م : فان الجمهــورية العربية المتحده . وهى تؤمن بأنها جزء من الامة العربية ، لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة امام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

خامسا : قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية : وهذا امر سوف يفرض نفســه على المراحل القادمة من النضال العربى ، ولا يؤثر ذلك — ولا ينبغى له ان يؤثر — فى قيام جامعة الدول العربية ، فان الجامعة العربية قادرة على تنسيق الوان ضرورية من النشــاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى الوقت نفســه ، تحت اى شعار وفى مواجهة اى ادعاء ، يجب أن لا تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

قضايا على طريق الوحدة

كما ناقش ميثاق العمل الوطنى بعض القضايا التى تتعلق بالعمل الوحدوى التى كثيرا ما يثار الجدل فيها بين دعاة الوحدة وخصومها ، ومن هذه القضايا نذكر :

الوحدة .. والخلافات الحكومية : فلا ينفى حقيقة الوحدة العربية تلك الخلافات البادية بين بعض الحكومات العربية ، وبعبارة ادق بين الحكومات التقدمية والحكومات الرجعية . ولا ينبغى للقوى الوحدوية أن تفزع لتلك الخلافات ، ذلك لان المنطق الثورى للنضال العربى المعاصر يفرض هذه الخلافات ويثيرها ، ذلك لانها تنبع من الصراع الاجتماعى الذى يحتدم على الارض العربية بين قوى الشعب العاملة وقوى التحدى المعادية لها .

الوحدة .. واساليب القسر والاكراه : وترى الجمهورية العربية المتحدة ان الوحدة التقدمية تأبى وتنبذ اساليب القسر والاكراه فى تحقيق الوحدة بين جماهير الشعب العربى ، ذلك لان الاهداف التقدمية للامة العربية لابد وان تتكافأ اساليبها شرفا مع غاياتها .. ومن ثم فان القسر بأية وسيلة عمل مضاد للوحدة .. انه ليس عملا غير اخلاقى فحسب ، وانما هو ايضا خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، وبالتالى فهو خطر على وحدة الامة العربية وتطورها الشامل .

ويؤكد موقف ج . ع . م فى هذا الصدد الموقف التاريخى للرئيس جمال عبد الناصر ايام حركة الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١ ، عندما امر بوقف جميع التحركات العسكرية كى لا تتحول الوحدة الى معركة مسلحة ليسيل فيها الدم العربى هدرا .

الوحدة .. وشكلها الدستورى : وترى الجمهورية العربية المتحدة ان الوحدة لا تلتزم صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها دون الصور الدستورية العديدة الاخرى ، لكن الوحدة طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل الدستورية وصولا الى الوحدة الدستورية الكاملة .

الوحدة .. والاقليات : وترى الجمهورية العربية المتحدة أن المضى فى تحقيق الاشتراكية والديمقراطية والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات فى المجتمع العربى الجديد سوف يساعد تدريجيا وبارادة الشعوب على دفع الوعى الوحدوى بل هو يحل فى الوقت نفسه عن طريق المساواة الحرة ، مشاكل الاقليات والمشاكل الطائفية فى بعض اجزاء الوطن العربى .

أزمة اتفاقية الوحدة الثلاثية

بعد قيام حركة ٨ فبراير ١٩٦٣ فى العراق ، وحركة ٨ مارس فى سوريا اصبح ميدان العمل الوحدوى مهيا لاجراء محادثات بين القوى الوحدوية فى كل من ج . ع . م وسوريا والعراق . وجرت هذه المحادثات فى القاهرة على ثلاث مراحل فى الفترة ما بين ١٤ مارس ، ١٧ ابريل ١٩٦٣ . بدات المرحلة الاولى يوم ١٤ مارس وانتهت يوم ١٧ منه ، وكانت عبارة عن مباحثات تمهيدية انتهت الى ظهور ازمة الثقة فى قيادة حزب البعث السورى كعقبة حقيقية فى الطريق الى الوحدة ، واقترح وقتئذ اجراء التصفية المباشرة لهذه الازمة اى محاولة تصفية الحساب القديم مع قيادة حزب البعث فى سوريا ، وكان هذا هو موضوع المرحلة الثانية من المحادثات التى دارت بين وفد ج . ع . م ووفد سوريا ما بين ١٩ ، ٢١ مارس ١٩٦٣ ، وانتهت بالموافقة على بدء صفحة جديدة ملؤها الثقة التامة . ولكن ثبت بعد ذلك ان قادة حزب البعث لم يكونوا مخلصين فيما اتفقوا عليه مع وفد الجمهورية العربية المتحده . ثم بدات المرحلة الثالثة والاخيرة بين الاقطار الثلاثة فيما بين ٧ ، ١٧ ابريل وبدات بمناقشة الخلافات المذهبية وانتهت بتوقيع اتفاق الوحدة الثلاثية بعد بحث تفصيلاته طوال الجلسات التى عقدت خلال هذه المرحلة . وحدد الاتفاق المبادىء العامة التى تم الاتفاق عليها

فيما يتعلق بتنظيم الدولة الجديدة فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبطريقة تشكيل اجهزة الحكم على المستويات الاتحادية والقطرية وبتوزيع الاختصاص والعلاقات بينها ، واحتوى الاتفاق ايضا على بعض الاحكام الانتقالية والعامة .

ولكن مواقف حزب البعث فى دمشق بعد توقيع اتفاق الوحدة اكدت عدم التزام حكام سوريا نصوص الاتفاق ، وكان ابرز دليل على ذلك هو تجاهل السلطات السورية الناحية السياسية فى اتفاق الوحدة التى تتمثل فى تكوين القيادة السياسية الموحده وتحقيق العمل السياسى الموحد على مستوى الاقطار الثلاثة . وكان هذا التجاهل فى حد ذاته انحرافا بالاتفاق وهدما له . واكثر من هذا استأثر حزب البعث بالمناصب الكبيرة لرجاله فقط ، وتناسى القوى الثورية الوحدوية الاخرى ، كما قام الحزب بتسريح من سموهم « بالضباط الوحدويين الناصرين » وبذلك قوض حزب البعث دعائم اتفاق الوحدة ، وكان اساس الميثاق جو حسن النية والاخلاص .

الحركة العربية الواحدة

وفى مواجهة الازمة التى المت بقضية الوحدة عقب توقيع اتفاق الوحدة الثلاثية ، اعلن الرئيس جمال عبد الناصر دعوته الى قيام الحركة العربية الواحدة فى يوليو ١٩٦٣ ، كحل ثورى لهذه الازمة .

ان فهم وتحليل الواقع العربى المعاصر ومتطلباته يوضح مدى تقدمية وثورية هذه الدعوة، فمن العبث ان تتفتت الثورات العربية ذات الهدف الواحد فى حركات انفصالية ، والا تعرضت سلامتها للنكسة ، ومن العبث كذلك ان تتعدد المنظمات العربية التى ترفع شعار الوحدة دون ان ترتبط بوحدة فكر ووحدة عمل . ولا يعنى هذا ان تلتقى هذه المنظمات على شكل جبهة ائتلافية تتولى قيادة العمل العربى ، فلقد اثبتت التجارب خطأ هذه الفكرة وقصورها عن حمل امانة العمل القومى ، وانما المقصود هو ان تنتمى القوى الثورية الوحدوية التقدمية على صعيدى العمل الوحدوى والفكر القومى ، الى حركة واحدة لا تؤمن بالتعصب الاقليمى او الحزبى او الطائفى.

ولقد لاقت دعوة الحركة العربية الواحدة استجابة وترحيبا قويا من القوى الثورية الوحدوية التقدمية فى كل البلاد العربية ، والرجاء الاصيل معقود بهذه القوى .

وحدة العمل العربى

وفضلا عن فشل اتفاق الوحدة الثلاثية نتيجة مناورات حزب البعث فى سوريا والعراق ، شهد الوطن العربى فى أواخر عام ١٩٦٣ اخطارا جساما تمثلت فى تحركات اسرائيل نحو استغلال مياه نهر الاردن لصالحها ، واتضح أن بعضا من الدول العربية المتاخمة للارض المحتلة لا تملك حرية العمل داخل اراضيها بسبب نقص استعداداتها الدفاعية ، وظهر هذا فى اجتماعات رؤساء أركان حرب الجيوش العربية التى عقدت فى خريف عام ١٩٦٣ بالقاهرة .

وامام تهديد هذه المخاطر ، تبين بوضوح أن الحاجة ماسة الى وضع صيغة جديدة للعمل العربى لا تعود به الى مرحلة وحدة الصف ، وفى الوقت نفسه لا تغفل عن الاخطار الملحة المرتقبة فى فترة انتظار تحقق وحدة الهدف . واعلن الرئيس جمال عبد الناصر دعوته الى عقد مؤتمرات القمة العربية ، وبعقد هذه المؤتمرات برزت صيغة وحدة العمل العربى ، التى استهدفت لقاء الدول العربية لانجاز مهمة محددة هى درء الخطر الداهم الذى يهدد الكل على السواء،على ان يحتفظ كل طرف بموقفه الايديولوجى وبنظرته الى الاوضاع السياسية والاجتماعية السائدة فى الوطن العربى .

واخيرا .. لقد كان للجهود الخلاقة التى بذلتها مصر الثورة فى ميدان الفكر القومى والعمل الوحدوى الاثر الكبير فى وضوح الرؤية أمام هدف الوحدة العربية ، وكان من نتيجة ذلك ان الامة العربية لم تعد الان فى حاجة — بفضل هذه الجهود — الى ان تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها فى ربوع الوطن العربى ، اذ يكفى ، على ما يؤكد الميثاق ، ان الامة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل ، وتملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان ، وتملك وحدة الامل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير .

احمد يوسف القرعى

ج.ع.م وقضيـــة فلسطــين

ليس من هدف هذا التقرير ان يعرض القضـــية الفلسطينية نفسهـا بالتفصيل فان هذه القضية العربية المصـرية يمكن ان تستغرق مجلدات لدراستها من جميع جوانبها ، ومن ثم فقصارى هـذه العجالة أن تبرز موقف الجمهورية العربية المتحدة من هذه القضية فى المجالين الدولى والعربى .

وموقف الـ ج.ع.م من هذه القضية فى كل المجالات يصدر عن مبداين اساسـيين اتضحت خيوطهما الاسـاسية منذ الايام الاولى لثورة ٢٣ يوليو ٥٢ وما زالت تزداد تأكـدا ووضوحا . هذان المبدان هما :

اولا : ان الوجود الاسرائيلى هو فى حد ذاته عدوان تام على غير سند من العدل او القانون اذ هو قائم اساسا على تآمر بين الاســتعمار والصهيونية لالتقاء مصالحهما فى هذه المنطقة من العـالم .

ثانيا : ان الوجـود الاسرائيلى هو بمثـابة سرطان يهدد مصير الامة العربية كلها ومستقبلها تهديدا يشكل تحديا للوجود العربى نفسه ، وان التناقض القـائم بين اسرائيل والامة العربيـة لا يمكن ان ينتهى الا بانتهاء احد المتناقضين .. ونحن نؤمن ان الاندحار النهائى هو المصير الذى ينتظر الوجود غير المشروع ، الوجود القائم على النصب والعدوان .

هذان المبدان هما المحور الذى دارت وتدور عليه سياسة الجمهورية العربية المتحدةومواقفها ازاء قضية فلسطين .

وسيتأكد لدينا ذلك تماما عنـدما نستعرض موقف الـ ج.ع.م من المشكلة على المسـتوى الدولى ، ثم على المستوى الاسيوى الافريقى ، ثم المستوى العربى ، ثم عندما نستعرض بعض ما جاء فى خطابات رئيس الجمهورية فى هـذا الخصوص وما ورد بشأنه ايضا فى ميثاق العمل الوطنى .

الموقف على المستوى الدولى

والحقيقة التى يجب ان نتذكرها .. وما اظنها محتاجة الى تذكير — أن ثورة يوليو حين قامت وجاءت الجمهورية وليدا لها ، كانت اسرائيـل « الكثيبة » هناك .

ولقد كانت معركة فلسطين عام ١٩٤٨ وما انتهت اليه احدى المقدمات الاساسية لثورة ٢٣ يوليو وللاطاحة بالنظام الفاسد السابق لها كله والذى كان مع الانظمة التى على شاكلته من الاسباب الرئيسية للنـكبة وللوجود الاسرائيلى فى قلب الامة العربية . ومع ذلك فان الذى يتتبع موقف الجمهورية العربية المتحدة فى هيئة الامم بكل فروعها ازاء القضية الفلسطينية يجدهـا تتميز بوضوحها وصلابتها : اصرار على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، ورفض للتسليم بالوجود القائم على العـدوان ، وكشف اسرائيـل أمام المجتمع الدولى ، وتوضيح حقيقتها العنصرية العدوانية .

وعلى هذا الاساس تجدر الاشارة الىوثيقتين هامتين .

اولا : خطاب رئيس الجمهورية العربيـــة المتحدة امام الجمعية العامة للامم المتحـدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ الذى جاء فيه « لست اريد هنا استدرار الدموع على احوال اللاجئين من شعب فلسطين ، وانما اريد لشعب فلسطين حقوقه كاملة ولا اريد له الدموع . وان النضال

بالامر الواقع لخطيئة كبرى ترتكب فى حق المبادىء .. ان الامر الواقع على غير اساس من العدل وحكم القانون اعوجاج يجب على المجتمع تقويمه وتلافيــه » .

ومن هذا المنطلق كانت تصدر دائما مواقف الجمهورية العربية المتحدة فى الامم المتحدة .

ثانيا : خطاب رئيس الجمهورية العربية الى الرئيس الراحل كيندى . وهو وثيقة دولية من غير جدال . والجزء الغالب من الخطاب يعالج القضية الفلسطينية من زواياها المتعددة ، وفى التصور العام للمشكلة وضعت فى موضعهــا الصحيح على النحو الاتى « لقد اعطى من لايملك وعدا لمن لا يستحق ، ثم استطاع الاثنان (من لا يملك ومن لا يستحق) بالقوة والخديعــة أن يسلبا صاحب الحق الشرعى حقه فيما يملــكه وفيما يستحقه » ثم يقول « من هــذا العرض السريع للصورة فى خطوطها العــامة أردت أن اقول لكم ان موقفنا من اسرائيل ليس عقــدة مشحونة بالعواطف وانما هو عدوان تم فى الماضى واخطار تتحرك فى الحاضر ومســتقبل غامض محفوف بأسباب التوتر والقلق معرض للانفجار فى اى وقت » .

الموقف على المستوى الافرو آسيوى

لعل التضامن الافرو آسيوى لم يبدأ وضوحه فى جلاء وحزم الا فى مؤتمر باندونج ، ولعل روح مؤتمر باندونج ما زالت هى هى ، ومازال اعضاء الاسرة الاسيوية الافريقية يحرصون عليه وعلى استمراره .

ولعل باندونج بالنسبة الى الجمهورية العربية المتحدة كانت من البدايات الاولى التى كشفت للعالم عن الوجه الحقيقى للثورة وقد كانت يومئذ ما تزال فى فجر حياتها وكانت تساؤلات كثيرة ما تزال تدور حولها . وفى باندونج وفى كل لقاء اسيوى افريقى نجحت الجمهورية العربية المتحدة فى امرين متكاملين ، وان بدا كما لو كان احدهما سلبيا والاخر ايجابيا . أما الجانب السلبى فهو اقصاء اسرائيل تماما عن كل تجمع آسيوى او آسيوى افريقى برغم حرصها بل استماتتها ، قبل ان تصل اخيرا الى مرحلة اليأس ، على أن تتسلل الى هذه التجمعات .

واذا كانت اسرائيل قد استطاعت أن تتسلل على المستوى الفردى الى بعض المواقع الاسيوية او الافريقية فانها لم تستطع مطلقا ، بفضــل يقظة الجمهورية العربية المتحدة واصرارها على ان تشارك على اى نحو فى المجتمع الاسيوى الافريقى سواء فى صورة المؤتمرات الحكومية او الشعبية أو فى صورة الوجود غير الرسمى للمجموعة الاسيوية الافريقية داخل الجمعيــة العامة للامم المتحدة .

ومن ناحية اخرى فانه ما من تجمع اسيوى افريقى ابتــداء من باندونج حتى آخر لقــاءات عبد الناصر مع زعماء العالم ، الا أدان اسرائيل صراحة والا أيد الحق العربى فى فلسطين بشكل واضح .

وقد كان احــد قرارات باندونج المشــهورة ما يلى : « اعلن المؤتمر الاسيوى الافريقى تأييده لحقوق شعب فلسطين العربى ودعا الى تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن اللاجئين » .

وعلى المستوى الشعبى ، ابتداء من المؤتمر الاول لتضامن الشــعوب الاسيوية الافريقيــة المنعقد فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٥٧ ، حتى مؤتمر شعوب القارات الثلاث المنعقد أخيرا فى هافانا ، ما من مؤتمر منها الا ودافع فيه ممثلو الشعب العربى فى مصر عن حقوق الشــعب العربى فى فلسطين واستطاعوا أن يكسبوا تأييدا عاما لهذه القضية العادلة .

الموقف على المستوى الافريقى

نستطيع ان نميز بين مرحلتين . مرحلة ما قبل انشاء منظمة الوحدة الافريقية ومرحلة ما بعد انشاء المنظمة .

اما قبل انشاء المنظمة فاننا نستطيع ان نجد اثرا واضحا لموقف الجمهورية العربية من القضية موضوع البحث فيما اسفر عنــه مؤتمر الدار البيضــاء فى ينــاير ١٩٦١ فقد اعلن صراحة

استنكاره لموقف اسرائيل وتأييده لحق الشعب العربى فى فلسطين .

واما بعد انشاء المنظمة وانضمام جميع الدول الافريقية المستقلة اليها ، فقد صرحت الجمهورية العربية على ان تعالج مشكلة فلسطين فى المنظمة بلباقة ودبلوماسية رائعة . ففى اجتماع القمة الافريقى الاول الذى عقد فى اديس ابابا مايو ١٩٦٣ وقف الرئيس جمال عبد الناصر يقول : « .. ولقد جئنا الى هنا بغير انانية .. حتى المشكلة التى نعتبرها من اخطر مشاكلنا وهى مشكلة اسرائيل — التى رات معنا دول مجموعة الدار البيضاء بحق انها اداة من ادوات التسلل الاستعمارى فى القارة وقاعدة من قواعده العدوانية — لن نطرحها للمناقشة فى هذا الاجتماع ، مؤمنين بان تقدم العمل الافريقى الحر سوف يكشف الحقيقة يوما بعد يوم بالتجربة ويعريها من كل زيف أمام الضمير الافريقى » .

وتبلور الموقف فيما يلى : « طرح للمشكلة وتذكير بها ، وتقدير للموقف كاملا يدعو الى عدم التورط » .

وقد ادى هذا الموقف اغراضه بالفعل وظهرت نتائجه فى الاجتماعين الثانى والثالث للاقطاب الافريقيين حيث بدا اتجاه وان كان ما يزال فرديا لدى بعض الزعماء الافريقيين الى مساندة قضية الشعب العربى فى فلسطين ، وازداد التنبه للخطر الاسرائيلى فى القارة ولا شك ان الجمهورية العربية المتحدة كانت هى المحرك الاصيل وراء هذا التطور .

الموقف على المستوى العربى

الكلام عن موقف الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى القضية الفلسطينية على المستوى العربى يطول جدا اذا استعرضناه على نحو مفصل ، فما اظن ان شهرا واحدا مضى دون ان يظهر على المستوى العربى موقف او تصريح ينسب الى القاهرة حول المشكلة الفلسطينية .

ولكن الاطار العام لموقف الجمهورية العربية على المستوى العربى يمكن اجماله فى خطوط رئيسية ثلاثة .

أولا : الموقف التقليدى فى اطار الجامعة العربية ، ويدخل فى ذلك اتفاقيات التضامن الجماعى وما اليها . وموقف القاهرة فى هذا الاطار مجمله انها تسير فيه الى اقصى الشوط الذى تستطيعه دولة عربية اخرى ، وذلك كله فى حدود الادراك للفعاليات الواقعية للجامعة العربية وعدم مطالبتها بأكثر مما تستطيع أواكثر مما اعدت له .

ثانيا : الموقف تجاه مؤتمرات القمة العربية ، وقد صدرت الدعوة الى هذه المؤتمرات من الجمهورية العربية المتحدة . وقد كان سبب الدعوة واضحا وهدفها محددا . اما السبب فكان ان العمل العربى ازاء فلسطين اوشك ان يتردى الى هاوية ، يتعذر انقاذه منها وكان لابد من عمل يوقف هذا التردى . واما الهدف فقد كان واضحا ايضا ، فان التحدى للامة العربية كلها ممثلا فى تعمير صحراء النقب باستغلال اقصى طاقة للمياه ، يهدد الامة العربية كلها بشر مستطير ويعطى اسرائيل امكانيات اضخم كثيرا من امكانياتها الحالية . ولابد من عمل عربى موحد للتصدى له والحيلولة دون تحقيقه .

وكانت مؤتمرات القمة سببها واضح وهدفها محدد . ومع ذلك فان مؤتمرات القمة تحتاج الى وقفة تطول ، والايام الاخيرة توشك أن تلقى مزيدا من الضوء الذى يجلو جوانب الصورة .

ان الاستعمار فى منطقتنا راس مثلث قاعدتاه اسرائيل والرجعية العربية وهى تتمثل بانكر صورها فى بعض البيوت الحاكمة لبعض اجزاء الامه العربية ، والارتباط بين زوايا المثلث هو فى الواقع ارتباط مصيرى الى حد انه يمكن أن يقال ان الرجعية العربية المتمثلة فى تلك البيوت الحاكمة يوجد بينها وبين قوى التقدم والتحرر فى المنطقة العربية من التناقض مالا يوجد بينها وبين اسرائيل . بل انه لدى التحليل العميق يتضح ان بين تلك الرجعية واسرائيل — ولو للمدى القريب — من المصالح المتقاربة مايجعل الرجعية العربية تقف فى المعسكر نفسه الذى يضم الاستعمار واسرائيل .

ماذا يبقى بعد ذلك ؟

يبقى العمل العربى الثورى الموحد ، العمل الذى يعتمد اساسا على القاعدة العربية الثورية .

فهل غاب ذلك عن القيادة الثورية للجمهورية العربية المتحدة ؟

فى ١٥ مايو ١٩٦٥ وقف جمال عبد الناصر فى جامعة القاهرة يتحدث فى المؤتمر الفلسطينى الذى كان منعقدا آنذاك ، وقال صراحة ان الجمهورية العربية المتحدة تتحمل مسئوليتها كاملة وانها على استعداد لان تتحملها وحدها اذا اضطرتها الظروف الى ذلك . وأخيرا صرح رئيس الجمهورية العربية المتحدة اكثر من مرة بأنه اذا ثبت لنا أن اسرائيل على وشك امتلاك القنبلة الذرية فان حربا وقائية لابد وأن تشن ضد اسرائيل . وفى اكثر من مكان عبر الميثاق عن الموقف الايديولوجى ازاء قضية فلسطين . عبر عن ذلك فى بابه الرابع عندما قال « ان قطعة من الارض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية ارادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وأن يخرج من الازمة الطاحنة . كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز الشرق عن الغرب ثم أرادها عملية امتصاص مستمر للجهد الذاتى للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابى » .

كذلك عبر الميثاق فى بابه العاشر عن هذا الموقف عندما قال : « ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى هو تصميم على تصفية جيب من اخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب » هذه بايجاز بعض العلامات الدالة على الموقف الواضح والحازم للجمهورية العربية المتحدة ازاء أخطر قضية تهدد كيان الامة العربية .

د. يحيى الجمل

ج . ع . م وتصفية الاستعمار فى الجزيرة العربية

تقوم الجمهورية العربية المتحدة بدور فعال لمناهضة الاستعمار فى جميع المجالات الدولية ، ومن باب اولى أن تولى حكومة الثورة عناية خاصة لتلك الاجزاء من الوطن العربى التى ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار . ويكاد الاستعمار بشكله القديم أن ينحصر فى منطقتين من الوطن العربى : هما عدن والمحميات ثم الساحل الشرقى لشبه الجزيرة او ما يعرف بامارات الخليج . وقد كان الاستعمار البريطانى يرتكز على المنطقة الاولى بحكم وجود قاعدته العسكرية الكبرى فى عدن . أما الآن وبعد تقدم الحركة الوطنية تقدما هائلا فى الجنوب المحتل ، وبعد وقوع الثورة التحررية فى اليمن ، فان بريطانيا تولى ظهرها لهذه المنطقة على امل ان تخلف فيها حكومة موالية ، اى ان تطبق فيها اساليب الاستعمار الجديد ولكنها لا تخفى فى الوقت نفسه نيتها فى الارتكاز على امارات الخليج والتوسع فى بناء القواعد العسكرية هناك ، ولا تتردد فى انتهاك حقوق أى سلطة شرعية محلية تفكر فى مقاومة الوجود البريطانى بالخليج العربى .

ان الرابطة القومية التى تحتم على الجمهورية العربية المتحدة تقديم جميع المساعدات العسكرية والمالية لمناهضة الاستعمار البريطانى فى جزيرة العرب ، هى العامل الاول فى توجيه سياسة الجمهورية .

ومما يزيد من شعور الجمهورية العربية المتحدة بالمسئولية نحو شبه جزيرة العرب وجود عوامل جغرافيه وتاريخية تؤكد حقيقة الرابطة

القومية ولا تقلل من قيمتها كما يتوهم البعض .

فمن الناحية الجغرافية تقع عدن على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر ومن يسيطر عليها فانه يشرف على ممر باب المندب ويتحكم فى مرور الملاحة بهذا البحر الذى ينتهى عند قناة السويس، وقد لمست مصر عمليا اخطار وجود الاستعمار البريطانى فى عدن حينما استخدمت القاعدة البريطانية هناك لشد ازر قوات العدوان الثلاثى الآتية من البحر المتوسط ومن اسرائيل .

ان القضية تتعلق الآن بحركة وطنية نبعت من الداخل لمناهضة الاستعمار البريطانى ، ثم جاءت الجمهورية العربية المتحدة لتساند هذه الحركات الوطنية التحررية .

ج٠ع٠م٠ وقضية الجنوب المحتل

اتصال الجمهورية العربية المتحدة بالجنوب اسبق من اتصالها بالخليج ، نظرا الى تقدم عهد هذه المنطقة بحركة النضال ضد الاستعمار ، وقد تصادف قيام الثورة مع مولد مشروعات الاتحاد البريطانية ، تلك المشروعات التى كانت تهدف الى تشديد القبضة على المحميات ، وقد اصطدمت بريطانيا فى بداية الامر بمعارضة محلية تولى زعامتها على عبد الكريم سلطان لحج ، ربما لان هذه السلطنة هى اكبر المحميات من حيث المساحة وعدد السكان . وكان مآل هذا السلطان هو الخلع .

وفى ذلك الحين لم يكن يتصدر حركة المعارضة سوى الزعماء التقليديين ، وهؤلاء هم الذين كونوا رابطة الجنوب العربى واتخذوا من الجمهورية العربية المتحدة مقرا لها . ولم يكن بوسع مصر فى تلك المرحلة الا سلوك طريقين لمناهضة بريطانيا .

الاول : هو تاييد هذه الحركة الوطنية بغض النظر عن انتماءاتها الاجتماعية .

الثانى : هو تاييد اليمن فى خلافه على الحدود مع السلطات الاستعمارية البريطانية فى الجنوب على انه منذ اوائل الستينات اخذت قوى وطنية تقدمية جديدة تظهر على مسرح السياسة فى عدن .

ومن المنطقى ان تلتحم هذه القوى بالثورة اليمنية لتشكلا معا جبهة موحدة ضد الاستعمار البريطانى . كما انه من المنطقى ايضا ان تلقى هذه الجبهة تاييدا اعظم من الجمهورية العربية المتحدة . ومع ذلك فانه حرصا على وحدة النضال الوطنى ، شجعت الجمهورية العربية المتحدة جميع المحاولات التى تمت للتوفيق بين الهيئات الوطنية (وخاصة عن طريق الجامعة العربية) ولجنة ممثلى الرؤساء والملوك العرب. ذلك ان الحركة الوطنية فى الجنوب المحتل كانت موزعة بين خمس فئات مختلفة ، هى : الجبهة المناضلة ، والمستقلون ، والجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل ، ورابطة الجنوب العربى، ثم حزب الشعب الاشتراكى . وكانت جميعا تنادى بالاستقلال ولكنها تختلف حول الاساليب. ولذلك كان من مصلحة القضية الوطنية توحيد الجهود وهذا ما سعت الجمهورية العربية المتحدة من اجل تحقيقه حتى خرجت الى الوجود جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل فى صيف ١٩٦٥ . ومازالت الجمهورية تواصل مساعيها من اجل المحافظة على وحدة حركة النضال بالرغم من المؤامرات التى تحيكها حكومة اتحاد الجنوب ، اذ تظاهرت اخيرا بقبول تنفيذ قرارات الامم المتحدة وكانت من قبل تعتنق النظرية البريطانية القائلة بأن هذه القرارات تعد تدخلا فى شئون البلاد الداخليه ، واذا بحكومة الاتحاد تعلن فجأة فى ١٣ مايو انها ستنفذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالجنوب الصادرة فى عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ ولم تفعل ذلك الا حينما اتصلت ببعض الزعماء التقليديين الذين انضموا الى الجبهة وكانوا يمثلون اضعف الاركان فى بنيانها .

ومنذ ان طرحت قضية الجنوب فى اروقة الامم المتحدة ، والجمهورية العربية تقوم بدور

فعال لتسهيل مهمة لجنة تصفية الاستعمار . وقد شكلت هذه الهيئة لجنة فرعية من خمس دول لتقوم بالتحقيق فى عدن والمحميات . ولما وضعت بريطانيا العراقيل فى سبيلها ومنعتها من الدخول الى البلاد ، افسحت حكومة القاهرة المجال لممثلى اللجنة كى يتصلوا باللاجئين من قادة الحركة الوطنية الذين استقروا فى مصر .

ونتيجة لتدخل مندوب الجمهورية المتكرر فى اللجنة السياسية و فى لجنة تصفية الاستعمار عدلت توصيات الامم المتحدة الى الافضل ، ويتبين ذلك من مقارنة التوصيات الصادرة فى ١٩٦٣ بتلك التى صدرت فى نهاية ١٩٦٥ .

فبينما اقتصر قرار سنة ١٩٦٣ على المطالبة بازالة قاعدة عدن ، ندد قرار سنة ١٩٦٥ بوجود القواعد العسكرية البريطانية رغم ارادة السكان، لا فى عدن وحدها بل فى الجزر المحيطة بها التى كانت بريطانيا تنوى اقامة قواعد فرعية فوقها . كذلك حذر القرار من اقامة حكومة لا تتمتع بتأييد الشعب بعد حصول الجنوب المحتل على الاستقلال . وحدد المفهوم الجغرافى للجنوب المحتل بحيث لا يقتصر على عدن والمحميات بل يشمل ايضا الجزر الواقعة فى البحر الاحمر وفى المحيط مثل كمران وجزر كوريا موريا .

لقد سلمت بريطانيا ضمنا بدور الجمهورية العربية المتحدة فى مساندة الوطنيين بالجنوب المحتل . وفى سبتمبر من العام الماضى دبرت زيارة يقوم بها جورج طومسون الوزير البريطانى المختص بشئون المستعمرات الى القاهرة ، وقد افسدت بريطانيا نفسها مفعول هذه الزيارة حينما اوقفت العمل بدستور عدن اثناء وجود الوزير البريطانى فى مصر واقالت الحكومة التى كان يترأسها السيد عبد القوى مكاوى ، بحجة انه لم يعلن استنكاره لاعمال الفدائيين . فكان طبيعيا ان يرفض الرئيس جمال عبد الناصر مقابلة الوزير البريطانى وأن تزداد مبررات النضال المسلح وتتلاشى جميع الاحتمالات لحل قضية الجنوب عن طريق التفاهم مع بريطانيا او الحكومة التى اقامتها هناك باسم حكومة الاتحاد .

ويتلخص موقف الجمهورية العربية المتحدة فى ايمانها بان هناك قضايا يجب الفصل فيها مع اعلان الاستقلال ، وهى ايجاد الحكومة التى يرضى عنها الشعب وتعرف رغبة السكان فيما اذا كانوا يريدون اقامة دولة خاصة بعدن والمحميات ام انهم يريدون اقامة دولة تضم الجنوب المحتل مع جمهورية اليمن .

ج٠ ع٠ م٠ وقضية الخليج العربى

لقد كانت مصر منذ زمن طويل هى قبلة راغبى الثقافة المصرية من أبناء الكويت والبحرين اذ كانت هاتان الامارتان أسبق من بلدان الخليج الاخرى من حيث التطور الاجتماعى والاقتصادى وقد نظرت بريطانيا منذ البداية نظرة الريبة الى اتصال امارات الخليج بالجمهورية العربية المتحدة ولذلك كانت تحث الامراء على ان يستخدموا المدرسين وغيرهم من الموظفين العرب من رعايا الاردن او السودان وان يقللوا ما استطاعوا من استخدام المصريين . الا أن الكويت خرجت عن هذه السياسة حتى من قبل استقلالها وانشأت قنصلية خاصة بها فى القاهرة ، كما انشأ الشباب المتحرر من البحرين رابطة لهم فى القاهرة . وحينما تم الاتحاد بين مصر وسوريا تردد صداه فى الكويت ، فأقيمت الاحتفالات الشعبية التى دلت على نمو الوعى الوطنى هناك . ومن المعروف ان اعلان استقلال الكويت اقترن ببعض المصاعب التى اتت من حكومة عبد الكريم قاسم ، حينما اطلق دعوة سقيمة تنادى بضم الكويت الى الاراضى العراقية . وقد حارت حكومة الكويت فى اختيار الطريقة التى تحمى بها نفسها من هذا الادعاء . وهنا كان للجمهورية العربية المتحدة نصيب فعال فى حماية استقلال الكويت بطريقة وطنية لا تمس سيادة العرب وكرامتهم فبدلا من القوات البريطانية التى انزلت على وجه السرعة الى الكويت عقب اعلان الاستقلال ، دعت الجمهورية العربية المتحدة الى تكوين قوات عربية مشتركة تحت

اشراف الجامعة العربية ، على أن تحل هـذه القوات فى أسرع وقت محل القوات البريطانية وبذا فوتت على الانجليز فرصـة الاستفادة من هذا الخلاف العربى الطارىء .

لقد كانت سياسة الجمهورية العربية المتحدة منـذ الخمسينات تقضى بمعارضة السـيطرة البريطانية على الخليج بواسطة اية دولة عربية متاخمة للمنطقة ، وحينما كان النزاع على اشده بين بريطانيا وبين السعودية سنة ١٩٥٥ بصدد واحات البوريمى بادرت الجمهورية العربية بعقد معاهدة دفاع معها . ثم اخذ الوضع يتبدل منذ زيارة سعود لواشنطن فى ١٩٥٧ وانعكست الآية بعد قيام ثورة اليمن ، فأصبحت بريطانيا تحت ضغط الحركة الوطنية تعول على السعودية لكى تحتفظ بسيطرتها فى المنطقة بطريق غير مباشر ، لذا اصبحت الجمهوريةالعربية المتحدة تؤمن ازاء خلافات الحدود هذه بالمبـدأ القائل بأن هـذه الخلافات لا تخدم سوى مصلحة بريطانيا .

لقد فكرت بريطانيـا فى ان تحتفظ بنفوذها فى امارات الخليج عنطريق اجتذابها الىحلفبغداد، وكانت تريد أن تستخدم العراق باعتباره القطر العربى الوحيد لاجتذاب حكام مسقط والبحرين . ومما لاشك فيه أن تأثر الوطنيين البحارنة بآراء مصر التحررية وموقفها من الاحلاف ، هو الذى ساعد على لفت النظر الى خطورة هذا الاتجاه . وهكذا توبلت زيارة الوزير البريطانى للبحرينمن اجل الدعوة الى حلف بغداد بمظاهرات صـاخبة تزعمها العمال والشـباب المثقف ، ممـا اثنى بريطانيا عن هذه الفكرة وجعلها تفكر فى خطـة جديدة . وقد مضت عدة سنوات قبل ان تهتدى الى هذه الخطة . وفى أوائل هذا العام اعدت زيارة يقوم بها الملك فيصل لطهران وتقرر أن تتعـاون الدولتان فى رسم سياسة الخليج العربى ، وكان ذلك خروجا على تعهدات السعودية امام الجامعة العربية بأن تحول دون تسلل النفوذ الاجنبى وان تتعـاون مع دول الجـامعة فى جميع الميـادين الاقتصـادية والسياسـية الخاصـة بامارات الخليج .

ذلك انه منذ سنة ١٩٦٤ رأت الجمهـورية العربية المتحدة أن حالة المشيخات تستدعى معونة فعالة من شقيقاتها العربية ، وهى وان لم يكن ينقصها جميعا المال فانها بحـاجة الى اطبـاء ومهندسين ومدرسـين ، واذا تركت وشأنهـا فستضطر الى قبول معونة بريطانيا وربما ايران التى ترسل فعلا بعض الموظفين الفنيين الى دبى . وبعد عدة بعثـات استطلاعية ذات طابع فنى محض ، تقرر تكوين لجنة رباعية من العـراق والسعودية والكويت والجمهورية العربية المتحدة، والحق بها صندوق لتمويل المشروعات العمرانية فى المشيخات . كان ذلك فى صيف ١٩٦٥ حينمـا سيطر على الجو العربى روح اتفاقية جدة للسلام فى اليمن . اما وأن السعودية قد تنكرت لهـذه الاتفاقية وقررت أن تعتمد على بريطانيا عسكريا ، فقد كان طبيعيا أن تنسحب من العمل العربى المشترك وان تتخلى عن مواقفهـا السـابقة لا بالنسبة الى المشيخات فحسب بل بالنسبة الى ثورة عمان .

لقد كانت حكومة الرياض اثناء صراعها مـع بريطانيـا تتحمس لثورة عمـان وفتحت بلادها للاجئين عبر الحدود ، وكانت مصر تتولى تقـديم الارشاد الفنى والتدريب العسكرى ، حتى بلغت الثورة اشدها سنة ١٩٥٧ وصارت قضية عمان ناضجة لكى تطرح أمام مجلس الامن ثم الجمعية العامة . وكان تدخل مندوبها ذا أثر فعال لادراج القضية فى جدول أعمال الجمعية العامة سـنة ١٩٦٢ رغم معارضة بريطانيـا الشـديدة هى وحلفاؤها بحجة ان عمان جزء من دولة مستقلة هى دولة مسقط وعمان .

ومن ادلة التأييد التى قدمها ممثل الجمهورية وهو حينئذ السيد محمود رياض وزير الخارجية الحالى ، قوله مدافعا عن اشتراك وفد عمان فى المباحثات : « ان المندوب البريطانى قد زعم بأن الاستماع الى الوفد العمانى يعنى من اللجنـة استباقا فى اصدار الحكم ، بينما الحقيقة تقوم على أن الضن ءى الوفد بالكلام يعنى الاستباق من اللجنة فى اصدار الحكم ، وليس من شأن المندوب البريطانى ان يقرر ما اذا كان هؤلاء المندوبون مجرد جماعة منشقة على السلطة التشريعية أم لا ، فهذا من شأن اللجنة وحدها » .

واذا تتبعنا البيانات المشتركة التى تصدر فى القاهرة كلما زارها احد رؤساء الدول من الكتلة الشرقية أو من الدول الاسيوية والافريقية ، فاننا

نلاحظ ان واحدا منها لا يخلو من ذكر قضية عمان وضرورة العمل على تحريرها من الاستعمار البريطانى .

ولكن ما هى القوة الوطنية التى تتولى الان عبء الثورة فى عمان ؟ ؟

لقد كانت الامامة هى التى تقوم بهذا الدور منذ سنة ١٩٥٥ ، الا ان عناصر تقدمية اخرى اخذت تشاركها فى حركة النضال ، ولا شك ان سياسة الجمهورية هى الاعتراف دائما بالقوى التقدمية فى شبه جزيرة العرب ، واذا كانت عمان هى احدى القضايا الهامة التى تواجهها سياسة الجمهورية العربية فى منطقة الخليج فانه يمكن ايجاز القضايا الاخرى فيها يلى :

١ ــ مناهضة مشروعات الاتحــاد التى تريد بريطانيا ان تفرضــها على الخليج كما فعلت فى الجنوب العربى من قبل . مثال ذلك مشروع اتحاد للمشيخات السبع فى ساحل عمان . ولا شك ان سياسة الجمهورية هى تشجيع الاتحاد فى الوطن العربى ، ولكن شريطة ان يتم فى ظل قوة وطنية تقدمية . ولذا فهى لا ترى بأسا مثلا فى ان يتم توحيد عمان الداخلية مع مسقط والمشيخات فى ظل الحركة العمانية الجديدة التى يتولى زعامتها الشباب المثقف ثقافة عصرية .

٢ ــ توعية الامارات بحقوقها فى ثروتها من النفط ، ولذلك دعت الجمهورية الى اكثر من مؤتمر عربى لدراسة مشــكلات النفط . وكان آخرها المؤتمر الذى عقد فى القاهرة فى مارس سنة ١٩٦٥ . وهى مســتعدة لتزويد هــذه البلدان بالفنيين والمهندســين حتى لا تظل تحت رحمة الشركات الاحتكارية ولا تتعرض لما تعرضت له ايران حينما اختلفت مع شركة النفط الانجليزية فى سنة ١٩٥١ .

٣ ــ تفضل الجمهورية العربية المتحدة ان يكون هناك تنسيق بينها وبين الدول المستقلة الواقعة على شواطىء الخليج ، ولا ســيما الكويت والعراق ، خاصة وان مشكلات الخليج العربى غاية ما تكون من الخطورة والتعقيد . فبالاضافة الى خطر التسلل الايرانى ، اخذت حكومة طهران تيسر السبيل للمهاجرين اليهود لكى يدخلوا الى امارات الخليج ويصرفوا فيها البضائع الاسرائيلية تحت ستار جنسيات اخرى . كذلك فان تفكك الشاطىء العربى الى وحدات سياسية صغيرة ووجود خلافات بين هذه الوحدات على الحدود وعلى المياه الاقليميــة ، يجعــل العمل العربى المشترك امرا ضروريا . وليس معنى ذلك ان الجمهورية العربية المتحدة عاجزة عن القيــام وحــدها بعبء مشــكلات الخليج اذا حــدث ما يضطرها الى ذلك .

د. صلاح العقاد

ج.ع.م والتعاون الاقتصادى العــربى

كان التعاون فى الميدان الاقتصادى من اول المسائل التى استرعت الانتباه من حيث خطورتها واهميتها فى تحقيق الوحــدة الشاملة للوطن العربى . فتضمن بروتوكول الاسكندرية (٢٥ ســبتمبر ــ ٧ اكتوبر ســنة ١٩٤٤) النص الاتى :

« ثانيا : التعــاون فى الشــئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها :

(ا) الشئون الاقتصادية والمالية بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وامور الزراعة والصناعة » .

ومنــذ ذلك الحين اطرد النص على ضرورة التعاون الاقتصادى فى جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدت بين الدول العربية ، فنص ميثاق جامعة الدول العربية فى مادته الثانية / ١ : كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا

وثيقا بحسب نظم كل دولة منها واحوالهـا فى الشئون الاتية :

(ا) الشئون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

وهذه النصوص انمـا هى تعبير عن ادراك الدول العربية لاهمية العامل الاقتصادى فى تحقيق الوحدة العربية الشاملة . فالوحدة العربية وان كانت تستند الى حقائق تاريخية واجتماعية فان تحقيقها يستدعى اقامة أساس مادى متمثل فى الترابط الاقتصادى بين اجزاء الامة العربيـة . ولذلك ما لبثت الدول العربية ان اتخذت عـدة خطوات من شأنها تحقيق هذا الترابط الاقتصادى بينها . ونبين فيما يلى ما اتخذ فى هذا الصـدد من اجراءات تمهيدا لتحليله ودراسته .

مراحل التعاون الاقتصادى العربى

نقتصر هنا على اتفاقات التعاون الاقتصـادى التى تمت فى اطار جماعى دون العرض للاتفاقات الثنائية بشكل مباشر . والسبب فى ذلك يرجع الى أن هذه الاتفاقات الجماعية تمكننا بصـورة أوضح من استخلاص موقف الجمهورية العربية المتحدة ازاء التعاون الاقتصادى العربى . خلافا للاتفاقات الثنائية فانهـا ترجع الى الكثير مـن الاعتبارات الخاصة المتعلقة بأطراف الاتفـاقات الثنائية مما قد يجعل استخلاص سيـاسة عامة للجمهورية العربية فى هذا الصـدد أمرا ليس باليسير . ونورد فيما يلى الاتفاقات الجماعيـة بترتيبها الزمنى :

١ — معاهدة الدفاع المشـترك والتعـاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربيـة (وافق عليهـا مجلس جامعـة الدول العربيـة فى ١٩٥٠/٤/٢٣) . بينت هذه المعاهدة اهميـة التعاون الاقتصادى بين الدول العربية (مادة ٧) كما انشأت المجلس الاقتصادى (مادة ٨) . وقد عدلت هـذه المعـاهدة بمقتضى بروتوكول فى ١٩٥٩/٣/٢٦ .

ووقعت مصر هذه المعاهدة فى ١٩٥٠/٦/١٧ وأودعت وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة فى ١٩٥١/١١/٢٢ كمـا وقعت التعـديل فى ١٩٥٩/٥/٦ وأودعت وثـائق التصـديق فى ١٩٥٩/٧/٢ .

٢ — اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية فى ١٩٥٣/٩/٧) . وقد لحق هذه الاتفاقية عدد من التعديلات (التعـديل الاول فى ١٩٥٤/١٢/١٥ والتعديل الثـانى فى ١٩٥٦/١/٢٥ والتعـديل الثالث فى ١٩٥٧/٥/٢٩ والتعـديل الرابع فى ١٩٥٩/١/١٤ وبروتوكول ملحق بالاتفاقيـة فى ١٩٦٠/٢/١٣) .

وتتضمن هذه الاتفاقية منح مزايا جمركيـة خاصة لمنتجات الدول العربية فيما بينها . وتتفاوت هذه المزايا بين الاعفاء التام (المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية جدول « ا ») وبين تخفيض رسوم الاستيراد بنسب متفـاوتة (المنتجات الصـناعية جدول « ب » ، وجدول « ج » وجدول « ء ») ومنح معاملة تفضـيلية من حيث اجازات الاستيراد والتصـدير وكذلك تخفيض بعض رسوم التصدير (التعديل الرابع).

وقد وقعت الجمهورية العربية هذه الاتفاقية وتعديلاتها (ما عدا التعديل الرابع) كما أودعت وثائق التصديق عليها . (فوقعت الاتفاقيـة فى ١٩٥٣/٩/٧ وأودعت وثائق التصديق عليها فى ١٩٥٣/١١/١٢ ووقعت التعـديل الاول فى ١٩٥٤/١٢/١٥ وأودعت وثائق التصـديق فى ١٩٥٤/٩/١٧ ، ووقعت التعـديل الثـانى فى ١٩٥٦/١/٢٥ وأودعت وثـائق التصديق فى

١٩٥٧/٥/٨ والتعديل الثالث فى ١٩٥٧/٦/٣ وفى ١٩٥٨/٦/٢ واخيرا وقعت البروتوكول فى ١٩٦٠/٣/١٣) .

اما التعديل الرابع للاتفاقية فلم توقعه الجمهورية العربية وبالتالى لم تصدق عليه وابدى وفدها تحفظا عليه يقضى :

بعدم الموافقة على اضافة الفقرة الاخيرة المتعلقة برسوم التصدير الى الفقرة (أ) المادة الاولى من الاتفاقية ونصها :

« ومن رسوم التصدير على ان يكون البلد المستورد احد بلدان الاطراف المتعاقدة وبشرط الا يعاد تصديرها » .

ولكن موقف ج . ع . م ازاء هذا التحفظ قد تغير على ما سيجىء بعد :

٣ — اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣/٩/٧) . وقد عدلت هذه الاتفاقية فى ١٩٥٤/١٢/١٥ ثم فى ١٩٥٩/١/١١ .

ووقعت الجمهورية العربية المتحدة هذه الاتفاقية فى ١٩٥٣/٩/٧ وأودعت وثائق التصديق فى ١٩٥٣/١١/١٢ ووقعت التعديلين فى ١٩٥٤/١٢/١٥ و ١٩٥٩/١/١١ وأودعت وثائق التصديق عليهما فى ١٩٥٥/٩/١٧ و ١٩٥٩/٤/١١ على التوالى .

٤ — اتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية (١٩٥٦/١/٢٥) .

وقد وقعته الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٥٦/١/٢٥ وأودعت وثائق التصديق فى ١٩٥٩/٧/٥ .

٥ — عقد تأسيس شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة (١٩٥٦/١/٢٥) .

وقد وقعته الجمهورية العربية فى ١٩٥٦/٦/٦ ولم تودع بعد وثائق التصديق من أية دولة من الدول الموقعة له .

٦ — اتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى (١٩٥٧/٦/٣) .

وقد عدلت بمقتضى بروتوكول فى ١٩٦٤/١٢/٦ .

وقد وقعتها الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٥٧/٦/٣ وأودعت وثائق التصديق فى ١٩٥٩/٣/٨ .

٧ — اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (وقد وافق عليها المجلس الاقتصادى فى ١٩٥٧/٦/٣) وهى تهدف الى قيام وحدة اقتصادية بين دول الجامعة العربية تضمن لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية . وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحق التملك والايصاء والارث وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .

وتحقيقا لهذه الاهداف بينت الاتفاقية الوسائل التى تتبعها الدول الاطراف . ونظرا الى ما تضمنته الاتفاقية من اهداف طموحة بعيدة المدى كان طبيعيا ان ينص فيها على ان يتم تنفيذها على مراحل « بما امكن من السرعة » . وقد نصت الاتفاقية على ان « يباشر مجلس الوحدة الاقتصادية بصورة عامة جميع المهام والسلطات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية وملاحقها او اللازمة لتأمين تنفيذها » (مادة ٩) . والحق بالاتفاقية ملحق خاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية نص على ان يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلال مرحلة تمهيدية لا تجاوز خمس سنوات ، دراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، وبعد هذه المرحلة التمهيدية يقوم المجلس بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق سائر اهداف الوحدة الاقتصادية وفقا للمراحل التى يراها ويرفع مقترحاته بشأنها الى الحكومات العربية المعنية لاقرارها حسب الاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

وتنفيذا لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشاء السوق العربية المشتركة بمقتضى القرار رقم ١٧ الصادر فى ١٩٦٤/٨/١٣ . وتمهيدا لوضع جداول خاصة بالسوق تتضمن اقامة منطقة جمركية موحدة ، فان قرار انشاء السوق نص على منح مزايا جمركية خاصة لدول السوق تفوق المزايا الممنوحة فى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى . وتتفاوت هذه المزايا بين الاعفاء المطلق من رسوم الاستيراد (جدول « أ ») والتخفيض السنوى التدريجى لهذه الرسوم حتى الالغاء بعد فترة زمنية معينة . وتتضمن هذه المزايا أيضا تثبيت القيود المطبقة حاليا وعدم فرض رسوم تصدير على الصادرات الى الدول الاعضاء وعدم منح دعم لهذه الصادرات عندما يكون هناك انتاج مماثل فى البلد المستورد ، وكذلك تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الاعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية . وتعمل الدول المتعاقدة على اعفاء المنتجات الصناعية المتبادلة بينها من القيود الادارية الخاصة بالاستيراد والتصدير على مراحل سنوية عشر .

وقد وقعت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية الوحدة الاقتصاديه فى ١٩٦٢/٦/٦ وأودعت وثائق التصديق فى ١٩٦٣/٥/٢٥ ودخلت الاتفاقية فى مرحلة التنفيذ اعتبارا من ١٩٦٤/٤/٣ .

٨ — اتفاقية بانشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية فى ١٩٦١/٤/١٧ وقد وقعتها ج . ع . م . واودعت وثائق التصديق عليها .

٩ — اتفاقية بانشاء الشركة العربية للملاحة البحرية فى ١٩٦٣/١٢/١٧ وقد وقعتها ج.ع.م فى ١٩٦٤/٥/٧ واودعت وثائق التصديق فى ١٩٦٥/٦/٨ .

١٠ — اتفاقية بانشاء الشركة العربية لناقلات البترول فى ١٩٦٣/١٢/١٧ وقد وقعتها ج.ع.م. فى ١٩٦٤/٥/٧ .

ونلاحظ بالنسبة الى هذه الاتفاقات أن الجمهورية العربية قد اسرعت فى توقيعها وايداع وثائق التصديق عليها وفى كثير من الاحوال كانت الجمهورية العربية اول الدول الموقعة أو المصدقة على هذه الاتفاقات . وهو ما يبين مدى اهتمام الجمهورية العربية بالخطوات التى اتخذت فى سبيل تدعيم التعاون الاقتصادى العربى .

ولم يستثن مما تقدم سوى حالات نادرة . فقد سبق أن أشرنا الى ان الجمهورية العربية المتحدة قد تحفظت على التعديل الرابع لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وبالتالى لم توقعه أو تصدق عليه . ويلاحظ أن موقف الجمهورية العربية المتحدة قد تغير ازاء موضوع هذا التحفظ بعد قبول انشاء السوق العربية المشتركة . فوفقا لقرار انشاء السوق « لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة لرسم تصدير جمركى » (مادة ٦) . وهو الامر الذى تحفظت عليه الجمهورية العربية بصدد التعديل الرابع لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى . على ان هذا التغيير فى موقف الجمهورية العربية المتحدة انما يقتصر اثره على الدول الموقعة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية ولا يمتد الى الدول العربية الاخرى وان كانت طرفا فى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى . ولعل هذا المسلك تبرره الرغبة فى منح معاملة افضل لدول السوق العربية المشتركة وبالتالى ايجاد الحافز الى الانضمام اليها .

وبالمثل لم تصدق الجمهورية العربية المتحدة على عقد تأسيس شركة البوتاس العربية المساهمة ولا بروتوكول تعديل بعض احكام الاتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى . غير أنه لم تتقدم حتى الآن ايــة

[illegible] من دول اخرى ، على هذه الاتفاقات [illegible] الدول [illegible] اوروبية [illegible] الجمهورية العربية في مجال التعاون الاقتصادي العربي .

على انه لا يكفي لتحديد موقف الجمهورية العربية المتحدة الاقتصار على ملاحظة مدى سرعة توقيع والتصديق على اتفاقات التعاون الاقتصادي ، وانما ينبغي العرض لانواع هذه الاتفاقات وتحليلها ودراسة مدى ملاءمة هذه الانواع المختلفة للغرض المقصود بها ودراسة موقف الجمهورية العربية من كل منها .

اساليب ومشاكل التعاون الاقتصادى

ان تحقيق التعاون الاقتصـــادي في ســبيل الوصول الى الوحدة الاقتصادية الشاملة تقابله عقبات عديدة ومشاكل متنوعة . وينبغي مواجهة هذه العقبات في شجاعة ومحاولة ايجاد حلول لها اذا اريد للوحدة الاقتصـــادية ان تتحقق . وليس اخطر على الوحدة الاقتصادية من التهوين من شأن هـــذه العقبات . ولذلك فان دراســـة هذه العقبات يهيىء السبيل للبحث عن افضل الوسائل لتحقيق التعاون الاقتصـــادى .

ونحاول فيما يلى ان نجمـــل هذه العقبـــات متدرجين من العقبات الاقل خطورة الى العقبات الاكثر خطورة بالنسبة الى مشروعات التعـــاون الاقتصادى :

اولا — اختلاف الاطار التنظيمـــى للنشـــاط الاقتصـــادى . ونقصد بذلك اختـــلاف معاملة القانون لمختلف أوجه النشـــاط الاقتصادى فى كل دولة . ويدخل فى ذلك اختلاف القوانين المالية والاقتصـــادية والاجتمـــاعية ، كاختـــلاف نظم [illegible] والاحكام [illegible] الدول [illegible] المواطنين [illegible] على [illegible] في المعاملة [illegible] والنشـــاط الاقتصادى الاجنبى .

ثانيا — اختلاف درجة النمو الاقتصادى ، ونقصد بذلك اختلاف مدى ما وصلت اليه كل دولة من هيكل انتاجى ، وسواء فى ذلك الطاقة الانتاجية المادية او البشرية . فبعض الدول يتمتع بهيكل انتاجى ضخم ومتنوع والبعض الاخر تملك هيكلا انتاجيا غير مرن ومحدودا . وبرغم ان بحث التعاون الاقتصادى العربى فى ضوء تجربة تعتبر فى عداد الدول النامية الا ان اختلاف درجة النمو لازال له اهمية فى التمييز بينها وقد تنشأ بعض المصاعب امام التعاون الاقتصادى ، اذ ان اندماج اقتصاديات مختلفة النمو قد يؤدى الى الاضرار بالاقتصـــاد الاقل نموا ان لم يقترن باجراءات مناســـبة لتوزيع الفـــوائد توزيعا عادلا .

ثالثا — اختـــلاف الفلســـفة الاقتصـــادية والاجتماعية الســـائدة . ونقصد بذلك اختلاف اساس النظام الاقتصادى القائم من حيث كيفية ادارة الموارد الاقتصـــادية وتوجيههـــا . فبعض الدول تتبع النظام الرأسمالى وتخضع لقوى السوق « التلقائية » فى ادارة الموارد الاقتصادية وتوجيهها . ودول اخرى تتبع النظم الاشتراكية وتخضع لتخطيط مركزى من حيث ادارة الموارد الاقتصادية وتوجيهها . ولاشك ان اختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية هو عقبة لابد من ازالتها عن طريق البحث عن اساليب جديدة للتعاون الاقتصـــادى .

وبعد استعراض العقبات التى يمكن ان تواجه مشروعات التعاون الاقتصادى ننتقل الآن الى

بيان الاساليب التى اتبعت لتحقيق هذا التعاون ومدى نجاح هذه الاساليب فى تذليل العقبات القائمة .

ويمكن تقسيم المحاولات التى اتخذت فى سبيل توثيق التعاون الاقتصادى العربى الى اسلوبين :

١ ـ أسلوب غير مباشر : محاولات توحيد او تنسيق الاطار التنظيمى .

٢ ـ اسلوب مباشر : محاولات القيام بمشروعات مشتركة .

والاسلوب الاول يحاول القضاء على العقبة الاولى ولكنه يظل قاصرا وغير كاف للقضاء على العقبتين الثانية والثالثة على ما سنرى . أما الاسلوب الثانى فيحاول تكملة القصور فى الاسلوب الاول للتخلص من العقبات الاخرى . ونتناول الآن كلا من هذين الاسلوبين وموقف الجمهورية العربية منهما .

ج.ع.م والتعاون الاقتصادى

عن طريق توحيد الاطار التنظيمى

يتم التعاون فى هذا الاسلوب عن طريق ازالة العقبات التنظيمية ممثلة فى الحواجز الجمركية والاختلاف فى التشريعات المالية والاجتماعية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة .

ويستهدف التعاون الاقتصادى فى هذه الصورة تهيئة الظروف نحو ايجاد وحدة اقتصادية « تلقائية » بازالة جميع العقبات التنظيمية . ومن الواضح ان هذا الاسلوب للتعاون الاقتصادى يستلهم حالة « الحرية الاقتصادية » كمثال أعلى حيث يتم انسياب تلقائى من السلع وعناصر الانتاج بين مختلف الدول دون ان يتضمن ذلك بالضرورة اى تدخل ايجابى لتحقيق الوحدة الاقتصادية . وعلى ذلك فتحقيق الوحدة الاقتصادية بهذا الاسلوب انما يتم بطريق غير مباشر عن طريق ازالة العقبات التنظيمية للنشاط الاقتصادى .

وتتعدد صور التعاون الاقليمى لهذا الاسلوب من حيث درجات الاندماج بين اطراف الاتفاق . ويمكن ان نميز من حيث ازالة هذه العقبات التنظيمية بين عدة درجات من التقارب الاقتصادى :

(أ) ازالة القيود بالنسبة الى حركات السلع والخدمات :

وتبدا ازالة هذه القيود بمنح ميزات تجارية فى شكل تفضيل جزئى لمصلحة أطراف الاتفاق ، ثم تتسع صورة التعاون حتى تصل الى انشاء منطقة للتجارة الحرة تزول فيها نهائيا قيود التجارة بين الدول الاعضاء . وقدتتوثق العلاقات اكثر مما يبرر انشاء اتحاد جمركى ، وهو ينطوى ـ علاوة على الغاء جميع الحواجز الجمركية بين الاطراف ـ على توحيد التعريفة الجمركية للدول الاطراف ازاء العالم الخارجى .

(ب) ازالة القيود بالنسبة الى حركات عناصر الانتاج بالاضافة الى السلع والخدمات :

وهذه الصورة تؤدى فى الواقع الى قيام سوق مشتركة مما يستدعى تنسيق السياسات النقدية والمالية والقوانين الاجتماعية . وقد يصل الاندماج الى حد انشاء اجهزة عليا تتمتع بسلطة مباشرة على الدول الاعضاء وتمارس هذه السلطات فى المجال الاقتصادى ، وهذه الصورة تعتبر بطبيعة الاحوال أعلى درجات الاندماج الاقتصادى .

وبالنظر الى المحاولات التى تمت بين الدول العربية فى مجال التعاون الاقتصادى ، نجد أن اغلبها ينتمى الى هذا الاسلوب للتعاون القائم على توحيد او تنسيق الاطار التنظيمى . وهذه المحاولات تتعلق فى الواقع بازالة العقبات التنظيمية امام حركات السلع والخدمات دون أن يمكن القول بان ثمة محاولات جدية اتخذت لازالة العقبات امام حركات عناصر الانتاج . ولذلك فانه من المبالغة القول ـ من الناحية الفنية ـ بان ثمة سوقا مشتركة قد انشئت بين الدول العربية . وكل مايمكن ان يقال فى هذا الخصوص هو أن عدة محاولات قد اتخذت لمنح تفضيل جزئى يستهدف انشاء منطقة للتجارة

الحرة بين الاعضاء فى المستقبل (اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وقرار انشاء السوق العربية المشتركة) ومن المحتمل ان يؤدى ذلك فى فترة لاحقة الى انشاء منطقة جمركية (السوق العربية المشتركة بعد « وضع جداول خاصة بالسوق ») .

وقد سبق ان بينا ان التعاون الاقتصادى عن طريق هذا الاسلوب لا يكفى للتغلب على جميع العقبات التى تقوم فى وجه التقارب الاقتصادى . ونود أن نبين هنا بعض هذه العقبات فى العالم العربى .

يمكن القول بصفة عامة بوجود مجموعتين من الدول العربية لكل منهما خصائص معينة :

المجموعة الاولى وتشمل الدول التى بلغت حظا من التصنيع وتضم على وجه الخصوص :

الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية والجمهورية العراقية .

المجموعة الثانية وتشمل الدول التى يكاد ينعدم فيها الانتاج الصناعى مثل المملكة العربية السعودية ، وامارة الكويت ، والاردن .

وتختلف هاتان المجموعتان من عدة وجوه :

١ — ان دول المجموعة الاولى يتوافر لها عدد من الشروط والاوضاع المناسبة للتصنيع ، من حيث ان وجود نواه للصناعة المحلية بها ادى الى قيام ماتستلزمه من خبرات وكفاءات فنية ونظم نقدية وشبكات مواصلات وشبكات كهرباء .. الخ . وعلى ذلك فقدرة هذه الدول على التصنيع ، وبالتالى على استيعاب راس المال مرتفعة . وتعانى هذه الدول من مشاكل فى موازين مدفوعاتها ، فهى تقوم بتصدير مواد اولية زراعية اساسا (باستثناء العراق فهى تصدر البترول) ولذلك فان قدرتها على زيادة حصيلتها من عائد الصادرات محدودة للغاية . وعلى ذلك فهذه الدول تنطوى على تناقض اساسى يتمثل فى ارتفاع قدرتها على استيعاب راس المال من ناحية ، وعدم توافر راس المال لديها من ناحية اخرى نتيجة عدم مرونة صادراتها (وتمثل العراق حالة متميزة نسبيا داخل هذه المجموعة) .

ويتوافر لدول المجموعة الثانية ظروف تكاد تكون عكسية . فنظرا الى عدم وجود قطاع صناعى فيها او ضآلة هذا القطاع فان هذه الدول تعانى من انعدام المتطلبات الاساسية للتصنيع ، من خبرات فنية وكفاءات ونظم نقدية وشبكات مواصلات وكهرباء الى غير ذلك ، مما يجعل اقامة المشروعات الصناعية فيها كبير الكلفة لندرة الوفورات الخارجية بها (فى المدة القصيرة على الاقل) . وعلى ذلك فقدرة هذه الدول على استيعاب راس المال محدودة للغاية . ويقابل ذلك مقدرة كبيرة فى الحصول على عائدات الصادرات حيث تتكون اساسا من البترول باستثناء الاردن فهذه الدول تنطوى على تناقض اساسى يتمثل فى ضعف قدرتها على استيعاب راس المال من ناحية ، وتوافر فائض فى الادخار وراس المال من ناحية اخرى .

فالفارق الاول بين المجموعتين المتقدمتين يرجع الى اختلاف درجة النمو الاقتصادى من ناحية وظروف تكوين راس المال ، وبوجه خاص القدرة على الاستيراد من ناحية اخرى .

٢ — ان الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى دول كل مجموعة تختلف بعضها عن بعض . فدول المجموعة الاولى تتبع بدرجات متفاوتة فلسفة المشروع العام تحت ضغط الفلسفات الاشتراكية . ولذلك فهذه الدول تتبع بشكل عام اسلوب التخطيط الذى تسيطر فيه الدولة على استخدام الموارد وتوجيهها .

اما دول المجموعة الثانية فتسود فيها فلسفة المشروع الخاص . ورغم ان الواقع بعيد كل البعد عن النموذج النظرى لنظام المنافسة الكاملة والقوى « التلقائية » للسوق ، الا ان هناك فارقا اساسيا بين الدول التى تخضع لتخطيط مركزى للدولة ، وبين تلك التى تخضع لقرارات المشروعات الخاصة فى استخدام الموارد وتوجيهها . وهذا الفارق يرجع الى صعوبة التوفيق بين اهداف الاولى والثانية : وان كان من الممكن التوفيق والتنسيق بين اهداف بعض المشروعات الخاصة التى تعمل فى اكثر من دوله . ولهذا السبب نجح التقارب الاقتصادى بين دول السوق الاوربية المشتركة ، اذامكن التوفيق بين اهداف المشروعات

الخاصة فى دول السوق الاوربية ، وعلى العكس لم يؤد النص فى اتفاقية الكوميكون (لدول اوربا الشرقية) على فتح الباب لدول اوربـا الغربية للدخول ، الى اية نتيجة عملية . والسبب فى هذا يرجع الى صعوبة وربما استحالة التـوفيق بين أهداف التخطيط المركزى للدولة واهداف المشروعات الخاصة .

٣ ـ نتيجة للاختلافات المتقدمة نجد ان التنظيم النقدى والجمركى يختلف فى كل من المجموعتين المشار اليهما . فدول المجموعة الاولى تخضع تجارتها الخارجية لقيود اشد سواء من ناحيـة الرسوم الجمركية أو من ناحية التقييد الكمى ، وهى بصفة عامة لا تتبـع حرية الصرف وانمـا تخضعه لرقابة ادارية دقيقة .

اما دول المجموعة الثانية فلا تكاد تفرض قيودا على تجارتها الخارجية وانما تتبع نموذجا أشبه بحرية التجارة .

واسلوب التعاون الاقتصادى عن طريق توحيد وتنسيق الاطار التنظيمى ، يتجـاهل العقبـات الهيكلية المتعلقة بدرجة النمو وبالنظام الاجتماعى . ولذلك فان نجاحه مشروط بالقـدرة على ايجاد حلول لهذه العقبات .

وازاء هذه العقبات نجد ان سلوك الـدول العربية بالنسبة الى اسلوب التعـاون هـذا ، يختلف بحسب ادراكها لاهمية هذه العقبات . ويمكن ان نشير الى اتجاهين فى هذا الصدد :

الانجاه الاول ، ويحبذ ضرورة تحقيق التعاون الاقتصادى فى اكمل صوره عن طريق ازالة جميع العقبات التنظيمية وتوحيد الاطـار التنظيمـى للنشاط الاقتصادى فى الدول العربية كافة . وهذا الانجاه يقلل من أهمية الاختلافات الهيكلية المشار اليها ، ويرى ان توحيد الاطار التنظيمى يؤدى الى ازالة هذه الاختلافات الهيكلية .

أما الاتجاه الثانى ، فانه يأخـذ فى الاعتبـار اهمية وخطورة الاختلافات الهيكلية ، ولذا يرى ضرورة التروى والتـدرج عند توحيـد الاطار التنظيمى .

وقد ايد هذا الاتجاه الثانى بشـدة الـوفـد اللبنانى وعلى وجه الخصوص اثناء اعمال لجنة الخبراء الاقتصاديين المكلفة باعـداد مشروع الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وقد كتب لهذا الاتجاه الغلبة فى نهاية الامر .

وقد اخذت الجمهورية العربية المتحدة بهـذا المسلك ادراكا منها باهمية العقبات القائمة وبأن الاسراف فى التفاؤل وتضمين اتفاقات التعاون اهدافا بعيدة عن الواقع ، يؤدى الى ان يصدق فيها الوصف الذى وصفت به المحاولات المتطرفة فى البلاد النامية من أنها لا تعدو ان تكون « اعرابا عن النوايا الطيبة أو نوعا من احلام اليقظة » ولذلك فان سياسة الجمهورية العربية المتحـدة ازاء هذه الخطـوات قد اتسـمت بالاعتدال اذ دعت الى ضرورة الاعداد والدراسة قبل اتخاذ اية خطوة فى هذا السـبيل . وخير مايعبر عـن مسلك الجمهورية العربية هو ماورد على لسان مندوبها فى المجلس الاقتصادى اثناء نظر مشروع الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية اذ جاء فيه :

« انه يسرنى ان ارى اتجاه الجميع نحو تحبيذ الوحدة الاقتصادية وهى أهم هدف نرمى اليه ، ولكن من الواجب الاستمرار حتى يتحقق عـدم الاضرار بالمصالح الاقتصادية للدول الاعضـاء ويكفل التعاون الاقتصادى » . واضاف سيادته « ان المهمة الاولى والاسـاسـية هى التـوفيق والتنسيق بين الاقتصاد العربى فى مجموعه وبين اقتصاديات الدول منفردة وان هـذا كله يتطلب دراسة » .

ج٠ع٠م والتعاون الاقتصادى

عن طريق القيام بمشروعات مشتركة

راينا ان اسلوب التعاون عن طريق توحيـد الاطار التنظيمى لا يكفى لتذليل جميع العقبات التى تقوم فى وجه التقارب الاقتصادى ، ولذلك كان لابد من الالتجاء الى اسلوب جديد يتفق مع هذه الظروف بالاضافة الى الاسـلـوب الاول . ويتضمن هذا الاسلوب الجديد الاتفاق على القيام بعمل مشترك . وعلى ذلك لا يقتصر التعاون فى

هذه الصورة على ازالة العقبات التنظيمية واتاحة الظروف الملائمة لقيام مشروعات الدول الاطراف، وانما يجاوز ذلك الى الاتفاق على التدخل المباشر والقيام بتنفيذ بعض المشروعات المشتركة .

وهذا الاسلوب للتعاون الاقتصادى يستطيع ان يسهم اسهاما ملموسا فى توثيق التعاون الاقتصادى فى الاحوال التى يقصر فيها التعاون عن طريق اسلوب العمل غير المباشر .

فاختلاف درجات النمو الاقتصادى وما يتبعه من اختلاف النظم النقدية والجمركية بين مجموعتى الدول العربية يؤدى الى صعوبة تحقيق التعاون عن طريق اسلوب التدخل غير المباشر نظرا الى الاختلال فى توزيع مزايا التعاون بين الدول الاكثر نموا والدول الاقل نموا . والامر على عكس ذلك فى حالة الاتفاق على القيام بمشروع مشترك ، الامر الذى قد يحقق مصلحة مشتركة لجميع الدول بالرغم من اختلافها فى درجة النمو الاقتصادى . فاذا كان الاتفاق على ازالة جميع الحواجز الجمركية بين الدول العربية قد يؤدى الى الاضرار بالدول الاقل نموا والى تعطيل قيام صناعة محلية بها ، فانه يمكن دائما العثور على مشروعات مشتركة تحقق صالح الجميع وتاخذ فى الاعتبار الظروف المتفاوتة . فمشروع لانشاء شركة عربية لناقلات البترول أو شركة عربية للطيران العالمى يؤدى الى فائدة مشتركة للدول العربية بصرف النظر عن درجة نموها الاقتصادى .

ومن ناحية ثانية يؤدى اختلاف الفلسفة السائدة فى دول كل مجموعة من الدول العربية الى عدم كفاية اسلوب التعاون عن طريق ازالة العقبات التنظيمية . فلا يكفى تهيئة الظروف وازالة العقبات التنظيمية (الرسوم الجمركية) امام عناصر الانتاج للانتقال حتى تنتقل فعلا . فلا يكفى ان تزال جميع القيود ويتوافر راس المال فى منطقة ويزيد الطلب عليه فى منطقة اخرى حتى ينتقل راس المال فعلا من المنطقة الاولى الى المنطقة الثانية ، اذ ينبغى فوق ذلك ان يجد راس المال الضمانات اللازمة لانتقاله وان يكون الجو العام مساعدا على هذا الانتقال . وعلى ذلك فاتباع بعض الدول العربية (دول المجموعة الثانية) لنظام السوق وما يقتضيه من حرية و « تلقائية » حركات السلع وعناصر الانتاج ، واتباع دول اخرى (دول المجموعة الاولى) لاسلوب التخطيط المركزى — من شانه ان يؤثر فى فاعلية مشروعات التعاون الاقتصادى القائمة على اسلوب التدخل غير المباشر . فهذا الاسلوب يفترض ضمنا ان جميع الدول تتبع نظام السوق والتدخل غير المباشر والاعتماد على القوى « التلقائية » للسوق . وبقيام دول تتبع نظاما اقتصاديا يسير على نهج التخطيط المركزى فان اسلوب التعاون عن طريق ازالة العقبات التنظيمية يبدو غير كاف لتحقيق الغرض منه . وفى مثل هذه الظروف ينجح اسلوب التعاون المباشر عن طريق انشاء مشروعات مشتركة ، فى تحقيق التقارب الاقتصادى . فليس ثمة مايمنع من قيام صور من الاتفاق على مشروعات مشتركة فى مجال معين بالذات بين دولتين تنتميان الى نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، كان يتم الاتفاق على عقد قرض بين دولة تتبع نظام المشروع الخاص ودولة تخضع للنظام الاشتراكى مع وضع الضمانات الخاصة لهذا القرض ، او ان يتم الاتفاق على القيام بمشروع مشترك تحدد فيه حقوق والتزامات كل الاطراف بدقة ووضوح .

وعلى ذلك فان التعاون عن طريق القيام بمشروعات مشتركة ، من شانه ان يحل بعض المشاكل الناجمة عن اختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول العربية . تلك المشاكل التى يعجز اسلوب التدخل غير المباشر عن حلها . فالتعاون الاقتصادى عن طريق القيام بمشروعات مشتركة يكمل نقصا واضحا فى الاعتماد على الاسلوب غير المباشر وحده .

وتجربة الدول العربية فى هذا المجال لا تزال محدودة للغاية ، وهى تبدا بالاتفاق على عقد تاسيس شركة البوتاس العربية المساهمه سنة ١٩٥٦ ثم اتفاقية بانشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية سنة ١٩٦١ والاتفاقية بانشاء الشركة العربية للملاحة البحرية سنة ١٩٦٣ واخيرا الاتفاقيه بشأن انشاء الشركة العربية لناقلات البترول سنة ١٩٦٣ .

وحداثة التجربة فى هذا الميدان لم تدع مجالا للتحقق من فوائد هذا الاسلوب فى تحقيق التعاون الاقتصادى . ومع ذلك فاننا نلحظ اهتماما خاصا بهذا الاسلوب فى الآونة الاخيرة بدليل تعدد الاتفاقات التى تأخذ به وان كان التنفيذ العملى لها مازال معلقا .

ونود هنا ان نبين ان نجاح التعاون الاقتصادى اثناء الوحدة ١٩٥٨ — ١٩٦١ ، بين شطرى الجمهورية العربية المتحده (سوريا ومصر)، يجب ان يعزى الى اسلوب التدخل المباشر . فخلال سنوات الوحدة الثلاث زاد حجم التجارة بين البلدين الى اكثر من ثمانية امثال التبادل التجارى بينهما قبل الوحدة . ولا ترجع هذه الزيادة الكبيرة الى مجرد ازالة الحواجز الجمركية والعقبات التنظيمية بصفة عامة ، وانما تفسر هذه الزيادة بوجود سلطة سياسية واحدة قادرة على التدخل المباشر فى شكل واتجاه العلاقات بين الاقليمين . ولذلك فان تجربة الوحده السورية المصرية واثرها فى العلاقات الاقتصاديه ينبغى النظر اليها فى ضوء اسلوب التدخل المباشر والقيام بمشروعات مشتركة . وقبول مصر الوحدة السياسية مع سوريا واتخاذها كثيرا من الاجراءات المباشرة لتدعيم التبادل التجارى بينهما ، يعتبر دليلا على ايمان الجمهورية العربية المتحدة بمزايا اسلوب التدخل المباشر والاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة .

خاتمة

نخلص من هذا العرض ان الجمهورية العربية المتحده تؤمن بضروره التعاون الاقتصادى بين الدول العربية كأساس للوحدة الشاملة ، وقد ظهر ذلك فى مسارعتها الى توقيع اتفاقات التعاون الاقتصادى والتصديق عليها .

ويتم التعاون الاقتصادى باساليب متعددة ينبغى الاخذ بها جميعا وعدم الاقتصار على اسلوب واحد . فاسلوب التوحيد عن طريق ازالة الحواجز التنظيمية رغم اهميته ، غير كاف فى الظروف الحالية . وترى الجمهورية العربية المتحدة ضرورة التدرج فى اتباع هذا الاسلوب حتى يمكن الوصول الى نتائج واقعية تأخذ فى الاعتبار الاختلافات الاقتصادية القائمة بين الدول العربية . اما اسلوب التعاون عن طريق القيام بمشروعات مشتركة فانه يعتبر مكملا وضروريا للاسلوب الاول وان ذلك الاسلوب رغم حداثته فان فوائده كثيرة وينتظر ان تكون له نتائج كبيرة فى مجال التعاون الاقتصادى العربى . وتعتبر الوحدة السورية المصرية ونجاح التقارب الاقتصادى بينهما ، اختبارا لسداد هذا الاسلوب فى تحقيق التعاون الاقتصادى .

د . حازم الببلاوى



ج.ع.م وأفـــريقيـــا

من المتفــق عليه بين غالبية دارسي العلوم السياسية ، ان السياسة الخارجية لدولة ما ، هى امتــداد لسياستهـا الداخلية . فمثلا انتهاج سياسة ثورية جزرية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة داخليا ، غالبا ما يتبعه سياسة ثورية تحريرية خارجيا . ويبدو هذا المبدأ بوضوع بالنظر الى سياسة مصر / ج.ع.م الخارجية منذ سنة ٥٢ حيث شكلت الثورة نقطة تحول هامة فى سياستنا الخارجية خاصة تجاه أفريقيا. فحتى سنة ١٩٥٢ كانت سياستنا تجاه أفريقيا تنحصر فى الاهتمام بحوض النيل وخاصة السودان لضمان الحصول على مياه النيل ، بالاضافة الى بعض المحاولات المحدودة لنشر الاسلام عن طريق طلبة الازهر الافريقيين ونشر اللغة العربية فى شمال أفريقيا والصومال . وفيما عدا ذلك لم تكن لنا سياسة ايجابية تجاه القارة الافريقيــة عامة ، بل كان موقفنا من الاستعمار فيها موقفا سلبيـــا . حتى بعد استقلالنا القانونى .

ومنذ الاونة الاولى للثورة وضحت اهمية أفريقيا فى سياستنا الخارجيــة ، وجعــل من الدائرة الافريقية محور هام واحدى دعائم الدوائر الثلاث لسياســتنا الخارجيــة : العربية والاســلامية والافريقية . وقد تبلورت سياستنا الافريقيــة واتسع نطاقها مع تبلور معــالم الثورة بعــد سنة ١٩٥٦ .

ولمحاولة الالمام بايجاز بنواحى نشاطنا المطرد فى أفريقيا نقسم الموضوع الى جزاين : الاول ، ويشمل التعاون او العلاقات الوظائفية فى النواحى السياسيه والاقتصــادية والثقافيــة . والثانى ويشمل موقف ج.ع.م من الوحدة الافريقية .

أولا : ج.ع.م. والتعاون الوظائفى

(أ) التمثيل الدبلوماسى

يبدو اهتمام ج.ع.م. بأفريقيــا واضحــا فى مجال العلاقات السياسية والتمثيل الدبلوماسى، من الزيادة الكبيرة فى بعثاتها الدبلوماسية فى أفريقيا مع ازدياد عدد الدول الافريقية المستقلة . فقد قامت ج.ع.م باقامة تمثيل دبلوماسى (على مستوى سفارات) فى جميع الدول الافريقيــة المستقلة فيما عدا تشاد ، وجمهورية أفريقيــا الوسطى ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وجابون وروانـــدا ، ومالاجاشى . كما كان للجمهورية العربية المتحـــدة تمثيــل دبلوماسى مع كل من تونس ، الكونغو « ليوبولدفيل » ، ومالاوى وجنوب أفريقيا . ولكن لظروف سياسية خاصة بتدهور علاقة كل من هذه الدول الاربع بالجمهورية العربية المتحده اغلق تمثيلها فيها . أما التمثيل القنصلى فهناك قنصليات لـ ج.ع.م فى كل من بنى غازى (ليبيا) ، كادونا (نيجريا) ، الابيض وبور سودان (الســـودان) ، وهرجيســة (الصومال) .

(ب) العلاقات الاقتصادية

أما فى المجال الاقتصادى الاضافة الى تعاون ج.ع.م مع الدول الافريقيه فى اللجنة الاقتصادية

لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، قامت ج.ع.م بعقد اتفاقات اقتصادية ثنائية مع عديد من الدول الافريقية . فهناك اتفاقات تجارة ودفع مع كل من المغرب فى (٥٨/٧/٣١) ، السودان (٥٩/١١/٨) ليبيا (٦٠/٥/١٣) ، مالى (٦١/٣/٥) ، غينيا (٦١/٥/١٦) ، غانا (٦١/٥/٣١) ، الكاميرون (٦١/١٢/١٩) تونس (٦٢/٣/١) النيجر (٦٢/٣/١٥) ، الجزائر (٦٣/٤/٢٨) وكينيا (٦٣/١٢/٢٤) . كما أن هناك اتفاق تجارة مع اثيوبيا (٥٩/١٠/٢٠) ، السودان (٥٩/١١/٨) والصومال (٦٠/١٢/١٠) .

وقد بدات ج.ع.م تنتهج سياسة جديدة نحو اتفاقات الدفع ترمى كاتجاه عام الى الغاء اتفاقات الدفع الثنائية مع الدول الاعضاء معها فى صندوق النقد الدولى . وقد تم وفقا لهذا المنهج الجديد فى يناير سنة ١٩٦٥ الغاء اتفاق الدفع الذى كان معقودا مع السودان . كما أن الحكومة بصدد الغاء اتفاقات الدفع مع كل من المغرب وليبيا فى هذا الشهر (مايو سنة ١٩٦٦) وان كان لم يطبق هذا الاسلوب على اتفاقية الدفع مع الجزائر التى جددت هذا العام .

وهناك أيضا اتفاقية تعاون فنى مع كل من مالى (٦١/٣/٥) ، غينيا (٦١/٥/١٦) ، الجزائر (ابريل سنة ١٩٦٣)، كينيا (٦٣/١٢/٢٤) وغانا (يناير سنة ٦٦) .

وبالاضافة الى هذا التعاون التجارى والنقدى والفنى ، فقد منحت ج.ع.م بعض الدول الافريقية قروضا . فهناك اتفاق قرض مع مالى وبموجبه تقدم ج.ع.م الى جمهورية مالى قرضا ومقداره ٦ ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، خصص الجزء الاكبر منها لبناء فندق ضخم فى باماكو وجزء من طريق يصل مالى بساحل العاج ، وخصص الباقى لشراء سلع استهلاكية من انتاج ج.ع.م وهناك قرض آخر لغينيا ومقداره ٦ ملايين جنيه مصرى ، خصص جزء منها لتحسين ميناء كوناكرى . اما الصومال فقد عقد معها اتفاق قرض مقداره ٥ ملايين جنيه يستخدم لشراء سلع عربية ولسداد قيمة الخدمات . والقرض الاخير أعطى للجزائر فى ابريل سنة ١٩٦٣ ومقداره ١٠ ملايين جنيه مصرى على أساس أن يقوم بالدولار ، ويخصص جزء منه لسلع استهلاكية وأخرى انتاجية . وقد تم استخدام جزء من هذا القرض فى انشاء مصنع للنسج والغزل بجميع وحداته .

مما سبق يمكن القول بأن علاقات ج.ع.م الاقتصادية فى أفريقيا ، وان اتسع نطاقها لتشمل العديد من الدول الافريقية ، الا أن هذه العلاقات زادت فى قيمتها وأهميتها مع الدول الاكثر تحررا فى افريقيا التى تشارك مع ج.ع.م فى ايديولوجية ثورية واحدة ، وهى بالذات غينيا ومالى والجزائر هذا بالاضافة الى السودان والصومال اللتين ربطتهما بمصر علاقات تجارية وثقافية تقليدية معهما .

(ج) التعاون الثقافى

وجهت ج.ع.م اهتماما خاصا لميدان التعاون الثقافى مع الدول الافريقية ، ولم يقتصر هذا على النشاط التقليدى للازهر فى بث الثقافة العربية والاسلامية لمبعوثيه الافريقيين. فبالاضافة الى البعثات الازهرية الموفدة الى بعض البلاد الاسلامية ، فان لـ ج.ع.م بعثات تعليمية فى كل من السودان والصومال والجزائر وليبيا . كذلك هناك مدرسون للمواد العربية وغيرها فى كل من سيراليون ، وتوجو وتنزانيا ومالى ونيجيريا الشمالية وغانا وغينيا والكونغو « برازافيل » ، وموريتانيا وأوغندا والنيجر .

وقد خصص عدد كبير من المنح للطلبة الافريقيين للدراسة فى ج.ع.م ، وخصصت ادارة خاصة تابعة لوزارة التربية والتعليم لشئون الوافدين .

والظاهرة الجديدة بالذكر هو ازدياد عدد الطلبة الافريقيين فى فروع التعليم المختلفة من تعليم عام وفنى وجامعى ، وليس فقط فى الازهر الذى كان ولا يزال محط أنظار كثير من الافريقيين فى المناطق الاسلامية .

عدد الطلبة الوافدين من الدول الافريقية المختلفة مرتبا تنازليا حسب العدد

الدولة	تعليم عام وفني	دراسات عليا	جامعات	معاهد عليا	المجموع	الازهر
السودان	١٢٠٢	٢٥	٦١٩	١٠٣	١٩٤٩	٧٢٣
ليبيا	٣٩٢	١٨	٢١٠	٤	٦٢٤	١٨٩
الجزائر	٣٢٠	٢١	٤٤	٧	٣٩٢	٢٣
اثيوبيا (بما فيها اريتريا)	٢٠٤	١	٧٢	٥٠	٣٢٧	٢٠٤
الصومال	٩٧	١	٥٨	٢٥	١٨٠	٧٥
تنزانيا	١٠٨	—	٦	١٣	١٢٧	١٨
المغرب	٨٦	٥	٢٧	—	١١٨	١٠
تونس	٢٣	١١	٨٠	٣	١١٧	١٢
نيجيريا	٥٤	١	٤٠	١١	١٠٦	—
تشاد	٣١	—	٩	٧	٤٧	٩٧
غينيا	٣٩	—	٦	—	٤٥	٤٥
سيراليون	١٧	—	٤	٢٠	٤١	٢
موريتانيا	٣٠	—	٦	٥	٤١	١٦
الكونغو	٢٧	—	٢	٨	٣٧	٢٠
السنغال	٢٣	—	١٠	١	٣٤	٥٢
غانا	١٦	—	١٠	٦	٣٢	١٤
اوغندا	١	—	٧	٢٣	٣١	٧
كينيا	٧	—	٣	٢٠	٣٠	—
مالي	١٥	—	١٠	٣	٢٨	٣١
بوروندي	٢٤	—	—	—	٢٤	—
جزر الكومور	١٥	—	—	—	١٥	—
جنوب افريقيا	٣	—	٣	٨	١٤	١٨
ساحل العاج	١٠	—	١	٢	١٣	١٤
توجو	١٢	—	—	—	١٢	٩
مالاوي	—	—	—	١٠	١٠	—
النيجر	٩	—	—	—	٩	٢
ليبيريا	٥	—	١	١	٧	٩
غينيا	٤	—	—	٣	٧	—
فولتا العليا	٧	—	—	—	٧	٧
زامبيا	٢	—	—	٤	٦	—
الكميرون	٢	—	٢	٢	٦	—
باسوتولاند	—	—	—	٥	٥	—
انجولا	—	—	—	٢	٢	٦
مالاجاشي	—	—	—	—	—	—

الاسلام ووجدت فيها العربية لغة القرآن صدى . ومما قد تجدر الاشارة اليه بهذا الصدد ان الاسلام ، على الرغم من جهود الاوروبيين المستعمرين فى القضاء على الحركات الاسلامية والتعاليم الاسلامية ، فقد انتشر الاسلام وينتشر انتشارا كبيرا فى افريقيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى قدرت نسبة من يدخلون الاسلام الى المسيحية من الوثنيين بـ ٩ : ١ .

ومن المظاهر الاخرى لاهتمام ج.ع.م بأفريقيا ثقافيا ، انشاء معهد الدراسات الافريقية سنة ١٩٥٦ او بمعنى أصح تحويل معهد الدراسات السودانية الذى انشىء سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ الى معهد للدراسات الافريقية . وهذا يوضح ان مجال الاهتمام بأفريقيا لم يعد قاصرا على السودان كما كان الحال تقليدا . وقد شمل تغيير اسم المعهد تغييرا فى مقرراته حيث اتسع نطاقها . والمعهد على مستوى الدراسات العليا ويقوم باعطاء الماجستير ، غير أن هذا المعهد فى شكله الحالى (وهو يتبع كلية الاداب ، جامعة القاهرة) لم يتمكن بعد من تطوير برامجه والنهوض بها ولم يصل الى مستوى مثيلاته فى الدول الاوروبية والامريكية ولا يمكن حتى مضاهاته بمثيله فى داكار أو فى ليجون (غانا) مثلا . والمسئولون آخذون فى تطوير المعهد ورفع مستواه .

(د) النشاط الاعلامى

من اهم وانشط اجهزة الاعلام فى العلاقات بين ج.ع.م وافريقيا ، الاذاعات الموجهة المعروفة بصوت افريقيا التى بدأت بعد الثورة وازدادت ساعات ارسالها ازديادا مطردا . فبعد أن كان عدد ساعات الارسال بتسع لغات أفريقية يبلغ ٨ ٣/٤ ساعة اسبوعيا سنة ١٩٦٢ بالاضافة الى الانجليزية والفرنسية والعربية ، ازداد عددها . فوفقا للتقارير آخر احصاء (١٩٦٥) بلغ عدد ساعات الارسال الموجهة لافريقيا يوميا نحو ١٨ ٣/٤ ساعة ، منها : ٧ ساعات موجهة الى شرق ووسط وجنوب افريقيا باللغات الامهرية (أنشئت ف ٥٥/١٢/٢) ، السواحلية (٥٤/٧/٣) الينجالا (٦١/١/٢٩) ، السوسوتود البرتغالية .. وكذلك اليانجا (٦١/١٠/٢٩) ، الصومالية (٥٧/٣/٣) والانجليزية (٦١/١٠/٢٩) .

وكذلك ٤ ١/٢ ساعة موجهة الى غرب افريقيا باللغات الهاوسا (٥٩/١٢/٢٩) ، الفرنسية ٥٩/١٢/١٣ ، الفولانية ٦١/٧/٢٩ والانجليزية ٥٩/١٢/١٣ ، هذا الى جانب ركن السودان الذى يصل متوسط عدد ساعاته الى ١٩ : ٥ ساعات يوميا .

والى جانب هذه الاذاعات الموجهة هناك اذاعة صوت افريقيا الحرة التى تقف الى جوار الشعوب المستعمرة وتندد بالاستعمار بجميع اشكاله .

ثانيا : ج.ع.م والوحدة الافريقية

الى جانب التعاون الوظائفى قامت ج.ع.م بتدعيم الروابط السياسية بينها وبين الدول الافريقية وأدت دورها فى حركات الوحدة الافريقية .. والوحدة الافريقية Pan-Africanism ، كما هو معروف للمهتمين بالشئون الافريقية ، بدأت فى مرحلتها الاولى (من بداية القرن الحالى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية) خارج أفريقيا فى شكل وعى عنصرى بين بعض القلة من الطليعة ممن جاءوا من اصل افريقى اسود مثل دى بوا وجارفى ، وانضم اليهم بعض الطلبة الافريقيين الذين كانوا يدرسون فى امريكا وأوربا واصبح بعضهم مثل كينياتا ونكروما زعماء فيما بعد .. ثم انتقلت فكرة الوحدة الافريقية بعد الحرب الى افريقيا نفسها متخذة شكل حركات قومية للتخلص من الاستعمار ، كخطوة أساسية فى سبيل توحيد الشعوب الافريقية السوداء التى رزحت تحت نير الاستعمار ، وفى سبيل رفع كيان الشخصية الافريقية وتخليصها من الظلم التاريخى الذى لحقها . أما المرحلة الثالثة فتبدأ من سنة ١٩٥٨ اى بعد الاستقلال السريع للدول الافريقية ، وتتمثل فى تنظيم الجهود وانشاء منظمات لتحقيق الوحدة وتعتبر هذه المرحلة بلورة للتعبير الحقيقى للوحدة الافريقية وتتميز بأن الوعى العنصرى لم يعد له وحده الاهمية الكبرى التى تركزت حولها فكرة الوحدة الافريقية منذ نشأتها فقد نما الوعى بالانتماء الى افريقيا

كقارة والرغبة فى التعاون على المستوى القارى دون التفرقة التقليدية التى ذكاها الاستعمار بين افريقيا جنوب الصحراء وافريقيا شمالها واصبح التركيز على ان الشعوب الافريقية جميعا على مستوى القارة قد رزحت تحت نير الاستعمار الاوروبى .

وعلى الرغم من أن اهتمامنا فى هذا المجال مركز على المرحلة الثالثة للوحدة الافريقية اى منذ سنة ١٩٥٨ ، الا انه تجدر الاشارة الى ان مصر التى لم يكن لها اى دور فى المرحلة الاولى قامت بدور فعال فى المرحلة الثانية ، منذ سنة ١٩٥٢ ، اذ اشتركت اشتراكا فعالا فى مساعدة الحركات التحررية فى القارة واصبحت القاهرة قلعة للثائرين الافريقيين وملجأ لقادة الحركات القومية فى نضالهم ضد الاستعمار .

وقد اتخذت ج.ع.م حيال موضوع الوحدة اتجاها تقدميا أملته عليها ايديولوجيتها الثورية. وظهر هذا واضحا تجاه القضايا الافريقية وتجاه الانقسامات التى تبلورت حول فكرة الوحدة .. وفى الواقع لم تظهر اختلافات الدول الافريقية فى المجال الدولى فى الفترة من ابريل سنة ١٩٥٨ ، وهو تاريخ اجتماع اول واهم مؤتمر للدول الافريقية المستقلة فى اكرا ، الذى حضره ممثلون عن جميع الدول الافريقية الثمانى المستقلة فىذلك الوقت (ج.ع.م ، ليبيا ، تونس ، مراكش ، السودان ، ليبيريا ، اثيوبيا وغانا) ، حتىاكتوبر سنة ١٩٦٠ . وهو تاريخ المؤتمر الثانى المعقود فى اديس ابابا . فقد تعاونت هذه الدول فىالمجال الدولى وبدا هذا التعاون واضحا فى السكرتارية الدائمة التى انشأتها فى الامم المتحدة بموجب مؤتمر اكرا السابق الاشارة اليه من ممثليها الدائمين لتنسيق سياساتها والتعاون والتشاور فى حل المشاكل الافريقية . وقد اضطلعت ج.ع.م بدور هام فى تنسيق جهود الدول الافريقية خاصة فى شأن مشكلة استقلال الجزائر . ولكن التعاون والوفاق بين الدول الافريقية فى الصعيد الدولى وظهورها كجبهة ، ما لبث ان انتهى بنهاية سنة ١٩٦٠ نتيجة للازدياد السريع فىعهد الدول المستقلة فى القارة فى ذلك العام ،ولاختلاف وجهات النظر اختلافا جذريا فى شأن القضايا الافريقية الهامة التى تبلورت فىذلك العام وبحثت فى مؤتمر اديس ابابا وهى مشكلات الجزائر والكونغو وموريتانيا وانشاء اتحاد عمالى افريقى مستقل .

وكان من الطبيعى أن تبلور هذه الاختلافات بين الدول الافريقية فى تنظيمات متعارضة ، فتجمعت ج.ع.م مع غانا وغينيا ومالى ومراكش وحكومة الجزائر المؤقتة (وبعد الاستقلال الجزائر) فى مؤتمر الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ ، الذى تألف منه مايعرف بمجموعة الدار البيضاء.

اما باقى الدول فقد تجمعت فى مجموعة مونروفيا — التى تضم ٢٠ دولة (وكانت جميع الدول الناطقة بالفرنسية فيما عدا مالى وغينيا قد نظمت نفسها فى منظمة الدول الافريقية ومدغشقر وهى المنظمة التى انبثقت عن مؤتمر برازافيل المعقود فى ديسمبر سنة ١٩٦٠) .. وعلى نقيض مجموعة الدار البيضاء الثورية فان مجموعة مونروفيا وداخلها مجموعة برازافيل تمثل الاتجاه المحافظ فى افريقيا .

وما لبثت أن خفت حدة التوتر بين المجموعتين باختفاء المشاكل التى بلورت اختلاف دولهما وذلك باستقلال الجزائر ، وانضمام موريتانيا للامم المتحدة وبخفة حدة أزمة الكونغو . وقد اجتمعت الدول الافريقية المستقلة جميعا فى مايو سنة ١٩٦٣ فى مؤتمر أديس ابابا وكونت منظمة الوحدة الافريقية كأول تنظيم فى افريقيا يبلور الهدف فى اقامة وحدة على المستوى القارى .

ومنظمة الوحدة الافريقية وان بدا فى اول امرها انها نجحت الى حد كبير فىصهر الاختلافات والتقريب بين الدول على المستوى القارى ، الا انه وضح بمرور الوقت ان الاختلافات التىتبلورت من قبل فى مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا ما زالت قائمة . فما زالت ج.ع.م والدول الثورية تمثل الجناح اليسارى الثورى فى المنظمة تجاه المشاكل الافريقية المختلفة وما زالت دول مونروفيا وخاصة نيجيريا وساحل العاج تمثل الجناح المحافظ . وتبدو تقدمية موقف ج.ع.م من مشكلة روديسيا فى مهاجمة حكومة الاقلية البيضاء ، وقطع علاقاتها ببريطانيا . كما اشتركت ج.ع.م فى مساعدة الحركات التحررية فى المناطق التى ما زالت تحت الاستعمار واسهمت

فى تمويل صندوق تمويل هذه الحركات التحررية .. ولعل آخر مظهر من مظاهر اختلاف موقف ج.ع.م والدول الثورية عن موقف الدول المحافظة من موضوع انقلاب غانا الاخير ، فقد انسحب وفد ج.ع.م وكذلك وفود الدول الثورية الاخرى من جلسة مؤتمر الدول الافريقية فى اديس ابابا عندما مثل وفد حكومة الانقلاب .

واخيرا فان الخلافات القائمة داخل منظمة الوحدة الافريقية ، يجب الا يدعو الى التشاؤم، فقد استغرقت اوروبا سنين لتقيم سوقا اوربية مشتركة لا تضم اكثر من ٦ اعضاء كاملى العضوية ، ولكن الشىء الذى يمكن قوله هو أن الدول الثورية وعلى رأسها ج.ع.م نجحت فى توجيه الدول الباقية نحو فكرة الوحدة ، وأن ج.ع.م قد استطاعت ان تثبت بجدارة انها دولة افريقية .

د. حورية مجاهد

ج.ع.م والتضامن الآفروآسيوى

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة نمو حركة التحرر الوطنى وانتصار العالمى للقوى المعادية للاستعمار واستقلال اغلب المستعمرات فى آسيا وافريقيا ، بدأت تتبلور حركة التضامن الافريقى الاسيوى بين الدول الافريقية الاسيوية اساسا كحركة معادية للاستعمار . وفى الحقيقة ان الجامعة العربية اذا تجاوزنا عن صفتها العربية ، فانه يمكن ان نعتبر اول تجمع دولى اقليمى يجمع دولا افريقية (مصر) ودولا اسيوية . ونادى مجلس الجامعة بضرورة التعاون الشامل بين مختلف الدول الافريقية والاسيوية فى قراره الصادر بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٦ .

وفى يناير ١٩٤٩ عقد فى نيودلهى بناء على دعوة رئيس الوزراء الهندى الراحل نهرو ، مؤتمر لبحث مشكلة اندونيسيا والعدوان الهولندى عليها ،واشترك فى المؤتمر ١٩ دولة من بينها مصر واثيوبيا . وحاول المؤتمر وضع سياسة افريقية اسيوية فى نطاق الامم المتحدة . فقد دعا فى احدى توصياته اعضاء المؤتمر الى التشاور بالطرق الدبلوماسية داخل الامم المتحدة وخارجها ، فيما يتعلق بالقرارات التى يجب ان تصدرها المنظمة الدولية بخصوص المشكلة الاندونيسية . كذلك حث المؤتمر الدول المشتركة فيه ، على أن تستمر فى التشاور فيما بينها لاستطلاع الطرق والوسائل المناسبة لانشاء هيئة تكون مهمتها التعاون والتشاور بين الدول الافريقية والاسيوية فى اطار الامم المتحدة .

وايدت مصر منذ البداية فكرة عقد مؤتمر للدول الافريقية والاسيوية ، فدعت فى الجامعة العربية الى اتخاذ قرار فى ١١ ديسمبر ١٩٥٤ يعلن ترحيب الدول العربية بالاشتراك فى مؤتمر باندونج ، بشرط عدم دعوة اسرائيل الى المؤتمر .

وعندما صدر اعلان بوجور فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤ الخاص بالدعوة الى عقد المؤتمر ، اصدرت الجامعة العربية فى ٥ يناير ١٩٥٥ بيانا تؤيد فيه ذلك .

وعندما انعقد مؤتمر باندونج (١٨ — ٢٤ ابريل ١٩٥٥) اشتركت مصر فى المؤتمر كواحدة من ست دول افريقية وكونت مع أندونيسيا وبورما والهند التيار الحيادى فى المؤتمر الذى رفض الانحياز الى اى من المعسكرين ، ورد على الاتجاه المدافع عن الانحياز الى الغرب الذى حاول ان يجر المؤتمر الى السير فيه . وأيا كان تقييم مؤتمر باندونج ، فمما لا شك فيه أنه يعد مرحلة جديدة فى علاقات الدول الافريقية الاسيوية

بعضها ببعض ، كما يعد تطورا بالغ الاهمية لدور هذه الدول ومسئوليتها فى المجتمع الدولى . ففى باندونج اجتمعت الدول الافريقية الاسيوية لاول مرة دون وساطة الدول الاوربية وناقشت المشاكل التى تهمها وتهم العالم ، على حين ان هذه الموضوعات كانت مقصورة حتى عام١٩٤٦ على الدول الاوربية صاحبة النفوذ دون سواها

وبالنسبة الى مصر فقد ادى اشتراكها فى المؤتمر الى اكتشافها لحقيقة وزنها السياسى والدور الذى يمكن أن تؤديه ثورتها ، ليس فقط على المستوى العربى ولكن على المستوى الافريقى والاسيوى .

وبعد انعقاد مؤتمر باندونج وقد كان مؤتمرا للحكومات ، برزت الحاجة الى انعقاد مؤتمرات للشعوب الافريقية الاسيوية ، فانعقد المؤتمر الاول لتضامن الشعوب فى القاهرة من ٦ ديسمبر ١٩٥٧ الى اول يناير ١٩٥٨ وكان هدفه تدعيم التضامن بين الشعوب الافريقية والاسيوية عن طريق تعبئة القوى الشعبية فى هذه البلاد بغرض مكافحة الاستعمار والدعوة الى مبادىء باندونج والعمل على تدعيم السلام العالمى وزيادة التقارب بين شعوب القارتين فى جميع المجالات. واذا كان مؤتمر باندونج لم ينشىء هيئات دائمة للتضامن ، فقد انشأ هذا المؤتمر هيئة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية . ولاشك ان اختيار القاهرة لتكون مكان انعقاد المؤتمر الاول لتضامن الشعوب ، ثم اختيارها لتكون مقرا للسكرتارية الدائمة لهيئة التضامن ، وأن يكون السكرتير العام مصريا ، امور تحمل معانى ودلالات عريضة عن الدور الذى تؤديه الجمهورية المصرية بحكم ظروفها الموضوعية وسياستها الخارجية فى حركة التضامن الاسيوى الافريقى .

ثم عقد المؤتمر الثانى بكوناكرى (غينيا) (١١ — ١٥ ابريل ١٩٦٠) والمؤتمر الثالث بموشى (تانزانيا) (٤ — ١١ فبراير ١٩٦٣) والمؤتمر الرابع بوينيبا (غانا) (١٠ — ١٥ مايو ١٩٦٥) ومن المنتظر ان يعقد المؤتمر القادم فى بكين عام ١٩٦٧ .

وفى الوقت نفسه عقد عديد من المؤتمرات النوعية على النطاق الافريقى الاسيوى ، مثل مؤتمرات الشباب والنساء والكتاب والادباء والاطباء . وعقدت بعض هذه المؤتمرات فى القاهرة ومنها مؤتمر الشباب (٢ — ٨ فبراير ١٩٥٩) ومؤتمر المرأة (١٤ — ٢٣ يناير ١٩٦١) ومؤتمر الكتاب (١٢ — ١٦ فبراير ١٩٦٢) .

وفى عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ بدأت المشاورات بين الدول الافريقية الاسيوية لعقد مؤتمر ثان للدول على غرار مؤتمر باندونج ، وفى الوقت نفسه كانت هناك جهود أخرى لعقد مؤتمر للدول غير المنحازة ، وقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة على عقد المؤتمرين ، وبالفعل عقد مؤتمر عدم الانحياز فى القاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤ . اما بالنسبة الى مؤتمر الدول الافريقية الاسيوية ، فقد تقرر عقده فى الجزائر . وبعد أن تأجل اكثر من مرة (١٠ مارس ١٩٦٥ — ٢٩ يونيو ١٩٦٥) تحدد له ٥ نوفمبر ١٩٦٥ ، ولكن بسبب الظروف الدولية عدل عن اقامته الى أجل غير مسمى .

وفى الوقت نفسه ظهرت فكرة ضرورة تدعيم تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية وشعوب امريكا اللاتينية ، واتخذ قرار بهذا الخصوص فى اجتماع مجلس تضامن المنظمة (احد فروع هيئة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية) بباندونج عام ١٩٦١ . وتطورت الفكرة فى اجتماعات المنظمة ، الى ان تقرر فى المؤتمر الرابع لتضامن الشعوب بوينيبا ، عقد المؤتمر الاول لتضامن القارات الثلاث فى هافانا (كوبا) (يناير١٩٦٦) وتقرر فى هذا المؤتمر عقد المؤتمر الثانى لتضامن القارات الثلاث فى القاهرة .

وأيا كانت النتائج العملية لهذا المؤتمر ، فان ما يكسبه قيمته التاريخية هو انه اول لقاء بين الشعوب الافريقية الاسيوية وشعوب امريكا اللاتينية .

ومن استقراء مواقف وآراء الجمهورية العربية المتحدة فى مؤتمرات التضامن الافريقى الاسيوى، يمكن أن نستخلص ان سياستنا ترمى الى تحقيق الاهداف التالية .

١ — العمل على محاربة الاستعمار فى كل صوره واشكاله .

٢ ــ تأكيد حق الامم فى تقرير مصيرها واختيار نظامها الاجتماعى والاقتصادى .

٣ ــ تدعيم التضامن بين الشعوب الافريقية الاسيوية (ثم شعوب امريكا اللاتينية) فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٤ ــ شجب العدوان ووقف اساليب الضغط السياسى والاقتصادى .

٥ ــ تصفية القواعد العسكرية الاجنبية ورفض سياسة الاحلاف او التكتلات .

٦ ــ العمل من اجل نزع السلاح .

٧ ــ ضرورة اقرار العلاقات الاقتصادية الدولية على اسس من العدالة بين الدول الغنية والفقيره ، المنتجة للسلع المصنوعة والمنتجة للمواد الخام ، والايمان بأن رفاهية الشعوب هى الاساس الحقيقى لسيادة جو من السلم الدولى.

٨ ــ تأكيد حق شعب فلسطين فى العودة الى بلاده واعتبار ان اسرائيل بمثابة تهديد عدوانى للدول العربية واداة فى يد الاستعمار الجديد .

٩ ــ تبنى وعرض القضايا العربية .

١٠ ــ الايمان بالامم المتحدة والسلام والعمل على ان يصبح السلام حقيقة واقعة فى عالم النصف الثانى من القرن العشرين .

وهكذا اضطلعت الجمهورية العربية المتحدة بدورها فى بناء التضامن الافريقى الاسيوى ، ليس بالخطب والحماس ولكن بالعمل الجاد والاسهام فيه منذ البداية والحفاظ عليه ، وموقف الجمهورية العربية من النزاع المسلح الهندى الصينى على الحدود والاشتراك فى مؤتمر كولومبو يناير ١٩٦٣ لبحث ذلك لهو دليل على الحرص على وحدة وتماسك روح باندونج .. روح التضامن الاسيوى الافريقى . يقول الميثاق « ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الان اعظم معارك التحرير الوطنى وهو ابرز سمات القرن العشرين » .

على الدين هلال

ج.ع.م وسياسة عدم الانحياز

بانهيار التوافق بين الدول الكبرى ــ الذى بنى على اساسه ميثاق الامم المتحدة ــ منذ بداية عام ١٩٤٧ ، وظهور الحرب الباردة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى ، سارعت دول الغرب الكبرى الى اقامة سلسلة من الاحلاف والقواعد العسكرية لتطويق الكتلة الشرقية ، وفرضت نوعا من الحصار الاستعمارى ــ السياسى والاقتصادى ــ حول مناطق نفوذها السابقة التى حصلت على الاستقلال . ورغم ان الشرق العربى كان خاضعا لسيطرة العالم الغربى ، بحكم وجود قوات الاحتلال والقواعد الاجنبية فى بعض اجزائه ، الا انه آثر البعد عن المعسكرات والاحلاف . ولقد مهدت الحرب الفلسطينية الطريق أمام مصر والبلاد العربية للاخذ بالحياد بما كشفت عنه من تباين واضح بين ما تنادى به دول الغرب من مبادىء وما تجرى عليه سياستها فى العمل .

وكان اول مظهر لخروج بعض الدول العربية عن حالة التبعية ، هو معارضة مصر لعمليات الامم المتحدة فى كوريا كأثر لرفض الغرب ان تنظر الامم المتحدة فى طلب مصر اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وللطريقة التى عوملت بها قضية فلسطين فى اروقة الامم المتحدة . ووجه الغرب اهتمامه الكامل الى المنطقة العربية بعد ان قام مصدق رئيس وزراء ايران لتأميم صناعة البترول الايرانى فى ابريل سنة ١٩٥١ . وما نبع ذلك من اعلان

الحكومة المصرية الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ . فتقدم الغرب ، وعلى راسه الولايات المتحدة،بمقترحات لانشاء قيادة متحالفة مشتركة للشرق الاوسط لتكملة سلسلة الاحلاف التى اراد بها الغرب تطويق الاتحاد السوفييتى .

وكان لرفض مصر لمشروع هذه القيادة اثره فى ابراز الارتباط الوثيق بين بقاء القواعد الاجنبية والانحياز لاحد المعسكرين عن طريق الاحلاف العسكرية . ولذلك كان من المستحيل المطالبة بجلاء القوات الاجنبية اذا ما قبلت مصر مبدأ الاشتراك فى هذه الاحلاف .

واقتربت الحرب الباردة مرة اخرى من المنطقة العربية بعد انشاء حلف بغداد واختيار بغداد مقرا له ، ومحاولة الغرب جر مصر الى الدخول فيه . وقد احدثت هذه المحاولة اثرا عكسيا فى السياسة المصرية والعالم العربى . واذا كانت العراق قد قبلت عضوية الحلف رغم المعارضة العنيفة من جانب الراى العام العراقى والعربى ، فقد رفضت مصر الارتباط به . وبعد ان كانت السياسة المصرية تقتصر على معارضة الاحلاف الاجنبية ، اصبحت تنادى بالحياد الايجابى بين المعسكرين ، خصوصا وان روسيا لم تستعمر فى يوم ما احدى الدول العربية كما كان النزاع المذهبى بعيدا عن المحيط العربى .

ورفضت مصر والبلاد العربية الانضمام الى الاحلاف ، ووجدت طريقها فى الحياد خصوصا ووضع البلاد العربية الجغرافى وظروفها الاجتماعية كانت تقتضى البحث عن طريق جديد مستقل وسليم .

وشاركت مصر فى مؤتمر باندونج فى ابريل عام ١٩٥٥ ، وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر بيان تاريخى فى القاهرة أعلن الاتفاق على توريد الاسلحة التشيكوسلوفاكية الى مصر . وكسرت مصر بهذا الاتفاق مبدا احتكار الغرب لتوريد الاسلحة للعالم العربى . وترتب على ذلك دخول الدبلوماسيين والفنيين والخبراء والاسلحة والبضائع الشرقية الى المنطقة العربية ، بعد ان منع الغرب روسيا لمدة قرنين من الزمان من دخول البحر الابيض ، وبعد أن امتنعت الدول العربية عن انشاء العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . وانفتحت مصر بذلك مرحلة ايجابية نشطة تهدف الى قبول كل صور المعونة غير المشروطة التى يقدمها اى المعسكرات ، وهى الفكرة التى اتضحت خطوطها العريضة فى مؤتمر باندونج .

واعتبر الغرب اتفاقية الاسلحة تحديا لسيطرته ونفوذه فى الشرق العربى ومحاولة جريئة من عبد الناصر لكسر الاحتكار الاقتصادى والعسكرى الغربى فى المنطقة . وتوالت الاحداث التى وصلت الى استخدام القوة ضد مصر عام ١٩٥٦ : (محاولة أمريكا منع مصر من تنفيذ الاتفاق ، حضور مبعوث أمريكى (جورج الن) الى القاهرة، تقديم العرض الامريكى الانجليزى لتمويل السد العالى ، تقديم فرنسا شحنة طائرات الى اسرائيل ، اعتراف مصر بالصين الشعبية ، سحب عرض تمويل السد العالى ، تأميم قناة السويس وتجميد الولايات المتحدة لارصدة مصر بها ، اعلان مبدأ ايزنهاور ، الازمة الامريكية السورية ، الازمة السورية التركية ، نزول القوات الامريكية فى لبنان ، انزال رجال المظلات الانجليز فى الاردن بعد اعلان الثورة العراقية ، نكسة عبد الكريم قاسم ، الثورة على عبد الكريم قاسم ورجوع عبد السلام عارف ، قيام ثورة عدن والجنوب العربى وثورة اليمن ، ارتباط الشرق العربى بالمجموعة الاسيوية الافريقية ، الدعوة الى الحلف الاسلامى) . وتوالت الاحداث معبرة عن معارضة الغرب للحياد ولو وصل الامر لاستخدام القوة المسلحة ، وتمسكت مصر بالحياد الايجابى حتى لا تسقط ، ووراءها العالم العربى كله ، فريسة سهلة بين براثن الغرب الذى يحارب الوجود العربى .

وفى الوقت الذى عمل فيه الغرب على عزل الحكومة المصرية فى المحيط الدولى ، بل ايضا فى المحيط العربى مستخدما فى ذلك اعوانه ، اخذت الكتلة الشرقية فى مهادنة المنطقة العربية وقدمت اليها مختلف المعونات بشروط سهلة دون ان تطلب فى مقابلها اى تنازلات سياسية . وهو ما ادى بالغرب بعد ان فشل فى سياسة استخدام القوة ، الى مهادنة الاتجاهات الجديدة فى الشرق العربى وتبول فكرة الحياد الايجابى (عدم الانحياز) . خاصة بعد ان خذلت الولايات المتحدة

فى نقل زعامة الشرق العربى من الجمهورية العربية المتحدة الى حكومة عربية اخرى وتأكدت من عزمها على المحافظة على حيادها .

وبعد ان ظهرت حاجة المنطقة العربية الى نظام اجتماعى واقتصادى وسياسى يلائم ظروفها المتطورة ، واخذت بالاشتراكية العربية ، نادت بضرورة التعايش السلمى بين المذاهب والحصول على خلاصة التجارب الانسانية المختلفة لمعالجة صور التخلف فى حياة الشعوب . وابتدات المنطقة العربية ، وعلى راسها الجمهورية العربية المتحدة ، تعمل بنشاط فى الصعيد الدولى وتباشر تاثيرا عميقا فى ميدان العلاقات الدولية كاداة توفيقية تحد من الازمات وتجد الحلول لها .

وتحددت الخطوط العريضة لسياسة الجمهورية العربية المتحدة ـ كما وردت فى ميثاق العمل الوطنى ـ فى المبادىء التالية :

١ ـ الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل .

٢ ـ العمل من اجل السلام لضمان السلام على اساس عدم الانحياز والحياد الايجابى .

٣ ـ التعاون الدولى من اجل الرخاء المشترك لشعوب العالم بوصفه امتدادا طبيعيا للحرب ضد الاستعمار وضد الاستغلال ، واستطرادا منطقيا للعمل من اجل السلام لتوفير الجو الامثل للتطوير .

فالشعب العربى فى مصر يمد يده لجميع الشعوب والامم العاملة من اجل السلام العالمى والرخاء الانسانى . ولعل النص على سير الدول والشعوب العربية على سياسة الحياد الايجابى (عدم الانحياز) فى دساتيرها الحديثة ، تأكيد قاطع على شعور الامة العربية بقدرتها على اعادة صنع الحياة على ارضها بالحرية والحق ، وبالكفاية والعدل ، وبالمحبة والسلام ، ودليل واضح على التزامها الاخذ بهذه السياسة فى معاملاتها الدولية .

واصبحت الجمهورية العربية المتحدة رائدة من رواد الحياد الايجابى (عدم الانحياز) فى المحيط العالمى ، وقامت وما زالت تقوم بجهود كبيرة فى المؤتمرات الاسيوية الافريقية وفى مؤتمرات الحياد . وشارك عبد الناصر تيتو فى الدعوة الى مؤتمر بلجراد فى ربيع ١٩٦١ فى وقت بلغت فيه الاحداث الدولية اسوا المدى وتعرض السلام العالمى لتهديد خطير . وهو اول مؤتمر دولى للدول غير المنحازة دعيت اليه كل الدول التى تنادى بالحياد ، وارسلت كوبا مندوبا عنها فى المؤتمر ، اما البرازيل وبوليفيا واكوادور فقد اكتفت بارسال مراقبين .

وقام مؤتمر بلجراد باقرار ثلاث وثائق تاريخية: اصدر فى الوثيقة الاولى نداء من اجل السلام دعا فيه الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الى وقف استعداداتهما وعدم اتخاذ خطوات من شانها الاسهام فى ازدياد تفاقم الموقف وتدهوره على اساس ان قرارات الدول الكبرى التى تؤدى الى حرب او سلام ترجع اليها خاصة ، الا ان آثارها تصيب العالم بوجه عام . ودعا فى الوثيقة الثانية الى ان تتكاتف البشرية للقضاء على الحرب كاداة سياسية فى العلاقات الدولية وان تستبدل بها الدعوة الى التعايش السلمى واعطاء الشعوب الحق فى تقرير مصيرها ، وضرورة الشعور بالمسئولية والتفكير الواقعى عند القيام بحل المشاكل الناجمة عن الاختلافات فى النظم الاجتماعية . واصدر فى الوثيقة الثالثة مجموعة من القرارات اكد فيها اعلان تصفية الاستعمار الصادر عن الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشرة ، واستنكر التفرقة العنصرية ، ونددد بالسياسات الاستعمارية وبالقواعد العسكرية ، واكد ايمانه بحق الشعوب فى الاستقلال وفى تقرير المصير ، وطالب بنزع السلاح نزعا شاملا كاملا وتمثيل الشعوب غير المنحازة فى المؤتمرات الدولية التى تعقد لبحث موضوع نزع السلاح ، ودعا الى ابرام اتفاق لتحريم جميع التجارب النووية ، كما طالب فى النهاية ببذل الجهود لازالة عدم التكافؤ الاقتصادى الموروث عن الاستعمار بأنواعه ، وبتعاون دول الحياد تعاونا فعالا فى الميادين الاقتصادية والتجارية وذلك كى يتسنى لها مواجهة الضغط فى المجال الاقتصادى ، ودعا الامم المتحدة الى الاسهام فى هذا المجال .

وفى صيف عام ١٩٦٤ انعقد فى القاهرة مؤتمر الدول غير المنحازة الثانى وحضره اكثر من نصف

دول العالم المستقلة ، وارسلت اليه مراقبين كل من الارجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وفنلندا وجامايكا والمكسيك وترينداد وتوباجو واوراجواي وفنزويلا . واعلن فيه رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة عزمهم على الاسهام في اقامة سلام عادل دائم في العالم ، واتخذوا مجموعة من القرارات لها اهمية تاريخية كبرى اهمها : عمل مشترك من اجل تحرير البلاد التي لا تزال غير مستقلة مع اعطاء الشعوب المستعمرة الحق في ان تلجأ الى استخدام السلاح لضمان ممارستها التامة لحقها في تقرير المصير والاستقلال ، احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ادانة التمييز العنصري والتفرقة العنصرية ، تأكيد مبدأ التعايش السلمي وتقنين مبادئه بواسطة الامم المتحدة ، احترام سيادة الدول وسلامة اراضيها ، حل المنازعات وفقا لمبادىء الامم المتحدة بدون التهديد باستعمال القوة او استخدامها ، ضرورة نزع السلاح العام الشامل وتحريم التجارب والاسلحة النووية ، معارضة الاشتراك في التكتلات والاحلاف والمواثيق العسكرية وتحريم القواعد العسكرية الاجنبية . الايمان بان التنمية الاقتصادية التزام يقع على عاتق المجتمع الدولي ككل ، تضافر الجهود في سبيل تحقيق التعاون الثقافي العلمي والتربوي وتعزيز المؤسسات العالمية والاقليمية العاملة لهذه الغاية .

ونخلص من هذا العرض السريع ، الى ان سياسة الحياد الايجابي (او عدم الانحياز اخذا بالتعبير الذي استحدثه مؤتمر بلجراد) تحددت في المبادىء التالية :

اولا : الامتناع عن الاشتراك في الاحلاف والتنظيمات العسكرية وعدم الانحياز لاحد اطراف الحرب الباردة : سواء اكان ذلك بطريق مباشر ام غير مباشر ، او وضع موارد وثروات واقليم الدولة تحت تصرف احد اطراف هذه الحرب او الانضمام الى اي اتفاق دولي يحضر لاعمال عدوانية قد تؤدي اليها ظروف الحرب الباردة ، خاصة بعد ان اظهر التطور العلمي استحالة الحرب النووية الا اذا تعرض احد المعسكرين لعدوان مباشر ، وبالتالي ظهر التفاوت الكبير بين مركز الاطراف في الاحلاف : الدول الصغيرة تتحمل الغرم كله على حين تجني الدول الكبيرة الثمار والغنيمة .

ثانيا : التعامل والتعاون مع كلا المعسكرين : فدول الحياد الايجابي تمارس مظاهر العلاقات الدولية المختلفة وتتعامل مع أطراف الحرب الباردة بصرف النظر عن مراكزهم في هذه الحرب ، اي مع تجاهل ميولهم العسكرية والمذهبية . وذلك لتحقيق التحرر الاقتصادي ، والتخلص من التبعية الاقتصادية التي تربطها باحد الاطراف ، وفتح الاسواق الجديدة أمام المواد الخام ، والحصول على المعونات الاقتصادية غير المشروطة .

ثالثا : الاسهام في ايجاد الحلول للمشاكل والازمات الدولية مع الانضمام الى جانب الشعوب غير المستقلة وحديثة التحرر والامم المتحدة فيما تتخذ من اجراءات لصالح هذه الشعوب : فالدولة المحايدة تلتزم مسئوليات معينة تجاه الحرب الباردة وتعمل لايجاد العلاج الناجع لها باقامة سلم مبني على العدل . والسلم ضرورة عالمية تهم الدول الصغرى قبل الدول الكبرى ، وهو سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها في التنمية والرقي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها . والسلام هو الضمان الاكيد لقدرة الشعوب على الاستمرار في معركة التطوير والتحرير ، والسلام لا يمكن أن يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا . ولهذا فالتعاون الدولي من أجل الرخاء هو الامل الوحيد في تطور سلمي يقارب ما بين مستويات الشعوب ويزرع المحبة بينها بدلا من الكراهية . والشعوب كلها ترغب في السلام ، وتجد البلاد المحايدة من واجبها القيام بالوساطة وقت الازمات ، فبعدها عن الحرب الباردة يزيد من قدراتها التوفيقية بين الدول الكبرى . ولهذا السبب ناصرت الدول غير المنحازة الامم المتحدة سياسيا وعسكريا في مواقف افادت فيها هذه المساعدات في منع دخول الحرب الباردة في منطقة متوترة ومنعت الصدام بين الدول الكبرى. ففي ازمة السويس والكونجو فضلت الدول تدخل دول صغيرة تحت أعلام الامم المتحدة ، على تدخل الدول الكبرى . غير ان دول الحياد (وكلها دول صغيرة) تفرق هنا — ولها الحق — بين وجود الامم المتحدة ومشاركتها في حل الازمات الدولية ،

وبين مواقف الحرب الباردة التى يظهر فيها طرفا المعسكرين الكبيرين والمواقف التى يكون فيها احدى دول عدم الانحياز او شعب خاضع للاستعمار طرفا فيها . فقد عارضت دول عدم الانحياز الامم المتحدة فى الاحوال التى تسبب فيها هذا التدخل فى الاضرار بصالح احدى الشعوب حديثة التحرر ، على اساس ان اهم وظيفة للامم المتحدة هى تخليص العالم من كل اثر للاستعمار القديم والحديث ومعالجة مشاكل نزع السلاح والتنمية الاقتصادية كاثر من آثاره . وقد اوضح زعماء الحياد فى كل بياناتهم ، ان الحياد لا يعنى عدم الاسهام فى حل مشكلة الحرب والسلام ، كما لا يعنى السلبية أمام المشاكل الدولية الكبرى او التهرب من المسئوليات الدولية الضخمة الملقاة على عاتقهم ، وانما يعنى عدم انحياز هذه الدول فى النزاع بين الشرق والغرب . وترى الدول المحايدة فى نفسها صلة الوصل بين المعسكرين المتنافسين بوصفها جماعة يسمح لها حيادها بالنظر الى المنازعات الدولية نظرة موضوعية .

وقد قام المحايدون بدور هام فى اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٠ ، بعد فشل مؤتمر باريس فى العام نفسه ، ادى الى اصدار الجمعية العامة لقرار تصفية الاستعمار . كما ادت اجتماعات الجمعية العامة فى الدورة السادسة عشرة الى تكوين لجنة تصفية الاستعمار والى تكوين لجنة نزع السلاح من ثمانية عشر عضوا منهم يمثلون بورما والهند ومصر والسويد والحبشة ونيجيريا والبرازيل والمكسيك بدلا من اللجنة الاولى التى كانت تتكون من عشرة اعضاء نصفهم من الدول الغربية والنصف الاخر من الدول الشرقية — كما زادت فاعلية هذه الدول بعد ان سرى قرار الجمعية العامة الخاص بزيادة اعضاء مجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . ونلاحظ ان دول عدم الانحياز قد رفضت اضفاء وصف الكتلة على تجمعاتها . فعدم الانحياز لا يعنى التكتل بل يرفضه ، لما يؤدى اليه من زيادة فى الكتل بدلا من القضاء عليها . فضلا عما يؤدى اليه من ابعاد المحايدين عن الاسهام فى فض المنازعات الدولية المهمة او القيام بدور ايجابى داخل الامم المتحدة .

ونحن نرى ان هذه المبادىء الثلاثة لا تخرج عن المبادىء التى استقر عليها الحياد التقليدى . فالامتناع عن الاشتراك فى الاحلاف العسكرية التى تفرضها الحرب الباردة ، يقابله الامتناع عن الاسهام فى الاعمال العسكرية التى يرتبها الحياد التقليدى . كما ان عدم الانحياز لاى من المعسكرين والتعاون مع كل منهما ، يقابله مبدا عدم الانحياز والمساواة فى المعاملة بين اطراف المنازعات المسلحة . والاسهام فى ايجاد الحلول للمواقف الدولية حق تتمتع به كل دولة ذات سيادة فى المجتمع الدولى وممارسة منها لحقوقها وحرياتها . والحياد التقليدى لا يمنع الدولة بتاتا من مناصرة دولة معينة فى المجال السلمى . وبمعنى آخر فان التزامات الحياد الايجابى فى عدم الانحياز خلال الحرب الباردة التى يمر بها المجتمع الدولى المعاصر ، هى التزامات الحياد التقليدى نفسها التى تأخذ بها دول الحياد الدائم وقت السلم ودول الحياد العادى وقت الحرب بالمعنى التقليدى . فهى تأخذ بمبدأ الحياد التام تجاه الاحلاف والتكتلات . ولاشك ان المبدا الثالث ما هو الا تعبير عن نوع جديد من الحياد الموصوف الذى تنحاز فيه الدولة الى جانب دول معينة . وانحياز دول الحياد الى جانب الشعوب الصغيرة فى الحرب الباردة او الحرب التقليدية التى تشنها عليها دولة كبرى هو نوع من الحياد الموصوف الى جانب صاحب الحق ، وهو رجوع الى النظرية القديمة فى الحروب العادلة التى نادى بها جروسيوس . ذلك ان دخول جماعة الدول الصغيرة ميدان العلاقات الدولية ادى بها الى الاخذ بمعيار معين فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وبمعيار آخر فى الحرب الباردة الاخرى القائمة بين الشمال المتقدم الذى امتص كل خيرات الجنوب (الدول الاستعمارية) والجنوب المتخلف (الدول والشعوب حديثة التحرر) . فدول الحياد محايدة فى الاولى ومنحازة فى الثانية كما ان انضمام دول الحياد الى جانب الامم المتحدة فى الاجراءات الجماعية التى قد تقوم باتخاذها ، هو ايضا انحياز منها لهذه المنظمة بوصفها الهيئة العليا التى تعبر عن امل البشرية فى السلام . وعضوية الامم المتحدة حق وواجب للجميع ، سواء اكانت دولة كبيرة ام صغيرة ،

والمشاركة فى وضع اسس العلاقات الدولية حق وواجب للجميع ، وتجمع الدول الصغيرة وترابطها فى الميدان الدولى وداخل الامم المتحدة هو وسيلتها الى فرض رأيها وحيادها فى ميدان العلاقات الدولية لتقابل به صور التدخل الانفرادى الذى تقوم به الدول الكبرى لتغيير وتعديل مصير العالم سواء بالوعد او بالوعيد . خاصة وان شرور الحرب الباردة تصيب الدول الصغرى قبل الكبرى ، وهو ما يبدو حاليا من استخدام صور القوة المختلفة فى الاراضى البعيدة عن اقاليم الدول الكبرى . ويلاحظ ان ميثاق الامم المتحدة يفسح الطريق امام تحيز الدول الاعضاء لاحد اطراف النزاع ، كما يبيح الميثاق الاخذ بالحياد التقليدى فى احوال معينة (فى الاحوال التى يبيح فيها استخدام القوة) ويأخذ بالحياد الموصوف ومعاملة الاطراف حسب شرعية دعواهم (فى الاحوال التى تقوم فيها الهيئة باستخدام القوة) ويترتب على ذلك عدم جواز مطالبة الدولة القائمة بالعدوان ، للدول الاخرى بالامتناع عن التحيز او المساواة بينها وبين الطرف الاخر .

هذا وقد راجعت الدول الكبرى مواقفها من دول عدم الانحياز وسعت الى الحصول على تأييدها داخل الامم المتحدة وزاد الاهتمام والتنافس بينها لتقديم المعونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اليها .

ولا شك ان الوسيلة الوحيدة امام الدول الكبرى لكى تتلاقى مع دول عدم الانحياز هى التزامها مجموعة من القواعد تحكم علاقاتها المتبادلة . ويمكن تحديد هذه القواعد فى المبادىء التالية :

١ — واجب اطراف الحرب الباردة من حيث بذل الجهود الجدية لنزع السلاح وتخفيف حدة الحرب الباردة .

٢ — احترام سيادة دول الحياد وسلامة اراضيها والبعد بالحرب الباردة عن الاقاليم التابعة لها .

٣ — تقديم المعونة لهذه الدول كواجب لا كمنحة ، فقد تقدم الشمال على حساب الجنوب وحان وقت الوفاء بالدين بمساعدة جنوب العالم المتخلف فى التقدم والتنمية .

٤ — تصفية الاستعمار والسماح للشعوب المستعمرة بممارسة حق تقرير مصيرها فى اقرب وقت .

هذا ولا يمكن لكائن من كان انكار المزايا التى يوفرها الحياد للدول المحايدة . وقد لجأت الدول الصغرى دائما الى هذا السلاح كوسيلة لتحقيق الامن والسلم وكخطوة ايجابية فى سبيل المحافظة على التوازن الدولى . وحاليا يبدو ان نظام الحياد ، بالنسبة الى الدول الصغيرة ، هو الطريق الوحيد فى عالم تتنازعه الاهواء والاغراض . وكلما زاد توازن القوى بين الكتلتين زادت اهمية الدعوة الى الحياد ، خاصة اذا عالجت الدول المحايدة أمورها بحذر وبعدت عن الاشتراك فيما يربطها بعجلة الحرب . ولقد كان نظام الحياد يجمع دائما بين السياسة والقانون ، وحاليا لا يمكن الفصل بين الخاصتين فى الاوضاع الحاضرة للجماعة الدولية . والحياد بهذا المعنى غاية ووسيلة : غاية تسعى اليها الجمهورية العربية المتحدة فى المعترك الدولى الحالى القائم على الحقد والمنافسة ، ووسيلة تتخذ منها طريقا للامن والاستقرار والتطور . والحياد بهذا المعنى يتيح لها ان تدلى بدلوها وان تقوم بدور ايجابى لايجاد الحلول للاوضاع الدولية الحاضرة ومناصرة صاحب الحق حتى يحصل على حقوقه المشروعة فى عالم عادت فيه الدول الى سياسات القوة والى الاساليب العسكرية ، وزاد فيه الضغط على حركات التحرير الوطنية ، عالم تحاول فيه قوى الاستعمار والسيطرة ان تتحدى روح العصر بالاساليب القديمة والحديثة ، عالم تستشرى فيه ظاهرة انتشار الاسلحة النووية فى وقت جمدت فيه فاعلية الامم المتحدة وتدرتها على التصرف فى مواجهة الظروف واحتمالاتها ومفاجآتها واثر ذلك فى السلم الدولى .

ولا شك ان الحياد الايجابى بهذه الصورة ، يوفر للاعداء التقليديين الاطراف فى الحرب الباردة حماية متبادلة ، ويمنح الجمهورية العربية المتحدة وكل دول الحياد امنا وسلاما لم يكن فى استطاعة كل دولة منها على حدة توفيره بوسائلها الذاتية الخاصة .

د. عائشه راتب

ج.ع.م والاتفاقات التجارية

اذا كان النمو الاقتصادى هدفنا الذى نسعى بكل جهدنا لتحقيقه ، فان تدعيم علاقاتنا الاقتصادية بالعالم الخارجى هو الوسيلة التى تهيىء لنا السير وطيدا نحو هذه الغاية ، وهنا تكون اتفاقاتنا التجارية بمثابة العامل المساعد الفعال الذى يحقق لاقتصادنا افضل الظروف المواتية لتقدمه وازدهاره . ولقد عرفت مصر الاتفاقات التجارية منذ عام ١٩٣٦، الا أن مفهومنا لهذه الاتفاقات يختلف قبل الثورة عنه بعدها ، فلم تكن اتفاقاتنا التجارية قبل الثورة على تلتها الا مظهرا من مظاهر الانقياد السياسى والاقتصادى الذى عشنا فى كنفه . كما اختلفت الاهداف ، فمن فئة قليلة من الناس تحتكر الاكتساب من تدعيم تجارتنا الخارجية ، الى سير اتفاقاتنا التجارية خلف خطة التنمية الموجهة لرفاهية مجموع الشعب ، ومن مسايرة مجموعة من الدول صاحبة المصالح فى بلدنا والسير فى ركاب اقتصادها الى الارتباط غير الملتزم مع كل من يمد لنا يد التعاون الاقتصادى ، شرقيا كان ام غربيا ، راسماليا ام اشتراكيا ، تطبا دوليا أو دولة حديثة الاستقلال . وخلال المعارك السياسية والاقتصادية التى خاضتها الجمهورية العربية المتحدة من اجل تحقيق الحرية السياسية والاجتماعية ، كانت اتفاقاتنا التجارية تقف الى جانب متطلباتنا القوية .

وكان النصر الذى حققناه فى هذه المعارك واقعا علمنا ضرورة الاعتماد على مواردنا وتنميتها وخطورة الارتكان الى الاسواق التقليدية لوارداتنا وصادراتنا ، مما حدا بسياستنا الاقتصادية الخارجية الى عقد هذه الاتفاقات التجارية التى نرتبط بها الان مع ستين دولة فى آسيا وافريقيا واوربا وأمريكا اللاتينية . وفيما يلى بيان هذه الدول وتاريخ دخول هذه الاتفاقات الى حيز التنفيذ :

أوربا الشرقية : الاتحاد السوفيتى (١٩٦٦/١/١) ، تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٦/١/١) ، المانيا الديمقراطية (١٩٦٦/١/١) ، بولندا (١٩٦٥/١/١) ، بلغاريا (١٩٦٦/١/١) ، البانيا (٦٢/٣/١٢) ، المجر (١٩٦٦/٢/٧) ، رومانيا (١٩٦٣/١/١) ، يوغوسلافيا (١٩٥٧/٦/٢٦) .

أوروبا الغربية : فرنسا (١٩٦٤/٧/١٠) ، اسبانيا (١٩٦٠/١٠/٢٦) ، اليونان (١٩٥٣/٥/٢١) تركيا (١٩٥٣/٨/١٥) ، قبرص (١٩٦٦/١/١) ، المانيا الاتحادية (١٩٥٦/٧/١) النمسا (١٩٦٠/١/٣٠) .

آسيا : سيلان (١٩٦١/١/٧) ، بورما (١٩٦٢/١/٢٧) ، باكستان (١٩٦٠/٤/١٥) ، اتحاد الملايو (١٩٦٢/٣/١٩) فيتنام الديموقراطية (١٩٦٤/٣/٢٢) ، كوريا الديموقراطية (١٩٦٠/٣/١٦) ، فيتنام الجنوبية (١٩٦١/٣/٢٨) ، الصين الشعبية (١٩٦٥/١/١) ، اليابان (١٩٥٨/٩/٢٨) ، منغوليا الشعبية (١٩٥٨/٤/٢٠) أفغانستان (١٩٦٠/٤/٩) ، الهند (١٩٥٣/٥/١٧) ، اندونيسيا (١٩٦٥/١٠/١) كمبوديا (١٩٦٠/٣/٢٣) .

أمريكا اللاتينية : كوبا (١٩٥٩/٨/٢٨) ، المكسيك ، (١٩٦٣/١٠/٢٨) ، الارجنتين (١٩٦٥/٦/١) .

افريقية : تنزانيا (١٩٦٤/٩/٢٠) ، أوغندا (١٩٦٤/١٠/٢٧) ، كينيا (١٩٦٣/١٢/٢٤) ، اثيوبيا (١٩٦٥/١١/١) الصومال (١٩٦٥/٦/٢١) توجو (١٧ مارس ١٩٦٤) ، غانا (١٩٦١/٦/١٥) ، غينيا (١٩٦١/٥/٣١) ، مالى (١٩٦٢/٢/٢٥) ، داهومى (١٩٦٢/٤/١١) ،

النيجر (٥ مارس ١٩٦٢) ، موريتانيا (٧ ابريل ١٩٦٤) الكنجو ليوبولدفيل (٢/١٣/ ١٩٦٤) ، الكاميرون (١٩٦٢/١٢/١٩) .

العالم العربي : الجزائر (١٩٦٣/٤/٢٤) ، تونس (١٩٦٢/٣/١) ، المغرب (٧/٣١/ ١٩٥٨) ، ليبيا (١٩٦٠/٦/١) ، اليمن (٨/ ١٩٦٣/١) ، العراق (١٩٥٨/١١/١٥) ، لبنان (١٩٥٧/٦/١١) الكويت (١٩٦٤/٤/١٤) ، السودان (١٩٦٥/١/٣٠) .

وكل هذه الاتفاقات سارية المفعول اما لعدم انقضاء اجلها او لتجددها التلقائى طبقا لنصوصها . ويتراوح اجل هذه الاتفاقات مابين عام واحد وهو الحد الادنى الذى تأخذ به اغلب اتفاقاتنا مع دول السوق الراسمالية ، وخمسة اعوام وهو الحد الاقصى السائد فى اتفاقاتنا التجارية مع دول السوق الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط . واتفاقاتنا التجارية مع دول غرب اوروبا ، واذ كانت تسير بمبادلاتنا التجارية معها نحو النمو المطرد ، الا أن طبيعة السوق الراسمالية التى تسيطر على معظمها وانتمائها الى التكتلات الاقتصادية ، لما يجعل اتفاقاتنا معها تفتقر الى الظواهر النشطة التى نلمسها فى اتفاقاتنا مع دول اوروبا الشرقية التى تتميز بالنشاط المتطور اثر تبادل الوفود الرسمية وعقد اللجان المشتركة وصدور البروتوكولات الاقتصادية السنوية ، وغير ذلك من الشواهد التى تدفع الاتفاقات التجارية الى السير وتحقيق الاهداف المرجوة منها . واتفاقاتنا مع الدول الافريقية وان كانت حديثة العهد مثل علاقاتنا الرسمية بها وترجع الى تاريخ استقلالها القريب ، فانما اثبتت فاعليتها فى توطيد صلاتنا بهذه الدول وانبات عن استعدادنا للوقوف الى جانبها ومد يد العون المتحرر لها ومساندتها فى صراعها من اجل تدعيم استقلالها وتنمية مواردها . كذلك آتت اتفاقاتنا مع الدول الاسيوية آثارها المرجوة وعلى الاخص مع المجموعة الاسيوية الاشتراكية وهى الصين وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية والهند وسيلان .

ونلخص اهم بنود اتفاقاتنا التجارية فى تبادل شرط الدولة الاكثر رعاية ومطابقة اسعار السلع المتبادلة للاسعار العالمية ، وتفضيل وسائل النقل الوطنية ، والاشتراك فى المعارض الدولية ، وبتشكيل لجنة مشتركة لبحث تنمية العلاقات :

تبادل شرط الدولة الاكثر رعاية : هذا البند هو اساس الاتفاقات التجارية اذ بمقتضاه تحظى منتجات كل من اطراف الاتفاق بمعاملة « اولى بالرعاية » عند دخولها بلد الطرف الاخر . واتفاقاتنا التجارية تشتمل جميعها على تبادل شرط الدولة الاكثر رعاية ، الا اننا نستثنى من هذا الشرط جميع الدول الاعضاء فى الجامعة العربية . كما تضع الاطراف المتعاقدة معنا مثل هذا الاستثناء الذى ينصب على الاتحادات الجمركية او الاسواق المشتركة او الدول المجاورة او من ترى عدم شموله بمعاملة ادنى من المتفق عليها طبقا لشرط الدولة الاولى بالرعاية .

مطابقة المنتجات للاسعار العالمية : يهدف هذا النص الوارد فى اتفاقاتنا التجارية الى مناهضة الاحتكارات والحصول على افضل الاسعار لصادراتنا وانسبها لوارداتنا ، ويسهم فى الكشف عن وسائل المنافسة غير المشروعة التى قد تلجأ اليها بعض الدول لاغراض غير تجارية .

تفضيل وسائل النقل الوطنية : اصبح لنا بعد الثورة اسطول تجارى يستطيع المشاركة فى نقل تجارتنا الخارجية ويسهم فى تدعيم فرصتها فى الاسواق ، ولكى يتمكن هذا الاسطول من تأدية رسالته تخرج اتفاقاتنا التجارية مشتملة على هذا النص الذى يتيح لسفننا فرصة تخطى العوائق التى قد تفرضها علينا الاتحادات الملاحية ، فضلا عن توفيرنا لحصيلة (النوالين) التى تدفع للسفن الاجنبية .

الاشتراك فى المعارض الدولية : وبمقتضى هذا النص يصبح لنا الحق فى الاشتراك فى المعارض الدولية التى تقام فى البلد الاخر ويعطى لمعروضاتنا ومنتجاتنا الممثلة فى هذه المعارض جميع الامكانيات اللازمة لاظهارها واستيفاء الاغراض التى تستهدف من عرضها . والمعارض



الدولية سواء المقامة عندنا او التى نشترك فيها بالخارج انما تشارك بنصيب وافر فى دعم تجارتنا الخارجية فى ظل اتفاقاتنا التجارية .

الاجتماع الدورى للجان المشتركة

تجمع هذه اللجان دوريا طبقا للاتفاق التجارى لاستعراض ما تم تنفيذه من بنود التبادل التجارى ، ولتبادل الاراء لتذليل العقبات التى تعترض سير التجارة بين البلدين المتعاقدين .. واجتماع هذه اللجان — ان تم تطبيق النص الخاص بذلك — من اهم القوى التى تدفع الاتفاق التجارى نحو كفاءة التطبيق ، فبالاضافة الى استعراض الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلدان فى جو المحادثات الودى ، فان مجرد اجتماع المسئولين عن التجارة الخارجية دوريا كفيل باعطاء العلاقات بين البلدين من الدعم والثقة ما يدفعهما الى السير حثيثا نحو الالتقاء .

غير ان الاتفاقات التجارية ان هى الا نصوص جامدة يرجع الى الطرفين المتعاقدين الفضل فى حقنها بمصل الحياة ، وتهيئة الظروف التى تمكنها من تادية رسالتها . وتتلخص اهم السبل المتبعة فى انعاش الاتفاقات التجارية فيما يلى :

١ — تبادل التمثيل التجارى : يعتبر تبادل التمثيل التجارى مع الدول التى ترتبط معها باتفاقات تجارية من المستلزمات الاساسية التى تحقق مزايا متعددة تتعلق بتنشيط حركة المبادلات بوجه عام ومتابعة سير هذه الاتفاقات بوجه خاص . فالممثل التجارى هو المسئول عن العمل على ازالة العقبات التى تعترض سبل تنفيذ هذه الاتفاقات ، والسعى المتواصل لدى المسئولين فى البلدين لاتاحة افضل الظروف المواتية لتقدم العلاقات الاقتصادية بينهما ، هذا الى جانب الدور الايجابى الذى يمكن للممثل التجارى ان يقوم به فى تسويق الصادرات ومراقبة اسعار الواردات . وللجمهورية العربية المتحدة ممثلون تجاريون يعملون على المستوى الحكومى فى بعض سفاراتنا فى الخارج كملحقين او سكرتيرين او مستشارين او وزراء تجاريين ، فضلا عن المكاتب التسويقية والمراكز التجارية التى تحتفظ بها شركاتنا الوطنية للاستيراد والتصدير فى الخارج . وبمقتضى النشاط المتكامل للممثل التجارى ومندوب الشركة الوطنية للتجارة الخارجية ، تتحقق النتائج المرجوة من الاتفاقات التجارية .

٢ — البروتوكول السنوى للتبادل التجارى : عقب اجتماعات اللجان المشتركة فى ظل الاتفاقات التجارية ، يصدر الجانبان غالبا بروتوكولا يتضمن استعراضا لمجريات الامور الاقتصادية بينهما فى العام السابق ، والاهداف التى يرتجيان الوصول اليها فى العام الذى يليه .. وهذا البروتوكول يعتبر فى حد ذاته مذكرة ايضاحية للاتفاق التجارى تشد من ازره وتحيى من ذكراه وتدعم من مقاصده ، بالاضافة الى كونه سجلا لمتابعة الشركات الوطنية التى يقع على عاتقها تنفيذ العمليات التجارية بين البلدين ، ومراقبا يدفعها الى مضاعفة الجهد لتحقيق الخطط المشتركة التى تحددها الحكومتان .

٣ — اتفاقات الحصص : وهى التى تشكل الجزء الفعال من الاتفاق التجارى حيث يتفق الطرفان على بنود التجارة المتبادلة والحصص النقدية المخصصة لكل منها فى قائمة تتجدد سنويا وتعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاق التجارى . ونظرا الى اهمية هذا « النظام » وملاءمته لاقتصادنا المخطط ، فضلا عن كونه سبيلا لحث الاطراف المتعاقدة على السير نحو تنفيذ اهداف الاتفاق .. فان الجمهورية العربية المتحدة تعمل على تعميمه واصبحنا مرتبطين باتفاقات « تكميلية » للحصص لا مع جميع الدول ذات التخطيط الاشتراكى فحسب بل ومع بعض دول اوروبا الغربية مثل « فرنسا » وكثير من الدول الاسيوية والافريقية .

ولقد عادت علينا اتفاقاتنا التجارية بفوائد تتعلق بسياستنا الخارجية وبتحقيق اهداف خططنا للتنمية وبمقاومة التكتلات الاقتصادية الدولية :

الاتفاقات التجارية وسياستنا الخارجية

تتميز الجمهورية العربية المتحدة من اغلب دول العالم فى اصرارها على التمسك بمبادئها التى

تشكل وتمنها من الصعيد الدولي . ولعل هذه الحقيقة هي التي تدفعنا الى التحفز لمواجهة جميع المشاكل الدولية واعلان موقفنا منهـا . وهناك علاقة متبادلة بين اتفاقاتنا التجارية وسياستنا الخارجية ، تتمثل في تأثر كل منهما بالاخر في اطار مخططنا القومي . فبواسطة التوسع في عقد الاتفاقات التجارية مع مختلف دول العالم دون تمييز ، تعطى بلادنا مثلا لحريتها في التصرف على النطاق الدولي وعدم تأثرها او تقيدها الا بما تمليه عليها مصالحها القومية ، كذلك فان تعدد مصادر الواردات واسواق الصادرات يعطى سياستنا الخارجية القدرة على التصرف المتحرر في المحيط الدولي ومواجهة القوى السياسية والاقتصادية بثبات لا تنتقص منه الخشية من المقاطعة او الحصار الاقتصادي .

الاتفاقات التجارية وخططنا للتنمية

الاتفاقات التجارية هي سبيلنا الى دعم الاهداف المرجوة من خطط التنمية . فبواسطة الواردات من بلاد الاتفاقات ، تستوفى الخطة اهم مستلزمات الانتاج ، وفي اسواق هذه الدول تجد منتجاتنا المتزايدة بفعل التنمية مكانها الذي تهيئه بل ايضا تحصنه لها بنود الاتفاقات التجارية . لذا فان نمونا الاقتصادي لا يعتمد على هـذه الاتفاقات فحسب ، بل يستلزم ايضا التوسع في عقدها وتدعيم الاجهزة المشرفة عليها واعطاءها الصلاحيات ما يمكنها من أحكام الرقابة على تنفيذ هذه الاتفاقات ومتابعتها لتحقيق ذلكم القدر من الامال المعقودة عليها استجابة لمتطلبات خطة التنمية .

الاتفاقات التجارية والتكتلات الاقتصـادية الدوليـة

تطل علينا اليوم هـذه التكتلات الاقتصادية الدولية من نافذتين ، تتمثل احداهما في السوق الاوربية المشتركة التى قامت لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول اعضائها وفرض مصالحها على السوق العالمي ، وتظهـر الاخرى في تلك الشبكة من الاتحادات الاقتصادية بين كبريات الشركات والمؤسسات وبيوت المال في اوروبا بقصد احتكار اسواق الدول الناهضة وتعطيل نموها واستمرار ربطها بعجلة النفوذ الاجنبي . واذا كانت هذه الاحتكارات وسيلة الاستعمار الجديد في العودة الى السيطرة والاستغلال ، فان واجب الدول النامية المتحررة أن تعمل على التجمع لمواجهتها واحكام التعاون فيما بينها كيما تفوت عليها اغراضها . وهنا تتضح اهمية الاتفاقات التجارية التى تعمل على التنسيق بين اقتصاديات الدول النامية من ناحية ، وتغنيها عن الاسـواق التقليدية الاحتكارية ونفوذها الاستعماري من ناحية اخرى .

الاتفاقات التجارية واستراتيجيتنا العسكرية

ان توافر مجموعة المواد الخـام اللازمة لصناعاتنا الحربية لمن اهم مقتضيات امننا القومي، لذا فان تحقيق اهداف استراتيجيتنا العسكرية لتستلزم بالضرورة تدعيم صلاتنا الاقتصادية وتوسيع رقعة اتفاقاتنا التجارية كيما تتوافر لنا سوق دائمة لاستيراد احتياجاتنا العسكرية . ولعل صفقة السلاح التى عقدناها مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ وحطمنا بمقتضاها اسطورة الاعتماد على الغرب في التسلح لابلغ دليل على اهمية ارتباط اتفاقاتنا الاقتصادية بسياستنا العسكرية .

هذا ويناط بقطاع العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة الاقتصاد مهمة الاشراف على عقد الاتفاقات التجارية ومتابعتها والعمل على الوصول بها الى اهدافها . وبالتعاون مع شركاتنا الوطنية للتجارة الخارجية وسفاراتنا في الخارج يعمل هذا القطاع وممثلوه التجاريون على تهيئة افضل الظروف المواتية لتجارتنا الخارجية تحقيقا لغايات تنميتنا الاقتصادية .

د . عادل محمد شكري

ج٠ع٠م والاتفاقات الثقافيـة

لم تنتهج مصر سياسة منظمة للاتفاقات الخاصة بالتعاون الثقافى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، رغم ان العلاقات الثقافية بينها وبين دول العالم — بالمعنى العريض للكلمة — انما تضرب بجذورها فى اعماق التاريخ .

وقد كان اول الاتفاقات الثقافية التى وقعتها مصر ، مع منظمات دولية المعاهدة الخاصة بانشاء منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) امكانا للاسهام فى تدعيم الاسس الثقافية للسلام ، وثانيهما المعاهدة الثقافية لجامعة الدول العربية تسجيلا لمظاهر التقارب الثقافى بين الدول العربية وتنظيما لها. وقد تم توقيع هذين الاتفاقين فى عام ١٩٤٥ . ثم تتابعت بعد ذلك الاتفاقات الثقافية الثنائية بين مصر ودول العالم ، وكان لثورة يوليه ١٩٥٢ تاثيرها الملموس فى كسر الحدود التقليدية التى انحصرت فيها علاقاتنا الثقافية زمنا ، والانفتاح على آفاق اكثر رحابة ، تمشيا مع مبدأ عدم الانحياز فى المجال الثقافى .

اولا : اهداف الاتفاقات الثقافية

يختلف موضوع المعاهدة الثقافية من حالة الى اخرى ، غير ان عددا كبيرا من المعاهدات الثقافية يدور حول احد الموضوعات التالية :

١ — **الاتفاقات ذات الاهداف العامة :** وهى تعنى بتوثيق العلاقات التعاونية بين الطرفين الموقعين عليها فى المجال الثقافى على عمومه ، وتدور حول تشجيع اقامة الصلات بين المؤسسات الثقافية والادبية فى البلدين ، وتبادل الاساتذة والخبراء والعمال ، وتقديم المنح العلمية والتدريبية ، وتشجيع الزيارات الودية بين رجال العلم والثقافة والفن والرياضة ، وتبادل المعلومات ونتائج البحوث والمواد الثقافية والعلمية والفنية المختلفة من كتب ومجلات ونشرات وبرامج وتسجيلات وافلام واحصاءات ووثائق واجهزة ومخطوطات ، وتبادل البرامج والمناهج الدراسية ، والاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية المتعادلة التى تمنحها المؤسسات التعليمية فى كل من البلدين . وتخصيص جانب من المقررات الدراسية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية للتعريف بالبلد الآخر وتشجيع تعليم لغته وترجمة كتبه . واخيرا اقامة المعاهد والمؤسسات والمراكز والمكاتب الثقافية ومراكز الدراسات على سبيل التبادل .

ومن امثلة هذا النوع من الاتفاقات ، الاتفاق الثقافى بين ج٠ع٠م وجمهورية الصين الشعبية (١٥ ابريل ١٩٥٦) ، والاتفاق الثقافى بينها وبين جمهورية المانيا الاتحادية (١١ نوفمبر ١٩٥٩) ، ومعاهدة التعاون الثقافى مع جمهورية الهند (٢٥ سبتمبر ١٩٥٨) ، ومن أواخر هذه المعاهدات الاتفاق الثقافى والفنى بين ج٠ع٠م وسيراليون (٨ يوليه ١٩٦٥) .

٢ — **الاتفاقات الشارعة :** وهى التى تنعقد بين عدد من الدول ويترتب عليها الاسهام فى اقرار قاعدة دولية معينة ، وقد وقعت ج٠ع٠م ثلاثة اتفاقات يمكن ادراجها ضمن هذا النوع وهى :

(ا) الاتفاق الخاص بانشاء اليونسكو (١٦ نوفمبر ١٩٤٥) ، وهو يوضح اغراض الهيئة ووظائفها والاحكام الخاصة بالعضوية فيها وفى فروعها وبعلاقتها بالامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى ... الى غير ذلك من امور .

(ب) الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية بين دول اليونسكو (٢٢ نوفمبر ١٩٥٠) ، وهو يتضمن النص على اعفاء استيراد الوسائل والمصنفات الثقافية والعلمية والتربوية من الرسوم الجمركية ، وتيسير منح رخص الاستيراد أو العملة الاجنبية لاستيرادها، وتقديم التسهيلات الخاصة بنقلها .

(ج) الاتفاقية النهائية للمؤتمر الدولي لحماية الآثار الثقافية في حالة النزاع المسلح (١٤ مايو ١٩٥٤) ، وهي توضح الاحكام التي تتبع لحماية الآثار الثقافية عند قيام حرب او نزاع مسلح بين اطراف موقعة او في حالة الاحتلال الجزئي او الكلي .

٣ ــ الاتفاقات المعقودة لغرض خاص

وهي تتناول نقطة بذاتها من اوجه التعاون الثقافي او العلمي او التكنولوجي . ومن امثلتها:

(ا) اتفاق لتبادل الطلاب والاساتذة : فلا يختص الاتفاق المعقود بين ج.ع.م والولايات المتحدة الامريكية لتمويل برامج التبادل التعليمي (٢٨ سبتمبر ١٩٥٩) مثلا ، الا بانشاء هيئة بغرض تبادل الطلاب والاساتذة بين البلدين ، وصندوق خاص لتمويلها .

(ب) اتفاق لتاسيس معهد علمي : ومن ذلك الاتفاقية المعقودة مع المانيا الاتحادية ، لانشاء معهد الهندسة العالية في ج.ع.م (٢ ديسمبر ١٩٦٠) ، ويختص بتوفير المعدات والتجهيزات الخاصة بالمعهد .

(ج) اتفاق لقرض طويل الاجل : ويتمثل التعاون في هذه الحالة في صورة القرض الميسر، وما يقترن به من تقديم للخبراء والتجهيزات والمنح والبرامج التدريبية ، باعتبارها الصور الثلاث المعروفة للمعونة الفنية ، ومن ذلك اتفاق القرض طويل الاجل مع الكونغو برازافيل (٤ مايو ١٩٦٥) .

ثانيا : التوزيع الجغرافي للاتفاقات الثقافية

الاتفاقات الثقافية التي عقدتها ج.ع.م موزعة على اكثر من منطقة جغرافية فيما يلي اهمها :

١ ــ الاتفاقات الثقافية مع العالم العربي

ولاشك ان هذه المعاهدات محكومة بالتراث الحضاري المشترك وباللغة الواحدة وهي اللغة العربية ، كما يظهر فيها دور مصر القيادي في المنطقة .

وقد كان اول هذه الاتفاقات المعاهدة الثقافية لدول الجامعة العربية (٢٧ نوفمبر ١٩٤٥)، التي تضمنت تشكيل هيئة محلية من كل دولة من دول الجامعة للعناية بشئون التعاون الثقافي واحياء التراث وتوحيد المصطلحات العلمية وتقريب الاتجاهات التشريعية ... الى غير ذلك . ومن الاتفاقات التي ضمت اكثر من طرفين ايضا : اتفاق دمشق الثقافي بين الاردن وسوريا ومصر (٢٥ مارس ١٩٥٧) لتدعيم التعاون الثقافي ، كذلك ميثاق للوحدة العربية الثقافية بين ج.ع.م والعراق (٢٨ اكتوبر ١٩٥٨) وقد نص على التعاون الكامل في ميادين العلم والتربية والثقافة على اساس من التكافل والتكامل . وقد عقدت مصر عدة اتفاقات ثنائية مع الدول العربية : فعقدت اتفاقا مع المملكة الليبية المتحدة (٢٥ يونيه ١٩٥٣) ، واتفاقا مع المملكة المغربية (٢٣ يونيو ١٩٥٩)، واتفاقا مع جمهورية تونس (٢١ فبراير ١٩٦٥) ثم اتفاقا مع الكويت (٤ اكتوبر ١٩٦٥) .

٢ ــ الاتفاقات الثقافية مع دول العالم الثالث : والاهتمام بالتعاون الثقافي مع دول العالم الثالث حديث نسبيا ، كذلك يعتبر التخلف الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي المشترك من الاسباب التي تقف عقبة في سبيل توسيع نطاق هذا التعاون . غير أن ج.ع.م تعد مع ذلك غنية نسبيا بالعنصر البشري الذي يتمتع بدرجة لا بأس بها من التعليم والتدرب ، ولهذا فانها تسعى لمد يد العون الفني الى دول العالم الثالث وبالاخص في أفريقيا .

وقد وقعت مصر عدة اتفاقات ثقافية مع الدول الآسيوية في خارج المنطقة العربية ، فوقعت اتفاقا مع باكستان (١٤ نوفمبر ١٩٥٣)، ومع اندونيسيا (١٠ اكتوبر ١٩٥٥) ، ومع افغانستان (٢ مارس ١٩٥٦) ومع ايران (٦ سبتمبر ١٩٥٨) ، وتنتمي هذه الدول الاربع ــ

الى جانب انتمائها الى القارة الآسيوية — الى العالم الاسلامي الذى تربطه بمصر روابط ثقافية هامة ؛ لعل ابرزها انه يوجد فى القاهرة اكبر جامعة اسلامية فى العالم وهى جامعة الازهر . اما خارج نطاق الدائرة الاسلامية فقد وقعت ج.ع.م اتفاقا للتعاون الثقافى مع اليابان (٢٠ مارس ١٩٥٧) واتفاقا مع الهند (٢٥ سبتمبر ١٩٥٨) ، واتفاقا مع كمبوديا (٢١ نوفمبر ١٩٥٩) ، واتفاقا مع سيلان (٣ اكتوبر ١٩٦١) ، وآخر مع الفلبين (٣ مايو ١٩٦٢) .

ومع حلول عام ١٩٦٠ الذى يحدد بداية ما يعرف « بعقد التنمية » والاهتمام بقضايا العالم الثالث ، ومن ابرزها قضية التعاون الثقافى والفنى والاقتصادى ، بدأت ج.ع.م. توسع من مجال علاقاتها بالدول النامية ، وحظيت امريكا اللاتينية بجانب لاباس به من هذا الاهتمام . فعقد اتفاق ثقافى مع اورجواى (٦ نوفمبر ١٩٥٩) ، ومع كوبا (١٣ يناير ١٩٦٠) ، ومع بنما (١٤ مارس من نفس السنة) ، ثم مع كولمبيا (فى ٢٤ مارس) ومع المكسيك فى (٨ ابريل) ومع شيلى فى (٢٧ ابريل) ومع البرازيل فى (١٧ مايو) ، كل ذلك كان فى عام ١٩٦٠ . كذلك وقع اتفاق مع بوليفيا (٧ سبتمبر ١٩٦٢) ، كما وقعت وزارة الصحة بروتوكولا خاصا بتنفيذ الاتفاقية الثقافية مع كوبا فى ٢ يونيه ١٩٦٥ .

اما فى القارة الافريقية فقد نشطت حركة عقد معاهدات التعاون الثقافى والفنى والاقتصادى معها ابتداء من عام ١٩٦١ الذى سمى « بعام التحرر الافريقى » ومعه بدات حركة الاستقلال الشاملة فى القارة . وقد عقدت ج.ع.م اتفاقا مع الصومال (٧ يناير ١٩٦١) ، واتفاقا مع مالى (٥ مارس ١٩٦١) ، ومع ليبريا (٢٤ مارس ١٩٦١) ، ومع غينيا (١٦ مايو ١٩٦١) ، كما وقعت اتفاقا للتعاون الثقافى والفنى والمهنى مع النيجر (١٥ مارس ١٩٦٢) ومثله مع داهومى (١١ ابريل ١٩٦٢) . وكذلك عقد اتفاق ثقافى مع السنغال (٢٥ يوليه ١٩٦٣) ومع توجو (١٧ مارس ١٩٦٤) ، ومع الكونغو برازافيل (١ اغسطس ١٩٦٤) ، وقد وقع مع الاخيرة ايضا اتفاق القرض طويل الاجل فى ٤ مايو ١٩٦٥ . وكان من اواخر الاتفاقات الثقافية مع الدول الافريقية ، اتفاق التعاون الفنى مع تنزانيا (٥ يوليه ١٩٦٥) ، والاتفاق الثقافى والفنى مع سيراليون وقد وقع فى الثامن من الشهر نفسه .

٣ — الاتفاقات الثقافية مع دول العالم الشيوعى : وقد كانت العلاقات مع دول المعسكر الشرقى منعدمة تقريبا بسبب الخضوع للحكم الاجنبى ولتقاليده الثقافية . وباعتناق مصر لسياسة الحياد الايجابى فىباندونج ابريل ١٩٥٥، طبقت هذا المفهوم فى مجال العلاقات الثقافية والاقتصادية ولم تقصره على العلاقات السياسية وحدها ، وسعت للتخلص مما يمكن ان نسميه وضع التبعية الثقافية والتكنولوجية للغرب .

وقد نشطت حركة عقد المعاهدات الثقافية مع دول الدائرة الشيوعية — بعد ازمة السويس بصفة خاصة ، وما اظهرته هذه الدول لمصر من تاييد معنوى ومادى . ورغم ان تاريخ اول اتفاق ثقافى بين مصر ودولة من الدول الشيوعية ، وهو الاتفاق الثقافى مع الصين الشعبية (١٥ ابريل ١٩٥٦) هو سابق لتاريخ تأميم القناة فقد تعاقب العدد الاكبر من هذه الاتفاقات بعد معركة السويس وابتداء من عام ١٩٥٧ . فعقد اتفاق مع بولندا (٢ فبراير ١٩٥٧) ، واتفاق مع رومانيا (فى ١٥ ابريل) ، ومع المجر (فى ٥ سبتمبر) ومع يوغوسلافيا (فى ١٢ اكتوبر) من السنة نفسها . وفى ١٩ اكتوبر من العام نفسه (١٩٥٧) . وعقدت مصر ثلاثة اتفاقات ثقافية مع دول تنتمى للمعسكر الشرقى وهى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، ثم عقدت اتفاقا ثقافيا مع كوريا الديمقراطية الشعبية (٣١ ديسمبر ١٩٥٨) ، وقد توقف تتابع عقد الاتفاقات الثقافية مع دول هذه الدائرة فترة ، ثم عادت مصر فوقعت اتفاقا ثقافيا مع فيتنام الشمالية (١٠ يونيو ١٩٦٤) ، وآخر مع البانيا فى التاريخ نفسه ، واتفاقا للتعاون العلمى

والتكنولوجى مع الصين (١٣ يناير ١٩٦٥) ، واتفاقا ثقافيا مع جمهورية المانيا الديمقراطية (اول مارس ١٩٦٥) .

٤ ـ الاتفاقات الثقافية مع دول العالم الغربى

وقد كان التأثير الثقافى الغربى فى مصر ناتجا فى البداية من الوضع الاستعمارى فقط ، اى كان قائما على امر واقع ، ولم يكن بحاجة الى معاهدات ثقافية يستند اليها . وكان نشاط المعاهد والمراكز والمؤسسات الثقافية الانجليزية والفرنسية فى مصر واضحا الى ان تقطعت العلاقات مع البلدين بعد العدوان الثلاثى ، وهنا بدات تظهر الحاجة الى اقامة التعاون الثقافى على اساس اتفاقى اى على عنصر الرضا من الطرفين .

غير ان اول الاتفاقات الثقافية التى وقعتها مصر قبل الثورة مع دول غربية كان الاتفاق الثقافى مع بلجيكا (٢٨ نوفمبر ١٩٤٩) — وهى اول دولة فى العالم وقعت مصر معها معاهدة ثقافية والاتفاق الثانى مع اسبانيا (٢٦ ابريل ١٩٥٢) وبعد ذلك وقعت مصر اتفاقا ثقافيا مع اليونان (٤ سبتمبر ١٩٥٦) وآخر مع ايطاليا (٨ يناير ١٩٥٩) ، كما وقعت اتفاق تمويل برامج التبادل العلمى السابق الاشارة اليه مع الولايات المتحدة (٢٨ سبتمبر ١٩٥٩) . وقد وقعت معها ايضا اتفاقا ثقافيا عاما فى ٢١ مايو ١٩٦٥ . وفى ١١ نوفمبر ١٩٥٩ وقعت ايضا مع جمهورية المانيا الاتحادية اتفاقين اولهما ثقافى عام وثانيهما خاص بانشاء معهد التعليم الصناعى بمدينة حلب ، ثم وقعت مع المانيا الاتحادية الاتفاق الخاص بتاسيس معهد التكنولوجيا العالى بحلوان (٢ ديسمبر ١٩٦٠) . كذلك عقدت ج.ع.م اتفاقا مع هولندا (٨ سبتمبر ١٩٦٠) . اما المملكة المتحدة فقد عادت الى سابق علاقاتها الثقافية بمصر ولكن فى صورة عقدية جديدة كما ذكرنا ، فوقعت مصر معها اتفاقا خاصا بتبادل الاساتذه والخبراء والطلبة (٤ نوفمبر ١٩٦١) ثم اتفاقا جديدا للتعاون الثقافى والتكنولوجى (٢٦ سبتمبر ١٩٦٥) ، واما فرنسا فقد تم الاتفاق على اعادة العلاقات الثقافية الوثيقة معها فى رحلة المشير عبد الحكيم عامر الاخيرة الى فرنسا .

ثالثا ـ تنفيذ الاتفاقات الثقافية

اول ما يلاحظ ، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات الثقافية ، أن عددا منها لا يتعدى مجرد الدائرة المظهرية ، اى انه لا يأتى الا نتيجة لعمل موظف نشط من موظفى الوزارة او الهيئة المختصة بعقد الاتفاقات ، وسرعان ما يدخل بعد توقيعه الى ملفات الوزارة فلا يكون مصيره الا الحفظ ، وهذه الظاهرة منتشرة فى معظم بلاد العالم . وكثيرا ما تكون النية متجهة الى تنفيذ الاتفاق الثقافى المعقود ثم تأتى بعض الازمات السياسية او ظروف عدم القدرة الاقتصادية على التمويل فتعطل تنفيذ الاتفاق . والخلاصة أن توقيع المعاهدة الثقافية لا يحمل دلالة فى ذاته ما لم تنفذ هذه المعاهدة ، أو بعبارة أخرى ما لم تتحول المعاهدة من الطور الانشائى أو التاسيسى الى الطور الوضعى .

والملاحظ بصفة عامة ان تنفيذ المعاهدات الثقافية بين ج.ع.م ودول اوربا وبعض دول آسيا التى ترتبط معها بعلاقات سياسية وحضارية واقتصادية وثيقة ، يتم غالبا عن طريق عقد البرامج التنفيذية السنوية الخاصة بتفاصيل العلاقات الثقافية والفنية التى تتم عن هذه السنة ، فى ضوء المعاهدة الثقافية التى تحدد الاطار العام للتعاون الثقافى بين الدولتين صاحبتى الاتفاق .

أما فيما يتعلق بدول امريكا اللاتينية والقارة الافريقية فيتم غالبا تنفيذ المعاهدات الثقافية معها بطريقة عرضية وليست دورية ، وتكون الوسيلة الفنية لذلك هى الخطابات أو الكتب المتبادلة التى يحدد كل منها شروط وتفاصيل عملية معينة من عمليات التبادل أو التعاون الثقافى .

ولا تختص جهة واحدة فى الجمهورية العربية المتحدة بعقد المعاهدات الثقافية أو تنظيم البرامج التنفيذية وتبادل الكتب والتنسيق بينها عند

التنفيذ . ولعل ذلك راجع الى أن العلاقات الثقافية افقا عريضا يتراوح ابتداء من النواحى التعليمية والتربوية المحضة ، حتى يكاد يتلامس مع النواحى التكنولوجية والاقتصادية البحتة . لذلك كان يحدث أن يعقد الاتفاق وتقوم بتنفيذه وزارة التربية والتعليم او وزارة التعليم العالى او وزارة الثقافة او وزارة الاقتصاد او وزارة الصحة او وزارة المواصلات والنقل او وزارة الصناعة أو غيرها من الهيئات والمؤسسات العلمية والزراعية أو التكنولوجية والثقافية . وقد كانت هناك **لجنة عليا للعلاقات الثقافية الخارجية** تابعة لوزارة التعليم العالى تستهدف التنسيق فيما يتعلق بعقد المعاهدات وتنفيذها ، غير أن أسبابا عديدة من اهمها قلة عدد مرات اجتماع هذه اللجنة الامر الذى جعل عملها غير فعال .

وقد كان انشاء **وزارة العلاقات الثقافية الخارجية** محاولة لتجميع أعباء العلاقات الثقافية فى طورها الانشائى وفى طورها الوضعى على السواء فى هيئة مركزية واحدة ، فتضمن القرار الجمهورى رقم ٢٧٨٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بمسئوليات وتنظيم الوزارة انها تختص «بتنظيم وتدعيم العلاقات الثقافية ، وشئون التبادل الفنى والتعاون الاقتصادى ، بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول » . وكان من أهم الاختصاصات التى خولت للوزارة لتحقيق هذا الهدف «العمل على عقد الاتفاقات والمعاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول فى مجالات التعاون الثقافى ومشروعات التعاون الفنى والاقتصادى وتبادل الخبرة ، ومتابعة تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات المذكورة » .

وبالغاء وزارة العلاقات الثقافية الخارجية فى اكتوبر ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٠ لسنة ١٩٦٥ فنص على أن « تباشر وزارة الخارجية جميع الاختصاصات المتعلقة بالعلاقات الدولية والمعاهدات وشئون الهيئات والمنشآت الثقافية والفنية والاقتصادية التى كانت منوطة بوزارة العلاقات الثقافية الخارجية » . وعملا لتحقيق نوع من التنسيق فى تخطيط ومتابعة العلاقات الثقافية ، نص القرار على أن « تشكل بوزارة الخارجية لجنة برئاسة وكيلها وعضوية وكلاء وزارات التخطيط والاقتصاد والتعليم العالى والتربية والتعليم والثقافة والصحة والعمل والزراعة والصناعة والمواصلات والخزانة والعدل والاوقاف والاسكان والمرافق والنقل ، تختص بالبحوث والتخطيط والمتابعة وتنسيق مشروعات الميزانية المقدمة من الوزارات المختلفة فى المجالات التى كانت تمارسها وزارة العلاقات الثقافية الخارجية » . وقد تضمن القرار كذلك أن تنقل الى وزارة التعليم العالى الاختصاصات الخاصة بتنفيذ العلاقات الدولية . كما نص على أن « تباشر وزارة التعليم العالى ووزارة التربية والتعليم كل فى نطاق عملها الاختصاصات التنفيذية المتعلقة بالمنح والخبراء والتعاون والتمثيل الثقافى والمراكز الثقافية والبعثات التعليمية فى الخارج وشئون الوافدين والمبعوثين واعداد الاتفاقات الثقافية والبرامج التنفيذية فى هذا المجال » . كذلك ينقل الى وزارة الثقافة « جميع الاختصاصات التنفيذية المتعلقة بالتبادل فى مجالات الثقافة والفنون والخدمات والمصنفات الفنية والتعليمية وما اليها » . وسوف تظهر الايام ما سوف تحقق هذه الصورة الجديدة من نجاح فى اخضاع عمليات التبادل والتعاون الخارجى لنظام دقيق وميدان التخطيط ، وفى البحث وفى التنفيذ وفى المتابعة على السواء ، مع تحقيق نظام سليم للاولويات فى مجال العلاقات الدولية سواء بخصوص الدول أو أدوات التعاون وهى أهم مسئولية تلقى على عاتق أية هيئة مركزية تختص بالاضطلاع بعمليات العلاقات الثقافية المختلفة .

وبعد ، فان موضوع التعاون الثقافى موضوع له خطورته لجميع المهتمين بالسياسة الدولية . فالعلاقات الثقافية هى الخطوة الاولى — وربما الاكثر حساسية ايضا — فى سبيل اتباع سياسة خارجية ، ودية نحو دولة من الدول ، ويعد التخفيف من حدة ما يعرف « بأزمة الثقافة » عن طريق الفهم المتبادل للحضارات وعن طريق تبادل المعارف والخبرات والفنون ، مطلبا أساسيا لتحقيق السلام العالمى والرفاهية الدولية ، وقد اشارت بحق اتفاقية اليونسكو الى أنه طالما أن الحروب تبدأ فى عقول الناس ، فان محاربتها ، ومن ثم تأكيد السلام العالمى ، انما يقع عبؤها بالدرجة الاولى على الوسائل الثقافية .

نزيه نصيف



- المسئولية الدولية والنشاط الذرى
- القانون الدولى العربى
- مصر والعروبة
- البترول العربى وقضية فلسطين
- مشكلات العالم الثالث
- أفريقيا فى الامم المتحدة

المسئولية الدولية والنشاط الذرى

لازال الاساس التقليدى للمسئولية الدولية هو الخطأ الذى يمكن نسبته الى الدولة المتسببة فى احداث الضرر، بحيث اذا انتفى هذا الخطأ لا تترتب مسئولية الدولة ولو كان من الثابت ان نشاطها قد تسبب فى اضرار للغير ايا كان مداها . ولكن بناء المسئولية على الخطأ وحده كان دائما محلا للمناقشة واثار كثيرا من المعارضة فى الفقه الداخلى والفقه الدولى على السواء، وذلك لما يمكن أن يكون له من آثار عملية غير عادلة ولما فيه من بساطة نظرية لاتتفق مع مايحيط بموضوع

— Les perspectives d'une responsibilite internationale sans acte illicite.
— Mohamed Sami Abdel - Hamid.
— These, Paris, 1964.

المسئولية من صعاب أخلاقية وفلسفية . وقد اتجه المعارضون لفكرة الخطأ كأساس عام للمسئولية ، الى تبنى نظرية تحمل التبعة كأساس بديل فى كل الاحوال أو فى احوال معينة ، بحيث يسأل المتسبب فى الضرر فى هذه الاحوال عن تعويضه ولو لم يمكن نسبة خطأ اليه. ويرر بعض أنصار تحمل التبعة المسئولية فى هذه الحالة على أساس التضامن الاجتماعى الذى يربط أعضاء الجماعة التى ينظمها القانون واقتصر آخرون على التقريب بينها وبين الخطأ على اعتبار أن هناك التزاما بعدم الاضرار بالغير بحيث يعتبر احداث الضرر فى ذاته اخلالا بهذا الالتزام ، ومن ثم فعلا خاطئا . واذا كانت نظرية تحمل التبعة لم تصبح النظرية العامة فى المسئولية فى القانون الداخلى لأية دولة ، فلاشك فى انها تجد الان تطبيقات متزايدة فى قوانين معظم الدول .. أما فى القانون الدولى ، فقد رأى فيها البعض تبريرا للاعمال الثأرية التى شاعت فى القرون الوسطى ، وكان يقتص بموجبها من أى فرد من رعايا الدولة الاجنبية التى تسبب ضررا للدولة أو لرعاياها . كما نادى الفقه التقليدى ببعض تطبيقات لها ، كما هو الحال بالنسبة الى مسئولية الدولة عن الاضرار التى تصيب الغير نتيجة قيامها بأعمال يقتضيها الدفاع عن نفسها ، والى مسئولية الدولة عن افعال موظفيها التى تصدر عنهم أثناء تأدية العمل ولكن خارج حدود اختصاصهم . ثم جاء الفقه الحديث — متأثرا بالتقدم العلمى الخطير وبما تقوم به بعض الدول الان من نشاط واسع فى ميدانى الطاقة الذرية والفضاء الخارجى — لينادى بضرورة ان تصبح المسئولية الدولية موضوعية ومطلقة (بغير حاجة الى اثبات الخطأ) فى الاحوال التى تباشر فيها الدولة نشاطا ذا خطورة استثنائية .

ورسالة الدكتور محمد سامى عبدالحميد التى نعرضها هنا ، هى اضافة جديدة لهذا التيار القوى فى الفقه المعاصر نحو بناء نظرية متكاملة للمسئولية الدولية المطلقة . وبالرغم من أنه ينتهى فيها الى ضرورة تقرير مسئولية الدولة — بغير حاجة الى اثبات الخطأ — عن نشاطها الذرى وأعمالها المتصلة بالفضاء الخارجى بأنه أيضا من النشاط الخاص الذى يهم فى أقاليمها فى هذين الميدانين ، فهو لا يقول لنا بوضوح فيما اذا كان يرى ان هذه المسئولية قد أصبحت جزءا من القانون الدولى المعمول به أم انها لا زالت تعبيرا عما يجب ان يكون . انه يصفها فى جزء من الرسالة بأنها تمثل قانون المستقبل (ص ٢٥٥) ، ولكنه يخبرنا فى مطلع الرسالة بأنها مسألة حتمية من الناحية العملية (ص ٩٢) ويؤكد فى الخاتمة ان مثل هذه المسئولية مبدأ من « المبادىء العامة التى اقرتها الامم المتمدينة» ويمكن اعتبارها بالتالى مبدأ فى القانون الدولى .

ومن الخطأ ان ننظر الى هذه الرسالة على انها بحث فى المسئولية الدولية فقط ، اذ ان مؤلفها قد غطى فى كثير من التفصيل موضوعات اخرى ، بل لعله قد تعدى فى ذلك احيانا الاطار الذى الزم نفسه به فى المقدمة والذى يفرضه عليه عنوان البحث . فهو يتناول مخاطر النشاط الذرى والنشاط فى الفضاء الخارجى بتفصيل هو فى غنى عنه ، وكان يكفيه نبه أن يشير اليه والى المراجع العلمية والاخبارية التى توجد ، وهو يقدم لمعالجة المسئولية عن النشاط فى الفضاء الخارجى بمعالجة واسعة لكثير من موضوعات الفضاء الخارجى عدا المسئولية ، كأنما عز عليه أن يحرم القارىء من نتاج جهد بذله وان لم يكن مرتبطا بوضوح بموضوع البحث .. ولكن المؤلف يقدم لنا فى خلال بحثه دراسات شيقة لقيمة المعاهدات بالنسبة الى غير الاطراف فيها والى نظرية التعسف فى استعمال الحق والى معنى وقيمة المبادىء العامة للقانون ، وهى جميعا من الموضوعات الهامة فى القانون الدولى التى أوضح المؤلف بالطريقة التى عالجها بها انها من صميم بحثه وان لم يبد ذلك لاول وهلة .

ولابد لقارىء هذه الرسالة من أن يقع فى حيرة شديدة اذا حاول ان يجد لمؤلفها مكانا محددا من النظرية العامة فى القانون الدولى ، فهو وضعى عندما يؤكد أن المعاهدات لا يمكن ان تلزم الا الاطراف فيها ، وهو شديد الوضعية عندما يقرر أن التجارب الذرية مشروعة سواء

تمت فى اقليــم الدولة التى تجريهــا أو حتى فى أعالى البحار (الا استثناء كما سنرى) . ولكنه يتخلى عن هذه الوضعية عندما يقرر ان المبادىء العامة للقانون التى اقــرتها الامم المتمدينة ، مصدر متميز للقانون الدولى لا يرتبط بالعــرف والمعاهدات ، ويثور تماما على الاتجاه الوضعى عندما يأخذ بالمسئولية الدولية المطلقة حتى عن أعمــال الأفراد داخــل الدولة ، وان بدا تأثره بالفكر الوضعى فى محاولته تقريب تحمل التبعة عن المخاطر الاستثنائية من الخطأ وتشبثه بأن العدول عن الخطأ كأساس للمسئولية يجب أن يكون فى أضيق الحدود .

ويهمنا هنا ان نبرز اختلافنا مع المؤلف فى قوله بمشروعية اجراء التجــارب الذرية فى اعــالى البحار ، فهو يقبل النظرية الامريكية بأن مثــل هذه التجارب تعتبر من قبيل المناورات البحرية، وما دامت ضرورية لحماية المصالح الاساسية للدول التى تقوم بهــا فهى مبررة من الناحيتين القانونية والسياسية . ويرفض المؤلف اعتبار هذه التجارب اخلالا بمبدأ حرية اعالى البحــار رغم اقراره بما يترتب عليها من اخلال بالملاحة الحرة بما فيها ممارسة لمظاهر السيادة فى منطقة من البحر غير الخاضع للسيادة . وهو يؤسس وجهة النظر هذه على مبدأ لم يعــد يتقبله على علاته حتى الوضعيون ، وهو مبدأ أن الاصل هو الاباحة . ولــكن المؤلف لا يلبث ان يتبين ما فى الاستناد الى هذا المبدأ من مصادرة على المطلوب فيقرر أن الاعمال الذرية فى اعالى البحار تصبح غير مشروعة فى أحوال ثلاثة فقط : اذا لم يسبقها اعلان سالف ، أو لم تحط منطقــة التجــارب بالاحتياطات اللازمة ، أو اذا ترتب عليها تلويث البحر نتيجة انتشار المخلفات المشعة (ص ١٤١ — ١٤٢) . وفى رأينا أن قياس التجارب الذرية على المناورات البحرية هو قياس مع الفارق ، والاخيرة تستمد مشروعيتها من عرف اســتقر بشأنها وهو قاصر عليها ، كما أن آثارها الضارة تقتصر بصورة نهائية على منطقة المنــاورات ، بعكس التجارب الذرية فهى قد تؤدى الى آثار تمتد مع الأمواج والكائنات الحية فى البحر ، وقد لا تظهر الا بعد وقت طويل من اجراء التجربة .

ثم لماذا يتصد المؤلفَ عدم المشروعية على حالة التلوث دون الاضرار الاخرى الممكنة ؟ واذا كان الضرر هو المعيار الن يكون فى ذلك مناقضة لمــا اكده من أن «تكييف الفعل يجب الا يختلف بحسب ما اذا رتب ضررا أولا » (ص ١١١) . اننــا نرى أن اجراء التجارب الذرية فى أعالى البحار فعل خاطىء لانه يتعارض مع مبدأ حرية أعالى البحار . أما أنه فعل ضار كذلك فان هــذا يأتى كتأكيد اخلاقى لعدم مشروعيتــه وليس كتبرير قانونى لذلك .

كذلك نختلف مع المؤلف فى مسألة عرضيــة بالنسبة الى الرســالة وان لم تكن كذلك فى ذاتها، وهى قوله بأن العالم ينقسم الى ثلاث ايدلوجيات وهى المسيحية والاسلام والماركسية (ص ٢٩٩) .. فلست اعتقد ان هذا التقسيم يعكس بصدق الصراع الايدلوجى فى العالم المعاصر . وهو على اى حال يخلط — فى تقديرى — بين المســيحية والديمقراطية الغربية ، ثم ان الصراع الايدلوجى ليس بالضرورة صراعا دينيــا كما يوحى بذلك تقسيم المؤلف .

غير اننا نتفق مع المؤلف فى النتيجة الاخــيرة لبحثه بشأن المسئولية المطلقة عن نشاط الدول ذى المخاطر الاستثنائية التى تتمثــل الان على الاخص فى ميدانى الطــاقة الذرية والاعمــال المتصلة بالفضاء الخارجى .

واذا كانت هذه الرسالة القيمة لا زالت حتى الان بعيدة عن متناول القراء ، فاننــا نأمل أن يعمل المؤلف لنشرها ، وهى من الاعمال التى ينبغى أن تهتم دور النشر عندنا بطبعها وتوزيعها فى مصر والخارج نظــرا الى ماتمثله من اسهام الفقه العربى فى الفكر الدولى المعاصر . وربما يرى المؤلف عند اعداد الرسالة للنشر أن يهتم باضافة مجهودات لجنــة الاستعمالات السلمية للفضاء الخارجى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة التى ناقشت لجنتها القانونية بالتفصيل فكرة المسئولية المطلقة وقدمت اليها اقتراحات من بعض الدول بضرورة استبعاد الخطأ كأساس للمسئولية عن النشــاط فى الفضاء الخارجى .

د . ابراهيم شحاته



القانون الدولي العربي

- القانون الدولي العربي
- تأليف محمود كامل المحامي
- دار العلم للملايين — بيروت ١٩٦٥

الاستاذ محمود كامل المحامي متخصص في الكتابة الادبية والسياسية والقانونية ، منذ نحو نصف قرن ، فهو من المخضرمين ، وهو بحق علم من اعلام الفكر والادب والفقه العربي . وقد سبق أن علقنا على كتاب أصدره قبل هذا بعنوان « الدولة العربية الكبرى » وقد تولت نشره دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٠ وكان ذلك التعليق في المجلة المصرية للقانون الدولي بالمجلد السادس عشر منها .

واليوم يسرنا أن نعرض لكتابه الجديد « القانون الدولي العربي » .

وأول ما يتبادر الى الذهن السؤال التالي : أهناك قانون دولي عربي ، أى هل هناك قانون دولي اقليمي الى جانب القانون الدولي العالمي؟ ان الدعوة الى قيام القانونين جنبا الى جنب قد تناولها بعض فقهاء امريكا اللاتينية وفي مقدمتهم الفقيه الفاريس ، ومن رأيهم أنه الى جانب القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين جميع دول العالم يوجد قانون دولي اقليمي ، أو قانون دولي قاري « ينظم العلاقات بين الدول التي تنتمي الى منطقة جغرافية معينة أو الى قارة معينة ، واسفرت تلك الدعوة الفقهية عن نتائج في مؤتمر سان فرنسسكو الذى وضع دستور منظمة الامم المتحدة ، اذ سجل فكرة الاقليمية في الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة تحت عنوان « التنظيمات الاقليمية » وقد جاء في المادة الثانية والخمسين من الميثاق « ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها » ولكن هناك لبس وقع فيه كثير من الباحثين السياسيين ، وهو أن قيام المنظمات الاقليمية أو القارية التي تعالج الامور المتعلقة بحفظ السلم في المنطقة أو القارة التي تقوم فيها ، لا يعني أنها تطبق قانونا دوليا اقليميا يختلف عن القانون الدولي العالمي الذى تطبقه المنظمة العالمية ، وتنتظم بموجب قواعده الدول . فتلك المنظمات الاقليمية تطبق القانون الدولي العام لا فرق بينها وبين المنظمات العالمية في ذلك ، ولا فرق بينها وبين الدول ، كل ما هنالك أن نشاط تلك المنظمات الاقليمية يعتبر بمثابة لا مركزية على نطاق عالمي ودراسة القرارات التى اتخذتها المنظمات الدولية الاقليمية أو القارية في السنوات الماضية يستفاد منها بصفة قاطعة انها لم تطبق الى يومنا هذا اى قاعدة من « قواعد قانون دولي اقليمي » ، بل ظلت تطبق قواعد القانون الدولي العالمي .

ورغم هذا الاتجاه في الفقه الدولي ، نرى الاستاذ محمود كامل المحامي يجعل عنوان كتابه

٧١٩

« القانون الدولى العربى » تسليما منه بوجود هذا القانون ، وعملا منه على تثبيته وتدعيمه .

وقد بدأ المؤلف كتابه هذا بدراسة تاريخيـة للعرب والعروبة موضحـا أن الحركة العربيـة الوحدوية بدأت بحركة دينية مصدرها وحـدة « الجنسية الروحية » ووحـدة الولاء المشترك لذلك الجهاز الذى يضم الـدول الاسلامية وهو « الخلافة » . ولمـا انقضت دولة الخلافة التى كانت ممثلة فى تركيا على فكرة التضامن الاسلامى بالترويج لوحدة الفكرة الطورانية أى الفكرة التى تستند الى « العرق » أو « العنصر » كأساس للوحدة دون نظر الى أى اعتبار آخر فى أوائل القرن العشرين ، اتخذت فـكرة الوحدة عنـد العرب اتجاها آخر يستند الى وحـدة التاريخ والثقافة واللغـة فى سـبيل مصـير تحريرى مشترك ..

ثم انتقل المؤلف بعد هذا الى قيام جامعة الدول العربية فذكر أن المشروع تقدمت به الحـكومة العراقية دون أن يشير بشىء الى اسم واضعه وهو نورى السعيد . ثم تحدث عن بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعـة الدول العربيـة . وقال ان الوحـدة العربية اصبحت قاعـدة من قواعد القانون العام الداخلى فى الدول العربية بعد أن نصت الدساتير العربية على جعل الامة العربية هدفا لها ، فيذكر أن الدستور السورى الصادر فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، والدستور الاردنى الثالث الصادر فى اول يناير سنة ١٩٥٣ والدستور المصرى الصادر فى ١٦ يناير سـنة ١٩٥٦ .. الخ ، كلها تنص على ان هذه البلاد جميعا جزء من الامة العربية . ثم يقول بعد ذلك أن العروبة قاعدة من قواعد القـانون الدولى العربى ، الا انه لم يوضح لنا مبادىء هذا القانون وقواعده . وان كان قد استدرك بعد ذلك فوضح آراء أنصار القانون الـدولى الاقليمى عامة وفى مقدمتهم الفاريس ويقول « اذا وجد وعى قانونى خاص بمنطقة معينة ، أو بمجموعة معينة من الدول فان هذا الوعى يتولد عنه قانون خاص بهذه المنطقة ، أو بهذه المجموعة ، وهو قانون يحسب القانون الدولى العـالمى حسـابه » ، ويسترسل فيقول : « والقانون يكتسب الوانا خاصة تبعـا للحقل الخاص الذى تسرى فيه احكامه . فالقانون الذى تضعه جماعة انسانية ذات تاريخ قديم وماض بعيد تحمل على كاهلها رواسب تراكمت عبر الاجيال المتعاقبة .. هذا القانون لا يمكن أن يكون مطابقا للقانون المولود فى جماعة حديثة شابة دون تاريخ طويل لها » .

ولربما كان هذا الاتجاه صحيحا فى القـانون الداخلى للدول المنوعة لمـا بينهـا من تباين فى درجات النمو وتناوب فى عراقة الماضى التاريخى، غير انـه من الصعب أن يؤخـذ به فى القانون الدولى . وليس ادل على ذلك مما جاء فى هـذا الكتاب الذى نحن بصدد عرضـه ، اذ يقول ان المبادىء الكبرى للقانون الدولى العربى هى :

١ — شعوب جميع البلاد العربية اجزاء من الامة العربية .

٢ — الوحدة العربية تحت شكل دولة عربية واحدة هى المثل الاعلى للامة العربية .

٣ — كل تدخل اجنبى فى شـئون الدول أو البلاد العربية يعد باطلا ..

٤ — الاستعمار فى جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

٥ — حق تقرير المصير حق اساسى بطبيعته

٦ — نزع السلاح ، وتحريم انتاج الاسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتهـا واستخدامهـا ضرورى لانقاذ البشرية والحضـارة من هول الدمار الشامل .. الخ .

وهنا نتساءل : ما الفرق بين المبادىء التى ذكر المؤلف انها مقومات القانون الدولى العربى وبين مبادىء القانون الدولى العالمى ؟ لسنا نرى جوابا عن تساؤلنا هذا الا انه لا فرق بينهما ، فمبادىء القانون الـدولى العربى لا تخرج من نطاق مبادىء القانون الدولى العـام ، وحتى

المبادىء القانونية التى تحكم الوحدة العربية أو « العروبة » لا تختلف عن المبادىء التى تحكم اى حركة وحدوية كالحركة الوحدوية الالمانية او الايطالية كما كانت تجرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أو الحركة الوحدوية الاوربية الغربية الجارية اليوم فى طور التكوين رغم العقبات التى تعترضها .

وهذا التساؤل يلازمنا كلما اوغلنا فى قراءة الكتاب ، فقد خصص المؤلف قسما عن التضامن الاسلامى اذ يعتبر أن القانون الدولى الاسلامى مصدر للقانون الدولى العربى . ثم يحدثنا عن علاقات الدول العربية بعضها ببعض ، وعن الاتفاقات التى ابرمت فى ظل جامعة الدول العربية تحت « التضامن العربى » على اساس أن هذا التضامن « طليعة القانون الدولى العربى » ..

وفى الجزء الثالث من الكتاب يعود المؤلف الى ميثاق جامعة الدول العربية ، والى الاتفاقات المعقودة داخل نطاق الجامعة ، والى المجهودات التى بذلتها تلك المنظمة الاقليمية باعتبار أن ذلك كله يوضح « ارساء قواعد القانون الدولى العربى » .

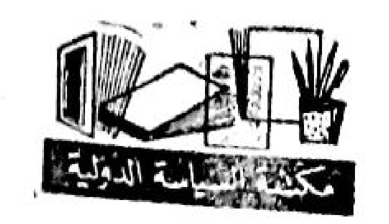
الا انه رغم كل هذا الاجتهاد لم يأت بما يثبت أن هناك قانونا دوليا عربيا ذا صبغة خاصة تميزه من القانون الدولى العام ، فالكتاب اذن بصورته هذه اقرب الى ان يكون تاريخا للعلاقات الدولية بين الدول العربية من أن يكون حجة لنظرية او جهد فقهى لاثبات وجود قانون دولى عربى ولابراز قواعده ومبادئه .

وكان هذا الذى نذهب اليه خطر ببال المؤلف اذ نراه يقول فى خاتمة كتابه « .. وقبل أن اختم هذا الكتاب اود ان اقر باننى عنيت فى وضعه بالمسائل التى تتصل بالتاريخ السياسى للعالم العربى ، وبالعلاقات الدولية بين الدول والبلاد العربية ، وبالعلوم السياسية بصفة عامة اكثر من اتصالها بالقانون الدولى بمعناه الحرفى ، ولكننى مقتنع مع الفاريس بأن طابع القانون ليس تشريعيا وقضائيا فحسب ، وانما له أيضا — وبخاصة فى عصرنا الحاضر — طابع سياسى واقتصادى وسيكولوجى » ..

واذا لم يكن للقانون الدولى العربى وجود قانونى فقد تكون له فائدة سياسية هى التى حدت المؤلف على ان يختاره عنوانا لكتابه فاذا كان الامر كذلك فان الدعوة الى وضع قانون دولى عربى امر له خطورته اذ يجر ذلك الى انشاء قانون دولى امريكى ، وقانون دولى أوربى ، وقانون دولى افريقى .. الخ . مما يؤدى الى اضعاف القانون الدولى العالمى . والدول الصغيرة والدول الضعيفة ، والدول المتخلفة بما فيها الدول العربية فى أشد الحاجة الى تدعيم قواعد القانون الدولى العالمى وتعميم سلطانها على الجميع ، فأى دعوة الى سن قانون دولى اقليمى فضلا عن أنها صارت دعوة غير ذات موضوع فى عصرنا هذا عصر الذرة والصواريخ، فان من شأنها من جانب آخر أن تضعف قواعد القانون الدولى العام العالمى .

وفى رأينا أن هذا المؤلف الذى اقتضى واضعه جهداً كبيرا وبحثا طويلا كان خليقا به أن يسمى « تاريخ الوحدة العربية » أو « الاطار القانونى للوحدة العربية » او نحو ذلك من العناوين التى تلائم روح الكتاب ومحتواه . على أن هذا مجرد رأى ؛ وأيا كان الاختلاف بين رأى المؤلف ورأى الناقد فحسبهما أنهما لا يختلفان فى أهمية دور القانون فى تدعيم الحركات الوحدوية ، ولايختلفان فى عمق ايمانهما بالحركة الوحدوية العربية .

د. بطرس بطرس غالى



مصـــر والعـــروبـــة

ــ مصر العربية فى مجال التـاريخ .

ــ تاليــف : احمد حسنين القرنى ، عبد الحفيظ فـرغلى القـرنى .

ــ الدار القومية . القاهرة ١٩٦٦ .

من خصــائص الاســتعمار ، منــذ كان فى المعمورة استعمار ، أن يعمل على تذويب شخصية الوطن الذى يقع فى قبضته ، وأن يحاول تجزئته ان أمكن ، وان يحاول عزله ما استطاع. ومن هنا نشأت مع الاستعمار التركى للاوطان العربية نزعـة الطورانية التى أريد بها تذويب عروبة هذه الاوطان ، واحـلال التركية فيها محل العربية . وقد استغل الاسلام، واستغلت الخلافة لتحقيق هذا التذويب والامعان فيه ولكن القومية العربية واجهت هذا الخطر بما الفت من جمعيات سرية وغير سرية تعمـل للعروبة وتـكافح الطورانيـة مثـل الجمعيـة القحطانية ، وجمعية مصر الفتاة ونحوهما ..

وكان من آثار الحربين العالميتين أن تغيـر وجه المستعمر للوطن العربى وظهرت نزعـة التجزئة والتذويب فى رداء جـديد ، فكوفحت القومية العربية بسلاح جديد جردوا لحمله طائفة من الكتاب يثيرون النزعة الفرعونية،والاشورية، والبابلية والفينيقية ليقيموا حاجزا من هـذه الاصول المترامية فى القدم بين أجـزاء الوطن العربى . وكان لمصر باعتبارها قلب العـروبة النابض نصيب الاسد من هـذه الحملة ، وكثر القيل والقال حول عروبتها وفرعونيتها .

وفى اعتقادنا أن آثار هـذه الحملة المغرضة بقيت فى نفوس كثيرين من أبناء العروبةالمخلصين .. فهم يوالون البحث والتنقيب لينقضوا هذه الدعوى ثم ليقضوا عليها مستندين الى المصادر التاريخية ينشرون مطوى صفحاتها ، ويستجلون غوامض أخبارها ، ويستشفون الحقـائق من مجرى الاحداث فيها . وهذا ما فعله الباحثان : الاستاذ احمد حسنين القرنى ، والاستاذ عبد الحفيظ فرغلى القرنى فى كتابهما « مصر العربية فى مجال التاريخ » .

لقد اثار الباحثان فى مطلع كتابهمـا سـؤالا جديرا بالتأمل اذ قالا « تناول الفتح العربى كثيرا من بلاد الدنيا ، واخضعهـا لسلطان العـرب المسلمين ، فلم تعربت المناطق التى تمثل الوطن العربى الذى ننـادى به الان من الخليج الى المحيط ولم تتعرب مناطق أخرى كفارس والهند والقوقاز والاندلس ؟ ولم اندثرت لغات أوتحولت الى آثار تاريخية كالقبطية والعبرية والسريانية على حين أن لغـات أخرى ظلت مع سـلطان العرب عليها محتفظة بوجودها ومقوماتها ؟

هـذان سؤالان جديران بالتأمل ، وضعهما المؤلفان فى مطلع كتابهما الذى نعرض له هنا ، وأجابا عنه بأن ذلك مرده الى جذور عميقة تربط بين العرب الفاتحين والدول التى تعربت ، على حـين أن تلك الجذور تنعـدم فى الـدول التى استعصت على التعريب .

ثم اخذ المؤلفان بعد ذلك يستقصيان أواصر القرابة بين العرب وبين البلاد التى تعربت وفى مقدمتها مصر التى قالا ان امر عروبتها يعنيهما فى هذا الكتاب قبل كل شىء ، فأشارا الى امواج الهجرة التى حدثت قبل ميلاد المسيح بأزمان ، اذ انطلق شعب اليمن العربى يهاجر من الوطن الذى تعرض للجفاف ، وكان من هؤلاء المهاجرين الهكسوس الذين سماهم المصريون « شاسو » اى البدو ، وهم عرب يمنيون كانوا يتنقلون فى صحراء مصر الشرقية ولذلك سموا فى التاريخ « ملوك الرعاة » ولذلك يقول مانيثون المؤرخ السكندرى أن هجرات عربية تلاحقت على وادى النيل ، ومن هؤلاء المهاجرين الهكسوس ويقول ان هكسوس اصلها « هيك شاسو » اى ملوك البدو ، ويذكر هيردوت وبينيوس أن الاقسام الشرقية من مصر وبخاصة المتصل منهـا بطور سيناء كانت مأهولة بقبائل عربية .

هكذا راح المؤلفان ينقبان فى التاريخ ليثبتا ان امتزاج العرب بالمصريين سبق ميلاد المسيح بكثير ، وان جذورا عربية تعمقت فى مصر ، وان انحياز المصريين الى جانب العرب ابان حملة القائد العربى عمرو بن العاص على مصر لم تكن لمجرد الرغبة فى عدل المسلمين والفرار من ظلم الرومان نحسب ، ولكنها كانت بدافع خفى من رابطة الدم والنسب . ولم تكن تلك الاستجابة من ايحاء الضمير المصرى فحسب ، ولكن كان يقابلها من جانب العرب ما جعل النبى عليه السلام يوصى بأقباط مصر خيرا ، ويقول للعرب « ان لكم بهم صهرا ونسبا » .

واذا كانت الهجرة العربية من الجزيرة قد سبقت الاسلام بكثير ، فانها بعد الاسلام قد اتسعت . ويشير الرئيس جمال عبد الناصر الى ذلك فى خطاب له القاه على علماء اليمن اذ يقول « .. ففى مصر تجدون عائلات وبلادا أتت من اليمن ومن شبه الجزيرة العربية واستقرت فى مصر .. عندنا فى الصعيد هناك بنى مر من قبائل مر ، وهناك بنى محمد ، وهناك بنى حسين ، وهناك بنى عدى .. واننا بهذا نمثل الوحدة العربية الحقيقية .. » .

ويشير المؤلفان الى الكشف الذى بدأ سنة ١٩٢٩ من آثار مدينة قديمة تسمى «أوغاريت» تجاور مدينة اللاذقية بسوريا ، وقد عثر المنقبون بين آثار هذه المدينة عن كثير من الوثائق السياسية والادبية والدينية ، تدل كلهـا على ما كان بين هذه المدينة وبين مصر من علاقات ود واخاء وسلام ، مما يدل على ان سكانها عرب هاجروا اليها وهاجر اخوة لهم الى مصر وظل حبل الود متصلا بينهما . لذلك يتشابه اسلوب اوغاريت واسلوب مصر القديمة فى النحت والتماثيل ..

وبعد ان اطال المؤلفان البحث فى العلاقة بين مصر والعروبة قبل الاسلام ووضحا ماقام بينهما من اختلاط وامتزاج ، انتقلا الى بيان ان الفتح العربى عمق العروبة فى مصر ، وفصلا ماتم من هجرات القبائل العربية اليها منذ مطلع الفتح ، وأبانا كيف تم الامتزاج بين الجميع تحت راية وطن واحد هو الوطن العربى فى مصر .

ويشير الكتاب الى خطة الاستعمار منـذ سيطرته على الشرق العربى ، او منذ ان حاول فرض هذه السيطرة . وتقوم تلك الخطة على عزل مصر عن العرب لاعتقاده أنها القلب النابض والروح المحرك .

واذا كانت مصر قد حملت راية التصدى للحروب الصليبية حتى دحرتها ، واذا كانت مصر قد وقفت فى وجه التتار حين استولوا على بغداد وخربوها وكادوا يقضون على حضارة العالم لولا انها كانت الدرع الواقى لهذه الحضارة من بربرية التتار .. اذا كان هذا موقف مصر فيما مضى فان موقفها فى حاضرها يحدده الميثاق الوطنى حين يقول « .. ان الجمهورية العربية مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى . انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من اجل التجربة المشتركة لكنها فى الوقت نفسه لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم » ..

وبعد .. ان كتاب « مصر العربية فى مجال التاريخ » جدير بأن يقرأه كل مهتم بقضايا العرب والعروبة ، وانا لننتظر من المؤلفين الفاضلين بحثا فى هذا الموضوع أكثر عمقا وتفصيلا .

د . مجدى وهبه



البترول العربى وقضية فلسطين

ـ دور النفط والمدفع فى تحرير فلسطين

ـ تأليف : نقولا الدر

ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٦٤

منذ عام ١٩٤٨ ، وقضية فلسطين تشد اهتمام الرأى العام العربى، ونستطيع ان نقول ايضا ـ وبغير تجاوز ـ ان هذه القضية قد استطاعت ان تجذب اهتمام كثير من المفكرين والساسة والكتاب فى عواصم عالمية كثيرة .

اما اهتمام الراى العام العربى بهذه القضية فانه يأتى من كونها قضيته الاولى .. بل هى قضية المصير للامة العربية ، واما اهتمام المفكرين والساسة والكتاب العالميين بها .. فلكونها قضية انسانية فضلا عن انها من اهم قضايا الحرية فى القرن العشرين .

ونتيجة لهذه الاهمية التى تتسم بها القضية الفلسطينية ، نشطت الكتابة بشأنها ـ لها او عليها ـ واصدرت دور النشر فى عواصم كثيرة من العالم كتبا وبحوثا تناولتها بالبحث والتحليل والتمحيص .

ولاشك فى ان الكتاب الذى نحن بصدد عرضه هنا وعنوانه « هكذا ضاعت وهكذا تعود .. دور النفط والمدفع فى تحرير فلسطين » لمؤلفه الكاتب اللبنانى الاستاذ نقولا الدر ، يعد من اهم الكتب التى تناولت قضية فلسطين بالتحليل الدقيق المتسم بالجدية والموضوعية والافاضة . والمؤيد بالمنطق والمعقولية ..

وفى هذا الكتاب .. استعرض المؤلف تاريخ القضية الفلسطينية وجذورها الاولى منذ صدور وعد بلفور فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ حتى يومنا هذا ، وما آلت اليه .. ومن بعد هذا العرض التاريخى للقضية ، انتقل المؤلف الى بحث امكانية استخدام النفط العربى كسلاح هام وفعال فى المعركة ، وذلك باستغلال حاجة الغرب الشديدة اليه .. ثم يختتم المؤلف كتابه بمناقشة صريحة لامكانية اللجوء الى سلاح القوة لتصفية قاعدة العدوان الاسرائيلى فى فلسطين .

دور بريطانيا فى القضية

فى الجزء الاول من الكتاب استعرض المؤلف دور بريطانيا فى خدمة الصهيونية والتمكين لها فى فلسطين منذ ان اصدر وزير خارجيتها جيمس بلفور تصريحه المعروف باسمه ووعد فيه باسم حكومته ببذل اقصى الجهود لانشاء وطن قومى « للشعب اليهودى » فى فلسطين .

ويذكر المؤلف فى هذا الجزء من الكتاب ان اهتمام بريطانيا بفلسطين وما جاورها من الاقطار العربية يعود الى اواسط القرن السادس عشر ، وكانت البلاد العربية آنئذ واقعة تحت السيادة العثمانية ، فانتهجت بريطانيا سياسة الابقاء على هذه السيادة والدفاع عنها ريثما تحين الفرصة المناسبة للقضاء عليها من اجل اقتطاع هذه المنطقة الحيوية وضمها للامبراطورية البريطانية لاغراض سياسية وحربية وتجارية .

وبالفعل ، استطاعت بريطانيا بمساعدة اليهود الصهيونيين وبعد الدخول فى مناورات

سياسية وعسكرية مع فرنسا — وكانت كل منهما ترمى الى فرض سيطرتها وحمايتها على فلسطين وما جاورها — استطاعت ان تفوز هى — اى بريطانيا — بفلسطين . واتخذت الدول المجتمعة فى سان ريمو فى ٢٥ ابريل ١٩٢٠ قرارا بمنح بريطانيا الانتداب على فلسطين .

اما الاهداف والمطامع التى كانت تتوخاها بريطانيا يومئذ من وجودها فى فلسطين ، فهى :

١ — تأكيد سلامة الضفة الشرقية لقناة السويس ، وقد كانت الضفة الغربية فى قبضتها ايضا .

٢ — ابعاد منافس خطر — مثل فرنسا — عن هذا الشريان الحيوى اقصى ما تستطيع من الابعاد .

٣ — ايجاد قاعدة جديدة لها فى موقع هو من اعظم المواقع الاستراتيجية فى العالم .

٤ — تقوية قبضتها على الشرق العربى من اجل ابقاء الممرات العربية — برية وبحرية وجوية — مفتوحة امام جيوشها واساطيلها وطائراتها وتجاراتها .

٥ — السيطرة على مصادر النفط فى العالم العربى .

٦ — تمزيق العالم العربى وشطره شطرين بفصل بينهما عدو خبيث .

٧ — التمهيد لخلق دولة صهيونية فى فلسطين تستغلها بريطانيا فى ضرب العرب واستبقاء نيرها على رقابهم .

ماذا حدث عام ١٩٤٨

وفى الجزء الثانى من الكتاب يتابع المؤلف شرح الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية ، وهنا يثير سؤالا هاما وهو : من الذى قهرنا عام ١٩٤٨ ؟ .. ثم يتولى بنفسه الاجابة عن سؤاله فيقول :

ليس صحيحا ان توصية التقسيم هى التى كانت سبب الكارثة ، وليس صحيحا ايضا ان الامة العربية غلبت فى حربها مع الصهيونيين .. وليس صحيحا كذلك ان هذه الامة كانت اضعف من ان ترد غزو الغازين والمعتدين .

اما الصحيح فهو ان سبب الكارثة الحقيقى انما هو « يد خفية » كانت تحرك اصابع لها فى اخطر موطن من مواطن القيادة فى الجيوش العربية وفى السياسات العربية .

ثم يدلف المؤلف بعد هذا الى استعراض مواقف الدول الاربع الكبرى آنذاك وهى — الاتحاد السوفييتى وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية — من قضية التقسيم التى كانت معروضة فى ذلك الحين امام الجمعية العامة للامم المتحدة .. فيقول :

ان **الاتحاد السوفييتى** كان يتوق فى تلك الفترة الى خلق حالة من الفوضى والاضطراب فى المنطقة العربية لان هذه الحالة تخدم مصالحه واغراضه ولان زعماء العرب يومئذ كانوا يرفضون التعاون معه بأى شكل من الاشكال .. ولهذا ، ايد قرار التقسيم .

اما **فرنسا** .. فقد ظلت نافرة من فكرة التقسيم هذه ، حتى جاءها الصهيونى الامريكى برنارد باروخ الذى هددها بقطع معونة (مارشال) عنها اذا هى لم تتخل عن هذا الموقف . وعندئذ تهاوت فرنسا .. وهى الضعيفة الخائرة امام هذا التهديد فأيدت وهى صاغرة قرار التقسيم الذى رسمه الصهيونيون والانجليز .

ويأتى بعد ذلك دور **بريطانيا** .. وهو معروف ويقول المؤلف انها — اى بريطانيا — هى المسئولة الاولى عن كل ما حدث وكل الذى ما زال يحدث فى فلسطين منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ حتى يومنا هذا ..

فهى التى ادخلت المهاجرين اليهود بالقوة فى فلسطين حتى هبطت فيها نسبة العرب الى اليهود من ١٤ : ١ الى ٢ : ١ ، وبريطانيا ايضا هى التى نفذت وعد بلفور بالقوة لانه فى مصلحة الصهيونية ومصلحتها .. وهى كذلك التى خانت الانتداب كما خانت العرب اذ سلمت مدنهم وقراهم للعصابات الصهيونية عام ١٩٤٨ ، وهى التى اكرهت العرب على تسليم حيفا لليهود ، وفلسطين هى البلد الوحيد فى تاريخ الاستعمار البريطانى كله التى امر الانجليز على الخروج منها على الرغم من انه طلب اليهم البقاء فيها ..

وايدت بريطانيا قرار التقسيم ..

ثم اخيرا .. **الولايات المتحـدة الامريكية ..**

ويقول المؤلف أن نفوذ الصهيونيين فيها طاغ جدا سواء كان ذلك فى الدوائر الرسميـة أم غير الرسمية وانه « اذا كانت بريطانيا هى التى بذرت بذرة الصهيونية ، فان الولايات المتحـدة لا تزال اكبر القوى التى تغذى اسرائيل وتهيىء لها اسباب الحياة » .

وكان طبيعيا .. ان تؤيد هى الاخرى ــ أى الولايات المتحدة ــ قرار التقسيم .

وبعد أن استعرض المؤلف مواقف الدول الاربع الكبرى من قرار التقسيم انتقل الى استعراض الموقف العربى العام فى هذه الفترة التاريخية اى عام ١٩٤٨ ــ وقد لخص هذا الموقف بقوله : كان الموقف الداخلى فى البلاد العربية كما يلى :

١ ــ كتلة هاشمية مؤلفة من الاردن والعراق ضـــد ...

٢ ــ كتلة مؤلفة من المملكة العربية السعودية وسوريا ومصر ..

٣ ــ اليمن ولبنان .. وكانتا خارج نطاق هاتين الكتلتين ..

ثم يقول المؤلف : ومن هذه الدول ثلاث كانت بريطانيا وهى بطل القضية ، لا تحسب لايـــة واحدة منهـــا اى حساب بسبب ضعفها وضآلة امكانياتها ــ وهذه الدول هى : اليمن وسوريا ولبنان . وثـلاث كانت بريطانيا ــ ايضـــا ــ لا تحسب لاى منها حسابا لان رؤساءها ــ اى هذه الدول الثلاث ــ كانوا من اخلص اصدقائها ــ وهذه الدول هى : السعودية والاردن والعراق .

وواحدة فقط ، كان الانجليز يحملون لها افظع الحقد ويبيتون لها افدح الشر ، وقد عزموا على ضربها وتحطيمها .. وهذه الدولة هى مصر .. وكان من الطبيعى ــ نتيجـة لهـذا الشقاق والتباين ــ وما نتج عنهما من ضعف ــ فضلا عن ضعف الجيوش العربيـة ــ وغيـرها من الاسباب ان ضاعت فلسطين ..

دور النفط العربى فى معركة التحرير

فى الجزء الثالث والاخير من الـكتاب يبحث المؤلف امكانية استخدام النفط العربى كسلاح قوى فى معركة التحرير الفلسطينية .

يقول الاستاذ نقولا الدر: ان العرب يسيطرون اليوم على اربعة اخماس النفط المخزون فى العالم كله . فالكويت هى اعظم حقل للنفط فى العالم وفيها وحدها ربع المخزون العالمى من النفط ، اما نفط المملـكة العربية السعودية . فيقـول الكاتب .. أن مخزون شركة أرامـكو للبترول هناك يعادل فى ضخامته مخزون الولايات المتحدة تقريبـا .

ومما يدعو الى الاسف أن هذه الثروة النفطية العربية الهائلة كانت وما تزال ميدانا لاستغلال الشركات الغربية لها أسوا اسـتغلال . فبينما تـدفع شركات النفـط العاملة فى العـالم العربى للحكومات العربية نحو ٥٠٠ مليون من الجنيهات سنويا مقابـل الاستغلال والارباح ، تربح هى ــ أى هذه الشركات ــ نحو ٧٠٠٠ مليون من الجنيهات فى اقل تقدير .. ومعنى هذا ان الخمسمائة مليون من الجنيهات التى تدفعها هذه الشركات للحكومة العربية فى العام الواحد ، تربحها هى ــ أى الشركات ــ فى أقل من نصف شهـر .

وبالرغم من الاهمية المتعاظمة للنفط فى عالم اليوم ، وفى الدول الصناعية العربية على وجه الخصوص ــ لم يستطع العـرب اسـتعماله كسلاح يشهر فى وجه الغرب ، بسبب التخاذل والضعف اللذين منيا بهما .

ولكن ــ على اية حال ــ اذا كان العرب لم يقدموا على استخدام سلاح النفط فى عام ١٩٤٧ دفاعا عن فلسطين ، وحفاظا على عروبتها .. فمـــا احراهم اليوم ان يستخدموه لاسـتعادة فلسطين ورد عروبتها .. واذا استطاع العرب أن يقولوا للغرب : « أما النفـط العربى واما اسرائيل » .

.. اذا استطاعوا ذلك فانهم يكونون قد قاموا باول خطوة جدية خطيرة فى سبيل تحرير

فلسطين . فهذه الجملة الصغيرة تثبت للغربيين أن العرب جادون فى موقفهم الصلب .. وعندئذ لن يسع الغرب الا أن يتخلى عن اسرائيل ، لانه اذا خير بين النفط — وهو حياته — وبين اسرائيل ، فلن يختار الا النفط . واذا تخلى الغرب عن اسرائيل .. ذابت واضمحلت بلاقتال ولا ضجيج .. فاسرائيل هذه لا تقوم بنفسها ، وانما تقوم على اكتاف الغرب الذى يمدها بكل ماتحتاج اليه من اسباب الحياة والقوة والسلطان .

سلاح القوة

تحت هذا العنوان يقول الكاتب

لخوض معركة فلسطين تلزم ثلاثة اسلحة هى:

١ — سلاح القانون ، اى السلاح الدولى .

٢ — سلاح النفط .

٣ — سلاح القوة .

اما سلاح القانون فلا يرجى منه ايصالنا الى حقنا ، لان العالم لسوء الحظ عالم شرير — على حد تعبيره — لا يحترم القانون ولا يفهم الا لغة القوة .

اما سلاح القوة ، فمعناه الحرب . وهذا هو السلاح الذى يجب علينا ان نبذل كل نفيس فى سبيل استكماله واتقان صنعه واستعماله ريثما تدق ساعة المعركة .. ولكن متى تدق ساعة الحرب النظامية الشاملة .. ؟

الجواب على ذلك ، هو ان المسالة ليست مسالة اسرائيل وحدها ، وانما هى مسالة القوى الواقفة وراء اسرائيل وهى دول كبيرة . ولهذا فان من مصلحة العرب (اكراه) هذه الدول على التزام الحياد على الاقل ، وذلك عن طريق (اقناعها) بان صداقة العرب خير لها واكثر نفعا من وجود اسرائيل . ويقول المؤلف : « ولا شك أن النفط هو اهم الوسائل التى فى ايدى العرب للبلوغ الى هذه الغاية » .

فاذا نجح العرب فى ذلك ، هان عليهم الامر ، والا كان عليهم أن يخوضوا المعركة ضد اسرائيل وضد الدول التى تقف وراءها .

وعندئذ تتطلب المعركة استعدادات خاصة اهمها :

١ — تطهير العالم العربى من الرجعيين والعملاء .

٢ — الاقبال على التصنيع .

فالرجعيون والعملاء هم الذين كانوا عام وقوع الكارثة فى صفوف الاعداء . واما التصنيع فهو عصب الامة وعضلاتها ، وهو سر العظمة التى ظفرت بها بعض الامم فقهرت بها أمما أعرق منها وأوفر مالا وأكثر عددا . ويقترح المؤلف انتهاج الاسلوب الاشتراكى العلمى سبيلا لبلوغ هذه الغاية .

وفى ختام الكتاب ينهى المؤلف بحثه بقوله :

اذن .. العمل العربى السليم من أجل استرداد فلسطين بالقوة انما يقوم على الثورية التى تفجر الوحدة والاشتراكية والتصنيع . ولذلك فان شق قناة ، أو بناء سد أو مختبر علمى او كلية تكنولوجية أو مصنع عصرى ، أو تخريج عالم كيمائى أو اطلاق صاروخ أو صنع غواصة او نفاثة ، او اضرام نار الثورة فى مجتمع رجعى او تقليدى آسن — ان كلا من هذه انما هى خطوة جبارة فى الطريق المستقيم المؤدى الى فلسطين .

هذا — ولعلنا فى ختام هذا البحث عن طريق لتحرير فلسطين ، نستطيع أن نقول أن مؤتمرات القمة العربية وما صدر عنها من قرارات وتوصيات — العلنية منها والسرية — وما نتج عن ذلك من انشاء القيادة العربية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية التى استطاعت ان تنظم صفوف الشعب الفلسطينى ، وتبرز الكيان الفلسطينى وتحييه والتنظيمات المنبثقة منها : كجيش فلسطين وهو يشكل طلائع الزحف فى معركة التحرير ، واذاعة المنظمة التى تنطق باسمها ، ومكاتب المنظمة المنتشرة فى عواصم عربية واجنبية للدعوة للقضية .. كل هذا — ولا شك — خطوات على الدرب نحو تحرير فلسطين ، ومن سار على الدرب وصل .

محمد البشبيشى



مشكلات العالم الثالث

— Afro-asia: Tercer Mundo

— Ramon Serrano

— Barcelona, 1965.

رامون سيرانو مؤلف هذا الكتاب ، يعتبر من ألمع الكتاب والصحفيين الشبان فى منطقة قطالونيا الاسبانية، فهو وان لم يتجاوز عمره الخامسة والثلاثين حتى اليوم فانه يرأس منذ عدة سنوات تحرير مجلة « لابالبينا اليجرى » وهى من أكثر المجلات القطالونية رواجا ، وقد تولى فضلا عن ذلك ادارة الندوة الجامعية الاوربية لبضع سنوات مما هيأ له الفرصة للاشتراك فى مؤتمرات دولية عديدة والتنقل بين ارجاء أوربا وافريقيا ، حيث انصرف الى عمل دراسات مستفيضة لمشكلات التنمية الاقتصادية فى الدول الافريقية الجديدة ، وقد نشر بعضا منها فى الصحيفة الأسبانية المعروفة « لافانجوارديا vanguaria » التى تصدر فى برشلونة والتى يسهم فى تحريرها كما يسهم فى تحرير عدد من المجلات الادبية والاقتصادية الأخرى داخل اسبانيا وخارجها .

والكتاب الذى نتناوله فى هذا المقال يمثل الحلقة العشرين فى سلسلة الكتب المسماة سايما التى تتخذ لها شعارا « الجامعة بين يديك » وهى سلسلة تمتاز بأنها تطالع قراءها دائما بالدراسات الجادة والبحوث العلمية الطريفة .

مفهوم العالم الثالث

ويدور موضوع الكتاب حول ما يسمى تجوزا بالعالم الثالث وأقول تجوزا لأن هذه التسمية فى الاصل قد أطلقت على الكيان الذى يشمل مجموعة من الدول « بقصد تصويرها على غير الحق » — كما يقول السيد ذو الفقار صبرى — « أنها تقف موقفا وسطا بين الكتلتين الكبيرتين، ليس من حيث العقيدة الاجتماعية أو من حيث النظام الاقتصادى، وهما اعتباران ايجابيان ، وانما من حيث هى أرض مشاع بين الكتلتين يدور على صفحتها صراع ، يتمثل من ناحية فى سيطرة استعمارية تزعزعت قواعدها بعض الشىء وفى الناحية المقابلة مبادىء شيوعية تبثها الكتلة الاخرى بين صفوف شعوبه » . .

والمؤلف رامون سيرانو لا يلقى بالا الى مسألة التسمية وان كان فى « ايضاح » سابق لمقدمة الكتاب يلمح الى أن العالم الثالث هو مفهوم مستحدث يمثل موقف مجموعة من الدول والشعوب تختلف بذاتها وخصائصها ومشكلاتها وآمالها عن باقى دول العالم ، ذلك العالم الشامل الذى انقسم منذ ما قبل ظهور العالم الثالث الى عالمين : العالم الشيوعى والعالم الراسمالى ، بحيث يتبين لنا أن فى هذا المفهوم ، يمتزج الاطار المادى بالاطار المعنوى ، ولذا يجد المؤلف نفسه فى مواجهة تساؤل حاسم عن مدى الشمول الجغرافى لهذا المفهوم ، فيعرض فى ايجاز وجهات نظر ثلاث : فنطاق العالم الثالث فى رأى بعض الكتاب يشمل كل البلاد المتخلفة ، وهو فى رأى

آخرين يشمل الدول التى تعتبر نفسها دولا محايدة — فاما الراى الثالث فيحصر العالم الثالث فى نطاق الدول الجديدة التى حصلت على استقلالها خلال السنوات التى تلت نهاية الحرب العالمية الثانية . والمؤلف يتفق مع الفئة الثالثة الا فيما يتعلق بادخاله عددا آخر من الدول لا ينطبق عليها هذا الاطار الثالث — يذكر من بينها مصر واثيوبيا وليبيريا وافغانستان ، وهو يرى مفهوم العالم الثالث مرادفا لمفهوم الكتلة الافرو آسيوية من حيث انها فى شمولها تتصف بانخفاض مستوى المعيشة فيها وبالرغبة فى تأكيد معنى السيادة وفى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالمناداة بالمساواة بين الشعوب والافراد وباجتناب المشاركة فى الحرب الباردة التى تستعر بين حين وآخر .

ظهور العالم الثالث

لقد قامت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية حركة عالمية هى بمثابة البركان الكبير ، فقد انطلقت الارادة الجماهيرية فى القارتين الافريقية والاسيوية تخلص شعوبها من ربقة الاستعمار وتهى دهورا من العبودية قاست تلك الشعوب خلالها صنوف الذل والوان العذاب . فقد كانت دوافع الاستعمار تتلخص فى حقيقة واحدة هى الانانية فى صور متعددة ، الاقتصادية والعسكرية والسياسية . والامثلة التى يقدمها لنا تاريخ الاستعمار لهذه الحقيقة لا حصر لها ، وقد يكفى لذلك أن نتتبع مراحل الاستعمار البريطانى التى ظهرت فيها الاطماع والانانية البريطانية منذ بدايتها فى صورة خطة قومية لتحقيق التوسع الامبراطورى التجارى . غير ان تلك العملية التاريخية الكبرى، عملية انهيار الامبراطوريات الاستعمارية بعد الحرب الثانية انما ترجع الى اسباب عديدة يمكن حصرها فى مجموعات ثلاث : اقتصادية ، وايديولوجية ، واجتماعية . فالاولى مهدت التربة ، والثانية وجهت الدعوة لعملية تقرير المصير فاما الثالثة — الاجتماعية — فقد جاءت القنطرة او الوسيلة الطبيعية لظهور الوقائع الشعبية التى تبلورت فى نمو الشعور الوطنى بضرورة الاستقلال واكتمال الارادة الجماعية الواعية لتحقيق هذه الغاية بين الشعوب التى كانت خاضعة للاستعمار .

ومجموعة الاسباب الاقتصادية لانهيار الامبراطوريات الاستعمارية يحددها المؤلف فى عناصر ثلاثة : اولا — النمو الاقتصادى الذاتى للمستعمرات . ثانيا — التغير التركيبى للتجارة العالمية . ثالثا — التحكم الرأسمالى المتزايد .

والاسباب الايديولوجية التى نشأت عنها وقائع الانطلاق التحررى يلخصها ايضا فى ثلاثة : اولا — النمو الثقافى والفكرى للاقليات المثقفة اى الصفوة . ثانيا — انتشار المبادىء الديمقراطية . ثالثا — وقوف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى مناسبات عديدة موقفا فى غير صالح القوى الاستعمارية التقليدية .

اما الاسباب الاجتماعية او الترسيبية ، وهى فى الواقع بمثابة الوسائل المؤدية لوقوع الحركة التاريخية فأهمها : اولا — تطور وسائل الاعلام والنشر . ثانيا — تطور وسائل المواصلات والاتصال . ثالثا — وقوع الحرب العالمية الثانية ذاتها .

وتلك التفريعات التى احطنا بها جميعا تندرج عند المؤلف فى اطار تناوله لمسألة سقوط الاستعمار ، وهى واحدة من أربع مسائل يناقشها وهو بصدد موضوع الفصل الاول من الكتاب وعنوانه « ظهور العالم الثالث » . والمسألة الثانية تدور حول آمال الشعوب وامانيها وتنحصر اساسا فى مبدأ المساواة الاجتماعية الذى تقفز معه المناقشة الى انتقالات سريعة منذ الثورة الفرنسية ، فالثورة الماركسية العمالية فى الاتحاد السوفيتى ، فثورة الفلاحين الصينية ، فثورات التحرير والاستقلال فى مختلف الدول الافرو آسيوية . ويتساءل المؤلف من خلال ذلك بالنسبة الى الشعوب التى عانت الاستعمار حين هبت ريح الثورات الاجتماعية فى أوربا : ما هى الوسائل التى توافرت لثورات تلكم الشعوب ؟

ويقول المؤلف بهذه المناسبة ان ميثاق الامم المتحدة يقرر ضمنا مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية لكل الافراد والشعوب ، وهو الامر الذى وافقت عليه واكدته لجنة حقوق الانسان فى سنة ١٩٥٢ ولجنة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية سنة ١٩٥٨ من خلال قراراتها التى يورد الكتاب عبارات منها تتفق مع المبدأ الذى سلفت الاشارة اليه .

وفى معرض الحديث عن آمال الشعوب ومطامحها نصادف قضية اخرى تتعلق بتقرير مبدا

اللاعنصرية ، يلمس المؤلف من خلالها النظرية النازية فى سمو العنصر الارى ، ويلمح الى موقف النازى من اليهود ، ثم ينتقل الى العنصرية فى افريقيا فيدينها ويستعير عبارة للرئيس نكروما وردت فى خطابه فى الدورة الافتتاحية للمؤتمر الافريقى الاول فى اكرا يقول فيها « اننا ننكر ونذين كل اشكال العنصرية ، فانها لا تسىء الى الذين تستخدم ضدهم فقط بل انها تفكك وتفسد الشعب الذى ينادى بها ويقف خلفها .. فان تلك الدول العنصرية انما تحفر قبرها بيدها » .

وينتقل الكاتب الى مناقشة مبدأ المساواة فى اطار آخر يتعلق بحقوق المواطنة وبالحريات الفردية كما وردت فى الفكر الاوربى خلال القرنين الماضيين ، كما يتعلق كذلك بعدم التمييز بين الشعوب ، يحصر بعض العوائق التى تحول دون اكتمال تحقيق مبدأ المساواة ، واهمها اذلال الشعوب واستغلال مواردها الاقتصادية وخداعها باشكال دستورية مزيفة وعميلة وايهامها بان تخلفها يقتضى انقيادها لقوى التحكم الاوربى . وهى فضلا عن انتقاصها حريات الامم والافراد ، تحول دون قيام تعايش دولى مستقر ، فكيف يستقر التعايش وقد تبلورت ظاهرة الجوع التى لم يلتفت اليها العالم خلال قرون عديدة حتى استفاقت فى القرن العشرين شعوب وأمم عانت من ويلاته دون أن تجار بالشكوى ، أو بالاحرى دون أن تستطيع أن تفتح فمها لتجار بالشكوى ، فاذا هى اليوم قد تحولت الى أمم ثائرة تدفعها مطامحها الجماعية الى التخلص من جوعها والى مناواة نفوذ الدول الغنية — وهى كما يقول لوئيانوبرينيا قد وجدت فى انتشار الوسائل الاعلامية الحديثة وفى امتزاج الشعوب خلال الحرب ، ما ايقظ فيها الوعى بالشقاء الذى تعانيه وبالجهل وبالعبودية التى تقيدها اغلالها .

والمذكرة التى حررها السكرتير العام للامم المتحدة داج همرشلد فى ١٩٦١/٨/١٧ ولم يقدر له ان يقراها قبل مصرعه ، تعيد الى الاذهان ما يقرره الميثاق العالمى من تاكيد « التساوى بين الناس رجالا ونساء وبين الدول صغيرها وكبيرها ، دون تمييز بسبب مركز الشخص او الدولة الناشىء عن قوتها او حجمها الاقليمى او عدد سكانها او مقدار ثرواتها » .

والميثاق قد وضع فى ضوء ذلك نظام الاصوات المتساوية للدول المستقلة ، كما انه من ناحية اخرى يدعو الى العمل على ضمان مستوى معيشة اعلى للشعوب وتوفير العمل للجميع والظروف الملائمة لتحقيق التقدم والانهاض الاقتصادى وهو ما ينعكس من حيث المبدا فى خطط وبرامج المعونة الفنية التى تقدمها الامم المتحدة .

وبرغم رفع شعار المساواة بين الامم دون تمييز ، تبين للدول المتخلفة أن استكمال استقلالها وحريتها أمر تكتنفه المصاعب الجمة ، وان تحقيق السلام والتقدم ، وهما غايتان دخلت الدول الحديثة حلبة الامم المتحدة للاسهام فى تحقيقهما ، يتطلبان عملا مستمرا وجهدا شاقا لا يقل عما يقتضيه الحصول على الاستقلال وصيانة أركان السيادة .

مشكلات العالم الثالث

ويعالج المؤلف فى الفصل الثانى من الكتاب مسائل أربعا تحت عنوان « المحددات الحاسمة » اى الخصائص والعوامل المباشرة فى تبلور كيان العالم الثالث :

المسألة الاولى تختص بالتخلف الاقتصادى . والمسألة الثانية تختص بالتزايد السكانى . والمسألة الثالثة تختص بنفوذ الصفوة وايديولوجيتها . والمسألة الرابعة تختص بظاهرة الميل الى الاستهلاك .

وهو يقرر منذ البداية أن عبارة التخلف الاقتصادى ليست مصطلحا موضوعيا بل مفهوما نسبيا مقارنا ، فالى أى مدى يصدق وصفنا لامة من الامم بالتخلف ؟ تلك مسألة نسبية تخضع لمقارنة هذه الامة بأمة أخرى اكثر تطورا من الوجهة الاقتصادية ، ومن الدول التى تعتبر ذات نمو متقدم الولايات المتحدة الامريكية ومعظم بلاد غرب أوربا واستراليا وكندا ، وقد يمكن ادخال اليابان فى هذه الزمرة المتقدمة .

أما البلاد ذات النمو المتوسط — حسب تقدير ايوجين استيلى **Eugene Estale** عام ١٩٦٠ — فهى الاتحاد السوفيتى وجزء من الكتلة الشرقية والجزء الباقى من أوربا الغربية الذى لم يدخل فى عداد الدول المتقدمة ، كذلك بعض بلاد أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا ويضيف استيلى اليها اسرائيل .

يبقى بعد ذلك حوالى ثمانين دولة تضم اكثر من الفى مليون نسمة تعتبر جميعا ذات تطور غير كاف أو بالاحرى تعتبر فى حالة تخلف .

والواقع أن معظم بلاد العالم كانت متخلفة حتى القرن ١٨ وهو ما يفسره المؤلف بأن الدرجة الحالية للتطور انما تقوم على مدى القدرة الصناعية أى الطاقة التحولية لبلد من البلاد ، او احيانا القدرة التجارية المستندة اصلا الى طاقة صناعية تحولية . فمنذ قيام الثورة الصناعية يمكن القول بأن تحسنا شاملا قد اخذ فى الانتشار على سطح الارض فى اطار التفاوت الذى المعنا اليه .

على ان التخلف الذى ساد معظم ارجاء العالم فيما قبل القرن ١٨ ليس هو التخلف نفسه الذى نلمسه فى ثلثى اقطار العالم المعاصر « فالمقارنة بين هذا التخلف وذاك — كما يقول ب . ث . باور Bauer, B.B. — هو امر يكتنفه الخداع والخطأ . فزياده النمو الاقتصادى والتكنولوجى فى اوربا الغربية منذ القرن ١٨ فى راى باور ، جاء ثمرةتقدم بطىءولكنه مستمر فىالمجالينالمذكورين. وهو تقدم قد لا يوجد فى بعض الدول المتخلفة ، بل لا توجد فى بعضها بشائره حتى اليوم . والنظم السياسية والاجتماعية فى اوربا الغربية تطورت خلال فترة طويلة بدأت منذ القرن العاشر واتسمت حينا بالميل الى التجريب وحينا آخر بتطبيق نظريات اقتصادية تحتاج الى المثابرة والصبر لتكتشف نتائجها فى المدى الطويل . وقد عرفت تلك البلاد حينذاك صورة من الانظمة المصرفية وقامت فيها بعض اسواق المال وتحقق المتعاملون من جدوى التزام صفة الوفاء بالتعاقدات التى يبرمونها فيما بينهم » .

ويتساءل المؤلف فيما يتعلق بالبلاد التى لم تحقق قدرا كافيا من النمو .

ما هى خصائص هذه البلاد المتخلفة ؟

وما مقياس هذا التخلف الاقتصادى ؟

وما هى النتائج المترتبة عليه ؟

ويستعير الاجابة من الاقتصادى ك . ك كوريهارا K.K.Kurihara. الذى يحدد سبع خصائص يقوم بعضها مترتبا على البعض الاخر ، هى انخفاض الدخل الفعلى ، ونقص الثروات الطبيعية ، وعدم كفاية رؤوس الاموال ، والتخلف التكنولوجى ، والبطالة الهيكلية ، وعدم المساواة فى توزيع الدخول ، والاستدانه من الخارج .

وتؤكد الدراسة التى نشرتها الامم المتحدة حول « الوضع الاقتصادى فى أوربا فى ١٩٦٠ » انه « ليس هناك تحديد قاطع بين البلاد المتطورة ، والبلاد التى فى طريق التطور ، والبلاد المتخلفة . غير ان البلاد المتخلفة والتى ما تزال فى طريق التطور توجد فى اجزاء من أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا مع استثناء اليابان والدول الاسيوية الاعضاء فى السوق الشرقية ، كالصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية ومنغوليا » .

فأما عن الاسباب التى ادت التى تفاقم حالة التخلف الاقتصادى فيحصرها صامويلسون Samuelson فى عدة عوامل اهمها :

الفرق الشاسع بين مستوى الحياة لدى الشعوب الغربية الصناعية ومستوى حياة الشعوب المنتجة للمواد الاولية ، والصراع الايديولوجى ، والشعور الواعى بقسوه الفقر .

وينبه سيرانو قارىء كتابه الى أن العملية الاقتصادية تقوم على التوازن بين الطاقة الانتاجية والطلب الفعلى ، أى بين القوى الكفيلة بانتاج السلع والقوى التى تكفل لها قدرتها الشرائية الحصول على هذه السلع ، هادفا من ذلك الى القول بأن التنمية الاقتصادية تؤدى الى زيادة الجانبين وتنمية كل من العاملين اللذين يمثلان طرفا التوازن ، بحيث أن التنمية تحاول زيادة الانتاج ، ويحدث فى الوقت نفسه تلقائيا أن يزداد حجم الاستهلاك ، وهو يعزو ذلك الى ما يذكره نقلاعنتوماسبيدالترسينو Tomas Vidal Terceno من أن (النمو الاقتصادى لبلد من البلاد بغض النظر عن الاعتبارات الفزيقية والمادية ، هو حالة سيكلوجية من حالات الوعى الجمعى يقوم جذريا على اساس تكوين عقلى أسمى ومستوى ثقاف وتكنولوجى اكثر تقدما للمجموعة البشرية التى نأخذها فى اعتبارنا) .

ويحاول المؤلف تحديد الخصائص التى تتسم بها الزراعة المتخلفة فيحصرها فى العناصر التالية :

اولا : الاعداد الكبيرة من السكان فى الانشطة الزراعية وتتراوح نسبتهم بين ٦٠٪ ، ٩٠٪ من مجموع السكان . ويضرب المؤلف أمثلة على هذه النسبة فيقول انه فى ج . ع . م تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان ٦٥٫٤٪ وفى الهند ٧٣٫٩٪ وفى باكستان ٧٩٫٥٪ وفى

٧٢٨
بورما ٧٠٪ وفى اندونيسيا ٦ر٧٢٪ وفى تايلاند ٨٥٪ .

ثانيا : الدخل الفردى الضئيل بسبب ضآلة الدخل العام .

ثالثا : التوزيع غير العادل للرقعة الزراعية .

رابعا : نقص الادوات الحديثة للانتاج الزراعى .

خامسا : عجز عمليات تسويق الانتاج الزراعى .

سادسا : عدم تصنيع الانتاج الزراعى .

سابعا : تفشى البطالة .

ثم يتحول المؤلف من هذا الحصر الى دراسة الجوانب المختلفة لمسالة التزايد السكانى ، فينقل عن « الكتاب السنوى للدراسات السكانية » الذى تصدره الامم المتحدة ، أن الزيادة السنوية فى السكان فى العالم يبلغ حدها الادنى ٤٦ مليون نسمة فى العام ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم الى ٥٥ مليونا . وقد وصل تعداد سكان العالم الى ٢٩٠٠ مليون نسمة فى عام ١٩٥٩ وزاد فى عام ١٩٦٠ الى ٣٠٠٠ مليون ، ويعمد المؤلف بعد ايراد الشواهد والاحصاءات عن الزيادة السكانية الى التساؤل فى دهشة : كيف نستطيع أن نحتفظ بهدوئنا ونحن ازاء ميلاد مائتى طفل فى كل دقيقة واحدة ؟ ! الا يبعث الدهشة أن تبلغ الزيادة فى عدد المواليد فى دولتين آسيويتين هما الصين والهند ٥٠ ، ٣٤ طفلا فى كل دقيقة على التوالى ؟ !

وقد يكون من الملائم أن نعود القهقرى لنقف قليلا عند مقدمة الكتاب التى يتساءل فيها المؤلف : هل تدرك اوربا أن بقاءها واستمرار حضارتها متوقف على حياة الفى مليون نسمة تمسهم مشكلة الجوع مساسا مباشرا ؟ ذلك ان المشكلة اليوم انما يقوم جوهر قياسها على الخبز والجبن فالنفس الانسانية لا تستطيع الاستمرار بقيد الحياة دون أن يتوافر لها الف ومائتى سعر حرارى يوميا وثلثا سكان هذا العالم لا يجدون هذا القدر من الوحدات الحرارية : فهل يدرك الاوربى حقيقة هذا الوضع ؟ وهل يحس به فى اعماقه ؟

لا ينكر احد حق البلاد البائسة والمتخلفة فى تحقيق مستوى حياة افضل ، ولكن المجتمع الاوربى يقف ازاء تلك المشكلة الانسانية الرئيسية وكأنه يقول : (لقد صنعت كل ما هو كائن اليوم فى حضارتى بيدى ودون معونة من أحد ولقد عرفت الحرب اكثر مما عرفت السلام واشتغلت من أجل بناء حضارتى بملايين العقول من ابنائى ولقدغزا رجالى مجاهل العالم . .فهل انا بعد هذا مسئول عما لم يحققه الاخرون لانفسهم ؟) ولعله جدير بنا هنا أن نتساءل من جانبنا : اذا كان هذا هو لسان حال المجتمع الاوربى فما اشد ذلك القول ضلالا وخداعا !! . فهل لا يعى ما قدمت حضارات الشرق واديانه الى حضارة المجتمع الاوربى المعاصر ؟ وهل نسى حقا من هم الضحايا الحقيقيون للحرب التى عاشها المجتمع الاوربى ، وكم من ابناء افريقيا وآسيا بذلوا دماءهم انسياقا للاوربى أو دفاعا عن قضية وايديولوجية تهيأت لهم عدالتها ولم يستفد من كفاحهم سوى الرجل الاوربى فى النهاية ؟

واذا كان الاخرون — أى ابناء القارات الاخرى — قد تخلفوا عن تحقيق حياة ورفاهية تماثل تلك التى حققتها أوربا فما أجدرنا أن نتساءل عن الاسباب والظروف التى عاقت شعوب افريقيا وآسيا منذ قرنين عن السير فى ركب الحضارة ، خاصة وان بعض هذه الشعوب كان لهاحضارات أعرق واكثر اصالة من حضارات سائر شعوب أوربا ؟ ولن يختلف اثنان فى جوهر الاجابة عن هذا التساؤل : انه الاستعمار . الاستعمار هو المسئول عن شل وتعويق تيار التقدم واستمرار التجربة الحضارية فى الشعوب الافرو آسيوية ، والكفاح ضد الاستعمار ومن اجل البقاء هو الذى استنفد طاقات تلك الشعوب وحال دون أن تستطيع تحقيق رفاهية وتطور على مستوى رفاهية وتطور المجتمع الاوربى ، خاصة وأن الاوربى المستعمر قد بنى حصن رفاهيته على الامكانيات والثروات التى سلبها من البلاد التى استعمرها وشيد اساس حضارته على اشلاء وجثث الملايين من ابناء القارتين الذين ازهقت ارواحهم وهم يناضلون ضد استعباد الاوربى لهم، أو جنبا الى جنبه دفاعا عن حرياته وحضارته التى حاقت بها المخاطر .

ونعود الى رامون سيرانو مؤلف الكتاب وهو يتناول مشكلة الجوع فى العالم الافرو آسيوى ويرفع راية الخطر ازاء الزيادة السكانية الهائلة فى القارتين ، مؤكدا أن الشعوب المتخلفة تداخلها

اليوم رغبة أكيدة فى الا تظل كذلك ، وهى تناشد الشعوب المحظوظة فى مرارة بالغة ان تقدم لها يد العون . لكن الانسان المحظوظ يبدو غير مكترث ، لا يعنيه كثيرا كما لم يعنه ابدا الفاقة ولا التعاسة التى تحيط بثلثى البشرية . واذا كان قد انفعل احيانا فقط كان انفعاله على نحو ضئيل وتحت تأثير الدهشة ازاء انبثاق القوى المستقلة فى العالم الثالث وانطلاق الكيان المؤتلف الذى يضم الملايين الكثيرة التى تقف على قدم المساواة موقف الند للند مع سادة الامس ، والتى تفوق ملايين الشعوب المتقدمة عددا ويرتفع زئيرها مزمجرا فى وجه شعوب الاستعمار كأمم تحرمها لذة النوم الهادىء الذى نعمت بها دهورا طويلة وهى تستمتع بالسيادة دون الاخرين بل وعليهم .

الامم المتحدة والعالم الثالث

وبرغم ما نادى به ميثاق الامم المتحدة من ضرورة التعاون والاخاء بين البشر من اجل السلام والرخاء العالمى ، فان ثمرات ذلك فى جملتها لم تخرج عن نطاق الالفاظ الجوفاء والمجاملات السياسية التى تحجب حقيقة الانانية التى تضمرها القوى التى فقدت معظم سيطرتها على العالم الافرو آسيوى .

ويستطرد المؤلف فى مناقشة علاقات البلاد المتخلفة فى افريقيا وآسيا بمنظمة الامم المتحدة وبكتلتى الغرب والشرق فى اطار المعونة الاقتصادية والفنية التى تتلقاها تلك البلاد ، على اعتبار أن من واجب القوى الكبرى فى العالم ان تعمل على تضييق مدى الاختلاف فى مستوى الحياة بين المجتمعات المختلفة بمساعدة الدول المتخلفة على تغيير وجه الحياة فيها نحو الافضل . فيذكر فيما يتصل بعلاقة العالم الثالث بالامم المتحدة ، ان دخول الدول حديثة الاستقلال الى هذه المنظمة قد احدث تغييرا كبيرا فى استراتيجية السياسة الدولية من حيث انتهاء احتكار العنصر الابيض للمقدرات العالمية ، وانه من الممكن التمييز بين مجموعتين من البلاد الافرو آسيوية فى الامم المتحدة . الاولى اقرب فى نزعتها الى الغرب واكثر عداء للشيوعية ، والثانية ابعد عن الغرب واكثر ميلا الى سياسة الحياد . والحياد هنا ليس فى اطار المفهوم التقليدى بل هو تعبير عن موقف متوسط فى الاستراتيجية العالمية ، على ان تشمل المجموعتين يلتئم بما لا يقل عن خمسين صوتا عندما يتعلق الامر بمهاجمة الاستعمار والدفاع عن المساواة بين الشعوب ومساعدة البلاد النامية حديثة الاستقلال .

وفيما يتصل بمعاونة الامم المتحدة لدول العالم الثالث،يجدر الاشارة الى ان المجلس الاقتصادى والاجتماعى وهو الجهاز الثالث الهام فى تلك المنظمة ، يهدف فى اطار الغايات العامة للمنظمة الى « تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى ورفع مستوى حياة الشعوب » وهو ما تنص عليه مقدمة ميثاق الامم ، كما ان الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق تحدد عناصر معينة — تحت عنوان التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى — تستهدف خلق الظروف الصالحة فى العلاقات السلمية بين الامم وجملتها اربعة عناصر :

١ — تحقيق مستوى معيشة اعلى وعمل دائم للجميع وظروف ملائمة للتقدم والنمو (المادة ٥٥)

٢ — حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والصحى . وغيرها من المشكلات الخاصة بالتجارة والتعاون الثقافى والتربوى .

٣ — الاحترام العام لحقوق الانسان والحريات الاساسية .

٤ — عمل دراسات وتقارير متعلقة بالمسائل الدولية واصدار توصيات للجمعية العامة وللاجهزة المتخصصة (المادة ٦٢) .

وازاء عدم وصول الدول الاعضاء الى نفس مستوى المعيشة عمدت الجمعية العامة للامم المتحدة فى سنة ١٩٤٦ الى تكليف المجلس الاقتصادى الاجتماعى بـ « استقصاء الطرق والوسائل الكفيلة بمد البلاد المتخلفة بالارشادات والمعونة الفنية بمساعدة الاجهزة المتخصصة فى المجال الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للدول الاعضاء التى ترغب فى ذلك » . ويعرض المؤلف الى تعداد هذه الاجهزة المتخصصة والتى تشرف على تقديم المعونة الفنية والارشادات الملائمة للدول التى تبدى الرغبة فى ذلك .

ثم ينتقل الى العلاقة بين العالم الثالث والغرب، فيذكر ان المساعدات التى يقدمها الغرب قد تكون مساعدات مباشرة كتلك التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية ، ومساعدات غير مباشرة كتلك التى تقدمها منظمة السوق المشتركة OECE ومن الملاحظ ان المعونة الغربية يمكن وصفها بأنها معونة متعددة الاطراف اذ يقوم نوع من السباق بين دول الغرب على منح هذه المعونة بالشروط التى يحددها كل طرف . وهذا يقابله فى علاقة العالم الثالث بالكتلة الشرقية ما يمكن أن يسمى بالمعونة الثنائية التى تقدمها الكتلة الشرقية الى البلاد ذات الوضع السياسى غير الملتزم اى التى لا تربط نفسها باجهزة عسكرية وسياسية غربية تتخذ بطبيعة الحال موقفا عدائيا من الكتلة الشرقية .

ويقول أن من المعروف أن الاتحاد السوفيتى يقدم معونته الفنية الى كل من الهند وبورما واندونيسيا وسيلان والج . ع . م وسوريا والعراق واليمن وافغانستان وغانا وغينيا واثيوبيا والمغرب وقد بلغت جملة هذه المعونات فى عام ١٩٦٠ ما يوازى ٢٥٠٠ مليون دولار . ومن الملاحظ ان اسلوب المعونة السوفيتية يتميز عن نظام المعونة الغربية بأن القروض السوفيتية تقدم بالروبل الروسى وانها لا تشمل تقديم منح أو هبات .

وانواع المعونات التى تتلقاها الدول المتخلفة ثلاثة وهى : المعونة الفنية ، والمعونة التمويلية والمعونة التجارية ، وهذه الاخيرة شائعة فى برامج المعونة الامريكية والمعونات التى تقدمها السوق المشتركة والكمنولث ، بينما تقدم الكتلة الشرقية معونات فنية وتمويلية ، اما الامم المتحدة فتقدم معونات من هذين النوعين .

ثم ينتقل المؤلف فى الفصل الرابع الى موضوع الصراع الايديولوجي وموقف العالم الثالث منه ، فيضع فى صدر هذا الفصل قول الرئيس عبد الناصر (اننى اعتقد ان الاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادى بل اسلوب حياة ، وكذلك الشيوعية فهى اسلوب للحياة ، وثمة فروق كبيرة بين الاسلوبين . لقد كان لدينا اقطاع واستعمار متهالك وكان خمسة فى المائة فقط من سكان البلاد يتمتعون بكل شيء ، اما باقى الشعب فكان محروما حتى من الضروريات فاتجهنا لحل هذه المشكلات الطبقية بالطرق السلمية وليس باساليب العنف والقوة وبذا تتوافر لنا الفرص لجمع شمل الطبقات وتذويب الفوارق فيما بينها) .

ثم يعرض لتمييز مفهوم القومية عند دول العالم الافرو آسيوى من المفاهيم التقليدية فيقول ، ان مفهوم القومية الافرو آسيوية قد ارتبط بالكفاح ضد الاستعمار الاجنبى ، فهى فضلا عن كونها تاكيد للذات وللخلاص من العبودية ، تستهدف تحقيق الرفاهية لشعوبها ، فهى تمثل قومية التعاون الدولي والسلام البناء المؤمن بدور الامم المتحدة ، فأما اخطر مشكلة تواجه كل تلك القوميات الجديدة فهى مشكلة العدالة الاجتماعية .

وفى طريق البحث عن حل لهذه المشكلة ، لا تريد الشعوب الافرو آسيوية الوقوع فى اخطاء الراسماليات الغربية ، وهى ايضا لا تريد الوقوع فيما مرت به الثورة الشيوعية الروسية من ظروف،فضلا عن أن تلك الشعوب يؤدى الايمان الديني والتمسك بالتقاليد دورا هاما فى حياتها ، فهى لا تريد المادية التاريخية التى تتجاهل الايمان، ولا تريد المادية العملية التى يترتب عليها – كما يقول المؤلف – الوان من الظلموتثير احط الغرائز ، وانما تريد هذه الشعوب صيغة اقتصادية واجتماعية يتوافر فيها التوزيع الاعدل للثروة ، مع احتفاظها بجوهر عقائدها وتقاليدها وصيانة الحريات الانسانية الاساسية . انها تريد نظاما ينتمي الى الاصول الاشتراكية ويتفق مع مقدسات الشرق وخبراته الحضارية . وهى لا تريد ان تجد نفسها مشدودة الى صراع لا تنتمى الى اطرافه ولا مصلحة لها فى الانتماء أو الدخول فيه ولهذا اختارت لنفسها موقفا اطلقت عليه اسم : الحياد الايجابى، .

والحياد الإيجابى سياسة دولية ، يرجع تاريخها الى عام ١٩٥٥ فى مؤتمر باندونج وقد تحددت معالمها منذ ذلك الوقت وحتى انعقاد مؤتمر عدم الانحياز – وهو تعبير آخر عن السياسة نفسها – الذى عقد فى بلجراد فى شهر سبتمبر من عام ١٩٦١ ..

والفصل الخامس من الكتاب يتناول استعراضا تاريخيا لمحاولات الوحدة والالتئام الافرو آسيوى وترجع بداية قيام محاولات وحدوية فى العالم الثالث الى ما قبل مؤتمر باندونج منذ كفاح البلاد العربية لنيل حريتها ومحاولاتها جمع كلمتها الى التقائها ببعض الدول الاسيوية داخل الامم المتحدة لتكوين المجموعة العربية الاسيوية التى كانت تضم مصر واليمن وسوريا ولبنان والسعودية والعراق وايران وافغانستان وباكستان والهند واندونيسيا وبورما ، فلما أن وصلت كل من ليبريا والحبشة الى مسرح المنظمة الدولية انصهرت المجموعة السابقة فى المجموعة الافرو آسيوية وظهرت معالم سياستها بأنها عدم الانحياز فى اى مشكلة معروضة لاى من الكتلتين التى كانت قد اشتدت فيما بينهما وطأة الحرب الباردة .

ومن جهة اخرى تتوالى الالتقاءات خارج الامم المتحدة على أرض القارتين المناضلتين فى باجيو وفى بان شيلا وفى كولومبو ثم فى باندونج ، ويعكس الرئيس الاندونيسي احمد سوكارنو ظروف لقاء باندونج فى كلمات قليلة قائلا (ان وحدتنا تقوم على آلامنا المشتركة ونحن نكافح للتخلص من عبودية الغرب ، وعلى كراهيتنا المشتركة للاستعمار سواء بصورته القديمة او الجديدة) ولقد كان مؤتمر باندونج هو الميلاد الحقيقى للعالم الثالث الذى التقت شعوبه بعد حوالى سنتين فى مؤتمر الشعوب الافريقية الاسيوية فى القاهرة . فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، وكانت قرارات باندونج قد اثبتت فاعليتها فى مواقف عديدة ، منها تحقيق الاستقلال لتونس ومراكش وغانا وتعبئة الرأى العام العالمى ضد قوى العدوان فى معركة السويس التى لم تكن فى الواقع تعنى مصر وحدها بل كانت معركة جميع الشعوب المطالبة بحقها فى الحرية وفى السيادة وفى حياة افضل .

وفى اعقاب مؤتمر القاهرة المذكور عقد مؤتمر اكرا سنة ١٩٥٨ وهو الذى دعا اليه رئيس غانا فى اعقاب حصولها على استقلالها وحضرته كل من مصر واثيوبيا وليبريا وليبيا ومراكش والسودان وجنوب افريقيا وتونس . وكان ذلك اول مؤتمر كبير يضم دول افريقيا المستقلة ، وفضلا عن تأكيد الدول التى ضمها هذا المؤتمر انها حريصة على التزام المبادىء الخمسة الرئيسية التى اقرها مؤتمر باندونج ، وهى : عدم الاعتداء ، وعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى ، والمساواة ، والمنفعة المشتركة ، والتعايش السلمى ، فقد بحثت فى اكرا عددا من المسائل تنحصر فى تعرف المشاكل الافريقية وتبادل الرأى فيها ، والعمل على تعزيز استقلال الدول الاعضاء ، وصيانة وتقوية الروابط الاقتصادية والثقافية بينها ، والبحث عن الوسائل اللازمة لمساعدة البلاد التى لا تزال ترزح تحت اى صورة من صور الاستعمار ، ومناشدة الدول الكبرى أن تنزع سلاحها لتنقذ العالم من الدمار ، واخيرا الازمة العنصرية التى اتخذت شكلا خطيرا على مسرح الاحداث الدولية .

ويسير الركب قدما من الدار البيضاء وبرازافيل الى تونس الى اكرا وبلجراد الى القاهرة مرة اخرى ، وتلعب تيارات المد والجزر دورها ، ويتأثر كيان الوحدة الافريقية الاسيوية بين حين وآخر بما يطرأ من احداث ، وتتعرض لضغوط مختلفة من الداخل والخارج ولكن الصعاب تصهرها فى بوتقة التجربة ، وتكشف عن صلابة عودها ازاء المخاطر ، وتعمل على بلورة السياسة الافرو آسيوية التى قامت على اساس مكين من متطلبات شعوب القارتين وآمالها وآلامها المشتركة ووعيها العميق بمسئوليتها التاريخية ازاء ما يحيق بالانسانية من ازمات وكوارث ، يزيد حدتها وخطرها صراع الايديولوجيات وتطاحن القوى الكبرى فى العالم وتحركها الانانية والاطماع وتعميها نشوة القوة والبطر والتخمة ، وتصم آذانها عن أن تسمع أنين مئات الملايين من البشر الذين يعانون من قسوة الحاجة والفاقة والجوع والمرض ويتطلعون الى الحياة الكريمة والى الحرية والعدل والكفاية .

د. احمد محمد ابوزيد



أفريقيا فى الأمم المتحدة

— Africa and U.N.

— T. Hovet.

— U.S.A., 1963.

فى هذا الكتاب الذى صدر عام ١٩٦٣ ، يقدم هوفيت الاستاذ بجامعة نيويورك دراسة لوضع افريقيا فى الامم المتحدة من تحليله لتصويتها فى الجمعية العامة ، وسنطور معلوماته من اواخر عام ١٩٦٢ حتى صيف ١٩٦٥ اى مع بدء الدورة العشرين كزيادة عدد الدول الافريقية الى ٣٦ ، واندماجهـا فى مجموعة واحدة عقب مؤتمر اديس ابابا سنة ١٩٦٣ ، وزيادة نسبة تمثيل الدول الافريقية فى مجلس الامن والمجلس الاقتصادى الاجتماعى ، ودورها فى اصدار قرار تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وفى حل الازمة المالية فى الدورة التاسعة عشرة .

اولا : ظهور افريقيا فى الامم المتحدة

وصل عدد الدول الافريقية فى الامم المتحدة الى ٣٦ دولة اى بنسبة ٣١٫٥٪ من عدد الدول الاعضاء . بينما كانت افريقيا ممثلة عام ١٩٤٥ — عام انشاء المنظمة الدولية فى سان فرانسيسكو — بثلاث دول فقط هى مصر واثيوبيا وليبريا .

ولما كانت الامم المتحدة تتكون من كتلة دولية واحدة هى الكتلة السوفيتية — ومجموعات نجد أن عضوية الدول الافريقية الجديدة ظهرت فى مجموعات كالمجموعة الافريقية ومجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل ، وظهرت عضوية بعض الدول الافريقيـة فى المجموعة العربيـة ومجموعة الكومنولث وكل الدول فى المجموعة الاسيوية الافريقية باستثناء جمهورية جنوب افريقيا التى لا تنتمى الى اى مجموعة فى المنظمة رغم أنها كانت عضوا فى مجموعة الكومنولث حتى سنة ١٩٦١ .

وكان ذلك قبل الوحدة الشاملة فى اديس ابابا عام ١٩٦٣ .

١ — المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة :

وقد تكونت عقب المؤتمر الاول للدول الافريقية المستقلة عام ١٩٥٨ وكان عدد دولها فى بادىء الامر ثمانى وصلت اليوم الى ست وثلاثين دولة افريقيـة .

والنمو فى المجموعة الافريقية تم فى صورة اكبر من النمو فى المجموعة الاسيوية حتى أن الدول الافريقية اصبحت تمثل ٦١٫٥٪ من عدد دول المجموعة الاسيوية الافريقية .

والمجموعة الافريقية تعمل على اساس قيام هيئة تنسيق وسكرتارية . وهيئة التنسيق تتكون من الممثلين الدائمين للدول الافريقيـة فى الامم المتحدة ، وتجتمع مرة على الاقل كل شهر ، ومن حق اى عضـو أن يطلب عقد الاجتماع . ورئاسة الاجتماعات دورية طبقا للترتيب الابجدى للاسماء ، ومهمتها تهيئة الجـو للاستشارات المتبادلة واستطلاع وجهـات النظـر وتبـادل

المعلومات والتعاون فى المسائل المشتركة للاعضاء .

وتتكون السكرتارية من اربع دول افريقية ، ومن حق أى دولة عضو ان ترسل مراقبا لحضور اجتماعات السكرتارية وتجتمع مرتين على الاقل اسبوعيا ، وينتخب اعضاء هذه السكرتارية لمدة سنتين بشرط تجديد نصف العدد سنويا . والسكرتير التنفيذى يعين بواسطة هيئة التنسيق من بين اعضاء السكرتارية لمدة سنة ويجوز اعادة تعيينه ، ومهمتها فحص القرارات والتوصيات التى يتم اقرارها فى المؤتمرات الافريقية وان تقدم بناء على هذا مقترحاتها الى هيئة التنسيق بشأن تطبيق هذه القرارات والتوصيات فى نطاق العمل بالامم المتحدة .

وتقوم ايضا باعداد تقارير ودراسات فيما يعهد اليها من شئون . وفى كل دورة للجمعية العامة تقوم هيئة التنسيق بدراسة جدول الاعمال وتناقش المقترحات ومتطلبات العمل من تحضير خطب لدعم القرار اثناء عرضه على الجمعية العامة ، أو شرح وجهة نظرها للاعضاء الاخرين فى الجمعية العامة كما حدث بالنسبة الى مشكلة التجارب الذرية الفرنسية فى الصحراء فى الدورة الثالثة عشرة — او ارسال ممثلين الى الدول كما حدث بالنسبة الى مشكلة الجزائر اذ ارسلت المجموعة ممثلين الى دول امريكا اللاتينية والدول الاسكندنافية فيه .

ومن اهم وظائفها ان تكفل للدول الافريقية التمثيل الجدير بها فى هيئات الامم المتحدة القيادية كمجلس الامن والمجلس الاقتصادى الاجتماعى .

٢ — مجموعة برازافيل

نظمت هذه المجموعة رسميا عقب افتتاح الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة فى سبتمبر سنة ١٩٦١ كنتيجة مباشرة للقرار الذى اتخذ فى مؤتمر تاناناريف واشتركت فيه الدول الاتية :

تشاد — جابون — افريقيا الوسطى — داهومى — ساحل العاج — الكونغو برازافيل — مدغشقر — النيجر — موريتانيا (وكانت هذه الدول اعضاء فى الجماعة الفرنسية سنة ١٩٥٨) وحصلت على استقلالها خلال صيف ١٩٦٠ وقبلت فى الامم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ مكونة مجموعة غير رسمية ثم انضمت اليها السنغال فى ٢٨ سبتمبر . ويمكن القول ان هذه المجموعة كانت منحازة الى فرنسا لان ممثليها كانوا لقلة خبرتهم بالشئون السياسية يجتمعون مع ممثلى فرنسا لمناقشة القضايا والمسائل العامة طبقا لما اقر فى مؤتمر ابديجان ABIDJAN فى اكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وظهر هذا الاتجاه واضحا فى الاقتراح الذى قدمته المجموعة فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ الخاص بمشكلة الجزائر والمؤيد لفرنسا ضد جبهة التحرير .

وكان العمل ينسق بواسطة سكرتارية انشئت عقب مؤتمر بانجو BANGUI فى مارس سنة ١٩٦٢ .

وانضمت الى هذه المجموعة الكمرون والكونغو ليوبولدفيل وايضا السنغال فى يونيو سنة ١٩٦٣ . وعقب مؤتمر اديس ابابا سنة ١٩٦٣ اجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقى الملجاشى فى يوليو من العام نفسه وأعلن اعضاؤه ان الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج التدريجى فى منظمة الوحدة الافريقية . وفى الاجتماع الذى عقد فى دكار فى مارس سنة ١٩٦٤ أعلن تحويل المجموعة الى منظمة اقتصادية ، ولكنها ما زالت محتفظة بصورتها السياسية .

٣ — مجموعة الدار البيضاء

نظمت هذه المجموعة على اثر مؤتمر الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ . ودولها هى : ج . ع . م وغانا وغنيا ومالى والمغرب . وبدات المجموعة نشاطها فى الامم المتحدة فى مارس سنة ١٩٦١ ، وليس لها هيكل رسمى ، ونجاحها فى الامم المتحدة يعتمد على تماسكها الشديد . وفى عام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ اصبحت غانا و ج . ع . م عضوين غير دائمين فى مجلس الامن . ولكن انتخاب ج . ع . م كان عن المقعد الخاص بالشرق الاوسط وغانا عن مقعد الكومنولث . وبعد منظمة الوحدة الافريقية ذابت تماما هذه المجموعة داخل المجموعة الافريقية الكبيرة .

٤ — التجمعات الاخرى

نظمت بعض الدول الافريقية جزئيا فى مجموعات أخرى غير افريقية كالمجموعة الافرو آسيوية التى تضم كل الدول الافريقية وتزيد نسبة العضوية فيها على ٥٠٪ من المجموع الكلى لاعضاء المنظمة الدولية . والمجموعة العربية واعضاؤها من الدول الافريقية الجزائر وليبيا ومراكش والسودان وتونس و ج.ع.م .

٧٣٤
والمجموعة الثالثة هى الكومنولث وفيه غانا ونيجيريا وسيراليون وتعتبر هذه المجموعة اقل المجموعات تماسكا فى الامم المتحدة .

وبالاضافة الى هذه التجمعات من الدول الافريقية الاعضاء نتيجة عضوية دولها فى مجموعات اخرى ، نجد تجمعات أخرى تمخضت عنها اجتماعات دولية . كدول منروفيا ولاجوس والدول الاستوائية ومجموعة دول الوفاق ودول بالجراد واتحاد غانا وغنيا ومالي . وقد ذابت هذه التجمعات فى المجموعة الافريقية عقب مؤتمر اديس ابابا ومنظمة الوحدة الافريقية .

ثانيا : دور المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة

ان ظهور دول افريقيا فى الأمم المتحدة كدول مستقلة ليس شيئا عاديا ، فبينما لم تذكر افريقيا مطلقا فى الدورة الاولى للجمعية العامة نلاحظ زيادة نسبة القرارات المتعلقة بالقضايا الافريقية بعد تكوين المجموعة الافريقية ، ففى الدورة السادسة عشرة كان ٢٠٪ من القرارات تتناول قضايا افريقية بطريق مباشر و ١٢٪ تتصل بها بطريق غير مباشر .

ويتوقف مدى تأثير المجموعة الافريقية على قرارات المنظمة وتوجيهها حسب السياسة التى تعتنقها وعلى مدى تماسك الدول الافريقية واتفاقها على هدف واحد .

١ ــ مدى تماسك المجموعة الافريقية :

وهنا يتساءل المؤلف :

(أ) هل ساعد تزايد دول المجموعة على تكوين صوت موحد فى القضايا العالمية ؟

(ب) ما مدى تماسك المجموعة بالنسبة للموضوعات المختلفة ؟

(جـ) هل هناك صوت افريقى واحد ام اصوات متعددة بتعدد المجموعات ؟

بالنسبة الى السؤال (أ) ، ترتب على تزايد الدول الافريقية بعد تكوين المجموعة سنة ١٩٥٨ انخفاض نسبة الاصوات المتماسكة من ٤ر٣١٪ الى ٨ر٢١٪ وانخفاض الاصوات المتماثلة ، من ٤ر٥٢٪ الى ٧ر٣٦٪ ، وارتفاع نسبة الاصوات المنقسمة من ٢ر١٦٪ الى ٥ر٤١٪ . فمع زيادة العضوية ازدادت فرصة الانقسام ، وزادت ايضا عقب ظهور مجموعة برازافيل والخلاف حول قضية الكونغو والجزائر ، فقلت نسبة الاصوات المتماثلة فى الدورة الخامسة عشرة الى ٤ر٢٩٪ من مجموع الاصوات وزادت نسبة الاصوات المنقسمة الى ٨ر٦٠٪ من مجموع الاصوات .

وتقل نسبة الاصوات المنقسمة وتزداد نسبة الاصوات المتماثلة والمتماسكة مع اتجاه النظم السياسية الافريقية نحو الوحدة خاصة عقب ظهور منظمة الوحدة الافريقية .

بالنسبة الى السؤال (ب) .

من دراسة التصويت نلاحظ أن نسبة الانقسام كانت كبيرة بالنسبة الى موضوعات الادارة والاجراءات او الهيكل وقليلة بالنسبة الى موضوعات التعاون الاقتصادى والاجتماعى ــ يليها القرارات المتعلقة بتطوير القانون الدولى وحقوق الانسان .

وتصويت المجموعة كان متماثلا بدرجة كبيرة فى موضوعات حقوق الانسان يليها موضوعات حق تقرير المصير فالموضوعات الاجرائية والمسائل الهيكلية .

وبالنسبة الى القرارات الافريقية كانت نسبة الاصوات المنقسمة اقل من نسبة الاصوات المتشابهة ، وتقل نسبة الانقسام مع الاتجاه نحو الوحدة الافريقية .

وبالنسبة للسؤال (جـ) .

ان النتائج المستخلصة من النسب والبيانات الاحصائية التى وردت بالكتاب ، سواء بالنسبة الى كل الدورات او الى كل دورة على حدة ، تؤكد ان الدول التى لم تكن اعضاء فى مجموعة الدار البيضاء او مجموعة برازافيل اختلفت بنسبة اقل فى التصويت مع الاغلبية . فزيادة الاختلاف كانت ترجع الى الموقف المتباعد بين مجموعة برازافيل والدار البيضاء ، وكان الانقسام داخل كل مجموعة اقل منه فى المجموعة الافريقية الاكبر ، والقرارات التى انقسم حولها الاعضاء غالبا ما كانت تتعلق بمسائل اجرائية .

وقل الانقسام داخل المجموعة الافريقية بدرجة كبيرة وكاد ان يصبح هناك صوت افريقى واحد

بعد قيام منظمــة الوحــدة الافريقيــة وذوبان المجموعات الافريقية فيها .

٢ ــ اختصاص الامم المتحدة بافريقيا

ان تماسك المجموعة الافريقية يؤثر فى مدى نجاح سياسة الامم المتحدة فى حــل المشكلات الافريقية . وسنتناول دراسة اختصاص كل من مجلس الامن والجمعية العامة بافريقيا .

(ا) اختصاص مجلس الامن

شملت القضايا الافريقية فى مجلس الامن ، كالقضيه المتعلقة بوجود القوات البريطانيــة فى مصر دون رضاء شعبها ، وقد ادرجت فى جدول الاعمال فى ١٧ يوليو سنة ١٩٤٧ ولم ينته فيها الى قرار . ولم تدرج قضية تونس فى جــدول الاعمال سنة ١٩٥٢ لمعارضة فرنسا ، ولم تحل بعد مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا التى عرضت سنة ١٩٦٠ ومشكلة انجولا وجنوب غرب افريقيا التى عرضت سنة ١٩٦١ .

ويرجع ذلك الفشل الى تكوين المجلس نفسه من خمسة اعضاء اساسيين وتمتعهم بحق الفيتو .. فكون فرنسا والمملكة المتحدة اعضاء اساسيين يعنى ان اى مواجهة لسياسة الاستعمار يكون مصيرها الفشل .

(ب) اختصاص الجمعية العامة

واذا كانت الدول الافريقية قد واجهت الفشل فى مجلس الامن فانها حققت بعض النجــاح فى الجمعية كزيادة نسبة عضويتها من اقل من ٨٪ الى ما يقرب من ٣١٫٥ ٪ من المجموع الكلى للاعضاء ، وحصلت المناطق السبع التى كانت خاضعة للوصاية على استقلالهــا . وحصــلت افريقيا على نسبة كبيرة من حصة الامم المتحدة للمساعدات الفنية ، وقد لوحظ ذلك من سنة ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ اولى ســنوات برامج الامــم المتحدة للمساعدات الفنية .

وكان النجاح الكبير الذى حققته افريقيا هو القرار الخاص بتصفية الاستعمار الصــادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وانشاء اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار فى افريقيا .

فافريقيا تستطيع ان تحقق نفوذا كبيرا على قرارات الامم المتحدة اذا تمكنت من تعبئة غالبية اعضاء الجمعية العامة لتاييدها . والمشكلة ان هذه الجمعية ليس لها سلطة تنفيذية ، ولــكن ذلك قد توافر لها بقــرار « الوحدة من اجــل السلام » الذى اعطى للجمعية العامة الحق فى ان تستخدم القوات المســلحة عنــدما تقتضى الضرورة « فى حــالة ما اذا كان مجلس الامن يلتزم الفيتو » ووضعت سابقة لذلك بارسالهــا القوات الى منطقة السويس والكونغو .

ثالثا ــ مستقبل افريقيا والامم المتحدة

الحقيقة الاساسية ان الدول الاعضاء الصغيرة كالدول الافريقية احوج من غيرهــا الى الامم المتحدة ، وان مستقبلها اساسا يتوقف عليها ، واكد ذلك ما يسمى بأزمة الامم المتحدة المالية ، حيث وضعت الدول الافرو آسيوية مبدأ « الاسهام الاختيارى » لحل الازمة وعدم تطبيق المادة ١٩ من الميثاق .

وتتأكد هذه الحقيقة ايضا من استخدام الدول الافريقية المنظمــة كأداة للدبلوماسية العــامة فيزداد تركيز العالم على المشاكل الدولية التى لها اهميــة بالنســبة الى الدول الافريقيــة ، كالسيطرة الاستعمارية والتفرقــة العنصرية ، اكثر من الاهميــة التى كانت للقــرارات التى اصدرتها المؤتمرات التى عقدت داخل القارة .

ومن ناحية ثالثة فالمناقشات العــامة حول السياسة الاستعمارية قــد عملت من اجل فتح الاستقلال للمناطق المستعمرة .

ومن ناحية رابعة تتيح عضوية الامم المتحدة الفرصة لخلق صورة عالمية للدول الجديدة .

واخيرا ، فالدول الافريقية تشعر بالامن لكونها اعضاء فى المنظمة ، وكان من اهم مبادىء منظمة الوحدة الافريقية التعاون فى اطار الامم المتحدة

بالنسبة الى علاقات الدول الافريقية بالعالم الخارجي . [٧٣٦]

وعلى ذلك فمن الضروري ان يكون تكوين الهيئات القيادية في الامم المتحدة .. مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، متفقا مع دور واهمية البلدان الافريقية في الميدان الدولي . وكان قرار ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بزيادة اعضاء مجلس الامن الى ١٥ عضوا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ٢٧عضوا.

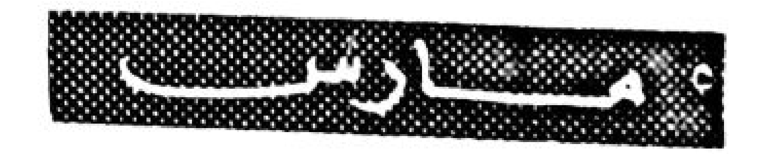
وتقرر ان يكون خمسة اعضاء من الاعضاء العشرة الغير الرسميين في مجلس الامن ، وسبعة اعضاء من التسعة في المجلسالاقتصادى والاجتماعي ، من الدول الافريقية والاسيوية ومسالة تعديل الميثاق ليكفل للدول الافريقية والاسيوية التمثيل الجديد بها في انتخاب هيئات الامم المتحدة القيادية ينتظر التصديق عليها في الدورة القادمة للجمعية العامة .

واخيرا نشير الى ان الكتاب يضم ثلاثة ملاحق الاول يشمل التصويت الافريقي في دورات الجمعية العامة من يناير سنة ١٩٤٦ الى يونيو سنة ١٩٦٢ ، والملحق الثاني يشمل التصويت غير الافريقي على القضايا الافريقية والملحق الثالث عن موضوعات ونتائج الاصوات التي سجلت بالارقام في الملحق الاول والثاني .

فؤاد سعد الشفيق







الاتحاد السوفييتى :

[illegible] : هبطت سفينة الفضاء السوفيتية « الزهـــرة ــ ٢ » فوق كوكب الزهـــرة حيث وضعت العلم السوفييتى بعد رحلة استغرقت نحو ثلاثة اشهر ونصف شهر .

٥ : قام النائب الاول لوزير الخارجية السوفيتية بزيارة رسمية لايران واجرى محادثات مع شاه ايران

١٠ : قامت بعثة سوفيتية برئاسة نائب رئيس وزراء جمهورية اوزبكستان ووزير خارجيتها بزيارة لغينيا ، واجرت محـــادثات مع الرئيس سيكوتورى .

١٧ : قام نيكولاى فيربوبين نائب رئيس الوزراء السوفييتى بزيارة رسمية لبورما استغرقت ثلاثة ايام اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بورما .

اثيوبيـــا :

١ ــ ٦ : اتفق
الافريقيـــة
اديس ابابا عا
اوراق اعتماد
واعلن رئيس
اثيوبيا) ان وج
لا يلزم الدو
بحكومته . و
دول احتجاج

استراليا :

٦ اعلن وزير خارجيـة استراليـا اعتراف بلاده بحكومة الانقلاب في غانا .

افغانستان :

٢٠ صدر بيان افغـانى يوغوسلافى مشترك عقب انتهاء المحادثات التى اجراها رئيس وزراء يوغوسلافيا مع المسئولين فى افغانستان واعلن البيان ضرورة الاعتراف بجبهـة التحرير الوطنى فى فيتنام الجنوبية كطرف على قدم المسـاواة فى اية مفاوضات لانهاء الحرب الفيتنامية

٢٢ اعلنت افغانستان معارضتها لقيام اى حلف اسلامى ، واكدت تمسكها بسياسة الحياد الايجابى وتدعيم علاقاتها بالعالم العربى والاسلامى

البانيا :

١٢ استدعت البانيا سفيرها فى بكين وقد غادرها فعلا الى بلاده .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٥ : اعترفت حكومة المـانيا الغربيـة بحكومة الانقلاب فى غانا .

١٢ : قام لوبكه رئيس جمهورية المانيا الغربيـة بزيارة رسمية للمغرب استغرقت اربعة ايام اجرى خلالها محادثات مع الملك الحسن .

٢٣ : انتخب لودفيج ايرهارد زعيمـا للحزب الديمقراطى المسيحى علاوة على منصبه كمستشـار لالمـانيا الغربية .

٣٠ : نشرت وزارة الاقتصاد الالمـانية فى وثيقة اذاعتها ان المانيا الغربية اعطت لاسرائيل حوالى الف مليون دولار فى صورة سلع وخدمات بمقتضى اتفاقية التعويضات التى وقعت بينهما فى عام ١٩٥٤ وينتهى العمل بها فى ١٩٦٦/٤/٧ ، كما اعطت حكومة بون الى اسرائيـل مبلغا اضافيـا قدرة ٢٤٠٠ مارك (٦٠٠ مليون دولار) ولا يدخل فى المبلغ التعويضات التى صرفت للافـراد ومعظمهـم يعيش فى اسرائيل . ولم تذكر الوثيقة شيئا عن المسـاعدات العسكرية التى قدمتهـا المانيا الغربيـة الى اسرائيل .

٣ اعلنت شركتان فى المـانيا الغربية انهما تعاقدتا مع الصين الشعبية على انشـاء مصنع للزجاج تبلغ تكاليفه ٣ ملايين دولار .

انظر ايضا السودان (١٥) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١ طلبت المـانيا الشرقية رسـميا الانضمام الى عضوية الامم المتحدة

٦ قام وزير خارجية المـانيا الشرقية علـى رأس وفـد من الخـبراء والمسئولين الالمـان بزيارة لـ ج.ع.م استغرقت اسبوعا ، اجرى خلالها محادثات حول القضايا التى تهم البلدين .

انظر ايضا : غانا (٢٤)

اندونيسيا :

٤ : ابدى الرئيس سوكارنو استعداده لحضـور مؤتمر قمة مع زعمـاء ماليزيا والفلبين لبحث تسـوية مشكلة « المجابهة » بين اندونيسـيا وماليزيا . وحـذر من اعتراف الفيلبين باتحـاد ماليزيا معتبرا ذلك انتهاكا لاتفاق مانيلا المبرم عام ١٩٦٣ .

١٠ : اعلنت اندونيسـيا معارضتها لفكرة قيام حلف اسلامى .

١٢ : صدر بيان رسمى فى اندونيسـيا جاء فيه ان الرئيس سوكارنو قد اعطى الجنرال سوهـارتو كل السلطات لاتخـاذ ما يراه من اجراءات لاقرار الامن ولضـمان السلامة الشخصيـة لسوكارنو ، وكان اول قرار اتخذه سوهارتو ان اصدر باسم سوكارنو امرا بحـل الحـزب الشيوعى وحظـر كل نشـاط له .

٢٧ : اعلن الرئيس سـوكارنو تعيين مجلس اعلى للوزارة يتالف من ستة اشخاص ، واحتفظ لنفسـه برئاسة الوزارة بالاضـافة الى رياسة الجمهورية .

انظر ايضا : الصين (٦) .

اوغنـدا :

٣ : اعفى ملتون اوبوتى رئيس وزراء اوغندا كاكلين ادوارد موتيسا رئيس الجمهورية ونائبه من منصبيهما ، وتولى اوبوتى سلطـات رئيس الجمهورية بالاتفـاق مع مجلس الوزراء .

ايطاليا :

١٦ : فازت حكومة الدو مورو الايطالية بثقة مجلس النواب ، وكانت قد فازت من قبل بثقة مجلس الشيوخ

باكستان :

٣ لفتت باكستان نظر الامم المتحدة الى ان القوات الهندية رفضت الانسحاب من ثلاثة مواقع تحتلها فى قطاع سيالكوت .

٤ : صرح وزير الخارجية الباكستانية ان بلاده ترحب بالتوسط فى النزاع القـائم بين الهنـد والصين الشعبية .

١٤ : اعلن وزير الخارجية الباكستانية فى البرلـمان ان الهدف المباشر لاتفاق طشقند هو ازالة اثار وانقاض الحـرب ، وان الاتفاق لا يقف عقبـة فى سبيل تحقيق الاهداف المشروعة لباكستان ؟

٣١ : اعلنت باكستان رفضها لفكرة قيام حلف اسلامى .

٣١ : اعترفت باكستان بسنغافورة دولة مستقلة ذات سيادة .

انظر ايضا : الصين (٣٦) ، المملكة المتحدة (٢١) ، الهند (١) .

بلجيكا :

٥ : اعترفت الحكومة البلجيكيـة بحكومة الانقلاب فى غانا .

١٦ : نجح بول فاندن زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى فى تشكيل وزارة جديدة تخلف وزارة بيير هارميل الائتلافيـة التى استقالت فى ١١ فبراير ١٩٦٦ .

بورما :

٤ : قام ني ون زعيم بورما بزيارة للهند أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في الهند ، وقد تركزت بصفة خاصة حول الصين وفيتنام، وحاول نيوين اقناع الهند والصين الشعبية بالجلوس الى مائدة المفاوضات لتسوية ما بينهما من خلاف .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (١٧)

بولندا :

١٤ : اعترفت حكومة بولندا بحكومة الانقلاب في غانا .

تركيا :

١٥ : اتهم وزير الخارجية التركية اليونان بانتهاكها اتفاق حلف شمال الاطلنطى عن طريق ارسالها أسلحة الحلف وقواته الى قبرص .

٢٨ : انتخب البرلمان التركى الجنرال جودت سوناى رئيسا للجمهورية .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٦)

تشيكوسلوفاكيا :

١٤ : اعترفت حكومة تشيكوسلوفاكيا بحكومة الانقلاب في غانا .

تونس :

٥ : اعترفت حكومة تونس بحكومة الانقلاب في غانا .

انظر ايضا : اثيوبيا (١)

جامبيا :

٥ : قام وزير خارجية جامبيا بزيارة للقاهرة بدعوة من محمود رياض وزير خارجية ج.ع.م ، وجرت محادثات بين الوزيرين حول توثيق العلاقات بين البلدين والمسائل الخاصة بمنظمة الوحدة الافريقية والقضايا الافريقية المعاصرة .

الجزائر :

٩ : قام عبد العزيز بوتفليقة بزيارة لباريس وأجرى محادثات مع المسئولين الفرنسيين لتسوية المشاكل المعلقة بين البلدين ، وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية ومشاكل المستوطنين .

الجمهورية العربية المتحدة :

٢ ـ ٨ : أجرى الدكتور محمد لبيب شقير وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محادثات اقتصادية في باريس ، وتم الاتفاق على اشتراك فرنسا في مشروعات طويلة الاجل في ميادين صناعات الحديد والصلب والسماد . كما اتفق على انشاء لجنة مشتركة تجتمع كل ستة أشهر لبحث تنشيط التبادل التجارى بين البلدين .

٣ : قدم وفد ج.ع.م في مؤتمر نزع السلاح اقتراحا رسميا يدعو الى اضافة بند جديد في اية معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية ، يلزم الدول الذرية بوقف سباق التسلح الذرى والتخلص من الاسلحة الذرية المخزونة .

٣ : قررت حكومة ج.ع.م سحب وفدها من اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في اديس ابابا ، بسبب ازمة تمثيل وفد حكومة الانقلاب الغانى في المؤتمر ، وبسبب الموافقة على مشروع تونس الخاص بأزمة روديسيا .

٤ : تم توقيع اتفاق بالاحرف الاولى بين ج.ع.م وفرنسا يهدف الى التصفية النهائية للحراسة على اموال الرعايا الفرنسيين التى فرضت عام ١٩٥٦ ، في مدة اقصاها ٦ أشهر . وبذلك تمت تسوية جميع المسائل المعلقة بين ج.ع.م والحكومة الفرنسية بعد مباحثات استغرقت ٤ اسابيع تناولت ٥٢ موضوعا .

٤ : اجتمع أنور السادات رئيس مجلس الامة اثناء زيارته للولايات المتحدة ، بيوثانت السكرتير العام للامم المتحدة ، وجرى البحث في الاجتماع حول القضايا الدولية المعاصرة .

٥ : ادلى رئيس الوزراء زكريا محيى الدين ببيان في مجلس الامة عبر فيه عن وجهة نظر الحكومة في موضوع الحلف الاسلامى وفكرتها وصرح بأن خدمة الاسلام لا تكون برفع الشعارات ، انما تكون بتنفيذ تعاليم الدين في القضاء على الظلم الاجتماعى والجمود الفكرى . واصدر مجلس الامة قرارا يؤكد فيه أن الدعوة الى الحلف او المؤتمر الاسلامى قصد بها خدمة الاستعمار واعاقة تقدم الشعب العربى وتمييع قضية فلسطين .

٦ : بعث الرئيس جمال عبد الناصر برسالة شفوية مع السيد / محمد فائق الى الرئيسين احمد سيكوتورى وكوامى نكروما ، ثم عقد مبعوث الرئيس اجتماعا في كوناكرى مع الرئيس سيكوتورى واجتماعين مع الرئيس نكروما لبحث الموقف في غانا ، وقد اعد الرئيسان ردا كتابيا على رسالة الرئيس عبد الناصر .

٧ : استقبل الرئيس جمال عبد الناصر عبد الله دياللو سفير غينيا المتجول، وقد حمل اليه رسالة من الرئيس سيكوتورى عن الاحداث الافريقية الراهنة .

١٦ : تم توقيع اتفاق تجارى بين ج.ع.م وتركيا .

١٧ : عقدت القيادة السياسية الموحدة بين العراق و ج.ع.م اجتماعها في وزارة الخارجية على مستوى رئيسى حكومتى البلدين . وتناول البحث في الاجتماع المسائل المتصلة بمتابعة تنفيذ القرارات التى صدرت في اجتماعات القيادة في فبراير ١٩٦٦ .

٢١ : تم توقيع اتفاق ثقافى بين ج.ع.م ويوغوسلافيا .

٢٢ : القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا تاريخيا في مدينة السويس كشف فيه حقيقة فكرة الحلف الاسلامى وعقد مقارنة بينه وبين حلف بغداد ، كما أعلن الرئيس عبد الناصر تنفيذ استراتيجية جديدة في اليمن هي (استراتيجية النفس الطويل) .

٧٤٠

٢٦ : اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر بوزير الثقافة الفرنسي ، وقد ابلغ الوزير الفرنسي الرئيس عبدالناصر رسالة الرئيس شارل ديجول . وتناول الاجتماع عرضا للمشاكل الدولية المعاصرة وبخاصة مشاكل القارة الافريقية ، كما تناول توثيق العلاقات بين ج.ع.م وفرنسا .

انظر ايضا : المانيا الشرقية (٩) ، جامبيا (٥) ، رومانيا (١) ، السودان (٢١) ، فرنسا (١٢) ، الكويت(١٧)

الجمهورية العربية اليمنية :

٤ : اصدرت القيادة العربية فى اليمن تعليماتها بأن تتحرك القوة العربية من منطقة الحزم الى مناطق تمركز جديدة بعد الاتفاق مع حكومة الجمهورية اليمنية وطبقا لمخطط جديد . واصدر الفريق حسن العمرى رئيس الوزراء بيانا بهذا الصدد ، قال فيه ان تلك القوات المشتركة من المنطقة قد تم بعد أن اظهر رجال القبائل بطولة فى حمايتها .

الجنوب المحتل :

٣ : اعلن عبد القوى مكاوى عضو مجلس الثورة فى الجنوب المحتل تشكيل مجلس قيادة الثورة من ٢٠ عضوا وتشكيل مجلس وطنى من كل جبهات القتال ومختلف القطاعات المدنية فى كل مناطق الجنوب ، وتشكيل لجنة من اعضاء مجلس قيادة الثورة لوضع مشروع ميثاق للعمل الوطنى يعرض على المجلس الوطنى فى أول اجتماع له كما تم الاتفاق على اختيار عبد القوى مكاوى أمينا عاما للجبهة .

٢٩ : قامت معركة بين ثوار الجنوب المحتل وبين قوات المحميات والقوات البريطانية فى منطقة الضالع على بعد ٩٠ ميلا الى الشمال من عدن ولم تعرف خسائر الثوار بينما قتل ضابط وجندى من قوات المحميات فى المعركة .

جواتيمالا :

١٥ : اسفرت نتائج الانتخابات العامة عن فوز جوليو سيزار منديز مونتينجرو مرشح الحزب الثورى برياسة الجمهورية .

رومانيا :

١ : قام نائب رئيس وزراء رومانيا على رأس وفد اقتصادى بزيارة للجمهورية العربية المتحدة لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وبحثت اللجنة وسائل تدعيم وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

انظر ايضا : المجر (١٠)

زامبيا :

١١ : قررت حكومة زامبيا انشاءعلاقات دبلوماسية مع غينيا .

ساحل العاج :

٥ : اعترفت حكومة ساحل العاج بحكومة الانقلاب فى غانا .

٢٤ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى دارت بين رئيس جمهورية ساحل العاج ورئيس أركان حرب جيش غانا ، وقال البيان انهما بحثا الموقف العسكرى الناشىء عن اعلان الرئيس سيكوتورى عن العمل لاعادة حكم الرئيس نكروما .

سنغافوره :

٣٠ : صرح تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا بأن سنغافورة قد انسحبت من المجلس الدفاعى ولجنة العمليات المشتركة لماليزيا وسنغافورة . وقال ان انسحاب سنغافورة لن يغير من النظام الدفاعى المعمول به ، وأن ماليزيا وبريطانيا ستستمران على الاحتفاظ بقواتهما المشتركة فى سنغافورة للدفاع عنها .

انظر ايضا : باكستان (٣١)

السنغال :

٥ : اعترفت حكومة السنغال بحكومة الانقلاب فى غانا .

السودان :

٧ : تم توقيع اتفاق بين السودان والصين الشعبية تشترى الصين بمقتضاه قطنا من السودان .

١١ : صرح محمد احمد محجوب رئيس حكومة السودان فى اجتماع الجمعية التأسيسية ان الموقف فى جنوب السودان بدا يعود الى حالته الطبيعية . وقال ان اربعين الفا من اللاجئين فى اوغندا و ١٥ الفا فى جمهورية افريقيا الوسطى و ٩ آلاف فى الكونجو بداوا يعودون الى ديارهم .

١٥ : اصدرت وزارة خارجية السودان بيانا كذبت فيه نبأ عودة العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية .

٢١ : قام وفد اقتصادى سودانى بزيارة للقاهرة أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ج.ع.م تناولت تنسيق السياسة القطنية بين البلدين والمسائل الاقتصادية ذات الاهمية المشتركة .

انظر ايضا : الصين (٧) ، المغرب (٢٧) ، السعودية (٥) .

سوريا :

١ : تم تشكيل الوزارة الجديدة فى سوريا برياسة د. يوسف زعين .

٣٠ : تبادلت المواقع السورية اطلاق النار عبر خطوط الهدنة ثلاث مرات مع المواقع الاسرائيلية . واسفر تبادل النار عن تدمير جرارين اسرائيليين واصابة دبابة واحراق سيارتين فى المنطقة المحتلة .

سيلان :

٥ : اعترفت حكومة سيلان بحكومة الانقلاب فى غانا .

١٧ : اجتمع رئيس وزراء سيلان بالرئيس الامريكي جونسون في واشنطون ، وكان الرئيس السيلاني قد وصل العاصمة الامريكية خلال الشهر الماضي للعلاج ، كما أجرى محادثات مع بعض المسئولين في واشنطون والبنك الدولي للانشاء والتعمير بشأن زيادة المعونة الاقتصادية التي تقدم الى سيلان .

شيلي :

١٢ : وقعت معارك دامية بين نحو ١٣٠٠ من عمال المناجم المسلحين بالمسدسات ورجال الجيش والبوليس في منطقة مناجم النحاس عندما حاول رجال البوليس منع اجتماع لاتحاد عمال المناجم . وأصدرت وزارة الدفاع بيانا وصفت فيه هذه الاضطرابات بأنها حركة تمرد مسلح .

الصومال :

٩ : أعلنت حكومة الصومال رفضها لفكرة قيام حلف اسلامي .

الصين الشعبية :

٦ : خصصت الصين الشعبية ١٠٠ مليون دولار للمساعدات الاقتصادية التي تقدمها لاندونيسيا .

٦ : تقدمت الصين الشعبية الى حكومة الانقلاب في غانا احتجاجا على طرد الخبراء الصينيين ، وجاء في الاحتجاج أن عملية الطرد يقصد بها تمزيق اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

٢٣ : أعلنت الصين الشعبية مقاطعتها للمؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي .

٢٦ - ٣١ : قام الرئيس الصيني ليوشاوتشي بزيارة رسمية لباكستان استغرقت أسبوعا وأجرى خلالها محادثات مع المسئولين في باكستان . وقد صدر بيان رسمي دعا الى قبول الصين عضوا في الامم المتحدة .

٢٩ : رفضت الصين الشعبية تصريحات دين راسك وزير خارجية امريكا التي أشار فيها الى وجوب تحسين العلاقات بين البلدين .

انظر ايضا : المانيا (١٢) ، المانيا (٣٠) ، الهند (١) .

غانا :

٢ : وصل الدكتور كوامي نكروما الى غينيا قادما من موسكو ، كما وصل وزير خارجية نكروما الى أكرا وأعلن انضمامه الى الانقلاب ثم القي القبض عليه .

٤ : قررت حكومة الانقلاب في غانا قطع علاقاتها بغينيا واغلاق سفارة غينيا في أكرا وسحب البعثة الدبلوماسية لغانا في كوناكري .

٥ : قررت حكومة الانقلاب اعادة العلاقات الدبلوماسية بين غانا وبريطانيا ، وهي العلاقات التي كان الرئيس نكروما قد قطعها كما قطعتها معه بقية الدول الافريقية المتحررة احتجاجا على موقف بريطانيا من مشكلة روديسيا .

٦ : بعثت حكومة الانقلاب في غانا الى حكومة غينيا احتجاجا على السماح لنكروما بأن يوجه بيانا الى شعب غانا . وعلى تدخل غينيا في شئونها وايواء نكروما ومساعدته .

٢٤ : قطعت حكومة الانقلاب العسكري في غانا علاقاتها الدبلوماسية بحكومة المانيا الشرقية وأمرتها بسحب بعثتها التجارية والاقتصادية من أكرا وسحب البعثة التجارية الغانية من برلين الشرقية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٧ ، ١٧) ، أثيوبيا (١) ، استراليا (٦) ، المانيا الغربية (٥) ، بلجيكا (٥) ، بولندا (١٤) ، تونس (٥) ، ج.ع.م (٦) ، ساحل العاج (٥ ، ٢٤) ، سنغال (٢٥) سيلان (٥) ، الصين (٦) ، غينيا (٦ ، ٧) ، فرنسا (٧) ، فلسطين (٥) ، فولتا العليا (٧) ، كونغو ليوبولدفيل (١١) ، ليبريا (٢) ، مالاجاش (١) ، مالي (٢) ، السعودية (٢٧) ، المملكة المتحدة (٤) ، نيجيريا (٣) ، نيوزيلاندا (٧) ، الهند (١٨) ، الولايات المتحدة (٥ ، ١٥) ، اليابان (٨) .

غينيا :

٦ : القي الرئيس كوامي نكروما بيانا اذاعيا موجها الى شعب غانا بمناسبة الذكرى التاسعة الاستقلال ، قال فيه انه واثق بقدرة الشعب الغاني على تحطيم حكومة الانقلاب واخلاصه ووصف قادة الانقلاب بالخيانة .

٧ : قام الرئيسان كوامي نكروما واحمد سيكوتوري بزيارة لمالي اجريا خلالها مباحثات مع الرئيس موديبوكيتا حول وسائل عودة نكروما الى غانا والقضاء على الانقلاب العسكري .

١٨ : قامت حكومة غينيا باتصالات بحكومة المغرب لازالة أسباب سوء التفاهم الذي نشأ بين البلدين . وكانت حكومة غينيا قد رفضت دخول مبعوث مغربي يحمل رسالة شخصية من الملك الحسن الى الرئيس سيكوتوري .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (١٠) ، ج.ع.م (٦ ، ٧) ، زامبيا (١١) ، غانا (٢ ، ٤ ، ٦) .

فرنسا :

٧ : اعترفت فرنسا بحكومة الانقلاب في غانا .

١٢ : أعلنت فرنسا أنها ستنسحب من القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوربا وقيادة وسط أوربا التابعتين لحلف الاطلنطي وطالبت بنقل مقريهما من باريس .

١٢ : قام وفد من حزب الاتحاد الشعبي الفرنسي (حزب ديجول) بزيارة الجمهورية العربية المتحدة بدعوة من الاتحاد الاشتراكي استمرت خمسة أيام أجرى خلالها محادثات مع رجال الاتحاد الاشتراكي حول القضايا السياسية وصدر بيان مشترك عن المحادثات تضمن أن لقاء الجانبين امتاز بالحوار الحر والرغبة المتبادلة في التفاهم ، وأكد الجانبان أهمية التعاون الودي بين البلدين .

٢٣ : وقعت فرنسا وبلغاريا اتفاقية تجارية جديدة لمدة أربع سنوات .

٣٠ : أبلغت فرنسا الولايات المتحدة رسميا أنها ستسحب القوات الفرنسية من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الاطلنطي من أول يوليو ١٩٦٦

انظر ايضا : الجزائر (٩) ، ج.ع.م (٢ ، ٤ ، ٣٦) ، المملكة المتحدة (١٦) ، الهند (٢٥) .

فلسطين :

١ : تم في مقر الجامعة العربية توقيع اتفاق بين الحكومة الاردنية ومنظمة تحرير فلسطين على المسائل المختلف عليها بينهما . ويتضمن هذا الاتفاق التزام الحكومة الاردنية تنفيذ الموضوعات التي سبقت ان اذاعتها في بيان رسمي، على ان تحال المسائل العسكرية المختلف عليها الى القيادة العامة العربية لبحثها وتقديم رأيها فيها .

٢ : وجه احمد الشقيري رئيس منظمة تحرير فلسطين بيانا الى الشعب الفلسطيني في كل مكان ، وقد تحدث فيه عن الاتفاق الذي تم توقيعه بين المنظمة والحكومة الاردنية في مقر الجامعة العربية . وصرح أن المنظمة قررت تنفيذا للاتفاق ، اعتماد مبلغ ١٥٠ الف دينار كدفعة اولى تنفق في سبيل دعم الخطوط الامامية ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي لانشاء معسكرات الشباب والطلبة

٥ : اعترفت اسرائيل بحكومة الانقلاب في غانا .

١٤ : أصدرت الرقابة الدولية على الهدنة في فلسطين بيانا أعلنت فيه، ان لجنة الهدنة الاردنية الاسرائيلية المشتركة انتقدت اسرائيل لنقضها اتفاق الهدنة العام . وكانت اللجنة المشتركة قد عقدت اجتماعا عاجلا لبحث شكوى للاردن بسبب قيام اسرائيل بأعمال البناء في «المنطقة الحرام » في مدينة القدس ، وقد طلبت اللجنة من اسرائيل ازالة البناء فورا .

انظر أيضا : ألمانيا الغربية (٢٠) ، سوريا (٢٠) .

فورموزا :

٢١ : أعيد انتخاب كاي شيك رئيسا لجمهورية فورموزا لمدة ٦ سنوات أخرى تبدأ يوم ٢١ مايو .

فولتا العليا :

٧ : اعترفت فولتا العليا بحكومة الانقلاب في غانا .

قبرص :

١٩ : أجرى وزير الخارجية القبرصية محادثات مع رئيس وزراء اليونان واشترك في هذه المحادثات وزير الدفاع اليوناني ، وقد تناولت المشكلات العسكرية في قبرص وموضوع اتخاذ خطوات جديدة لحل مشكلة الجزيرة .

كمبوديا :

١٤ – ١٩ : قام نائب رئيس وزراء كمبوديا بزيارة رسمية لموسكو استغرقت خمسة أيام بدعوة من الحكومة السوفيتية ، وقد أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت .

كونجو ليوبولدفيل :

٧ : خاضت قوات جيش حكومة موبوتو معارك دموية ضد قوات الثوار في الولايات الشرقية .

١١ : اعترفت حكومة الكونجوليوبولدفيل بحكومة الانقلاب في غانا .

٢٢ : تولى جوزيف موبوتو رئيس جمهورية الكونجو ليوبولد جميع السلطات التشريعية في بلاده ، وقد قدم مرسوما بذلك الى البرلمان .

الكويت :

٦ – ٩ : قام الامير صباح السالم الصباح امير الكويت بزيارة رسمية للاردن اجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك . وصدر بيان رسمي عن المحادثات ابد الطرفان فيه منجزات مؤتمرات القمة العربية . كما اتفقا على تنسيق السياسة الاقتصادية والثقافية والاعلامية بينهما .

١٧ – ٢٢ : قام الشيخ جابر الاحمد الصباح رئيس وزراء الكويت بزيارة ا ج٠ع٠م واجرى مباحثات مع السيد زكريا محيى الدين رئيس وزراء ج٠ع٠م ، وصدر في كل من الكويت والقاهرة بيان مشترك عن المباحثات عن اتفاقهما التام وارتياحهما الى توافق النظر في القضايا العربية والافريقية والدولية .

كينيا :

١٣ : أعيد انتخاب جومو كينياتا بالاجماع رئيسا لحزب الاتحاد الوطني الافريقي وهو الحزب الحاكم في كينيا ، كما انتخب توم مبويا وزير التخطيط الاقتصادي سكرتيرا عاما للحزب .

١٣ : تكون حزب جديد يدعى حزب « اتحاد شعب كينيا » يعارض التدخل الاجنبي ويؤمن بسياسة نزع السلاح الشامل .

٣١ : عقد في نيروبي مؤتمر يضم رؤساء ونواب رؤساء ١١ من دول شرق ووسط افريقيا بدعوة من الرئيس جوموكينياتا ، واشترك فيه رؤساء بوروندي والكونجو ليوبولد فيل واثيوبيا ومالاوي ورواندي والصومال وتانزانيا واوغندة والسودان وزامبيا وكينيا .

لاوس :

٧ : دعا الامير سوفانا فونج زعيم جبهة باتت لاو اليسارية في لاوس في خطاب الى الامير نورودوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا – دول منطقة الهند الصينية الثلاث فيتنام ولاوس وكمبوديا ، الى شن حرب مشتركة ضد الولايات المتحدة .

لبنان :

١١ : أكد وزير خارجية لبنان أن بلاده لا يرتبط ولن يرتبط بأى حلف أو تكتل اقليمى أو غير اقليمى ، وقال ان ميثاق الجامعة العربية يتضمن المبادىء الاساسية اللازمة لتحقيق التعاون والتضامن العربى .

٢٠ : قبل الرئيس شارل حلو استقالة رشيد كرامى رئيس الوزارة اللبنانية .

ليبريا :

٢ : اعترفت ليبيريا بحكومة الانقلاب في غانا .

مالاجاش :

١ : أعلنت حكومة مالاجاش اعترافها بالوضع الجديد في غانا ، وهى أول حكومة افريقية تعلن اعترافها الرسمى بالانقلاب العسكرى في غانا .

مالى :

٢ : أعلن الرئيس موديبوكيتا رئيس مالى استنكار شعب مالى للانقلاب الذى وقع في غانا وتأييده للرئيس نكروما . كما أعلنت حكومة مالى سحب وفدها من مؤتمر وزراء خارجية افريقيا المجتمع في اديس ابابا احتجاجا على اشتراك وفد حكومة الانقلاب في المؤتمر .

انظر ايضا : غينيا (٧) .

المجر :

١٠ : قام زعيم الحزب الشيوعى المجرى ورئيس وزرائها بزيارة رسمية لرومانيا استغرقت أسبوعين أجريا خلالها محادثات مع المسئولين في رومانيا .

١٤ : اعترفت حكومة المجر بحكومة الانقلاب في غانا .

المغرب :

٢٧ : قررت حكومة المغرب اغلاق سفارتها في السودان اتباعا لسياسة التقشف ، وأعلنت أن هذا لن يؤثر في العلاقات الودية بين البلدين .

انظر ايضا : المانيا الغربية (١٢) ، غينيا (١٨)

المملكة السعودية :

٥ – ١٣ : قام الملك فيصل بزيارة رسمية السودان استمرت ٨ أيام أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السودانيين حول مشروعه الاخير الخاص بتشكيل حلف اسلامى . وصدر بيان مشترك عن المحادثات أكد ضرورة تنسيق الصلات الودية بين الشعوب المؤمنة بالله لدعم السلم العالمى واستقراره والعمل على تحقيق مبادىء ميثاق الامم المتحدة .

٢٧ : اعترفت المملكة العربية السعودية بحكومة الانقلاب في غانا .

المملكة المتحدة :

١ : رفضت بريطانيا طلب دول عدم الانحياز المشتركة في مؤتمر نزع السلاح خفض القوة النووية للدول الكبرى كشرط لتوقيع معاهدة وقف انتشار الاسلحة .

٤ : قررت بريطانيا رسميا الاعتراف بحكومة الانقلاب في غانا .

١٦ : أعلن وزير الخارجية البريطانية في ختام اجتماعات المجلس الوزارى لاتحاد اوربا الغربية ، أن جميع الدول الاعضاء في السوق الاوربية المشتركة ومن بينها فرنسا ، وافقت على ضرورة انضمام بريطانيا للسوق بعد أن تنازلت فرنسا عن تمسكها بحق الفيتو في الاعتراض على قرارات مجلس السوق .

٢١ : قررت بريطانيا الترخيص من جديد ببيع الاسلحة الى الهند وباكستان ، وكانت هذه العملية قد توقفت منذ سبتمبر عام ١٩٦٥

٣١ : فاز حزب العمال البريطانى في الانتخابات بـ ٢٨٨ مقعدا من مقاعد مجلس العموم ، بينما لم يحصل حزب المحافظين الا على ١٣٧ مقعدا .

انظر ايضا : غانا (٥) ، الولايات المتحدة (١)

النمسا :

٦ : فاز حزب الشعب في الانتخابات التى اجريت في النمسا بأغلبية ٨٥ مقعدا في مجلس النواب من مجموع ١٦٥ مقعدا .

نيجيريا :

٢ : أعلنت حكومة الانقلاب في نيجيريا اعترافها بحكومة الانقلاب في غانا .

نيوزيلاندا :

٧ : اعترفت نيوزيلاندا بحكومة الانقلاب في غانا .

الهند :

١ : اعلن وزير الدولة الهندى للشئون الخارجية امام البرلمان، أن الهند رفضت فكرة عقد معاهدة ضد الصين تؤيدها استراليا ونيوزيلندا وعدد آخر من الدول .

١ – ٢ : اجرى الوفد الهندى برياسة وزير خارجية الهند والوفد الباكستانى برياسة وزير خارجية باكستان ، مباحثات رسمية في روالبندى استمرت يومين ، لازالة التوتر بين البلدين والمضى في تنفيذ اعلان طشقند واعادة العلاقات الطبيعية بينهما . وصدر بيان مشترك جاء فيه أن مباحثاتهما اسفرت عن تبادل مثمر لوجهات النظر بينهما ، وأعلن البيان أن المباحثات بينهما سوف تستأنف فيما بعد .

١٨ : أعلنت حكومة الهند رسميا الاعتراف بحكومة الانقلاب في غانا .

٢٥ : قامت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند بزيارة رسمية لفرنسا استغرقت يومين ، وقد اجرت خلالها محادثات مع المسئولين الفرنسيين تناولت العلاقات بين البلدين ووسائل تنميتها ، كما تناولت المشاكل الدولية وفى مقدمتها المسألة الفيتنامية والعلاقات بالصين وباكستان ، كما تعهد خلالهما الرئيس ديجول بأن تقدم فرنسا مساعدات للهند لتنمية اقتصادها القومى .

٢٨ – ٣٠ : قامت السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند بزيارة رسمية للولايات المتحدة استغرقت يومين ، وقد اجرت خلالهما محادثات مع المسئولين الامريكيين .

وصدر بيان رسمي جاء فيه ، ان واشنطن مهتمة بالمشاركة في الجهود الدولية لحل ازمة العداء في الهند ، واعلن الطرفان عن ارتياحهما لاتفاق طشقند ، وصرحت انديرا غاندى بأن الهند مصممة على الدفاع عن حريتها ووحدة اراضيها ضد اى اعتداء خارجي . وان بلادها تشارك العالم اسفه لان الحل السلمي لمشكلة فيتنام قد بعد عن هذه المنطقة رغم الجهود الكثيرة التى بذلت .

انظر ايضا : باكستان (١٣) ، بورما (٤) ، المملكة المتحدة (٢١) ، الهند (٢٨) ، يوغوسلافيا (١٠) .

الولايات المتحدة :

١ : قام رئيس وفد أمريكا في الامم المتحدة بزيارة للندن حيث أجرى محادثات مع هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني وغيره من المسئولين في الحكومة البريطانية حول الموقف في فيتنام .

٢ : اعلن ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي عن وجود حوالى ٣٠٠,٠٠٠ جندى امريكى فى جنوب شرق آسيا .

٤ : وافق الكونجرس الامريكي بمجلسيه على اعتماد مبلغ اضافى قدره ٤٨٠٠ مليون دولار في الميزانية الامريكية لمواجهة نفقات الحرب الفيتنامية .

٥ : اعترفت حكومة الولايات المتحدة بحكومة الانقلاب في غانا .

١١ : وافقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الامريكي بالاجماع على اعتماد مبلغ ١٫٣١ مليار دولار ، وكان الرئيس جونسون قد طلبه لمواصلة الحرب في فيتنام .

١٥ : قررت حكومة الولايات المتحدة تلبية الطلب العاجل الذى تقدمت به حكومة الانقلاب فى غانا للحصول على معونة كبيرة من المواد الغذائية .

٢٠ : تم توقيع اتفاق التبادل الثقافى الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

انظر ايضا : سيلان (١٧) ، الصين (٢٩) ، فرنسا (٣٠) ، لاوس (٧)

اليابان :

٨ : اعترفت اليابان بحكومة الانقلاب فى غانا .

اليونان :

٢٤ : قررت اليونان مقاطعة اجتماع رؤساء اركان حرب دول حلف شمال الاطلنطي المنعقد في انقرة .

٢٩ : اعلن انحاد ضباط الاحتياط فصل الامير بطرس ولى عهد اليونان وقد كان عضوا فخريا في الاتحاد ، بعد تصريح الامير في ملبورن بأن الموقف السياسي في اليونان قد انحرف عن طريق الحكم الدستورى والبرلمانى والديموقراطى .

انظر ايضا : تركيا (١٥) ، قبرص (١٩) .

يوغوسلافيا :

١٠ : قام بيتر ستامبوليتش رئيس وزراء يوغوسلافيا بزيارة رسمية للهند حيث اجرى محادثات مع انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند . وقد اكد الطرفان أن سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمي قد ادت الى تخفيف حدة التوتر ، كما اكدا ان التعايش السلمي قد اصبح ضرورة تاريخية حتمية ،

انظر ايضا : افغانستان (٢٠) ، ج.ع.م (٢١) .

أبريل

الاتحاد السوفيتي :

● : اعلن الاتحاد السوفيتي ان محطة الفضاء « لونا ــ ١٠ » قد اتخذت بنجاح مدارا حول القمر الطبيعي واصبحت اول قمر صناعى يدور فى فلكه .

● : قدم اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى تقريرا عن الخطة الخمسية الجديدة ، واعلن ان الاتحاد السوفيتي زاد من نفقاته الدفاعية بمقدار ٥٪ بسبب اقدام امريكا على زيادة حدة الحرب العدوانية فى فيتنام .

٨ : انتخب المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى بالاجماع فى ختام جلساته ، ليونيد بريجنيف سكرتيرا عاما للحزب ، واعلن في الوقت نفسه نبأ اعتزال انستاس ميكويان رئيس الجمهورية السوفيتية السابق . ونيكولاى شفيرنيك زعيم نقابات العمال من منصبيهما في سكرتارية الحزب لتقدمهما في السن . كما وافق المؤتمر على تقرير اللجنة المركزية فى السياسة الداخلية والخارجية والخطة الخمسية الاقتصادية الجديدة .

٢١ ــ ٢٣ : قام اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية بزيارة

وسمية لايطاليا صدر بيان سوفييتي ايطالي مشترك عن المحادثات التي اجراها هناك ، جاء فيه ان الموقف الراهن يستوجب زيادة الجهود لدعم الامن الدولي ، واتخاذ الخطوات اللازمة نحو نزع السلاح التام خاصة السلاح الذري . كما تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين البلدين اثناء الزيارة .

٢٢ : اعلن وزير الدفاع السوفييتي اثناء زيارته للمجر أن مساعدات الاتحاد السوفييتي لفيتنام الشمالية « كان من الممكن ان تكون اكثر فاعلية لو لم تعرقل الصين الشعبية المجهودات التي تبذل في هذا السبيل » .

٢٧ : عقد البابا بولس السادس واندريه جروميكو اجتماعا تناول الجهود المشتركة التي تبذلها الشعوب في كفاحها لمنع الحروب وتأمين السلم بغض النظر عن اختلاف وجهة نظر الشعوب ومعتقداتها الدينية .

انظر ايضا : المانيا الشرقية (١٤) ، سنغافورة (٢) ، سوريا (١٨) ، الصين (١٩ ، ٣٠) العراق (١٢) ، الهند (٢) .

الاردن :

٣ : اذيع في كل من عمان وواشنطون: ان الاردن سوف تشتري طائرات مقاتلة نفاثة من الولايات المتحدة، وان هذه الصفقة ستتم طبقا لاتفاق توصل اليه البلدان اخيرا.

١٩ : اعتدت الدوريات العسكرية الاسرائيلية على المواقع الاردنية ٦ مرات . وقد ردت القوات الاردنية على الاعتداءات الاسرائيلية . وابلغ الاردن لجنة الهدنة المشتركة شكوى عاجلة في هذا الشان .

٢٠ : وقع اشتباك مسلح بين القوات الاردنية والاسرائيلية عند جسر الشيخ حسين في الشمال الشرقي من فلسطين استمر ٢٠ دقيقة .

٣٠ : قامت قوات اسرائيلية بعدوان على المواقع والقرى الاردنية الواقعة على الحدود ، فتصدت لها القوات الاردنية وقدم الاردن شكوى الى لجنة الهدنة المشتركة بشان هذا العدوان .

انظر ايضا : ج.ع.م (٢٣) ، الولايات المتحدة (٣) .

استراليا :

١٢–١٦ : عقد المجلس البرلماني الدولي دورته في كانبيرا ، وحضره ممثلو ٥١ دولة .

١٤ : اجرى وزير الخارجية الاسترالية محادثات سرية حول فيتنام مع همفري نائب الرئيس الامريكي ومكنمارا وزير الدفاع ، ودين راسك وزير الخارجية .

البانيا :

٢٨ : قام رئيس وزراء البانيا بزيارة رسمية للصين اجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٩ : اعلنت حكومة المانيا الغربية في بيان لها ، انها تعتبر وجود القوات الغربية في اراضيها عنصرا هاما من عناصر الدفاع المشترك ، واعربت عن موافقتها على التعاون مع فرنسا بشأن التنظيمات الخاصة ببقاء هذه القوات في المانيا بعد انسحابها من قيادة حلف الاطلنطي .

١٩ : ارسلت حكومة المانيا الغربية رسالة الى ليفي اشكول رئيس وزراء « اسرائيل » خاصة باستئناف المفاوضات الاقتصادية بين الجانبين .

٢٠ : وافق ايرهارد مستشار المانيا الغربية ومجلس الوزراء على ان تقوم الاحزاب السياسية والمنظمات والافراد بمباحثات مباشرة مع المانيا الشرقية حول اعادة توحيد شطري المانيا ، على الا يشترك احد من المسئولين في هذه المباحثات .

٢١ : احتجت حكومة بون على التصريح الذي ادلى به ليفي اشكول وقال فيه ان حكومة المانيا قد وعدت بتقديم معونة لاسرائيل قيمتها ٥٠٠ مليون دولار .

٢٣ : منحت المانيا الغربية تونس قرضا بمبلغ ٤٠ مليون مارك على صورة مساعدات اقتصادية وفنية .

٢٧ : صرح وزير مالية المانيا الغربية بأن حكومته قررت تقديم ١٦ مليار مارك (١٥٠٠ مليون جنيه استرليني) لليهود « كأفراد » بصفة تعويضات اضافية لاتفاقات التعويضات السابقة . واشار الوزير الالماني الى أن معظم هذه التعويضات ستذهب الى اسرائيل على اساس ان اغلبية الذين ستدفعها اليهم يقيمون فيها .

انظر ايضا : المانيا الشرقية (١٩) ، غانا (١) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية):

١٤–١٥ : قام وزير الخارجية الالمانية بزيارة لموسكو بدعوة من وزير الخارجية السوفيتي .

١٩ : وافق رئيس جمهورية المانيا الشرقية على اقتراح الحزب الاشتراكي في المانيا الغربية الخاص بعقد اجتماعات شعبية مشتركة بين الاحزاب والمنظمات والافراد في المانيا الشرقية والمانيا الغربية .

انظر ايضا : المانيا الغربية (٢٠) ، الهند (٥) .

اندونيسيا :

٤ : اعلن وزير خارجية اندونيسيا ان بلاده تبحث الانضمام من جديد الى الامم المتحدة . وفي اليوم التالي اعلن سوكارنو أن بلاده لن تعود الى المنظمة الدولية الا اذا اجريت فيها بعض التغييرات .

٥ : اعلن الجنرال سوهارتو قائد الجيش الاندونيسي أن رئيس الجمهورية يجب أن يخضع للمؤتمر الاستشاري الشعبي لان اندونيسيا يحكمها دستور عام ١٩٤٥ والقوانين التي صدرت بعد هذا التاريخ .

١٨ : صرح وزير الخارجية الاندونيسية ان بلاده لا تزال متمسكة بسياسة عدم الانحياز والتضامن الافرو آسيوي ، وتؤيد القوى المناهضة للاستعمار

٢٦ الف الرئيس الاندونيسي سوكارنو مجلسا استشاريا اعلى جديدا من ٦٦ عضوا خاليا من الشيوعيين واليساريين بعد أن فصل اعضاء المجلس السابق السبعين وكان قد تألف في أغسطس ١٩٥٩ برئاسته .

اوغندا :

١٥ تولى ميلتون اوبوتي رئيس وزراء اوغندا منصب رئيس الجمهورية رسميا .

٣٠ : شكل رئيس وزراء اوغندا حكومة جديدة .

ايران :

١٢ : قامت بعثة اقتصادية ايرانية بزيارة للمغرب لدراسة امكانيات التعاون بين البلدين في المجالات الثقافية والفنية والاقتصادية .

ايرلندا :

٨ : وافقت حكومة ايرلندا على ارسال فصيلة أخرى من جيشها الى قبرص استجابة لطلب عاجل من يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة .

باكستان :

١ : اتهمت باكستان الهند بانتهاك اتفاق طشقند ، لرفضها سحب قواتها من ثلاثة مراكز على طول خط وقف اطلاق النار بين البلدين .

انظر ايضا المملكة العربية السعودية (٢٤) .

تركيا :

٢٠ : اغلقت تركيا مكتبها السياحي في اسرائيل .

٢٠-٢١ : عقد مجلس وزراء منظمة الحلف المركزي اجتماعاته السنوية السنوية في انقرة وبحث المشاكل العالمية وفي مقدمتها أزمة الاطلنطي ومشكلتا فيتنام وقبرص ، ثم استعرض المجلس نشاط الحلف خلال العام الماضي في مجالات التخطيط للدفاع العسكري والتعاون الاقتصادي .

٢٩ : أبلغت تركيا الولايات المتحدة وبريطانيا بأنها سترسل ١٥ الف جندي وضابط الى قبرص اذا تم سحب قوات السلام الدولية منها عند انتهاء مدتها في ٢٦ يونيو ١٩٦٦ .

الجمهورية العربية المتحدة :

٣ : اعلنت القاهرة انها لن تقدم اعترافا رسميا بالوضع الجديد في اكرا الذى نشأ عقب الانقلاب العسكري ضد حكومة الرئيس كوامي نكروما ، لان العلاقات بين الدولتين لا تزال قائمة طالما بقيت سفارة ج.ع.م في اكرا وسفارة غانا في القاهرة ، وطالما تبادلت الحكومتان المذكرات الرسمية .

١٢ : وصل الى القاهرة السيد دياللوتللي السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية واستقبله السيد محمد فائق مدير الشئون الافريقية والاسيوية برئاسة الجمهورية واجتمع دياللوتللي مع الرئيس جمال عبد الناصر وتناول الحديث بينهما المسائل المتعلقة بمنظمة الوحدة الافريقية .

١٤ : صدر بيان رسمي جاء فيه ان الرئيس جمال عبد الناصر كان يعتبر الرئيس عبد السلام عارف رفيق جهاد وصديقا وأخا وأن النبأ المروع هز من الاعماق كل جماهير الشعب وقد اعلن الحداد في انحاء ج.ع.م لمدة سبعة أيام تعبيرا من المشاركة في أحزان الشعب العراقي ، كما سافر الى بغداد المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية على رأس بعثة رسمية للاشتراك في تشييع جنازة الشهيد الراحل .

١٤ : اجتمع محمود رياض وزير خارجية ج.ع.م بوزير خارجية الكويت لاستكمال المشاورات التى تجرى حول قضية اليمن والمساعي التى تبذلها الكويت للتوسط فيها .

١٦-١٩ : جرت مباحثات اللجنة الاقتصادية المشتركة مع فرنسا ، وتم توقيع اتفاق اقتصادي بين ج.ع.م وفرنسا يقضي بأن تقدم فرنسا الى ج.ع.م تسهيلات ائتمانية متوسطة الاجل قيمتها حوالى ٣٠ مليون دولار بخلاف الـ ٣٥ مليونا السابقة لتمويل ١٨ مشروعا جديدا من مشروعات الخطة الثانية .

٢٢ : وصلت الطلائع الاولى للقوات العربية العائدة من اليمن بعد ما تقرر تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التى تهدف الى تخفيض حجم القوات المسلحة ونفقاتها في اليمن مع الاحتفاظ بالقدرة نفسها على الحركة .

٢٣ قام الفريق علي علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة بزيارة للاردن استغرقت اسبوعا تفقد خلالها الجبهة الاردنية .

٢٨ : تم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي الثاني بين ج.ع.م وتشيكوسلوفاكيا .

٢٨ : صدر في كل من ج.ع.م وفرنسا البيان المشترك عن المحادثات بين الاتحاد الاشتراكي العربي ووفد الصداقة للحزب الشيوعي الفرنسي جاء فيه أن الجانبين تبادلا وجهات النظر حول تجاربهما في الكفاح من أجل السلام وتأييد حركات التحرر الوطني خاصة في فيتنام الجنوبية ضد الاستعمار الجديد ، كما تضمن البيان تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لكفاح الشعوب العربية للتحرر ، خاصة شعب اليمن والجنوب المحتل .

انظر ايضا الجمهورية العربية اليمنية (١٠) ، الجنوب المحتل (١٦) ، سنغافورة (١٧) ، الكويت (١٢) ، المغرب (٢٦) ، اليابان (٦)

الجمهورية العربية اليمنية :

١٠ : عاد الى صنعاء الفريق حسن العمري رئيس وزراء اليمن واللواء حمود الجايفي نائب القائد الاعلى للقوات اليمنية المسلحة

ومصطفى يعقوب وزير الخارجية بعد انتهـــــاء مشــاوراتهم في القاهرة .

١٤ : لقى القــاضي عبد الله الايرياني وزير الادارة المحلية مصرعه أثر حادث اعتداء وقع عليه .

٢٥ : استولت قبائل اليمن على قافلة تسللت من السعودية عبر الحدود الشمـاليـة الغربيـة لليمن مزودة بالأسلحة والذخائر والاموال .

انظر ايضا : الجمهورية العربيـــة المتحدة (٢٢) .

الجنوب المحتل :

٥ : طلبت الوفود العربيـــة في الامم المتحدة الابقــاء على اللجنـــة الفرعية التابعة للجنة تصفيـــة الاستعمار التي تقوم بمهمة تقصي الحقائق ومتابعة الموقف في عدن .

٦ : اجتمع اعضاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتـل بالســيد محمود رياض وزير خارجيـة ج.ع.م ، وقد تناول البحث تطورات الموقف في الجنــــوب . وابلغ الوزير الجبهة تأييد ودعم ج.ع.م لقضية الشعب في الجنوب المحتل .

١٢ : بدأ وفد جبهـــة تحرير جنوب اليمن المحتـــل زياراته للعواصم العربية لشرح التطورات الحالية في عدن والجنوب وبحث وســائل دعم الثورة الوطنية ماديا وادبيا. وقد بدأ الوفد مشــــاوراته في القاهرة ثم واصل زياراته للعراق وسوريا والسودان ولبنان والاردن والكويت .

روديسيا :

٢٢ : وافقت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العــــامة للامم المتحـــدة على مشروع قرار آفرو آسيوى يدعو بريطانيـــا الى استخدام القوة لاسقاط حكومة الاقلية البيضاء ، كما يدعو مجلس الامن الى اتخــاذ تدابير عاجلة لتنفيذ قراراته الســابقة بشـأن روديسيا ، وتطبيق الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية في هذا الشأن .

٢٧ : اعلن ايان سميث ان حكومتـــه مستعدة لاجراء محـــــادثات مع بريطانيا على أي مستوى وفي أي مكان . وأكد أن حكومته لاتشترط اعتراف بريطانيا بهـا للدخول في محادثات .

٢٨ : وافقت روديسيا وبريطانيـا على وقف سحب البعثتين الدبلوماسيتين لكل منهما في الاخرى .

انظر ايضـــا : المملكة المتحـــدة (٤) ، (١٠) .

زامبيـــا :

٤ : غادر اكرا نائب المندوب السامي لزامبيا عقب القرار الذي اتخذته حكومة زامبيا باغلاق مقر بعثتهـا الدبلوماسية في العاصمة الغانية

سنغافورة :

٢ : تم توقيع اتفــاق تجــاري بين سنغافورة والاتحاد السوفييتي .

١٧ : قـام لي كوان يو رئيس وزراء ســـــنغافورة بزيارة لـ ج.ع.م استغرقت ٣ أيام أجرى خلالهــا محادثات مع المسئولين في القاهرة لتوثيق العلاقات بين البلدين .

٢٣ : أجرى رئيس وزراء ســـنغافورة محـــادثات مع وزير الخـــزانة البريطاني ووزير الدفاع تنـاولت اجــراءات الامن المشـــتركة والمساعدات المالية البريطانية .

السودان :

١٣ : تم توقيع اتفـــاق بين الولايات المتحدة والسودان يقضي بان تزود الولايات المتحدة السودان بكميات من القمح تبلغ ٦٥ الف طن .

٢٠ : صرح رئيس وزراء السودان بان حكومتـــــه لتعتزم منح مديريات السودان التســـع ومن بينهـــا مديريات الجنوب الثلاث سلطـــات الاقليمية كاملة .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (١٧)

سوريا :

١٨–٢٥ : قام د. يوسف زعين رئيس وزراء ســوريا على رأس وفد سوري بزيارة للاتحاد السوفييتي استغرقت ٦ أيام أجرى خلالهـا محادثات مع المسئولين في الاتحاد السوفييتي . واعلن رئيس الوزراء السوري أن الاتحـاد السوفييتي وافق على تقـديم قرض لسوريا قيمتــه ١٥٠ مليون دولار لتمويل انشاء سد الفرات ، كما تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصـادي بين سوريا والاتحاد السوفييتي .

٣٠ : اعلن رئيس الوزراء الســوري ان بلغاريا وافقت على تقديم قرض لسوريا قيمتـه ١٥ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية .

السويد :

٢٥–٢٦ : عقد وزراء خارجيـة كل من الســـويد والنرويج وايسلندا اجتماعا في استكهولم لمناقشـــة الموقف الدولي ـ كمـــا حضر الاجتماع وزير العدل الفنلندي .

سويسرا :

٥ : انتهت المرحلة الاولى من الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح وقـد استغرقت ١٠ أسابيع اذ بدأت في ١٩٦٦/١/٢٧ . ولا تزال شقة الخلاف بين الجـانبين الامريكي والسوفييتي على حالها بشـأن مشكلة الحد من الخطر الذري .

٢٧ : وافق مؤتمر نزع السلاح رسميا على وقف اعماله من ١٠ مايو الى ١٤ يونيو لتمكين الدول السبع عشرة الاعضاء من استعراض أعمال المؤتمر .

وكانت مناقشـــات المؤتمر قد تركزت خلال الدورة الحالية على مسألة حظر انتشار الاسلحة الذرية .

الصومال :

٢٨ : اعلن وزير الدولة الصومالي أن بلاده ضد فكرة الحلف الاسلامي المقترح وانها لا تؤمن بالاحلاف . وصرح بأن الصومال انشأت لجنة خاصـــة لمنع التسلل الاسرائيلي في افريقيا .

٧٢٨

الصين الشعبية :

٤ : قام ليو شاوشي رئيس جمهورية الصين الشعبية بزيارة رسمية لافغانستان تلبية لدعوة من الملك محمد ظاهر شاه .

٥ : شنت الصين هجوما على ايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان وعلى حزبه الديمقراطي الحر لرفضه السماح لوفد من المعهد الصيني للشئون الخارجية بزيارة اليابان بناء على دعوة الحزب الاشتراكي الياباني المعارض . وقد قال ساتو ان زيارة الوفد الصيني ستكون لاغراض سياسية وتهدف الى التدخل في شئون اليابان الداخلية .

١٧ : وصل الى رانجون (عاصمة بورما) ليوتشاوتشي رئيس جمهورية الصين الشعبية يرافقه وزير خارجية الصين قادمين من داكا عاصمة باكستان الشرقية في زيارة استغرقت ثلاثة أيام .

١٨ : أعلنت الصين الشعبية وقف المعونة الاقتصادية الصينية لاندونيسيا وسحب الخبراء الصينيين الموجودين فيها . وقد اتخذت حكومة بكين هذا الاجراء احتجاجا على هجوم المتظاهرين الاندونيسيين على سفارتها في جاكارتا واصابة أحد المسئولين فيها .

١٩ : وقعت الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي بروتوكولا لتبادل السلع لعام ١٩٦٦ .

٣٠ : اتهم رئيس وزراء الصين زعماء الاتحاد السوفيتي في اجتماع شعبي عقد في بكين وحضره وفد من اليابان ، بانهم يستخدمون المعونة السوفتية لفيتنام كستار لمهاجمة الصين .

انظر ايضا : اليابان (٢٨) ، غانا (٦) .

العراق :

١٢ : وصل اللواء عبد الرحمن عارف نائب رئيس اركان الجيش العراقي الى موسكو في زيارة رسمية أجرى خلالها محادثات بشأن تزويد العراق بأسلحة سوفيتية .

١٤ : استشهد الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف على اثر حادث طائرة كان يستقلها في عودته الى مدينة البصرة من جولته التي بداها في جنوب العراق ، وتولى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء منصب رئيس الجمهورية بالنيابة الى أن يتم انتخاب رئيس جديد للدولة طبقا للدستور المؤقت العراقي .

١٦ : تم انتخاب اللواء عبد الرحمن محمد عارف رئيسا للجمهورية في اجتماع مشترك عقده مجلس الدفاع ومجلس الوزراء . وأعلن اللواء عارف أن سياسته استمرار لسياسة سلفه في الميدان الداخلي أو في المجال العربي .

١٨ : تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور عبد الرحمن البزاز .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٤) .

غانا :

١ : تم توقيع اتفاق بين غانا والولايات المتحدة يقضي بأن ترسل الثانية الى الاولى كميات من الاغذية والسلع تبلغ قيمتها حوالي مليونين ونصف مليون جنيه استرليني . كما وصل الى اكرا وفد اقتصادي من المانيا الغربية ليعقد اتفاقا يقدم بمقتضاه الى الحكومة قروضا قيمتها ٤٠ مليون مارك .

٦ : اتهمت حكومة الانقلاب في غانا ، الصين الشعبية بمساعدة الرئيس كوامي نكروما لتمكنه من الاطاحة بنظام الحكم الجديد .

انظر ايضا : ج.ع.م (٣) ، زامبيا (٤) .

فرنسا :

٤ : اعترف المسئولون الفرنسيون بأن الولايات المتحدة كانت أسرع من فرنسا في عقد صفقة بيع مقاتلات نفاثة أمريكية للاردن . وقالوا ان اعلان هذا البيع من جانب واشنطون ودعواهم ان الدافع اليه هو تدفق الاسلحة السوفيتية الى الشرق الاوسط ، قد وضع الولايات المتحدة في موقف بالغ الصعوبة .

١٣ : صرح وزير الخارجية الفرنسية في الجمعية الوطنية أن بلاده انسحبت من القيادة الموحدة للحلف لان نظام الحلف يبقى على الحرب الباردة وقد يقحم فرنسا في حرب لا شأن لها بها .

٢٢ : رفضت فرنسا طلب الرئيس الامريكي جونسون امهال الولايات المتحدة عامين لسحب قواتها وقواعدها من فرنسا ، واصرت على أن يكون الانسحاب قبل أبريل عام ١٩٦٧ .

٢٥ـ٣٠ : قام وزير الخارجية الفرنسية بجولة زار فيها رومانيا وبلغاريا من أجل تحسين العلاقات الفرنسية بدول شرق أوروبا .

٢٩ : أصدرت قيادة حلف الاطلنطي للقوات الجوية في وسط أوروبا بيانا جاء فيه ، أن فرنسا ستشترك في المناورات الجوية التي ستجريها قوات الحلف خلال هذا الصيف بالرغم من قرارها الخاص بالانسحاب من المنظمات العسكرية الخاصة بالحلف .

٣٠ : اجتمع الرئيس ديجول مع يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة وبحثا المشاكل الدولية وفي مقدمتها الازمة الفيتنامية .

انظر ايضا : المانيا الغربية (٩) ، ج.ع.م (١٦ ، ٢٨) ، كندا (٥) ، الولايات المتحدة (١٥) .

الفلبين :

٥ : اعلن فرديناند ماركوس رئيس الفلبين أنه توصل الى تفاهم جديد مع الولايات المتحدة بشأن الدفاع عن بلاده ، وقال أن عبء الدفاع عن الدولتين يقع على عاتق الاسطول السابع الامريكي والسلاح الجوي الثالث عشر . اما القوات المسلحة الفلبينية فانها مسئولة عن الأمن الداخلي فقط .

فلسطين :

٣ : اعلنت وزارة الخارجية الاسرائيلية ان اسرائيل ستبذل جهودا [illegible]

« لتصحيح اختلال التوازن » الذى قد ينشأ عن صفقة الطائرات النفاثة الامريكية للاردن .

• : اعلن ليفى أشكول رئيس وزراء اسرائيل فى حديث رسمى أن الولايات المتحدة ترسل فى الوقت الحاضر أسلحة الى اسرائيل اكثر مما أرسلت فى أى وقت مضى . واشار الى أن اسرائيل تجرى الان مفاوضات مزدوجة : الاولى مع الولايات المتحدة الامريكية وهى خاصة بالتسلح ؛ والثانية مع المانيا الغربية بشأن الحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية والعلمية .

٦ : رفضت اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى طلب الانضمام الذى تقدمت به اسرائيل لقبولها عضوا فيها .

١٩ : اعلن ليفى أشكول رئيس وزراء اسرائيل أن اسرائيل لا تمتلك أسلحة نووية .

انظر ايضا : الاردن (١٩ ، ٢٠ ، ٣٠) ، المانيا الغربية (١٩ ، ٢١ ، ٢٧) ، تركيا (٢٠) ، الهند (٢٦) .

فيتنام الجنوبية :

١ : أصدر رئيس وزراء فيتنام الجنوبية امرا بمواجهة الاضطرابات الناهضة لحكومته العسكرية اذ شلت هذه الاضطرابات مظاهر الحياة فى مدينتى « دانانج » « وهوى » فى الفترة الاخيرة .

٢ : تجددت المظاهرات المعادية للولايات المتحدة فى المدن الفيتنامية الرئيسية .

٥ : طار كاوكاى رئيس وزراء فيتنام الجنوبية الى قاعدة دانانج حيث قابل مرتين الجنرال نجوين فان شوان قائد المنطقة الشمالية الذى يتولى زعامة القوات الثائرة على الحكومة . وحذر شوان المارشال كاوكاى من دخول القوات الحكومية الى قلب المدينة ، واضطر كاوكاى الى توجيه بيان الى سكان المدينة معتذرا من اتهامه اياهم بأنهم وقعوا تحت سيطرة الشيوعيين .

٦ : قرر رئيس وزراء فيتنام الجنوبية سحب القوات الحكومية التى ارسلها الى دانانج والتراجع امام المقاومة الشعبية . وقد وافق كذلك على مطالب الزعماء البوذيين وتسليم السلطة تدريجيا لحكومة مدنية خلال العشرة الاشهر القادمة بشرط ان يغلق الطلبة البوذيون مقر قيادتهم فى العاصمة .

٨ : قرر قواد المناطق الشمالية فى فيتنام الجنوبية الانضمام الى الثائرين ضد حكومة سايجون ، بعد أن فقدوا الثقة فى حكومة نجوين كاوكى رئيس الوزراء .

٩ : شكل البوذيون فى فيتنام منظمة خاصة لتتولى قيادة النضال المنظم للجبهة البوذية ، ازاء رفض حكومة نجوين كاوكى مطالبهم .

١٤ : وقع نجوين فان ثيو رئيس الدولة مرسوما يقضى باجراء انتخابات عامة خلال مدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة اشهر لتأليف جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور كخطوة أولى نحو العودة الى الحكم المدنى .

انظر ايضا : الهند (٢٦) ، الولايات المتحدة (١) .

قبرص :

٢-٧ : قام الجنرال جورج جريفاس قائد القوات المسلحة القبرصية بزيارة لليونان واجرى محادثات مع المسئولين اليونانيين حول الخلاف بينه وبين الرئيس القبرصى مكاريوس الذى يطالب بالحد من سلطات جريفاس بحيث تقتصر على القوات اليونانية فقط الموجودة فى قبرص .

٢٣ : أصدر وزير خارجية قبرص بيانا حول قرارات الحلف المركزى قال فيه ، أن البيان المشترك للحلف تجاهل مبادىء وقرارات الامم المتحدة التى اكدت استقلال قبرص وسيادتها .

انظر ايضا : ايرلندا (٨) ، تركيا (٢٩) ، اليونان (١٥ ، ٢٥) .

كمبوديا :

٨ : اتهمت حكومة كمبوديا تايلاند بشن هجوم جديد على حدودها .

كندا :

٥ : صرح وزير الخارجية الكندية أن انسحاب فرنسا من حلف الاطلنطى يمكن أن يشل استقرار وسط أوروبا ويهدد الوحدة السياسية لدول الاطلنطى ويثير النزعات القومية فى أوروبا .

٢٠ : عقد فى مدينة المكسيك مؤتمر يضم ممثلى ٢١ دولة وهو يهدف الى جعل أمريكا اللاتينية خالية من الاسلحة النووية ، وتقدمت فيه المكسيك ومعها عدد من دول المنطقة بمشروع اتفاق يقضى بانشاء مركز لحظر الاسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية للاشراف على تنفيذ الاتفاق ، على ان تكون سلطته مقصورة على الدول الموقعة دون سواها .

الكونجو (ليو) :

٤ : أعلنت الحكومة ارسالها تعزيزات من رجال البوليس الى ستانلى فيل بسبب تجدد نشاط الثوار فيها .

٩ : احتجت حكومة الكونغو ليوبولد فيل لدى البرتغال لانتهاك الطائرات البرتغالية المجال الجوى للكونغو وطالبت بوقف هذه الاعمال .

الكويت :

١٢ : قام الامير صباح سالم الصباح امير الكويت بزيارة رسمية لـ ج.ع.م استغرقت اربعة ايام ، وصدر بيان رسمى اكد فيه ضرورة اتحاد العرب للقضاء على المؤامرات الاستعمارية فى الوطن العربى ، وتقديم كل الامكانيات المادية والمعنوية من اجل قضية فلسطين ، وتأييد منظمة التحرير . واعربا عن تأييدهما لحق شعب الجنوب المحتل فى الاستقلال ، وحق شعب عمان فى تقرير مصيره .

١٧ : سافر الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير خارجية الكويت الى المملكة العربية السعودية يحمل رسالة مكتوبة من امير الكويت الى الملك فيصل ، خاصة بتطورات

الموقف في اليمن واقتراحات الكويت لاستئناف الاتصالات المباشرة بين القاهرة والرياض .

١٨ : اجتمع وزير خارجية الكويت مبعوث الامير السالم الصباح أمير الكويت الى المملكة السعودية مع الملك فيصل وسلمه رسالة خاصة اشار الى انها خاصة بمشكلة اليمن . وقد نقل وزير الخارجية الكويتي الى المسئولين السعوديين نتائج المباحثات التى جرت في القاهرة اثناء زيارة أمير الكويت لها .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٤) .

كينيا :

٢-٤ : اختتم مؤتمردول افريقياالشرقية والوسطى المنعقد في نيروبي اعماله وكان قد بدا اجتماعاته يوم ٣١ مارس الماضي ، وأذيعت قراراته وكان من اهمها المطالبة بمواصلة بذل جميع المجهودات لتحرير الدول الافريقية التي لم تنل استقلالها بعد مثل مستعمرات اسبانيا والبرتغال في افريقيا . كما طالب المؤتمر بالضغط على بريطانيا لتستخدم القوة من اجل اسقاط حكومة سميث . ومناشدة شعب روديسيا أن يضاعف كفاحه . وقد عرضت دول مؤتمر نيروبي وثائق المؤتمر على السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا واكدت أن المؤتمر لم يكن محاولة لاغتصاب سلطة أو مهام منظمة الوحدة الافريقية وانما كان مجهودا لتقوية الوحدة الافريقية عن طريق تحسين علاقات الجوار .

٤ : قدم أوجينجا اودينجا استقالته من منصبه كنائب لرئيس جمهورية كينيا ، واتهم حكومة كينياتا بانها أصبحت خاضعة لتوجيهات المصالح الشخصية ولبعض القوى التي تعمل في الخفاء ، كما استقال عدد من الوزراء ونواب الوزراء واعضاء البرلمان من مناصبهم ومن عضوية حزب الاتحاد الوطني الافريقي الحاكم تأييدا لاودينجا .

٢٦ : انتخب اوجينجا اودينجا رئيسا لحزب المعارضة الجديد « اتحاد الشعب » الذي شكله المنشقون على حزب الاتحاد الوطني الافريقي الحاكم ، وطالب اودينجا الحكومة بتسجيل الحزب في اقرب وقت .

لبنان :

٩ : تم تأليف الوزارة اللبنانية الجديدة برئاسة الدكتور عبد الله اليافي .

١٣ : اصدر المثقفون اللبنانيون (جماعات الادباء والفنانين والصحفيين واساتذة الجامعات) بيانا نددوا فيه بفكرة الحلف الاسلامي .

المغرب :

٢٦ : قام الامير عبد الله شقيق ملك المغرب بزيارة رسمية لـ ج.ع.م استغرقت اسبوعا .

٢٨ : تم توقيع اتفاق بين المغرب والولايات المتحدة يقضي بمنح المغرب قرضا قيمته ٢٤ مليون دولار .

انظر ايضا . ايران (١٢) ، الولايات المتحدة (٣) .

المملكة العربية السعودية :

٢٤ : صدر البيان المشترك عن نتائج المباحثات التي جرت بين الملك فيصل والرئيس أيوب خان ، وقد أعلن البيان تأييد باكستان لقضية فلسطين وتأييد السعودية لمبدأ تقرير المصير في كشمير .

انظر ايضا : الجمهورية العربية اليمنية (٢٥) ، الكويت (١٧ ، ١٨)

المملكة المتحدة :

١ : فاز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة باكبر اغلبية حصل عليها اى حزب بريطاني منذ عام ١٩٤٥ ، فقد حصل على ٣٦٣ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس العموم الـ ٦٣٠

٤ : اعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن ناقلة يونانية نقلت شحنة بترول الى روديسيا رغم تعليمات الخارجية البريطانية التي تعقبت الناقلة اليونانية .

٥ : أجرى هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا تعديلا في وزارته ، وشمل التعديل ادخال وزيرين جديدين وتغيير مناصب ثلاثة آخرين .

١٠ : وافق مجلس الامن على القرار الخاص بتخويل بريطانيا سلطة استخدام القوة لمنع وصول شحنات البترول الى روديسيا . وقد تمت الموافقة على المشروع بأغلبية ١٠ اصوات ضد لا شيء وامتناع ٥ دول عن التصويت هي الاتحاد السوفيتي ومالي وفرنسا واورجواي وبلغاريا .

١٧ : اعلنت وزارة الخارجية البريطانية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والسودان ، وكانت هذه العلاقات قد قطعت في ديسمبر ١٩٦٥ تنفيذا لقرار الدول الافريقية احتجاجا على سياسة بريطانيا ازاء مشكلة روديسيا .

٢٦ : قام يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة بزيارة رسمية لبريطانيا استغرقت ٤ ايام اجرى خلالها مباحثات مع اقطاب الحكومة البريطانية بشأن الحالة في فيتنام ومشكلة روديسيا .

٢٨-٢٩ : عقد في لندن مؤتمر سري للجنة الخماسية لتخطيط الاستراتيجية الذرية لحلف الاطلنطي حضره وزراء دفاع الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا وتركيا . وبحث المؤتمر الوسائل الكفيلة بتحسين طرق تخطيط السياسات الذرية لدول الحلف وخاصة مشكلة اشراك المانيا الغربية في مجالات التخطيط الذرى ، على نحو لا يغلق الباب امام الاتفاق مع روسيا على وضع معاهدة لمنع انتشار الاسلحة الذرية . وكانت هذه المحادثات قد بدات اساسا ولاول مرة في واشنطون في يومى ١٧ ، ١٨ فبراير الماضي .

انظر ايضا : تركيا (٢٩) ، روديسيا (٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨) ، سنغافورة (٢٣) ، الهند (٢) .

النمسا :

١٩ : شكل جوزيف كلوس زعيم حزب الشعب حكومة جديدة من اعضاء حزبه فقط .

٢٣ : اصدر الحزب الشيوعى النمسوى بيانا اعترض فيـــه على تأليف الحكومة الجديدة من حزب واحد فقط .

الهنـد :

٢ : قامت أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند بزيارة للنـــدن وموسكو فى طريق عودتها الى بلادها بعد انتهاء زيارتها للولايات المتحدة .

٥ : صرح وزير الخارجية الهندية فى البرلـمان الهنـــدى بأن الهنـــد مـــستعدة لاعـادة بحث مســـألة الاعتراف بالـــمانيا الشرقيـــة اذا طلب منها ذلك ، لكنه اشار الى ان بلاده مازالت تفضـــل اعـادة توحيد المـــانيا .

٢٥ : عقـــد فى الهنـــد المؤتمر الافرو اسيوى للتعاون فى ميادين العلوم والتكنولوجيـــا وتشرف عليـــه الجمعية العلميـــة الهندية وقد اشـــترك فيه ٨٠ عالما من ٣٢ دولة اسيوية وافريقية ، وممثلون من ١١ منظمة دولية منها جامعة الدول العربيـــة ومنظمة الدول الافريقية .

٢٦ : اعلن وزير خارجيـــة الهند فى البرلـــمان رفض الحكومة الهندية طلبـــا لبعض نواب المعارضـــة للاعتراف دبلوماســـيا باسرائيـــل وقال ان الاعتراف بها سيؤثر فى علاقاتنا بدول اخرى ، واذا كانت الهند قد قبلت وجود قنصـــل اسرائيل فى بومباى ، فانها لاترغب فى ان يكون لاسرائيـــل سفير فى نيودلهى . واعلن وزير الخارجية ان الحلف الاسلامى موجه ضـــد القوى التقدمية العربية ، ومن ثم لكن الهنـــد لا يمكنها الا أن تعلن استنكارها له والعمل على ضمان عدم نجاحه .

٢٦ : صرح وزير خارجيـــة الهنـــد فى البرلـــمان انه لا يمكن ان تحـــل المشكلة الفيتنامية عسكريا ، وان الحل الوحيد هو عقد مؤتمر على غرار مؤتمـــر جنيف لتســـوية المشكلة .

انظر ايضا : باكستان (١) .

الولايات المتحدة :

١ : تم تأليف قيادة جديدة للاسطول الامريكى فى المحيط الهادى مقرها الرئيسى فى فيتنـــام الجنوبية ، لتتولى الاشراف على جميع القوات البحرية الامريكيـــة المشتركة فى الحرب الفيتنامية .

٣ : جاء فى تقرير وضعتـــــه وزارة الدفاع الامريكية من المـــساعدات العسكرية التى قدمتهـــا الولايات المتحدة للدول الافريقيـــة خلال ١٥ سنة حتى شـــهر يوليو عام ١٩٦٥ ، ان الولايات المتحدة دربت حوالى ثلاثة آلاف افريقى عسكريا وقدمت حوالى ١٣٨ مليون دولار فى شكل مساعدات لسبع عشرة دولة افريقية . وقد اظهر التقرير ان اثيوبيا تحصـــل على اكثر من نصف مجمـــوع المســـاعدات العسكرية ، كما أن بها الفين من الالاف الثـــلاثة الذين دربتهـــم الولايات المتحدة عسكريا . ويدل التقرير على ان المغرب ومن بعدها تونس تحتـــلان المركز الثـــانى والثالث من حيث حجم المعونات .

٣ : اصـــدرت وزارة الخارجيـــة الامريكية بيانا عن صفقة الطائرات النفاثة الامريكيـــة المعقودة مع الاردن . جاء فيه أن هذه الصفقة تساعد على المحافظة على الاستقرار فى سباق التسلح فى المنطقة نظرا الى المبيعات السوفيتية الضخمة من الاسلحة فيها . وان مبيعـــات الاسلحة السوفيتية لبلد من فى الشرق الاوسط قد شدد ســـباق التســـلح فى المنطقـــة ولم يذكر البيان تفاصيل من هذه الصفقة .

٧ : اعلن الرئيس الامريكى جونسون تأييد الولايات المتحدة لاســـتقلال وحياد لاوس ، وانها ستسهم فى مشروعات التنمية الاقتصـــــادية هناك .

٨ : شرعت القيادة الامريكية فى أوروبا فى سحب ١٥ الف جندى امريكى من قيادة حلف الاطلنطى واعادتهم الى الـــــولايات المتحـــدة وبذلك تنخفض القوات الامريكيـــــة فى اوروبا من ٢٢٥ الفا الى ٢١٠آلاف

١٢ : رفضت الولايات المتحدة الموعد النهائى (اول ابريل ١٩٦٧) الذى حدده الجنرال ديجـــول لسحب القوات الامريكية وعددها ٢٦ الف جندى من فرنســـا .

انظر ايضا : الاردن (٣) ، استراليا (١٤) ، تركيا (٢٩) ، الســـودان (١٣) ، غانا (١) ، فرنسا (٤ ، ٢٢) ، الفلبين (٥) ، فلسطين (٥) ، فيتنام الجنوبيـــــة (٢) ، المغرب (٢٨) ، اليابان (٢٢) .

اليابان :

٢٢ : سافر وفد يابانى الى واشنطون للمطالبة بمزيد من الحكم الذاتى لجزر « ريوكيو » التى تشـــمل القـــاعدة الجوية الامريكيـــة فى أوكيناوا وتقع تحت ادارة الولايات المتحدة .

٦ : اجرى ماسايوكى يوكوياما المبعوث اليابانى المتجول مباحثـــات مع المســـئولين فى ج٠ع٠م وقـــد استعرضوا فيها تطورات الموقف فى فيتنام .

انظر ايضا الصين (٥) .

يوغوسلافيا :

١٨ : قام الرئيس اليوجوسلافى جوزف تيتو بزيارة رسمية لرومانيا أجرى خلالها محـــــادثات مع المسئولين الرومانيين .

اليونان :

١١ : قدم تسيريموكوس نائب رئيس الحكومة اليونانية ووزير الخارجية استقالته بسبب اختلافه واعضاء الحكومة الاخرين على مسألة اسناد قيادة الحرس الوطني القبرصي الى الجنرال جورج جريفاس ، وقد استقال ايضا وزير الشئون الاجتماعية في اليوم الثاني .

١٥ : صرح رئيس وزراء اليونان ووزير خارجيتها بأن سياسة حكومته ازاء مشكلة قبرص لن تتغير وان اليونان مازالت تطلب الوحدة بين قبرص وبينها . وقال انه من اجل تحقيق هذا الهدف فان على اليونان ان تمد الشعب القبرصي دون تحفظ بالمعونات من اجل الاستمرار في نضاله .

٢٥ : بحثت الاحزاب السياسية اليونانية الممثلة في البرلمان ، النداء الذى وجهه رئيس الوزراء باقامة الوحدة السياسية بين الجميع فيما يتعلق بالمسألة القبرصية . وقد جاء هذا النداء ردا على اتهام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المستقيل بأن الحكومة تسيء تناول المسألة القبرصية .

انظر ايضا : قبرص (٢) ، المملكة المتحدة (٤) .

مايو

الاتحاد السوفيتى :

١٠–١٨ : قام وفد حكومى سوفيتى برئاسة اليكسى كوسيجين رئيس مجلس الوزراء بزيارة للجمهورية العربية المتحدة تلبية للدعوة التى وجهها اليه الرئيس جمال عبد الناصر ، ودارت اثناء الزيارة محادثات بين الرئيسين اشترك فيها الوفدان العربى والسوفيتى، واستعرض الجانبان فى تلك المحادثات المشاكل الدولية الرئيسية ، كما ناقشا العلاقات الثنائية ووسائل تدعيمها وتنميتها، وصدر بيان مشترك عن المحادثات **(انظر نص البيان المشترك فى قسم الوثائق الدوليه بهذا العدد**

١٠–١٢ : زار ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى رومانيا زيارة غير رسمية بدعوة من سكرتير عام الحزب الشيوعى الرومانى .

١٦ : صرح السفير السوفيتى لدى نيبال بأن الاتحاد السوفيتى سيقف الى جانب الصين فى حالة هجوم قرى امريكى عليها ، وفقا لمعاهدة الحلف العسكرى المعقود بين الاتحاد السوفيتى والصين .

١٨ : اجتمع الرئيس السوفيتى اليكسى كوسيجين اثناء زيارته للقاهرة بالسيد احمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ،وبوفد الجمهورية اليمنية برئاسة حسن العمرى رئيس الوزراء اليمنى .

١٩ : تم توقيع اتفاق تجارى طويل المدى بين الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا .

٢٥ : تم توقيع اتفاق للتبادل العلمى والثقافى بين الاتحاد السوفيتى وسوريا .

٢٧ : اصدر الاتحاد السوفيتى بيانا رسميا اعلن فيه انه لا يستطيع ان يقف مكتوفا ازاء محاولات انتهاك السلام فى سوريا وفى الشرق الاوسط . واضاف البيان ان القوى العدوانية المتطرفة فى اسرائيل تقوم بدور راس الحربة للاستفزازات ضد جيرانها .

انظر ايضا : رومانيا (١٤) ، لاوس (١٦)

الاردن :

١٠–١٢ : قام وصفى التل رئيس وزراء الاردن بزيارة للملكة العربية السعودية واجرى محادثات مع المسئولين هناك ، وصرح بأن محادثاته هذه تعد تكملة للمحادثات التى جرت فى عمان منذ شهرين بين الملك حسين والملك فيصل ، وانها تركزت على اتساق الطائف بين البلدين وخاصة فى النواحى الاقتصادية والائتمانية .

٢٧ : قام وفد اقتصادى اردنى بزيارة للكويت اجرى خلالها محادثات حول تمويل الكويت لبعض مشروعات التنمية الاردنية .

انظر ايضا : تونس (٢٨) .

اسبانيا :

انظر : ج.ع.م (٩) ، المملكة المتحدة (٢٠)

استراليا :

٤ : ارسلت استراليا ٤٠٠ جندى من قواتها للحرب فى فيتنام .

البانيا :

١٣–١٥ : صدر بيان مشترك عن زيارة محمد شيخور رئيس وزراء البانيا لبكين ، اتهمت فيه الصين واليابان زعماء الاتحاد السوفيتى بمساندة الولايات المتحدة خفية فيما يتصل بموقفها فى فيتنام .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٢ : قام كونراد اديناور رئيس حكومة المانيا الغربية السابق بزيارة

الى تل ابيب استمرت ٨ ايام .

٦ : قام وزير الدفاع الالمانى بزيارة للولايات المتحدة اجرى خلالهـا محادثات مع المسئولين الامريكيين بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون السياسى العسكرى بين البلدين .

١٢ : تم فى بون توقيع اتفاق المعونة الاقتصادية الالمانية لاسرائيل ، وصدر بيان مشترك يعلن ان المانيا وافقت على تقديم قرض طويل الاجل لاسرائيل قيمته ١٦٠ مليون مارك .

٢٣ : قام مستشار المانيا الغربية بزيارة لبريطانيا اجرى خلالها محادثات مع رئيس الوزراء هارولد ويلسون حول ازمة حلف الاطلنطى .

اندونسيا :

٢٠ : اعلنت اندونسيا وماليزيا انهما وافقتا رسميا على اجراء مباحثات بينهما على مستوى وزراء الخارجية .

٢٧ : قام وفد عسكرى اندونيسى بأول زيارة رسمية من نوعها الى كوالالمبور منذ ان اتخذت اندونسيا سياسة «مجابهة اتحاد ماليزيا» ، واجرى الوفد محادثات سلام رسمية فى بانكوك لانهاء حملة المجابهة التى بداها الرئيس سوكارنو ضد ماليزيا منذ حوالى ثلاث سنوات .

٢٩ — قام وزير خارجية اندونسيا على راس وفد اندونيسى بزيارة لماليزيا واجرى محادثات سلام مع المسئولين هناك . واتفق الجانبان من حيث المبدا على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما .

انظر ايضا : اليابان (٢٨)

ايطاليا :

٢—٤ : جرت محادثات بين الحزب الشيوعى الايطالى والحزب الشيوعى الفرنسى فى مدينة سان ريمو ، وتناولت المحادثات نضال الشعب الفيتنامى ضد الاعتداء الامريكى ، وازمة حلف الاطلنطى والامن الاوروبى ، والسوق الاوربية المشتركة . هذا وقد اتفقت وجهات نظر الطرفين تجاه هذه المسائل الثلاث .

باكستان :

٥ — رفضت باكستان للمرة الثانية الاشتراك فى المناورات البحرية العسكرية لحلف جنوب شرقى اسيا .

بلجيكا :

١١ : اعلن رئيس وزراء لوكسمبرج فى مؤتمر صحفى أن وزراء الزراعة لدول السوق الاوربية المشتركة قد توصلوا بعد اجتماعاتهم فى بروكسل الى اتفاق على تخصيص مبلغ مليار دولار لتحويل السياسة الزراعية للسوق ، وتحديد يوم اول يوليو ١٩٦٨ موعدا لاستكمال الاتحاد الجمركى الحر بين دول السوق الست .

انظر ايضا كونغو ليوبولدفيل (١٢)

بلغاريا :

٢٢ : قام وفد صناعى بلغارى بزيارة رسمية لـ ج.ع.م ، استغرقت اسبوعا ، لتدعيم التعاون الاقتصادى والثقافى والصناعى بين بين البلدين .

تركيا :

١٨ : تم توقيع اتفاق ثقافى وفنى بين تركيا و ج.ع.م.

انظر ايضا : قبرص (١٦) .

تونس :

٨ : اصدرت الحكومة التونسية بيانا اعلنت فيه ان تونس عقدت اتفاقا مع شركة امريكية تتولى بموجبه هذه الشركة استئجار قاعدة بنزرت على اساس تجارى .

٢٨ : عاد المنجى سليم الممثل الشخصى لبورقيبه من عمان بعد اجراء محادثات مع الملك حسين ورئيس وزراء الاردن .

الجزائر

٦ : صرح الرئيس الجزائرى هوارى بومدين أن « توقيت الدعوة الى الحلف الاسلامى ومكانه الذى خرجت منه ، خلقا من حوله علامات استفهام كثيرة جعلتنا نرفضه » .

٧ : اعلن الرئيس الجزائرى تأميم جميع شركات المناجم فى الجزائر .

١٠ : اعلنت الحكومة الجزائرية رسميا بأنها ستعطى تعويضات لاصحاب تسع شركات من شركات التعدين والمناجم التى اممت .

٢٣ : صدر بيان مشترك بنتائج مباحثات الوفد الجزائرى برئاسة وزير الدولة الجزائرى مع المسئولين فى غينيا ، وقد تضمن البيان اتفاق وجهات نظر الطرفين فى المسائل التى بحثت .

٢٧ : تقرر تأميم جميع شركات التأمين الوطنية والاجنبية العاملة فى الجزائر .

٣٠ : صرحت السفارة الجزائرية فى القاهرة بأن الجزائر لا تعارض عقد اجتماع اللجنة الخاصة بالنزاع على الحدود بينها وبين المغرب ، كما أنها على استعداد لتقبل ما تتخذه اللجنة من مقررات ، واضافت ان الجزائر تصر على أن منطقة تندوف هى جزء من الاراضى الجزائرية .

انظر ايضا : سوريا (٢١) ، فرنسا (١٠ ، ٢٠) ، المغرب (٢٠) .

الجمهورية العربية المتحدة :

١ : احتفلت ج.ع.م بعيد العمال والقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا تاريخيا فى المحلة الكبرى دعا فيه الى وحدة كل القوى الثورية العربية فى اطار الهدف القومى العام ، كما صرح بأن ج.ع.م سوف تضرب قواعد العدوان فى السعودية اذا ما تحركت ضد شعب اليمن حتى ولو أدى الامر الى احتلال نجران وجيزان .

١—٧ : عقد المؤتمر السادس للاتحاد النسائى العربى اجتماعاته بالقاهرة ، وقد حضرته وفود من ١٢ دولة عربية واقر المؤتمر دستورا جديدا للاتحاد من اجل تدعيمه وجعله ملائما للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت فى المجتمع العربى . وتم اختيار القاهرة مقرا دائما لامانة الاتحاد .

٧٥٤

٤ : تم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادى لعام ٦٦ ، ١٩٦٧ بين ج.ع.م والصين الشعبية .

٤ : تم توقيع اتفاق التعاون الفنى والاقتصادى بين ج.ع.م والمانيا الديمقراطية ، ويشمل قرضا جملته ٣٦ مليون جنيه استرلينى .

٨ : ادلى الرئيس جمال عبد الناصر بحديث صحفى هام للصحفى الهندى كرانجيا ، قدم فيه تحليلا كاملا لاسباب المد الاستعمارى فى آسيا وافريقيا وطريقة الصمود له ، وصرح بان اتجاه السياسة العربية للقاهرة هو العمل على مستوى الجماهير الشعبية وعلى مستوى رؤساء الدول فى وقت واحد ، وقال : اننا نأمل ان يرغم الضغط الشعبى الملوك على الانضمام الى الصف الجماهيرى . كما صرح الرئيس بانه اذا لم يتوقف التدخل السعودى ضد الثورة اليمنية فلن نجد تواتسا بديلا غير ضرب قواعد العدوان وتحييدها .

٨ : اجتمع د . محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية بوزير العدل فى ماليزيا والقائم باعمال وزير الخارجية اثناء زيارته للقاهرة .

٩ : وافق مجلس الامة على انضمام ج.ع.م الى اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٩ : صرح د . عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء انه تم خلال زيارته لمدريد توقيع اتفاقات سياحية واعلامية بين ج.ع.م واسبانيا .

١٧ : تم فى القاهرة توقيع البرتوكول الخاص باتفاقية التعاون الفنى والعلمى فى الميدان الزراعى بين ج.ع.م والمانيا الشرقية .

١٩ : قام وفد اقتصادى عربى بزيارة للمغرب واجرى محادثات تجارية بشأن زيادة حجم التجارة المتبادلة بين البلدين .

٢٠ : قام السيد حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية بزيارة للكويت ، واجتمع مع الامير صباح سالم الصباح امير الكويت والشيخ الجابر الاحمد ولى العهد ورئيس الوزراء .

٢٠ : وافقت ج.ع.م على طلب الهند لعقد اجتماع تمهيدى فى نيودلهى على مستوى الوزراء لمجموعة الدول النامية وهى تضم ٧٧ دولة، كى تناقش فيه الموضوعات الاقتصادية والمالية التى تهم الدول النامية قبل انعقاد المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية الدولية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٠) ، بلغاريا (٢٢) ، تركيا (١٨)، ج.ع.ى (٤ ، ١١) ، السنغال (٢١) ، سوريا (٢٢) ، فيتنام الشمالية (١٤) ، كمبوديا (٢٦) ، مالى (١٧) ، نيجيريا (٢٥) ، الهند (١٧) ، الولايات المتحدة (١ ، ١١) ، يوغوسلافيا (٢).

الجمهورية العربية اليمنية :

٤ : صدر بيان مشترك عن اجتماع المجلس الجمهورى ومجلس الوزراء الذى تم فيه استعراض خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى اول مايو . واكد البيان عزم الجمهورية اليمنية على استرداد جيزان ونجران وعسيران ، وتخليص شعبها اليمنى من وطأة الحكم السعودى .

١١ : قام وفد يمنى برئاسة الفريق حسن العمرى نائب رئيس الجمهورية بزيارة للقاهرة ، واجرى محادثات مع المسئولين حول المسائل التى تهم البلدين .

٢٢ : بعث محسن العينى رئيس الوفد اليمنى لدى الامم المتحدة برسالة الى رئيس مجلس الامن ، احتج فيها على اعمال العدوان التى ارتكبتها السلطات البريطانية فى عدن ضد الاراضى اليمنية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٨) ، ج.ع.م (١ ، ٨) ، الصين (١٤) .

الجنوب المحتل :

٢ : قررت الحكومة اليمنية وقف نشاط رابطة الجنوب العربى فى اراضى اليمن ، واعتبارها منظمة غير شرعية ، وذلك لموقفها المتعنت تجاه الوحدة الوطنية لشعب الجنوب .

١٦ : بعث عبد القوى مكاوى الامين العام لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ببرقية الى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة عن التطورات الاخيرة فى عدن والجنوب ، دعا فيها الى تكليف لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة بتطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن المنطقة .

٢٣ : اعلنت جبهة تحرير الجنوب المحتل ان الوفد المسمى بحكومة اتحاد الجنوب الموجود حاليا فى لندن للتفاوض مع بريطانيا حول مستقبل المنطقة ، لا يمثل شعب الجنوب .

جواتيمالا :

١١ : انتخب المجلس القومى لجواتيمالا جوليومنديس مونتنجرو رئيسا .

جويانا :

٢٦ : حصلت غيانا البريطانية على الاستقلال واصبح اسمها دولة جويانا .

٣١ : تقرر اقامة تمثيل دبلوماسى بين ج.ع.م وجويانا .

الدومنيكان :

١٣ : اكد دكتور جارسيا جودوى الرئيس المؤقت للدومنيكان انه يسعى للحصول على تأييد مختلف دول القارة الامريكية لمسعاه من اجل اخراج قوة السلام الامريكية ، وصرح بانه يعتزم تسليم مقاليد الحكم الى رئيس دستورى بعد استعادة جميع مظاهر السيادة القومية .

روديسيا :

٩-٢٠ : جرت فى لندن محادثات بين وفد حكومة الاقلية العنصرية فى روديسيا والحكومة البريطانية ، وقد استهدفت المحادثات التمهيد لاجراء مفاوضات ، على مستوى اعلى ، بين حكومتى لندن وسالزبورى . هذا وقد تعطلت المحادثات لاجراء مزيد من المحاورات .

١٧ : اجتمع مجلس الامن لمناقشة الطلب المقدم من الدول الافريقية لاتخاذ اجراءات ضد حكومة

زوديسيا البيضاء ، وقد طالبت ايه بفرض حصار برى وبحرى وجوى على روديسيا . هذا وقد رفضت الدول الافريقية فى الامم المتحدة المشروع الامريكى الذى يهدف الى ايفاد بعثة الى لندن " للتحرى من ويلسون عن حقيقة موقف بريطانيا تجاه روديسيا " . وبرز اتجاه ثالث تبنته الارجنتين، وهويدعو الى مجرد « تأكيد قرارات مجلس الامن السابقة الخاصة بالمقاطعة والعقوبات الاقتصادية ودعوة جيران روديسيا الى احترام هذه القرارات » .

رومانيا :

١٢ : قام وفد رومانى بزيارة لبيكين وبحث مع المسئولين الصينيين العلاقات بين البلدين .

١٤ : غادر موسكو عائدا الى بوخارست النائب الاول لرئيس وزراء رومانيا بعد ان امضى ليلة فى موسكو ، اجرى خلالها مباحثات مع النائب الاول لرئيس وزراء الاتحاد السوفييتى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (١٠) .

زامبيا :

١ : وجه الرئيس كاوندا انذارا الى بريطانيا بأن تتخذ اجراء حاسما ازاء ازمة روديسيا خلال اسبوع لانقاذ الوطنيين من حكم الاقلية البيضاء .

السنغال :

٢١ : قام الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور بصحبه وفد من كبار المسئولين فى حكومته بزيارة لـ ج.ع.م. استغرقت ثلاثة ايام، أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين فى القاهرة استعرضوا فيها الموقف الدولى ومستقبل منظمة الوحدة الافريقية .

انظر ايضا : فلسطين (٢٧) ، (٢٩) .

السودان :

١٠ : وقعت حكومة السودان اتفاقا للتعاون الاقتصادى مع كل من الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا .

سوريا :

١٨ : ابلغت الحكومة السورية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى دمشق انها وافقت على منحه الحصانة الدبلوماسية ومعاملته بوصفه بعثة دبلوماسية معتمدة (سفارة) لدى حكومة سوريا .

٢٢ : قام وفد اقتصادى سورى بزيارة لـ ج.ع.م استغرقت اسبوعا لتدعيم التعاون الاقتصادى وزيادة التبادل التجارى بين البلدين .

٢٣ : اعلن د . نور الدين الاتاسى رئيس الدولة السورية ان سوريا تعارض مؤتمرات القمة العربية ومعاهدات التضامن العربى طالما ان التمسك بها يخدم خطط الرجعية والصهيونية لتصفية مشكلة فلسطين ، وان سوريا تمد يد الصداقة الحقيقية الى القوى الثورية التقدمية فى الدول العربية .

٣١ : صدر البيان المشترك من المحادثات التى اجراها نائب رئيس وزراء سوريا مع وزير خارجية الجزائر ، وقد دعا البيان الى التعبئة لتحرير فلسطين ، كما اعلن البيان تأييد الجزائر وسوريا للجمهورية اليمنية وحركات التحرير فى جنوب اليمن والبحرين ومحميات الخليج .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٢٥) ، (٢٧) .

السويد :

٥ـ٨ : عقدت الدولية الاشتراكية مؤتمرها العاشر فى استكهولم .

سويسرا :

١٠ : توقفت الدورة الحالية للجنة الثمانى عشرة دولة لنزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، وذلك لمدة خمسة اسابيع ، والجدير بالذكر ان اللجنة لم تحرز خلال الاشهر الثلاثة الماضية اية نتائج ايجابية .

الصين الشعبية :

٧ : سلمت حكومة الصين مذكرة الى السفارة الهندية فى بكين تتضمن انها لم تتخل عن مطلبها فى اراضى الحدود التى كانت قد انسحبت منها باختيارها بعد القتال بين الجانبين عام ١٩٦٢ تخفيفا لحدة التوتر الدولى على الحدود . وقد جاءت المذكرة الصينية ردا على عدة مذكرات من الهند اتهمت فيها الصين بارسال قوات الى تلك الاراضى .

٩ : فجرت الصين الشعبية قنبلتها الذرية الثالثة وتم التفجير فوق المنطقة الغربية من اراضيها ، وقد احتوى التفجير على مواد نووية حرارية . وهذه اول تجربة لقنبلة هيدروجينية تجريها الصين الشعبية .

١٤ : قام وفد ثقافى صينى بزيارةللصين لتدعيم التعاون الثقافى بين البلدين .

٢١ : اكد نائب رئيس وزراء الصين ان الشعب الصينى يؤيد شعب فلسطين ضد الاستعمار واسرائيل التى لن تعترف بها الصين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (١٦) ، الباتيا (١٣) ، ج.ع.م (٤) ، رومانيا (١٢) ، الهند (١٠).

فرنسا :

٢ : عقد المجلس التنفيذى لليونسكو دورته فى باريس .

٥ : ابلغت فرنسا الولايات المتحدة وبريطانيا انه اعتبارا من اول يونيو ١٩٦٦ لن تسمح لاية طائرة عسكرية تابعة لحلف الاطلنطى بالتحليق أو الهبوط على اراضيها، الا باستئذان سابق .

١٠ : احتجت فرنسا لدى الجزائر على تأميم شركات المناجم والتعدين وطلبت ايضاحات لهذه الخطوة .

١٤ : قررت فرنسا مد اجل سحب قواتها من قيادة حلف الاطلنطى ثلاثة

شهر اخرى (فى اكتوبر ١٩٦٦) .

٢٠ : تطمت فرنسا المحادثات التى كانت دائرة حول التعاون مع الجزائر فى المستقبل بسبب رفض الحكومة الجزائرية دفع تعويضات عن اراضى المستوطنين التى استولت عليها بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ .

انظر ايضا : ايطاليا (٣) ، فلسطين (٢٧) .

فلسطين :

٨ : وصل وزير خارجية اسرائيل الى وارسو حيث رأس مؤتمر المبعوثين الدبلوماسيين الاسرائيليين الى دول شرقى أوربا .

١٨ : القى ليفى اشكول رئيس وزراء اسرائيل بيانا فى البرلمان الاسرائيلى اعلن فيه ان اسرائيل لا تملك اسلحة ذرية .

٢٠ : صدر بيان رسمى يعلن ان اتفاقية عقدت اخيرا مع حكومة الولايات المتحدة لشراء عدد من الطائرات العسكرية التكتيكية على قدر محدد، وقال البيان ان اسرائيل « تعتبر هذه الاتفاقية خطوة ايجابية نحو المحافظة على الاستقرار فى الشرق الاوسط » .

٢٠—٢٤ : عقد فى غزه الدورة الثالثة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، ومن اهم ما بحثه المجلس فكرة الحلف الاسلامى وتأثيره فى القضية الفلسطينية ودور ابناء فلسطين فى مواجهة هذا الحلف ، كما بحث الاجراءات المتخذة لتوحيد القوى الفلسطينية . وقد اطلع الاعضاء على الانجازات التى تمت خلال العام الماضى وعلى تقرير الصندوق القومى الفلسطينى والميزانية الجديدة ، وقرر المجلس ان تطالب المنظمة الحكومات العربية بتنفيذ البرتوكول الخاص بكفالة حرية العمل والتنقل فى الدول العربية ، والافراج عن المعتقلين الفلسطينيين فى بعض الدول العربية . هذا وقد قرر المجلس الوطنى الفلسطينى اعتبار المنطقة المحتلة من فلسطين احدى الدوائر الانتخابية للمجلس الوطنى الفلسطينى ، بحيث يكون لها ممثل كامل العضوية فى المجلس .

٢٧ : قام ليفى اشكول رئيس وزراء اسرائيل بزيارة الى باريس استغرقت يومين قبل ان يبدأ زيارته لبعض الدول الافريقية ، وهى السنغال ، وساحل العاج ، وكونغو ليو ، ومالاجاشى ، وكينيا واوغندا .

٢٩—٣١ : زيارة ليفى اشكول للسنغال

انظر ايضا : **الاتحاد السوفييتى** (١٨ ، ٢٧) ، **المانيا الغربية** (٢ ، ١٢) ، **سوريا** (١٨) ، **الصين** (٢١) ، **الهند** (١٠) ، **الولايات المتحدة** (٢) ، (٢٠) .

فيتنام الجنوبية :

١ : تظاهر ١٠ آلاف شخص فى سايجون بمناسبة عيد العمال واتجه المتظاهرون نحو السفارة الامريكية مطالبين بانسحاب القوات الامريكية ووقف الحرب فى فيتنام .

١ : ارسلت وزارة الدفاع الامريكية بيانا الى لجنة القوات المسلحة ولجنة الاتحادات العسكرية فى مجلس الشيوخ الامريكى ، اكدت فيه انها تعارض فكرة أن تعلن الولايات المتحدة الحرب على فيتنام الشمالية لانها خطوة غير ضرورية من الناحية القانونية ، وبالاضافة الى انها من الناحية النفسية تضعف دعوة الرئيس الامريكى جونسون الدائبة لاقرار السلام فى فيتنام .

٢ : قامت القوات الامريكية والفيتنامية بهجوم على حدود كمبوديا .

٢٥ : تجمع حوالى ٧٠٠٠ بوذى فى اجتماع شعبى بمدينة هوى للتنديد بتأييد الولايات المتحدة لحكومة المارشال كاوكى .

انظر ايضا : **استراليا** (٤) ، **الولايات المتحدة** (٥) .

فيتنام الشمالية :

١٢ : قدمت حكومة فيتنام الشمالية احتجاجا الى لجنة الرقابة الدولية تتهم فيه الولايات المتحدة باستخدام الغازات السامة خلال العمليات العسكرية على حدود كمبوديا .

١٤ : اذاعت حكومة فيتنام الشمالية رسالة الرئيس جمال عبد الناصر الى الرئيس هوشى منه ، وقد قال فى رسالته انه يعتقد ان الباب لم يغلق امام تسوية مرضية او نقطة بداية للتفاهم . وحدد الرئيس الاسس التى يمكن أن تقوم عليها أى محاولة لاقرار السلام فى فيتنام ومنها احترام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ وتطبيقها بكل امانة ، واشتراك جبهة التحرير فى فيتنام الجنوبية وشعب فيتنام الجنوبية من طريق تمثيل حر .

قبرص :

٩ : اصدر الرئيس القبرصى مكاريوس بيانا نفى فيه مسئولية الحكومة القبرصية عن تسرب الخطابات التى كان قد تبادلها مع رئيس وزراء اليونان بشأن مشكلة قيادة الحرس الوطنى القبرصى المتعلقة بالنزاع بين الرئيس مكاريوس والجنرال جريفاس .

١٦ : عاد الى نيقوسيا المبعوث الخاص لاوثانت السكرتير العام للامم المتحدة فى قبرص بعد مباحثات اجراها مع الحكومتين اليونانية والتركية ، وقال ان كلا من اليونان وتركيا تقرر اجراء مشاورات سلمية حول مشكلة قبرص .

انظر ايضا : **اليونان** (١٣) ، (٢٨)

كمبوديا :

٢٦ : قام وفد كمبودي برئاسة نائب رئيس الوزراء بزيارة للجمهورية العربية المتحدة ، وحمل رئيس الوفد رسالة من الامير سيهانوك رئيس الدولة الى الرئيس جمال عبد الناصر .

كوبا :

٢٨ : اعلن رئيس وزراء كوبا حالة التأهب بين القوات المسلحة الكوبية ، واصدر بلاغين نفى فى احدهما البيانات التى اصدرتها وزارة الدفاع الامريكية وزعمت فيها ان الجنود الكوبيين يقومون بحوادث تسلل داخل منطقة قاعدة جوانتانامو البحرية الامريكية الواقعة فى اراضى كوبا ، ورفض فى البلاغ الثانى بيان دين راسك وزير الخارجية الامريكية الذى ذكر فيه عبارة « من الافضل للكوبيين أن يوقفوا هذه الحوادث » .

كولومبيا :

١ : انتخب د . كارلوس ليراس رستريبو رئيسا لكولومبيا .

كونغو (برازافيل) :

٦ : تولى امبروبس نومازالاي منصب رئيس وزراء الكونغو برازافيل ، وكان يشغل منصب السكرتير الاول وعضو مجلس المكتب السياسي لتخطيط الحركة القومية الثورية .

الكونغو (ليوبولدفيل) :

١١ : وصل ليونار مولامبا رئيس وزراء الكونغو الى بروكسل واجرى محادثات مالية مع المسئولين البلجيكيين .

الكويت :

٧ : وصل الامير الصباح السالم الصباح امير دولة الكويت الى البحرين بادئا بها جولته التي تستمر عشرة ايام في مشيخات وامارات الخليج العربي .

١٢ : صرح وزير الخارجية الكويتي ان بلاده لا تعتزم الانضمام الى الحلف الاسلامي المقترح .

٢٨ : نفى وزير خارجية الكويت ان حكومته اقترحت انشاء اتحاد فيدرالي يضم امارات الخليج العربي ، واكد ان هذه المسألة لم تعرض على بساط البحث اثناء زيارة امير الكويت لامارات الخليج

٣١ : وافق مجلس الامة الكويتي على تعيين الشيخ جابر احمد الصباح رئيس الوزراء وليا للعهد .

انظر ايضا : الاردن (٢٧) ، ج.ع.م (٣٠) .

كينيا :

٣ : تولى جوزيف موروميي وزير الخارجية السابق منصبنائب رئيس كينيا .

لاوس :

١٦ : قام ملك لاوس وبرفقته رئيس وزرائه بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتي ، ودارت فيها محادثات مع المسئولين السوفيت حولالموقف السياسي المتأزم في لاوس والحرب في فيتنام .

مالاوي :

٢٠ : انتخب اعضاءالبرلمان د. هيستنجز باندا اول رئيس لجمهورية مالاوي وكان قد تولى رياسة الحكومة منذ يوم الاستقلال (٦ يوليو ١٩٦٤).

مالي :

١٧ : قام وزير خارجية مالي بزيارة للقاهرة حاملا معه رسالة خاصة الى الرئيس عبد الناصر منالرئيس موديبوكيتا .

ماليزيا :

٦ : صرح وزير خارجية ماليزيا بأن بلاده لن تشترك في اى مؤتمر اسلامي الا اذا وافقت علىحضوره جميع البلدان الاسلامية .

انظر ايضا : اندونيسيا (٢٠) ، (٢٧) ، (٢٩) ، ج.ع.م (٨)

المغرب :

١٦ــ٢٠ : عقدت المنظمة الافرو آسيوية للتعاون الاقتصاديمؤتمرها الخامس في الدار البيضاء ، واشترك فيه ٢٠٠ عضو يمثلون ٥٠دولة منآسيا وافريقيا . وبحث المؤتمر امكانيات التعاون الفعال بين اعضاء المنظمة لتدعيم الاتحاد الافريقي الاسيوي.

٢٠ : قررت حكومة المغرب دعوة منظمة الوحدة الافريقية لعقد اجتماع عاجل للجنة التحكيم لبحث الموقف على الحدود المغربية الجزائرية عقب ما تردد من أن قوات جزائرية وصلت الى المنطقة المتنازع عليها في ماركالا قرب تندوف .

انظر ايضا : الجزائر (٢٠)، ج.ع.م. (١٩) ، الولايات المتحدة(١٧)

المملكة العربية السعودية :

٩ : اصدرت وزارة الدفاع السعودية بيانا قالت فيه انه تم توقيع العقود النهائية مع شركات بريطانية لتزويد المملكة السعودية بطائرات حربية كما تم الاتفاق مع شركة امريكية للحصول على ذلك .

١٥ : قام وكيل وزارة الخارجية السعودية بزيارة للبنان ، اجرى خلالها سلسلة اتصالات طلب فيها حكومة لبنان بأن تعمل من موقفها بحيث تلتزم الحياد ازاء فكرةالحلف الاسلامي ، وان توقف الحملة الصحفية اللبنانية ضد سياسة الملك فيصل .

انظر ايضا : الاردن (١٠) ، ج.ع.م (١ ، ٨) ، المملكة المتحدة (١٢) ، الولايات المتحدة (٤) .

المملكة المتحدة :

١١ــ٢١ : بدأت في لندن المحادثات الرسمية بينبريطانيا والبحرين لنقل القوات البريطانية في الشرق الاوسط من عدن الى البحرينعندما تنسحب بريطانيا من قاعدة عدن عام ١٩٦٨ . وتم الاتفاق علىزيادة القوات البريطانية في البحرين وفي امارات الخليج واستخدام بعض المنشآت فيها .

١٢ : اكد وزير الطيران ان صفقة الاسلحة السعودية هي صفقة امريكية بريطانية مشتركة ، فلقد حقق الاتفاق المشترك لبريطانيا شراء طائرات امريكية حديثة على اساس المقاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة .

٢٠ : استأنفت بريطانيا واسبانيا محادثاتهما لحل مشكلة جبل طارق، بعد المحادثات التمهيدية التي جرت بين وزيرى خارجية البلدين قبل ذلك ، ووافقت بريطانيا خلالها على أن تبحث مطالب السيادة الاسبانية على جبل طارق ، هذا وقد نفى وزير الخارجية البريطانية ما اعلنه وزير الخارجية الاسبانية بأن جبل طارق قد اضحى قاعدة لحلف الاطلنطي، كما قدمت اسبانيا عرضا بأن تتخلى بريطانيا عن السيادة على جبل طارق لاسبانيا في مقابل استخدامه كقاعدة عسكرية .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (٢٣) ج.ع.ى (٢٣) ، روديسيا (٩،١٧) زامبيا (١) ، المملكة السعودية (١٩) ، الهند (١٧) .

النمسا :

٩ : عقدت الاحزاب الشيوعية والعمالية في غرب اوروبا مؤتمرا في فيينا استمر ثلاثة أيام .

١٠ : عقد في فيينا المؤتمر الدولي لابحاث الفضاء بحضور علماء يمثلون ٣٤ دولة .

١٧ : وصل الى لندن رئيس جمهورية النمسا في زيارة رسمية أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك .

نيجيريا :

٢٥ : وصلت الى القاهرة البعثة النيجيرية التي يرأسها مستشار الحاكم العسكري لاقليم نيجيريا الشمالي ، ويحمل رئيس الوفد رسالة من حكومته الى الرئيس عبد الناصر .

٣٠ : قامت قبائل الشمال بمظاهرات في مدن شمالية واشتبكت مع قبائل « الايبو » وهي تنتمي اصلا الى شرق نيجيريا ، وذلك تعبيرا عن رفض الشماليين لمشروع الحكومة الخاص بجعل نيجيريا دولة موحدة .

الهند :

١٠ : اعلن وزير الاغذية والزراعة الهندي أمام البرلمان ان حكومته رفضت عرضا اسرائيليا بتزويدها بالاسمدة .

١٠ : اعلنت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ان بلادها متمسكة بسياسة عدم انتاج القنبلة النووية رغم التفجير الصيني ، وان الابحاث الهندية في ميدان العلوم الذرية تستخدم في الاغراض السلمية .

١٧ : رحبت الهند رسميا بعقد مؤتمر القمة الثلاثي لدول عدم الانحياز في نيودلهي وصرح وزير الخارجية في البرلمان بأن المشاورات الدبلوماسية مازالت مستمرة لتحديد زمان ومكان الاجتماع الذي يحضره رؤساء الجمهورية العربية المتحدة ويوغسلافيا والهند .

انظر ايضا : ج.ع.م (٣٠) ، الصين (٧) .

الولايات المتحدة :

١-٢ : قام مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الاوسط بزيارة لـ ج.ع.م. اجرى محادثات مع المسئولين في القاهرة .

٢ : اتخذ المجلس اليهودي الامريكي قرارا ندد فيه بالنشاط الصهيوني وبالتشريعات الاسرائيلية . وذكر المجلس في قراره ان يهود امريكا يؤيدون الصهيونية بسذاجة ، لان اهدافها السياسية مغلفة بعبارات ذات طابع انساني .

٤ : صرح متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية بأن الولايات المتحدة ما زالت مهتمة بوحدة الاراضي الاقليمية للسعودية وسلامتها .

٥ : صرح وزير الدفاع الامريكي بأن الحرب في فيتنام تكلف الولايات المتحدة يوميا ٣٠ مليون دولار بالاضافة الى ١٢٠٠ مليون دولار تصرفها سنويا على برنامج الانشاءات والمعونات الامريكية لحكومة فيتنام الجنوبية .

١١ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة ما زالت تبحث اتفاقا جديدا لبيع قمح ومواد غذائية لـ ج.ع.م قيمتها ١٥٠ مليون دولار ، ونفت انها ستقطع تعاملها الاقتصادي مع مصر عندما ينتهي اجل الاتفاق الحالي في ٣٠ يونيو ١٩٦٦ .

١٧ : اعلن بنك الاستيراد والتصدير الامريكي منح قرض للمغرب للمساعدة على توسيع نطاق الشبكة الكهربائية في المغرب .

٢٠ : اعلنت الولايات المتحدة في بيان رسمي عن صفقة الاسلحة الجديدة التي عقدت بينها وبين اسرائيل ، جاء فيه ان الولايات المتحدة وافقت على ان تبيع لاسرائيل عددا محددا من الطائرات التكتيكية . وقال البيان « ان هذا القرار يعكس احترامنا الواجب للامن في الشرق الادنى ، ورغبتنا في تجنب حدوث اختلال خطير في ميزان التسلح ، يكون من شأنه ان يتعرض للخطر امن المنطقة .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (٦) ، تونس (٨) ، فلسطين (٢٠) ، فيتنام الجنوبية (١ ، ٢ ، ٢٥) ، فيتنام الشمالية (١٢) ، كوبا (٢٨) ، يوغوسلافيا (١٤) .

اليابان :

٢٨ : صرح رئيس وزراء اليابان بأن بلاده ستقدم قرضا الى اندونيسيا قيمته ٣٠ مليون دولار كمعونة عاجلة على مدى ٣ أشهر .

يوغوسلافيا :

٢-٧ : قام الرئيس اليوغوسلافي تيتو بزيارة رسمية لـ ج.ع.م ، اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه ان الظروف الدولية المعاصرة تستوجب من جميع الدول تضامن الجهود لاحلال السلام حتى تتفرغ الدول للنهوض باقتصادياتها . واعرب الرئيسان عن تمسكهما بمبادىء سياسة عدم الانحياز ، وطالبا بضرورة وقف الغارات على فيتنام واحترام وتطبيق اتفاقيات جنيف ، وأكد البيان اهمية عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح تحضره كل دول العالم ، كما اعلن الرئيسان تأييدهما لاماني شعب فلسطين في استعادة حقوقه الشرعية .

١٤ : قام وفد يوغوسلافي يتألف من كبار رجال الاعمال بزيارة الولايات المتحدة ، لتوسيع آفاق الصادرات اليوجوسلافية اليها وبحث امكانية التعاون الصناعي بين البلدين .

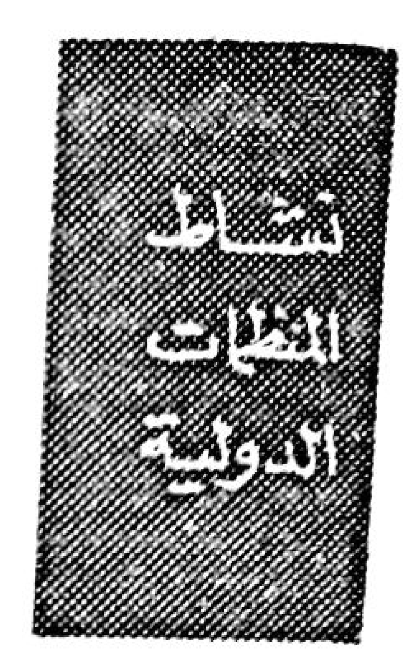
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٩) ، الهند (١٧) .

اليونان :

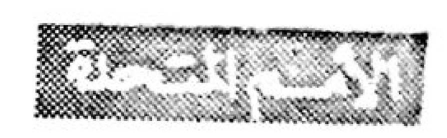
٢ : اجتمع ستيفانوبولوس رئيس الوزراء مع كارلوس بارناس الدبلوماسي البرازيلي ممثل اوثانت سكرتير عام الامم المتحدة ، وذلك لمناقشة مشروع أوثانت الخاص بحل مشكلة قبرص سلميا بين تركيا واليونان ، ويتلخص المشروع في وقف اتفاقات زيورخ ولندن ، وان يستبدل بهذه الاتفاقات ضمان لاستقلال قبرص يضطلع به مجلس الامن ، وذلك لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات .

٢٨ : اصدرت وزارة الاستعلامات اليونانية بيانا قالت فيه ان اليونان وقبرص قد توصلتا الى اتفاق حول معالجة مشكلة الجزيرة في المستقبل وقد صدر هذا البيان بعد محادثات استمرت يومين بين وزيري خارجية اليونان وقبرص .

انظر أيضا : قبرص (٩ ، ١٦ ، ٠)



- الامم المتحـــــدة
- الوكالات المتخصصة
- المنظمـات الاقليمية



١ ــ كشمير :

صرح متحدث باسم الامم المتحدة فى ١٨ مارس ١٩٦٦ بأن عملية انسحاب القوات الهندية والباكستانية من مناطق الحدود بين البلدين لم تتم حتى الان .

وقال المتحدث ان التقرير الذى اصدره اوثانت امين عام الامم المتحدة ، وتضمن أن عملية الانسحاب قد تمت يوم ٢٥ فبراير الماضى كما كان مقررا لها ، غير صحيح اذ انه صدر على اساس المعلومات التى تلقتها الامم المتحدة حينذاك .

٢ ــ قبرص :

تدم الامين العام للامم المتحدة تقريرا الى مجلس الامن فى ١٠ مارس ١٩٦٦ ، اوصى فيه بضرورة بقاء قوة صون السلام الدولية فى قبرص مدة ستة اشهر اخرى تبدأ من ٢٦ مارس ، وهو التاريخ الذى كان من المقرر أن تنتهى فيه فترة بقـاء القوات الدولية فى قبرص . ووضع الامين العام تقريره بعد اجراء محادثات منفصلة مع ممثلى بريطانيا وقبرص واليونان وتركيا فى الامم المتحـدة ، وعلى ضوء النتائج التى اسفرت عنها الزيارات التى قام بهـا الى عواصم الدول الاربع ، مساعد الامين العام جوزيه رولز بنيت . وذكر الامين العام فى تقريره بأن الوضع فى قبرص فى الثلاثة الاشهر السابقة على تقديم التقرير كان يتسم بالهدوء بفضـل وجود القوات الدولية حتى انه اصبح فى الامكان خفض عدد هذه القوات من ٧٠٠٠ الى ٥٠٠٠ . ولكن الامين العام اضاف انه حتى تاريخ تقديم التقرير بلغ العجز المالى فى نفقات القوات الدولية خمسة ملايين دولار .

هذا وقد اصدر مجلس الامن بالاجماع قرارا فى ١٥ مارس ١٩٦٦ بمد فترة بقاء القوات الدولية فى قبرص لمدة ثلاثة اشهر اخرى تنتهى فى ٢٦ يونيو ١٩٦٦ ، وعقب صدور هذا القرار اعرب الامين العام عن خيبـة امله ، لان مجلس الامن لم يدخل فى اعتباره الطريقة التى تتم بها تسوية العجز فى نفقات القوات الدولية . وصرح الامين العام بأنه اذا لم تحصل الامم المتحدة على معونة مالية فانهـا ستجد نفسها عاجزة عن سداد الديون التى عقدتها تجاه الحكومات التى اسهمت وحدات فى القوات الدولية .

وفى ١٤ مايو ١٩٦٦ صرحت المصادر العليمة فى مقر الامم المتحدة بأن الامين العام للمنظمة الدوليـة يحاول ايجـاد اساس للعودة بقبرص ــ بعض الشىء ــ الى الاحوال الطبيعية ليمكن فى النهاية سحب قوات السلام منها . وقالت هذه المصـادر ان اوثانت صرح بأنه اوفـد كارلوس بير نالديس ، مبعوثه الخاص لشئون قبرص ، الى اليونان وتركيـا لاستكشاف ما اذا كان يوجد اى اساس لاتفاق يصلح لان يعمل من الممكن قيام حياة يسودها السلام بين الطائفتين اليونانية والتركية فى الجزيرة .

٧٦٠

٣ ـ طلب انضمام جمهورية المانيا الديمقراطية الى الامم المتحدة :

فى اول مارس ١٩٦٦ طلبت جمهورية المانيا الديمقراطية الحصول على عضوية الامم المتحدة . واوضحت حكومة المانيا الديمقراطية بأن ضم المانيا الشرقية للامم المتحدة . سيكون فى صالح تنمية التعاون الدولى والسلام العالمى . كما أن انضمامها سوف يؤدى الى ايجاد علاقات طبيعية بين دولتى المانيا وبالتالى الى اعادة توحيدهما سلميا . واقترحت حكومة المانيا الديمقراطية ضم جمهورية المانيا الاتحادية ايضا الى عضوية المنظمة .

وقد اصدرت حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تصريحا مشتركا اكدت فيه ان جمهورية المانيا الاتحادية تمثل الامة الالمانية بأجمعها ، وبالتالى لاتتمتع جمهورية المانيا الديمقراطية « المزعومة » بأية صفة لتمثيلها فى الامم المتحدة .

هذا وقد ايد الاتحاد السوفييتى ومنغوليا وكوبا وبلغاريا والمجر وبولندا طلب حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية الانضمام الى الامم المتحدة . واوضح رئيس الوفد السوفييتى ، فى خطابه الى رئيس مجلس الامن فى هذا الشأن ، ان الحجة القائلة بأن المانيا الغربية تمثل الامة الالمانية بأجمعها تناقض الموقف الحقيقى والاتفاقات الدولية القائمة ، وطالب بأن تحصل المانيا الشرقية على العضوية الكاملة للامم المتحدة فى الدورة القادمة للجمعية العامة . كما ايد اقتراح ضم المانيا الغربية لعضوية المنظمة ايضا :

وجدير بالذكر ان المانيا الغربية تتمتع بعضوية الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة . كما ان لها بعثة دبلوماسية مقيمة فى مقر الامم المتحدة تتمتع بصفة مراقب .

٤ ـ عدن :

وافقت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، فى ٢٢ مارس ١٩٦٦ ، على قرار يدعو بريطانيا الى وقف الاعتقالات الجماعية فى عدن . وتمت الموافقة باغلبية ١٩ صوتا ضد ٣ اصوات وامتناع عضوين عن التصويت .

وفى ١١ مايو قدم رئيس الوفد البريطانى فى الامم المتحدة بيانا اعده للتوزيع على اعضاء مجلس الامن يتضمن اتهام جمهورية اليمن بتنظيم الثورة فى عدن والجنوب العربى .

وفى ١٤ مايو اعلنت حكومة اتحاد المحميات ـ المعروفة باسم اتحاد الجنوب العربى ـ انها قررت قبول قرارات الامم المتحدة بشأن الجنوب العربى . الا ان جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل بعثت ببرقية الى امين عام الامم المتحدة عن التطورات الاخيرة فى عدن والجنوب ، ودعاه فيها الى تكليف لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة بتطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن المنطقة . ومعلوم ان قرارات الامم المتحدة لاتعترف بحكومة اتحاد المحميات ، وبالتالى لايمكن لنظام غير رسمى ان يشرف على تنفيذ قرارات هى نفسها تنكر وجوده .

وفى ١٩ مايو اكدت لجنة تصفية الاستعمار ان حكومة المحميات لا تمثل شعب الجنوب العربى « ولا دخل لها » فى مسألة تنفيذ قرارات الامم المتحدة التى يجب على بريطانيا المحتلة للمنطقة ان تبادر بتنفيذها ، حتى يستطيع شعب الاقليم ان يبلغ الاستقلال وفقا لمشيئته الحرة ودون مزيد من التأخير .

هذا وقد قررت اللجنة الفرعية الخاصة بعدن ـ وهى متفرعة عن لجنة تصفية الاستعمار ـ ان تعود الى مناقشة مشكلة عدن والجنوب عندما تجتمع فى القاهرة يوم ٩ يونيو ١٩٦٦ ضمن اجتماعاتها فى خمس عواصم افريقية خلال الجولة التى تبدؤها فى افريقيا ابتداء من اواخر شهر مايو ١٩٦٦ وقد اعلنت بريطانيا مقاطعتها لاجتماعات اللجنة فى افريقيا ، كما اعلنت اللجنة بدورها عدم قبول دعوة وجهت اليها لزيارة لندن وهى فى طريقها الى افريقيا .

٥ ـ روديسيا(١) :

اعلن اوثانت ، الامين العام للامم المتحدة فى مؤتمر صحفى يوم ٦ ابريل سنة ١٩٦٦ ، ان الحكومة البريطانية تبحث اتخاذ تدابير اخرى ، ضد روديسيا وانه ليس من المستبعد فى هذا الشأن اتخاذ عقوبات ضدها بتكليف من مجلس الامن . وأضاف الامين العام انه يشعر بقلق بالغ من جراء التطورات فروديسيا فان المحاولات التى تبذل لارسال البترول الى روديسيا رغم قرار مجلس الامن يمكن ان تؤدى الى مقاطعة تفرضها الامم المتحدة على روديسيا .

وفى ٧ أبريل طلبت الحكومة البريطانية عقد اجتماع طارىء لمجلس الامن للحصول على تفويض منه باستخدام القوة اذا دعا الامر الى منع ناقلات البترول من ارسال شحناتها الى روديسيا عبر ميناء بيرا فى موزمبيق . وقد رفض رئيس مجلس الامن لشهر أبريل ـ موسى كيتا مندوب مالى ـ دعوة المجلس الى الانعقاد فورا قبل مشاورة جميع اعضاء المجلس الخمسة عشر ، كما هو مألوف . وكانت الدول الغربية تريد بهذا الاجراء ـ اى التعجيل بعقد جلسة طارئة ـ تطع الطريق على الدول الافريقية وتعطيل مشروعها الذى وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة ، ويقضى بعقد اجتماع عاجل لمجلس الامن ، للحصول على تكليف منه باستخدام القوة لفرض العقوبات على روديسيا بعد ان فشلت بريطانيا فى تنفيذها منذ انفردت بمعالجة القضية .

هذا وقد ناقش مجلس الامن فى ٩ ابريل طلب بريطانيا استخدام القوة لمنع وصول البترول الى روديسيا ، وقدم مندوب بريطانيا مشروع قرار فى هذا الشأن . ولكن الدول الافريقية الاعضاء فى المجلس (اوغندا ومالى ونيجيريا) قدمت تعديلات للمشروع البريطانى طالبت فيها بان يحث المجلس بريطانيا على استخدام القوة ضد حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا للاطاحة بها نهائيا . وايد مندوبو الاتحاد السوفييتى وبلغاريا والاردن التعديلات الافريقية . وقد اتضح من سير المناقشات ان المشروع البريطانى لن يحصل على الاصوات اللازمة لاقراره ، وبذلت محاولات للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، ووافق مجلس الامن مساء ٩ ابريل على قرار وصف فيه الوضع فى روديسيا بانه « يهدد الامن الدولى » وتفويض بريطانيا باستخدام القوة لمنع وصول البترول الى روديسيا .

وقد قامت الدول الافريقية بمحاولة

---

(١) انظر منظمة الوحدة الافريقية .



جديدة لاستصدار قرار من لجنة تصفية الاستعمار يتناول الاقتراحات الافريقية التى رفضها مجلس الامن ، وهى دعوة بريطانيا الى استخدام كل التدابير ومنها القوة لاسقاط حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا وقطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات مع هذه الحكومة .

ووافقت لجنة تصفية الاستعمار فى ٢٢ ابريل على مشروع قرار افرو آسيوى يدعو بريطانيا الى استخدام القوة لاسقاط حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا . كما يدعو مجلس الامن الى اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ قراراته السابقة بشأن روديسيا ، وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فى هذا الشأن وهو يقضى بتوقيع العقوبات الشاملة وفرض الحصار وتشكيل قوة دولية للتدخل العسكرى .

وفى ١٠ مايو ١٩٦٦ طلبت الدول الافريقية عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لبحث مسألة روديسيا بقصد اتخاذ تدابير أشد لفرض عقوبات ضدها ، وهذه تشمل استخدام القوة لعدم كفاية العقوبات الاقتصادية والحصار . وأشارت مذكرة الدول الافريقية الى أن الموقف فى روديسيا يهدد السلم والامن الدولى ، وأن بريطانيا لم تبذل أى جهد لبدء مفاوضات مع الزعماء الافريقيين فى روديسيا منذ أعلنت الحكومة البيضاء المتمردة الاستقلال من جانبها وحدها .

واجتمع مجلس الامن فى ١٦ مايو لمناقشة طلب الدول الافريقية . وقد طلب رئيس الوفد البريطانى فى الامم المتحدة من مجلس الامن عدم اتخاذ اى اجراء جديد بشأن روديسيا ريثما تظهر نتائج المحادثات الجارية بين بريطانيا وحكومة الاقلية البيضاء . واعلن المندوب البريطانى انه اذا لم يمكن الوصول الى تسوية فانه سينشأ موقف جديد يدعو الى اعادة النظر فى المشكلة برمتها ، ولكنه تمسك بعدم استخدام القوة — حسب مشروع القرار الافريقى — لاتاحة الفرصة للعقوبات الاقتصادية كى تؤتى ثمرتها . وقد أيده فى ذلك المندوب الامريكى .

٦ — نزع السلاح :

اقترح مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى مؤتمر نزع السلاح بجنيف فى ٢٦ ابريل ١٩٦٦ ، الجمع بين مشروع الجمهورية العربية لوقف التجارب النووية التى تجرى تحت الارض والمشروع السويدى . ويقضى المشروع العربى بمد نطاق معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية المعقودة فى ١٩٦٣ الى التجارب الكبرى التى تجرى تحت الارض ، وامتناع الدول تلقائيا عن اجراء التجارب النووية الصغرى . بينما يقضى المشروع السويدى بالتحقق من التجارب تحت الارض عن طريق مطالبة الدولة التى يشتبه فى أنها تجرى تجارب من هذا النوع ، باثبات ان الهزة الارضية التى حدثت لم تكن نتيجة لتجربة بل كانت هزة طبيعية .

وقد وافق المؤتمر على التوقف عن الانعقاد خلال الفترة من ١٠ مايو الى ١٤ يونيو ١٩٦٦ لتمكين اعضائه من دراسة أعمال المؤتمر حتى الان .

٧ — التفرقة العنصرية :

وانتهت لجنة حقوق الانسان فى ٢٦ مارس ١٩٦٦ على قرار يستنكر «استنكارا عميقا » خرق حقوق الانسان فى المستعمرات والحت اللجنة فى تطبيق عقوبات اقتصادية ودبلوماسية تشترك فيها كل الدول ، وذلك للقضاء نهائيا على التفرقة العنصرية وبصفة خاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا .

وفى ٢ ابريل ١٩٦٦ أكدت اللجنة قرارها السابق ، كما أوصت بأن يطلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة فى دورته الصيفية القادمة فى جنيف ، أن يوجه الدعوة من جديد الى الحكومات التى تمارس التمييز العنصرى أن تلتزم سريعا وباخلاص الاعلان الدولى الخاص بازالة التمييز العنصرى وغيره من البلاغات المماثلة الصادرة عن الامم المتحدة .

٨ — العلاقات الودية والتعاون بين الدول :

فى ٩ مارس ١٩٦٦ بدأت اجتماعات اللجنة المختصة بمبادىء القانون الدولى للعلاقات الودية والتعاون بين الدول . وتشترك فى هذه اللجنة ٣١ دولة من بينها الجمهورية العربية المتحدة . وتبحث اللجنة وضع قرار خاص بمبادىء القانون الدولى فى هذا الشأن لتقديمه الى الجمعية العامة فى دورتها القادمة التى تبدأ فى شهر سبتمبر المقبل .

وتبدى دول عدم الانحياز اهتماما كبيرا بأعمال هذه اللجنة ، فهى ترغب فى تطوير القانون الدولى لتجعله اكثر عدالة وحيوية ، بحيث يمكن الاعتراف بحق الشعوب المستعمرة فى تطبيق مبدأ تقرير المصير والغاء جميع المعاهدات غير العادلة وكذلك الاعتراف بأن المساعدات الاقتصادية التى تقدم الى الدول النامية حق شرعى لها . بالاضافة الى تعزيز قضية استخدام الطاقة الذرية والفضاء الخارجى فى الاغراض السلمية كجزء لا يتجزأ من القانون الدولى .

٩ — الامين العام للامم المتحدة

تعتقد المصادر الدبلوماسية فى الامم المتحدة ان اوثانت سيعاد انتخابه لمنصب الامين العام للامم المتحدة فى شهر نوفمبر القادم بدون معارضة من أى جانب . وتشير الدلائل الى ان أوثانت حصل على تأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا والصين (فورموزا) وهى الدول التى تتمتع بالعضوية الدائمة فى مجلس الامن وتتمتع بحق الاعتراض (الفيتو) .

وتعتقد المصادر الوثيقة الصلة بأوثانت انه يرجح قبول اعادة انتخابه . وقد وعد أوثانت بأن يعلن قراره بهذا الشأن فى منتصف شهر يونيو ١٩٦٦ .

١٠ — الازمة المالية :

تبحث لجنة الدول الاربع عشرة التى تتولى فحص الشئون المالية للامم المتحدة تقريرا سريا مقدما من أوثانت أمين عام الامم المتحدة حول الموقف المالى للمنظمة الدولية . وطلبت اللجنة مزيدا من الايضاحات فى هذا الشأن .

هذا وقد قررت الحكومة الامريكية اعادة النظر فى معونتها المالية للامم المتحدة وتحذير الدول الاخرى من ان الاسهامات الامريكية يجب الا تعتبر قضية مسلما بها واوضحت الحكومة الامريكية بأنها ستواصل الاسهام بنصيب عادل فى نفقات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولكنها تنوى أن تطرح المطالب المالية للمنظمة لنقد شديد واعادة نظر شاملة فى ميزانيات المستقبل .

١١ ـ المعونة الفنية :

في اوائل مارس ١٩٦٦ بحث بول هوفمان مدير الصندوق الخاص للمعونة الفنية التابع للأمم المتحدة ، مع المسئولين المصريين مشروع انشاء معهد للأمن الصناعي . وتم الاتفاق على اهمية وحيوية هذا المشروع وضرورة اسهام صندوق المعونة الفنية في تنفيذه .

اعلن بابياتو تاولى مدير برنامج المعونة الفنية التابع للامم المتحدة في الكونغو ، بأن البرنامج سيصفى في الكونغو بنهاية هذا العام . والمفهوم ان عمليات تدريب الكونغوليين على تولى المهام التي تتطلب خبرة أوشكت على الاكتمال ، وقد نقص عدد خبراء الامم المتحدة من ٢٥٠٠ في منتصف عام ١٩٦٤ الى ٧٠٠ في الوقت الحاضر .

١٢ ـ اللجنة الاقتصادية لاوربا

نشرت اللجنة الاقتصادية لاوروبا التابعة للامم المتحدة تقريرا في شهر مارس ١٩٦٦ عن الوضع الاقتصادي للقارة الاوروبية في عام ١٩٦٥ .

وجاء في هذا التقرير ان معدل التنمية الاقتصادية في دول اوروبا الغربية كان بطيئا نسبيا ويبدو ان هذا الاتجاه سوف يستمر حتى نهاية ١٩٦٦ . ويرجع هذا البطء الى ثلاثة عوامل رئيسية : اولا ان دول اوروبا الغربية اتبعت فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٥ سياسة اقتصادية بقصد تقييد زيادة الطلب الداخلي على السلع بصفة خاصة في بلجيكا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا وسويسرا . ثانيا ، زيادة استغلال الموارد واليد العاملة ، بصفة خاصة في المانيا الغربية والنمسا وهولندا والسويد . ثالثا نقص في الاستثمارات الخاصة في ١٩٦٥ منه في ١٩٦٤ .

واوضح التقرير ايضا انه اذا كان معدل التنمية في ١٩٦٦ (٤ ٪) اكبر منه في ١٩٦٥ (٣ر٥ ٪) فان هذا يرجع الى ان السياسة الاقتصادية في فرنسا وفي ايطاليا عادت الى تشجيع الانتاج تشجيعا معتدلا بعد أن اتبعت سياسة التقييد في ١٩٦٥ . ففي هذين البلدين من المنتظر ان يبلغ معدل الانتاج في ١٩٦٦ ٤ر٥ ٪ .

اما بالنسبة لمنطقة اوروبا الشرقية فقد اوضح التقرير ان اهم ما يميز عام ١٩٦٥ هو الاصلاحات الجذرية في الميدان الاقتصادي بصفة خاصة فيما يتعلق بجودة الانتاج . اما بخصوص معدل التنمية فقد تراوح بين ٢٪ بالنسبة الى المجر و ٨٪ في رومانيا . الا ان معدل التنمية عموما كان اضعف في ١٩٦٥ منه في الاعوام السابقة ، ولكن مع ملاحظة ان معدل التنمية الصناعية كان اكبر في ١٩٦٥ منه في ١٩٦٤ . ومن الملاحظ أن زيادة انتاج السلع الاستهلاكية في الاتحاد السوفييتي اسهمت في ارتفاع الدخول الفردية . ولكن يلاحظ من ناحية اخرى ان القطاع الزراعي لم يسهم كثيرا في زيادة الدخل القومي باستثناء المانيا الشرقية وبولندا .

١٣ ـ اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى :

بحثت اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى عدة موضوعات تتعلق خصوصا بتعزيز البنك الاسيوي للتنمية وهو يبدأ نشاطه هذا العام وانشاء معهد للتنمية والاحصاء . وابدى مندوبو الدول اهتمامهم بموضوعات التنمية الزراعية والسياسة السكانية والضمان الاجتماعي ومحو الامية .. الخ .

ولكن من ناحية اخرى جاء في تقرير نشرته اللجنة عن الوضع الاقتصادي للبلاد المنطقة أن معدل التنمية الاقتصادية لم يكن مرضيا .

١٤ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

عقد اجتماع مشترك في شهر مارس ١٩٦٦ للجان المتابعة التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية لبحث المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية الاقتصادية في القارة الافريقية .

ومن ناحية اخرى عقد محافظو البنوك المركزية الافريقية ، مؤتمرا في فبراير الماضي اوصى بانشاء جهاز للتعاون المصرفي يدعى « اتحاد البنوك المركزية الافريقية » وتكوين « لجنة للبحوث » كما بحث المؤتمر موضوع « اتحاد المدفوعات الافريقي » .

١٥ ـ مؤتمر التجارة والتنمية :

عقد مجلس مؤتمر التجارة والتنمية دورته الثالثة في جنيف من ٢٥ يناير الى ١٧ فبراير ١٩٦٦ . ودعا المجلس امين عام المؤتمر الى توجيه الدعوة الى عقد الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للكاكاو في الفترة من ٢ مايو الى ٣ يونيو ١٩٦٦ .

كما قرر مجلس مؤتمر التجارة والتنمية زيادة عدد اعضاء اللجنة الاستشارية للمواد الاساسية من ستة الى سبعة اعضاء .

وتعقد الدورة القادمة لمجلس مؤتمر التجارة والتنمية في جنيف من ٣٠ أغسطس الى ٢٣ سبتمبر القادمين .



١ ـ هيئة العمل الدولية :

نظمت هيئة العمل الدولية مؤتمرا فنيا بحث موضوع الحد الاقصى للاثقال التي يحملها الحمالون . وأوصت بأن لا يتعدى هذا الحد ٥٠ كيلو جراما . كما اوصت بالحد في استخدام النساء والنشء في حمل الاثقال . وستعرض هذه التوصيات على مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد في ١٩٦٧ .

وانعقدت لجنة فنية في جنيف من ١٧ الى ٢٨ يناير الماضي تحت اشراف هيئة العمل الدولية واليونسكو لبحث موضوع هيئات التدريس . واوصت هذه اللجنة بضرورة تحسين احوال هيئات التدريس وبصفة خاصة تحسين مركزهم الاجتماعي ، بالنظر الى اهمية العمل الذي يقومون به . واتخذت اللجنة ايضا توصيات بخصوص حقوق وواجبات اعضاء هيئات التدريس وبخصوص السياسة التعليمية عموما والتأهيل المهني .

وبحث مجلس ادارة مكتب العمل الدولي في دورته الـ ١٦٤ التي عقدت في جنيف من ٢٨ فبراير الى ٤ مارس الماضيين ، الشكاوى التي قدمها الاتحاد الدولي للعمال المسيحيين والاتحاد الافريقي للعمال الوطنيين ضد حكومة بوروندي لاضطهادها الزعماء النقابيين .

وبحث مجلس ادارة مكتب العمل

الدولى ايضا مشروع ميزانية الهيئة لعام ١٩٦٧ وتبلغ ٢٢ مليونا و ٢٩٨ ر٤٧٢ دولارا (مقابل ٢٠٢٣٧٨٧١ دولارا لعام ١٩٦٦) . كما بحث موضوع روديسيا الجنوبية ومشروع اقامة مبنى جديد لمكتب العمل الدولى فى جنيف .. الخ .

٢ ــ هيئة الاغذية والزراعة :

فى ١١ فبراير الماضى وجه المستر سن مدير هيئة الاغذية والزراعة ، واوثانت ، امين عام الامم المتحدة ، نداء الى العالم بتقديم المعونة الى الهند لمواجهة الازمة الغذائية الحادة فيها .

وجاء فى العدد الاخير من مجلة « الاقتصاد والاحصاء الزراعى » التى تصدرها هيئة الاغذية والزراعة ان صادرات اللحوم الافريقية فى ازدياد مستمر (٤٤ الف طن فى ١٩٥٩ و ٦٤ الف طن فى ١٩٦٣) واهم الدول التى تستورد اللحوم من افريقيا هى دول اوروبا الغربية وبصفة خاصة بريطانيا . اما اهم الدول المصدرة فهى : بتشوانالاند ، كينيا ، مدغشقر ، روديسيا وتانزانيا .

٣ ــ هيئة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) :

اصدرت اليونسكو فى فبراير الماضى الجزء الخامس من دراساتها عن « التربية فى العالم » وهو مخصص للتعليم العالى .. ويضم هذا المؤلف تقارير واحصاءات عن التعليم العالى فى اكثر من مائتى بلد واقليم فى العالم . وتحتوى مقدمة هذا الكتاب على دراسة عامة لتطور التعليم العالى من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ . ومن دراسة هذا التطور يتضح ان عدد طلاب المراحل التعليمية العليا قد ارتفع بنسبة ١٠ ٪ سنويا طوال الثلاثين عاما بين ١٩٣٠ و ١٩٦٠ . وزيادة عدد طلاب مراحل التعليم العالى كانت ملحوظة بصفة خاصة فى بعض البلاد مثل العراق ٢١٢ ٪ وتايلاند ١٥٧ ٪ والجمهورية العربية المتحدة ٣٤ ٪ والهند ٣١ ٪ والارجنتين ٢٢ ٪ ويوغوسلافيا ١٨ ٪ والاتحاد السوفييتى وايسلندا (كلمنهما ١٥ ٪) .. الخ . ومن الملاحظ انه فى هذه الفترة تصدرت القارة الاسيوية القارات الاخرى فى معدل زيادة طلبة التعليم العالى ، فقد بلغت نسبة الزيادة فيها ٢٢ ٪ وتليها افريقيا بنسبة ٢٠ ٪ .

ومن ناحية اخرى عقد مؤتمر فنى لخبراء اللغات فى باماكو عاصمة مالى ، فى الفترة من ٢٨ فبراير الى ٥ مارس ١٩٦٦ تحت اشراف اليونسكو . وقد اعتمد المؤتمر حروف الابجدية الاوروبية لكتابة ست لغات افريقية هامة : مثل البامبارا ، والمالينكى فى مالى وغينيا وغرب السنغال ، والهاوسا والكانورى فى نيجيريا والنيجر .. الخ .

وفى القاهرة عقدت حلقة دراسية تحت اشراف اليونسكو فى الفترة من ١٩ الى ٣٠ مارس الماضى لبحث طرق التأهيل المهنى لرجال الاعلام فى البلاد العربية .

٤ ــ البنك الدولى للانشاء والتعمير :

اعلن البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ٩ مارس الماضى موافقته على تقديم قرض الى البرازيل بمبلغ ٤٩ مليون دولار اسهاما منه فى تمويل انتاج الطاقة الكهربائية . وتبلغ فائدة هذا القرض ٦ ٪ سنويا تطبيقا للقرار الاخير الذى اتخذه البنك الدولى برفع سعر الفائدة من ٥ر٥ ٪ الى ٦ ٪ ومدة القرض ٢٥ عاما بضمان حكومة البرازيل .

واعلن البنك الدولى فى ١٦ مارس انه تقرر طرح سندات بفائدة ٤ 1/4 ٪ بقيمة مائة مليون دولار . وتطرح هذه السندات خارج السوق المالية الامريكية لتكتتب فيها البنوك المركزية فى ٢٢ دولة ومؤسسات مالية اخرى . وقد اكتتبت فى هذه السندات الدول التالية : اتحاد جنوب افريقيا ، المملكة العربية السعودية الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، الصين (فورموزا) ، الدانمارك ، اسبانيا ، الهند ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، الاردن ، لوكسمبورج ، ماليزيا ، المكسيك ، نيجيريا ، النرويج ، تايلاند ، فيتنام الجنوبية ، يوغوسلافيا وزامبيا .

هذا وقد قدمت « الجمعية الدولية للتنمية » (وهى تابعة للبنك الدولى) فى ٤ فبراير الماضى قرضا بمبلغ ١ر٤ مليون دولار الى باروتالند الواقعة تحت الحماية البريطانية ، ويخصص القرض لانشاء وتحسين الطرق . ومدة القرض خمسون عاما يبدأ تاريخ سداده فى اول يناير ١٩٧٦ بنسبة ١ ٪ فى العشر السنوات الاولى و ٣ ٪ فى المدة الباقية والقرض بدون فائدة الا انه يحصل منه ٧٥ر٠ ٪ لتغطية المصاريف الادارية .

وفى ١١ فبراير الماضى قدمت السويد بالاشتراك مع « الجمعية الدولية للتنمية » قرضا الى باكستان لتمويل مشروع خاص بتخزين الغلال المخصصة لتموين الجزء الشرقى من باكستان . ويبلغ اسهام السويد ٨ر٤ مليون دولار لمدة عشرين عاما وبفائدة ٢ ٪ . اما اسهام « الجمعية الدولية للتنمية » فيبلغ ٢ر١٩ مليون دولار لمدة خمسين عاما وبدون فائدة مع تحصيل ٧٥ر٠ ٪ للمصاريف الادارية .

وفى ١٦ فبراير الماضى وافقت « الجمعية الدولية للتنمية » على تقديم قرض لاثيوبيا بمبلغ ٧ر٢ مليون دولار اسهاما فى تمويل انشاء وتجهيز عدد من المدارس فى جميع انحاء البلاد . ومدة القرض خمسون عاما ويبدأ تاريخ سداده فى اول نوفمبر ١٩٧٦ بنسبة ١ ٪ فى العشر السنوات الاولى و ٣ ٪ فى المدة الباقية . والقرض بدون فائدة الا انه يحصل ٧٥ر٠ ٪ لتغطية المصاريف الادارية .

٥ ــ صندوق النقد الدولى :

قدم صندوق النقد الدولى قروضا بمبالغ مختلفة الى كل من تركيا والبرازيل وكوستاريكا وشيلى وكوريا الجنوبية .

وفى ٢٦ يناير الماضى اعلن صندوق النقد الدولى ان حكومة الارجنتين سحبت مبلغا يعادل ٣٠ مليون دولار موزعا بالتساوى بين العملات التالية ، الدولار الامريكى ، الدولار الكندى ، المارك الالمانى والفرنك الفرنسى . وسحبت الارجنتين هذا المبلغ لسداد جزء من ديونها الخارجية بالعملات الحرة ولتعزيز مركزها النقدى فى الداخل .

وكذلك اتفقت حكومة الولايات المتحدة مع صندوق النقد الدولى فى ٩ مارس الماضى على سحب مبلغ يعادل ٩٠ مليون دولار بالدولارات الكندية وذلك قبل اول يونيو ١٩٦٦ .

وفى ٧ مارس الماضى اتفقت حكومة زامبيا مع صندوق النقد الدولى على

منظمات الشرق الاوسط بالصندوق لبحث تنظيم التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والصندوق .

٦ — وكالة الطاقة الذرية :

اعتمد مجلس محافظى وكالة الطاقة الذرية ، فى اجتماعه الذى عقده من ٢٢ الى ٢٤ فبراير الماضى ، برنامج المعونة الفنية التى تقدمها الوكالة الدولية لعام ١٩٦٦ . وتبلغ قيمة البرنامج ٩٠١٦٠٠ دولار . وبالاضافة الى ذلك قرر مجلس المحافظين تقديم المعدات اللازمة للعلاج بالاشعة الى كل من العراق وبورما . هذه المعونة مصدرها الاتحاد السوفييتى الذى قرر ان يضع تحت تصرف الوكالة الدولية المعدات للعلاج بالاشعة لتقديمها بالمجان الى الدول النامية .

وقرر مجلس المحافظين بالاجماع قبول اوغندا لعضوية الوكالة الدولية . وفى ١٨ مارس الماضى انضمت باناما ايضا الى الوكالة فاصبح عدد اعضائها ٩٥ .

كما قررت الوكالة الدولية ارسال بعثة من الخبراء الى شيلى وبيرو ، ينضمون الى خبراء آخرين تابعين لادارة الموارد الطبيعية فى الامم المتحدة واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لدراسة مصادر الطاقة والقوى الهيدروليكية فى الشاطىء الشمالى لشيلى والشاطىء الجنوبى لبيرو . ويبحث الخبراء بصفة خاصة ما اذا كان فى الامكان اقامة منشآت تعمل بالطاقة النووية او بمصادر القوى التقليدية لازالة ملوحة مياه المحيط والحصول على

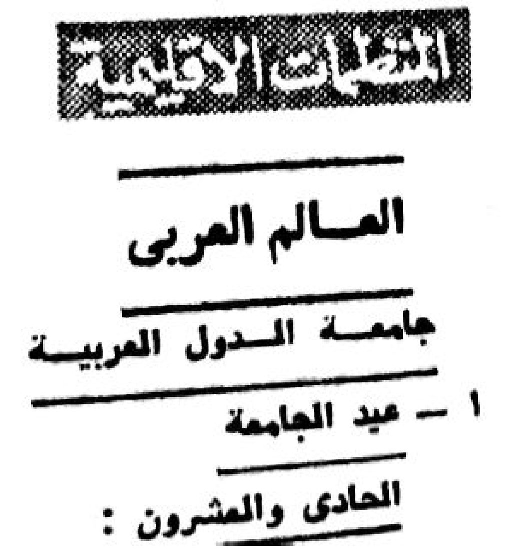
(منظمة الجات) :

خلال اجتماع انتهى فى ١٦ مارس الماضى بحث مجلس منظمة الجات ثلاث مسائل هامة :

١ — عرض استراليا تقديم امتيازات جمركية بالنسبة الى السلع المصنعة تصنيعا كليا او جزئيا الواردة من البلاد النامية .

٢ — بحث الاجتماع القادم الذى ستعقده لجنة المنسوجات (القطنية) لبحث مسألة التحديد النوعى للاستيراد الذى فرضته بريطانيا على جميع الدول فيما عدا الدول التى ابرمت اتفاقيات ثنائية معها .

٣ — انضمام سويسرا الى عضوية المنظمة انضماما كليا .



المنظمات الإقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية

١ — عيد الجامعة الحادى والعشرون :

الاسلحة الامريكية لاسرائيل ، ومحاولات لصفقات ومعونات جديدة من مصادر مختلفة ولاستعادة اسرائيل مراكزها المفقودة فى افريقيا .

وانتهى الامين العام الى ضرورة دعم التضامن العربى وتعزيز وحدة العمل العربى فى الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى ، وكفالة المزيد من اسباب الفعالية للقيادة العربية الموحدة ، والمشروع العربى لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده ، وبذل المزيد من العون لحركات التحرير فى الجنوب المحتل وعمان والخليج العربى .

٢ — مجلس وزراء الخارجية العرب :

عقد مجلس وزراء الخارجية العرب اجتماعات فى ١٢ و ١٣ مارس الماضى تمهيدا لعقد الدورة الثالثة لمجلس رؤساء الحكومات العربية . وفى مقدمة المسائل التى بحثها مجلس وزراء الخارجية ، مسألة دعم التضامن العربى وما حدث بشأن هذا الموضوع من تطورات فى الآونة الاخيرة . وكان اساس البحث تقريرا مقدما من الامين العام للجامعة العربية تناول ميثاق التضامن العربى الموقع من الملوك والرؤساء فى الدار البيضاء ومدى

الفلسطينية وحكومة الاردن بشأن المسائل التى كانت موضع خلاف بين الجانبين . وبالنسبة الى موضوع اليمن، قال الامين العام فى تقريره : انه لمن دواعى الأسف أن لا يتم اجتماع مؤتمر حرض لحل المشكلة اليمنية فى الموعد المحدد له وان تختلف وجهات النظر فى تفسير اتفاق جدة .

وتضمن جدول اعمال مجلس وزراء الخارجية العرب ٢٢ مسألة و ١٤ تقريرا موزعة على الجوانب السياسية والعسكرية والفنية والمالية والاقتصادية والاعلامية والثقافية والقانونية وشئون منظمة تحرير فلسطين .

وناقش مجلس وزراء الخارجية موقف اجهزة الدعاية السورية وحملتها على العراق . وقد استقر الراى على احترام ميثاق التضامن العربى ، واتفق على وضع مقترحات معينة فى هذا الصدد واحالتها الى رؤساء الحكومات .

وتناول البحث أيضا تطورات العلاقات بين المانيا الغربية واسرائيل وبينها وبين الدول العربية ، والموقف الراهن من العلاقات العربية الالمانية . وتقرر أن يحال الموضوع الى رؤساء الحكومات .

وبحث وزراء الخارجية مسألة تزويد امريكا لاسرائيل بالاسلحة ، ثم احالوها أيضا الى رؤساء الحكومات .

وبحث وزراء الخارجية موقف الدول العربية من وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين وموضوع اعادة النظر فى علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية على اساس موقفها من قضية فلسطين .

٣ — مجلس الدفاع العربى الاعلى :

دعا مجلس الدفاع العربى الاعلى الى الاجتماع فى ١٢ مارس الماضى لبحث المسائل العسكرية فى جدول اعمال رؤساء الحكومات ، وخاصة ما يتصل منها بخطط الحماية العسكرية لمشروعات استغلال نهر الاردن وروافده . ويضم مجلس الدفاع العربى الاعلى وزراء الخارجية والحربية ورؤساء اركان حرب الجيوش العربية والقيادة العامة للجيوش الموحدة . وبحث مجلس الدفاع تقريرا عسكريا مقدما من الفريق اول على على عامر القائد العام للقيادة الموحدة .

ولقد اصدر مجلس الدفاع قراراته فى المسائل المعروضة عليه ، كما قرر بالاجماع الموافقة على تقرير القائد العام للقيادة الموحدة . ومعروف ان القرارات التى تصدر عن مجلس الدفاع الاعلى تعتبر قرارات نهائية ولا تحتاج الى عرض على مجلس رؤساء الحكومات العربية ، سوى احاطته بمضمون القرار .

وبحث مجلس الدفاع موضوع استخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية واتخذ فيه قرارا نهائيا .

٤ — الدورة الثالثة لمجلس رؤساء الحكومات العربية :

اجتمع مجلس رؤساء الحكومات العربية فى دور اجتماعه الثالث ، بمقر الجامعة العربية بالقاهرة ، يوم ١٤ من مارس ١٩٦٦ واتصلت اجتماعاته حتى اليوم السابع عشر .

ويعد المجلس بمثابة هيئة تنفيذية لمجلس الملوك والرؤساء العرب . وقد حضر اجتماع المجلس ٨ من رؤساء الحكومات العربية : الجمهورية العربية المتحدة والعراق واليمن والسودان وسوريا والكويت ولبنان والاردن ، ومثل المغرب نائب رئيس وزرائها ومثل ليبيا والجزائر وزير خارجية كل منهما . اما المملكة العربية السعودية فلم يمثلها رئيس حكومتها ولا احد وزرائها بل وكيل وزارة خارجيتها .. اما تونس فمعلوم انها تقاطع اجتماعات الدول العربية .

واتخذ مجلس رؤساء الحكومات العربية قرارات اجماعية فى المواد الواردة فى جدول اعماله . وقد اذيع فى ١٧ مارس الجانب العلنى من القرارات وتتلخص فى النقاط التالية :

١ — دعم التضامن العربى والتقيد بميثاق التضامن العربى وتنفيذه نصا وروحا .

٢ — علاقات المانيا الغربية باسرائيل : احيط المجلس علما بما تضمنه تقرير الامين العام والايضاحات المقدمة من حكومة المانيا الغربية ، واوصى بمتابعة الموضوع طبقا لقرار مجلس رؤساء الحكومات الثانى (الذى قرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية) .

وقد عرض على مجلس رؤساء الحكومات رسالة من حكومة المانيا الغربية تتصل برغبتها فى اعادة علاقاتها بالدول العربية ، وتم تسليم هذه الرسالة الى الجامعة العربية عن طريق السفارة الايطالية فى القاهرة التى ترعى مصالح المانيا الغربية . وقد اعدت الامانة العامة لجامعة العربية مذكرة تفصيلية حول العلاقات بين المانيا الغربية واسرائيل وتطوراتها وموقف حكومة بون تجاه الدول العربية .

٣ — تزويد الولايات المتحدة لاسرائيل بالسلاح : يعلن المجلس ان تزويد اسرائيل بالسلاح من امريكا او اية دولة اخرى انما هو دعم للعدوان واجحاف صارخ بحق شعب فلسطين العربى فى وطنه .

ويؤكد المجلس من جديد رفضه القاطع لدعوى التوازن التى يستند اليها عادة فى تبرير تسليح اسرائيل ، اذ لا يمكن أن يقوم توازن بين اسرائيل المعتدية على بلد عربى من جانب ، والدول العربية المستقرة فى وطنها الشرعى من جانب آخر .

واقر مجلس رؤساء الحكومات مشروعات مواجهة الموقف الاخير للولايات المتحدة وتتكون من اربع نقاط :

— استدعاء سفراء امريكا فى العواصم العربية ولفتهم الى نتائج هذا الموقف الامريكى بالنسبة الى العلاقات العربية الامريكية .

— تكليف سفراء الدول العربية لدى امريكا القيام بمسعى مماثل لدى وزارة الخارجية الامريكية .

— تكليف الوفود العربية فى الامم المتحدة الاتصال بأوثانت ، الامين العام للمنظمة الدولية ، ولفت الامم المتحدة الى محاذير هذا الموقف الامريكى على السلام فى منطقة الشرق الاوسط وتحميل الحكومة الامريكية مسئولية كل تدهور يتجسم عن هذا الموقف .

— القيام بحملة اعلامية واسعة النطاق فى الدول العربية ضد هذا التصرف العدوانى .

٤ — وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين : قرر مجلس رؤساء الحكومات ما يلى :

● ارسال مذكرة عربية مشتركة الى الامين العام للامم المتحدة لتعميمها على اعضاء المنظمة العالمية ، بشأن الآثار المترتبة على تخفيض ميزانية الوكالة ، وتحميل الامم المتحدة مسئولية النتائج الناجمة عن ذلك .

● دعوة الامين العام للامم المتحدة الى زيارة الدول العربية المضيفة للاطلاع على احوال اللاجئين وخطورة اوضاعهم.

● بذل المساعي العربية الجماعية في المواسم الاجنبية لاحاطة حكوماتها بالاخطار التي تنجم عن تطبيق سياسة التخفيض .

● توجيه حملة اعلامية مركزة في الخارج والداخل تعريفا بالموقف العربي.

● دراسة تطبيق مبدأ تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية على اساس مواقفها من قضية فلسطين .

٥ ــ تقرير القائد العام : احيط المجلس علما بما تضمنه تقرير القائد العام للقيادة العربية الموحدة .

٦ ــ استثمار مياه نهر الاردن وروافده : احيط المجلس علما بما تضمنه تقرير الامين العام بشأن سير العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده ، وبما ابداه رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية من قرار حكومته البدء بتنفيذ مشروع سد ميفدون ، وفقا لقرار مجلس الملوك والرؤساء الثالث .

٧ ــ الالتزامات المالية لدى الدول الاعضاء : اوصى المجلس باتخاذ الاجراءات اللازمة لسداد الالتزامات المالية التي لا تزال على بعض الدول الاعضاء .

٨ ــ مشروع المؤسسة المالية لتحرير فلسطين : قرر المجلس احالة الموضوع الى اجتماع وزراء المالية ، المحدد لاجتماعه يوم ١٦ مايو ١٩٦٦ ، لبحثه على ضوء ما تقدمه المنظمة من بيانات

٩ ــ تقرير رئيس منظمة التحرير الفلسطينية : احيط المجلس علما بما تضمنه هذا التقرير .

١٠ ــ اتفاقية التعاون العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية : احيط المجلس علما بقرار مجلس الدفاع المشترك في الموضوع.

هذا وقد احيط مجلس رؤساء الحكومات علما بما تضمنته تقارير الامين العام بشأن المسائل الاقتصادية والقانونية والثقافية والاعلامية . كما قرر المجلس تحديد موعد اجتماع مؤتمر القمة العربي الرابع في يوم ٥ سبتمبر القادم في الجزائر .

وجاء في البيان الذي اصدره مجلس رؤساء الحكومات من نتائج اجتماعاته، ان المجلس يؤكد التزام الحكومات العربية الحفاظ على وحدة التراب الوطني للاقطار العربية ومؤازرة الاقطار العربية بناء على طلبها ، بكل الطاقات . واعلن رؤساء الحكومات العربية استنكارهم لاعمال القمع والارهاب والاعتقال الجماعي التي تمارسها السلطات البريطانية في الجنوب المحتل تحديا للحق الشرعي لشعب المنطقة ، ولقرارات الامم المتحدة المؤكدة لهذا الحق في الحرية والاستقلال وتصفية القواعد البريطانية والتخلص من جميع مظاهر الوجود الاستعماري . كما اكد البيان التزام الحكومات العربية نصرة النضال الوطني في الجنوب المحتل وعمان ، ومساعدة الخليج العربي في سعي اماراته الشقيقة للتحرر والتقدم .

واخيرا اكد البيان تأييد رؤساء الحكومات العربية للحركات التحررية في افريقيا وآسيا ، والتزامهم سياسة عدم الانحياز القائمة على تصفية الاستعمار بجميع اشكاله القديمة والجديدة ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وكفالة السلام العالمي العادل .

٥ ــ مجلس الجامعة العربية:

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته الخامسة والاربعين على مستوى وزراء الخارجية ، وذلك في اعقاب انتهاء مؤتمر رؤساء الحكومات العربية ، في المدة من ١٧ الى ٢١ مارس ١٩٦٦ ، بمقر الجامعة العربية بالقاهرة .

وقرر مجلس الجامعة العربية توجيه الشكر الى الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا وبعض دول امريكا اللاتينية لموقفها من الصهيونية واستنكارها لها بوصفها احد اشكال التفرقة العنصرية ، وذلك اثناء بحث موضوع نبذ التفرقة العنصرية في اللجنة الثالثة للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السابقة .

ومن اهم الموضوعات التي تناولها البحث ، الترشيحات العربية لفروع ولجان الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وفي هذا الشأن قرر مجلس الجامعة العربية تأييد انتخاب سوريا لعضوية مجلس الامن الذي يخلو هذا العام بانتهاء عضوية الاردن ، كما قرر المجلس بذل المساعي لدى الهند وباكستان لسحب ترشيحهما وتأييد الترشيح العربي . كما قرر تأييد انتخاب الكويت وليبيا لعضوية المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للامم المتحدة . كذلك قرر المجلس تأييد انتخاب الدكتور مصطفى كامل يس من العراق والدكتور عبد الله العريان من الجمهورية العربية المتحدة لعضوية لجنة القانون الدولي .

وقد اقر المجلس ميزانية مجلس الجامعة للعام الجديد وقدرها ١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه . وقرر ان يكتفى في البلاد التي تقرر انشاء مكاتب للجامعة العربية فيها بالحاق موظفين للجامعة بالسفارات العربية ، وهذه البلاد هي اثيوبيا وكينيا ونيجيريا والسنغال .

كما دعا المجلس الدول العربية الاربع المحيطة بفلسطين المحتلة ، وهي الجمهورية العربية المتحدة ولبنان وسوريا والاردن، الى تعيين مندوبين عنها في اللجنة الفنية الدائمة التي تقرر تشكيلها لمكافحة مخاطر التليفزيون الاسرائيلي . وستبحث هذه اللجنة وهي تضم مندوبين لمنظمة تحرير فلسطين ، امكان اقامة محطات تليفزيونية عربية مضادة لمحطات اسرائيل ، وتتجه النية الى انشاء صندوق عربي مشترك تموله حكومات الدول الاعضاء لمواجهة تكاليف المحطات التليفزيونية المضادة .

٦ ــ لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب:

عقدت لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب اجتماعا بمقر الجامعة العربية بالقاهرة يومي ٣ و ٤ مايو ١٩٦٦

وبحثت اللجنة موضوع التطورات الاخيرة في علاقة المانيا الغربية باسرائيل واصدرت البيان التالي: « أن ما تناقلته المصادر الالمانية والاسرائيلية حول المباحثات الجارية بشأن المساعدات الاقتصادية من حكومة المانيا الغربية لاسرائيل وما تبع ذلك من زيارة اديناور لاسرائيل ، قد اثار القلق لدى الشعوب والحكومات العربية مما يخشى معه ان تزداد العلاقات العربية الالمانية تدهورا وان يتعدى الامر قطع العلاقات السياسية الى موقف خطير لا يحقق مع المصالح العربية الالمانية والصداقة بين الشعوب العربية والشعب الالماني » .

وبحثت اللجنة كذلك الجانب الفني من تقرير الامين العام للجامعة العربية الذي يتضمن سير العمل في المشروع العربي

لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده ، ورأت اللجنة ان يعد تقرير محدد الموقف الحالى فى تنفيذ المشروع يقدم الى رؤساء الحكومات العربية .

واستمعت اللجنة الى تقرير من السيد أحمد الشقيرى عن انجازات منظمة التحرير الفلسطينية فى الفترة الاخيرة والاجراءات التى اتخذت لمضى المنظمة فى مباشرة مهامها واجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى غزة يوم ٢٠ مايو ١٩٦٦. وتعقد اللجنة اجتماعها المقبل بالقاهرة فى ٢٧ يونيو ١٩٦٦ .

٧ ـ تعديل ميثاق الجامعة العربية :

استأنفت لجنة تعديل ميثاق الجامعة العربية اجتماعاتها ابتداء من ٦ أبريل ١٩٦٦ .

وقد عرض الدكتور سيد نوفل الامين العام بالنيابة ، على اللجنة المراحل التى مر بها البحث فى الماضى بشأن تعديل ميثاق الجامعة العربية ، وتم الاتفاق على نظام العمل داخل اللجنة ويقضى بمراجعة مواد ميثاق الجامعة كل مادة على حدة ، وان تدخل عليها الحكومات العربية التعديلات التى تقترحها والمواد الاضافية التى تراها .

وقد وافقت اللجنة على ما جاء فى المشروع «السورى الجزائرى العراقى» بشأن تعديل الميثاق وهو يقضى بالتمسك بميثاق الامم المتحدة ومبادىء عدم الانحياز وعدم الانضمام الى الاحلاف والاخذ بمبدأ اغلبية الاصوات دون اتباع قاعدة الاجماع ، وان يجتمع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب مرة واحدة فى العام . كما وافقت اللجنة على اضافة مادة جديدة فى الميثاق تتضمن النص على الاجهزة الرئيسية للجامعة وهى : مجلس الجامعة ، والمجلس الاقتصادى ، ومجلس الوحدة الاقتصادية ، والامانة العسكرية . وقد ابلغ مندوب لبنان اللجنة بأن وزارة الخارجية اللبنانية ما زالت فى مرحلة الدراسة بشأن تعديل ميثاق الجامعة .

وفى اجتماع اللجنة الذى عقدته فى ٢٥ أبريل الماضى حدث انقسام على مبدأ التصويت على القرارات التى تصدر من مجلس الجامعة العربية ، وقررت اللجنة ان يترك الراى فى الخلاف الى الملوك والرؤساء فى مؤتمر القمة العربى القادم ، على ان تعد تقريرا بكل نقاط الخلاف . وجوهر الخلاف يتلخص فى الاتى : الدول الثلاث التى قدمت مشروع الميثاق المعدل ، وهى الجزائر والعراق وسوريا ، تؤيد ان يكون التصويت على القرارات باغلبية الثلثين وتكون ملزمة لكل دول الجامعة الاعضاء . وايدت اليمن هذا الراى . بينما تمسكت كل من ليبيا ولبنان بنصوص الميثاق الحالى وتقضى بأن تكون القرارات ملزمة لكل دول الجامعة متى صدرت بالاجماع ، ورفضت المملكة السعودية ان تشترك فى مناقشات اللجنة واعربت عن احتفاظها برأيها فى الموضوع وعرضها هذا الراى على مؤتمر القمة القادم . اما الجمهورية العربية المتحدة والكويت والسودان فهى تؤيد كل ما يؤدي الى تقوية الجامعة العربية وترغب فى ان تخرج كل الدول العربية براى موحد فى الموضوع . وطالبت الاردن بالوفاق . وبقى المغرب دون راى لان مندوبه لم تصله تعليمات من حكومته .

وفى جلسة ٢ مايو وافقت اللجنة على النص الخاص بمبدا التحكيم الاجبارى وفض المنازعات فى نطاق الجامعة العربية والتزام ما تصدره الجامعة من قرارات فى هذا الشأن ، على ان يكون طلب التحكيم قد تقدم من احدى الدولتين المتنازعتين او احدى الدول العربية الاعضاء فى الجامعة أو الامين العام للجامعة العربية .

٨ ـ مجلس ادارة هيئة استثمار مياه نهر الاردن :

عقد مجلس ادارة هيئة استثمار مياه نهر الاردن وروافده اجتماعاته فى عمان فى الفترة من ٢٣ الى ٢٩ مايو ١٩٦٦ . وقد بحث المجلس سير العمل فى القطاعين السورى واللبنانى والمشكلات التى تسببت فى توقف العمل فى الموقع اللبنانى قرابة عام دون تقدم ، وبطء التنفيذ فى القطاع السورى ، وهو الامر الذى احدث اضطرابا فى البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروعات .

واصدر المجلس فى ختام اجتماعاته بيانا جاء فيه ان المجلس لاحظ سير العمل فى المشروع العربى الموحد فى الاردن وسوريا ولبنان والمقترحات الخاصة بالبرنامج الزمنى الجديد ، واحاط بالاجراءات التى اتخذتها حكومة لبنان للبدء فى مشروع سد ميفادون . وسيعقد المجلس دورته القادمة فى دمشق فى شهر اغسطس القادم .

٩ ـ اللجنة الدائمة للاعلام العربى :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربى دورة استثنائية فى المدة من ٥ الى ٩ مارس ١٩٦٦ لدراسة الموضوعات المحالة اليها من مجلس وزراء الاعلام فى دور انعقاده الثالث بدمشق فى فبراير الماضى والتى اقتضت انعقاد اللجنة فى دورة استثنائية بالنظر الى خطورتها وقد اتخذت اللجنة فى هذه الموضوعات التوصيات الكفيلة بمواجهة التحديات الاستعمارية والصهيونية .

١٠ ـ المكتب الدائم للدعوة العربية :

عقد المكتب الدائم للدعوة العربية اجتماعه الشهرى يوم ١٢ مايو ١٩٦٦ واستعرض جدول الاعمال الذى يتضمن أوجه نشاط مكاتب الامانة العامة فى الخارج حتى نهاية ابريل ١٩٦٦ .

١١ ـ المكتب الدائم لشئون المخدرات :

عقدت هيئة المكتب الدائم لشئون المخدرات اجتماعاتها بمقر الجامعة العربية بالقاهرة فى يومى ٩ و ١٠ مايو ١٩٦٦ . واتخذت الهيئة عدة توصيات تتعلق بمكافحة طرق تهريب المخدرات والقضاء على ادمان المواد المخدرة . واوصت هيئة المكتب الدول الاعضاء التى لم تصدق بعد على اتفاقية المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، بالاسراع فى التصديق عليها حتى تتمكن هذه المنظمة من اداء رسالتها على خير وجه خدمة للانسانية والمصلحة العامة .

١٢ — اللجنة العامة لخبراء المال العرب :

عقدت لجنة خبراء المال العرب اجتماعا بمقر الامانة العامة يوم ٩ مايو ١٩٦٦ وبحثت موضوع النظام المالى المعمول به فى المؤسسات الثلاث المترتبة على مؤتمرات القمة العربية ، وهى القيادة العربية الموحدة ، وهيئة استغلال مياه نهر الاردن وروافده ، ومنظمة تحرير فلسطين وكذلك المؤسسة المالية لتحرير فلسطين . هذا وقد تم الاتفاق على تأليف لجنة فرعية بدات اجتماعاتها فى يوم ١٠ مايو ١٩٦٦ لوضع تقرير عن الموضوعين .

وفى ٢٥ مايو ١٩٦٦ اختتمت اللجنة العامة لخبراء المال العرب بحث تقرير لجنتها الفرعية . وكانت هذه الاخيرة قد انتهت الى تعديل بعض المواد المتعلقة بالانظمة المالية للمؤسسات الثلاث المشار اليها . كما بحثت هذه اللجنة اقتراح انشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية على المنظمات المنبثقة عن مؤتمرات الملوك والرؤساء العرب ترتبط بمجلس رؤساء الحكومات العربية . وستقوم لجنة من الخبراء باعداد مشروع تحدد بموجبه صلاحيات واختصاصات هذه الهيئة .

١٣ — لجنة المعونة الفنية :

عقدت لجنة المعونة الفنية فى نطاق جامعة الدول العربية اجتماعاتها فى المدة من ٤ الى ٩ مايو ١٩٦٦ لدراسة موضوع نظام المعونة الفنية للجامعة واعداد المشروع اللازم لذلك لتقديمه الى المجلس الاقتصادى ثم الى مجلس الجامعة . وستستأنف اللجنة اجتماعاتها يوم ٢١ مايو ١٩٦٦ .

١٤ — اللجنة الدائمة للمواصلات :

عقدت اللجنة الدائمة للمواصلات مؤتمرها العادى عشر فى مدينة الجزائر فى ٢١ مايو ١٩٦٦ . ومن اهم البنود التى اشتمل عليها جدول اعمال المؤتمر ، استعراض ما تم بشأن تنفيذ شبكة الطرق البرية العربية وربط الكويت بالرياض عن طريق الظهران والهفوف ، وربط بغداد بالقاهرة عن طريق ميناء العقبة ، ودراسة تمديد شبكة الطرق العربية الى الجنوب المحتل من الجزيرة العربية والى الساحل الغربى من خليج عمان والخليج العربى .

كما بحثت اللجنة توحيد التشريعات البحرية التجارية العربية ، وانشاء اتحاد عربى بين الشركات الملاحية العربية والشركة العربية للملاحة البحرية ، ودراسة توحيد قوانين الطيران فى الدول العربية ، وانشاء اتصالات جوية بين الدول العربية والدول الافريقية .

١٥ — مؤتمر مكاتب مقاطعة اسرائيل :

بدأ فى ٢٨ ابريل الماضى المؤتمر الثالث والعشرون لضباط الاتصال للمكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة اسرائيل فى شمال افريقيا والشرق الاوسط . ويتضمن جدول اعمال المؤتمر ١٢٠ موضوعا . وهذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات فى تاريخ المقاطعة العربية . والموضوعات التى بحثها المؤتمر ستظل سرية حتى يصدق عليها مجلس جامعة الدول العربية .

١٦ — المؤتمر العلمى العربى :

عقد المؤتمر العلمى العربى جلساته فى بغداد فى الفترة ما بين ٢٧ و ٣٠ مارس ١٩٦٦ لبحث التنسيق بين الكفاءات العلمية ودراسة امكانيات الثروة المعدنية فى الدول العربية لسد النقص الموجود فيها .

١٧ — مؤتمر وزراء التعليم والتخطيط العرب :

عقد فى طرابلس (ليبيا) مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية فى المدة من ٩ الى ١٤ ابريل ١٩٦٦ تحت اشراف جامعة الدول العربية وهيئة اليونسكو .

وقد اوصى المؤتمر ان يتم تحقيق التعليم الالزامى فى المرحلة الابتدائية فى موعد أقصاه عام ١٩٨٠ . كما أوصى بتنظيم التعليم بما يتفق مع الحاجة الى زيادة الانتاج فى الزراعة والصناعة وزيادة الاهتمام بتحسين نوعية التعليم . واوصى المؤتمر كذلك بأن تسارع الدول العربية الى تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية بخصوص انشاء الصندوق العربى لمحو الامية . واخيرا اوصى المؤتمر بضرورة تقارب المناهج والكتب المدرسية فى البلاد العربية .

١٨ — منظمات الجنوب المحتل :

عقد زعماء الجنوب المحتل اجتماعا يوم ٢ مارس ١٩٦٦ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بناء على دعوة من السيد عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة العربية . وتم الاتفاق على القرارات التالية :

— تشكيل مجلس قيادة الثورة من ٢٠ عضوا ليكون ممثلا لكل شعوب الجنوب بمختلف قطاعاته . كما تم الاتفاق على اختيار السيد عبد القوى مكاوى ليكون أمينا عاما .

— تشكيل مجلس وطنى من كل جبهات القتال ومختلف القطاعات المدنية فى كل مناطق الجنوب .

— تشكيل لجنة من اعضاء مجلس قيادة الثورة لوضع مشروع ميثاق للعمل الوطنى يعرض امام المجلس الوطنى فى أول اجتماع له .

١٩ — اتفاقية التعاون العربى لاستخدام الطاقة الذرية :

اودعت الجمهورية العربية السورية لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ٢ مايو ١٩٦٦ وثائق تصديقها من اتفاقية التعاون العربى لاستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية . وتعتبر سوريا أول دولة تودع وثائق تصديقها على هذه الاتفاقية التى وافق عليها

مجلس الجامعة فى ٢١ مارس ١٩٦٦ . هذا وسبق أن وقعت الاتفاقية كل من الجمهورية العراقية والكويت .

٢٠ ــ الجامعة العربية ومنظمة الــدول الامريكيــة :

جرت اتصالات بين جامعــة الدول العربية ومنظمة الدول الامريكية لوضع سياسة مشتركة للتعاون بين المنظمتين وابرام اتفاق للتبادل الثقافى والاجتماعى بينهما .

القارة الافريقية

١ ــ منظمة الوحدة الافريقية :

عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورته الســادسة العادية فى اديس ابابا فى الفترة من ٢٨ فبراير الى ٥ مارس ١٩٦٦ . واهم المســائل التى واجهت المؤتمــر قضــية الاعتراف بالانقلاب العسكرى فى غانا وقضية روديسيا .

الا انه فى ٣ مايو انسحب وفــود الجمهورية العربية المتحدة وغينيا ومالى وتنزانيا من المؤتمر احتجاجا على قبول وفد حكومة الانقلاب فى غانا والموافقة على مشروع تونس الخاص بروديسيا . وفى ٤ مايو انســحبت وفود الجزائر والصومال وكينيا للاسباب نفسها .

وبالنسبة الى قبول وفد حــكومة الانقلاب فى غانا ، فقد سبق ان اتخذ رؤساء الوفود قرارا بعدم اشراك كل من وفدى الانقلاب ونكروما فى الاجتمــاع حتى يتضح الموقف . الا ان وفد حكومة الانقلاب فرض نفسه واحتل مقعد غانا ، ووافق على ذلك جميع الوفود ما عدا الدول المنسحبة .

اما بالنسبة الى موضوع روديســيا فقد اقرت اللجنة السياســية المشروع التونسى الذى ينص على انه « من حق الدول التى قطعت علاقاتها ببريطانيا ــ بسبب مشكلة روديسيا وتنفيذا لقــرار اجماعى اصدره وزراء الخارجية ــ ان تعيد هذه العلاقات » . ويعتبر هــذا القرار نكسة لقضية روديسيا .

ومن ناحية اخــرى وافقت اللجنــة التنظيمية والادارية على اعتبار اللغــة العربية احدى اللغات المســتخدمة فى المنظمة .

٢ ــ مجلس الوفاق :

عقد اعضاء « مجلس الوفاق » الذى يضم ساحل العاج والنيجر وفولتـــا العليا وداهومى (وحضرت اجتماعات المجلس توغو وان لم تكن عضوا فيه) مؤتمر قمــــة فى ٧ ابريل ١٩٦٦ لبحث تطورات الموقف فى غرب افريقيا على ضوء الانقلاب العسكرى الذى وقع فى غانـــا .

وصرح رئيس جمهورية النيجر بأن المؤتمر ستبح الفرصة للتأكيد بشدة تضامن دول الوفاق فى مواجهة تهديدات رئيس غينيا ــ سيكتورى ــ وشريكه نكروما .

وقرر المؤتمر توثيق علاقات التضامن مع حكومة الانقلاب فى غانا كما اكد المؤتمر اصراره على تحقيق الوحدة الافريقيــة « الحقيقية » فى اطــار « المنظمــة المشتركة الافريقية الملغاشية » ومنظمة الوحدة الافريقية .

٣ ــ السوق المشتركة لشرق افريقيـــا :

عقد مجلس وزراء السوق المشتركة لشرق افريقيا أولى دوراتــه فى اديس ابابا يــوم ٢ مايو ١٩٦٦ بحضــور مندوبين عن تسع دول هى : اثيوبيا ، كينيا ، تانزانيا ، زامبيا ، مالاوى ، جزيرة موريس ، السودان ، الصومال ، وبوروندى . ولم يحضر المؤتمر مندوبون عن كل من اوغندا وروانda ومدغشقر ، وشهد اعمال المؤتمر روبرت جاردينر ، امين اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، وديالوتللى ، امين عام منظمة الوحدة الافريقية .

ويهدف هذا التنظيم الى اقامة وحدة اقتصادية حقيقية بين الدول الاحــدى عشرة فى شرق افريقيا .

القارة الاسيوية

حلف جنوب شرقى آسيا :

اخطرت كل من فرنسا وباكستان منظمة حلف جنوب شرقى آسيا بأنها لن تشترك فى المناورات البحرية التى تقوم بهـــا قوات الحلف ابتداء من ١٩ مايو ١٩٦٦ فى جنوب بحر الصين .

القارة الاوروبية

١ ــ اتحاد أوروبا الغربية :

عقد مجلس اتحاد اوروبا الغربيــة اجتماعاته فى لندن فى ١٤ و ١٥ مارس الماضى بحضور مندوبين عن اعضائــه السبعة . وتضمن جدول اعمال المجلس العلاقات بين الشرق والغرب ، والوضع فى افريقيا ، ومسائل الفضاء الخارجى ، ومسائل اقتصادية وبخاصــة الاعداد « لمفاوضات كيندى » فى اطار منظمــة الجات . وعرض المجلس ايضا لسياسة فرنسا تجاه حلف الاطلنطى واكد وزير خارجية بريطانيا ضرورة استمرار منظمة حلف الاطلنطى . وبخصوص التعــاون الاقتصادى الاوروبى ، صرح المنــدوب الفرنسى أن الســوق المشتركة ترغب فى انضمام بريطانيا اليها متى ارادت هذه الاخيرة الانضمام الى المنظمة دون تحفظ.

هذا وقد عقدت لجنة الدفاع المنبثقة عن جمعية اتحاد اوروبا الغربية جلسة فى ٢١ مارس ١٩٦٦ وافقت فيهــا على مشروع قرار يدعو دول اوروبا الغربية الى وضع خطة مشتركة لبناء اســطول من الغواصات التى تحركها الطــاقة النووية ولكنها تكون مجهزة بأسلحة تقليدية . وتمت الموافقة على هــذا القرار بأغلبية ١٥ صوتا ضد ٦ اصوات (اعضــاء حزب ديجــول والحــزب الاشتراكى البلجيكى) وامتناع عضوين عن التصويت . وسيعرض هذا المشروع

٧٠

على الجمعية العامة لاتحاد اوروبا الغربية فلاا اقترحه عرض على مجلس وزراء الاتحاد ■

٢ — مجلس اوروبا :

عقدت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا دورة فى ستراسبورغ من ٢٤ الى ٢٨ يناير ١٩٦٦ . وقد تركزت مناقشات الجمعية على موضوعين اساسيين : « اوروبا الموحدة » و « اوروبا المنفتحة » . اما بالنسبة الى الموضوع الاول ، اى « اوروبا الموحدة » ، فقد وافقت الجمعية على مشروع قرار اقترحه مندوب بريطانى يدعو الى توسيع نطاق السوق الاوروبية المشتركة وقبول دول اخرى فى نطاق هذه السوق . ويدعو مشروع القرار كذلك حكومات اوروبا الى العمل تدريجيا على تحقيق الوحدة السياسية ، وتكون الخطوة الاولى فى هذا الاتجاه تنظيم مشاورات منتظمة بين الدول الاوروبية من اجل اتباع سياسة خارجية موحدة .

واما بالنسبة الى الموضوع الثانى ، اى « اوروبا المنفتحة » ، فقد لاحظ بيير فيملان ، مندوب فرنسا ، ان جمعية مجلس اوروبا بدات تقدر اهمية ظاهرة الترابط الاقتصادى والسياسى بين قارات العالم . ومظهر ذلك العلاقات المستمرة بين جمعية مجلس اوروبا والكونجرس الامريكى والدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية .

وفى ٦ مايو الماضى وافقت الجمعية الاستشارية لمجلس اوربا على قرارين بخصوص مشاكل الاسكان واللاجئين فى اوربا . وستعقد الجمعية الاستشارية دورتها المقبلة فى الفترة من ٢٦ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦ .

٣ — منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

جاء فى تقرير نشرته حديثا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ان الصناعات الكيماوية فى اوربا احرزت تقدما كبيرا بالنظر الى القطاعات الصناعية الاخرى . وارتفعت نسبة الصناعات الكيماوية فى اوربا فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ بمقدار ١١٪ مقابل ٧٫٥٪ بالنسبة الى القطاعات الصناعية الاخرى . واشار التقرير ايضا الى ان ارتفاع انتاج المواد الكيماوية كان اكبر فى كل من كندا واليابان ، حيث بلغت نسبة الارتفاع ١٢٪ و ١٨٪ على التوالى .

هذا وقد وافق مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى اول فبراير ١٩٦٦ على تقديم قرض الى اليونان بالذهب فى حدود ٣٠ مليون دولار لتمكين هذه الدولة من مواجهة العجز فى ميزان مدفوعاتها .

٤ — منظمة حلف شمال الاطلنطى * :

● ابلغت فرنسا بقية الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى — فى مذكرة وزعت على تلك الدول فى ١٠ و ١١ مارس الماضى — بانها ستنهى خضوع قواتها الموجودة فى المانيا لقيادة حلف الاطلنطى . على ان تبقى تلك القوات فى المانيا بمقتضى المعاهدة التى عقدت فى عام ١٩٥٤ ، وهى المعاهدة التى تقرر الوضع الخاص بقوات الاحتلال الامريكية والبريطانية والفرنسية . وجاء فى مذكرة اضافية سلمت الى حكومة المانيا الغربية ان الحكومة الفرنسية مستعدة لبحث الموقف مع حكومة بون ، وانها مستعدة اذا اقتضت الضرورة لمناقشة التسهيلات التى تقدم للقوات الالمانية فى فرنسا . بالاضافة الى ذلك طلبت فرنسا نقل قيادتين لقوات حلف الاطلنطى خارج فرنسا ، وهما القيادة العليا لقوات الحلفاء فى اوربا وقيادة اوربا الوسطى .

● قرر المجلس الدائم لحلف الاطلنطى فى جلسته الاسبوعية المنعقدة يوم ١٦ مارس الماضى تكليف مانيلو بروزيو ، امين عام منظمة حلف الاطلنطى ، دراسة النتائج التى سوف تترتب على تنفيذ قرار فرنسا الانسحاب من قيادة الحلف . هذا وقد عقدت الـ ١٢ دولة الاعضاء فى الحلف اجتماعا غير رسمى فى غياب ممثل فرنسا واصدرت تصريحا مشتركا فى ١٨ مارس جاء فيه : ان رؤساء حكومات الدول الاعضاء يعتبرون ان منظمة حلف شمال الاطلنطى اساسية لامن بلادهم ولا يغنى عنه نظام مبنى على التعهدات الثنائية . ويعتقد رؤساء حكومات الدول الاعضاء ان معاهدة شمال الاطلنطى والمنظمة التى قامت بمقتضاها لايمكن اعتبارهما مجرد وسيلة للدفاع المشترك ، فهما ابعد من ذلك اثرا لانهما يعبران عن رغبة الدول الاعضاء فى التشاور فيما بينها للمحافظة على حريتها وامنها وتعزيز السلام والتقدم والرخاء فى العالم اجمع .

● بعث الرئيس الامريكى جونسون فى ٢١ مارس برسالة شخصية الى الرئيس الفرنسى ديجول ، اكد فيها تصميم الولايات المتحدة على الوقوف مع الدول الحليفة الاخرى للابقاء على الكيان الموحد لحلف الاطلنطى حتى لو انسحبت فرنسا منه .

● فى ٢٩ مارس الماضى ارسلت فرنسا الى حلفائها فى منظمة حلف الاطلنطى مذكرة عن موقفها من الحلف تتضمن النقاط التالية :

— سحب القوات الفرنسية الموجودة فى المانيا من قيادة حلف الاطلنطى اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٦ .

— سحب الموظفين الفرنسيين المعينين فى قيادات الحلف وذلك اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٦ كذلك .

— سحب المدرسين والموظفين الفرنسيين من مدرسة الدفاع التابعة للحلف ، وذلك اعتبارا من ٢٢ يوليو ١٩٦٦

— خروج اركان حرب حلف الاطلنطى الامريكية من فرنسا والغاء القواعد الجوية ومنشآت حلف الاطلنطى الامريكية او الكندية وذلك قبل اول ابريل ١٩٦٧ . وتنفيذا لهذا القرار اعلنت فرنسا الغاء البروتوكول الموقع فى ٢٨ اغسطس ١٩٥٢ بشأن النظام القانوني لاعضاء اركان حرب حلف الاطلنطى فى فرنسا .

● صرحت المصادر العليمة بان دول حلف الاطلنطى الاربع عشرة — غير فرنسا — قد اتفقت ، فى اجتماع لممثلى دول الحلف فى باريس فى ٤ ابريل ، على

(*) انظر فى هذا العدد مقال الجنرال ديجول وحلف الاطلنطى والوثائق الخاصة بازمة الحلف .

خطة من خمس نقاط للقيام بحملة الإصلاح الحلف «بعد رحيل فرنسا» . وتتلخص هذه الخطة فى الآتى :

ــ الجوانب المالية التى تترتب على انسحاب فرنسا .

ــ نقل مقر القيادة العليا للحلف الى بلد آخر .

ــ تقويم كيان المنظمة .

ــ بحث مستقبل العلاقات بين الحلف وفرنسا خلال فترة اعادة تشكيل الحلف وخلال سحب القواعد الامريكية والكندية من فرنسا .

ــ بحث مستقبل الحلف ككل .

● سلمت الحكومة الامريكية فى ١٢ ابريل ، ردا على مذكرة الحكومة الفرنسية الصادرة فى ٢٩ مارس . واوضحت الحكومة الامريكية انها لا توافق على تحديد تاريخ اول ابريل ١٩٦٧ لسحب قيادات حلف الاطلنطى والقواعد التابعة للحلف من فرنسا . فان مسألة نقل مقر الحلف الاطلنطى وقيادته من فرنسا وكذلك الغاء القواعد العسكرية ليست سهلة ، اذ انها مرتبطة بعدة امور مدنية ومالية ، فضلا عن الاعتبارات العسكرية . وتعتبر الحكومة الامريكية ان الاستعجال فى نقل قيادة حلف الاطلنطى وقواعده من فرنسا فيه مساس بمصالح وامن سائر الدول الاعضاء فى الحلف . وهددت الولايات المتحدة بسحب الرؤوس الذرية من قوات الطيران الفرنسى التابعة للحلف .

● التقى ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية فى بون فى ١٦ ابريل لبحث الآثار المترتبة على قرار انسحاب فرنسا من قيادة حلف الاطلنطى . واسفرت تلك المباحثات عن ضرورة عقد اتفاقيتين مع فرنسا ، احداهما مع الحكومة الالمانية بشأن مستقبل القوات الفرنسية المرابطة فى المانيا الغربية وعددها ٧٥٠٠٠ جندى . بعد انسحاب فرنسا من قيادة الحلف فى اول يوليو ١٩٦٦ . بينما يعقد الاتفاق الثانى مع سائر دول الحلف بشأن تحديد الالتزامات العسكرية والتسهيلات التى وعدت فرنسا ان تلتزمها فى حالة نشوب حرب تكون اوربا او الولايات المتحدة طرفا فيها .

● رفضت فرنسا طلب الحكومة الامريكية امهال الولايات المتحدة عامين (بدلا من عام) لسحب قواتها وقواعدها من فرنسا . وقد سلم كوف دى مورفيل وزير الخارجية الفرنسية فى ٢٢ ابريل مذكرة بهذا المعنى الى تشارلز بوهلن السفير الامريكى فى باريس .

● ابلغت الحكومة الفرنسية فى ٣ مايو الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى ، ان حقوق تحليق طائراتها الحربية فوق الاراضى الفرنسية سوف تلغى اعتبارا من اول يونيو ١٩٦٦ ، وانه ابتداء من ذلك التاريخ ستمنح هذه الحقوق على اساس تصريح يعاد النظر فيه شهريا بدلا من التصريح السنوى الذى كان معمولا به من قبل .

● قررت الحكومة الفرنسية فى ١٤ مايو مد اجل سحب قواتها من قيادة حلف الاطلنطى ثلاثة اشهر اخرى تنتهى فى اكتوبر ١٩٦٦ . وكان الجنرال الامريكى لمنيتزر القائد الاعلى لقوات حلف الاطلنطى فى اوربا قد شدد فى طلب ذلك من الجنرال ديجول .

هذا وما زالت سائر الدول الـ ١٤ الاعضاء فى حلف الاطلنطى تواصل المناقشات والمقابلات حول مستقبل حلف الاطلنطى والموقف الذى تتخذه ازاء فرنسا بعد انسحاب قواتها من قيادة الحلف .

٥ ــ حلف وارسو :

صرحت المصادر الدبلوماسية فى موسكو بانه تقرر عقد مؤتمر قمة لدول اوربا الشرقية الاعضاء فى حلف وارسو فى الاسبوع الاول من شهر يوليو ١٩٦٦ .

وبان الهدف الاساسى للمؤتمر سيكون وضع « فهم مشترك » للتعامل مع الغرب . ومن الملاحظ ان هذا الاجتماع سيأتى مباشرة عقب المحادثات التى سيجريها زعماء الاتحاد السوفييتى مع الرئيس الفرنسى ديجول الذى يبدأ زيارته للاتحاد السوفييتى فى اواخر شهر يونيو ١٩٦٦ .

٦ ــ الجماعة الاوروبية :

(ا) البرلمان الاوربى : عقد البرلمان الاوروبى دورته فى الفترة من ٨ الى ١١ مارس ١٩٦٦ وناقش موضوع تنسيق التشريعات المالية فى الدول الاعضاء الست . كما اعتمد ميزانيات المنظمات الثلاث التى تتكون منها الجماعة الاوروبية ، وهى : السوق المشتركة ، ومنظمة الفحم والصلب ، والمنظمة الاوروبية للطاقة النووية .

وفى ١٠ مايو افتتح البرلمان الاوروبى دورته لهذا الشهر ودعا الدول الاعضاء الى انشاء «مكتب اوروبى للشباب» .

(ب) المنظمة الاوروبية للفحم والصلب:
قرر المجلس الوزارى فى ٧ مارس الماضى تكليف لجنة خاصة بدراسة الوسائل اللازمة لمواجهة الازمة التى تعانيها سوق الفحم فى دول المجموعة الاوروبية .

(ﺟ) السوق الاوروبية المشتركة :
اصدرت اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة مذكرة عن اقتصاديات البترول والغاز الطبيعى فى دول السوق . واكدت اللجنة اهمية «تأمين امدادات البترول» لاوروبا الغربية . واقترحت اعطاء الشركات الاوروبية حوافز جديدة للكشف عن البترول ، وقالت ان شركات البترول الاوروبية مغبونة بالمقارنة بالشركات العالمية الكبرى ومعظمها شركات امريكية . ولم تشر اللجنة فى مذكرتها الى المصادر الجديدة التى يمكن للشركات الاوروبية استكشافها ، ولكن يمكن الاستنتاج بأنها تفكر فى افريقيا من ملاحظة ابحتها وهى ان تنمية البترول الجزائرى والليبى قد ادت الى انخفاض الاستعانة بسوق بترول الشرق الاوسط فى دول السوق المشتركة من ٨٠٪ فى ١٩٥٨ الى ٦٠٪ . وخصت اللجنة التنفيذية فرنسا بالنقد ، نشكت من ان الحكومة الفرنسية تسيطر على واردات البترول وتوزيعه وتميز فى المعاملة بين الشركات الفرنسية وغير الفرنسية ، منتهكة معاهدة روما لعام ١٩٥٧ التى تعد بمثابة دستور السوق .

وقد عقد مجلس وزراء دول السوق المشتركة ثلاث دورات من ٢٨ فبراير الى اول مارس ثم فى ٧ و٨ مارس واخيرا فى ٢١ و ٢٢ مارس وتوصل الى اتفاق حول سعر للالبان واللحوم . الا ان الدول الاعضاء لم تتوصل الى اتفاق حول السياسة الزراعية للسوق ، خصوصا ازاء طلب فرنسا ادراج ستة سلع زراعية قيمتها الف مليون دولار . وكانت فرنسا قد انهت مقاطعتها للسوق بشرط ان يوافق شركاؤها فيه على اتفاق

ما يزيد على اربعة ٢٣٢ الاف مليون دولار خلال السنوات الثلاث التالية على الانتاج الزراعي . وهو ما يتيح لفرنسا الحصول على نصيب الاسد من هذا المبلغ .

جاء في خطاب العرش البريطاني الذى افتتحت به دورة البرلمان الجديد في ٢١ ابريل بعد فوز حزب العمال في الانتخابات ، ان الحكومة البريطانية مستعدة للدخول في السوق الاوروبية المشتركة ، بشرط ان تراعى مصالح بريطانيا والكومنولث الحيوية .

ابرم في اوائل شهر مايو ١٩٦٦ اتفاق ينص على اشتراك نيجيريا في السوق الاوروبية المشتركة كما هو شأن الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ،ولكن في حدود اضيق الى حد ما بالنسبة الى سلع معينة هي : الكاكاو وزيت الفول السوداني وزيت الجوز والخشب الكونتر . فقد نص الاتفاق على ان تخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع التي تصدرها نيجيريا الى دول السوق ، يكون على اساس حجم التجارة في الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ .

في ١١ مايو ١٩٦٦ توصلت الدول الست الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة الى اتفاق حول السياسة الزراعية للسوق بعد خلافات دامت قرابة ٩ سنوات .

ويقتضى الاتفاق الجديد حدد تاريخ اول يوليو ١٩٦٧ لكى يقوم « الصندوق الاوروبى للتوجيه والضمان الزراعى » بتمويل السياسة الزراعية في دول السوق مثل التدخل في الاسواق الداخلية لدول السوق محافظة على مستوى اسعار السلع الزراعية ، وتشجيع المصدرين . وتم الاتفاق على النسب المئوية التي ستسهم بها كل دولة في هذا الصندوق على اساس ٣١٫٢٪ من المانيا، ٢٠٫٣٪ من ايطاليا ، ٣٢٪ من فرنسا، ٠٫٢٪ من لوكسمبورج ، ٨٫٢٪ من هولندا و ٨٫١٪ من بلجيكا . وتمثل هذه النسب نصف مدفوعات الصندوق . اما النصف الثاني فيتم توفيره عن طريق زيادة واردات الاغذية من الدول الخارجة عن نطاق السوق واتفق ايضا على الا تعتبر صادرات المانيا الشرقية من السلع الزراعية الى المانيا الغربية بمثابة صادرات الى دولة غير عضو في السوق .

ويقضى الاتفاق ايضا بتحديد تاريخ اول يوليو ١٩٦٨ لتداول السلع الزراعية بين دول السوق بحرية تامة ، ويعنى ذلك توحيد اسعار هذه السلع .

وتقرر كذلك تحديد اول يوليو ١٩٦٨ لالغاء جميع الرسوم الجمركية بين دول السوق ، بعبارة أخرى استكمال الاتحاد الجمركى الحر بين دول السوق الست .

٧ ــ المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة :

عقب اجتماع للدول السبع الاعضاء في المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة صدر بيان في ١٣ مايو ١٩٦٦ تضمن دعوة الى السوق الاوروبية المشتركة لتوثيق الروابط بين المنظمتين . وقد جاء في هذا البيان ان المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة قامت بقصد تشجيع الوحدة الاقتصادية الاوروبية .

هذا وقد تركزت المناقشات حول موضوع الصادرات الدانماركية من السلع الزراعية . فان الدانمارك تواجه منافسة قوية في الدول السبع الاعضاء في المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة،نتيجة لسياسة الاغراق التي تتبعها دول السوق الاوروبية المشتركة ودول اوروبا الشرقية .

القارة الامريكية

منظمة الوحدة الامريكية :

● عقد في ١٩ ابريل ١٩٦٦ في مكسيكو سيتى مؤتمر يضم ممثلى ٢١ دولة ، وهدفه جعل امريكا اللاتينية خالية من الاسلحة النووية.وتقدمت له المكسيك وعدد من دول المنطقة بمشروع اتفاقية تقضى بمنع صنع أو تخزين اسلحة نووية أو السماح باجراء تجارب او اقامة منشآت خاصة بمثل تلك الاسلحة في اراضيها . ويقضى مشروع الاتفاقية بانشاء مركز لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية للاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، بحيث تكون سلطته مقصورة على الدول الموقعة على الاتفاقية .

ومن ناحية أخرى تقدمت البرازيل الى المؤتمر مشروع قرار يقضى بضرورة جعل كوبا عضوا في الاتفاقية المقترح عقدها. وكانت كوبا قد اعلنت انها لن تشترك في مثل هذه الاتفاقية الا اذا نزعت الولايات المتحدة والجزر العذراء وپاناما ومنطقة القناة سلاحها النووى ، وجلت القوات الامريكية عن قاعدتها فى جوانتانامو في كوبا .

● صرحت المصادر الرسمية ان الحكومة الموقتة التي يرأسها جارسيا جودوى في جمهورية الدومينيكان تفكر في طلب انسحاب القوات التابعة لمنظمة الوحدة الامريكية من البلاد .

● في اواخر ابريل الماضى استقال اعضاء اللجنة الفنية المكلفة بدراسة الخطط الوطنية للتنمية في اطار برنامج «التحالف من اجل التقدم » . وجاء في خطاب الاستقالة الجماعية ان برنامج « التحالف من اجل التقدم » اعتمد اساسا على الاتفاقيات الثنائية التي ابرمتها دول امريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة ، بدلا من الاعتماد على مبدأ التضامن الجماعي وهو اساس منظمة الوحدة الامريكية .

● اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة دول امريكا اللاتينية للتجارة الحرة في الاسبوعين الاولين من شهر مارس الماضى ، لوضع برنامج زمنى لاجتماعات مختلف اللجان الفنية في عام ١٩٦٦ .



ما يزيد على اربعة الاف مليون دولار خلال السنوات الثلاث التالية على الانتاج الزراعي ، وهو ما يتيح لفرنسا الحصول على نصيب الاسد من هذا المبلغ .

جاء في خطاب العرش البريطاني الذي افتتحت به دورة البرلمان الجديد في ٢١ ابريل وبعد فوز حزب العمال في الانتخابات ، ان الحكومة البريطانية مستعدة للدخول في السوق الاوروبية المشتركة ، بشرط ان تراعي مصالح بريطانيا والكومنولث الحيوية .

ابرم في اوائل شهر مايو ١٩٦٦ اتفاق ينص على اشراك نيجيريا في السوق الاوروبية المشتركة كما هو شأن الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ،ولكن

في حدود اضيق الى حد ما بالنسبة الى سلع معينة هي : الكاكاو وزيت الفول السوداني وزيت الجوز والخشب الكونتر . فقد نص الاتفاق على ان

تخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع التي تصدرها نيجيريا الى دول السوق ، يكون على اساس حجم التجارة في الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ .

في ١١ مايو ١٩٦٦ توصلت الدول الست الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة الى اتفاق حول السياسة الزراعية للسوق بعد خلافات دامت قرابة ٩ سنوات .

ويقتضي الاتفاق الجديد حدد تاريخ اول يوليو ١٩٦٧ لكي يقوم « الصندوق الاوروبي للتوجيه والضمان الزراعي » بتمويل السياسة الزراعية في دول السوق مثل التدخل في الاسواق الداخلية لدول السوق محافظة على مستوى اسعار السلع الزراعية ، ولتشجيع المصدرين . وتم الاتفاق على النسب

المئوية التي ستساهم بها كل دولة في هذا الصندوق على اساس ٣١,٢٪ من المانيا، ٢٠,٣٪ من ايطاليا ، ٣٢٪ من فرنسا، ٠,٢٪ من لوكسمبورج ، ٨,٢٪ من هولندا و ٨,١٪ من بلجيكا . وتمثل هذه النسب نصف مدفوعات الصندوق . اما النصف الثاني فيتم توفيره عن طريق زيادة واردات الاغذية من الدول الخارجة عن نطاق السوق واتفق ايضا على الا تتغير صادرات المانيا الغربية من السلع

الزراعية الى المانيا الشرقية بمقابة صادراته الى دولة غير عضو في السوق .

ويقضي الاتفاق ايضا بتحديد تاريخ اول يوليو ١٩٦٨ لتداول السلع الزراعية بين دول السوق بحرية تامة ، ويعني ذلك توحيد اسعار هذه السلع .

وتقرر كذلك تحديد اول يوليو ١٩٦٨ لالغاء جميع الرسوم الجمركية بين دول السوق ، وبعبارة اخرى استكمال الاتحاد الجمركي الحر بين دول السوق الست .

٧ — المنظمـة الاوروبيـة للتجـارة الحـرة :

عقب اجتماع للدول السبع الاعضاء في المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة صدر بيان في ١٣ مايو ١٩٦٦ تضمن دعوة الى السوق الاوروبية المشتركة لتوثيق

الروابط بين المنظمتين . وقد جاء في هذا البيان ان المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة قامت بقصد تشجيع الوحدة الاقتصادية الاوروبية .

هذا وقد تركزت المناقشات حول موضوع الصادرات الدانماركية من السلع الزراعية . فان الدانمارك تواجه منافسة

قوية في الدول السبع الاعضاء في المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة،نتيجة لسياسة الاغراق التي تتبعها دول السوق الاوروبية المشتركة ودول اوروبا الشرقية .

القارة الامريكية

منظمة الوحدة الامريكية :

● عقد في ١٩ ابريل ١٩٦٦ في مكسيكو سيتي مؤتمر يضم ممثلي ٢١ دولة ، وهدفه جعل امريكا اللاتينية

خالية من الاسلحة النووية والقضاء فيه المتحدة وعدد من دول المنطقة بمشروع اتفاقية تقضي بمنع صنع او تخزين اسلحة نووية او السماح باجراء تجارب او اقامة منشآت خاصة بمثل تلك الاسلحة في اراضيها . ويقضي مشروع الاتفاقية بانشاء مركز لحظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية للاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، بحيث تكون سلطته مقصورة على الدول الموقعة على الاتفاقية .

ومن ناحية اخرى تقدمت البرازيل الى المؤتمر مشروع قرار يقضي بضرورة جعل كوبا عضوا في الاتفاقية المقترح عقدها، وكانت كوبا قد اعلنت انها لن تشترك في مثل هذه الاتفاقية الا اذا نزعت الولايات المتحدة والجزر العذراء وبنما ومنطقة القناة سلاحها النووي ، وحلت القوات الامريكية من قاعدتها في جوانتانامو في كوبا .

● صرحت المصادر الرسمية ان الحكومة المؤقتة التي يراسها جارسيا جودوى في جمهورية الدومينيكان تفكر في طلب انسحاب القوات التابعة لمنظمة الوحدة الامريكية من البلاد .

● في اواخر ابريل الماضي استقال اعضاء اللجنة الفنية المكلفة بدراسة الخطط الوطنية للتنمية في اطار برنامج «التحالف من اجل التقدم » . وجاء في خطاب الاستقالة الجماعية ان برنامج « التحالف من اجل التقدم » اعتمد اساسا على الاتفاقيات الثنائية التي ابرمتها دول امريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة ، بدلا من الاعتماد على مبدأ التضامن الجماعي وهو اساس منظمة الوحدة الامريكية .

● اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة دول امريكا اللاتينية للتجارة الحرة في الاسبوعين الاولين من شهر مارس الماضي ، لوضع برنامج زمني لاجتماعات مختلف اللجان الفنية في عام ١٩٦٦ .



وثائق خاصة بأزمة حلف الاطلنطى

- **معاهدة حلف شمال الاطلنطى**
- **الاتفاق العسكرى بين فرنسا والولايات المتحدة**
- **مذكرة فرنسا بالانسحاب من المنظمات العسكرية للحلف**
- **الرد الامريكى على المذكرة الفرنسية**

معاهدة حلف شمال الاطلنطى

يؤكد اطراف هذه المعاهدة ايمانهم باغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه، كما يؤكدون رغبتهم فى العيش فى وئام مع جميع الشعوب وجميع الحكومات .

وقد عقدوا العزم على المحافظة على حرية شعوبهم وتراثهم المشترك ومدنيتهم وفقا لمبادىء الديمقراطية وحرية الفرد وسلطان القانون .

وهم يسعون لاستقرار الاحوال ونشر الرفاهية فى منطقة شمال الاطلنطى ، وقد صمموا على توحيد جهودهم للدفاع المشترك والمحافظة على السلم والامن .

وبناء على ذلك والفقوا على احكام هذه المعاهدة الخاصة بالدفاع عن منطقة شمال الاطلنطى :

المادة ١ — تعهد اطراف المعاهدة بناء على ما ورد فى ميثاق هيئة الامم المتحدة بان يعملوا على تسوية جميع المنازعات الدولية التى يكونون مشتركين فيها بطرق سلمية وبكيفية لا تؤدى الى تعكير صفو السلم او الامن الدولى ، ولاتناقض مبادىء العدالة ، وان يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية من التهديد او استعمال القوة باية كيفية لا تتفق مع اغراض الامم المتحدة .

المادة ٢ — سيعمل اطراف المعاهدة على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية بمراعاة تقاليد الحرية المأثورة عندهم والسعى لتوضيح المبادىء التى انبنت على اساسها هذه التقاليد والى استقرار الاحوال ونشر الرفاهية ويسعون الى تفادى حدوث اى نزاع فيما يتعلق بسياستهم الاقتصادية الدولية ، كما انهم سيعملون على تحقيق التعاون فيما بينهم .

المادة ٣ — ولتحقيق اغراض هذه المعاهدة اتفق الاطراف على ان يعملوا منفردين او جماعة بكل وسيلة ممكنة من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك ، على المحافظة على طاقة كل منهم وطاقتهم مشتركين على مقاومة اى هجوم مسلح وتعزيزها .

المادة ٤ — اتفق اطراف المعاهدة على ان يتشاوروا جميعا متى رأى اى طرف منهم ان سلامة اراضى اى طرف آخر واستقلاله السياسى او امنه عرضة للخطر .

المادة ٥ — اتفق الاطراف على ان اى هجوم مسلح على واحد منهم او اكثر فى اوروبا او امريكا الشمالية يعتبر هجوما عليهم جميعا . ولذلك اتفقوا على ان يساعد كل منهم ، فى

حالة حدوث هجوم مسلح ، بمقتضى حق الدفاع الفردي والجماعي المنصوص عليه في المادة الحادية والخمسين من ميثاق هيئة الامم المتحدة .. الفريق الذي يقع عليه الهجوم سواء كان طرفا واحدا او اكثر ، بمفرده أو بالتعاون مع الاطراف الاخرى بواسطة اتخاذ التدابير اللازمة لذلك ، ومنها استعمال القوة المسلحة لكي يستتب الامن مرة أخرى في منطقة شمال الاطلنطي . ويجب ان يبلغ نبأ اى هجوم مسلح وجميع التدابير التي تتخذ لمقاومته الى مجلس الامن على الفور ، ويجب العدول عن مثل هذه التدابير متى اتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والامن الدولي .

المادة ٦ — توضيحا لما ورد في المادة الخامسة يكون الهجوم المسلح واقعا على طرف واحد او اكثر، متى وقع على الاراضي التابعة لاى طرف في أوروبا وأمريكا الشمالية ، أوعلى المديريات الفرنسية في الجزائر او على قوات الاحتلال التابعة لاى طرف في أوربا ، أو على الجزر التابعة له في منطقة شمال المحيط الاطلنطي الواقعة في شمال مدار السرطان ، أو على السفن أو الطائرات التابعة لاى طرف في هذه المنطقة .

المادة ٧ — لا تؤثر هذه المعاهدة، ولا يجوز ان تفسر بأنها تؤثر بأية كيفية في حقوق الاطراف والتزاماتهم المنصوص عليها في ميثاق هيئة الامم المتحدة ، لانهم من اعضائها ، وهى لا تخلى مجلس الامن من أهم مسئولياته ، وهى مسئولية المحافظة على السلم والامن الدولى .

المادة ٨ — يعلن كل طرف انه ليست هناك اتفاقية دولية سارية المفعول بينه وبين اى طرف آخر أو بينهما وبين دولة ثالثة ، تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة ، ويتعهد بالا يدخل في أية اتفاقية دولية تتعارض مع هذه المعاهدة .

المادة ٩ — تود الاطراف ان يؤلفوا مجلسا يمثل فيه كل منهم لبحث المسائل الخاصة بتنفيذ هذه المعاهدة . وسيوضع نظام للمجلس بحيث يتمكن من الاجتماع بسرعة في اي وقت . وللمجلس ان يؤلف لجانا تساعده على انجاز اعماله متى رأى ضرورة لذلك . ويجب ان يؤلف لجنة لشئون الدفاع يكون من اختصاصاتها تقديم التوصيات لاتخاذ التدابير الخاصة بتنفيذ ما ورد في المادتين الثالثة والخامسة .

المادة ١٠ — يجوز للاطراف متى اتفقوا بالاجماع ، أن يدعوا أية دولة اوروبية تكون في مركز يجعلها تساعد على تعزيز مبادىء هذه المعاهدة والمحافظة على السلم في منطقة شمال الاطلنطي ، الى الاشتراك في هذه المعاهدة . وتصبح اية دولة توجه اليها الدعوة طرفا من أطراف المعاهدة ، متى اودعت وثائق قبولها لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وستبلغ حكومة الولايات المتحدة الامريكية كل طرف في حالة ايداع اية دولة لوثائق قبولها الاشتراك في المعاهدة .

المادة ١١ — يبرم كل طرف هذه المعاهدة وينفذ احكامها بناء على الاساليب الدستورية الخاصة به ، ويجب أن تودع وثائق ابرام المعاهدة في اقرب وقت ممكن لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي ستخطر جميع الحكومات الاخرى الموقعة للمعاهدة في حالة ايداع اية وثائق وقد تقرر أن تكون المعاهدة نافذة المفعول بمجرد ايداع وثائق المصادقة عليها من اكثرية الدول الموقعة لها ، ومنها بلجيكا وكندا وفرنسا ولكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة ويسرى مفعولها بالنسبة الى كل دولة من الدول الاخرى من تاريخ ايداعها لوثائق التصديق .

المادة ١٢ — يتشاور الاطراف عندما يطلب احدهم ذلك متى مضت عشر سنوات او اكثر على تاريخ بدء تنفيذ المعاهدة ، للنظر في أمر تعديلها ، مع مراعاة العوامل الخاصة بالسلم والامن في منطقة شمال الاطلنطي في ذلك الحين ، ومنها اتخاذ تدابير دولية او اقليمية بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة للمحافظة على السلم والامن الدولي .

المادة ١٣ — يجوز لكل طرف بعد انقضاء عشرين سنة على تاريخ البدء في تنفيذ المعاهدة ، ان يخرج من احكامها بعد سنة واحدة من اخطاره لحكومة الولايات المتحدة الامريكية بعدم ارتباطه بأحكام المعاهدة . وعلى هذه الحكومة ان تبلغ حكومات الاطراف الاخرى بنبأ ايداع كل اخطار بعدم الارتباط بتلك الاحكام .

المادة ١٤ — ستودع هذه المعاهدة التي اعتمد نصاها الانجليزي والفرنسي رسميا ، ضمن محفوظات حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وسترسل هذه الحكومة نسخا رسمية منها الى الحكومات الاخرى الموقعة للمعاهدة .

شهد بذلك المندوبون المفوضون الموقعون لهذه المعاهدة .

عقدت في واشنطن في اليوم الرابع من شهر ابريل ١٩٤٩ .

الاتفاق العسكري بين فرنسا والولايات المتحدة

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية الموقعتين لمعاهدة شمال الاطلنطي المبرمة بواشنطن في ٤ ابريل ١٩٤٩ :

ادراكا منهما للتعهد المتبادل الذي اخذاه على عاتقهما — منفردتين ومجتمعتين — مع اطراف المعاهدة الاخرين ، والذي يقضي بتعزيز وزيادة مقدرتهم الفردية والجماعية لصد اى عدوان مسلح ، عن طريق تنمية وسائلهم الخاصة ، وبتبادل المساعدة . طبقا لنصوص المادة الثالثة من هذه المعاهدة .

ورغبة منهما في تشجيع العمل على استتباب السلام والامن الدوليين في اطار ميثاق الامم المتحدة ، باللجوء الى الوسائل التي تزيد من مقدرة الامم المخلصة لاهداف الميثاق ومبادئه ، على الاسهام الفعال في الضمانات للدفاع فردية كانت او جماعية ، تدعيما لهذه الاهداف والمبادىء .

وتأكيدا لعزمهما على التعاون التام ازاء الجهود المبذولة من اجل تزويد الامم المتحدة بالقوات المسلحة التي

ينص عليها الميثاق ، وكذلك بهدف الوصول الى اتفاق يضع قواعد عامة للتسلح ويخفض من معدله مصحوبا بضمانات كافية ضد اى انتهاك لهذه القواعد .

واعترافا منهما بأن تزايد ثقة الشعوب الحرة فى مقدرتها الذاتية على مقاومة العدوان ، يدفع الى اطراد التقدم الاقتصادى .

واخذا منهما بعين الاعتبار المساعدة التى تقدمها حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى هذه المبادىء باعلانها قانون المساعدة من اجل الدفاع المشترك سنة ١٩٤٩ وهو (القانون) الذى يقضى بتقديم المعونة العسكرية الى الدول المرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية باتفاقات للامن الجماعى .

ورغبة منهما فى تقرير الظروف التى تحكم تقديم هذه المعونة قد اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى :

١ — تقديرا للمبدأ الذى يجعل التقدم الاقتصادى عاملا اساسيا فى اقرار السلام والامن الدوليين ، ينبغى ان يحتفظ له بصفة الاولوية، فان كلا من الحكومتين سوف تضع او تستمر فى أن تضع تحت تصرف الحكومة الثانية واية حكومة اخرى يمكن الاتفاق بينهما فى كل حالة — المعدات والمواد والخدمات او اى مساعدة عسكرية تستطيع الحكومة التى تقدم هذه المعونة أن تمنحها طبقا للنصوص والشروط التى يتم الاتفاق عليها .

وينبغى ان تتلاءم كل معونة يقدمها اى من الطرفين ، مع ميثاق الامم المتحدة ومع التزامات الامضاء المنصوص عليها فى المادة الثالثة من معاهدة شمال الاطلنطى .

ويتحدد الاسهام فى هذه المعونة بطريقة تتفق ونظام الدفاع المتكامل من اقليم شمال الاطلنطى والعمل على تيسير تنفيذ الخطط الدفاعية المرسومة طبقا للمادة التاسعة من معاهدة شمال الاطلنطى ، كما يتحدد بطريقة تتمشى مع الخطط التى توافق عليها كل حكومة على حدة .

وسوف تخضع المعونة التى تستطيع الولايات المتحدة تقديمها تنفيذا لهذا الاتفاق لاحكام قانون المساعدة من أجل الدفاع المشترك الذى اعلن سنة ١٩٤٩ ، وكذلك النصوص والشروط وبنود نفاذ هذا القانون ولاى قانون آخر يحيل اليه ويعمل به مستقبلا .

وسوف تتفاوض الحكومتان — اذا ما رأتا ضرورة لذلك — بشأن وضع تدابير تفصيلية لتطبيق احكام هذه الفقرة .

٢ — تتعهد كل من الحكومتين بأن يكون استخدام المعونة التى تتلقاها تنفيذا لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة :

ا — بهدف تدعيم سياسة الدفاع المتكامل من اقليم شمال الاطلنطى ، وتيسيرا لتنفيذ الخطط الدفاعية التى تضمنتها المادة التاسعة من معاهدة شمال الاطلنطى ...

ب — طبقا للخطط الدفاعية التى اقرتها منظمة « معاهدة شمال الاطلنطى » بتوصية من لجنة الدفاع ومجلس المنظمة ، ووافقت عليها كل من الحكومتين .

٣ — لاتستخدم اى من الحكومتين المعونة التى تقدمها لها الحكومة الاخرى ، فى اغراض غير تلك التى منحت من أجلها الا بعد موافقة سابقة من هذه الحكومة

٤ — تتعهد كل من الحكومتين تدعيما لامنهما المشترك الا تنقل لاى شخص آخر ليس موظفا لديها او موكلا عنها أو لاية دولة ثالثة ، حق ملكية أو حيازة هذه المعونة التى منحت لها دون مقابل طبقا لاحكام الفقرة الاولى ، دون موافقة سابقة من الحكومة الاخرى .

المادة الثانية :

طبقا لمبدأ المساعدة المتبادلة ، تقوم الحكومة الفرنسية — وفقا للنصوص والشروط والمدة والكميات المتفق عليها — بتيسير انتاج ونقل المواد الاولية والمنتجات النصف المصنوعة الى الولايات المتحدة الامريكية ، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك نتيجة عدم كفاية مواردها الذاتية أو بسبب حالات طارئة ، والتى (يعنى المواد والمنتجات) تكون موجودة لدى فرنسا او لدى الاقاليم الغير المستقلة الخاضعة لادارتها ، وتراعى الترتيبات التى توضع لهذا الغرض حاجة الاستهلاك الداخلى والتصدير فى فرنسا .

المادة الثالثة :

١ — تتخذ كل حكومة اجراءات الامن التى سوف تتفقان عليها فى كل حالة تجنبا لانشاء سرية المواد والخدمات والمعلومات العسكرية التى تقدمها الدولة الاخرى وفقا لهذا الاتفاق ، أو تعريضها للخطر .

٢ — تقرر كل من الحكومتين — بما يتفق معمقتضيات الامن — الترتيبات المناسبة للاعلام عما ينفذ من هذا الاتفاق .

المادة الرابعة :

سوف تتفاوض الحكومتان — بناء على طلب احداهما — بشأن وضع تدابير مناسبة تحدد مسئولياتهما تجاه تنظيم المطالبات والسداد فى صورة ترخيصات أو أى وسيلة اخرى مشابهة مما ينتج من استخدام الاختراعات والانماط والمعلومات الفنية أو أى شكل آخر للملكية التى يحميها القانون ، عند توريد المعدات والمواد أو الخدمات، سواء كان هذا طبقا للاتفاق الحالى، أو تحقيقا لفائدة الانتاج ، اذ ستلتزم الحكومتان ذلك لتنفيذ التعهدات التى ضمنتاها معاهدة شمال الاطلنطى من أجل تنمية وسائلها الذاتية ، ومن اجل تبادلها المساعدات .

وسوف يؤخذ بعين الاعتبار خلال هذه المفاوضات امكان تضمين هذه التدابير تعهدا ، بمقتضاه تتحمل كل حكومة مسئولية تنظيم طلبات مواطنيها ومواطنى المناطق التى تدخل فى نطاق ولايتها ، وهذا بصرف النظر عن الطلبات المقدمة من مواطنى اية دولة ليست طرفا فى هذا الاتفاق .

المـــادة الخامسة :

تتعهد الحكومة الفرنسية – مع التحفظ بالنسبة الى التصويت على الاعتمادات الضرورية فى فرنسا – بأن تضع تحت تصرف الحكومة الامريكية كمية النقد من « الفرنك » التى ستستخدمها الحكومة الامريكية ، لتغطية النفقات الادارية اللازمة لها فى فرنسا تنفيذا لهذا الاتفاق ، كما تتباحث الحكومتان فى الحال بصدد تثبيت قيمة هذه الفرنكات ، ووضع الترتيبات التى سوف تقدم هذه المبالغ طبقا لها .

المـــادة السادسة :

١ – تتباحث الحكومتان بناء على طلب احداهما فى جميع المسائل المتعلقة بمجال تطبيق هذا الاتفاق، والمسائل المتعلقة بتنفيذه ، او التدابير التى ستتخذ نتيجة لهذا الاتفاق .

٢ – توافق كل من الحكومتين على استقبال العاملين الذين ترسلهم الحكومة الاخرى – ليؤدوا فى اقليمها الالتزامات التى على حكومتهم طبقا لنصوص هذا الاتفاق، وتقدم لهم التسهيلات اللازمة حتى يتسنى لهم ملاحظة مدى تطور المعونة المقدمة طبقا لهذا الاتفاق .

وفى علاقة هؤلاء الاشخاص بحكومة الدولة المبعوثين اليها ، وبمواطنى هذه الدولة ، عليهم مباشرة مهام وظائفهم فى نطاق سفارة دولتهم وتحت اشراف ورقابة رئيس بعثتها الدبلوماسية .

المـــادة السابعة :

١ – يسرى هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه ، ولا ينتهى العمل به قبل مرور عام من تاريخ تسلم احدى الحكومتين اخطارا كتابيا من الحكومة الاخرى عن رغبتها فى انهاء العمل بهذا الاتفاق .

ومن المتفق عليه انه اذا لم تتلق حكومة الولايات المتحدة الامريكية ما يفيد تصديق الحكومة الفرنسية على هذا الاتفاق خلال الـ ٤٥ يوما التالية على التوقيع فانه يعد منتهيا، بمجرد أن تخطر حكومة فرنسا كتابة بقرار من الحكومة الامريكية باعتبارها غير مرتبطة بأحكام هذا الاتفاق .

٢ – تستطيع الحكومتان فى اى وقت تعديل هذا الاتفاق – وسوف تتفقان على ادخال التعديلات الضرورية للاتفاقات التى تعقد تنفيذا لاحكام المادة التاسعة من معاهدة شمال الاطلنطى .

٣ – تعد الملاحق الخاصة بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه .

٤ – يسجل هذا الاتفاق لدى الامانة العامة للامم المتحدة .

وبناء على ذلك وقع ممثلو الحكومتين – المفوضون لهذا الغرض – هذا الاتفاق .

حرر فى واشنطن فى ٢٧ يناير ١٩٥٠ من أصلين باللغتين الفرنسية والانجليزية وللنصين حجية واحدة .

مذكرة فرنسا بالانسحاب من المنظمات العسكرية للحلف

« منذ عدة سنوات والحكومة الفرنسية تعلن ، سواء فى تصريحاتها العامة او خلال مباحثاتها مع الحكومات الحليفة ، أن معاهدة منظمة حلف شمال الاطلنطى لم تعد قادرة على مواجهة الظروف الدولية الحاضرة ، وهى الظروف التى تختلف بصفة اساسية عما كان سائدا فى سنة ١٩٤٩ ، وفى السنوات التى اعقبتها .

« والحق ، أن التهديدات التى واجهت العالم الغربى ، واوروبا خاصة ، والتى كانت الحافز وراء عقد هذه المعاهدة ، قد تغيرت طبيعتها . اذ لم تعد لها تلك الصبغة العاجلة والخطيرة التى كانت لها من قبل . ومن جهة اخرى ، فقد استطاعت الدول الاوروبية ان تعيد بناء اقتصادياتها على نحو يعطيها قدرة أكبر على الدفاع عن نفسها .

« وفرنسا – بوجه خاص – تمتلك قوة ذرية وان طبيعة العوامل التى دفعتها الى تملك هذه الاسلحة هى التى تحول دون ادماجها فى القوة الذرية المشتركة لحلف الاطلنطى . ومن ناحية ثانية ، فان الميزان النووى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وهو التوازن الذى أنهى احتكار تملك امريكا للاسلحة النووية ، قد غير من الاوضاع العامة اللازمة للدفاع عن العالم الغربى . واخيرا ، فهناك الحقيقة الاخرى التى تتمثل فى أن أوروبا لم تعد مركزا للازمات الدولية ، لان هذا المركز انتقل الى أماكن أخرى وأهمها القارة الاسيوية. ومن الواضح أن الدول الداخلة فى تحالف الاطلنطى ليست اطرافا فى هذه النزاعات التى تدور فى غير القارة الاوروبية .

« وهذا التطور فى حد ذاته ، لا يشكل بحال اى مبرر يدعو الحكومة الفرنسية الى اعلان تخليها لمعاهدة الحلف التى وقعت فى واشنطن فى ٤ ابريل ١٩٤٩ الا اذا جدت احوال استثنائية فى السنوات القادمة من شأنها أن تؤدى الى تغيير جذرى فى العلاقات بين الشرق والغرب . وعدا ذلك فالحكومة الفرنسية لا تعتزم أن تستغل لصالحها المادة ١٣ من معاهدة الحلف ، وترى أن المعاهدة يجب أن تستمر طالما كان ذلك ضروريا .

« وهذه النيات التى تؤكدها الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بموقفها تجاه المعاهدة ، لا تحتمل اللبس . أما المشكلة التى ترى أنها قائمة وتتطلب نوعا من المواجهة ، فهى اوضاع المنظمة ، اى الاتفاقات والترتيبات والقرارات التى اتخذت منذ توقيع المعاهدة ، سواء كانت هذه الترتيبات والاتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف . والحكومة الفرنسية تعرب عن اعتقادها ان المنظمة بوضعها الراهن لا تستطيع ان تحقق من الانجازات ما يبرر استمرار بقاء القوات الفرنسية تحت قيادتها .

« والذى لا شك فيه هو انه ليس هناك سوى سبيل التفاوض لتعديل الترتيبات النافذة حاليا عن طريق الاتفاق المشترك . وكان يسعد الحكومة الفرنسية أن تقترح هذه

الوسيلة التي تراها كفيلة بتحسين احوال المنظمة وتعديلها على النحو المطلوب . ولكن لسوء الحظ ، تشير الدلائل الى أن مثل هذا الاجراء كان لابد وأن يفشل اذ أن معظم شركاء فرنسا في حلف الاطلنطي يحبذون الابقاء على الاوضاع الراهنة للحلف ، وهي الاوضاع التي لم تعد مقبولة من وجهة النظر الفرنسية .

« ومن هنا نجد فرنسا نفسها مدفوعة الى استخلاص النتائج التي يسببها استمرار هذا الوضع ، ومن ثم اتخاذ الاجراءات التي تراها ضرورية لتلافي مثل هذه النتائج .

وهي تعتقد ان تلك الاجراءات لايمكن ان تتضارب مع عضويتها في حلف الاطلنطي ، أو مع استعدادها للاشتراك في العمليات العسكرية جنبا الى جنب حلفائها اذا ماحتمت الظروف ذلك في المستقبل .

« وقد اتخذت الحكومة الفرنسية في الماضي عدة اجراءات مماثلة بالنسبة الى قواتها البحرية الموضوعة تحت تصرف الناتو ، سواء تلك التي في البحر الابيض المتوسط او في المحيط الاطلنطي .

والمشكلة القائمة الان تتعلق بالقوات الفرنسية البرية والجوية المرابطة في المانيا . وأيضا القوات الموضوعة تحت قيادة الحلف في أوربا .

وتقترح فرنسا انهاء مثل هذه الارتباطات . ومثل هذا القرار لابد أن يترتب عليه أن ينسحب من الاراضي الفرنسية مقر القيادتين المشتركتين اللتين تشرفان على هذه القوات في اطار الناتو ، وهما القيادة العليا للقوات المتحالفة في اوربا ، وقيادة وسط اوربا .

« وتنفيذ هذه الاجراءات سيثير بالطبع مشاكل كثيرة ، وهي المشاكل التي تعرب الحكومة الفرنسية عن استعدادها لمناقشتها مع حلفائها .

فهناك مثلا الحاجة الى بحث العلاقة التي ستقوم مستقبلا بين القيادة الفرنسية وقيادات الناتو . وكذلك بحث الظروف التي ستخدم فيها القوات الفرنسية الموجودة في المانيا — اذا ما دعت الحاجة الى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة واشنطن — في عمليات عسكرية مشتركة مع حلفاء فرنسا ، ثم هناك أيضا مشكلة الاتفاق على القيادة التي ستنسق هذه العمليات تحت اشرافها .

« ومثل هذه الامور تفترض استمرار بقاء قوات فرنسا البرية والجوية المرابطة الان في المانيا في اطار الاتفاقات المعقودة في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ ، والحكومة الفرنسية ليس لديها اعتراض على استمرار ذلك الوضع .

« كما أن هناك حاجة ماسة الى بحث المشاكل التي قدتنشأ مستقبلا بالنسبة الى فرنسا فيما يتصل باللجنة العسكرية والمجموعة الدائمة ، وصلة هذه المؤسسات بالقيادة الفرنسية .

« هذه هي الخطوط العريضة للترتيبات التي تقترحها الحكومة الفرنسية من أجل تكييف وضعها في حلف الاطلنطي مع الظروف الجديدة . وهي مستعدة لمناقشة الظروف التي تعين على التنفيذ الفعلي لهذه الترتيبات ،

وتأمل أن يؤدي اتفاق عام بين كل أطراف حلف الاطلنطي الى وضع ترتيبات كافية في هذا الخصوص » .

« ثم هناك موضوع الاتفاقات الثنائية التي وصلت اليها الحكومتان الامريكية والفرنسية في الماضي ولا زالت نافذة المفعول ، وهي الاتفاقات المتعلقة بالامور التالية :

— المخازن الامريكية في ديول لامارتنيري .

— القواعد والمنشآت الجوية الامريكية في فرنسا .

— خطوط التموين والامدادات .

— مقر القيادة الامريكية في سان جيرمان .

— انابيب البترول .

« وترى الحكومة الفرنسية ان هذه الاتفاقات ككل لا تفي باحتياجات الظروف الدولية التي تحتم على فرنسا ان تطالب باسترداد سيادتها فوق اراضيها . وهذا يعني عدم السماح بوجود وحدات اجنبية في الاراضي الفرنسية ، او استمرار وجود قواعد ومنشآت تحت سلطة قيادات غير فرنسية ، والحكومة الفرنسية على استعداد لدراسة وتسوية هذه الاوضاع مع حكومة الولايات المتحدة .

« كما ان الحكومة الفرنسية تبدي استعدادها لمناقشة موضوع التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تمنحها للولايات المتحدة في داخل الاراضي الفرنسية في حالة نشوب حرب تشترك فيها الدولتان بمقتضى تحالف الاطلنطي . اذ أن مثل هذه التسهيلات لا يمكن أن تمنح الا بالاتفاق بين حكومتي الدولتين » .

الرد الامريكي على المذكرة الفرنسية

تلقت حكومة الولايات المتحدة مذكرة حكومة الجمهورية الفرنسية المؤرخة ٢٩ مارس ١٩٦٦ ، ولقد قامت حكومة الولايات المتحدة وما زالت تقوم بمشاورات مع حلفائها الاخرين في منظمة شمال الاطلنطي حول المسائل التي تثيرها تصرفات حكومة الجمهورية الفرنسية ، وتؤثر في أمن جميع أعضاء منظمة شمال الاطلنطي .

ولقد احيطت حكومة الولايات المتحدة علما بوجهة النظر التي ابدتها الحكومة الفرنسية ، والتي رأت ان الاجراءات التي تنوي اتخاذها ضرورية ازاء استحالة تعديل الاحكام النافذة التي انشأت منظمة شمال الاطلنطي . باتفاق مشترك وفي ظل ظروف مرضية .

وتوجه حكومة الولايات المتحدة نظر الحكومة الفرنسية الى أن الذين حرروا معاهدة شمال الاطلنطي قد أدركوا احتمال حدوث تغيرات في العوامل التي تتعلق بالسلام والامن في منطقة شمال الاطلنطي ، ومن ثم قرروا في المادة الثانية عشرة ، أنه بعد انقضاء عشرة اعوام على تطبيق المعاهدة ، يصبح من حق كل طرف فيها أن يتشاور مع بقية اعضاء المعاهدة بهدف اعادة النظر في احكامها .

وتنبه حكومة الولايات المتحدة الحكومة الفرنسية الى انه طبقا للمادة ١٢ — قد سبق أن دعت الحكومة الفرنسية غيرها من الحكومات اعضاء منظمة شمال الاطلنطي — خلال السنوات الاخيرة، لتعرض المقترحات الممكنة ، بصدد اعادة النظر في المعاهدة ، او في المنظمة التي انشأتها المعاهدة . هذا فضلا عن انها قد اكدت للحكومة الفرنسية ، ان اية مقترحات تتقدم بها سوف تبحث بأكبر قدر من العناية . ولهذا لا تستطيع حكومة

٣٧٨

الولايات المتحدة أن تدرك الاساس الذى استندت اليه الحكومة الفرنسية فيما ارتأته من استحالة تعديل قواعد منظمة شمال الاطلنطى، وانه ينبغى أن تتصرف منفردة دون استشارة الاطراف الاخرى فى الاتفاقية .

وتوجه حكومة الولايات المتحدة النظر الى الاعلان – الذى اصدرته الدول الاربع عشرة الاعضاء – فى ١٨ مارس ١٩٦٦ ، والذى لم يصدر الا بعد ان اعلنت الحكومة الفرنسية عزمها على العمل منفردة ودون مباحثات سابقة .

ولقد احيطت الولايات المتحدة علما بعزم الحكومة الفرنسية على أن تسحب فى أول يوليو ١٩٦٦ القوات الفرنسية الجوية والبرية المخصصة ضمن قيادة الحلفاء فى اوربا ، والتى تقيم على الاراضى الالمانية .

وتنبه الولايات المتحدة الى أن جميع القوات الرابطة فى منطقة قيادة الحلفاء فى اوربا يجب ان توضع – باتفاق – تحت سلطة « saceur » اى القيادة المتحالفة فى اوربا طبقا للمحضر الختامى الذى صدر فى لندن سنة ١٩٥٤ ، ولقرار مجلس منظمة شمال الاطلنطى الذى صدر لتطبيق الفصل الرابع من هذا المحضر الختامى .

كما تبلغ حكومة الولايات المتحدة، الحكومة الفرنسية انه اذا ما تم سحب هذه القوات ، فان الاتفاق المعقود فى ٦ سبتمبر ١٩٦٠ بين الولايات المتحدة وفرنسا المتعلق بمخزون الاسلحة الذرية فى المانيا من اجل استعمال القوات الفرنسية وتدعيمها – وهو المخصص لمنظمة شمال الاطلنطى – سوف ينتهى العمل به طبقا لنصوص احكامه .

كما احيطت حكومة الولايات المتحدة علما بعزم حكومة فرنسا على سحب القيادة الفرنسية المعارة لقيادات منظمة الاطلنطى فى موعد اقصاه اول يوليو ١٩٦٦ ، ومن معهد الدفاع التابع لمنظمة شمال الاطلنطى فيما بعد ٢٢ يوليو ١٩٦٦ . وتعلن المذكرة الفرنسية ان سحب القيادات الفرنسية المعارة فى قيادات الحلفاء وفى هيئة الدفاع التابعة لمنظمة شمال الاطلنطى يتبعه نقل مراكز هذه الهيئات خارج الاراضى الفرنسية ، وتقدر الحكومة الفرنسية ان يتم ذلك قبل اول ابريل ١٩٦٧ . واستنادا الى هذا الاساس المزعوم اعلنت الحكومة الفرنسية انسحابها من بروتوكول باريس الخاص بوضع القيادة العسكرية الدولية المبرم فى ٢٨ اغسطس ١٩٥٢ ، اعتبارا من اول ابريل ١٩٦٧ . ولا تستطيع الولايات المتحدة ان تدرك بوضوح لماذا تنبغى أن تتضمن خطة فرنسا لسحب القيادات الفرنسية – نقل القيادة العامة التابعة لمنظمة شمال الاطلنطى خارج فرنسا قبل اول ابريل ١٩٦٧ .

ان هذه المسائل فى جملتها الان موضع دراسة من الحلفاء الاخرين فى معاهدة شمال الاطلنطى ، ونتيجة لذلك لم يتحدد بعد موعد سحب القيادة العامة للحلفاء .

وثمة عدة مشاورات ضرورية يجب اجراؤها فى هذا الشأن ، وتأمل حكومة الولايات المتحدة ان تصل جميع الحكومات من خلال المناقشات الجديدة لهذه المسألة ، كحلفاء – الى الوصول الى اتفاق يكون اقل ضررا لامن منطقة شمال الاطلنطى ، مع مراعاة الا يسبب اى ضرر يقع بين الاطراف بعضهم وبعض .

كما توضح المذكرة ايضا رغبة الحكومة الفرنسية فى انهاء الاعمال الحربية الامريكية المستمرة نتيجة الاتفاقات الثنائية التى عقدت فى حرية بين فرنسا والولايات المتحدة . هذه الاتفاقات التى تنص على انها تظل سارية مدة سريان معاهدة شمال الاطلنطى ، ما لم تقرر الحكومتان بموافقة مشتركة الرغبة فى انهائه قبل هذه المدة . وتتضمن هذه الاتفاقات : اتفاق حول مخزن شاتورو فى ٢٧ فبراير ١٩٥١ ، واتفاق « القواعد الجوية » فى ٤ اكتوبر ١٩٥٢ ، واتفاق حول القيادة العامة الحربية الامريكية فى ١٧ يولية ١٩٥٣ والاتفاق الخاص بانابيب البترول فى ٣٠ يونية ١٩٥٣ .

ان حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع الموافقة على اقتراح الحكومة الفرنسية الذى تحمل تبعا له اول ابريل ١٩٦٧ موعدا لانهاء العمليات الضرورية المتعلقة بنقل العاملين والاجهزة موضوع هذه الاتفاقات ، ولكنها على العكس تقدر ان اى عمل متسرع من هذا القبيل يمكن أن يضر بمقتضيات الامن لجميع الاعضاء فى هذا الحلف.

ويلاحظ ان الاتفاق الخاص بنظام المواصلات المبرم بين الولايات المتحدة وفرنسا فى ١٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، ينص على أنه اذا رغبت احد الطرفين فى تعديل هذه النصوص ، فعلى الطرفين ان يتشاورا فى هذا الصدد ، واذا لم يصلا الى اتفاق فى خلال عام ، يعد هذا الاتفاق منتهيا بعد انقضاء عام آخر .

ولقد اوضحت حكومة الولايات المتحدة الرأى الذى يقول انه اذا كانت هذه الطريقة لتحديد موقف الاعضاء قد اعتبرت امنية حين ابرم اتفاق « نظام المواصلات » فى ٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، فان هذه الطريقة قائمة اليوم ، ويمكن استخدامها بكيفية ملائمة فى دراسة الاتفاقات الثنائية السابقة ، والتى طبقا لاحكامها تظل سارية المفعول لمدة مماثلة لمعاهدة شمال الاطلنطى .

ومن ثم – بالرغم من ان حكومة الولايات المتحدة قد عزمت على سحب اجهزتها من فرنسا بأسرع وقت ممكن بسبب موقف الحكومة الفرنسية – فان حكومة الولايات المتحدة لا تميل الى الموافقة على انهاء الاتفاقات السالفة الذكر الا بشرط ان يطبق فى شأن جميع هذه الاتفاقات ، الاحكام الخاصة بالمشاورات ، وبالانتهاء ، التى وردت فى الاتفاق الخاص بـ « نظام المواصلات » .

وحكومة الولايات المتحدة مستعدة، لان تبحث مع الحكومة الفرنسية مسائل النشاط العسكرى الامريكى فى فرنسا مستقبلا ، وفى الوقت نفسه وضع ترتيبات خاصة باستعمال القواعد الرئيسية طبقا لشروط مقررة من اجل الانسحاب المنظم للاجهزة التى ينبغى ان لا توجد فى فرنسا .

وفى هذا الصدد تذكر حكومة الولايات المتحدة ان الحكومة الفرنسية مستعدة لاتخاذ ترتيبات خاصة بشأن النشاط الذى يقرر

اتفاق حول « مخزن ثمار » المعقود في ٢٧/٣/١٩٥١ والاتفاق الخاص بأنابيب البترول المعقود في ٣٠ يونية ١٩٥٢ .

كان النشاط الامريكى الذى نشأ طبقا للاتفاقات المبرمة بين فرنسا والولايات المتحدة وما زال يرمى الى تدعيم معاهدة شمال الاطلنطى ، وبناء على ذلك يكون من الضرورى في هذه الحالة معرفة رأى الحلفاء الاخرين وآراء حكومة الولايات المتحدة بشأن هذا الجانب من المفاوضات التى ستجرى مع الحكومة الفرنسية .

وتسجل حكومة الولايات المتحدة أن الحكومة الفرنسية مستعدة لبدء المباحثات المتعلقة بالتسهيلات التى يمكن منحها من جانب او آخر فيما اذا حدث هجوم مسلح في الحالات التى حددتها معاهدة شمال الاطلنطى .

أخيرا ، تسترعى انتباه الحكومة الفرنسية الى أن قرارات السحب والالغاء من جانب واحد للاتفاقات القائمة ، سينجم عنه مشاكل ومسئوليات مالية يجب اخذها في الاعتبار عند كل مناقشة لهذه القرارات .

البيان المشترك لمحادثات عبدالناصر وكوسيجين "١٠-١٨ مايو ١٩٦٦"

قام وفد حكومى سوفييتى برئاسة السيد اليكسى كوسيجين رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بزيارة للجمهورية العربية المتحدة في الفترة ما بين العاشر والثامن عشر من مايو ١٩٦٦ ، تلبية للدعوة التى وجهها اليه الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

وقد استقبلت الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعبا السيداليكسى كوسيجين والوفد الحكومى السوفييتى بالحفاوة والتكريم البالغين ، كما انتهزت حكومة الجمهورية العربية المتحدة وشعبها فرصة الزيارة وعبروا عن تقديرهم الفائق للصداقة العربية السوفييتية وما تقدمه من مثل رائع للتعاون البناء وتنمية العلاقات بين الدول والشعوب التى تجمعها وحدة النضال ضد الامبريالية والاستعمار ومن أجل تحقيق السلام العالمى .

وخلال اقامتهم في الجمهورية العربية المتحدة اطلع رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ووفد الحكومة السوفييتية على مظاهر حياة شعب الجمهورية العربية المتحدة وما حققته من انجازات ، كما زاروا عددا من الاماكن التاريخية الهامة في القاهرة والاسكندرية ، وعددا من المؤسسات الصناعية والزراعية والثقافية والعلمية التى تعكس ما حققته الثورة المصرية من تقدم في تلك الميادين الحيوية .

وزار الضيوف السوفييت مدينة بور سعيد المناضلة وعبروا عن اعجابهم بكفاح شعبها الباسل ضد العدوان في عام ١٩٥٦ ، كما زاروا أسوان وشاهدوا التقدم العظيم في بناء السد العالى الذى يمثل رمزا لانتصار الارادة الانسانية وترجمة عملية لأمل عزيز لدى شعب الجمهورية العربية المتحدة وتعبيرا عن القيم النبيلة التى يرمز اليها التعاون الخلاق بين البلدين الصديقين ، وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن فائق تقدير الجمهورية العربية المتحدة وشعبها للمساعدة العظيمة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى وللجهود المخلصة التى يقوم بها الخبراء والفنيون السوفييت من أجل اتمام هذا العمل الكبير .

وقد دارت اثناء الزيارة محادثات بين الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وبين رئيس الوفد الحكومى السوفييتى السيد اليكسى كوسيجين رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية . واشترك فيهما الوفدان العربى والسوفييتى .

وقد استعرض الجانبان في تلك المحادثات المشاكل الدولية الرئيسية التى تهم البلدين . كما ناقشا العلاقات الثنائية ووسائل تدعيمها وتنميتها . وساد جو المناقشات روح الصداقة التقليدية والثقة المتبادلة بين الجانبين .

وقد لاحظ الجانبان بارتياح اتفاق وجهات نظرهما حول المشاكل الدولية الرئيسية الراهنة ، وأعلنا تصميمهما على التمسك في سياستهما الدولية بارساء قواعد السلام وتطوير العلاقات بين الدول على أساس مبادىء التعايش السلمى واحترام سيادة الدول وسلامة اراضيها ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

وأبدى الوفد السوفييتى تقدير الاتحاد السوفييتى لسياسة الجمهورية العربية المتحدة كدولة غير منحازة ودورها الايجابى الرائد في كفاح الدول العربية والافريقية والدول غير المنحازة الاخرى ضد قوى الامبريالية والاستعمار المتواطئة التى تهدد الامن والسلام الدوليين .

وتقدم الجمهورية العربية المتحدة بسياستها الخارجية عونا كبيرا للقوى الوطنية التقدمية ولشعوب الدول في العالم العربى وافريقيا وآسيا مؤيدة لها في كفاحها من أجل التحرر الوطنى وتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى .

وتعرب حكومة الجمهورية العربية المتحدة عن تقديرها العميق لجهود الاتحاد السوفييتى البناءة في تصفية

السلام والكفاح ضد الامبريالية والاستعمار وتدعيم التعاون الدولى، وتقديم المساعدة الصادقة والبناءة للدول النامية .

وعبر الطرفان عن قلقهما للتدهور الذى شاب الموقف الدولى فى الاونة الاخيرة وخطر الحرب المتزايد الناتج عن الاعمال العدوانية التى تلجأ اليها القوى الاستعمارية التى تتدخل فى الشئون الداخلية للدول والشعوب الاخرى .

ولاحظ الطرفان ان التوتر المتزايد فى الموقف الدولى هو نتيجة مباشرة للاصرار على استخدام اساليب القوة فى العلاقات الدولية .

وهما يعتقدان ان الاتجاه الى استخدام اساليب القوة يشكل خطرا حقيقيا على السلم والامن الدوليين ، وعدوانا صارخا على استقلال الشعوب وسيادتها . كما ان هذه الاساليب فى صورها المختلفة تعتبر محاولة لاحياء اساليب استعمارية امبريالية والعودة بالعالم الى عصور انتهى عهدها ، وقضى عليها كفاح الشعوب ، ولفظها المجتمع الدولى عندما اقر ميثاق الامم المتحدة الذى ينبذ العدوان ، ويحفظ سيادة واستقلال الدول .

وازاء هذا الاتجاه الخطير فى الموقف الدولى فان الجانبين يصران على ضرورة الكف عن استخدام القوة او التهديد بها ، والالتزام بمبادىء التعايش السلمى واحترامها باعتبارها الاساس السليم للعلاقات بين الدول والشعوب .

ويرى الطرفان ان استخدام القوة وسيلة استعمارية تقليدية رفضتها جميع الشعوب المحبة للسلام . وبذلك اصبح من الضرورى العمل على تخليص العالم من اخطار سياسة القوة او التهديد باستخدامها .

كما يؤمن الجانبان بضرورة وقف التدخل فى الشئون الداخلية للدول والامتناع عن سياسة الضغط فى مختلف صوره واشكاله . ويلاحظان ان التطورات الخطيرة التى وقعت مؤخرا فى العالم تبرهن مرة أخرى على ضرورة العمل على وقف سياسة التدخل وبهذه المناسبة اشادت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالمبادأة البناءة للاتحاد السوفييتى فى الدورة العشرين للجمعية العامة للامم المتحدة باقتراحه اصدار اعلان ضد التدخل فى الشئون الداخلية للدول وصيانة سيادتها واستقلالها ، ويطالب الجانبان بضرورة احترام أحكام هذا الاعلان الهام الذى وافقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع والالتزام بتنفيذها تنفيذا كاملا .

كما اتفقت وجهة نظر الطرفين على ان الظروف الدولية الراهنة تشير الى اهمية تدعيم التعاون بين الشعوب والدول المحبة للحرية والسلام من اجل حماية الانتصارات الضخمة التى حققتها الشعوب وتأييدها ومناصرتها فى استمرار مقاومتها للقوى الامبريالية والاستعمار القديم والجديد التى تسعى لاعادة سيادتها على الشعوب والتحكم فى مصائرها ، واستغلال وسلب ثرواتها .

وتبادل الجانبان الرأى حول الاوضاع الاقتصادية فى الدول النامية ويتفقان على ضرورة بذل جهود دولية قوية تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتنمية لهذه الدول ، بما يمكنها من الحفاظ على سلامة كيانها وتدعيم مقاومتها لمحاولات التدخل فى شئونها الداخلية والانتقاص من سيادتها ، الامر الذى يساعد على المحافظة على السلم والامن الدوليين وتنمية التعاون الدولى الخلاق .

وقد استعرض الجانبان بالقلق البالغ الموقف الخطير فى فيتنام الناشىء عن العدوان على الشعب الفيتنامى ويلاحظان الاثر المباشر لهذا الوضع على الموقف الدولى . وهما يؤيدان تأييدا كاملا حقوق شعب فيتنام فى تقرير مصيره ومطالبته بانسحاب القوات الاجنبية التى تتدخل فى الشئون الداخلية لفيتنام .

ويطالب الجانبان بوقف الغارات الجوية فورا ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية ويؤكدان من جديد ضرورة احترام وتطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ تطبيقا كاملا واحترام حقوق شعب فيتنام المشروعة وأمانيه فى الحرية والاستقلال . وعبرا عن اقتناعهما بأن اعادة السلام الى ربوع فيتنام تساهم فى المحافظة على السلام فى العالم .

كما استعرض الجانبان الموقف فى افريقيا واتفقت وجهة نظرهما على ان الاستعماريين يستهدفون خلق جو من التوتر السياسى فى القارة الافريقية والتدخل فى شئونها الداخلية ويزيدون من اعمالهم التخريبية محاولين فرض سيطرتهم على شعوب القارة .

وازاء تلك الظروف فانه يجب تدعيم وحدة الشعوب الافريقية من اجل دعم القوى المعادية للاستعمار فى الدول الافريقية وتحقيق التعاون الوثيق بينها وبين الدول الاخرى التى تكافح الاستعمار القديم والجديد .

وهما يثقان ان شعوب افريقيا بكفاحها النبيل وادراكا منها لمسئولياتها تجاه المستقبل سوف تتمكن حتما من التصدى للمؤامرات الاستعمارية والتغلب عليها حفاظا على ماحققته من استقلال وحرية .

كما يؤكد الجانبان ان التضامن الافريقى فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاقها من شأنه ان يمكن الشعوب الافريقية من الدفع بعجلة البناء والتنمية الاقتصادية والثقافية والمحافظة على سيادة الدول الافريقية وعلى مواردها الطبيعية والحفاظ على السلام فى القارة .

واستعرض الجانبان الموقف فى روديسيا الجنوبية وهما يندان بالسياسة العنصرية ويدينان الوسائل الاستعمارية التى تستهدف اخضاع الشعب الافريقى لحكم الاقلية الاجنبية كما يستنكران السياسة البريطانية التقليدية التى تعمد الى التنصل من مسئولياتها والتمكين لسيطرة الاقلية العنصرية على شعب زيمبابوى وانكار حقوقه الثابتة فى سيادته على اراضيه وتقرير مصيره ومستقبله كما اكدتها القرارات المتوالية للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

كما يندد الجانبان بالتحالف العنصرى الرسمى القائم بين القوى الاستعمارية الاجنبية فى جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية والمستعمرات البرتغالية ، وهما فى هذا الصدد يطالبان بضرورة تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية تنفيذا كاملا ويطالبان الدول التى لم تلتزم بها بعد أن تنفذها وتعمل على تطبيقها .

ويعرب الطرفان عن تأييدهما التام لكفاح الشعوب الافريقية المناضلة ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبية في انجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية من اجل استقلالها وتحررها .

وسوف يبذل الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة قصارى جهدهما لتنفيذ اعلان الامم المتحدة لمنح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار تنفيذا عاجلا .

كما استعرض الجانبان باستفاضة الموقف في الشرق الاوسط ويستنكران السياسة الاستعمارية التي تمثل مصدرا دائما للتوتر في المنطقة ويعرب الاتحاد السوفييتي عن تأييده التام لنضال الشعوب العربية ضد سياسة القوى الامبريالية التي تسعى لاحياء التكتلات العسكرية الاستعمارية في الدول العربية وتمزيق وحدة القوى المعادية للاستعمار والاستعمار الجديد

ويؤيد الجانب السوفييتي تأييدا تاما الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي كاملة لا تتجزأ . كما يعضد كفاح الدول العربية والجهود التي تبذلها ضد القوى الامبريالية ومؤامراتها العدوانية التي تحاول استغلال القضية الفلسطينية لزيادة التوتر في الشرق الاوسط .

كما بحث الطرفان الموقف في جنوب الجزيرة العربية ويستنكران اعمال القمع التي تمارسها السلطة الاستعمارية في عدن والجنوب العربي ويعلنان تأييدهما التام للنضال الباسل للشعب العربي من اجل تحقيق آماله في الحرية وتقرير المصير ويطالبان بأن تلتزم الحكومة البريطانية بقرارات الامم المتحدة في هذا الصدد وتنفذها .

كما يؤكد الطرفان تأييدهما لكفاح شعب عمان ضد الاستعمار ويوجهان نظر لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة الى ضرورة العمل على انهاء الوضع الاستعماري في عمان وتمكين الشعب العماني من استعادة سيادته على اراضيه وثرواته الطبيعية .

وابدى الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة اقتناعهما بأن تدعيم السلام وامن الشعوب يستلزم تصفية القواعد العسكرية التي تهدد حركات التحرير الوطنية المعادية للاستعمار . هذه القواعد كوسيلة للضغط على الدول المحبة للسلام وللتدخل المباشر في شئونها الداخلية .

وناقش الطرفان الوضع في اوروبا ، وهما يعلقان اهمية على تدعيم الامن الاوروبي من اجل تخفيف حدة التوتر الدولي وتدعيم السلام العالمي . وفي هذا الصدد اتفقا على أن الحرب العالمية الثانية قد اثبتت ان خرق السلام في اوروبا يهدد امن الشعوب في آسيا وافريقيا وليس فقط في اوروبا .

ويرى الجانبان ان احدى الدعامات الاساسية لتحقيق الامن الاوروبي تكمن في ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الالمانية . وقد اكد الجانب السوفييتي من جديد خلال المناقشات موقفه المعروف من هذه المشكلة . واوضح الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة ان الاوضاع الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ادت الى قيام كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديموقراطية وترى الحكومتان انه من الضروري ان تبذل جميع الاطراف المعنية قصارى جهدها للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الالمانية .

وتعرض الجانبان لمشاكل نزع السلاح واتفقا على اهمية عقد اتفاق لنزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية فعالة .

واعرب الطرفان عن ارتياحهما لتوافق موقف كل من الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لموضوع منع انتشار الاسلحة النووية وكذا الاهمية الحيوية لابرام معاهدة دولية لهذا الغرض وفقا للمبادىء التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها العشرين . ويرى الطرفان ان مثل هذه الاتفاقية يجب ان توقف انتشار الاسلحة النووية سواء بنقلها مباشرة من الدول التي تملك مثل هذه الاسلحة الى الدول التي لا تملكها ، او عن طريق التكتلات والتجمعات العسكرية او عن اي طريق آخر .

وعبر الطرفان عن اهمية البدء في اتخاذ التدابير لاقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في انحاء مختلفة من العالم .

ويتفق الطرفان على ضرورة العمل لاستكمال اتفاقية موسكو لحظر التجارب النووية لتشمل منع التجارب تحت الارض .

وتبادل رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ورئيس الجمهورية العربية المتحدة الرأي في موضوع عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح ، واتفقا على الاهمية الحيوية لعقد هذا المؤتمر والعمل بكافة الوسائل من اجل ضمان اشتراك كافة دول العالم فيه .

واكد الطرفان من جديد التزامهما بميثاق الامم المتحدة وايمانهما بضرورة زيادة فعالية هذه المنظمة العالمية وتدعيم دورها في المحافظة على السلم والامن الدوليين وتنمية التعاون الدولي

كما يؤمن الجانبان بضرورة احترام كافة الدول لميثاق الامم المتحدة والعمل على أن تستعيد جمهورية الصين الشعبية حقوقها الشرعية كاملة في هذه المنظمة

وتبادل الجانبان الرأي حول موضوعات التعاون الاقتصادي الدولي ولاحظا ان الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة يؤيدان تنمية التجارة بين جميع الدول على اساس من المساواة والمنفعة المتبادلة دون أي تمييز .

ويدين الطرفان محاولات القوى الاستعمارية لخرق مبادىء التعاون الاقتصادي الدولي ، واستغلال قرارات مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية لاعاقة الاستقلال الاقتصادي للدول النامية .

وخلال المباحثات ناقش رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ورئيس الجمهورية العربية المتحدة المسائل المتعلقة بتنمية وتدعيم روابط الصداقة بين الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة . واعربا عن ارتياحهما للتعاون الوثيق المتزايد بين بلديهما في مختلف المجالات . كما عبر الطرفان عن عميق ارتياحهما لاستمرار نمو العلاقات الودية القائمة بين البلدين على اساس من المساواة التامة والاحترام المتبادل .

وابدى الجانب العربي تقديره الكبير للمساعدة الاقتصادية والفنية

التى بذلتها الاتحاد السوفييتى للجمهورية العربية المتحدة .

ويلاحظ الجانب السوفييتى بالتقدير الانجازات الضخمة التى حققها شعب الجمهورية العربية المتحدة فى ميادين التنمية الاقتصادية والتصنيع كما يتابع باهتمام بالغ الجهود البناءة المستمرة التى تبذلها حكومة الجمهورية العربية المتحدة بزعامة السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى بناء المجتمع الاشتراكى الديموقراطى . وان تقدم الجمهورية العربية المتحدة وتطوير اقتصادها وقوانينها الاجتماعية بما يخدم الشعب يخلق ظروفا مواتية لزيادة وتنوع مجالات التعاون بين الطرفين .

واستعرض الجانبان التقدم الذى حقق فى تنفيذ اتفاقيات التعاون الفنى والاتفاق المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى وعبرا عن رضائهما عن تنفيذ هذه الاتفاقيات التى تسهم فى زيادة التفاهم والتعاون المتبادل بين شعبيهما .

وبعد ان استعرض الجانبان التقدم الملموس فى بناء سد اسوان العالى عبرا عن ارتياحهما للجهود المشتركة تجاه هذا المشروع الفنى العظيم ، ذى الاهمية الكبرى لاقتصاد الجمهورية العربية المتحدة .

واشاد الجانبان بالتطور المطرد للعلاقات التجارية بين الدولتين ، كما اكدا اقتناعهما بما سوف يؤدى اليه الاتفاق طويل الاجل الذى وقع فى ديسمبر ١٩٦٥ من زيادة فى حجم التجارة لمصلحة البلدين .

وعبر الوفد الحكومى السوفييتى عن امتنانه وتقديره العميق لحكومة الجمهورية العربية المتحدة والسيد الرئيس جمال عبدالناصر للاستقبال الودى الذى قوبل به من جانب شعب وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، والذى يعبر عن مشاعر الصداقة والاخوة التى يكنها شعب الجمهورية العربية المتحدة للشعب السوفييتى .

ويرى الجانبان ان هذه الزيارة الودية التى قام بها الوفد الحكومى السوفييتى برئاسة السيد اليكسى كوسيجين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى للجمهورية العربية المتحدة تساهم مساهمة فعالة فى زيادة وتدعيم العلاقات الودية بين الاتحاد السوفييتى والجمهورية العربية المتحدة .

واقتناعا من الجانبين بان توثيق الاتصالات الشخصية بين المسئولين فى الدولتين الصديقتين يؤدى الى زيادة اواصر العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والجمهورية العربية المتحدة ، فقد وجهت رئاسة مجلس السوفييت الاعلى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى الدعوة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة لزيارة الاتحاد السوفييتى .

كما وجهت رئاسة مجلس السوفييت الاعلى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى الدعوة الى المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة والسيد زكريا محيى الدين رئيس الوزراء لزيارة الاتحاد السوفييتى .

وقد قبلت هذه الدعوات التى سيحدد موعدها بالطرق الدبلوماسية .



اقتن لمكتبتك
مجموعة مجلدات الأهرام الاقتصادى



- مجلد ١٩٦٣ فى ١٥٠٠ صفحة : الثمن ١٠٠ قرش
- مجلد ١٩٦٤ فى ١٥٠٠ صفحة : الثمن ١٠٠ قرش
- مجلد ١٩٦٥ فى ٣ مجلدات عدد صفحاتها ٢٢٠٠ : الثمن ١٥٠ قرشا


ويتضمن

- مجلد للستة أشهر الأولى (يناير - يونيو) ١٩٦٥
- مجلد للستة أشهر الثانية (يوليو - ديسمبر) ١٩٦٥
- مجلد الملاحق عام ١٩٦٥

